صحيفة

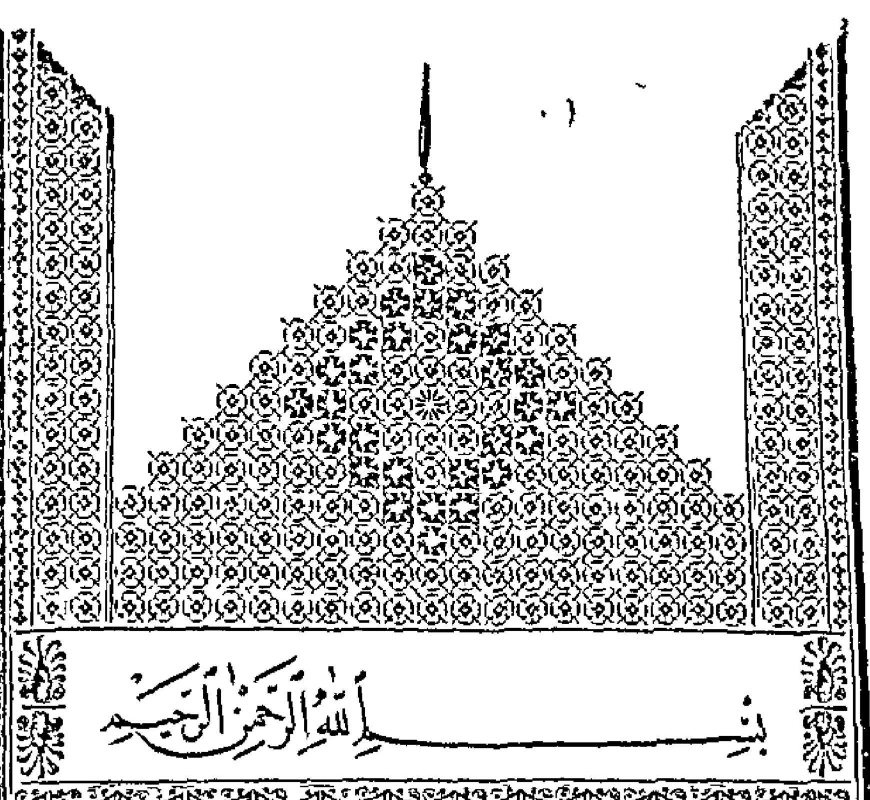
صحيفة

معلمنا ومرورنا السيد محمد مصطفى قاشق جي

شرح الامام العالم العلامة الحبر البحر الفهامة وحيد دهره
وفريد عصره ملا على قارى المسمى المسلك المتقسط
فى المنسك المتوسط على لباب المناسك للشيخ
الامام رحمة الله السندى نفعنا
الله بهما وأعاد علينا من
بركاتهما
آمين

م

{ وبهامشه كتاب أدعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما }
{ جمع العلامة قطب الدين الحنفى أثابه الله الثواب الوفى }



الحمد لله الذى أوضح المحجة بأوضح الحجة وأوجب أركان الاسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج وأفضل الصلوات وأكمل التسليمات على من بين مسالكنا وعين مناسكنا لئلا نقع فى اللجة وعلى آله الكرام وأصحابه الفخام وأتباعه العظام المنورين للملة على الامة حذرا من الدجية والظلمة *(أما بعد)* فيقول الملتجئ الى حرم كرم ربه البارى على بن سلطان محمد القارى انى لما رأيت لباب المناسك مختصر جمع المناسك للعالم العلامة والفاضل الفهامة مرشد السالكين ومفيد الناسكين الشيخ رحمة الله السندى رحمه الله رحمة الابدى أجمع المناسك وأخصر المسالك سنح ببالى أن أشرحه شرحا يبين اعراب مبانيه ويعين اغراب معانيه ويوضح مشكلات ما فيه *(وأسميه)* المسلك المتقسط فى المنسك المتوسط فقوله (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكلام القديم واقتفاء بالحديث الكريم والكلام على متعلقات البسملة وجزئيات التسمية يخرجنا عن المقصود الى حد الملالة لكن من الفوائد البديعة لابن القيم الجوزية ان لحذف العامل فى هذا المقام حكما عديدة دالة على تحقيق المرام *منها انه موطن لا ينبغى أن يتقدم فيه سوى ذكر اسم الله تعالى فلو ذكر الفعل وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك منافيا للمقصود وهو تجريد ذكر المعبود فكان فى حذفه مشاكلة المبنى للمعنى ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى كما تقول فى الصلاة الله أكبر ومعناه من كل شئ ولكن لا تذكر هذا المقدر ليكون اللفظ فى اللسان مطابقا لمقصود الجنان وهو أن لا يكون فى القلب ذكر الا الله وحده فكما تجرد ذكره فى قلب المصلى تجرد ذكره فى لسانه *ومنها ان الفعل اذا حذف صح الابتداء به فى كل قول وعمل وليس فعل أولى بها من فعل فكان الحذف أعم من الذكر فان أى فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه *ومنها ان الحذف أبلغ لان المتكلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى (أما بعد) فان نعم الله تعالى أكثر من أن تحصى وأوسع دائرة من أن تعد وان تستقصى وان من أعظم النعم وأكملها وأجلها وأفضلها على أهل الحرمين الشريفين وخدام هذين المحلين المنيفين نعمة الحج عليهم فى كل عام وتيسير ذلك لهم لمزيد اللطف والانعام (وكنت) ممن شملته هذه العناية

بهذه

بهذه الكلمة كأنه يدعي الاستغناء بالمشاهدة عن النطق بالفعل وكأنه لا حاجة الى النطق به لان
المشاهدة والحال دالة على أن هذا الفعل وكل فعل فانما هو باسمه تبارك وتعالى والحوالة على
شاهد الحال أبلغ من الحوالة على شاهد النطق والقال كما قيل

ومن عجب قول العواذل من به * وهل غير من أهوى يحب ويعشق

(الحمد لله أكمل الحمد) منصوب على المصدرية عند البصرية وعلى الحالية عند الكوفية ولا شك
ان أكمله هو ما حمده بنفسه لذاته أو مدحه من بعض صفاته كما يشير اليه حديث لا أحصي ثناء
عليك أنت كما أثنيت على نفسك ففيه ايماء الى ان اللام في الحمد انما هي للعهد ويؤيده تقييده
المفيد لتضمين شكره بقوله (على ما هدانا للاسلام) أي للايمان وما يتعلق به من الاحكام فانه
لولا هداية الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا على ما ورد في السنة وهو مقتبس من قوله
تعالى حكاية عن أهل الجنة الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
ثم لا مرية ان الهداية الموصلة ليس أمرها اليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه انك لا تهدي
من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وانما هو سبب الهداية وباعث حفظ الامة عن الغواية
لقوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم فصار معنى الآيتين باعتبار اشارات الدلالتين
كقوله تعالى وما رميت أي حقيقة اذ رميت أي صورة ولكن الله رمى أي خلقا وقوة
(وخصنا) أي معشر أهل الاسلام (بوجوب حج بيته الحرام) أي المحترم المعظم في كل زمان ومقام
وكان المصنف في هذا الكلام تبع الامام محب الدين الطبري في قوله الصحيح أن الحج لم يجب
الا على هذه الامة لكن نظر فيه العز بن جماعة ورده ايضا جماعة بما جاء في نداء ابراهيم عليه السلام
لما أمر أن يؤذن في الناس بالحج من أنه قال ان الله كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فأجيبوا
ربكم فهذه صيغة أمر والاصل فيها الوجوب أقول على تقدير صحته وثبوت روايته وتحقق
دلالته يمكن دفع ارادته بأن الحج انما فرض على نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى الامة بعد
الهجرة على خلاف في تلك السنة فلو كان الحج فرضا على عموم الناس من زمن ابراهيم عليه
السلام لكان فرضا من أول ظهور أمر نبينا صلى الله عليه وسلم خصوصا على قول من قال شرع
من قبلنا شرع لنا اذا لم يثبت نسخه عندنا لاسيما وهو صلى الله عليه وسلم مأمور بمتابعة ابراهيم
عليه السلام وملته فعلم بهذا ان الامر أولا كان للاستحباب والله أعلم بالصواب وأغرب الشيخ
ابن حجر المكي في استدلاله للرد على المحب الطبري حيث قال وفي قوله تعالى ولله على الناس حج
البيت دليل ظاهر في ذلك انتهى وغرابته لا تخفى فان الآية نزلت بالمدينة بعد الهجرة ولا مرية
أنها لا تشمل الناس السابقين الا اذا أريد بها الاخبار لا الانشاء وأجمع العلماء على ان فرض
الحج انما هو بأمثال هذه الآية بعد الهجرة على خلاف في انه سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع
نعم قد يجمع بانه كان واجبا على الانبياء دون أممهم من الاولياء كما يدل عليه ما قاله ابن اسحق
انه لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم الا وقد حج البيت أي بطريق الوجوب والا فقد حج آدم عليه
السلام وقال له الملائكة بر حجك وقد حججنا قبلك وحج كثير من الانبياء أيضا بعد آدم قبل
ابراهيم عليهم السلام وقد حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها قبل الهجرة حججا لا يعرف
عددها على ما ذكره ابن حزم ثم قال ابن حجر والناس يشمل الانس والجن بناء على أنه من نوس كما

الربانية وحصلت له هذه السعادة العلية وكنت في ذلك منسكا حافلا وكتابا لا كثر ما يحتاج اليه من الحج شاملا فسألني بعض من يتعين موافقته ولا يسوغ مخالفته أن أفرد أدعية الحج والعمرة برسالة مستقلة ينتفع بها الحجاج والمعتمرون من أهل مكة وأهل الآفاق بخف حملها ويكثر نفعها فاجبته الى سؤاله (وجمعت) في هذه الأوراق ما ورد في الحج والعمرة ومقدماتهما من الادعية المأثورة والآثار المشهورة انتقيتها من كتب المناسك وغيرها

في القاموس وصرح به قبله صاحب عباب اللغة وعليه فقرض الحج يشمل الجن أيضا وصرح به السبكي في فتاواه انتهى وفيه بحث فان الآيات القرآنية دالة على المغايرة بينهما كقوله تعالى من الجنة والناس ويا معشر الجن والانس وأمثالهما وكذا الاطلاقات العرفية ناطقة بمباينتهما فبعد اثبات عموم الحكم الشرعي بمجرد اعتبار مادة الاشتقاق اللغوي المختلف مع انه غير القوي (وأفضل الصلاة والسلام على رسوله سيد الانام) أي على أفضل المخلوقات وأكمل الموجودات (الذي أوضح لنا سبل السلام) أي أظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والندامة والملامة أو طرق دار السلام السالم من جميع الآفات الجامع لسائر اللذات أو لكثرة سلام بعضهم على بعض في جميع الحالات أو لسلام الملائكة عليهم سلام تعظيم وتكريم أو لسلام قولا من رب رحيم أو بين لنا السبل الموصلة الى الله بالقربة والوصلة فان السلام من أسمائه اطلاقا للمصدر على الوصف للمبالغة فانه تعالى منزه عن صفات النقصان ومقدس عن سمات الحدثان (وعلمنا المناسك) أي بارادة الله تعالى له كما في دعاء ابراهيم عليه السلام وأرنا مناسكنا (وسائر الاحكام) أي وعرفنا باقي أحكام شرائع الاسلام لقوله تعالى وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم (وعلى آله) أي أهل بيته وأقاربه وعترته (وصحبه) أي كل من رآه مؤمنا به ومات عليه ولو من أجانبه وفيه ان المصنف رافض مذهب الخوارج والروافض وأنه على المشرب الحق العدل الذي هو الجمع بين محبة جميع أهل الفضل (الغر) بضم فتشديد جمع الاغر وهو بمعنى الانور (الكرام) بكسر جمع الكريم بمعنى حسن السير والوصفان لكل منهما أو موزع بينهما (وبعد) أي بعد البسملة والحمدلة والتصلية والتحية (فهذا) اشارة الى ما في الخاطر أو الى ما في الدفاتر (لباب المناسك) بضم اللام أي خلاصة ما يتعلق بعلم الحج وما يتبعه من المسائل (وعباب المسالك) بضم العين أي ومعظم ما ينبغي معرفته لسالك تلك المسالك من الوسائل (لخصته) أي اقتصرته أو اختصرته (من كتابي جمع المناسك) أراد به المنسك الكبير الجامع الحاوي لمسائل الحج من القبر والقطمير (عونا للسالك) أي اعانة للسالك العاجز عن تلك المسالك (وتسهيلا للناسك) أي وتيسيرا للعابد بالحج وما يتعلق به هنالك (سائلا) أي حال كوني طالبا (من فضل المالك) أي الحقيق الذي ليس لاحد غيره ملك ولا مالك بل هو مالك لكل ملك ومالك في جميع الممالك (ان ينفع به كل آم) بمد وتشديد ميم أي قاصد (لذلك) أي لذلك الكتاب المعبر عنه باللباب أو الاشارة الى الحج وهو الانسب لقوله تعالى ولا آمين البيت الحرام والله أعلم بحقيقة المرام ثم نقول بعون الملك المعبود قبل الشروع في المقصود ان ملخص الاخبار والآثار على ما ذكره أخبار الاحبار في تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من الكعبة العظيمة بعد اصطفاء الله ما شاء من الافراد الانسانية والحيوانية والاصناف النباتية والجمادية والامكنة العلوية والسفلية والازمنة النهارية والليلية هو ان الله سبحانه لما خلق عرشه على الماء قبل خلق الارض والسماء بألفي عام على ما نقله مجاهد من الانبياء فنظر الله الى الماء وتجلى على الهواء فتموج واضطرب الماء وخرج منه دخان مرتفع خلق منه السماء وزبد فوق الماء قطعة بل لمعة مقدار البقعة فجعلت الارض منها ودحيت من جوانبها واطرافها ولذا سميت ام القرى ثم لما كانت تلك القطعة كاللوحة تميد وتميل مرارا ولم تستقر

قرارا

ورد عايدت أدعية مجربة القبول وضراعات صح فيها النقول واستطردت الى ما ورد في الحج الاكبر وفضله ومذاهب العلماء في ذلك على وجه الاختصار راجيا بذلك حسن القبول لينتفع بها الحجاج والمسافرون وعباد الله الصالحون رجاء الثواب من الله الكريم يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم وعلى الله أتوكل وبه أستعين انه خير ميسر وخير معين

(مقدمة في دعاء الاستخارة)

روينا عن الامام الحافظ أبي عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري رحمه الله تعالى بسنده الى

قرارا خلق الله الجبال أوتادا ومدارا وأولها جبل أبي قبيس ولذا سمي بأم الجبال اشتهارا ثم وقع البناء على تلك البقعة للاشارة الى الوقعة كما يومئ اليه قوله سبحانه ان أول بيت وضع للناس أي لعبادتهم وجعل متعبدا لطاعتهم والواضع هو الله تعالى كما يدل عليه انه قرئ بصيغة الفاعل للذي ببكة أي للبيت الذي بمكة فانها الغة فيها وسميت به لانها تبك وتدق اعناق الجبابرة أولانها يزدحم عليها الكرام البررة وقد روى انه كان في موضعه قبل آدم بناء عليه ثم رفع يقال له الضراح لانه ضرح من الارض وابعد وهو المشهور بالبيت المعمور المحاذي للبيت المذكور ويطوف به الملائكة فلما أهبط آدم عليه السلام أمر بان يحجه ويطوف حوله ثم رفع في الطوفان الى السماء الرابعة يطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا لا تحصل لهم نوبة الاعادة وهو لا ينافي ظاهر الآية فان موضع التشريف هو تلك البقعة الشريفة والقطعة المنيفة وهي لا يمكن رفعها وانما رفع البناء الموضوع في محلها المتشرف بوضعه في مكانها العلي شأنها ثم بني بدله ابراهيم عليه السلام ثم هدم فبناه قوم من جرهم وهم حي من اليمن اصهار اسمعيل عليه السلام ثم العمالقة من ملوك مصر أو الشام ثم قريش قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ووقع تنازع عظيم بين القبائل الاربعة المتعلق بكل منهم جدار من بناء ذلك المقام في وضع الحجر الاسود والركن الاسعد حيث أراد كل رئيس قبيلة ان يضعه هو استقلالا ومنعه بقية الرؤساء لادعاء كل منهم اجلالا الى أن اتفقوا في دفع المنازعة ورفع المناقشة المؤدية الى المقاتلة أن كل من دخل من باب السلام في صباح تلك الايام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع فدخل صلى الله عليه وسلم بتوفيق رب العالمين فقالوا فرحا بقدومه هذا محمد الامين فذكروا له القضية وما جرى لهم من القصة والنصة فبسط رداءه المكرم ووضع عليه الحجر المعظم وأشار لكل رئيس أن يأخذ طرفا من ردائه وأخذه هو صلى الله عليه وسلم مكان الاوسط من ورائه ووضعوه جملة في محله ثم بناه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لما تولى الخلافة بمكة وقد بلغه حديث عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا أنه لولا حديث عهد قومك بالاسلام لبنيت البيت على قواعد ابراهيم عليه السلام وادخلت الحجر المسمى بالحطيم في الكعبة وفتحت الباب الغربي من البقعة والصقت العتبة العلية بالارض السنية تيسيرا للداخلين وتسهيلا للخارجين فبناه عبد الله على طبق ما تمناه صلى الله عليه وسلم فتعقبه الحجاج وسد الباب الثاني وأخرج الحطيم من المباني ورد الجدار الذي يليه الى ما كان عليه ولعل الحكمة الالهية ان كل أحد يتمكن من دخول البيت هنالك ولو بالدليل الظني كما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وان تميز ما ثبت من البيت بالدليل القطعي عن غيره مراعاة للاحتياط اليقيني في استقبال الصلاة التي هي الركن الديني والحاصل انه بني سبع مرات على طبق سبع سموات ووفق سبع شوطات ثم ان الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا كثير الخير الدنيوي والاخروي لمن حجه واعتمره واعتكف دونه وطاف حوله خصوصا وهدى أي مرشدا للعالمين عموما لانه قبلة لحيهم وميتهم وسبب هداية الى جهة عبادتهم وأدب جلستهم في طاعتهم وقد قال الامام أبو القاسم القشيري قدس الله سره الجلي البيت حجرة والعبد مدرة فربط المدرة بالحجرة فالمدر مع الحجر وتقدس وتعزز من لم يزل عن الغير فالبيت مطاف النفوس والحق سبحانه مقصود القلوب البيت

جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال كان رسول الله يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل (اللهم) اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسالك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب (اللهم) ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري أو قال في عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت

خمسة اعوام لايفد الى لمحروم رواه ابن أبي شيبة وابن حبان في صحيحه ومعناه انه محروم عن الخير الجزيل والثواب الجميل فهو محمول عند الجمهور على الاستحباب خلافا لمن حمله على الايجاب والله أعلم بالصواب وقد تقدم ان ركن الحج اثنان الوقوف والطواف والاول معظمهما فانه لايفوت الحج الا بفوته ولذا ورد الحج عرفة وسببه ان وقته مضيق بخلاف الطواف فان وقته متسع الى آخر العمر وأما سبب الحج فهو البيت والعلم بوجوده وتحقق محله وأما شرائطه فبينها المصنف بقوله (وهي أنواع) أي أربعة شرط الوجوب وشرط الاداء وشرط صحة الأداء وشرط وقوعه عن الفرض وسيأتي بيان أحكامها في تعداد أنواعها (النوع الاول) أي من أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت جميعها وجب الحج على صاحبها واذا فقد واحد منها لايجب أصلا لابالنيابة ولابالوصاية والمراد بالوجوب هنا معنى الفرض وهي سبعة (الاول منها الاسلام) أي الشرط الاول من شرائط الوجوب هو تحقق الاسلام لامجرد اظهاره أي بين الانام (فلا يجب) أي الحج (على كافر) سواء كان ذميا أو حربيا كفره ظاهرا أو باطنا ولما لم يلزم من عدم وجوب الشيء عدم صحته كما في حق الفقير فانه لايجب عليه ابتداء لكن ان اداه صح منه وسقط عنه فرضه حتى لو صار غنيا بعده لايجب عليه ثانيا قال (ولايصح منه) أي من الكافر (اداؤه) أي مباشرته للحج (بنفسه) لعدم صلاحيته له لفقد أهليته لمطلق العبادة (ولا من مسلم له) أي لكافر نيابة عنه (ولو بأمره) أي بأمر الكافر اياه لافرضا ولانفلا اذ ليس له استحقاق المثوبة بل تتعين عليه العقوبة فلو حج ثم أسلم لايعتد بماحج حال الكفر لعدم صحته ولايصير مسلما بمجرد مباشرته على خلاف سيأتي في قضيته واما ماوقع في الكبير من قوله والاسلام شرط الوجوب والصحة والوقوع عن الفرض فقوله الوقوع غير واقع في محله لانه مستغنى عنه بعد قوله الصحة اذ الحج اذا لم يكن صحيحا لايتصور وقوعه عن الفرض ولاعن النفل وانما ذكره لتوضيح ماقبله (ولو أحرم مسلم ثم ارتد) أي في اثناء احرامه (بطل احرامه) أي لشبهه بالركن والافالردة لاتبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة وكذا بطل بالاولى كل مافعل من أفعال الحج (ولو حج) أي مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أي بعد تمامه (فعليه الاعادة) أي اعادة حجة الاسلام (حتما) أي وجوبا (اذا استطاع) أي استطاعة ثانية لانه لوملك الكافر مابه الاستطاعة حال كفره ثم أسلم بعد ماافتقر لايجب عليه شيء بتلك الاستطاعة فكذا حكم المرتد بخلاف مالوملكه مسلم فلم يحج حتى صار فقيرا فانه يتقرر في ذمته دينا وقد صرح بقيد الاستطاعة في وجوب الاعادة صاحب الفتاوى السراجية (بعد الاسلام) متعلق بالاعادة وذلك لانه من فريضة العمر وقد بطل مافعله حال الاسلام بارتداده فيكون بمنزلة المسلم الجديد ولهذا لايجب على المرتد اذا أسلم قضاء الصلوات السابقة نعم لو صلى الظهر مثلا ثم ارتد ثم أسلم ووقت الظهر باق يجب عليه اداؤه ثانيا ومن فروع هذه المسئلة ان الصحابي لو ارتد بطلت صحبته فلو أسلم ولقيه صلى الله عليه وسلم ثانيا صار صحابيا والا فيكون تابعيا وهذا كله عندنا بناء على ان مجرد الكفر محبط للاعمال لقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله خلافا للشافعي فان البطلان عنده مقيد بموته على كفره لقوله سبحانه ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ولنا ان قيد الموت في هذه الآية انما هو

مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا ولايصلي ما في وقت الكراهة ويستحب أن يفتتح دعاء الاستخارة وكل دعاء بالتحميد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يكرر هذه الصلاة ثلاث مرات وقيل سبع مرات وان يقرأ خلف كل ركعتين منها دعاء الاستخارة ثلاث مرات ليكون أقرب الى القبول وأنجح ثم يقول (اللهم) خر لي واخترلي ثلاث مرات ثم ينظر الى مايسبق الى قلبه فان الخير فيه ان شاء الله تعالى

لشمول البطلان حالى الدنيا والآخرة ولحصول خلوده فى النار وأما من آمن وعمل صالحا بعد ارتداده ومات على ايمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثانى مقبول فى الدنيا والعقبى وهو مخلد فى الجنة وله المثوبة الحسنى (ولو أسلم بعد الاحرام) أى قبل الوقوف بعرفة (كافر) أى أصلى (أومرتد) أى بأمر عارض (ان جدد الاحرام له) أى للحج (صح عن الفرض والافلا) أى وان لم يجدد الاحرام فلا يصح عن الفرض كذا فى البحر وهو موهم انه يصح عن النفل لكن سبق ان من احرم وهو مسلم ثم ارتد بطل احرامه وظاهره الاطلاق على ما بيناه وهو يفيد بطلان احرام الكافر قبل الاسلام بالاولى وقد قال المصنف فى الكبير وأما قول صاحب البحر فان مضى على احرامه يكون تطوعا ففيه نظر لما قال صاحب البدائع من ان احرام الكافر والمجنون لا ينعقد أصلا لعدم الاهلية وأنت تعلم ان احرام المرتد انما وقع حال اسلامه فلا يرد عليه هذا التعليل بل يتعين ما قدمناه من التفصيل ولعل صاحب البحر مال الى جانب شرطية الاحرام بخصوص وقوعه حال الاسلام وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد قبل ارتداده وانما قيده بالتطوع لتوسع أمره ولشبهة شبهه بالركن وهو لا يسامح به فى الفرض بخلاف النفل فانه سومح بترك القيام فيه مع وجود القدرة عليه وكان صاحب البنابيع نظر الى أن الاحرام شرط وهو عبارة عن النية والتلبية والكافر ليس له قابلية قبول النية فلا ينعقد احرامه لا فرضا ولا نفلا وكذا المجنون ليس له أهلية النية لكن قد نقل ابن أمير حاج ان مشايخنا قالوا بصحة حج المجنون وسيأتى الجمع بين القولين فى محله بقى الكلام فى أن حج الكافر هل هو علامة الاسلام كالصلاة بالجماعة أم لا فذهب الى الاول صاحب البنابيع والبدائع حيث قالا لو شهد الشهود انهم رأوه قد حج أو تهيأ للاحرام ولبى وشهد المناسك كلها فهو مسلم فان امتنع بعد ذلك عن الاسلام فهو مرتد وخالفهما آخرون بقولهم ان حج الكافر لا يعتد به فيعيده لو أسلم وهو دليل على انه لا يحكم باسلامه على ما فى البحر وغيره وصححه بعض المتأخرين ويمكن الجمع بينهما بأن يحمل عدم الاعتداد فيمن يكون ظاهر الكفر والاعتداد فى خلافه ومثل الحكم فى اسلامه يكون الحكم فى احرامه قال فى الكبير وعلى القول باسلامه هل يسقط عنه فرض الحج أولا ذكر بعضهم أنه يسقط وهذا فى حكم الظاهر ظاهر وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان مسلما قبل الاحرام يسقط عنه والافلا انتهى وقوله قبل الاحرام أى قبل تحققه فانه اذا وجد منه الاسلام عند قصد الاحرام سقط عنه الفرض بلا كلام ثم اعلم ان الكافر مؤاخذ فى الآخرة بترك اعتقاده الشرائع بالاخلاف واختلفوا فى حق المؤاخذة بترك الفعل فالجمهور على عدمها وبعض المشايخ ذهبوا الى المؤاخذة فى الآخرة بترك الفعل أيضا كما هو مذهب الشافعى مع الاتفاق على عدم المؤاخذة فى حق أحكام الدنيا (الثانى) أى الشرط الثانى من شرائط وجوب الحج (العلم بكون الحج فرضا لمن فى دار الحرب) أى نشأ فيها بالاسلام أو سكن بها ثم أسلم فيها (بخبر عدل) متعلق بالعلم وهذا عند أبى حنيفة وأما عندهما فلا تشترط العدالة والبلوغ والحرية فى هذا الاخبار على ما ذكره ابن أمير حاج فى منسكه (وكذا) أى ويجب العلم أيضا بخبر عدل (لو تحول) أى المسلم الساكن فى دار الحرب (الى دار الاسلام) يعنى ولم ينشأ فيها قدر ما يتعرف فيها شرائع الاسلام وقواعد الاحكام كما يدل عليه قوله (لا لمن فى دارنا) أى لا يشترط العلم بمن وجد فى دارنا

وهما املى وأوصانى به الشيخ العارف ولى الله تعالى مولانا على المتقى أفاض الله علينا من بركاته دعاء الاستخارة العامة وذكر انه نقل ذلك من كتاب الاوراد للشيخ شهاب الدين السهروردى رحمه الله تعالى فقال يقرأ كل يوم عند الاشراق بعد صلاة ركعتين هذا الدعاء مصليا على رسول صلى الله عليه وسلم فى أوله وآخره اللهم انى أستخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم

وأسلم ثم (ولو لم ينشأ على الاسلام) أى فى بدء أمره وابتداء عمره فانه لا يعذر فى جهله حينئذ بمعرفة الاحكام لتقصيره لكن ذكر فى منسك الفارسى والبحر انه لو أسلم الكافر فى دار الحرب وهو موسر فمكث سنين ثم تحول الى دار الاسلام ولم يعلم بوجوب الحج الا بعد مضى سنين فيها أيضا لا يجب عليه الحج حتى يعلم بخبر عدلين أو رجل وامرأتين انتهى وفيه نظر من وجهين (الثالث البلوغ) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لا عن الجواز والصحة (فلا يجب على صبى) أى مميز أو غير مميز (فلو حج) أى مميز بنفسه أو غير مميز باحرام وليه (فهو نفل) أى حجه نفل لا فرض لكونه غير مكلف فلو أحرم ثم بلغ فلو جدد احرامه يقع عن فرضه والا فلا وانما جوز له التجديد لكون شروعه غير ملزم له بخلاف العبد البالغ اذا عتق فانه ليس له أن يجدد احرامه بالفرض للزوم الاحرام الاول فى حقه بشروعه فليس له أن يخرج عنه الا بأدائه وبقضائه لافساده (الرابع العقل) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض واختلف هل هو شرط الجواز أم لا ففى البدائع لا يجوز أداء الحج من المجنون والصبى الذى لا يعقل كما لا يجب عليهما وقال ابن أمير حاج قال مشايخنا وغيرهم بصحة حج الصبى ولو كان غير مميز وكذا بصحة حج المجنون قلت فينبغى أن يجمع بينهما بحمل كلام صاحب البدائع فى المجنون على من ليس له قابلية النية فى الاحرام كالصبى الذى لا يعقل وكلام غيره على المجنون الذى له بعض الادراكات الشرعية وعلى صحة حج الصبى الغير المميز اذا ناب عنه وليه فى النية ويؤيده ما فى الحاوى والغاية والمنتقى عن محمد فى رجل أحرم بالحج وهو صحيح ثم أصابه عاهة فقضى به أصحاب المناسك ولبث على ذلك سنين ثم أفاق قال يجزيه ذلك عن حجة الاسلام وأما عند الشافعى فيشترط أن يكون مفيقا فى كل من الاركان (فلا يلزم المجنون والمعتوه) والعته نوع من فنون الجنون فى الشرع هو مختلط الكلام فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا والمجنون ضده والمعتوه من يستوى ذلك منه وقيل المجنون من يفعل لا عن قصد مع ظهور الفساد والمعتوه من يفعل فعل المجنون عن قصد مع ظهور الفساد (ولو حج فهو نفل) الظاهر انه مقيد بما اذا عقل النية وتلفظ بالتلبية كما قدمناه والا فيكون كصلاته بلا طهارة حيث لا يصح من فرض ولا نفل (وان أفاق) أى عقل وارتفع عنه الجنون (قبل الوقوف فجدد الاحرام) أى كالصبى اذا بلغ (سقط عنه الفرض والا فلا ولو حج) أى عاقلا (ثم جن بقى المؤدى فرضا) أى ان نواه فيما أداه أو أطلقه (فلو أفاق لا يقضى) لان الافاقة بعد الجنون ليست كالاسلام بعد الارتداد (ولو أحرم صحيح) أى عاقل ليس فيه مرض الجنون (ثم جن فأدى المناسك) أى بمباشرته لها أو بنيابة عنه فى بعضها (ثم أفاق ولو بعد سنين يجزيه عن الفرض) الا انه يلزمه الطواف فانه يشترط فيه أصل النية ولا تجزى فيه النيابة (والسفيه) أى حكم المبذر المحجور عليه (كالعاقل الخامس الحرية) أى الاصلية أو العارضة وهى شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لا الجواز اتفاقا (فلا حج على مملوك) أى سواء كان قنا أو مكاتبا أو مدبرا أو أم ولد (فان حج ولو باذن المولى فهو نفل لا يسقط به الفرض) أى لعدم كونه واجبا عليه حيث لا يملك المال ومقتضى قاعدة الامام مالك انه يملك العبد ان ملكه مالكه فلو حج بماله صح فرضه (السادس الاستطاعة) وهى شرط الوجوب لا شرط الجواز والوقوع عن الفرض حتى لو تكلف الفقير وحج ونوى حج الفرض او أطلق جاز له

وأنت علام الغيوب اللهم انى لا أملك لنفسى ضرا ولا نفعا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا ولا أستطيع ان آخذ الا ما أعطيتنى ولا ان أتقى الا ما وقيتنى اللهم وفقنى لما تحب وترضى من القول والعمل فى يسر وعافية اللهم خر لى واختر لى ولا تكلنى الى اختيارى اللهم اجعل الخير فى كل قول وعمل اريده فى هذا اليوم والليلة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ومنذ علمنى رضى الله عنه هذا الدعاء ما رأيت الا خيرا ولم أر سوأ قط ولله الحمد والمنة ورأيت بخط العلامة

وسقط عنه فرضه (وهي ملك الزاد) أي النفقة في المأتى والمعاد (والتمكن من الراحلة) أي الاقتدار على ركوب المركوب حيث شاء من بعير أو خيل أو بغل الا أنه كره ركوب الحمار في المسافة البعيدة لعدم تحمله على المشقة الشديدة (بملك او اجارة في حق الآفاقي) أي ومن في معناه ممن بينه وبين عرفة مسافة سفر كما سيأتي بيانه (والزاد فقط في حق المكي) أي ومن في حكمه ممن ليس يوجد في حقه ثلاث المسافة (ان قدر على المشي) أي بلا كلفة ومشقة (والا فكالآفاقي) أي وان لم يقدر المكي على المشي فحكمه كالآفاقي في اشتراط الراحلة له أيضا وانما حملنا الآفاقي على ماذكرناه لان وجوب المشي على أهل الخيف والصفراء ونحوهما فيه حرج عظيم لكن المصنف حمل الآفاقي على ظاهره كما يظهر من قوله (والفقير الآفاقي اذا وصل الى الميقات فهو كالمكي) أي حيث لا يشترط في حقه الا الزاد دون الراحلة ان لم يكن عاجزا عن المشي وينبغي أن يكون الغني الآفاقي كذلك اذا عدم الركوب بعد وصوله الى أحد المواقيت فالتقييد بالفقير لظهور عجزه عن المركب ولمفيد انه يتعين عليه أن ينوي حج الفرض ليقع عن حجة الاسلام ولا ينوي نفلا على زعم انه فقير لا يجب عليه الحج لانه ما كان واجبا عليه وهو آفاقي فلما صار كالمكي وجب عليه فلو حج نفلا يجب عليه أن يحج حجا ثانيا ولو أطلق يصرف الى الفرض وعند الشافعي لو نوى نفلا يقع عن فرضه فعلم بهذا ان قولنا الحج لا يجب على الفقير انما المراد به الآفاقي قبل وصوله الى الميقات فانه حينئذ اذا أراد دخول الحرم يجب احرام أحد النسكين وبدخوله الى مكة ووصوله الى الكعبة تعين عليه فرضية الحج سواء أحرم به أم لا وسيأتي زيادة تحقيق لذلك (ونصاب الوجوب) أي مقدار ما يتعلق به وجوب الحج من الغنى وليس له حد من نصاب شرعي على ما في الزكاة بل هو (ملك مال يبلغه) بالتشديد والتخفيف أي يوصله (الى مكة) بل الى عرفة (ذاهبا) أي اليها (وجائيا) أي راجعا منها الى وطنه (راكبا في جميع السفر لا ماشيا) أي في جميعه ولا في بعضه الا باختياره فلا يلزم بركوب العقبة والنوبة فهو اما بركوب زاملة أو شق محمل وأما المحفة فمن مبتدعات المترفه فليس لها عبرة (بنفقة متوسطة) متعلق بيبلغه أي يجعله واصلا بانفاق وسط معتدل لا باسراف ولا بتقتير لقوله تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما (فاضلا) أي حال كون ملك المال أو ماذكر من الزاد والراحلة زائدا (عن مسكنه) بفتح الكاف وكسرها أي منزله الذي يسكنه هو ومن يجب عليه سكناه (وخادمه) أي من عبده وجاريته المحتاج الى خدمتهما (وفرسه) أي المفتقر الى ركوبه ولو أحيانا وفي معناه غيره من البعير ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أي عدة حربه ان كان من أهله (وآلات حرفه) بكسر ففتح جمع حرفة أي وعدة صنايعه التي يستعين بها على معيشته (وثيابه) التي يكتسيها (وأثاثه) أي متاع بيته من فراشه وأوعيته (ومرمة مسكنه) أي اصلاح مكانه ولو في بعض ضرورات شأنه (ونفقة من عليه نفقته وكسوته) أي ونفقة من يجب عليه من عياله كنسائه وأولاده الصغار والبنات البالغة اذا كانوا من أهل الافتقار وأقاربه الفقراء من ذوي أرحام محارمه (وقضاء ديونه) أي المعجلة والمؤجلة (وأصدقة نسائه) أي مهورهن (ولو مؤجلة) أي فاضلا عن المعجلة وقيل لا يشترط كونه فاضلا عن أصدقة نسائه يعني المؤجلة دون المعجلة (الى حين عوده) متعلق بفاضلا أي من ابتداء سفره الى وقت رجوعه (ولا يشترط

قاضي القضاة أبي البقاء بن الضياء رحمه الله تعالى عن الشيخ الصالح ابي الحسن علي بن يعقوب اليماني قال وجدت منقولا عن بعض الصالحين انه قال اذا اشكل عليك وجه الخيرة في أمر فانظر ليلة الجمعة فاذا هدأت العيون فقم وتوضأ وافرش فراشك مستقبل القبلة وصل ركعتين واقرأ في الاولى فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وفي الثانية الفاتحة والاخلاص فاذا فرغت من الصلاة فاضطجع على جنبك الايمن وارفع يديك وقل اللهم يا كائنا

نفقة) أى بقاء نفقة (لما بعد ايابه) أى لا سنة ولا شهرا ولا يوما كما ورد فيه روايات عن بعضهم قال
ابن الهمام والمسطور عندنا انه لا يعتبر نفقة لما بعد ايابه فى ظاهر الرواية (ومن له مال يبلغه) أى
الى مكة ذهابا وايابا (ولا مسكن له ولا خادم) أى والحال انه ليس له سكن يأوى اليه ولا عبد يخدمه
ويكون حوالية وهو محتاج الى كل منهما أو أحدهما (فليس له صرفه اليه) أى صرف المال الى
ماذكر من المسكن والخادم (ان حضر الوقت) أى وقت خروج أهل بلده للحج فانه تعين أداء
النسك عليه فليس عليه أن يدفعه عنه اليه (بخلاف من له مسكن يسكنه لا يلزمه بيعه) والفرق
بينهما ما فى البدائع وغيره عن أبى يوسف أنه قال اذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله مال يكفيه
لقوت عياله من وقت ذهابه الى حين ايابه وعنده دراهم تبلغه الى الحج لا ينبغى أن يجعل ذلك
فى غير الحج فان فعل أثم لانه مستطيع بملك الدراهم فلا يعذر فى الترك ولا يتضرر بترك شراء
المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه يتضرر ببيعهما (وان كان له) أى لشخص
(مسكن فاضل) أى عن سكناه وعمن يجب عليه مسكنه وانما يؤجره أو يعيره (أو عبد) أى
لا يستخدمه (أو متاع) أى لا يمتهنه (أو كتب) أى لا يحتاج اليها أو الى بعضها وهى من العلوم
الشرعية وما يتبعها من الآلات العربية وأما كتب الطب والنجوم والهيئة وأمثالها من
الكتب الرياضية أو الادبية فيثبت بها الاستطاعة سواء يحتاج الى استعمالها أم لا كما فى
التاتارخانية (أو ثياب) أى لا يحتاج الى لبسها (أو أرض) أى لا يزرعها أو زيادة على قدر
حاجته من غلتها (أو كرم) أى بستان عنب ونحوه من أشجار غمار زائدة على مقدار التفكه بها
(أو حوانيت) أى من دكاكين وحمامات وسائر مستغلات فاضلة عن مقدار الحاجات (أو نحو
ذلك) أى من ابل وبقر وغنم ترعى (مما لا يحتاج اليها) أى الى لبنها أو شعرها ولحمها (يجب بيعها)
أى على صاحبها (ان كان به) أى بثمنها (وفاء بالحج) أى بنفقة أداء الحج وكذا يحرم عليه أخذ
الزكاة اذا بلغ نصابا ولو لم يحل عليه الحول ويتعلق به وجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة
ذوى الرحم المحرم (وان كان له منزل واسع يكفيه بعضه أو منزل) أى يكفيه منزل آخر
(دونه) أى أقل منه وسعة أو لطافة سواء وجد معه ذلك المنزل الثانى أم لا (أو عبد نفيس) أى
من تركى أو حبشى ويكفيه للخدمة عبد هندى أو نوبى (فليس عليه بيعه) أى بيع ماذكر من
الواسع والغالى والنفيس (والاقتصار بالدون) أى على استبداله بما دونه لكنه لو فعل فهو
أفضل لكن لا يجب عليه لانه لا يعتبر فى الحاجة قدر ما لا بد منه كما لا يجب عليه بيع المنزل
والاقتصار على السكنى بالاجارة أو الاعارة اتفاقا وفى شرح الكرخى هشام عن محمد فيمن كان
فى مسكنه أو فى كسوته أو فى خدمه فضل عن الكفاف يبلغه زادا وراحلة فعليه الحج والمذهب
عندنا ما تقدم قاله فى البحر وذكره المصنف فى الكبير وسكت عليه والصواب حمل كلام محمد على
ما اذا كان له مساكن وثياب وخدام زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته لئلا ينافى المذهب
(واذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الحج) أى بيع بعضه وصرفه فى طريقه (وان كان) أى
الطعام (أكثر منه) أى من طعام سنة (يلزمه) أى يلزمه الحج ان كان فى بيع الزائد وفاء لاداء
حجه (ولا تثبت الاستطاعة ببذل الغير) أى باعطاء غيره له (مالا) أى قدر زاد وراحلة (أو طاعة)
أى خدمة لمن يحتاج اليها فى الطريق كالزمن (ملكا) أى من جهة التمليك فى المال والخادم

قبل الكون أنت كنت ولا
يكون نامت العيون وزهرت
النجوم يا حى يا قيوم اللهم
ان كان لى فى هذا الامر
خير فأرنى فى ليلتى هذه
بياضا بخضرة وان لم يكن
فى هذا الامر خير فارنى فى
ليلتى هذه سوادا بحمرة وما
كان الله ليعجزه من شئ فى
السموات ولا فى الارض
انه كان عليما قديرا قال
فان الله تعالى يريه أحد
الامرين ان كان احدهما
متعين الخيرة وان كانا
متساويين فانه لا يرى شيئا
وفى منسك ابن العجمى ولا
يأخذ الفال من المصحف فان
العلماء

(أو اباحة) أي بالاعارة في الخادم والراحلة أو بالاجارة في استعمال الزاد من المال فان ثقل المنة تدفع حصول الاستطاعة وفي الخزانة انه لو تبرع ولده بالزاد والراحلة لا تثبت بذلك الاستطاعة وان كان المتبرع أجنبيا ففيه قولان أصحهما انها لا تثبت انتهى والظاهر أن القضية تكون منعكسة فان منة الاجنبي أثقل من عطية القريب لاسيما وقد ورد أنت ومالك لابيك وثبت ان أطيب ما أكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم قالوا وكذا لو تصدق به عليه أو وهبه انسان مالا يحج به لا يجب عليه القبول عندنا بخلاف هبة الماء للتيمم انتهى ولعل الفرق أن أمر الماء سهل مبذول عادة لاسيما وقد وجب عليه الطهارة الحقيقية والتيمم طهارة ضرورية على وجه البدلية بخلاف ما هنا فان الحج لا يجب قبل حصول المال ولذا قال (فان قبل المال وجب) أي عليه الحج اجماعا (ولو امتنع الباذل) أي من البذل (بعد احرام المبذول له) أي بامر الباذل على ما هو الظاهر أو نزل التزامه منزلة الامر له (يجبر) أي الباذل (على البذل) كذا في المحيط وفيه بحث لان الوعد لا يجب عندنا مقتضاه والقبول قبل القبض لا يفيد التملك خلافا لمالك في المسئلتين فلعل امتناعه محمول على قصد رجوعه الى هبته فانه لا يمكن في ذلك بعد احرامه لانه أوقعه في أمر لازم الاتمام بغروره فانه ولو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له لكنه صار في حكم المستهلك لتعلق حق الخالق والمخلوق به والله سبحانه أعلم (والمعتبر) أي شرعا (في حق كل) أي كل أحد من مريدي الحج (ما يليق بحاله) أي عرفا وعادة (من شق محمل) بكسر الميم الاولى وفتح الثانية أو بالعكس أي نصفه أو طرفه والمراد بالمحمل الهودج وفي معناه الشقدف المتعارف (أو رأس زاملة) أي بعير مفرد عليه أثاثه ومتاعه وزاده أو الجمل لغيره والركوب له (أو محارة) أي مما يؤتى من جهة الشام قد يركب فيه واحد أو اثنان (أو رحل) أي بعير مقتب (أو راحلة) والمقصود من الكل كل ما يمكنه الركوب في جميع اجزاء سفره واثناء سيره فلا يجب عليه اذا قدر على قدر ما يركب عقبة بان يستأجر اثنان بعيرا أو يشترك كاملكا فيه فيتعاقبا في الركوب فرسخا فرسخا أو يوما فيوما أو منزلا فمنزلا ومن تعب ركب أو نزل أو نحو ذلك والحاصل انه يعتبر التمكن على الركوب في جميع السفر الآن المعتبر في حق كل أحد ما لا يلحقه مشقة شديدة فمن كان يستمسك على الراحلة لم يعتبر في حقه الا وجدانها عند الاربعة والا فيعتبر وجدان المحمل ونحوه مع الراحلة قال ابن الهمام وهذا لان حال الناس مختلف ضعفا وقوة وجلدا ورفاهة فالمرفه لا يجب عليه اذا قدر على رأس زاملة وهو الذي يقال في عرفنا راكب مقتب لانه لا يستطيع السفر كذلك بل قد يهلك بهذا الركوب فلا يجب في حق هذا الا اذا قدر على شق محمل ومثل هذا يأتي في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفيه من خبز وجبن دون لحم وطبيخ قادرا على الزاد بل ربما يلتمس مرضا بعدا ومنه ثلاثة أيام اذا كان مترفها معتادا اللحم والاغذية المرتفعة بل لا يجب على مثل هذا الا اذا قدر على ما يصلح معه بدنه ولذا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر كل في حق الراحلة ما يليق بحاله يعتبر (في الزاد من خبز وجبن او لحم) عطف على جبن (وطبيخ) عطف على لحم والواو بمعنى أو ليعم أنواع الطبيخ الشاملة لطبيخ اللحم وشبهه (لاختلاف الناس ضعفا وقوة) علة للحكمين السابقين من تفاوت الراحلة والزاد ونصب ضعفا وقوة على التمييز وهذا الذي ذكره المصنف كله في حق الآفاقي ولذا (قال ومن كان داخل المواقيت فهو كالمكي

اختلفوا في ذلك فكرهه بعضهم وأجازه بعضهم ونص أبو بكر الطرطوشي من متأخري المالكية على تحريمه * (فصل في الوداع) * يستحب اذا اراد الخروج من منزله ان يصلي في بيته ركعتين يقرأ في الاولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية بعد الفاتحة قل هو الله أحد فقد روى الطبراني عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما خلف احد عند أهله افضل من ركعتين يركعهما عندهم يريد سفرا ذكره النووي رضي الله عنه في الايضاح

فى عدم اشتراط الراحلة) أى اذا قدروا على المشى وقيل الراحلة شرط مطلقا لان بين مكة وعرفة أربع فراسخ وكل احد لا يقدر على مشى أربع فراسخ راجلا أى ماشيا كذا فى المحيط وهو الظاهر المتبادر من اطلاق تفسيره صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والراحلة من غير تفرقة بين الافراد الآفاقية والمكية قال المصنف فى الكبير فلا يجب عليهم الحج مالم يقدروا عليها والاول أصح انتهى وفيه نظر ظاهر اذ الحكم السابق مقيد بمن قدر وهو القليل النادر والاكثر الاغلب ان كل أحد لا يقدر على المشى ومبنى الاحكام الفقهية على الامور الغالبية فلذا أطلق صاحب المحيط وأما الزاد فلا بد منه فى أيام اشتغالهم بنسك الحج كما صرح به غير واحد ففى الينابيع لا بد لهم من الزاد قدر ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف وزاد فى السراج الوهاج الى عودهم لكن قال فى فتاوى قاضيخان والنهاية ان كان مكيا أو ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيرا ما يملك الزاد والراحلة قال ابن الهمام وفيه نظر الا أن يريد اذا كان يمكنه تكسبه فى الطريق وقال ابن العجمى هو محمول على ما اذا لم تلحقه مشقة أقول هذا بعيد جدا ونادر وقوعا أن يعيش أحد بلا زاد فى أربعة أيام وأما أمر التوكل فخارج عن حكم العادة وعن فتوى العامة بل هو من أحوال الخاصة ثم اعلم انه قال الكرمانى وحد أهل مكة عندنا من كان داخل المواقيت الى الحرم وهو بعيد جدا ولذا قال ابن العجمى وهذا فيه نظر فانا لو أوجبنا الحج ماشيا على من كان داخل ذى الحليفة لحقه مشقة زائدة فالمعتبر ما ذكره بعض الاصحاب ان حد من كان حول مكة هنا ان يكون بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وهو الظاهر المطابق للملة الحنيفية المدفوع عنها الحرج فى القضايا الشرعية وهو المنقول عن جماعة من اكابر الحنفية ففى السراج الوهاج ناقلا عن الينابيع يجب الحج على أهل مكة ومن حولها يعنى من كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام اذا كانوا قادرين على المشى وفى البحر الزاخر واشترط الراحلة فى حق من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا اما مادون ذلك فلا يشترط اذا كان قادرا على المشى انتهى وأما ما ذكره غيرهم من الاطلاقات فقابل للتقييد بالمذكورات ففى الايضاح وانما تشترط الراحلة فى وجوب الحج على من بعد من مكة فاما أهل مكة ومن حولهم فيجب عليهم اذا قدروا بغير راحلة قال فى البحر يحتمل أن يكون البعد مفسرا بثلاثة أيام فما فوقها كما قال صاحب الينابيع وغيره وكذا ما ذكر فى شرح مختصر الكرخى من أن أهل مكة ومن حولهم يجب الحج على القوى منهم بغير راحلة لانه لا تلحقه مشقة فى الاداء فهذا كله قابل للتقييد بل متعين كما يدل عليه تعليله بقوله لانه لا تلحقه مشقة حيث يفهم منه انه اذا كان تلحقه مشقة لا يكون من هذا القبيل وكان المصنف مال الى ما فهم الكرمانى من عمومات كلام الاصحاب غير ملتفت الى تقييداتهم فى هذا الباب فعبر عن القول الاقرب الى الصواب بقوله (وقيل بل من كان دون مدة السفر فمن كان من مكة على ثلاثة أيام فصاعدا فهو كالآفاقى فى حق الراحلة) يعنى وفى حق الزاد بالاولى (وهو اختيار جماعة) أى ممن ذكرناه واخترناه (السابع) من شرائط الوجوب (الوقت وهو أشهر الحج) كما قال تعالى الحج أشهر معلومات أى وقته فمن فرض فيهن الحج الآية وهى عندنا شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذى الحجة وسيأتى خلاف بعض أئمة الامة (او وقت خروج اهل بلده ان كانوا يخرجون قبلها فلا يجب الا على القادر فيها أو فى وقت خروجهم فان ملكه) أى المال

(قيل)

وفى بعض نسخ صحيحة ويقرأ بعد السلام آية الكرسى ولايلاف قريش ويسأل الله تعالى الاعانة والتوفيق ويقرأ هذا الدعاء اللهم انت الصاحب فى السفر والخليفة فى الاهل والمال اللهم انا نسألك فى سيرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما تحب وترضى اللهم انا نسألك ان تطوى لنا الارض وتهون علينا السفر وترزقنا فى سفرنا هذا السلامة فى العقل والدين والبدن والمال والولد وتبلغنا حج بيتك الحرام وزيارة نبيك عليه افضل الصلاة

(قبل الوقت) أى قبل الاشهر أو قبل أن يتأهب أهل بلده (فله صرفه) أى فهو فى سعة من صرف المال (حيث شاء) من شراء مسكن وخادم وتزوج ونحو ذلك (ولا حج عليه) أى وجوبا لانه لا يلزمه التأهب فى الحال (وان ملكه فيه) أى فى الوقت (فليس له صرفه الى غير الحج فلو صرفه لم يسقط الوجوب عنه) وهذا تصريح بما علم ضمنا ومنطوقا لما عرف مفهوما لكن ان صرفه على قصد حيلة اسقاط الحج عنه فيكره عند محمد ولا بأس عند أبى يوسف وقال ابن الهمام والاولى أن يقال اذا كان قادرا وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبل أشهر الحج لبعد المسافة أو قادرا فى أشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها ولم يحج حتى افتقر تقرر دينا وان ملك فى غيرها وصرفها الى غيره لاشئ عليه ثم قال واقتصر فى الينابيع على الاول وما ذكرناه أولى لان هذا أى ما ذكر فى الينابيع يقتضى انه لو ملك فى أوائل الاشهر وهم يخرجون فى أواخرها جاز له اخراجها ولا يجب عليه الحج وقال فى البدائع اما اذا جاء وقت الخروج والمال فى يده فليس له أن يصرفه الى غيره على قول من يقول بالوجوب على الفور فان صرفه الى غيره أثم انتهى والحاصل ان الاثم انما هو على القول بالفور وأما على القول بالتراخى فلا وأما وجوب الحج بذلك فثابت بالاتفاق وقال الكرمانى وأما اعتبار القدرة على الخروج الى الحج عند خروج أهل بلده فان ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب كدخول وقت الصلاة فانها لا تجب قبل وقتها كذا هنا الا ان ذلك يختلف باختلاف البلدان فيعتبر وقت الوجوب فى حق كل شخص عند خروج أهل بلده فالتقييد باشهر الحج فى الآية انما هو بالنسبة الى أهل أم القرى ومن حولها وللاشعار بأن الافضل أن لا يقع الاحرام فيما قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الاحرام شرط خلافا للشافعية من انه لا يجوز الاحرام قبل الاشهر لكونه ركنا مع الاتفاق على ان سائر افعال الحج من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما لا يجوز قبلها (ولو اسلم كافر) أى أصلى أو مرتد (أو بلغ صبى او افاق مجنون او عتق عبد) وكذا حكم الاناث (قبل الوقت فخافوا) أى كل واحد منهم (الموت) أى حلوله بامارات تدل على نزوله (وهم موسرون) أى أغنياء قادرون على اداء الحج بمال أنفسهم (قيل ليس عليهم الايصاء بالحج) أى لانهم ما أدركهم الوقت ولا تلزم عبادة قبل دخول وقتها بناء على ان الوقت شرط الوجوب نفسه (وقيل يجب) أى الايصاء بناء على ان الوقت انما هو شرط للاداء لا للوجوب وقد وجب بالايسار (فان اوصوا به فعلى الاول) اى على القول بان الوقت من شرائط الوجوب (لا يصح) اى الايصاء (وصح) أى الايصاء (على الثانى) أى القول بان الوقت من شرائط الاداء وفيه انه لا يلزم من عدم وجوب الايصاء عدم صحته كما سيأتى بيان تحقيقه (والخلاف) أى المذكور (مبنى على ان الوقت شرط الوجوب او الاداء) كما بيناه (قولان) أى هما روايتان عن ابى حنيفة وأبى يوسف وزفر ورجح ابن الهمام القول بانه شرط الوجوب ونسب صاحب المجمع صحة الايصاء الى الامام وصاحبيه وخلافها الى زفر معللا بأنهم كانوا أهلا للوجوب وقت الوصية فيصح ايصاؤهم بأن يحج عنهم فى وقته لعجزهم عنه ويؤيده ما فى فتاوى قاضيخان فلو بلغ الصبى فحضرته الوفاة وأوصى بان يحج عنه حجة الاسلام جازت وصيته عندنا ويحج فجعل المذهب الجواز وهو لا ينافى جعل الوقت من شرائط الوجوب على المشهور والمرجح خلاف ما فهمه المصنف على ما ذكره فى الكبير وبنى عليه ما فى المتوسط من صحة

والسلام اللهم انى لم اخرج اشرا ولا بطرا ولا رياء ولا سمعة بل خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك وقضاء لفرضك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وشوقا الى لقائك اللهم فتقبل ذلك منى وصل على اشرف عبادك سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين اجمعين فاذا نهض قال اللهم اليك توجهت وبك اعتصمت اللهم اكفنى ما اهمنى وما لا أهتم به اللهم زودنى التقوى واغفر لى ذنبى ذكره ابن جماعة وزاد فيه فقال وعن انس بن مالك رضى الله عنه

الايصاء وعدمها فتامل فانه موضع زال ووقع خال ﴿(النوع الثانى)﴾ من أنواع شرائط الحج (شرائط الاداء) وحكمها انه لايتوقف وجوب الحج على وجودها بل يتوقف وجوب أدائه عليها فان وجدت هذه الشرائط وماقبلها من شرائط الوجوب وجب عليه الاداء بنفسه وان فقد واحد من هذه مع تحقق جميع ماسبقها الايجب عليه الاداء بنفسه بل اما الاحجاج فى الحال واما الايصاء به فى المآل ثم هذه الشرائط كلها مختلف فيها بخلاف الشرائط السابقة فانها متفق عليها الا الوقت منها لكن الخلاف فيه ضعيف جدا ولذا أدرجه المصنف فيها ثم شرائط هذا النوع خمسة (الاول منها) أى من شرائط الاداء (سلامة البدن عن الامراض والعلل فقيل الصحيح انه) اى هذا الشرط الاول من النوع الثانى وهو سلامة البدن (من النوع الاول) وهو شرط الوجوب بحسب على ماقاله فى النهاية وقال فى البحر هو المذهب الصحيح (وقيل الصحيح انه من الثانى) أى من النوع الثانى وهو شرط الاداء على ماصححه قاضيخان فى شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (فعلى الاول) وهو القول بأنه شرط الوجوب (لايجب) أى الحج ولا الاحجاج ولا الايصاء به (على الاعمى والمقعد) بصيغة المجهول أى الذى الزم القعود ولم يقدر على القيام (والمفلوج) وهو الذى لم يقدر على الحركة بجميع بدنه أو بعضه (والزمن) بفتح فكسر أى صاحب المرض المزمن الذى لايرجى برؤه (ومقطوع الرجلين) والظاهر ان مقطوع الرجل الواحدة ومقطوع اليدين كذلك لظهور الحرج عليهما ان وقع التكليف بالحج بانفسهما ثم رأيت الكرمانى نص على مقطوع اليدين أيضا فمقطوع الرجل الواحدة بالاولى (والمريض) أى حال مرضه (والمعضوب) أى الضعيف على مافى القاموس والمراد به هنا الشيخ الكبير الذى لايثبت على الراحلة ولايقدر على الاستمساك والثبوت عليها الابمشقة وكلفة عظيمة ولو كان لهم مال وقوله فى الكبير سواء كان لهم مال أم لالاوجه له أصلا قال ابن الهمام فى المشهور عن أبى حنيفة انه لايلزمهم الحج قال فى البحر وهذا عند أبى حنيفة فى ظاهر الرواية وهو رواية عنهما وقالا فى ظاهر روايتهما وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة انه يجب على هؤلاء اذا ملكوا الزاد والراحلة ومؤنة من يرفعهم ويضعهم ويقودهم الى المناسك وهذا معنى قول المصنف (وعلى الثانى يجب) أى وعلى القول بأنه من شرائط الاداء يجب الحج أو الاحجاج أو الايصاء (ثم قيل) أى على هذه الرواية المعبر عنها بالقول الثانى (يجب عليهم بأنفسهم) وفيه نظر ظاهر اذ لايخلو عن حرج باهر (وقيل فى أموالهم) أى يجب فى أموالهم بالاحجاج فى الحال أو الايصاء فى المآل (وهو المختار عند جماعة) وهو رواية الاصل عن أبى حنيفة على مافى البدائع من ان الاعمى لاحج عليه بنفسه وان وجد زادا وراحلة وقائدا وانما يجب فى ماله اذا كان له مال وروى الحسن عن أبى حنيفة انه يجب عليه أن يحج بنفسه قال ابن الهمام وهو خلاف ماذكره غيره عن أبى حنيفة وفى الذخيرة والاعمى اذا وجد زادا وراحلة ولم يجد من يقوده لايلزمه الاداء بنفسه وهل يلزم الاحجاج بالمال فهو على الخلاف بين أبى حنيفة وصاحبيه كذا ذكره شيخ الاسلام وقال الكرمانى الاعمى ان وجد قائدا والزمن والمقعد ان وجدا حاملا يجب الحج على هؤلاء عند أبى حنيفة فى أموالهم دون أبدانهم ان كان لهم مال انتهى فاختار رواية الوجوب عليهم فى أموالهم وهو قولهما ورواية الحسن عن أبى

انه قال لم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا الاقال حين ينهض من جلوسه اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك اعتصمت أنت ثقتى ورجائى اللهم اكفنى ما أهمنى ومالا اهتم به وما أنت أعلم به منى عز جارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك اللهم زودنى التقوى واغفر لى ذنبى ووجهنى الى الخير أينما كنت وحيثما توجهت فاذا خرج من بيته قال بسم الله آمنت بالله توكلت على الله لاحول ولا قوة الابالله التكلان على الله اللهم انى اعوذ بك من ان أضل او أضل

حنيفة

حنيفة قال ابن الهمام انها الاوجه وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحب البدائع انتهى فتبين ان للحسن روايتين احداهما هذه وهي انه يجب على هؤلاء الاحجاج والاخرى انه يجب الحج عليهم بأنفسهم وهي رواية شاذة على ما أشار اليه ابن الهمام والله أعلم بحقيقة المرام (والخلاف) أي المذكور (فيمن وجد الاستطاعة وهو معذور) أي بالنوع المذكور (اما ان وجدها وهو صحيح) أي سالم (ثم طرأ عليه العذر فالاتفاق) أي اتفاق الروايات أو اتفاق العلماء (على الوجوب) أي وجوب الحج (عليه) أي في ماله (فيجب عليه الاحجاج) أي في الحال أو الايصاء في المآل (الثاني) أي من شرائط الاداء على الاصح (امن الطريق للنفس والمال) وقد اختلف فيه فمنهم من قال انه شرط الوجوب وهو رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة ومنهم من قال شرط وجوب الاداء على ما ذكره جماعة من أصحابنا كصاحب البدائع والمجمع والكرماني وصاحب الهداية وغيرهم (فمن خاف من ظالم او عدو او سبع او غرق او غير ذلك) أي غير ما ذكر من قاطع طريق أو مكاس او مناع (لم يلزمه اداء الحج) أي بنفسه بل بماله (والعبرة بالغالب) أي في الامن وغيره (برا أو بحرا فان كان الغالب السلامة يجب) أي عليه أن يؤدي بنفسه (والا) أي بأن كان الغالب القتل والهلاك (فلا) أي فلا يجب كذا قاله أبو الليث وعليه الفتوى وفي القنية وعليه الاعتماد والمراد انه لا يجب عليه أن يؤدي بنفسه بل اما أن يحج غيره أو يوصي به (ويعتبر وجود الامن وقت خروج أهل بلده) أي الى زمان عوده (لا ما قبله وبعده) على ما ذكره ابن الهمام ثم اعلم انه قال الكرماني ولو لم يتمكن من المضي وسلوك الطريق الا بدفع شيء من ماله ونفقته كالمكس ونحوه قال بعض اصحابنا هو عذر ولا يجب الحج حتى انهم قالوا يأثم بدفع ذلك الى الظلمة ويجوز له أن يرجع من المكان الذي يؤخذ منه المكس والخفارة أي قبل الاخذ منه وفي القنية والمجتبى قال الوبري للقادر على الحج أن يمتنع منه بسبب المكس الذي يؤخذ من القافلة وكذا لو كان في الطريق خفارة وقال غير الوبري يجب الحج وان علم انه يؤخذ منه المكس قال صاحب القنية والمجتبى وعليه الاعتماد وفي المنهاج وعليه الفتوى وقال ابن الهمام ما حاصله ان الاثم في مثله على الآخذ لا على المعطي فلا يترك الفرض لمعصية عاص ثم على هذا يحتسب في الفاضل عن الحوائج الاصلية القدرة على ما يؤخذ منه من المكس والخفارة كما نص عليه الكرماني (الثالث) أي من شرائط الاداء على الصحيح كما ذكره ابن الهمام (عدم الحبس) أي بالفعل (والمنع) أي باللسان (والخوف) أي بالقلب (من السلطان) أي الذي يمنع الناس من الخروج الى الحج ففي الكفاية والخائف من السلطان كالمريض لوجود المانع ونقل عن شمس الاسلام ان السلطان ومن يعتاد من الامراء ذوي الشان ملحق بالمحبوس في هذا الحكم فيجب الحج في ماله يعني اذا كان له مال غير مستغرق لحقوق الناس في ذمته دون نفسه لانه متى خرج من مملكته يخرب البلاد وتقع الفتنة بين العباد وربما يقتل في تلك الحالة وربما لا يمكنه ملك آخر من الدخول في حد مملكته فتقع فتنة عظيمة تفضي الى مضرة بالغة لعامة المسلمين في أمر الدنيا والدين انتهى والظاهر ان هذا بالنسبة الى من تكون سلطنته ثابتة بالشرائط الشرعية والا فيجب عليه خلع نفسه واقامة من يستحق الخلافة مقامه في أمره ان لم يترتب عليه فساد عسكره (الرابع) أي من شرائط الاداء

او أزل او أزل او اظلم او اظلم أو اجهل او يجهل على وذلك مستحب لكل خارج من بيته وقد جمع من عدة أحاديث صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم (ويستحب) أن يودع اهله وأقاربه وجيرانه واصدقاءه ويتحلل منهم ويسألهم الدعاء ويسأل كل واحد في كل وقت الدعاء فانه لا يدري لسان من يستجاب له وان الغير اذا دعا له لسان لم يعص الله تعالى المدعو له بذلك اللسان فهو أقرب الى القبول واذا ودع احدا يقول كل منهما للآخر استودع الله دينك وامانتك

في خصوص حق النساء (المحرم الامين) وهو كل رجل مأمون عاقل بالغ مناكحتها حرام عليه
بالتأبيد سواء كان بالقرابة أو الرضاعة أو المصاهرة بنكاح أو سفاح في الاصح كذا ذكره
الكرخي وصاحب الهداية في باب الكراهة وذكر قوام الدين شارح الهداية انه اذا كان محرما
بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه نأخذ انتهى وهو الاحوط في الدين
وأبعد عن التهمة لاسيما وفي المسئلة خلاف الشافعية في ثبوت الحرمية ثم يستوي في هذا أن
يكون المحرم حرا أو عبدا مسلما أو كافرا الا ان يعتقد حل مناكحتها كالمجوسي أو يكون فاسقا
ماجنا لا يبالي أو صبيا أو مجنونا لا يفيق والنساء الصالحات فلا يجوز لها
وقال حماد لا بأس للمرأة أن تسافر بغير محرم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر له
والشافعي تخرج مع نساء ثقات وفي آخر له ما أن تخرج وحدها اذا أمنت على نفسها
السروجي وما أبعد من الصواب قول من أوجب على المرأة من مسيرة سنة ونحوها من غير
محرم قال ابن أمير الحاج والامر كما قال والامة والمكاتبة والمدبرة وأم الولد ومعتقة البعض
يجوز لهن السفر بغير محرم والفتوى على أنه يكره في زماننا وعبد المرأة ليس بمحرم والخصي
وكذا المجبوب الذي جف ماؤه في الاصح (او الزوج للمرأة اذا كانت على مسافة السفر من مكة)
أي وانما يشترط المحرم أو الزوج اذا كان بينها وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا أما لو كان أقل
من ذلك فلها أن تخرج بغير محرم أو زوج الا ان تكون معتدة وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف
كراهة الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم فينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان (ولا يجبر)
لا يكره (المحرم ولا الزوج على الخروج معها) أي في القول الصحيح خلافا لابي يوسف في رواية
عنه انه يجبر الزوج بالخروج معها او ينفق عليها (ولا يجب عليها) اى على المرأة اذا لم يكن لها المحرم
(أن تتزوج بمن يحج بها) كذا في البدائع وقاضيخان وغيرهما وعن أبي شجاع عن أبي حنيفة
ان من لا محرم لها يجب عليها أن تتزوج بمن يحج معها اذا كانت موسرة (وهل يجب عليها النفقة
المحرم أو الزوج) اى ان امتنع من الخروج معها الا بأن تنفق عليه (قيل نعم) اى يجب عليها
ذلك ان كان لها غنى كما ذكره القدوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقيل لا) اي
لا يلزمها ولا يجب عليها ان يخرج المحرم بنفقته على ما ذكره الطحاوي وهو قول ابي حنيفة
البخاري وفي منسك ابن امير الحاج وهل يجب عليها النفقة المحرم والقيام براحلته اختلفوا
وصححوا عدم الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من يوجب عليها نفقة المحرم وبين
قول من لا يوجب ان المحرم اذا قال لا اخرج الا بنفقة وجب عليها النفقة بالاجماع واذا خرج
من غير اشتراط ذلك لم يجب انتهى وهو تفصيل حسن واما اذا حج الزوج معها فلها النفقة
المقدر دون السفر ولا يجب الكراء ثم اختلفوا في ان المحرم والزوج شرط الوجوب أو الاداء
كما اختلفوا في أمن الطريق فصحح قاضيخان وغيره انه من شرائط الاداء وصحح صاحب البدائع
والسروجي انه من شرائط الوجوب وثمرة الخلاف مشهورة وصنيع المصنف يشعر بأنه من
شرائط الاداء على الارجح (والخنثى) أي المشكل (كالانثى) أي في الاحكام المختصة بالنساء
فيشترط في حقه ما يشترط في حق المرأة احتياطا (الخامس) أي من شرائط الاداء وقيل من
شرائط الوجوب في حق النساء (عدم العدة) أي من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة

وخواتيم عملك وغفر ذنبك
ويسر لك الخير حيثما كنت
زودك الله التقوى وجنبك
الردى فاذا قال ذلك فهو
جدير بأن يحفظ الله تعالى
وديعته ويرد ماله ويجد
من استودعه أيضا سالما
بكرم الله تعالى وجزيل
الطافه وجميل عوائده
ويتصدق بشيء من ماله قبل
خروجه وبعده على الفقراء
قال الكرماني وأقله سبع
فان ذلك سبب السلامة
ورأيت في كتاب آلات السفر
والغربة للحافظ ابي اسمعيل
ابن علي المثنى التيمي
رحمه الله تعالى ينبغي
للمسافر أن يشتري سلامته

كانت معتدة عند خروج أهل بلدها لايجب عليها) أى الحج كما فى شرح المجمع لابن فرشته وهو مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر فى حكم القضاء ثم ان سافر بها فطالقها فقيه تفصيل كثير يطلب من المنسك الكبير (ثم اعلم ان شرائط هذا النوع) أى النوع الثانى (كلها مختلف فيها) أى كما بيناه فى محالها (فصحح بعضهم انها شرائط الوجوب وصحح آخرون أنها شرائط الاداء ومنهم من فرق فجعل بعضها من القسم الاول وبعضها من القسم الثانى وثمرة الخلاف تظهر فى الوصية اذا شارف الموت) أى قاربه بكبر سن أو بضعف بنية أو مرض (قبل حصول هذه الشرائط فمن جعلها شرائط الوجوب لايوجب عليه) أى على من وجدت فيه (الوصية بالاحجاج ومن جعلها شرائط الاداء يوجب عليه الوصية به) أى بالاحجاج وهذا كله ظاهر ووجهه باهر ثم اعلم انه قيل يشترط أيضا أن يكون الحاج متمكنا من اداء المكتوبات على الوجه المفروض فى الاوقات قال الكرمانى لانه لايليق بالحكمة ايجاب فرض على وجه يفوته فرض آخر قلت ولهذا لووصل محرم الى عرفات وبقى من وقت الوقوف زمن قليل بحيث لوذهب الى الموقف فاته العشاء وان صلى العشاء فاته الوقوف فقيل يصلى العشاء ويصير فى حق الحج فائتا للاداء وعاملا للقضاء وهو الظاهر وقيل يدرك الوقوف ويقضى العشاء فان فى فوت الوقوف حرجا عظيما وتكليفا جسيما ويؤيد الاول أيضا ما قال ابن الحاج المالكى لو ضيع صلاة وأخرجها عن وقتها لاجل فريضة الحج لايجوز اجماعا قال وقد قال علماؤنا فى المكلف اذا علم انه تفوته صلاة واحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج عنه انتهى وقد قال أبو القاسم الحكيم من أصحابنا من غزا فى هذا الزمان غزوة واحدة ففاتته صلاة عن وقتها يحتاج الى مائة غزوة لتكون كفارة لما فاته من الصلاة قلت ويدل عليه ما شرع من صلاة الخوف فانه لو كان يجوز تأخيرها لما ارتكبوا فيها مالايجوز فى غيرها حال الامن بها ولما فاته صلى الله عليه وسلم صلاة فى غزوة الخندق لاجل اشتغاله بامر الكفار قال شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة العصر ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارا وعن أبى بكر الوراق أنه خرج حاجا الى بيت الله الحرام فلما سار مرحلة قال لاصحابه ردونى فانى ارتكبت سبعمائة كبيرة فى مرحلة واحدة فردوه قلت ولعله عد الخواطر الذميمة ومداخل الرياء والسمعة والاحوال الدنيئة والغفلات الدنيوية كبائر معنوية صوفية فان حسنات الابرار سيات المقربين الاحرار والافارتكاب سبعمائة فى مرحلة واحدة من المحالات العادية عن آحاد فساق الزمان فكيف يتصور من افراد المشايخ الاعيان ثم رأيت فى حاشية المنية ان المراد به ترك اداء الصلاة مع الجماعة لما فى الحديث من ترك أداء الصلاة بجماعة فكانما ارتكب سبعمائة كبيرة وقال عليه السلام فى ترك الصلاة عن وقتها مثل هذا انتهى والعهدة فى رواية الحديثين على ناقلهما ولاشك ان تأخير الصلاة عن آخر وقتها أعظم وزرا من ترك الصلاة بجماعة بلا شبهة ثم كثير من الرجال والنساء يصلون فوق الدابة من غير الاعذار المعروفة كخوف اللص أو السبع أو كون الدابة جموحا لايقدر على نزولها وركوبها الا بمعين وليس بحضرته معين وأما ما توهمه العامة من أن الجمالين لم يرضوا بذلك فهذا من حماقتهم وجهالتهم وغفلتهم عن أمر الدين فانه يجب عليهم أن يشرطوا معهم مع انه يتعين ايضا بلا شرط لهم فانه من الامور الضرورية من الاحوال الاخروية فلا عذر لاحد فى ترك شئ

من الله تعالى بما تيسر من الصدقة يأخذها بيده ويقول اللهم انى اشتريت سلامتى وسلامة من معى ويسميهم وسلامة ما معى ويعدده شيأ شيأ منك يامولاى بهذه الصدقة فيعينه وسائى ثم يتصدق به على أول من يستقبله من الفقراء ويقول خرجت بحول الله وقوته بغير حول منى ولا قوة اللهم انى أسألك بركة يومى هذا وبركة أهله

(فصل فى الركوب)

يختار دابة قوية ولا يحملها فوق طاقتها ولا يجيعها ولا يعطشها واذا وصل الى مكان مباح كثير العشب

منها ولا اباء عنها ‌ أى عن الاداء بنفسه (فيها) أى من
• (فصل فى موانع وجوب الحج واعادته وشرطه) • أى ولو بنوع منه
الموانع (الصبا) أى كونه صبيا أو صبية من أهل التمييز وغيره (والرق) أى ولو بنوع منه
(والجنون) أى المطبق (والعته) بفتحتين أى نوع من الجنون (والموت) أى قبل ادراك
الوقت (والكفر) أى بانواعه وكذا الفقر على ما صرح به فى الكبير وهذه الاشياء كلها من
موانع وجوب الحج بنفسه اتفاقا واما ذاغير العبارة بقوله (وفى عدم أمن الطريق) ومنه البحر
(وسلامة البدن) أى وعدم صحته (والمحرم) أى وعدم المحرم أو الزوج للمرأة (والحبس) أى
المنع بانواعه (واخذ الخفارة) بفتح الخاء المعجمة ويثلث أى أجرة امن الطريق (والمكس)
أى الظلم والعشور الغير المشروع (اختلاف) أى فى ان وجود هذه الاشياء هل هو من شرائط
الوجوب أو شرائط الاداء وهو الارجح (ولا يسقط) أى وجوب الحج (بهلاك المال) أى
بضياعه وكذا بالاستهلاك اذا تعلق به الوجوب (وفوت القدرة) أى بعد تحققها (اتفاقا) أى
بل عليه ما فيجب عليه حينئذ أن يحج بنفسه او يحج غيره او يوصى به ۞ (النوع الثالث شرائط
صحة الاداء) ۞ وهى تسعة (وهى الاسلام) وقد تقدم فيه الكلام (والاحرام) لانه من شروط
صحة الحج كالطهارة من شروط الصلاة ولا يصح المشروط بدون الشرط (والزمان) وهو أشهر
الحج الطواف القدوم والسعى ونحو ذلك وكذلك وقوع الوقوف والطواف وامثالهما فى
اوقاتها (والمكان) اى باعتبار الوقوف والرمى والحلق والذبح ونحوها (والتمييز) اى بين
ما له وعليه و يصح عن غير المميز نيابة (والعقل) لكن يصح عن غير العاقل نيابة أيضا فى اشباه
(ومباشرة الافعال) اى من الشرائط والاركان والواجبات بنفسه من غير نيابة (الا لعذر) اى
فى بعض الافعال (وعدم الجماع) أى بعد الاحرام قبل الوقوف (والاداء) اى اداء الحج (من
عام الاحرام) اى من غير تأخير الى سنة آتية (فلا يصح) اى الحج (من كافر) اى لا فرضا
ولا نفلا (ولا بلا احرام) اى اصلا (ولا يجوز أفعاله) اى شئ منها (نحو الطواف) اى طواف
القدوم (والسعى) اى سعى الحج (قبل اشهره) يعنى بخلاف الاحرام فانه يصح قبلها لكنه
يكره (ولا الوقوف قبل يوم عرفة) ولا فى يوم عرفة قبل الزوال (ولا بعده) أى بعد يوم عرفة
وهو العاشر بعد الزوال منه (الا لضرورة الاشتباه) كما سيأتى بيانه وهو استثناء من الحكم
الثانى (ولا يصح طواف الزيارة) وكذا طواف الوداع (قبل يوم النحر ويصح بعده) أى ويصح
طواف الزيارة بعد أيام النحر لكن يجب اتيانه فيها عند أبى حنيفة خلافا لغيره (والمكان
المسجد) اى ولو سطحه للطواف والمسعى للسعى (وعرفات) أى للوقوف (ومزدلفة) أى
للجمع والمبيت والوقوف (ومنى) أى لرمى الجمار (والحرم) أى للذبح (فلا يصح شئ من أفعاله)
أى من أعمال الحج ركنا أو واجبا أو سنة (فى غير ما اختص به) أى من أماكنها (ولا يصح
حج من جامع قبل الوقوف) أى ولو كان يجب عليه اتمامه وقضاؤه (ولا أداؤه) أى لا يصح
أداء الحج (باحرام الفائت) أى للحج بأن فاته الوقوف (فى الثانية) أى فى السنة الثانية بل يجب
عليه أن يأتى بأفعال العمرة لذلك الاحرام ويتحلل منه ثم فى العام المقبل يأتى باحرام مجدد لحجه
(وأما غير المميز) أى من الصغار (فلا تصح منه المباشرة) أى مباشرة الاحرام والطواف مما

أوحى عثمان التيمى وكان
أهل الورع لا يأمنون على
الدواب الاعفوة من قعود
وينزل عنها احيانا خصوصا
فى العقبات فاذا ركبها
قال الحمد لله الذى هدانا
للاسلام ومن علينا بمحمد
عليه أفضل الصلاة
والسلام سبحان الذى سخر
لنا هذا وما كنا له مقرنين
وانا الى ربنا لمنقلبون اللهم
انا نعوذ بك من وعثاء السفر
وكآبة المنقلب وسوء المنقلب
فى الاهل والمال والولد
اللهم اطو لنا الارض
وسيرنا فيها بطاعتك اللهم
انى أعوذ بك من غلبة الدين
وقهر الرجال

يحتاج الى نية لكن يصح منه مالا تعلق للنية به كالوقوفين (وكذا المجنون وتصح) أى المباشرة (من وليهما) أى بأن ينوى عنهما وينوب عنهما فيما عجزا عن مباشرته كالسعى والرمى وكذا فيما لا يصح لهما مباشرته كالطواف ثم انهما لا يؤاخذان بترك الواجبات وارتكاب المحظورات (وقيل تصح) أى المباشرة (من المجنون) وقد سبق مستوفى * (النوع الرابع) * (شرائط وقوع الحج عن الفرض) سواء يصح النفل بدونه أم لا والجملة تسعة (الاسلام) فهو شرط الصحة ووقوعه عن الفرض والنفل أيضا كما سبق (وبقاؤه) أى بقاء الاسلام (الى الموت) أى الى أن يموت عليه من غير ارتداد بينهما (والعقل) فان المجنون وان صح مباشرة ولية عنه فانه يصير نفلا لا فرضا نعم لو كان حال الاحرام مفيقا يعقل النية والتلبية وأتى بهما ثم أوقفه وليه وباشر عنه سائر أموره صح حجه فرضا الا أنه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يفيق فيؤدى بنفسه (والحرية والبلوغ) فان المملوك والصغير اذا حجا يقع حجهما نفلا (والاداء بنفسه ان قدر) أى على الاداء بنفسه بأن يكون صحيحا فلو أمر غيره بأن يحج عنه لا يجزيه عن الفرض وأما اذا كان هناك مانع من الاداء بنفسه بأن يكون مريضا أو محبوسا ونحوهما فانه اذا حج غيره صح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر الى الموت وأما اذا لم يقدر على الاداء بنفسه كالمغمى عليه لكن أحرم عنه رفقاؤه ووقف فانه يصح حجه فرضا وكالاعمى والمقعد والمفلوج ونحو ذلك فانه اذا تكلف وحج يقع عن فرضه (وعدم نية النفل) أى فى احرام حجه فانه اذا نوى نفلا سواء كان غنيا أو فقيرا فانه يقع نفلا خلافا للشافعى وأما نية الفرض فليست بشرط حتى يقع عن الفرض بمطلق نية الحج (والافساد) أى وعدم افساده بالجماع قبل الوقوف (وعدم النية عن الغير) أى بالنسبة الى المأمور والا فهو يقع عن فرض الآمر بشروطه (فلا يقع حج الكافر عن الفرض) ولا عن النفل (اذا أسلم) اذ لا يحصل له ثواب العبادة حال أدائه فى الكفر (ولا المسلم) أى ولا يقع حج المسلم عن الفرض ولا عن النفل لبطلان كل منهما (اذا ارتد بعد الحج وان تاب) أى عن الكفر وأسلم (ولا المجنون والصبى والعبد) أى ولا يقع حج هؤلاء عن الفرض بخلاف النفل لما تقدم (وان أفاق) أى المجنون (وبلغ) أى الصبى (وعتق) أى العبد (بعده) أى بعد أداء حجه (ولا بأداء الغير) أى كالرفيق مأمورا ولا للمغمى عليه (قبل العذر) أى قبل حصول الاغماء والزمانة والعمى وكل مانع من الاداء فانه لا يقع حينئذ عن الفرض بل يقع نفلا اذا حج أحد عنهم بل ولو تحقق بعد العذر الا ان العذر ما استمر وارتفع فانه ينقلب نفلا (ولا بنية النفل) أى ولا يقع الفرض بنية النفل بل لا بد من نية الفرض أو مطلق النية ليقع عن الفرض (أو عن الغير) أى ولا يقع الفرض بنية عن الغير فانه اذا حج عن الغير بأمر منه أو بدونه ونواه عنه نفلا أو فرضا سواء قلنا بأن الحج عن الغير يقع عن الآمر أو المأمور فانه لا يصح أن يقع عن فرض المأمور وفيه ايماء الى أن المأمور يجوز أن يحج عن الغير مع أنه لم يحج عن نفسه الا انه مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعى بل يقع عن فرضه ولا تصح نيابته عن غيره (أو مع الفساد) أى لا يقع الحج عن الفرض اذا باشر أفعال الحج مع تحقق فساده بالجماع قبل الوقوف (فهؤلاء) أى المجنون والصبى والعبد ومن بعدهم (لو حجوا ولو بعد الاستطاعة) أى فى الصورة لان العبد ليس له الاستطاعة وهى غير معتبرة فى حق المجنون والصبى حيث لا يجب

الحمد لله الحمد لله الله أكبر الله أكبر الله أكبر سبحانك انى ظلمت نفسى فاغفر لى فانه لا يغفر الذنوب الا انت (ثم) يذكر الله تعالى فى جميع احواله ولا يغفل ساعة عن ذكر الله تعالى فانه جليس من ذكره واذا علا شرفا من الارض كبر واذا هبط سبح (فصل فى النزول) اذا حط رحله فليقل بسم الله توكلت على الله أعوذ بكلمات الله التامات كلها من شر ما خلق وذرأ وبرأ سلام على نوح فى العالمين (اللهم) اعطنا خير هذا المنزل وخير ما فيه واكفنا شره وشر ما فيه

عليهما (لايسقط عنهم الفرض) اى بل يقع لهم النفل (ويجب عليهم ثانيا) أى أن يحجوا فرضا (اذا استطاعوا) أى ان استمرت استطاعتهم أو تجددت بعد زوال العذر (واما الفقير) اى الحقيقى وهو من ليس له مال (ومن عدماه) أى كمن له مال لكنه مستغرق بالديون أو بحقوق المسلمين كالظلمة من الامراء والسلاطين (اذاحج سقط عنه الفرض ان نواه) أى الفرض فى احرام حجه (أو أطلق النية) أى وان لم يقيد بكونه نفلا أو نذرا (حتى لو استغنى) أى صار غنيا بحصول المال من الوجه الحلال (بعد ذلك) أى بعد أدائه الحج بغير استطاعة (لايجب عليه ثانيا) أى فى المال خلافا للامام أحمد فانه قال اذا حج بمال حرام فانه لايسقط عنه حجة الاسلام مع الاتفاق على انه لاثواب له فى أدائه وان حجه مردود عليه

(فصل فيمن تجب عليه الوصية بالحج)

أى بأن يحج عنه بعد موته من ماله على ماسيجىء من الشروط فى بابه (وهو كل من قدر على شرائط الوجوب) الاولى أن يقال وهو من وجد فى حقه شرائط الوجوب (ولم يحج) أى بنفسه (فعليه الايصاء به سواء قدر على شرائط الاداء أم لا) أى أم لم يقدر على شرائط الاداء لكن اذا وجد فيه شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الاداء فعليه الاحجاج فى الحال أو الايصاء فى المال بخلاف من وجد فيه شرائط الاداء أيضا ولم يحج فانه يتعين فى حقه الايصاء (اما اذا قدر على شرائط الاداء دون الوجوب) أى دون شرائط الوجوب (فلايجب الايصاء عليه) لانه ماوجب الحج عليه والايصاء شرطه تحقق وجوب الاداء فانه بمنزلة الكفارة والقضاء وكذا لايجب عليه الاحجاج لماذكرنا فهو مفهوم لقوله فلايجب عليه الايصاء ولافى قوله فعليه الايصاء على الاطلاق

(فصل واذا وجدت الشروط) أى شروط وجوب الحج وأدائه ووجب (فالوجوب على الفور) أى معمول عليه فى القول الاصح عندنا وهو اختيار أبى يوسف وأصح الروايتين عن أبى حنيفة كما نص عليه قاضيخان وصاحب الكافى وبه قال مالك فى المشهور وأحمد فى الاظهر والمازنى من الشافعية (فيقدمه خائف العزوبة) أى من العنت (على التزوج) لتحقق تعلق وجوب الحج وسبقه (ويأثم المؤخر عن سنة الامكان) أى أول سنى الامكان وهذا طريق امام الهدى أبى منصور الماتريدى فى كل أمر مطلق عن الوقت فانه يحمل على الفور لكن عملا لااعتقادا على طريق التعيين ان المراد منه الفور أو التراخى بل يعتقد مبهما ان ما أراد الله به من الفور أو التراخى فهو حق خلافا للشافعى فان الوجوب عنده على التراخى وهو قول محمد ورواية عن أبى حنيفة ومالك وأحمد فلا يأثم عندهم اذا حج قبل موته لكن ان مات ولم يحج بعد الامكان ظهر أنه كان آثما وثمرة الخلاف كثيرة الاختلاف محالها الكتب المبسوطة (ولو لم يحج) أى من تحقق فى حقه شروط الوجوب وقت خروج أهل بلده ولم يخرج (حتى افتقر) أى هلك ماله بحيث لم يقدر على أداء الحج راكبا أو ماشيا (تقرر) أى وجوب الحج (فى ذمته) أى دينا (ولايسقط عنه بالفقر) أى بعد ثبوته (سواء هلك المال) أى بنفسه (أو استهلكه) وكذا الحكم اذا عرض له مانع من الاداء بنفسه كمن وجب عليه الحج وهو بصير ثم عمى ونحو ذلك فانه لايسقط عنهم الحج مالم يحجوا أو أحجوا (وله) أى ويجوز لهذا الفقير (أن يستقرض للحج) أى لادائه ويتوكل فى أمر قضائه فمن عمدأنه ان مات قبل أن يقضى دينه أرجو أن لايؤاخذ بذلك ولا يكون آثما اذا كان من نيته قضاء

الدين

رب انزلنى منزلا مباركا وأنت خير المنزلين (فاذا) اشرف على بلدة اوقرية فليقل (اللهم) رب السموات السبع وما اظللن ورب الارضين السبع وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن ورب الارياح وما ذرين فانا نسالك خير هذه القرية وخير اهلها وخير ما جمعت فيها ونعوذ بك من شرها ومن شر اهلها وشر ما جمعت فيها (اللهم) ارزقنا جناها واعذنا من وباها وحببنا الى اهلها وحبب صالحى اهلها الينا (واذا) اظلم عليه الليل فليقل يا أرض

الدين اذا قدر (وقيل يلزمه) أى الاستقراض وهو رواية عن أبى يوسف وضعفه ظاهر ولعله مقيد بمن يجد الاستقراض ومع هذا لا يخلو عن اشكال فان تحمل حقوق الله أخف من ثقل حمل حقوق العباد (وان وجد مالا وعليه حج وزكاة) الاولى وعليه زكاة وحج (يحج به) وذلك لانهم ما اعتبروا فى الفاضل أن يكون عن دين الله بل اقتصروا على دين العباد وكان مقتضى الظاهر أن يصرف المال الى مصارف الزكاة أولا لتعلقه فى ذمته سابقا لكنهم أوجبوا عليه الحج وتركوا فى ذمته الزكاة زجرا لما صدر عنه من التأخير (قيل الا أن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة) أى من النقود والسوائم (فيصرف اليها) وهو قيد حسن بل فيه تفصيل مستحسن على ما ذكر فى خزانة الاكمل من عليه زكاة ماله ألف وحج وفى يده ألف يصرفها الى الزكاة الا أن تكون تلك الالف من غير مال الزكاة فتصرف الى الحج ان أصابها فى أوان الحج أما اذا أصابها فى غير أوانه فتصرف الى الزكاة (وله) أى ويصح له (أن يحج وعليه دين) أى للعباد (لا وفاء له) أى وليس لاحد أن يمنعه عن الذهاب الى الحج اذا ثبت افلاسه (وان كان فى ماله وفاء بالدين) أى لكله أو لبعضه (يقضى الدين) أى أولا بطريق الوجوب اذا كان معجلا فقوله فى الكبير الافضل أن يقضى الدين ولا يحج ليس فى محله أو محمول على دين مؤجلا

(باب فرائض الحج)

الفرائض أعم من الاركان والشرائط وغيرهما كالاخلاص فى العبادة (وواجباته وسننه) أى المؤكدة (ومستحباته ومكروهاته) فيذكر كل واحد من الخمسة فى فصل على حدة

(فصل فى فرائضه النية) أى نية الحج بالقلب واقترانها باللسان أحب (والتلبية أو ما يقوم مقامها) أى من الذكر أو تقليد البدنة مع السوق (وهذا) أى ما ذكر من النية والتلبية (هو الاحرام) وهو شرط للحج من وجه ولذا يجوز قبل الوقت وركن له من وجه ولذا لو أحرم صبى فبلغ فان جدد احرامه للفرض وقع عنه والا فلا ومما يدل أيضا على ركنيته اعتبار نيته فان الشروط لا تحتاج الى النية كما فى شروط الصلاة الا الطهارة عند الشافعية فانها لا تصح بدون النية (والوقوف بعرفة) أى فى وقته ولو ساعة (وأكثر طواف الزيارة) أى فى محله وهما ركنان للحج وأما ما قيل من أن طواف الزيارة واجب فيحمل على ان الواجب بمعنى الفرض كما وقع كثيرا فى كلامهم نحو تجب الزكاة لما صرح به فى البدائع وغيره ان الامة قد اجتمعت على كونه ركنا (ونيته) أى نية الطواف ولو على وجه الاطلاق وهى من شروط صحة الطواف فلا تعد من فرائض الحج هذه النية الا على طريق التبعية وكذا قوله (قيل وابتداؤه من الحجر الاسود) فانه عده بعضهم من فروض الطواف وبعضهم من سننه والمعتمد انه من واجباته لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه من غير دلالة قطعية على فرضيته وزاد فى نسخة (والترتيب بين الفرائض) أى ومن الفرائض ترتيبها بأن يقع الاحرام أولا ثم الوقوف ثم الطواف (وأداء كل فرض) أى ركن (فى وقته) أى من الوقوف بعد زوال يوم عرفة الى فجر يوم النحر ومن الطواف بعده الى آخر العمر (ومكانه) أى من أرض عرفات للوقوف ونفس المسجد للطواف (وألحق بها) أى بالفرائض (ترك الجماع قبل الوقوف) وانما قال الحق لان الفرض عمل محتم والجماع أمر محرم لكنه فرض تركه لانه مفسد له ثم قال (وحكم الفرائض انه لا يصح الحج الا بها) أى بوجود جميعها (ولو ترك واحدا منها) لا يصح أداؤه فقوله (لا يجبر بدم)

ربى وربك الله اعوذ بالله من شرك وشر ما فيك وشر ما خلق فيك وشر ما دب عليك واعوذ بالله من شر أسد وأسود ومن الحية والعقرب ومن ساكن البلد ومن والد وما ولد (ويقول) وقت السحر سمع سامع بحمد الله وحسن بلائه علينا ربنا صاحبنا وافضل علينا عائذا بالله من النار ثلاث مرات ويرفع بها صوته (ويستحب السير آخر الليل لحديث أنس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالدلجة فان الارض تطوى

سهو من الثلاث لان الحج اذا لم يصح كيف يقال انه يجبر أو لا يجبر وانما الجبر من أحكام الواجبات كسجدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا عذر وكذا في ارتكاب المحظورات ولو بالاعذار (ولا يخرج من الاحرام بالكلية ما بقي عليه شيء منها) أي من فرائض الحج فانه ان فاته الوقوف فلا بد أن يأتي بافعال العمرة فيتحلل منه وان تحقق الوقوف فبقي احرامه في حق النساء حتى يأتي بطواف الزيارة وان كان يخرج من الاحرام في الجملة بعد الحلق

(فصل في واجباته الاحرام من الميقات) أي لا بعده ويجوز قبله بل هو أفضل بشرطه (والسعي بين المروتين) أي بين الصفا والمروة فتسميته تغليب كالعمرين والقمرين (والبداءة بالصفا) وقد ذكر في البدائع والوجيز وغيرهما انه هو الارجح لكن فيه ان البداءة من واجبات السعي لا من واجبات الحج بلا واسطة والكلام فيها وكذا قوله (والمشي فيه) أي في السعي وكذا في الطواف على ما سيأتي (واستدامة الوقوف بعرفة الى الغروب لمن وقف نهارا) وفيه خلاف سيأتي (ووقوف جزء من الليل) أي له كذلك (ومتابعة الامام في الافاضة) أي بالنسبة اليه أيضا بأن لا يخرج من أرض عرفة الا بعد شروع الامام في الافاضة المعروفة فلو أخر الامام جاز له التقدم ولو تأخر عن الامام لضرورة من زحمة وغيرها جاز وقيل المتابعة سنة (والوقوف بمزدلفة) أي ولو ساعة بعد الفجر (وتأخير الصلاتين) أي العشاءين (اليها) بأن يؤديهما في وقت العشاء بمزدلفة (قيل ومبيته جزء من الليل بها وهو شاذ) أي واعاذ كره صاحب الايضاح منفردا به وفي كونه شاذا نظر اذ يلزم من وجوب تأخير الصلاتين اليها ادراك الجزء من الليل بها الا أن يراد بها غيره بأن يجعل واجبا مستقلا وأما بيتوتة أكثر الليل بها فهي سنة عندنا وواجب عند الشافعي وقيل ركن (ورمي الجمار) أي في الايام الثلاثة لان له الخيار في النفر قبل دخول اليوم الرابع (وكون الرمي الاول) وهو رمي جمرة العقبة في اليوم الاول (قبل الحلق) أي عند الامام سواء كان مفردا أو غيره (وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثانيه) أو ما يليه من أيام التشريق فانه يجب عليه أن يرمي كل يوم في وقته فان أخره الى ما بعده يكون قضاء ويصير آثما كمن أخر صلاة عن وقتها الى وقت صلاة أخرى (قيل والترتيب بين كل من الرمي والحلق وبين الطواف وهو) أي وهذا القيل (خلاف المشهور) فانهم نصوا على ان الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة فلو حلق بعد طواف الزيارة لا شيء عليه وكذا الترتيب بين الرمي والطواف ليس بواجب بل سنة وأما الترتيب بين الرمي والحلق فواجب كما سبق (والحلق) أي نفسه (أو التقصير) أي بدله مقدار الربع من الرأس عند الاحلال فان قلت الحلق عد من الواجبات وهو شرط للخروج من الاحرام والشرط لا يكون الا فرضا خارجا عن الاركان قلت هو من حيث صحة وقوعه في وقت جوازه وهو ما بعد اتيانه بالركن الاعظم في الحج وبعد أكثر طوافه في العمرة شرط وباعتبار ايقاعه في وقته المشروع وهو أن يكون بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة واجب والله أعلم (وكونه) أي الحلق أو بدله (في أيام النحر) أي من الازمنة (وفي الحرم) أي من الامكنة ولو بغير منى (وطواف الزيارة) أي أكثره (في أيام النحر) أي على قول الامام (وما زاد على أكثره ولو في غير أيام النحر والطواف من وراء الحطيم) أي الحجر (قيل وابتداؤه من الحجر الاسود) لكن الاصح انه سنة مؤكدة عندنا الا ان صاحب الوجيز ذكر ان الابتداء بالحجر الاسود

بالليل رواه أبو داود والحاكم وصححه (قال البيهقي) يكره السير أول الليل لحديث جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترسلوا مواشيكم وصبيانكم اذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء رواه مسلم (فاذا) أراد الرحيل يودع منزله بصلاة ركعتين يشهد له ذلك المنزل بذلك يوم القيامة وقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينزل منزلا الا ودعه بركعتين رواه الحاكم

فى الطواف من الواجبات وهو ظاهر المواظبة (والطهارة فى الطواف) أى عن النجاسة الحكمية وقيل بالسنية (والتيامن فيه) وقال بعضهم انه سنة (وستر العورة) أى ولو كان فرضا من أصله مطلقا (وطهارة قدر ما يستر به عورته من ثوبه) وفيه خلاف (والمشى فيه) اعلم ان ما ذكره بعد طواف الزيارة فى أيام النحر فهو من واجبات الطواف مطلقا لا من واجبات الحج خصوصا وكذا قوله (وركعتا الطواف) ففيه مسامحة اذ ليست صلاة الطواف من واجبات الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غايته انه مرتب على الطواف مطلقا فبهذا العموم يدخل فى واجبات الحج خصوصا فى الجملة (وهذه الواجبات العامة) أى الشاملة للمكى وغيره (وأما الخاصة) أى لغير المكى (فطواف الصدر) بفتحتين أى الوداع (للآفاقى) أى اذا لم يستوطن بمكة قبل النفر الاول (ورمى القارن والمتمتع قبل الذبح والهدى عليهما وذبحهما قبل الحلق) لكن هذا الترتيب وما قبله انما هو واجب عند الامام (وفى أيام النحر) أى وذبحهما فيها وكذا وقوع الذبح فى الحرم على ما ذكره فى الكبير لكن فيه نظر اذ هو شرط لا يصح غيره وزاد فى نسخة (قيل وطواف القدوم) ففى خزانة المفتين ان طواف القدوم واجب على الاصح لكن الجمهور على انه سنة مؤكدة (ويلحق بالجملة) أى بجملة ما ذكرناه من واجبات الحج (ترك محظورات الاحرام) وفيه أن الاجتناب من المحرمات فرض وانما الواجب هو الاجتناب من المكروهات التحريمية كما حققه ابن الهمام الا ان فعل المحظورات وترك الواجبات لما اشتركا فى لزوم الجزاء ألحقت بها فى هذا المعنى وزاد فى نسخة (فصار المجموع) أى مجموع الواجبات بلحوق ترك المحظورات (خمسة وثلاثين واجبا وحكم الواجبات لزوم الجزاء) أى الدم كما فى نسخة صحيحة (بترك واحد منها) وهو أحسن من قوله بتركها كما فى الكبير (وجواز الحج) أى صحته معه (سواء تركه عمدا أو سهوا) وكذا خطأ أو نسيانا جاهلا أو عالما (لكن العامد) اذا كان عالما (آثم) أى بتركه (ويستثنى من هذا الكلى) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك ركعتى الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه انه لا يتصور تركهما فكيف يستثنى (وترك الحلق لعذر) أى لعلة فى رأسه كما فى نسخة والنسخة الاولى أعم وأتم فانه شامل لما اذا كان لم يوجد هناك حالق أو آلة حلق ومع هذا فيه ان هذا داخل تحت الكلى الآتى ان ترك الواجبات بعذر لا يوجب الجزاء (والبيتوتة) أى فى جزء من الليل (بمزدلفة عند موجبه) أى القائل بوجوبها وفيه انه لا يظهر موجبه وسببه فانه يلزم من القول بالوجوب ترتب الجزاء على تركه الا بعذر ولعل وجهه كونه مختلفا فيه وكذا ترك الابتداء بالحجر عند موجبه (وترك تأخير المغرب الى العشاء) أى عند القائل بوجوبه وفيه البحث المذكور (وترك الواجب) أى جنسه (بعذر) أى معتبر شرعا (قال فى البدائع ان الواجبات كلها) أى نصا لا عن بعضها أو المعنى كلا منها (ان تركها لعذر لا شئ عليه) لان الضرورات تبيح المحظورات (ومما صرحوا) أى بقية العلماء (بثبوت العذر فيه) أى وبترك وجوب الجزاء عليه (ترك المشى فى الطواف والسعى لمرض) وفى معناه كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك (وترك السعى لعذر) أى من النسيان وخروج الرفقاء وامثال ذلك دون الزحمة فانها ليست بعذر بجواز تأخيره الى وقت السعة (وتأخير طواف الزيارة عن أيامه) اى عند الامام (لحيض او نفاس) وكذا الحبس أو مرض ولم يوجد له حامل أو لم يتحمل

وصححه وينبغى اذا نزل منزلا أن يصلى فيه ركعتين أيضا وكذا لكون قدومه ووداعه مفتتحا بالصلاة ومختتما بها

(فصل فى جملة من الدعوات المأثورة فى أوقات خاصة واحوال معينة)

فينبغى ان يقرأ دعاء الشيخ أيوب السختيانى كل صباح ومساء قال بعض العلماء به مجرب لدفع السارق وحفظ النفس والمال وهو اللهم انى اسلمت نفسى اليك ووجهت وجهى اليك وألجأت ظهرى اليك وبك يارب اعتصمت وعليك توكلت ثقة برحمتك لا بعملى ياظهر اللاجين

الحل (وترك طواف الصدر لهما) أي للحائض والنفساء الدال عليهما الحيض والنفاس أي لاجل تحقق الحيض والنفاس (وترك الوقوف بمزدلفة) أي بالذهاب الى منى في الليل (لخوف الزحمة) أي ازدحام الناس والعلة (والضعف) أي وضعف البنية من الشيوخ والنسوة (وأما ارتكاب محظور بعذر فليس بمسقط للجزاء) أي بالكلية بل عليه الجزاء لكن على وجه التخيير والتخفيف حيث انه صدر عنه من غير ارتكاب المعصية

(فصل في سننه) اي سنن الحج (طواف القدوم) أي على الصحيح خلافا لمن قال بوجوبه (للآفاقي) أي دون المكي ومن في معناه (المفرد بالحج) أي لا بالعمرة (والقارن) أي دون المتمتع فانه في حكم المفرد بالعمرة أولا وفي حكم المكي بالحج ثانيا وأما القارن فلكونه محرما بهما يأتي بطواف العمرة وسعيها أولا ثم يأتي بطواف القدوم ويقدم سعي الحج أو يؤخره الى ما بعد طواف الزيارة (والابتداء من الحجر الاسود) أي على الاصح ومع هذا هو من سنن الطواف لا من سنن الحج (وخطبة الامام في ثلاثة مواضع) الاول بمكة يوم السابع والثاني بعرفة يوم التاسع والثالث بمنى يوم الحادي عشر (والخروج من مكة الى عرفة يوم التروية) أي بعد فجره حتى يصلي خمس صلوات في منى (والبيتوتة) أي كون أكثر الليل (بمنى ليلة عرفة) أي لا بمكة ولا بعرفات الا الحادث من الضرورات (والدفع منه) أي من منى بالتنوين وذكر باعتبار المكان والموضع (الى عرفة) أي متوجها اليها (بعد طلوع الشمس والغسل بعرفة) أي على خلاف انه لليوم أو الوقوف وهو الاصح كالخلاف في غسل الجمعة هل هو لليوم أو للصلاة وكذا الغسل للاحرام من سنن الحج ولعله أخره ليذكره في محله (والبيتوتة بمزدلفة والدفع منها الى منى قبل طلوع الشمس) أي لمن وقف بها (والبيتوتة بمنى ليالي أيامه) أي لمن اختار التأخر الى يوم الرابع والا ففي ليلتين والمراد بالليالي هنا الآتية بعد أيامها لا الماضية قبلها (والنزول بالابطح) أي بالمحصب ولو ساعة (وهذه) أي هذه المذكورات (هي المؤكدة) أي السنن المؤكدة (وهي) أي باعتبار جميعها (أكثر مما ذكر) أي ههنا (كما سيأتي ان شاء الله تعالى) أي بقيتها في أثناء افعال الحج وأبوابها وقد ذكر في الصغير تسع عشرة سنة مؤكدة (وحكم السنن) أي المؤكدة (الاساءة بتركها) أي لو تركها عمدا (وعدم لزوم شيء) أي من دم أو صدقة على فاعلها وحصول الاجر على الاتيان بالسنن لكن دون أجر الواجبات كما ان أجر الواجب دون أجر الفرض ولذا ثواب الحنفية في ركعتي الطواف والوتر ونحوهما أكثر من الشافعية كما ان ثواب قراءة الفاتحة للشافعية في الصلاة أزيد من الحنفية

(فصل في مستحباته وهي أكثر من ان تحصر) أي تعد وتحصى (ولنذكر نبذا) بفتح فسكون أي شيئا قليلا يسيرا على ما في القاموس وقوله (منها) يحتمل أن يكون من متعلقات ما قبله أو من متعلقات ما بعده (افضل الحج) أي افضل أعماله بعد فروضه وواجباته وسنن مؤكداته (العج) وهو رفع الصوت بالتلبية لكن لغير المرأة فان صوتها عورة واظهارها عبرة موجبة للفتنة والعبرة (والثج) أي سيلان دم الهدي والمراد هنا ما يفعل تطوعا (والغسل لدخول مكة) أي للآفاقي (والمزدلفة) أي للمكي وغيره ان تيسر (والنزول بقرب جبل الرحمة) أي ان لم يكن هناك زحمة ولا مخالطة ولا ظهور معصية وأما طلوع الجبل فليس له أصل بل بدعة منكرة لاختلاط الرجال بالنسوة (والجمع بين الصلاتين) أي بين الظهر والعصر جمع تقديم بشروطه

وياغياث المستغيثين ويارجاء المذنبين اصرف عني ياالهي سوء من لا يخافك واكفني شره وغاريته وحيله ومكره وغائلته وخديعته ومضره ولا تسلط احدا منهم يارب على نفسي واهلي ومالي وولدي واصرف عني يا الهي وعن جميع المسلمين بأسهم واجعل بيني وبينهم سدا وردما وحجابا محوطا من حديد عليهم وردهم عني بكما عميا وصما لا يبصرون ولا يبطشون ولا ينطقون واجعلني يارب في حرزك وكنفك وسلطانك وقوتك يا ارحم الراحمين

المذكورة فى محله (بعرفة) أى للمسافر وغيره خلافا للشافعى ومن تبعه ممن خصه بالمسافر (والاكثار من الدعاء) أى حال الوقوف وكذا اكثار التلبية مطلقا (والوقوف خلف الامام) أى حال الدعاء ان وجد هنالك الفضاء (وبقربه) أى الوقوف بقرب الامام ان كان ممن يتقرب بقربه كما ذكروه فى قرب الخطيب ومنبره (والوقوف بالمشعر الحرام) أى فى فجر يوم النحر وهو موضع معروف من جملة المزدلفة والافهى كلها موقف الابطن محسر (واداء الصلاة) أى صلاة الصبح (به) أى بالمشعر بغلس (ورمى جمرة العقبة فى فوره) أى بعد طلوع الشمس فانه يجوز الرمى بعد فجره الا انه يستحب بعد طلوعها (فى اليوم الاول) أى ان لم يكن مزاحمة مؤذية (وطواف الزيارة يوم النحر) أى اول أيامه والا فهو واجب فى أيامه (والمواظبة على الاعمال) أى الاذكار المتكررة فى الاحوال (وحكمها) أى حكم المستحبات (حصول الاجر) أى الزائد (بالاتيان) لكن دون حصول أجر السنة وفوق أجر النافلة (وفواته) أى وفوات الاجر الكامل (بالترك) الا أنه لا يلزم تاركها الاساءة بخلاف السنة المؤكدة وبهذا يتميز عنها المستحبة والافاذكرهما مشترك القضية

(فصل فى مكروهاته وهى كثيرة منها خطبة الامام بعرفة قبل الزوال) فان السنة ان تقع بعده (وتأخير الوقوف) أى فى غير ارض عرفة (بعد الجمع بين الصلاتين) أى فى مسجد نمرة (وتقديم الدفع من عرفة على الامام وتأخيره عنه) وهو اما كراهة تحريم أو تنزيه فيهما بناء على الخلاف فى ان المتابعة فى الافاضة واجبة أو سنة (والرمى بحصى الجمار) أى المرمية فى الجمرات فانها غير مقبولة على ما فى بعض الروايات (والمسجد) أى وبحصى المساجد لان أخذها من المسجد واخراجه منه مكروه ولاسيما فى الرمى به مهانة له (وبحجر كبير) لان السنة مقدار النواة أو الباقلا مع ما فيه من احتمال الاذى للكثير وكذا كسر الكبير لتحصيل الصغير يكره لانه فعل عبث يستغنى بغيره عنه (والاقتصار على حلق الربع) أو تقصيره (عند التحلل) أى عند خروجه من احرام الحج أو العمرة بل فى مطلق احوال الحلق فان القزع منهى عنه حتى فى حق أولياء الصغير وأما ما يفعله بعض علماء الاروام وجهالهم من تخلية بعض الشعر فى وسط الرأس المسمى بالكاكل فهو من المكروهات الشنيعة ولا التفات لما يذكرونه من الاعذار البديعة بل مختار ابن الهمام انه لا يصح الخروج من الاحرام الا بحلق الكل كما هو مذهب مالك وهو ظاهر الادلة فى هذه المسئلة (والمبيت بمكة) الاولى ان يقال بغير منى (ليلة عرفة وبغير منى ايام الرمى) أى لياليها (قيل والوقوف بعرنة) بضم ففتح واد بين الحرم وعرفات (ومحسر) بكسر السين المهملة المشددة وهو واد بين المزدلفة ومنى (وقيل لا يصح) أى كل من الوقوفين (بهما) وهو الصحيح (وترك كل واجب) كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) أى كراهة تنزيه (وحكمها) أى حكم المكروهات (دخول النقص) أى نقص الثواب (فى العمل) أى الذى ترك فيه المستحب (وخوف العقاب) أى وتحقق العقاب فيما ترك فيه السنة المؤكدة وتحقق العذاب فى ترك الايجاب (وعدم الجزاء فيما عدا الواجب) أى وعدم لزوم الجزاء من الدم أو الصدقة فى ترك شئ من المكروهات بخلاف ترك شئ من الواجبات (واما محرماته) أى محظورات احرامه وكذا مكروهاته وآدابه (ومفسده) وهو الجماع قبل الوقوف (ومباحاته) أى ما عدا المذكورات (فستأتى بعد) أى فى

احفظنى يارب من شر ابليس وجنوده وشر الانس والقول ومن صاحب مكار وارب واحفظنى يارب من بين يدى ومن خلفى وعن يمينى وعن شمالى ومن فوقى ومن تحتى حتى تردنى الى اهلى مغفورا واجعل عملى مشكورا وسعيى متقبلا ولا توفنى حتى تبلغنى الى اهلى برحمتك يا ارحم الراحمين ذكره فى البحر العميق (دعاء الخوف) اذا أصابه خوف فى ليل او نهار يقرأ هذه الآيات ولو ان قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الارض او كلم به الموتى بل لله الامر جميعا

الدخول على حدة الا أن كلها من متعلقات الاحرام مطلقا لا تعلق لها بالحج خصوصا

(باب المواقيت)

جمع الميقات وهو زمان موقت أو مكان معين ولذا قال (وهي نوعان زماني ومكاني) أي نوع منهما منسوب الى الزمان وآخر الى المكان (فالاول) وهو الزماني (شوال وذو القعدة وعشرة ايام من ذي الحجة) أي عندنا وتسعة من ذي الحجة بليلة النحر عند الشافعي وذي الحجة كلها عند مالك ومبنى الخلاف على ان المراد بقوله تعالى الحج اشهر معلومات وقت اعماله ومناسكه أو وقت احرامه أو ما لا يحسن فيه غيره من المناسك مطلقا فان مالكا كره العمرة في بقية ذي الحجة وابا حنيفة وان صحح الاحرام به قبل شوال لكنه عنده مكروه واما سمي بعض الشهر شهرا عند الجمهور اقامة للبعض مقام الكل أو اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد مع السكوت عن الكسر (ومن احكامها) أي ومن أحكام المواقيت التي من جملتها الميقات الزماني والمكاني حقه أن يقول ومن أحكامه ولا يبعد ان يقال المعنى ومن أحكام اشهر الحج (صحة افعال الحج فيها) أي من طواف القدوم وسعي الحج ونحوهما (ومنها عدم صحة شيء من افعاله الواجبة) وكذا السنن والمستحبة (قبلها سوى الاحرام) فانه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز عند الشافعية لكونه ركنا عندهم وشرطا من وجه عندنا (فلو احرم به) أي بالحج ولو قبل الاشهر (وطاف) أي أكثر طواف القدوم (وسعى) أي بعد الطواف (له) أي للحج (في شوال يقع سعيه) أي يعتبر (عن سعي الحج) ويجعل طوافه القدوم عن سنن الحج أو واجباته على ما قيل (ولو فعل ذلك) أي ما ذكر كله (في رمضان لم يجز) عندنا وكذا لو كان اكثر طوافه في رمضان واقله في شوال فانه لم يجز وكذا لو كان سعيه قبل طواف القدوم ولو في شوال (ومنها اشتراط وقوع الوقوف فيها) أي في الجملة (فلو اشتبه عليهم يوم عرفة فوقفوا) أي في يوم ظنوا انه يوم عرفة (فاذا هو يوم النحر جاز ولو ظهر انه الحادي عشر لم يجز) لما سبق انه فعل لو وقع في زمانه (ومنها اشتراط وجود أكثر أفعال العمرة) الصواب أكثر أشواط طواف العمرة (فيها لصحة التمتع وكذا القران) يحتمل الرفع والنصب أي حكمه أو وكذا يشترط لصحة القران وكان الاولى أن يقول والقران (ومنها لو احرم يوم النحر بحج وسعى له) أي فيه بعد طواف (ثم حج بذلك الاحرام من قابل يصح سعيه) لوقوعه في الاشهر واما احرامه فقد تقدم انه يجوز تقدمه مطلقا (ومنها لو احرم يوم النحر بعمرة وأتى بافعالها) أي في يوم النحر وان كان تكره العمرة في ايام النحر (ثم أحرم) أي بعد خروجه من احرامها (في يومه بحج وحج من قابل يكون متمتعا) وهل يكون مسنونا أو غير مسنون الظاهر الثاني قياسا على التمتع للمكي (وقيل لا) أي لا يكون متمتعا أصلا لاشتراط صحة التمتع ان يكون أداء العمرة والحج في سنة واحدة على قول الاكثر صرح به غير واحد وكذا ذكره في الكبير (ومنها جواز صوم التمتع والقران) أي بالثلاثة (فيها لا قبلها) أي ولا بعدها حتى لا يجوز في أيام النحر كلها لحرمة الصوم فيها (ومنها كراهة العمرة فيها للمكي) أي اذا تمتع من عامه لانه ممنوع عن التمتع والقران دون الآفاقي ولان العمرة فيها ان في السنة كلها الا انها كرهت يوم عرفة الى آخر ايام التشريق وقيل تكره العمرة للمكي فيها مطلقا ووجهه غير ظاهر نقلا (والثاني المكاني وهو يختلف باختلاف الناس وهم في حق المواقيت) أي المكانية (اصناف ثلاثة اهل الآفاق) أي حقيقة

قل من يكلؤكم بالليل والنهار من الرحمن بل هم عن ذكر ربهم معرضون لا يحزنهم الفزع الاكبر وتتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذي كنتم توعدون ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا وابشروا بالجنة التي كنتم توعدون الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما في السموات وما في الارض من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم ولا يحيطون

أو مكياً وهو من يكون خارج المواقيت (وأهل الحل) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم (واهل الحرم) من المكي وغيره

*(فصل في مواقيت الصنف الاول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت) وكذا كل من خرج اليهم وصار ملحقا بهم (فميقات اهل المدينة) وكذا من مر بها من غير أهلها (ذوا الحليفة) بالتصغير وبهذا المكان آبار تسميها العوام آبار علي قيل لانه رضي الله عنه قاتل الجن في بعض تلك الآبار وهو كذب من قائله ذكره ابن أمير الحاج (ولاهل مصر والشام والمغرب من طريق تبوك) بفتح فضم غير منصرف وقيل منصرف وهي على ما في القاموس أرض بين الشام والمدينة (الجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء (وهي بالقرب من رابغ) بكسر الموحدة واد بين الحرمين قرب البحر (فمن احرم من رابغ) وهو الموضع الذي يحرم الناس منه على يسار الذاهب الى مكة (فقد أحرم قبلها) أي قبل الجحفة لانها متأخرة عنه فيجوز التقدم عليها (وقيل الاحوط) أي الموجب للوجوب (أن يحرم من رابغ أو قبله لعدم التيقن بمكان الجحفة) وذلك لانها كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهيعة فنزل بنو عبيد وهم اخوة عاد وكان أخرجهم العماليق من يثرب فجاءهم سيل فاجتحفهم الجحاف فسميت الجحفة (ولاهل نجد اليمن) بالاضافة وكذا قوله (ونجد الحجاز ونجد تهامة) بكسر أولها (قرن) بفتح فسكون وهي قرية عند الطائف واسم الوادي كله وغلط الجوهري في تحريكه وفي نسبة أويس القرني اليه لانه منسوب الى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده كذا في القاموس (ولباقي أهل اليمن وتهامة يلملم) ويقال ألملم جبل على مرحلتين من مكة (ولاهل العراق) أي أهل البصرة والكوفة ويسمونهم أهل العراقين (وسائر أهل المشرق ذات عرق) بكسر فسكون ففي القاموس ذات عرق بالبادية ميقات العراقين (والافضل أن يحرم من العقيق) أي احتياطا (وهي) أي العقيق ولعله أنث باعتبار البقعة (قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين) أي على خلاف فيه (وهن) أي هذه المواقيت (لهن) أي لاهلهن كما في نسخة والمعنى لاهل الاماكن المذكورة المختصة لهذه المواقيت (ولمن أتى عليهن) أي على هذه المواقيت (من غير أهلهن) أي من غير أصحاب هذه المواقيت من المواضع المذكورة (وحكمها وجوب الاحرام منها لاحد النسكين) أي بالاجماع مع جواز تقديمه عليها بلا خلاف (وتحريم تأخيره عنها) أي لمن أراد أحد النسكين أيضا بلا نزاع وانما الخلاف ما ذكره بقوله (لمن أراد دخول مكة أو الحرم وان كان لقصد التجارة أو غيرها) أي من ارادة النزاهة أو دخول بيته (ولم يرد نسكا) أي عند دخوله فيهما فعندنا يجب الاحرام مطلقا وعند الشافعي لا يجب الا اذا قصد نسكا (ولزوم الدم بالتأخير) أي بتأخير الاحرام عنها زاد في نسخة (ووجوب أحد النسكين) أي ان لم يحرم عند دخولها أو بعده الى أن دخل مكة فيلزم التلبس بعمرة أو حجة ليقوم بحق حرمة البقعة (وأعيان هذه) أي المواقيت فقط (ليست بشرط) ولهذا يصح الاحرام قبلها (بل الواجب عينها أو حذوها) أي محاذاتها ومقابلتها (فمن سلك غير ميقات) أي طريقا ليس فيه ميقات معين (برا أو بحرا اجتهد وأحرم اذا حاذى ميقاتا منها) أي من المواقيت المعروفة (ومن حذو الابعد أولى) فان الافضل أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الابعد من

بشيء من علمه الا بما شاء وسع كرسيه السموات والارض ولا يؤده حفظهما وهو العلي العظيم شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم ان الدين عند الله الاسلام ويقرأ سورة الاخلاص والمعوذتين فانه مجرب لدفع ما يخاف منه ذكره في البحر العميق وعن أبي موسى الاشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خاف قوما قال اللهم انا نجعلك في نحورهم ونعوذ بك من شرورهم رواه أبو داود

مكة حتى لا يمر بشيء مما يسمى ميقاتا غير محرم ولو أحرم من الطرف الاقرب الى مكة جاز باتفاق الاربعة (وان لم يعلم المحاذاة) فانه لا يتصور عدم المحاذاة (فعلى مرحلتين من مكة) كجدة المحروسة من طرف البحر (ولو ترك وقته) أى ميقاته الذى جاوزه (وأحرم من آخر) أى من ميقات آخر ولو أقرب من الاول الا أن الاول هو الافضل (سقط عنه الدم) أى ولا يشترط فى سقوط الدم عنه انه يعود الى ميقاته الذى تجاوز عنه بخصوصه لان المقصود من الميقات تعظيم الحرم المحترم وهو يحصل بأى ميقات اعتبره الشرع المكرم يستوى فيه القريب والبعيد فى هذا المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقته المختص به وأحرم من ميقات آخر كالشامى اذا أحرم من ميقات المدنى أو عكسه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمناه من المعنى (والمدنى) أى ومن بمعناه (ان جاوز وقته) أى تجاوز عن ميقاته المعروف بذى الحليفة (غير محرم) حال معترضة بين جاوز ومتعلقه وهو (الى الجحفة كره وفاقا) أى بين علمائنا خلافا لابن أمير الحاج حيث قال هو الافضل فى هذا الزمان (وفى لزوم الدم خلاف) وفيه أنه لا معنى للخلاف بجوازه مع الكراهة وفاقا ولعله اشار الى ما فى النخبة أن من كان فى طريقه ميقاتان يجوز الى أن يتعدى الى الثانى على الاصح فالدم يكون متفرعا على القول المقابل للاصح (وصحح سقوطه) لان الواجب عليه وقته مطلقا اذا مر به الا أنه يسقط عنه بالاحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله فى الكبير لكن الاظهر أن يقال وصحح عدم وجوبه لانه اذا كان فى طريقه ميقاتان فالمتخير فى أن يحرم من الاول وهو الافضل عند الجمهور خروجا عن الخلاف فانه متعين عند الشافعى أو يحرم من الثانى فانه رخصة له وقيل بل انه أفضل بالنسبة الى أكثر ارباب النسك فانهم اذا أحرموا من الميقات الاول ارتكبوا كثيرا من المحظورات بعذر وبغيره قبل وصولهم الى الميقات الثانى فيكون الافضل فى حقهم هو التأخير والله أعلم وهذا ما ينافى ما فى البدائع من جاوز ميقاتا من هذه المواقيت من غير احرام الى ميقات آخر جاز الا أن المستحب أن يحرم من الميقات الاول كذا روى عن أبى حنيفة أنه قال فى غير أهل المدينة اذا مروا على المدينة فجاوزوها أى الجحفة فلا بأس بذلك وأحب الى أن يحرموا من ذى الحليفة لانهم لما وصلوا الى الميقات الاول لزمهم محافظة حرمته فيكره لهم تركها انتهى ومثله ذكره القدورى فى شرحه وبه قال عطاء وبعض المالكية والحنابلة ووجه عدم التنافى أن حكم الاستحباب المذكور نظرا الى الاحوط خروجا عن الخلاف فى المسئلة والمسارعة والمبادرة الى الطاعة فى التقديم وأن قوله الافضل التأخير بناء على فساد أهل الزمان ومكاثرة مباشرة العصيان ومثله قولهم التقديم على الميقات أفضل حتى قال بعض السلف من اتمام الحج الاحرام من دويرة أهله لكنه مقيد بمن يكون مأمونا من الوقوع فى محظورات احرامه الا أن قول أبى حنيفة فى غير أهل المدينة اشارة الى أن أهل المدينة ليس لهم ان يتجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشارع وبه يجمع بين الروايتين المختلفتين عن أبى حنيفة فعنه أنه لو لم يحرم من ذى الحليفة وأحرم من الجحفة أن عليه دما وبه قال مالك والشافعى وأحمد وعنه ما سبق من قوله لا بأس فيحمل رواية وجوب الدم على المدنيين وعدمه على غيرهم والله أعلم

* (فصل فى الصنف الثانى وهم الذين منازلهم فى نفس الميقات أو داخل الميقات الى الحرم فوقتهم الحل) * أى فميقاتهم جميع المسافة من الميقات الى انتهاء الحل (للحج والعمرة وهم فى

والنسائى والحاكم وصححه على شرط الشيخين (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما قال اذا أتيت سلطانا مهيبا تخاف ان يسطو عليك فقل الله أكبر الله أكبر الله أعز من خلقه جميعا الله أعز مما أخاف وأحذر اعوذ بالله الذى لا اله الا هو الممسك للسموات السبع أن تقع على الارض الا باذنه من شر عبدك فلان وجنوده واتباعه وأشياعه من الجن والانس (اللهم) كن لى جارا من شرهم جل ثناؤك وعز جارك وتبارك اسمك ولا اله غيرك ثلاث مرات رواه

سعة) أي جواز ورخصة وعدم لزوم كفارة (مالم يدخلوا أرض الحرم) أي بلا احرام (ومن دويرة أهلهم أفضل) أي لهما (ولهم دخول مكة بغير احرام اذا لم يريدوا نسكا والا) أي وان أرادوا نسكا فان نفي النفي اثبات (فيجب) أي الاحرام حينئذ وهذا قد علم مما تقدم والله أعلم ومما ينبغي ان يعلم أن مذهب الطحاوي من أصحابنا ان من كان في نفس الميقات فهو في حكم أهل الآفاق ونقل عن بعض العلماء ان من كان بين الميقات والحرم فحكمه حكم أهل الآفاق أيضا وقد قال سعيد بن جبير لا حج لتارك الاحرام من الميقات وظاهره انه جعله ركنا والمشهور عند الجمهور انه واجب ينجبر بدم ويمكن حمل كلامه على مذهب العامة بأن يقال التقدير لا حج كاملا

(فصل في الصنف الثالث وهم من كان منزله في الحرم) كسكان مكة ومنى (فوقته الحرم للحج) ومن المسجد أفضل ومن دويرة أهله (والحل للعمرة) ليحصل لهم نوع من السفر وفي الجملة مشقة توجب زيادة الاجر ثم احرام المكي من التنعيم أفضل عندنا للعمرة ومن الجعرانة عند الشافعي بناء على أن الدليل القولي أقوى وهو مذهبنا أو الدليل الفعلي وهو مذهبه (وكذلك) أي مثل حكم أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهله وان لم ينو الاقامة به كالمفرد بالعمرة والمتمتع) أي من أهل الآفاق (والحلال) أي وكغير المحرم (من أهل الحل اذا دخله) أي الحرم (لحاجة) أي لغير ارادة للنسك (الا من دخله) أي الحرم (تاركا وقته) أي ميقاته من الحل (فيجب عليه) أي على الداخل من غير احرام (العود اليه) أي الى الحل والاحرام منه فان لم يعد وجب عليه الدم والله أعلم ثم هل يأثم بترك العود فان كان قادرا عليه نعم والاولى الا أنه لا يجب عليه دم آخر بترك هذا الواجب فتأمل فانه ما أوجبوا عليه العود الا لتدارك العصيان الاول لكونه فعله على الوجه الاكمل

(فصل وقد يتغير الميقات بتغير الحال) أي من كون الواحد في الحرم أو الآفاق أو ما بينهما من غير أهلها (فيكون ميقات الآفاقي الحرم أو الحل) أي اذا صار من أهلهما (والمكي الحل أو الآفاق) أي على حسب اختلاف حاله (والضابط فيه) أي القاعدة الكلية في هذا الحكم (ان من وصل الى مكان صار حكمه حكم أهله) أي اذا كان قصده اليه على وجه مشروع بخلاف ما اذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير احرام ودخل الحرم أو خرج المكي الى الحل لاحرام الحج فانه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل اليه (فلو خرج المكي الى الآفاق أو الحل لحاجة فهو وقته للحج أو العمرة) أي بطريق الافراد اذا خرج في الاشهر وأما ان خرج قبلها فله القران والتمتع أيضا (الا اذا قصد) أي في خروجه الى الآفاق أو الحل (ترك وقته) أي ترك ميقاته (عمدا) لا لقصد آخر بل لاجل ان يدخل للاحرام كما قدمناه (والآفاقي أو الحلي) أي المنسوب الى ما بين الميقاتين (اذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أي فالحرم صار ميقاته (للحج والحل للعمرة الا اذا قصد) أي بالمجاوزة (ترك وقته) أي عمدا (بأن دخل لاجل الاحرام لا غير) أي لا لغير الاحرام من المقاصد في الخروج

(فصل في مجاوزة الميقات بغير احرام من جاوز وقته) أي ميقاته الذي وصل اليه سواء كان ميقاته الموضوع المعين له شرعا أم لا (غير محرم) بالنصب على الحال (ثم أحرم) أي بعد المجاوزة (أولا) أي لم يحرم بعدها (فعليه العود) أي فيجب عليه الرجوع (الى وقت) أي الى ميقات

ابن أبي شيبة (وعن يحيى بن سعيد) قال اسري برسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عفريتا يطلبه بشعلة من نار كلما التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال جبريل أفلا أعلمك كلمات تقولهن اذا قلتهن طفئت شعلته وخر ميتا فقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء وشر ما يعرج فيها وشر ما ذرأ في الارض وشر ما يخرج

من المواقيت ولو كان أقربها الى مكة ولم يتعين عليه العود الى خصوص ميقاته الذي تجاوز عنه بلا احرام الا في رواية عن أبي يوسف فالاولى ان يحرم من وقته كما صرح به في المحيط خروجا عن الخلاف (وان لم يعد) أي مطلقا (فعليه دم) أي لمجاوزة الوقت (فلو أحرم آفاقي داخل الوقت) أي في داخل الميقات (أو أهل الحرم) أي أحرموا (من الحل للحج ومن الحرم للعمرة أو أهل الحل من الحرم) أي على عكس ما عين لهم من الوقت (فعليهم العود الى وقت) أي ميقات شرعي لهم لارتفاع الحرمة وسقوط الكفارة (وان لم يعودوا فعليهم الدم) والاثم لازم لهم (فان عاد) أي المجاوز (قبل شروعه في طواف) أي من طواف نسك كطواف عمرة أو قدوم (أو وقوف) أي في وقوف بعرفة (سقط) أي الدم (ان لبى منه) أي من الميقات على فرض أنه أحرم بعده والا فلا بد ان ينوي ويلبي ليصير محرما حينئذ وقيل يسقط عنه بمجرد العود وان لم يلب (وان عاد) أي المجاوز الى الوقت (بعد شروعه) أي في أحدهما (كان استلم الحجر) الاولى كأن نوى الطواف سواء استلمه أولا وسواء ابتدأ منه أم لا بل الصواب أن يقال بأن نوى فانه ليس له ولما بعده تعلق في الباب (أو وقف بعرفة) أي من غير طواف قدوم (لا يسقط) أي الدم (والعود الى ميقاته) أي الذي تجاوزه (أفضل) أي ولو كان أبعد للخروج عن الخلاف السابق ولان الاجر على قدر المشقة (وليس) أي العود المذكور (بشرط) اي في سقوط الدم على ظاهر الرواية خلافا لابي يوسف في رواية (بل اليه) أي الرجوع الى وقته (وغيره) أي وغير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاوز وقته) أي الذي وصل اليه حال كونه (يقصد مكانا في الحل) كبستان بني عامر أو جدة أو حدة مثلا بحيث لم يمر على الحرم وليس له عند المجاوزة قصد أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم بدا له) أي ظهر رأي حادث (أن يدخل مكة) أي أو الحرم ولم يرد نسكا حينئذ (فله أن يدخلها) أي مكة وكذا الحرم (بغير احرام) وفيه اشكال اذ ذكر الفقهاء في حيلة دخول الحرم بغير احرام أن يقصد بستان بني عامر ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقررناه لم تحصل الحيلة كما لا يخفى فالوجه في الجملة ان يقصد البستان قصدا أوليا ولا يضره قصده دخول الحرم بعده قصدا ضمنيا أو عارضيا كما اذا قصد مدني جدة لبيع وشراء أولا ويكون في خاطره أنه اذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا بخلاف من جاء من الهند مثلا بقصد الحج أولا وأنه يقصد دخول جدة تبعا ولو قصد بيعا وشراء لا يقال صار كمذهب الشافعي أنه اذا كان قصده الاصلي أحد النسكين يجب عليه الاحرام والا فلا فانا نقول هذا الذي ذكرنا انما اذا لم يقصد أولا في دخوله أرض الحرم فانه اذا قصده ودخل بغير احرام يجب عليه دم لهتك حرمة الحرم والله أعلم (ومن دخل) أي من أهل الآفاق (مكة أو الحرم (بغير احرام فعليه أحد النسكين) أي من الحج أو العمرة وكذا عليه دم المجاوزة أو العود (فان عاد الى ميقات من عامه فاحرم بحج فرض) أي اداء أو قضاء أو نذرا أو عمرة نذرا أو قضاء وكذا عمرة سنة ومستحبة (سقط به) أي بتلبيته للاحرام من الوقت (ما لزمه بالدخول من النسك) أي الغير المتعين (ودم المجاوزة وان لم ينو) أي بالاحرام (عما لزمه) أي بالخصوص لان المقصود تحصيل تعظيم البقعة وهو حاصل في ضمن كل ما ذكر وهذا استحسان والقياس أن لا يسقط ولا يجوز الا أن ينوي ما وجب عليه للدخول وهو قول زفر كما لو تحولت السنة فانه لا يجزيه بالاتفاق عما لزمه الا بتعيين النية ولعل الفرق بين الصورتين عند الائمة الثلاثة أن السنة الاولى كانه ار

منها ومن شر الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الا طارقا يطرق بخير يا رحمن رواه الامام مالك في الموطا هكذا ورواه النسائي مرفوعا من حديث عبد الله بن مسعود (دعاء الكرب والهم والغم) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات والارض ورب العرش الكريم رواه البخاري ومسلم وان توقع بلاء أو أمرا مهولا حسبنا

لما التزمه فيندرج فى ضمن مطلق النية ومقصودها بخلاف السنة القابلة لانه ليست لما ذكرناه قابلة (وان لم يعد الى وقت) اى بل أحرم بعد المجاوزة (لم يسقط الدم ولو لم يحرم من عامه) أى لذلك النسك (لم يسقط) أى مالزمه (الا أن ينوى عما لزمه) أى خصوصا (بالدخول) أى بسبب دخوله (بغير احرام) أى حينئذ (ولو دخلها مرارا) أى بغير احرام (فعليه لكل دخول نسك حج أو عمرة) بيان النسك وكذا الكل دخول دم مجاوزة ومن وهم عدم وجوب الدم اذا لم يرد أحد النسكين كصاحب الايضاح شرح الاصلاح فقد خالف الصواب فانه مخالف لاطلاق الاصحاب بأن من جاوزه فاحرم يجب عليه دم المجاوزة ان لم يعد الى الميقات (فان احرم) أى المتجاوز عن الميقات مرارا (من عامه بفرض أو نذر فهو) أى فاحرامه معتبر (عن الاخير منها) أى عن التجاوز الاخير من المرات (وعليه قضاء البقية وان لم يحرم من عامه فكما مر) أى من التفصيل الذى سبق (ولو جاوزه كافر فأسلم او صبى فبلغ أو مجنون فافاق ثم احرم من حيث هو) أى من حيث وصل بعد تغيره من حال عدم التكليف اليه (ولو فى مكة اجزأه) أى احرامه (ولا دم عليه) لانه صار من أهل محل احرامه والمجاوزة وقعت له فى غير حال تكليفه (والعبد اذا جاوز) أى من غير احرام وكذا اذا باشر محظورا آخر مما تجب فيه كفارة مالية وهو بالغ (ثم عتق فعليه دم) أى بعد عتقه (وكذا الولى يعتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فرع غريب وحكم عجيب حيث لا يتصور أن يؤديه بعد العتق اذا لم يعتق اللهم الا أن يتكلف ويقال التقدير ثم عتق بعد مجاوزته فورا وكذا الولم يعتق أى حينئذ ويؤديه بعد العتق اذا عتق

(باب الاحرام)

وهو الدخول فى التزام حرمة ما يكون حلالا عليه قبل التزام الاحرام بالنية والتلبية (شرائط صحته) أى صحة الاحرام (الاسلام) وتقدم عليه الكلام (والنية والذكر) والاولى أن يقول والتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر (او تقليد البدنة) أى مع السوق وفيه ان النية والتلبية نفس الاحرام وحقيقته لا شرطه بل الاحرام شرط للنسك والنية من فرائض الاحرام اذ لا ينعقد بدونها اجماعا ولو لبى وكذا التلبية أو ما يقوم مقامها من فرائض الاحرام عند أصحابنا لانهم صرحوا انه لا يدخل فى الاحرام بمجرد النية بل لا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى لو نوى ولم يلب لا يصير محرما وكذا لو لبى ولم ينو وعن أبى يوسف انه يصير محرما بمجرد النية وهو مذهب الشافعى ومن تبعه وعلى المذهب انه يكون شارعا عند وجودهما هل يصير محرما بالنية والتلبية جميعا أو باحدهما بشرط وجود الآخر فالمعتمد ما ذكره حسام الدين الشهيد انه يصير شارعا بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعا فى الصلاة بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير (وتعيين النسك ليس بشرط) بل يكفى فى صحته أن ينوى بقلبه ما يحرم به من حج أو عمرة أو قران أو نسك من غير تعيين (فصح) أى احرامه (مبهما) وان كان لا بد من أن يصير مبينا ومعينا (وبما أحرم به الغير) أى معلقا به كما فى حديث على كرم الله وجهه حيث قال احرمت بما أحرم به النبى صلى الله عليه وسلم (وشرط بقاء صحته ترك الجماع) اى قبل الوقوف فى الحج وقبل الطواف فى العمرة لأن الجماع حينئذ مفسد لهما وفى عد ترك المفسد شرطا مسامحة لا تخفى لان الشرط هو الفرض المتقدم على الركن سواء براد بقاؤه الى آخر الفعل اولا كالطهارة والنية

الله ونعم الوكيل على الله توكلنا رواه الترمذى (وان) استصعب عليه شئ قال اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا وأنت تجعل الحزن اذا شئت سهلا رواه ابن حبان (واذا) عطس فليقل الحمد لله رب العالمين على كل حال فقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ذلك ومن قال ذلك عند كل عطسة لم يجد وجع ضرس ولا اذن أبدا رواه ابن أبى شيبة وليرد عليه من معه يهديكم الله ويصلح بالكم رواه البخارى أو يرحمنا الله واياكم ويغفر لنا ولكم

في الصلاة وكذا ترك الارتداد مطلقا (وشرط بقائه) اي بقاء الاحرام على حاله من غير رفضه (ان
لا يدخل) اي الاحرام بحجة او عمرة اخرى (على جنسه) أي من احرام حجة أو عمرة سابقة (قبل
اتمام الاول) اي قبل اتمام العمل المتعلق بالاحرام الاول وخروجه عن اعماله جميعا (وكذا على
خلاف جنسه) بأن يكون الاحرام الاول بحج او عمرة والثاني على خلافه (في صور) اي خاصة
(تاتي) اي سيأتي بيانها واحكامها من الرفض وما يترتب عليه من الدم في باب اضافة أحد
النسكين الى الآخر (وواجباته) اي واجبات الاحرام (كونه من الميقات وصونه عن
المحظورات) اي باعتبار الجبار تركها بالدماء والكفارات فلا ينافي ان ترك المحظورات من
المفروضات (وسننه كونه) اي كون احرامه بالحج لا مطلق احرامه اقيده بقوله (في اشهر الحج)
اي لا قبلها فانه مكروه عندنا تحريما وعند الشافعي (ومن ميقات بلده) اي ان مر به كما في نسخة
صحيحة لان الواجب هو الاحرام من الميقات ويصح من غير الميقات أيضا والسنة أن لا يعدل من
خصوص ميقات بلده أو طريقه وهذا عام لمطلق الاحرام وكذا قوله (والغسل)
للاحرام مطلقا (او الوضوء) أي في النيابة عنه لكن عند ارادة صلاة ركعتي الاحرام ثم هذا
الغسل للنظافة في الاصل حتى يلزم الحائض والنفساء ولا يقوم مقامه التيمم بخلاف الحدث اذا
أراد أن يصلي صلاة الاحرام (ولبس ازار ورداء) فالازار من الحقو والرداء من الكتف ويدخل
الرداء تحت اليد اليمنى ويلقيه على كتفه الايسر ويبقى كتفه الايمن مكشوفا كذا في الخزانة
ذكره البرجندي في هذا المحل وهو موهم ان الاضطباع يستحب من أول أحوال الاحرام وعليه
العوام وليس كذلك فان محل الاضطباع المسنون انما يكون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير
(والتطيب) أي استعمال الطيب في البدن والثوب قبل الاحرام سواء بقي جرمه بعده أو لم
يبق وفي الاول خلاف (واداء الركعتين) أي لسنة الاحرام (الا في وقت الكراهة) أي كراهة
الفرض أو النفل (وتعيين التلبية) أي الواردة في الروايات الحديثية من غير زيادة ونقصان
وقيل ان زاد جاز بل أحب (وتكرارها) أي ثلاثا في كل مذاكرها (ورفع الصوت بها) لشهادة
الارض والحجر والمدر والشجر له الا المرأة فان صوتها عورة فيجب صونها (ومستحباته ازالة
التفث) أي ما يوجب الوسخ (قبل الغسل) بيان للافضل والا فهو من السنن قبل الاحرام مطلقا
(كقلم الاظفار) أي اظفار اليد والرجل (ونتف الابط) أي شعره وينوب عن النتف الانتف
لمن اعتاده حلقه (وحلق العانة) ويقوم مقام النتف والحلق ازالة الشعر بالنورة (ونية الغسل
للاحرام) فان مطلق النية يكفي لحصول أصل السنة وكذا نية غسل الجنابة أو الحيض (ولبس
ثوبين) أي أبيضين كما في نسخة (جديدين) أي غير ملبوسين قياسا على الكفن أو لكونهما
لم يعص الله فيهما (أو غسيلين) تبعيدا عن النجاسة وتنزيها عن الوساخة فيفيد ان أصل لبس
الازار والرداء سنة وبقية الاوصاف مستحبة (والنعلين) أي ولبس النعلين وان جوز لبس
غيرهما مما لا يستر الكعبين في وسط الرجلين (والنية باللسان) لان المعتبر المشروط هو قصد
الجنان وان جرى على لسانه خلاف ما نوى بقلبه فلا عبرة به (ونيته بعد الصلاة) أي على تقدير انه
صلى (بلا فصل) أي بلا فاصلة كثيرة (جالسا) أي حال كونه جالسا قبل أن يقوم او يركب أو يمشي
(وسوق الهدي) أي بعثه والتوجه معه والهدي شامل للابل والبقر والغنم (وتقليده) أي

رواه مالك في الموطا (واذا)
ابتلي بالدين قال اللهم
اكفني بحلالك عن حرامك
واغنني بفضلك عن سواك
اللهم فارج الهم كاشف
الغم مجيب دعوة المضطرين
رحمن الدنيا والآخرة
ورحيمهما أنت ترحمني
فارحمني رحمة تغنيني بها
عن رحمة من سواك رواه
الترمذي أو يقول اللهم
مالك الملك تؤتي الملك من
تشاء وتنزع الملك ممن تشاء
وتعز من تشاء وتذل من تشاء
بيدك الخير انك على كل شيء
قدير رحمن الدنيا والآخرة

تقليد الهدى تطوعا أو غيره لكنه مقيد بالابل والبقر والحاصل ان تقليد الشاة ليس بسنة اجماعا والابل والبقر يقلدان اجماعا والتقليد هو أن يربط على عنق البدنة قطعة نعل أو شراك نعل أو عروة مزادة أو لحاء شجرة أى قشرها ونحو ذلك مما يكون علامة على انه هدى قال الكرمانى ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر ولله الحمد (وتقديم الاحرام على وقتيه) أى ميقاته (المكانى) للآفاقى (ان ملك نفسه) أى بالاحتراز عن المحظورات والحفظ عن المحذورات

(فصل في محرماته) أى محرمات الاحرام (وهى كثيرة وسيأتى بعضها) أى فى المحظورات مفصلا (ومنها تأخير الاحرام عن الميقات) فان الاحرام منه واجب فقوله (وترك الواجبات) تعميم بعد تخصيص (و) اما قوله (ارتكاب المحظورات) أى المحرمات المقيدة بحال الاحرام من بين الحالات (والانتفاع بها) أى الارتفاق بالمحظورات ولو بغير ارتكاب المباشرة بأن يكون اكراها أو نسيانا أو خطأ أو جهلا فانه يفيد رفع الاثم مع تحقق الكفارات (واما مفسده فالجماع) أى الحقيقى (قبل الوقوف) أى فى الحج وقبل الطواف فى العمرة بخلاف ما بعدهما وزاد فى نسخة (ومبطله الردة) أى الارتداد مطلقا (لا الجنون والاغماء) أى الحادثان بعد الاحرام أو بعد الاتمام (ومانعه عن المضى) أى مضى متلبسه وشارعه (فى موجبه) بفتح الجيم أى مقتضاه من اداء النسك الذى احرم به (فوت الوقوف) أى فى الحج (او الحصر) أى حبس العدو وغيره فى الحج أو العمرة وسيأتى حكمهما (ورافعه الرفض) على ما سيأتى بيانه (ومن مكروهاته تقديمه على وقته الزمانى مطلقا) أى سواء ملك نفسه أو لم يملكها للخروج عن الخلاف (وعلى المكانى ان لم يملك نفسه) والا فالاحرام من دويرة أهله أفضل وقبل لزومه وتضيقه أكمل (والاحرام بلا غسل) حتى للحائض والنفساء (او وضوء) اى نيابة عن الغسل لمن أراد الصلاة (وترك كل سنة) أى الا بعذر وعدم قدرة وهو تعميم بعد تخصيص (واحرام القارن بالحج قبل العمرة) فان السنة فى حقه أن يحرم بالعمرة قبل الحج حتى فى النية (والجمع بين النسكين المتحدين) كحجتين وعمرتين (مطلقا) أى للآفاقى وغيره بلا خلاف (وبين المختلفين) كالقران والتمتع (للمكى) خلافا للشافعى رحمه الله

(فصل) وحكم الاحرام) أى بعد صحته (لزوم المضى) أى باتمامه ويفسره قوله (وعدم امكان الخروج منه الا بعمل النسك) أى جنسه (الذى أحرم به) أى من حج أو عمرة وان كانا نفلين (وان افسده) اى الاحرام بالجماع (الا فى الفوات) هذا استثناء من الاستثناء وما بينهما جملة اعتراضية من شرطية ووصفية والمعنى لا يخرج عن الاحرام بشئ الا بعمل نسكه فى جميع الحالات الا فى حال فوات الحج بفوت وقوفه (فبعمل العمرة) يخرج من احرامه (والاحصار) اى والا فى حال الاحصار فى الحج والعمرة (فبذبح الهدى) اى يخرج (والجمع) اى والا فى الجمع (بين النسكين فبنية الرفض مع ترك الاعمال فى صور) اى فى بعض الصور المفروضة من المسائل (وبالشروع فى الاعمال فى اخرى) اى فى صور اخرى (ولو بلا نية الرفض فى صور) كما سيأتى تفاصيلها فى محالها (ووجوب القضاء) بالرفع عطفا على لزوم (اذا خرج بغير فعل ما احرم به) كما فى الفوات والاحصار (او بفعله فاسدا) كما فى الجماع المذكور (قبل

تعطيه ما من تشاء وتمنع منهما من تشاء ارحمنى رحمة تغنينى بها عن رحمة من سواك عليه صلى الله عليه وسلم لمعاذ رواه الطبرانى فى معجمه الصغير (واذا) انفلتت دابته فليقل يا عباد الله احبسوا فان الله عز وجل سيحبسها رواه ابن السنى قال الامام النووى رضى الله عنه انه جرب هذا فى دابة انفلتت وعجزوا عنها فقال يا عباد الله احبسوا فوقفت بمجرد ذلك (وحكى) شيخنا أبو محمد بن أبى اليسر انه جربه فقاله فى بغلة انفلتت فوقفت فى الحال (واذا) صعبت

الا في المظنون) اى الا فيمن شرع باحرام يظن انه عليه (اذا احصر) فانه لا يجب حينئذ عليه القضاء لانه لا يجب عليه الاداء كما في الصلاة والصوم ولكن هذا الحكم مقيد بحال الاحصار لانه اذا احصر يتحلل بالدم لا يحتاج الى الافعال للخروج فلا يلزم القضاء بخلاف ما اذا كان احرامه على غير وجه الظن ثم احصر فانه يجب عليه القضاء عندنا خلافا للشافعي واما لو احرم بحجة او عمرة على ظن انها عليه ثم تبين انها ليست عليه يلزم المضي بخلاف الصلاة والصوم لعموم قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ولانه لم يشرع فسخ الاحرام ابدا الا بالدم والقضاء وذلك يدل على لزوم المضي مطلقا بخلاف المظنون في الصلاة على ما حققه ابن الهمام (وشرط الخروج منه) اى من احرام العمرة والحج في الجملة (الحلق او التقصير) اى قدر ربع شعر الرأس (في وقته) وهو باعتبار صحته بعد طلوع الفجر في الحج وبعد اكثر الطواف في العمرة واما باعتبار وجوبه فوقته بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة وأما باعتبار جوازه فوقته طول عمره (الا اذا تعذر) أي الحلق او بدله بأن لا يوجد حالق او آلة او وجد الكن في الرأس علة مانعة من الحلق (فيسقط) أي التحلل (بلا شئ) أي من وجوب دم أو صدقة واما اذا لم يكن في الرأس شعر او يكون فيه عقر فيجب او يستحب امرار الموسى عليه (الا في الرفض كما مر) فانه يخرج من الاحرام بدون الحلق وما يقوم مقامه (وتحليل زوجته) أي والا في تحليل زوجته (ومملوكه) أعم من عبده وجاريته (بفعل محظور) أي محظور ما كما في نسخة أي اى محظور من محظورات الاحرام كالجماع للمرأة والجارية والتطيب والحلق ونحوها لهما او لغيرهما (فانه) أي المحرم من الزوجة والمملوك (يخرج منه) أي من الاحرام (بلا حلق) أي ولا تقصير بل بفعل ذلك المحظور

* (فصل في الاحرام في حق الاماكن) أي باعتبار أصحابها (على وجوه) أي انواع مختلفة الاحكام (الواجب) أي منها الواجب كون احرامه (من أي ميقات كان) أي سواء كان ميقات بلده أو غيره (والسنة) أي والشريعة المقررة ان يكون احرامه (من ميقات بلده) أي دفعا للحرج عن الامة فلا ينافيه قوله (والافضل من دويرة اهله) لانه من باب المبادرة الى الطاعات والمسارعة الى الخيرات ولما فسر به بعض السلف قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله (والفاضل كل ما قدمه على وقته) اى من غير دويرة اهله قبل وصول ميقاته لكن بشرط كونه في اشهر الحج (والحرام) اى المحرم (تأخيره عن الوقت) اى الميقات المعين له (والمكروه تجاوز وقته الى ادنى منه) اى اذا كان في طريقه ميقاتان وهو يملك نفسه بالحفظ عن المحظور والا فقد سبق ان تأخيره الى الميقات الثاني أفضل من احرامه في الميقات الاول (ويصح في الكل) اى ويصح الاحرام في جميع الصور الموافقة والمخالفة حتى في المحرم مما تقدم الا انه يجب فيه الدم (فلا يشترط لصحته) اى لصحة الاحرام (مكان ولا زمان) خلافا للشافعي في الثاني فان الاحرام ركن عنده فلا يصح قبل وقته وشرط عندنا فيصح الا انه يكره سواء ملك نفسه ام لا (وكذا لا يشترط) اى لصحة الاحرام (هيئة) اى صورية (ولا حالة فلو احرم لابسا المخيط او مجامعا انعقد في الاول صحيحا) اى ويجب عليه دم ان دام لبسه يوما والا فصدقة (وفي الثاني فاسدا) اى انعقد حال كونه فاسدا فيعمل ما يعمل مفسد الحج من المضي فيه ثم قضاؤه من قابل وفي الطالب

عليه دابته عمل بالاثر وهو ما رويناه عن أبي عبد الله يونس بن عبيد بن دينار التابعي المشهور قال ليس رجل ما يكون على دابة صعبة فيقول في اذنها أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السموات والارض طوعا وكرها واليه ترجعون الا وقفت باذن الله تعالى رواه ابن السني (واذا) عصفت الريح يقول اللهم انى أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به رواه مسلم والترمذي والنسائي والطبراني

الفائق عن السفناقي لو احرم مجامعا يفسد حجه ويلزمه المضي فيه هكذا أطلق وقياس ماذكروا في الصوم انه ان نزع في الحال لم يفسد احرامه والافسد انتهى ومعنى في الحال انه لا يقع منه الادخال بعد تحقق النية والتلبية فان الاخراج لا يسمى جماعا من كل وجه فهو بمنزلة خلع الثياب فانه لا يسمى لبسا لكنه لا يخلو عن التلبس والمباشرة بالكلية ولعل هذا هو وجه الاطلاق والقياس على الصوم قد يقال انه مع الفارق لان امر الصوم مما سومح فيه جماع الناس بخلاف حال الاحرام والله اعلم بالمرام

(فصل في وجوه الاحرام) اى انواعه بالنسبة الى الخاص والعام وهي اربعة (قران) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتمتع) اى بانتفاع المحظورات بين تحلله من العمرة وبين احرامه بحج اذا لم يسق الهدى (وافراد بحجة) أى سواء أتى بعمرة بعدها أو قبلها لكن في غير الاشهر (أوعمرة) أى سواء حج قبلها أو بعدها لكن لم يقع في أشهره أو لم يحج أصلا ومن غير حج أو قبل وقته (وأفضلها الاول) أى القران وهو اختيار الجمهور من السلف وكثير من الخلف (ثم الثاني) أى التمتع وهو أفضل عند الامام أحمد بن حنبل (ثم الثالث) أى الافراد بالحج وهو الافضل عند الامام مالك والشافعي (ثم الرابع) وفيه انه لا وجه للافضلية في حق افراد العمرة بل الافضل عند القائل بافضلية افراد الحج هو ان يفرد الحج ويفرد العمرة أيضا والا فلا خلاف ان الاتيان بالعبادتين أفضل من الاكتفاء بواحدة على سبيل الانفراد (وهذه الوجوه) أى الاربعة (هي المشروعة) أى في الجملة لكن في جوازها تفصيل بالنسبة الى أهل الامكنة ولذا قال (الاولان) أى القران والتمتع (للآفاقي) أى جائزان أو مشروعان له (والاخيران) وهما الافرادان المذكوران (مطلقا) اى لمطلق الناس من الآفاقي والمكي لقوله تعالى ذلك أى التمتع وفي معناه القران لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ثم هذا حكم وجوه الاحرام المشروعة المأمور بها في الجملة (وأما المنهى عنها) أى من أنواع الاحرام المتصورة (فالجمع بين الحجتين) أى باحرام واحد أو بادخال واحدة على أخرى قبل الفراغ من الاولى (أو العمرتين) أى بينهما كذلك وهما نهي تحريم فيجب عليه الرفض ودمه على ماسيأتي في محله (وادخال العمرة على الحج مطلقا) أى للآفاقي وغيره لكنه نهي تنزيه للآفاقي ونهي تحريم للمكي قال الشمني رحمه الله لو أحرم من الميقات بحجة ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف كان قارنا وهو قول الشافعي لفعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ولو أحرم بعمرة بعد ماطاف طواف القدوم كان قارنا أيضا ويلزمه في هذه دم جبر على الصحيح انتهى وأما الصورة الاولى فيصير قارنا مسيئا وعليه دم شكر ونحن ننزه فعله صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع بل نقول انه نواهما معا أو نوى بالعمرة أولا ثم بالحج والله أعلم ولذا قال (وادخال الحج على العمرة للمكي خاصة) الا أنه يصح أداؤهما ويكون قارنا مسيئا يجب عليه دم جبر لا شكر (وكذا القران) أى الجمع بين النسكين معا أو باحرام عمرة ثم بحج من غير تحلل بينهما (والتمتع) وهو الاتيان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط وقوعهما في أشهر الحج (له) أى منهي للمكي خاصة لما سبق وعلى ما تقدم حكمه (وأما تفسير الوجوه الاربعة فان أفرد الاحرام بالحج) أى ولم يدخل عليه شيأ (فمفرد) أى فهو مفرد وجه افراد (وان افرد بالعمرة) أى ولم يدخل عليها شيأ (فاما في أشهر الحج أو قبلها) وهو شامل لما بعدها (الا انه

في كتاب الدعاء وزاد اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا (واذا) خاف ضرر المطر قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب والاودية ومنابت الشجر متفق عليه (واذا) سمع الرعد قال اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك رواه الترمذي ويقول سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته رواه مالك في الموطا (واذا) رأى الهلال قال الله أكبر الله أكبر اللهم

أوقع أكثر أشواط طوافها) أى العمرة (فيها) أى فى الأشهر وكذا إذا وقع من غير اختياره بنسيان وغيره (أولا) أى لم يوقع أو لم يقع أكثر أشواط طوافها فيها فالثانى مفرد بالعمرة والأول أى وهو الذى أوقع أكثر أشواط طوافها فيها (أيضا كذلك) أى مفرد بالعمرة (ان لم يحج من عامه) كما قدمنا (أو حج) أى من عامه (وألم) أى نزل (بأهله) أى الكائن بالآفاق (المامًا صحيحا) بان يكون ما بين الاحرامين (وان لم يلم بينهما) وهو ظاهر (أو ألم المامًا فاسدا) بان الم بأهله حال كونه محرما بحج (فمتمع) أى مسنون (ان سلم الفساد) أى فى عمرته أو حجه (والا) أى فان لم يسلم فيهما أو فى أحدهما (فان أفسد عمرته فمفرد بالحج أو حجه فبالعمرة) أى وان أفسد حجه فمفرد بالعمرة (وان لم يفرد الاحرام بواحد منهما بل احرم بهما معا) أى فى زمان واحد (أو أدخل احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يطوف للعمرة أربعة أشواط فقارن شرعا) أى بحسب الشرع سواء كان مسيئا أولا (ان أوقع أكثر طواف العمرة فى الأشهر والا) أى بأن أوقع أكثر طواف العمرة قبل الأشهر (فلغة) أى فقارن من جهة اللغة دون الشريعة (فيلزمه دمه) أى دم القران شكرا أو جبرا (فى الشرعى لا غيره) أى لا فى غيره وهو اللغوى لانه ليس مما يوجب الشكر ولا مما يقتضى الجبر (وان أدخل) أى الآفاقى (احرام العمرة على الحج) أى على احرامه (قبل أن يطوف للقدوم) أى قبل أن يشرع فيه (ولو شوطا فقارن مسىء أو بعد ما طاف له) أى للقدوم والمعنى ان وقع ادخاله بعد شروعه فى طواف القدوم (ولو شوطا) أى ولو كمل شوطا (فأيضا مسىء) أى قارن مسىء (الا انه أكثر اساءة من الأول) وكان حقه أن يقول فى الأول شوطا وفى الثانى ولو شوطا ليفترق القارنان ويتبين حكمهما فتأمل ليظهر لك وجه الخلل وسيجىء بيانه فى محله الاليق به

•(فصل فى صفة الاحرام)• أى فى كيفية صفة دخول المحرم فى الاحرام لاحد النسكين على وجه السنة والاستحباب والافضلية (اذا أراد) أى الناسك (ان يحرم) أى بحج أو عمرة أو بهما (يستحب ان يقص شاربه) أى تنظيفا وخشية لاطالته لو طال زمان الاحرام ولم يذكر حلق رأسه لان المستحب هو ابقاء شعره لوقت الخروج من الاحرام بحلقه تنقيلا لأجره ولانه صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يحلقون رؤسهم الا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما وقع لسيدنا على رضى الله تعالى عنه ولا عبرة بما يفعله العامة من أهل مكة وغيرهم من حلق رؤسهم عند قصد احرامهم ولو كان مدة احرامهم يسيرة (ويقلم) بتشديد اللام المكسورة وتخفيفها أى يقطع (اظفاره) أى من يديه ورجليه (وينتف) وهو الافضل لمن اعتاده (أو يحلق ابطيه) أى شعرهما (ويحلق عانته) أى شعرها والمقصود النظافة بأى نوع من أنواع الازالة ولو بالنورة فيها وفيما قبلها (ويجامع أهله) أى امرأته (أو جاريته ان كان) أى أهله (معه) تحصينا للفرج وحفظا عن النظر لهما (ويتجرد عن لبس المخيط) أى قبل النية والتلبية (ويغتسل بسدر أو نحوه) كالخطمى وماء الحار وغيره (ينويه) أى حال كونه يقصد اغتساله (للاحرام) أى ليحصل له الاجر التام والا فيكفيه أصل الفعل أو مطلق النية أو انضمام نية غسل الجنابة معه (أو يتوضأ) أى يغسل أعضاء وضوئه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله (والغسل أفضل) أى لانه سنة مؤكدة (والوضوء يقوم مقامه فى حق اقامة السنة) أى المستحبة (لا الفضيلة) أى لا فضيلة

أهله علينا بالامن واليمن والايمان والسلام والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربى وربك الله هلال خير ورشد اللهم انى أسألك من خير هذا الشهر وخير القدر وأعوذ بك من شره ثلاث مرات رواه الطبرانى

•(فصل)•

فى أدعية جمعت عن النبى صلى الله عليه وسلم وهى مطلقة غير مقيدة ذكرها الحافظ ابن الجزرى رحمه الله تعالى فى كتاب عدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم ذكرها هكذا فليواظب عليها الطالب

السنة المؤكدة وفيه اشارة الى ان التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقا الا اذا أراد به صلاة الاحرام ثم الغسل انما يقع عن السنة اذا تحقق معه الاحرام سواء صلى به أم لا (ويستاك) أى فى أول طهارته (ويسرح) بتشديد الراء أى يمشط (رأسه) أو شعر رأسه بعد تدهينه أو قبله وكذا حكم لحيته (عقيب الغسل) أى حال بقاء رطوبته (وهذا الغسل أو الوضوء يستحب للحائض والنفساء والصبى) أى الذى لا يصلى (ولا يقوم التيمم مقامه عند العجز عن الماء) أى الا لمن جاز له ان يصلى صلاة سنة الاحرام فانه يتيمم حينئذ (ولو اغتسل ثم احدث ثم توضأ) أى أو تيمم (واحرم لم ينل فضل الغسل) لان كماله أن يصلى به (وقيل ينال) اى فضيلة السنة لان الغسل من سنة الاحرام ولهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضا أو يكون فى وقت كراهة الصلاة وهذا هو الاظهر وان كان الجمع اذا أمكن افضل واكمل فتأمل (ولو احرم بلا غسل ووضوء) وكذا بلا صلاة (جاز) لانه ليس من شرائط الاحرام ولا من واجباته (ويكره) أى حيث ترك السنة بلا معذرة (ويستحب ان يتطيب ويدهن) بتشديد الدال أى يستعمل الطيب والدهن فى بدنه وكان الاولى ان يقول يدهن و يتطيب ليتوجه قوله (وبما لا يبقى أثره) أى من الطيب (أفضل) أى خروجا عن خلاف محمد وغيره (ويستحب ان يكون بالمسك واذهاب جرمه بماء الورد ونحوه) أى من الماء الصافى (والاولى ان لا يطيب ثيابه) لانه نوع من أثر بقائه لا سيما وقد ينفصل احيانا عن بدنه فيكون كانه لابس ثوب مطيب أو مستعمل للطيب فى اثناء احرامه والله أعلم

*(فصل * ثم يتجرد عن الملبوس المحرم) بتشديد الراء المفتوحة أى الممنوع المنهى (على المحرم) من المخيط والمعصفر ونحو ذلك (ويلبس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أى ارادة كل عبادة (ثوبين جديدين) تشبيها بكفن الميت وهو الافضل (أو غسيلين) أى للطهارة والنظافة (أبيضين) وصف للثوبين وهو الافضل من لون آخر كما هو فى أمر الكفن مقرر ولقوله صلى الله عليه وسلم البسوا الثياب البيض فانها أطهر وأطيب وكفنوا فيها موتاكم رواه جماعة (غير مخيطين) بيان للافضل والا فاذا لم تكن الخياطة على وجه المخيط الممنوع جاز (ازارا) أى يستر العورة (ورداء) يستر الكتفين فان الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكروهة وانما يسن الاضطباع حال الطواف فقط خلافا لما توهمه العوام من مباشرته فى جميع أحوال الاحرام (ويجوز) أى الاحرام (فى ثوب واحد) أى بأن يكتفى بما يجب عليه من ستر العورة (وأكثر من ثوبين) بأن يجعل واحدا فوق واحد أو يبدل أحدهما بالآخر (وفى اسودين) وكذا فى أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أى وفى خرق مقطعة أولا (مخيطة) ثانيا (والافضل أن لا يكون فيهما خياطة) اى اصلا

*(فصل * ثم يصلى ركعتين بعد اللبس) اى لبس الازارين وكذا بعد التطيب (ينوى بهما) اى بالركعتين (سنة الاحرام) ليحرز فضيلة السنة ولو أطلق جاز (يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص) اى بعد الفاتحة لحديث ورد بذلك لما فيهما من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان الافضل وفى الظهيرية ان كثيرا من علمائنا يقرؤن بعد الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الآية وبعد الاخلاص ربنا آتنا من لدنك رحمة الآية (ويستحب ان كان بالميقات مسجد) اى مأثور (أن يصليهما فيه) اى لتحصل له زيادة بركة المكان (ولو احرم بغير صلاة جاز) أى جاز احرامه لا فعله

النجاح ليفوز بالفلاح ان شاء الله تعالى وهى اللهم انى اعوذ بك من الكسل والهرم والمغرم والمأثم اللهم انى اعوذ بك من عذاب النار وفتنة القبر وعذاب القبر وشر فتنة المسيح الدجال اللهم اغسل خطاياى بماء الثلج والبرد ونق قلبى من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وباعد بينى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم انى أعوذ بك من العجز والكسل والجبن والهرم والبخل وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة

لكونه ترك السنة ولذا قال (وكره) اى فعله الا اذا كان وقت كراهة الصلاة لقوله (ولا يصلى في وقت مكروه) اى للفرائض والنوافل اتفاقا لائمتنا لا فالشافعي واتباعه حيث جوزوا الصلاة التى لها سبب فى الاوقات المكروهة فقول المصنف فى الكبير لا يصلى فى الاوقات المكروهة بالاجماع ليس فى محله وان كان يمكن حمله على اجماع أئمتنا (وتجزئ المكتوبة عنها) اى عن صلاة الاحرام وفيه نظر لان صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تتأدى في ضمن غيرها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لهما صلاة على حدة كما حققه الشريف فمقامها ايضا فقول المصنف فى الكبير وتجزئ المكتوبة عنها قياس مع الفارق وهو غير صحيح (واذا سلم) أى فرغ عن صلاته (فالافضل ان يحرم) أى يشرع فى الاحرام (وهو جالس) أى قبل ان يقوم (مستقبل القبلة فى مكانه) هذا مستدرك زاده على الكبير مستغنى عنه بقوله حال كونه جالسا (فيقول بلسانه) اى استحبابا (مطابقا لجنانه) بفتح الجيم أى موافقة لما فى قلبه وجوبا (اللهم انى اريد الحج) اى احرامه وانشاءه وينبغى ان يقيد بالفرض ان لم يكن حج قبله بخلاف فى جواز الاطلاق عن الفرض ولا ينبغى ان يقيد بالنفل اذا كان فقيرا فانه حينئذ لا يقع عن فرضه حتى اذا صار غنيا بعده يجب عليه الحج ثانيا على ان بعضهم قالوا اذا وصل الى الميقات صار فرضا عليه فحينئذ يقع بنية النفل نفلا ولزم فى ذمته ان يحج للفرض بعده أيضا (فيسره لى) أى سهل أسبابه ووفق أعماله (وتقبله منى) أى وزاد بعضهم واعنى عليه وبارك لى فيه ولما كان الدعاء ظاهر الاخبار محتملا للانشاء وقابلا ان ينوى به الاداء زاد المصنف احتياطا قوله (نويت الحج) فانه نص يراد به الانشاء قطعا الا اذا قصد به الاخبار أيضا (وأحرمت به) أى دخلت فى التزام اجتناب محرماته (لله تعالى) أى خالصا مخلصا من غير رياء وسمعة وقد تقدم ان الاحرام لا يصح الا باقتران النية والتلبية فقول المصنف (ثم يلبى) ليس كما ينبغى بل حقه ان يقول فيلبى أو ويلبى أى بالتلبية المأثورة لانها السنة وهى المذكورة بقوله (لبيك اللهم لبيك) أى أقف ببابك اقامة بعد أخرى واجيب نداءك مرة بعد أخرى وجملة اللهم بمعنى يا الله معترضة بين المؤكد والمؤكد (لبيك لا شريك لك) أى على الاطلاق المرادف للتوحيد الحقيقى ردا على المشركين حيث كانوا يستثنون ويقيدون بقولهم الا شريكا لك تملكه وما ملك أى شيأ من الملك حتى نفسه لا حقيقة ولا مجازا وفى هذا حجة واضحة عليهم لكن عقول أضلها باريها (لبيك ان الحمد والنعمة) هو بالكسر أولى من الفتح لتوهم العلة والمعنى ان الثناء الجميل والشكر الجزيل (لك) أى لا لغيرك لعدم استحقاقه سواك (والملك) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل فالخبر محذوف أى لك وقوله (لا شريك لك) تأكيد لافادة التوحيد واستحسن الوقف على الملك لئلا يتوهم ان ما بعده خبره ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفض صوته (ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم) اجلالا لكبرياء الله وعظمته (ثم يدعو بما شاء) ومن المأثور اللهم انى أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وكذا يستحب أن يقول اللهم احرم لك شعرى وبشرى ودمى من النساء والطيب وكل شئ حرمته على المحرم ابتغى بذلك وجهك الكريم وأما ما ذكره صاحب السراج الوهاج انه يقول ذلك ثم يلبى فليس فى محله لان الاحرام لم يتحقق الا باقتران النية والتلبية فلا معنى للفصل

بينهما

العمى والصمات وأعوذ بك من القسوة والغفلة والعيلة والذلة والمسكنة وأعوذ بك من الكفر والفقر والفسوق والشقاق والسمعة والرياء وأعوذ بك من الصمم والبكم والجنون والجذام وسيئ الاخلاق اللهم آت نفسى تقواها وزكها أنت خير من زكاها وأنت وليها ومولاها اللهم انى أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا تستجاب اللهم انى أعوذ بك من شر ما علمت ومن شر ما لم أعلم

بينهما بهذا الدعاء والله أعلم وفى شرح الكنز واستحب بعضهم ان يقول بعد التلبية اللهم اعنى على فرض الحج وتقبله منى واجعلنى من وفدك الذين رضيت عنهم وارتضيت وقبلت اللهم قد احرم لك شعرى وبشرى ولحمى ودمى وعظامى (وان احرم بعد ماسار اوركب جاز) وكذا اذا قام أومشى (ويستحب ان يذكر فى اهلاله) أى فى رفع صوته بالتلبية حال احرامه (ما احرم به من حج أو عمرة) اى بانفرادهما (اوقران) أى باجتماعهما (فيقول لبيك بحجة) أى اذا أراد الحج فقط والا فيقول لبيك بعمرة أو لبيك بعمرة وحجة ولوا كتفى بما عينه منها فى النية لكفى ولما كان الدعاء والنية المذكورين سابقا مصورين فى الحج فقط قال (وان أراد العمرة) أى وحدها (أو القران يذكرهما) أى العمرة وحدها أو القران بأن يقول اللهم انى أريد العمرة فيسرها لى وتقبلها منى نويت العمرة وأحرمت بها لله تعالى لبيك بعمرة أو العمرة والحجة جميعا (فى الدعاء والنية) أى كليهما غايته انه فى النية بطريق الفرضية لافادة التعيين وفى الدعاء على سبيل الاستحباب كما فى التلبية (وفى القران) أى دعاء ونية (يقدم) أى بطريق الاستحباب (ذكر العمرة على الحج فى اللفظ) أى المقرون بالنية بأن يقول اللهم انى أريد العمرة والحج فيسرهما لى وتقبلهما منى نويت العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى لبيك بعمرة وحجة ويستحب زيادة قوله حقا تعبدا ورقا (وان كان احرامه عن الغير) أى نيابة أو تطوعا (فلينوعنه) وهذا متعين ويستحب فى الدعاء ذكره أيضا (ثم ان شاء قال لبيك عن فلان) أى بحجة ونحوها وهو الافضل ولو مرة (وان شاء اكتفى بالنية) أى عنه ولم يذكره لا فى الدعاء ولا فى التلبية

(فصل وشرط النية أن تكون بالقلب) اذ لا معتبر للسان اجماعا بل قيل انه بدعة الا أنها مستحسنة أو مستحبة لتذكير القلب واستحضاره (فينوى بقلبه ما يحرم به) أى ما يقصده به الاحرام (من حج أو عمرة) أى مفردين (أو قران) أى مجتمعين (أو نسك من غير تعيين) أى ولو احتاج بعده الى تبيين وكذا اذا كان مبهما معلقا بنسك غيره (وذكره) أى بيان ما يحرم به (باللسان مع ذلك) أى مع قصده بقلبه (أفضل وليس) أى الجمع بينهما (بشرط) اتفاقا (ولو نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أى اذا لبى بلسانه (وان جرى على لسانه) أى نوع من النية (خلاف ما نوى بقلبه) أى بالخصوص (فالعبرة بما نوى) أى فى جنانه (لا بما جرى) أى مضى على لسانه كما فى باب الصلاة وهذا حكم النية وفى معناه حكم التلبية ولذا قال (فلو لبى بحجة ونوى بقلبه العمرة أو لبى بعمرة ونوى بقلبه الحج أو لبى بهما جميعا ونوى أحدهما أو لبى باحدهما ونوى كليهما فالعبرة بما نوى) ثم التلبية وان كانت فريضة لا تصح الا باللسان مع القدرة لكن لا يشترط فيها التعيين بل مطلق التلبية كاف فى حصول الشرط

(فصل وشرط التلبية أن تكون باللسان فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها) أى بتلك التلبية اللسانية المجردة عن استحضار النية الجنانية (والاخرس يلزمه تحريك لسانه) أى ان قدر فانه نص محمد على انه شرط (وقيل لا) أى لا يلزم (بل يستحب) أى تحريكه ففى المحيط تحريك لسانه مستحب كما فى الصلاة وظاهر كلام غيره انه شرط أما فى حق القراءة فى الصلاة فاختلفوا فيه والاصح انه لا يلزمه التحريك قلت فينبغى أن لا يلزمه فى الحج بالاولى فان باب الحج أوسع مع أن القراءة فرض قطعى متفق عليه والتلبية أمر ظنى مختلف فيه (وكل ذكر يقصد به تعظيم الله سبحانه) أى

(اللهم) انى أعوذبك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وفجأة نقمتك وجميع سخطك (اللهم) انى أعوذبك من الهدم والتردى وأعوذبك من الغرق والحرق وأعوذ بك من ان يتخبطنى الشيطان عند الموت وأعوذبك من أن أموت فى سبيلك مدبرا وأعوذبك من أن أموت لديغا (اللهم) انى أعوذبك من منكرات الاخلاق والاعمال والاهواء والادواء (اللهم) انى أعوذبك من غلبة الدين وغلبة العدو وشماتة الاعداء (اللهم) اغفر لى ذنوبى وخطئى وعمدى (اللهم) انى أعوذبك

ولومشوبا بالدعاء على الصحيح (يقوم مقام التلبية كالتهليل والتسبيح والتحميد والتكبير وغير ذلك) أى من أنواع الثناء والتمجيد (ولو قال اللهم) يعني يا الله (يجزيه) وهو الاصح فى الصلاة أيضا كما فى المحيط (وقيل لا) أى قياسا على الصلاة حيث لا يجوز فيها بدلا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والفرق ظاهر (ويجوز الذكر) وكذا التلبية (بالعربية والفارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوهما (بأى لسان) أى بأى لغة وبيان (كان) والجمهور على انه يستوى فيه من يحسن العربية ومن لا يحسنها وهو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق ان باب الحج أوسع (والتلبية مرة فرض) وهو عند الشروع لا غير (وتكرارها سنة) أى فى المجلس الاول وكذا فى سائر المجالس اذا ذكرها (وعند تغير الحالات) كالاصباح والامساء والاسحار والخروج والدخول والقيام والقعود والمشى والوقوف وملاقاة الناس ومفارقتهم والمزاحمة والتوسعة وامثال ذلك (مستحب مؤكد) أى زائد تأكيده على سائر المستحبات (والاكثار مطلقا) أى من غير تقييد بتغير الحال (مندوب) أى مطلوب شرعا ومثاب عليه أجر الكن مرتبة الندب دون مرتبة الاستحباب (ويستحب أن يكرر التلبية فى كل مرة) أى شرع بها (ثلاثا وان يأتى بها) أى بالثلاثة (على الولاء) بالكسر أى الموالاة والمتابعة من غير فصل بينهما بنحو أكل طعام وشرب ماء (ولا يقطعها بكلام) أى أجنبى عن التلبية (ولورد السلام فى خلالها جاز) يعنى وجاز ان لا يرده فى خلالها بل يؤخره حتى يرده بعد فراغها ان لم يفته الجواب بالتأخير عنها (ويكره لغيره أن يسلم عليه) أى حال تلبيته جهرا وهل يستحق الجواب حينئذ الاظهر نعم (ولا ينبغى أن يخل) أى يوقع خللا (بشئ من التلبية) أى من بنائها واعرابها (المتقدمة) أى التى تقدمت والمقصود انه لا ينقص شيأ منها (فان زاد عليها) أى بعد فراغها الا فى خلالها (فحسن) بل مستحب بأن يقول لبيك وسعديك والخير كله بيديك والرغباء اليك لبيك اله الخلق لبيك بحجة حقا تعبدا ورقا لبيك ان العيش عيش الآخرة ونحو ذلك مما وقع مأثورا فيستحب زيادته وما ليس مرويا فجائز أو حسن وقد أخرج البزار والبيهقى عن حذيفة رضى الله عنه قال يجمع الله الناس فى صعيد واحد لا تتكلم نفس فيكون أول من يدعى محمد صلى الله عليه وسلم فيقول لبيك وسعديك والخير فى يديك والمهدى من هديت وعبدك بين يديك بك واليك لا منجا منك الا اليك تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت فعند ذلك يشفع فذلك قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا كذا فى البدور السافرة للسيوطى فهو صلى الله تعالى عليه وسلم أول من قال بلى وأول من قال لبيك فى عالم الارواح وأول من لبى فى بعث الاشباح (ويستحب اكثارها) أى غير مقيد بحال من الاحوال بل يستحب (قائما وقاعدا) وكذا مضطجعا وماشيا (راكبا ونازلا واقفا وسائرا طاهرا) وهو الاكمل (ومحدثا) أى بالحدث الاصغر لقوله (جنبا وحائضا) وكذا نفساء (وعند تغير الاحوال) أى مما ذكر ومما لم يذكر كهبوب الريح وطلوع شمس وغروبها وأمثالها ويستثنى منها حال قضاء الحاجة (والازمان) أى وتغير الازمان المشتملة على تغير الاحوال وكذا تغير المكان (وكلما علا شرفا) بفتحتين أى صعد مكانا عاليا الا أنه يستحب حينئذ ثم التكبير معها (أوهبط واديا) اى نزل مكانا منخفضا لكن يستحب زيادة التسبيح أيضا (وعند اقبال الليل والنهار) أى كما فهم من اختلاف الزمان (وبالاسحار) بكسر

من البرص والجنون والجذام وسيئ الاسقام (اللهم) اغفرلى جدى وهزلى وخطائى وعمدى وكل ذلك عندى (اللهم) أصلح لى دينى الذى هو عصمة امرى وأصلح لى دنياى التى فيها معاشى وأصلح لى آخرتى التى اليها معادى واجعل الحياة زيادة لى فى كل خير واجعل الموت راحة لى من كل شر رب أعنى ولا تعن على وانصرنى ولا تنصر على وامكرلى ولا تمكر على واهدنى ويسرلى الهدى وانصرنى على من بغى على رب اجعلنى لك ذكارا لك شكارا لك رهابا لك مطواعا

الهمزة أي بالدخول في وقت السحر لقولهم واذا أسحر ويجوز فتح الهمزة على انها جمع سحر أي في
أوقاتها (وبعد الصلوات) أي فراغها (فرضا) أي اداء وقضاء وكذا الوتر لانه فرض عملا (ونفلا)
أي ماليس بفرض فيشمل السنة والتطوع وهذا الاطلاق هو الصحيح المعتمد المطابق لظاهر
الرواية وأما ما خصه الطحاوي بالمكتوبات دون النوافل والفوائت فهو رواية شاذة كما قاله
الاسبيجابي اللهم الا أن يقال أراد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الوقتية ولذا قال ابن الهمام
والتعميم أولى (وعند كل ركوب ونزول) كما استفيد من قوله راكبا ونازلا (ولقاء بعضهم بعضا)
أي بعضا آخر كما قدمناه (واذا استيقظ من النوم) أي استنبه وكذا اذا قصد النوم وأراده لانه من
جملة تغير الحالة (أو استعطف راحلته) أي صرف عنان دابته من طريق الى أخرى (واذا كانوا
جماعة) وأقلها هنا اثنان واذا قال (لا يمشي أحد على تلبية الآخر) لانه يشوش الخواطر
ويفوت كمال سمع الحاضر (بل كل انسان يلبي بنفسه) أي منفردا بصوته (دون ان يمشي على
على صوت غيره) أي على وجه المعية لا الشبهية وكذا قيل ان المدارسة القرآنية انما تستحب
اذا كان يقرأ واحد بعد واحد دون الهيئة الاجتماعية على ما أحدثه القراء المصرية والشامية
(ويستحب أن يرفع بها) أي بالتلبية (صوته) وكلما بالغ فهو أحب لشهادة كل من بلغه لكن
لا بحيث ينقطع صوته وتتضرر به نفسه لما ورد من انه صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه
حين تجاوزوا عن الحد في رفع أصواتهم ببعض الاذكار في الاسفار اربعوا على أنفسكم فانكم
لا تدعون أصم ولا بعيدا بل تدعون سميعا قريبا ولهذا قال ابن الحاج المالكي وليحذر مما
يفعله بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يعقروا حلوقهم وبعضهم يخفضون
أصواتهم حتى لا تكاد تسمع والسنة في ذلك التوسط انتهى فما ذكره المصنف من أن رفع
الصوت بالتلبية مستحب فيه مسامحة لان المعتمد أنه سنة كما صرح به قوام الدين في شرح
الهداية وكذا قال المحقق ابن الهمام هو سنة فان تركه كان مسيأ ولا شئ عليه ولا يبالغ فيه
فيجهد نفسه كيلا يتضرر ثم قال ولا يخفى انه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة رفع الصوت
وبين الادلة الدالة على استحباب رفع الصوت بشدة اذ لا تلازم بين ذلك وبين الاجهاد اذ قد
يكون الرجل جهوري الصوت عاليه طبعا فيحصل الرفع العالي مع عدم تعبه به (الا أن يكون
في مصر) فانه لا يستحب أن يرفع صوته خوفا من الرياء والسمعة والاظهر أن يكون يتضرر
فضعف على بعض من حرر (أو امرأة) فانها لا ترفع صوتها بل تسمع نفسها لا غير كما صرح به
شارح الكنز ولان صوتها عورة فرفعه يكشفه عبرة (ويلبي) أي حال احرامه (في مسجد مكة)
الظاهر انه من غير رفع صوت مبالغ يشوش على المصلين والطائفين فان ابن الضياء من علمائنا
صرح بأن رفع الصوت في المسجد ولو بالذكر حرام (ومنى) أي وفي منى أو في مسجدها كما ذكرنا
(وعرفات) وكذا بعده في مزدلفة الى أن يرمي (لا في الطواف) أي لا يلبي حال طوافه مطلقا لان
اشتغاله حينئذ بالادعية المأثورة أفضل وهذا اذا أريد به طواف القدوم أو طواف الفرض على
فرض تقديمه على الرمي والا فلا تلبية في طواف العمرة ولا في طواف الفرض بعد الرمي (وسعي
العمرة) أي ولا في سعي العمرة فان التلبية تقطع بأول شروعه في طوافها وأما ما أطلق بعضهم
من انه لا يلبي حالة السعي فتعين حمله على سعي العمرة أو سعي الحج اذا أخره وأما ما صرح في الاصل

لك مخبتا اليك أواها منيبا
رب تقبل توبتي واغسل
حوبتي وأجب دعوتي وثبت
حجتي وسدد لساني واهد قلبي
واسلل سخيمة صدري
(اللهم) اني أسألك الثبات
في الامور والعزيمة على
الرشد وأسألك شكر نعمتك
وحسن عبادتك وأسألك
لسانا صادقا وقلبا سليما
وأعوذ بك من شر ما تعلم
وأسألك من خير ما تعلم
وأستغفرك لما تعلم انك
أنت علام الغيوب (اللهم)
الهمني رشدي وأعذني من
شر نفسي (اللهم) اني أسألك
فعل الخيرات وترك

من أنه يلبي في السعي فيحمل على سعي الحج اذا قدمه ثم لا خلاف في أن التلبية اجابة الدعوة وانما الخلاف في الداعي من هو فقيل هو الله تعالى وقيل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هو الخليل عليه السلام قال المصنف في الكبير وهو الاظهر قلت ان كان المراد الاجابة الروحية فلا شك أنه الاظهر والانور وصلى الله عليه وسلم امر بالنداء أيضا لقوله تعالى وأذن في الناس بالحج على خلاف فيه ان المأمور به ابراهيم أو هو عليهما الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج عام الوداع ثم لا مرية ان الداعي الحقيقي هو الله سبحانه فالصواب ان الخطاب في لبيك لرب الارباب لدلالة ما بعده من لفظ اللهم ولا شريك لك وغيره ودعوى الالتفات مما لا يلتفت إليه ولا يعرج عليه (ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية) الهدى يشمل الابل والبقر والغنم فكان حقه أن يقول تقليد البدنة كما صرح بقوله (وهو) أي تقليده (أن يربط) بكسر الموحدة وضمها (في عنق بدنة) أي في رقبتها وهي متناولة للبقرة عندنا خلافا للشافعي ولذا عطف عليها التصريح بالمراد بقوله (أو بقرة واجب) أي هديها كقران ومتعة ونذر وكفارة (أو نفل) أي تطوع شامل للسنة فانه يستحب الهدى لكل ناسك ان قدر عليه فقد أهدى صلى الله تعالى عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بدنة نحر منها ثلاثا وستين بيده الشريفة عدد سني عمره المنيفة وأمر المرتضى بنحر البقية (قطعة نعل) أي كاملة أو ناقصة (أو مزادة) أي قطعة مزادة وعروتها وهي بفتح الميم جراب زوادة أو لسفرة التي غالبها من الجلد المحبوب في السفر (أو لحاء شجرة) وهي بكسر اللام ممدودا أي قشرها (أو نحوه) من شراك نعل وغير ذلك مما يكون علامة على انه هدى لئلا يتعرضوا له وان عطب وذبح فلا يأكل منه الا الفقراء دون الاغنياء (ويسوقها) أي يدفعها من ورائها فان السوق ضد القود (ويتوجه معها ناويا للاحرام) أي بأحد النسكين معينا أو مبهما أو جمعا قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر ولله الحمد (فيصير بذلك) أي بما ذكر من التقليد والسوق مع النية على الصواب كما صرح به الاصحاب (محرما) أي ولو لم يلب لقيامهما مقام التلبية (لكن الافضل أن يقدم التلبية على التقليد) أي اذا جمع بينهما (لئلا يصير محرما بالتقليد) أي أولا (لان السنة أن يكون الشروع بالتلبية) يعني فلو عكس القضية فاته الفضيلة (ولا يقوم الاشعار) وهو بكسر الهمزة شق جلد البدنة أو طعنها حتى يظهر الدم منها (مقام التلبية) ولو توجه معها ناويا (بل هو مكروه عند خوف السراية) أي في قولهم جميعا فان أبا حنيفة قال بكراهته مطلقا وهما قالا باباحته لكنه يكره عند خوف سرايته (والا) أي بان لا يكون خوف السراية (حسن) أي عندهما (في الابل) دون البقر والغنم وكذا لو جلل البدنة من غير تقليد ونوى الحج لا يصير محرما وان توجه معها (والابل تقلد وتجلل) بتشديد اللام المفتوحة فيهما (وتشعر) من الاشعار (والبقر لا تشعر) أي بل تقلد وتجلل لكن يستحب التجليل والتقليد أحب منه والجمع بينهما افضل (والغنم لا يفعل بها شيء من ذلك) أي مما ذكر من الاشياء الثلاثة (ولو اشترك سبعة) أو أقل (في بدنة) أي ابل أو بقرة (فقلدها أحدهم بامرهم) أي بأمر بقيتهم (صاروا) أي كلهم (محرمين ان ساروا معها وبغير أمرهم صار هو) أي وحده (محرما) أي لا بقيتهم (ولو بعث بالهدى) أي أرسله مع شخص أو سيبه وقدمه (ثم توجه) أي بعد

المنكرات وحب المساكين وان تغفر لي وترحمني واذا أردت بقوم فتنة فتوفني غير مفتون وأسألك حبك وحب من يحبك وحب عمل يقربني الى حبك (اللهم) منتهى بصري وبصيرتي واجعلهما الوارثين مني وانصرني على من ظلمني وخذ منه بثاري يا من لا تراه العيون ولا تخالطه الظنون ولا يصفه الواصفون ولا تغيره الحوادث ولا يخشى الدوائر ويعلم مثاقيل الجبال ومكاييل البحار وعدد قطر الامطار وعدد ورق الاشجار وعدد ما أظلم عليه الليل وأشرق عليه النهار

ذلك (فان كان) أى الهدى المبعوث (هدى قران أو متعة) أى هدى تمتع (فى أشهر الحج) وسيأتى بيانه (صار) أى صاحب الهدى المذكور (ان سار ناويا) أى للاحرام والجملة الشرطية معترضة بين العامل وهو صار ومعموله وهو (محرما بالتوجه) أى الى الكعبة حال سيره (وان لم يكن لهما) أى للقران والمتعة (أو لهما فى غير أشهره لا يصير محرما حتى يلحقها ويسوقها) والحاصل ان لاقامة البدنة مقام التلبية شرائط منها النية وقد تقدمت ومنها سوق البدنة والتوجه معها او الادراك والسوق ان بعث بها ولم يتوجه معها فى بدنة المتعة والقران فلو قلد هديه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه لم يكن محرما على المشهور فى المذهب واما اذا قلد البدنة وبعث بها على يد رجل ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك يريد النسك فان كانت البدنة بغير المتعة والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا أدركها وساقها صار محرما لكن اللحوق شرط بالاتفاق واما السوق بعد اللحوق فمختلف فيه ففى الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه فى الاصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال فخر الاسلام ذلك أمر اتفاقى وانما الشرط ان يلحقه وفى الكافى قال شمس الائمة السرخسى فى المبسوط اختلاف الصحابة فى هذه المسئلة فمنهم من يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه فى اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها فساقها صار محرما فأخذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا اذا أدركها وساقها صار محرما لاتفاق الصحابة على ذلك رضى الله تعالى عنهم واما قوله فى أشهر الحج فمراده انه يصير محرما فى هدى المتعة بالتقليد والتوجه اذا حصلا فى أشهر الحج واما اذا حصلا فى غيرها فلا يصير محرما ما لم يدركها ويسير معها وكذا دم القران على ما ذكره بعضهم واما بدنة التطوع والنذر والجزاء فلا يصير محرما كيفما كان سواء كان فى أشهر الحج أم لا ما لم يدركها ويسقها

* (فصل فى ابهام النية واطلاقها * ومن نوى الاحرام) أى نفسه وكذا اذا نوى النسك (من غير تعيين حجة أو عمرة) أى أو ارادة جمع بينهما فكان حقه أن يقول أو قران كما فى الكبير (صح) أى احرامه اجماعا فيترتب عليه المحظورات (ولزمه) أى المضى فى أحد النسكين (وله أن يجعله) أى بغير احرامه المبهم (لا يهما شاء) أى من أحد النسكين (قبل ان يشرع فى اعمال أحدهما) أى من أركانهما (فان لم يعين حتى طاف) أى للعمرة أو مطلقا (ولو شوطا كان) أى صار (احرامه للعمرة) أى منقلبا ومصروفا (أو وقف بعرفة) أى قبل الطواف (فللحجة) أى فصار احرامه متعينا للحجة (وان لم ينو) أى وان لم يقصد الحج فى وقوفه فانه ينصرف اليه شرعا وكذا اذا لم ينو فى طواف فرض العمرة فانه ينقلب اليه (ولو أحصر قبل الافعال) أى افعال الحج أو العمرة من أركانهما وتحلل بدم (أو فاته الوقوف) أى بفوت وقته (أو جامع) أى قبل الوقوف أى فافسده (تعين) أى احرامه المبهم (للعمرة) فى الصور الثلاثة ففى الاولى يجب عليه قضاؤها لا قضاء حجة وفى الثانية يفعل أفعال العمرة ويتحلل ولا حج عليه من قابل وفى الثالثة يجب عليه المضى فى عمرة وقضاؤها (ولو أحرم مبهما) أى أولا (ثم أحرم ثانيا بحجة فالاول للعمرة) أى فالاحرام الاول المبهم معين بها (أو بعمرة) أى بأن أحرم مبهما ثم أحرم بها (فالاول للحجة) أى تعين لها (وان لم ينو بالثانى شيأ) أى معينا فى الصورتين (فهو قارن) فيلزمه حجة وعمرة اما اذا خرج من بيته يريد الحج فأحرم ولم ينو شيأ فعن أبى يوسف ومحمد انه حج بناء على جواز العبادة بنية سابقة

ولا نوارى منه سماء ولا أرض أرضا ولا بحر ما فى قعره ولا جبل ما فى وعره اجعل خير عمرى آخره وخير عملى خواتمه واجعل خير أيامى يوم ألقاك فيه (اللهم) انى أسألك عيشة نقية وميتة سوية ومردا غير مخزى ولا فاضح (اللهم) اجعلنى صبورا واجعلنى شكورا واجعلنى فى عينى صغيرا وفى أعين الناس كبيرا رب اغفر وارحم واهدنى السبيل الاقوم ثم تقول فهديت فلك الحمد عظم حلمك فعفوت فلك الحمد بسطت يدك

(ولو أحرم بما أحرم به غيره) أي ولم يعلم بما أحرم به غيره (فهو مبهم) أي فاحرامه أو حكمه كالمبهم (فيلزمه حجة أو عمرة) أي على ما سبق (وان فات) أي وقوفه (تعين للعمرة فيلزمه وكذا لو أحصر) وكذا لو جامع فافسده كما تقدم

• (فصل • ولو أحرم بالحج) أي مطلقا (ولم ينو فرضا ولا تطوعا فهو فرض) لان المطلق ينصرف الى الكامل فان كان عليه حجة الاسلام يقع عنها استحسانا بالاتفاق فى ظاهر المذهب وقيل اذا نذر حجة وعليه حجة الاسلام فأحرم مطلقا كان نفلا ذكره الزاهدى (ولو نوى) أي الحج (عن الغير أو النذر أو النفل) أي التطوع (كان) أي حجه (عما نوى) اى عما عينه (وان لم يحج للفرض) أي لحجة الاسلام بعد كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح عن أبي حنيفة وابي يوسف من أنه لا يتأدى الفرض بنية النفل فى هذا الباب وروى عن أبي يوسف وهو مذهب الشافعى انه اذا حج بنية النفل يقع عن حجة الاسلام وكأنه قاس على الصيام المفروض لكن الفرق ان رمضان معيار لصوم الفرض بخلاف وقت الحج فانه موسع الى آخر العمر ونظيره وقت الصلاة وعنه أيضا اذا نذر بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرم مطلقا كان نفلا (ولو نوى المنذور والنفل) أي معا (قيل فهو نفل) وهو قول محمد (وقيل نذر) وهو قول أبي يوسف والاول أظهر وأحوط والثانى أوسع ويؤيد الثانى قوله (ولو نوى فرضا) أي حجة (ونفلا فهو فرض) أي عند محمد وكذا عند أبي يوسف على الاصح كما فى البحر لكن فى الكافى ولو نوى حجة الاسلام والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقا اما عند أبي يوسف لان نية التطوع غير محتاج اليها فلغت وعند محمد لما بطلت الجهتان فانهما اذا تعارضتا تساقطتا بقى الحج فتعين صرفه اليه (ولو نوى نصف نسك) اى مثلا (أو حجا لا يطوف له) اى طواف الزيارة (ولا يقف) أي بعرفة لاجله (فعليه نسك) اى كامل لانه لا يتجزأ وحكم المبهم تقدم (أو حج كامل) أي عليه بطواف ووقوف لانهما ركنان له وكذا عليه سائر الواجبات واجتناب المحظورات (ولو أحرم) أي بحج (على ظن انه عليه) أي فرضا أو نذرا (فتبين عدمه) أي خلاف ظنه (لزمه المضى) أي لشروعه (وان أفسده فقضاؤه) أي لزمه وهذا بخلاف الصلاة لما قدمناه (وان أحصر) اى الظان المذكور (فقيل) أي على ما فى البزدوى وكشف الاسرار شرح المنار (لا يلزمه القضاء) لانه اذا احصر وتحلل بالدم لا يحتاج الى الافعال للخروج (وقيل يلزمه وصححه) أي اللزوم (فى الغاية

• (فصل فى نسيان ما أحرم به) • أي المحرم بعد تعيين احرامه اولا (احرم بشئ) أي معين كحج أو عمرة او قران (ثم نسيه) أي ما احرم به ولم يترجح بغالب ظنه شئ (لزمه حج وعمرة) أي احتياطا أولانه القران الاكمل فانه النوع الافضل (يقدم افعالها عليه) كالقران المعروف (ولا يلزمه هدى القران) أي تخفيفا عليه بسبب النسيان فان اللزوم نوع مؤاخذة ولو كان بالقيام للشكر بتوفيق الجمع بين النسكين وليكون فرقا بين احرام المتذكر والناسى فى الجملة لا يكون حكمها واحدا من جميع الوجوه (ولو أحصر يحل) أي يتحلل (بهدى واحد) وهو دم التحلل عن مطلق نسكه لما سبق (ويقضى حجة وعمرة) أي احتياطا (ان شاء جمع بينهما) أي بالقران (أو فرق) أي فصل بالتمتع أو غيره (وان جامع) أي قبل طواف العمرة (فعليه المضى فيهما وقضاؤهما) أي لافسادهما بالجماع وعليه شاتان وسقط عنه دم القران كما تقدم واما اذا جامع بعد طوافها قبل

فهديت فلك الحمد ربنا وجهك أكرم الوجوه وجاهك أعظم الجاه وعطيتك أعظم العطية وأهناها تطاع ربنا فتشكر وتعصى فتغفر وتجيب المضطر وتكشف الضر وتشفى السقيم وتغفر الذنب وتقبل التوبة ولا يجزى بآلائك أحد ولا يبلغ مدحتك قول قائل (اللهم) انى أسألك علما نافعا وأعوذ بك من علم لا ينفع (اللهم) انى اسألك خير المسألة وخير الدعاء وخير النجاح وخير العمل وخير الثواب وخير الحياة وخير الممات ثبتنى وثقل موازينى

الوقوف فيفسد حجه دون عمرته وعليه دم لفساد الحج ودم للجماع فى احرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وسقط عنه دم القران وباقى الصور سيأتى فى محله (وعبارة بعضهم) اى كالكرمانى والسروجى ومؤدى العبارتين واحد الا انه زاد حكم الشك فيه (وان احرم بنسك واحد معين فنسيه اوشك فيه قبل الافعال) اى قبل ان يأتى بفعل من افعال النسك (تحرى) اى اجتهد وطلب الاحرى لان غلبة الظن تقوم مقام اليقين فى فروع مسائل الدين (وان لم يقع تحريه على شئ) اى معين (لزمه ان يقرن) اى قرانا لغويا وهو الجمع الصورى لا القران الشرعى الموجب للدم ولذا قال (بلا هدى) أى دم للقران على ما صرح به فى الغاية واما قوله فى المحيط فلا يكون قارنا فمحمول على القران الشرعى للجمع بين العبارات فانه أولى من الحمل على اختلاف الروايات (ولو أهل بشيئين) أى نسكين معينين (فنسيهما) أى انهما حجتان أو عمرتان أو حجة وعمرة (لزمه القران) أى الشرعى حملا لفعل المؤمن على الصلاح المستحسن فى الدين (ودمه) اى دم القران الموجب للشكر وهذا فى الاستحسان والقياس أن يلزمه حجتان أو عمرتان (فلو أحصر بعث بهديين) أى لانه فى احرامين (وعليه قضاء حجة وعمرتين) لانا جعلناه قارنا بخلاف ماقبله اذلم يعلم يقينا ان احرامه كان بشيئين

(فصل فى احرام المغمى عليه من أغمى عليه) أى ممن توجه الى البيت الحرام يريد حجة الاسلام فأغمى عليه قبل الاحرام (اونام) أى وهو مريض كما سيأتى (فنوى ولبى عنه رفيقه) أى بعدما نوى رفيقه عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم انه يريد الحج أو أريد الحج له فيسره وتقبله منه ثم يلبى عنه (اوغيره) أى غير رفيقه (بأمره) أى السابق على اغمائه ونومه (أولا) أى اولا بأمره نصا بل فعل الغير باختياره (صح) أى احرام الرفيق أو غيره عنه مطلقا وسيأتى بيان الخلاف فيه (ويصير) أى المغمى عليه (محرما) أى بنية رفيقه وتلبيته وربما يقال يكفى تلبية رفيقه عنه بناء على جواز العبادة بنية سابقة (ولا يشترط) لصحة احرامه (تجريده عن لبس المخيط) لانه من باب ارتكاب المحظور (ويجزيه عن حجة الاسلام) اى بلا خلاف (ولو ارتكب) اى المغمى عليه المحرم عنه غيره (محظورا) اى ممنوعا من محرمات الاحرام (لزمه موجبه) بفتح الجيم أى مقتضى المحظور من الدم أو الصدقة أو غيرهما وان كان غير قاصد (للمحظور لا الرفيق) اى لا غيره لانه أحرم عن نفسه بطريق الاصالة وعن المغمى عليه بطريق النيابة كالولى يحرم عن الصغير فينتقل احرامه عنه محرما كما لو نوى هو ولبى ولذا لو ارتكب هو أيضا محظورا لزمه جزاء واحد لاحرام نفسه ولا شئ عليه من جهة اهلاله عن غيره ثم اعلم انه اذا أمر اصحابه ورفقاءه بذلك فلا خلاف فيه واما ان لم يأمرهم بذلك نصا فاهلوا عنه فجاز ذلك أيضا عند أبى حنيفة خلافا لهما ولو أحرم عنه غير رفيقه بغير أمره لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول أبى حنيفة فقيل يجوز عنده وقيل لا يجوز وقد ذكر القولين فى المحيط والذخيرة قال ابن الهمام والجواز هو الاولى قلت وهو الظاهر لثبوت عقد الاخوة بدليل قوله تعالى انما المؤمنون اخوة وقوله عليه الصلاة والسلام المسلم أخو المسلم لا يخذله (ولو أفاق) أى المغمى عليه بعد الاحرام عنه (أو استيقظ) أى النائم المريض بعد نومه الباعث على الاحرام عنه (لزمه مباشرة الافعال) أى بقية أعمال الحج وكذا اجتناب المحظورات (وان لم يفق فقيل لا يجب) أى على الرفقاء (أن يشهدوا به) بضم

وحقق ايمانى وارفع درجتى وتقبل صلاتى واغفر خطيئتى وأسألك الدرجات العلا من الجنة آمين (اللهم) انى أسألك ان ترفع ذكرى وتضع وزرى وتصلح امرى وتطهر قلبى وتحصن فرجى وتنور قلبى وتغفر ذنبى واسألك الدرجات العلا من الجنة آمين (اللهم) انى اسألك ان تبارك لى فى سمعى وبصرى وفى روحى وفى خلقى وفى أهلى وفى مماتى ومحياى وفى عملى وتقبل حسناتى وأسألك الدرجات العلا من الجنة آمين يامن اظهر الجميل وستر القبيح يامن

ازلا أى بحضوره (المشاهد) أى المشاعر (كالطواف) أى طواف الزيارة (والوقوف) أى بعرفة يعنى وسائر الواجبات من وقوف مزدلفة ورمى الجمرة والسعى وانما اقتصر على الركنين لانهما المهم فى صحة الحج (بل مباشرة الرفقة) بضم فسكون ويجوز تثليث الراء وهم جماعة يترافقون فى الطريق (تجزيه) لان عهد المرافقة قام مقام الامر بالنيابة وهذا القول اختاره جماعة وجعله صاحب المبسوط الاصح وفى العناية الاصح أن نيابتهم عنه فى ادائه صحيحة الا ان احضاره أولى لا متعين وقيل لا تتأدى بأداء رفقته واليه مال قاضيخان وصاحب البدائع وغيرهما فى فتاوى قاضيخان لو أحرم بالحج ثم اغمى عليه فطاف به حول البيت على بعير أو رقه وبعرفات ومزدلفة واوضعوا الاحجار فى يده ورموا به وسعوا به بين الصفا والمروة جاز يعنى والافلا لكن عن محمد لو رمى عنه بالاحجار ولم يحمل الى موضع الرمى جاز والافضل ان يرمى الجمار بيده ولا يجوز ان يطاف عنه حتى يحمل الى الطواف ويطاف به وكذا الوقوف بعرفة انتهى كلامه وهذا التفصيل حسن جدا واليه أشار المصنف بقوله (وقيل يجب حمله فى الطواف) اى طواف الافاضة بان يحمله الرفيق على ظهره أو ظهر غيره وينوى عنه الطواف فى أوله (والوقوف) أى باحضاره فى موقف عرفة ولو ساعة ليكون أقرب الى أدائه لو كان مفيقا واليه مال شمس الائمة السرخسى (لا فى الرمى ونحوه) من وقوف المزدلفة والسعى لكونهما من الواجبات وهى دون الاركان فى الاعتبارات (ولو أغمى عليه بعد الاحرام) أى بعد تحقق احرامه لنفسه (فحمله متعين) أى على رفقائه (وفاقا) أى اتفاقا فقد ذكر فخر الاسلام انه اذا أغمى عليه بعد الاحرام فيطاف به المناسك فانه يجزيه عند أصحابنا جميعا لانه هو الفاعل وقد سبقت النية منه. قال ابن الهمام ويشكل عليه اشتراط النية فى الطواف حيث لم توجد منه فالاولى أن يعلل بأن جواز الاستنابة فيما يعجز عنه ثابت فتجوز النيابة فى الافعال ويشترط نيتهم الطواف كما يشترط نيته الا ان هذا يقتضى عدم تعين حمله والشهود أى الحضور وهو الاصح على ما ذكره فى محل آخر

• (فصل فى احرام الصبى • ينعقد احرام الصبى المميز للنفل لا للفرض) اذ لا ينعقد احرامه عن حجة الاسلام اجماعا فقوله فى الكبير عندنا ليس فى محله (ويصح اداؤه) أى مباشرة أفعاله (بنفسه) أى دون غيره بامره أو بغير أمره لعدم جواز النيابة عند عدم الضرورة (ولا يصح من غيره) أى من غير الصبى المميز (فى الاداء) أى مباشرة الافعال (ولا الاحرام) على ما فى البدائع من انه لا يجوز اداؤه الحج بنفسه وكان حق المصنف أن يعكس فى ذكرهما حكمهما المرتب بينهما فى وضعهما حيث تقدم الاحرام على الاداء شرعا (بل يصحان من وليه له) أى نيابة عنه (فيحرم عنه من كان أقرب اليه) أى فى النسب (فلو اجتمع والد وأخ يحرم له الوالد) على ما فى فتاوى قاضيخان والظاهر انه شرط الاولوية وهذا كله مبنى على انعقاده نفلا لكن فى شرح المجمع وعندنا اذا أهل الصبى أو وليه لم ينعقد فرضا ولا نفلا وفى الهداية ما يدل على انعقاده نفلا ثم قال صاحب الهداية واختلف المتأخرون فمنع بعضهم انعقاده أصلا وقيل ينعقد ويكون حج تمرين واعتياد انتهى ويمكن الجمع بانه لا ينعقد انعقادا ملزما وينعقد نفلا غير ملزم لانه غير مكلف فقائدته التعود بعمل الخير ويتفرع عليه انه لو لم يفعل شيأ من المأمورات أو ارتكب شيأ من المحظورات لا يجب عليه شئ من القضاء والكفارات ويقوى

لا يؤاخذ بالجريرة ولا يهتك الستر يا حسن التجاوز يا واسع المغفرة يا باسط اليدين بالرحمة يا صاحب كل نجوى يا منتهى كل شكوى يا كريم الصفح يا عظيم المن يا مبتدئ النعم قبل استحقاقها يا ربنا ويا سيدنا ويا مولانا ويا غاية رغبتنا أسألك ان لا تشوى خلقى بالنار نعوذ بالله من عذاب النار نعوذ بالله من عذاب القبر نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن نعوذ بالله من فتنة المسيح الدجال (اللهم) انا نعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء

ماذكرناما في اختلاف المسائل واختلفوا في حج الصبي قال أبو حنيفة لايصح منه قال يحيى بن محمد معنى قول أبي حنيفة لايصح منه على ماذكره أصحابه انه لايصح صحة يتعلق بها وجوب الكفارات عليه اذا فعل محظورات الاحرام زيادة في الرفق لا انه يخرجه من ثواب الحج وكذا يؤيد ماقلناما في الغاية من ان اعتكاف الصبي وصومه وحجه صحيح شرعي بلا خلاف وأجره له دون أبويه انتهى وانعقدت الأئمة الاربعة على ان الصبي يثاب على طاعته وتكتب له حسنات سواء كان مميزا أو غير مميز لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته له دون أبويه أو يكون الاجر لوالديه من غير ان ينقص من أجر الولد شئ ففي قاضيخان قال أبو بكر الاسكاف حسناته تكون له دون أبويه وانما يكون للوالدين من ذلك أجر التعليم والارشاد اذا فعل ذلك وقال بعضهم حسناته تكون لابويه يعني أيضا بناء على التسبب والاحاديث تدل عليه فقد روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه انه قال من جملة ما ينتفع به المرء بعد موته ان ترك ولدا تعلم القرآن والعلم فيكون لوالده أجر ذلك من غير ان ينقص من أجر الولد شئ (وينبغي لوليه ان يجنبه) بتشديد نونه اي يحفظه ويبعده (من محظورات الاحرام) كلبس المخيط واستعمال الطيب ونحوهما (وان ارتكب) اى الصبي شيأ من المحظورات (لاشئ عليه) أي ولو بعد بلوغه لعدم تكليفه قبله (ولا على وليه) اى وان كان سببا لاحرامه وقائما مقامه في مباشرة أفعاله وكذا اذا فعل وليه محظورا فعليه دم واحد ولا يجب عليه من جهة احلاله عن غيره شئ (وكل ماقدر الصبي عليه) اى المميز (بنفسه لاتجوز فيه النيابة عنه) بل يفعله هو بنفسه (والا) اى وان لم يقدر بنفسه عليه سواء كان مميزا او غير مميز (جاز) اى فيه النيابة عنه (الاركعتي الطواف) فان الولي لايصليهما عن الصبي مطلقا كما أن الوصي لايصلي ولا يصوم عن الموصي عندنا خلافا للشافعي فحينئذ ان كان الصبي مميزا فيصلي ركعتي الطواف والافيسقط عنه كسائر الواجبات وأما الطواف فلابد انه يطوف بنفسه ان كان مميزا والافيحمله وليه ويطوف به وكذا حكم الوقوف وسائر المأمورات كالسعي ورمي الجمرات (ولو أفسد نسكه) فيه انه لايتصور منه الافساد بالجماع فالمعنى انه لو ترك أركانه جميعا كما يدل عليه قوله (أو ترك شيأ منه) أي من أركانه أو واجباته (لاجزاء عليه) أي لترك الواجبات (ولا قضاء) أي بترك الاركان من المأمورات حيث شروعه ليس بلازم له لانه غير مكلف في فعله (ولو بلغ في احرامه) أي في اثنائه (فان جدده) أي احرامه (للفرض) أي بعد بلوغه (قبل الوقوف) أي قبل فوته (سقط عنه) أي الفرض (والا) أي وان لم يجدد احرامه للفرض بان دام على احرامه المنعقد للنفل (فهو) أي حجه (نفل) وكان القياس ان يصح فرضا لو نوى حجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط كما ان الصبي اذا تطهر ثم بلغ فانه يصح اداء فرضه بتلك الطهارة الا ان الاحرام له شبه بالركن لاشتماله على النية فحيث انه لم يعد ماصح له كما ان الصبي لو شرع في صلاة ثم بلغ فان جدد احرام الصلاة ونوى بها الفرض يقع عنه والافلا (والمجنون كالصبي الغير المميز) أي في جميع ماذكرنا من الانعقاد وغيره فلو افاق المجنون الذي أحرم عنه وليه وجدد الاحرام قبل الوقوف يكون ذلك عن حجة الاسلام ثم المجنون حال جنونه لاشئ عليه اذا فعل المحظورات أو ترك الواجبات وذكر فخر الاسلام البزدوي وغيره انه يثاب عليه اذا فعل شيأ من الطاعات واداء الواجبات فقوله (الا انه اذا جن بعد الاحرام يلزمه الجزاء) مبني

وسوء القضاء وشماتة الاعداء (اللهم) مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك (اللهم) اغفر لنا وارحمنا وارض عنا وتقبل منا وأدخلنا الجنة ونجنا من النار وأصلح لنا شأننا كله (اللهم) زدنا ولا تنقصنا وأكرمنا ولا تهنا وأعطنا ولا تحرمنا وآثرنا ولا تؤثر علينا وأرضنا وارض عنا (اللهم) أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك (اللهم) احسن عاقبتنا في الامور كلها وأجرنا من خزى الدنيا وعذاب الآخرة (اللهم) اقسم لنا

على ما ذكره في الذخيرة عن النوادر من انه اذا جن البالغ بعده ثم ارتكب شيأ من محظورات الاحرام فان عليه الكفارة فرقا بينه وبين الصبي لكنه مخالف لما صرح به الكرماني من ان المجنون لو ارتكب بعض محظورات الاحرام لاشئ عليه وهو محمول على اطلاقه المتناول لجنونه بعد الاحرام وهو المطابق للقواعد الاصولية ان المجنون والصبي خارجان عن التكاليف الشرعية بل أظن ان هذا مما اتفق عليه الائمة الاربعة وكذا قال عز بن جماعة وقيل عليه الكفارة ثم قوله (ويصح منه الاداء) أي بلا خلاف بخلاف ما اذا أحرم حال جنونه فانه مما اختلف في صحته ففي البدائع احرام الكافر والمجنون لم ينعقد أصلا لعدم الاهلية وهو لا ينافي ما قاله أيضا من انه ملحق بالصبي الذي لا يعقل فقال لا يصح منه اداء الحج بنفسه يعني بل يفعله عنه وليه فيوافقه ما قاله صاحب المحيط وخزانة الاكمل انه يحرم عنه أبوه

(فصل في احرام المرأة هي فيه) أي المرأة في حق الاحرام (كالرجل الا) في اثني عشر شيأ منها (ان لها أن تلبس المخيط) أي المحرم على الرجل (غير المصبوغ) أي بورس أو زعفران أو عصفر الا ان يكون غسيلا لا ينفض (والخفين) أي ولها ان تلبس الخفين (والقفازين) على ما في شرح العوفي للقدوري وشرح الكرخي وغيرهما وهو بضم القاف وتشديد الفاء ما تلبسه المرأة وتغطي به يديها قال في البدائع لان لبس القفازين ليس الا تغطية يديها وانها غير ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين نهي ندب حملناه عليه جمعا بين الدلائل بقدر الامكان وسيأتي زيادة تحقيق في البيان (وتغطي رأسها) أي لا وجهها الا انها ان غطت وجهها بشئ متجاف جاز وفي النهاية ان سدل الشئ على وجهها واجب عليها ودلت المسئلة على ان المرأة منهية عن اظهار وجهها للاجانب بلا ضرورة وكذا في المحيط وفي الفتح قالوا والمستحب ان تسدل على وجهها شيأ وتجافيه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) أي لان صوتها عورة فمقيد الحكم بتقييده عند الاجانب (ولا ترمل) أي في الطواف (ولا تضطبع ولا تسعى بين الميلين) أي بالاسراع والهرولة (ولا تحلق رأسها) لانه مثلة كحلق الرجل لحيته بل تقصر (ولا تستلم الحجر) أي الاسود (عند المزاحمة) أي اذا كان هناك جمع من الرجال (ولا تصعد الصفا كذلك) أي عند المزاحمة (ولا تصلي عند المقام) أي قرب مقام ابراهيم عليه السلام (كذلك) أي وقت الزحام (ولا يلزمها دم لترك الصدر) أي طواف الوداع (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) أي ولتأخير طواف الافاضة عن أيام النحر (لعذر الحيض والنفاس) قيد في المسئلتين لكن على ما في البدائع من ان ترك الواجب بعذر لا يوجب شيأ لا تكون الصورتان مما اختص به النساء وان كان لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكأنه في الكبير اعتمد عليه حيث قال انه لا دم عليها التأخير طواف الزيارة عن ايامه بعذر ثم زاد في الكبير ان لها أن تلبس الحرير والذهب وتتحلى بأي حلي شاءت عند عامة العلماء وعن عطاء انه كره لها ذلك ثم قال وهذا الفرق في البحر والعناية ولم يذكره الكرماني وهو أولى لانه غير مختص بحال الاحرام قلت بل الخلاف المذكور مختص بالاحرام والاولى الخلاف لعطاء وغيره في عدم كراهة لبس المرأة حريرا أو حليا (والخنثى) أي المشكل (فيه) أي في هذا الفصل (كالانثى) أي احتياطا لكن حاله في هيئة اللبس مشكل

(فصل في احرام العبد والامة) أي ولو كان لهما الرقية من حيثية (ينعقد) أي اجماعا (احرام

من خشيتك ما تحول به بيننا
وبين معاصيك ومن طاعتك
ما تبلغنا به جنتك ومن
اليقين ما تهون به علينا
مصائب الدنيا والآخرة
ومتعنا باسماعنا وأبصارنا
وقوتنا ما أحييتنا واجعله
الوارث منا واجعل ثأرنا
على من ظلمنا وانصرنا على
من عادانا ولا تجعل مصيبتنا
في ديننا ولا تجعل الدنيا
أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا
تسلط علينا من لا يرحمنا
(اللهم) انا نسألك عزائم
مغفرتك ومنجيات أمرك
وموجبات رحمتك
والسلامة من كل اثم

المملوك) أي مذكرا كان أو مؤنثا (باذن سيده) أي مالكه أو مالكته (وبغير اذنه للنفل) أي وينعقد أيضا للتطوع أي لا للفرض في الصورتين (وللمولى ان يحلله) أي يخرجه من احرامه بمحظور (ان احرم بلا اذن وكره) أي تحليله (بعده) أي بعد اذنه لانه رجوع عن وعده وفي رواية عن أبي يوسف ان المولى اذا أذن لعبده في الحج فليس له ان يحلله لانه أسقط حق نفسه بالاذن فصار كالحر فلا يتحلل الا بالاحصار ثم ليس على المولى هدى لتحليله بل على العبد اذا أعتق وعليه أيضا ان يقضي ما أحرم به (وان ارتكب) أي المملوك (محظورا في احرامه لزمه جزاؤه) أي في الجملة (فان كان) جزاؤه (صوما) كلبسه معذورا (ففي الحال) أي يلزمه قبل عتقه (والا) بان كان الجزاء ماليا (فبعد العتق) يكلف بأدائه ولوازمه الآن في ذمته (ولو عتق في الاحرام لا يمكن فسخه) أي فسخ احرامه وتجديد احرام آخر للفرض لان احرامه ملزم له فيجب عليه اتمامه (بخلاف الصبي اذا بلغ) أي فانه يجوز له فسخه أي فسخ احرامه وتجديده كما سبق (فيمضي) أي المملوك (فيه) أي في احرامه نفلا (ولا يسقط به) أي بهذا الحج (الفرض) أي ولو فرض عليه بعد عتقه

(فصل في محرمات الاحرام) أي محظورات احرام أحد النسكين وممنوعاته المشتملة على المكروهات التحريمية والشاملة للمفسد منهما (الرفث والفسوق والجدال) أي المذكورة في الآية حيث قال فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فالرفث هو الجماع عند الجمهور أو ذكره أو دواعيه مطلقا قيل وهو الاصح لانه أبلغ في افادة المبالغة أو بحضرة النساء أو كل كلام فحش وفجور وزور والفسوق المعاصي كلها وخصت بحال الاحرام لانها أقبح حينئذ كلبس الحرير حالة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال فهو ان يجادل رفيقه حتى يغضبه بالمنازعة القبيحة بخلاف الجدال على وجه النظر في أمر من الامور الدينية فانه لا بأس به وأما الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد في كل حال (والجماع) خص بالذكر اهتماما بحاله فانه مفسد للنسك في بعض أحوال احرامه (ودواعيه كالقبلة واللمس) وفي معناهما النظر بشهوة والكلام بمفسدة في الاجنبية (والمفاخذة والمعانقة) كان الاولى ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا القيد لما عدا الجماع بالنسبة الى حلاله من المرأة والامة (وازالة الشعر) من الابط والعانة وغيرهما (حلقا ونتفا وتنورا) أي استعمالا للنورة (واحراقا) لو أمكنه (مباشرة) أي بنفسه (أو تمكينا) أي لغيره حتى يترتب عليه الاثم والا ففي وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون بتمكينه أو بغيره اكراها أو منياما ونحوهما (وحلق الرأس) أي وحلق المحرم رأسه أو رأس غيره حلالا كان أو محرما ما لم يفرغا عن أداء نسكهما وهو تخصيص بعد تعميم وكذا الحكم في قوله (وتقصيره والشارب والابط والعانة والرقبة وموضع المحاجم) وكذا موضع محجم (وقص اللحية) وكذا نتفها (وحلق رأسه ورأس غيره ولو حلالا) أي ولو كان غيره حلالا وهذا تصريح بما علم ضمنا ويستثنى من ذلك قلع الشعر النابت في العين (وقلم الاظافير) الاولى وقلم الظفر (ولبس المخيط) أي على وجه المعتاد (والقميص) خص بالذكر لانه لا يجوز لبسه ولو عدم الازار اتفاقا لانه يمكنه ان يأتزر به وفي البدائع وان لم يجد رداء شق قميصه وارتدى به يعني ليكون أقرب الى السنة في خصوص الهيئة فلا ينافي ما في البحر لا جناح الى شق

والغنيمة من كل بر والفوز بالجنة والنجاة من النار (اللهم) لا تدع لنا ذنبا الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا دينا الا قضيته ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة الا قضيتها يا أرحم الراحمين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) انا نسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ونعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ونسألك فيما قضيت من أمر أن تجعل عاقبته لي رشدا وأنت

قميصه لانه لو ارتدى بالقميص من غير شق لا بأس به (والسراويل) أي الا عند عدم الازار على ما صرح به الرازي لكنه ينبغي أن يعمل على سروال غير قابل لان يشق ويؤتزر به لئلا ينافي قول الجمهور وان لم يجد الازار فتق ما حول السراويل ما خلا موضع التكة ويتزر به ولو لبسه كما هو ولم يشقه فعليه دم (والعمامة) بكسر العين والمراد به النهي عن تغطية الرأس بلبس المعتاد الاعم من العمامة وغيرها فقوله (والقلنسوة) كالتخصيص (والبرقع) أي على الوجه (والبرنس) بضمتين كالبرقع وهو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كانت أو جبة أو ممطرا على ما في القاموس فكان حقه ان يذكر بعد القلنسوة (وزر الطيلسان) مثلثة اللام والزر بفتح الزاي اي ربطه بالزر وعقده على عنقه ومحله فصل المكروهات كما سيأتي فانه ان أراد لبسه فوق رأسه فلا يحتاج الى قيد زره (والقباء) الظاهر انه عطف على الطيلسان ففيه ما فيه والاولى ان يعطف على المخيط اي ولبسه لكن اذا أدخل يده في كمه والا فان ادخل منكبيه فيه بلا ادخال يديه فانه يكره وقال زفر عليه دم (ونحوه) اي من الجبة والفروة واللبادة والعباء (ولبس الخفين) اي الا ان لا يجد نعلين فانه يقطعهما أسفل من الكعبين (والجوربين) اي ولبسه سواء كانا منعلين أو غير منعلين (وكل ما يواري الكعب الذي عند معقد شراك النعل) اي المفصل الذي في وسط القدم لا الكعب المعتبر عند غسل الرجلين وكذا لبس المحرم القفازين لما نقل عز الدين بن جماعة من انه يحرم عليه لبس القفازين في يديه عند الائمة الاربعة وقال الفارسي ويلبس المحرم القفازين ولعله محمول على جوازه مع الكراهة في حق الرجل فان المرأة ليست ممنوعة عن لبسهما وان كان الاولى لها ان لا تلبسهما لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا تلبس القفازين جمعا بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يدل على ان الرجل ممنوع عن تغطية يديه اللهم الا ان يقال هو نوع من لبس المخيط والله أعلم (ولبس ثوب مصبوغ بطيب) اي بورس او زعفران أو عصفر أو غيرها مما يطيب به مخيطا كان او غير مخيط (الا ان يكون غسيلا) اي غسلا كثيرا بحيث انه (لا ينفض) بتشديد الضاد المعجمة اي لا يتناثر صبغه لما روي عن محمد انه لا يتعدى اثر الصبغ الى غيره ولا تفوح منه رائحة الطيب وهو الاصح على ما في البحر الزاخر والبحر العميق وفتاوى قاضيخان والبدائع فالعبرة للرائحة لا اللون ولهذا لو كان الثوب مصبوغا بصبغ ليس فيه طيب كالمغرة ونحوها فلا بأس بلبسه ولو قبل الغسل لان فيه الزينة فقط والاحرام لا يمنعها واما ما في المنقطات من قوله ولا يتزين المحرم فمحمول على خلاف الاولى ونهي التنزيه عنه (وتغطية الرأس) اي كله او بعضه لكنه في حق الرجل (والوجه) اي للرجل والمرأة وكذا قوله (والتطيب) أي استعمال الطيب بعد الاحرام (والتدهين) أي تدهين نفسه والاولى أن يقول والتدهن أو الدهن بالفتح والادهان أي استعمال الدهن مطيبا أو غير مطيب في بدنه وأما قوله في الكبير في ثوبه أو بدنه فيختص بالدهن المطيب على ما هو الظاهر (وأكل الطيب) أي وحده لكن عنده خلافا لهما وسيأتي زيادة بيان (وشده بطرف ثوبه) أي ربط طيب يفوح ريحه بخلاف شد عود وصندل مثلا ففي الفتح لا يجوز له ان يشد مسكا في طرف ازاره وهو لا يفيد العموم المستفاد من اطلاق المصنف (وقتل صيد البر) أي دون البحر وكذا اصطياده (وأخذه) أي امساكه ابتداء والاعانة عليه (ودوام امساكه في يده) أي انتهاء

المستعاذ وعليك التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(فصل) في ذكر أدعية جالبة المقدار ورد فيها آثار عظيمة

رأيت أن أذكرها لان ايها الحاج لحصول ثوابها والادعية والاذكار الواردة كثيرة والانسان ملول بالطبع ويجب الاحتراز عن الملل من دعاء الله تعالى ومن ذكره الكريم فقد ورد لا يمل الله حتى تملوا فيتعين على الانسان السالك الى الله تعالى ان يختار من الادعية والذكر ما يمكنه المواظبة عليه ويحفظ من ذلك ما هو

(والاشارة

(والاشارة اليه) أى حال حضوره (والدلالة) أى حال غيبته (والاعانة عليه) أى بنوع من أنواع الاعانة كاعارة سكين أو مناولة رمح وسوط (وتنفيره) أى لاخراجه عن محله من غير ضرورة داعية اليه (وكسر بيضه ونتف ريشه وكسر قوائمه وجناحه وحلبه) أى حلب لبنه (وشيه) وكان حقه أن يذكره عقب قوله وكسر بيضه لما عبر فى الكبير عنه بقوله وشى بيضه أو المراد بالشى طبخه الشامل للصيد وبيضه بأى نوع من أنواعه (وبيعه وشراؤه وأكله) فيفيد أن قتله وطبخه وأكله كل واحد منها لا يحل فعله (وقتل القملة ورميها) أى فى الشمس وغيرها (ودفعها لغيره) مطلقا (والامر بقتلها او الاشارة اليها ان قتلها المشار اليه) وفيه ان الاشارة منهى عنها وان كان الجزاء لا يترتب الا على مباشرة المشار اليه قتلها (والقاء ثوبه فى الشمس) أى فى غيره بفصخه وتخليته (وغسله لهلاكها) أى لاجل موتها قيدله ولما قبله (وخضب رأسه ولحيته أو عضو آخر بالحناء وغسلهما بالخطمى والوسمة وتلبيد شعره) أى شعر رأسه (بنحو) أى بشئ غليظ (غير مائع) هذا بيان للواقع والا فهو مستدرك لفظا ومعنى حيث لا يتصور التلبيد بالمائع ولو تصور لمنع عنه أيضا (ولو من غير طيب) وأما اذا كان تلبيد بطيب فهو حرام ما قال ابن الهمام وما ذكره رشيد الدين البصروى وحسن ان يلبد رأسه قبل الاحرام مشكل لانه لا يجوز استصحاب التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب انتهى ولعله قاسه عليه وهو ليس ببعيد ولا يظهر له فارق بل هو دون الطيب فى مقام الارتفاق لانه الصاق شعر الرأس بالصمغ ونحوه كيلا يتخلله الغبار ولا يصيبه شئ من الهوام ويقيها من حر الشمس وهذا جائز عند الشافعى ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل ملبدا أى يرفع صوته بالتلبية حال كونه ملبدا اللهم الا أن يقال تلبيده كان لضرورة (وقطع شجر الحرم وقلعه ورعيه الا الاذخر) ذكره استطرادا تبعا لما فى النهاية وان كانت حرمته لا تتعلق بحالة الاحرام على الخصوصية ولعل الوجه فى ذكره ههنا ان تعرض المحرم لصيد الحرم ونحوه أشد حرمة وأقبح معصية وللتنبيه ان كل حج ليس فيه ارتكاب المحظور فهو الحج المبرور كما أشار اليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والتخصيص بالرفث مع دخوله فى عموم الفسق لكونه مفسدا للحج ولئلا يتوهم جواز الجماع مع الحلال فانه حرام بالاجماع (وغالب هذه المحظورات) أى المذكورة فى فصل المحرمات (يجب الجزاء بمباشرتها) أى ما عدا الفسوق والجدال (وأما التى) أى المحظورات بمعنى الممنوعات التى (لا جزاء فيها سوى الكراهة) استثناء منقطع (فهى هذه) أى المذكورات الآتية بعد قوله هذا

(فصل فى مكروهاته ازالة التفث) بفتحتين أى الوسخ والدرن وكذا الشعث وهو تفرق الشعر لحديث الحاج الشعث التفل ولقوله تعالى ثم ليقضوا تفثهم وظاهر الآية ان ازالة التفث حال الاحرام حرام ويؤيده ما فى المحيط ازالة التفث حرام لكنه مقيد بما اذا كان الاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الاثير (وغسل الرأس واللحية والجسد) اى سائر البدن (بالسدر ونحوه) كالاشنان والدلوك والصابون (ومشط رأسه) لاحتمال قطع شعره به ولما فيه من التزين وازالة الشعث فكان الاولى ان يقول ومشط شعره ليشمل لحيته أيضا (وحكه) اى حك

أوفق لحاله وأرق لقلبه وأخف على لسانه فالقليل مع المداومة أفضل وأشد تأثيرا فى القلب من الكثير المنقطع ومثال القليل الدائم مثال قطرات الماء فانها اذا دام تقاطرها على الحجر الصلد أحدث فيه حفرة بخلاف الماء الكثير اذا انصب دفعة أو دفعات متفرقة متباعدة الاوقات لم يظهر له أثر وقد ورد لكل واحدة من هذه الكلمات العشر تأثيرات عظيمة فاختر ان تكرر كل واحدة منها أو بعضها صبح كل يوم ثلاث مرات وهو أقلها

شعر رأسه وكذا لحيته وسائر جسده حكاشديد المانيه من التعرض لقطع الشعر وازالته وتنقيه وأما قوله (ان افضى الى تتبل الهوام وازالة الشعر) فغير ظاهر لانه حينئذ يعد من المحرمات لامن المكروهات (وعقد الطيلسان على عنقه) فلو تطيلس من غير عقد فلا بأس به (والقاء القباء والعباء ونحوهما) كالجبة والفروة والبلاد (على منكبيه من غير ادخال يديه في كميه) والظاهر ان ادخال احداهما كذلك (وعقد الازار والرداء) أي ربط طرف أحدهما بطرفه الآخر (وان يخلله) أي كل واحد منهما (بخلال) كخوارة (وشدهما بحبل ونحوه) من رباط ومنطقة (ولبس الثوب المبخر) أي الذي بخره بعد الاحرام قال صاحب السراج الوهاج ولا بأس ان يلبس الثوب المبخر لانه غير مستعمل بجزء من الطيب وانما يحصل منه مجرد الرائحة وذلك لا يكون طيبا كمن قعد مع العطارين واغرب المصنف بقوله في الكبير ويرد عليه قولهم ان المنع للطيب والرائحة لا اللون انتهى حيث لا كلام في اللون ولا في الطيب لعدم الخلاف فيهما ولا في قصد الرائحة بالفعل كالشم وانما الكلام للرائحة التي تحصل في الثوب أو البدن من غير قصد كالقعود مع العطار ونحوه ممن لا يكون له ريح فائح فانه جائز بلا خلاف فقاس عليه لبس الثوب المبخر فان بخوره لم يقع بفعله وشمه لم يحصل بقصده مع انه قال في المحيط على ما نقله عنه الفارسي اذا شم الطيب لا يكره وكذا لو أجر أي ثوبه بطيب تبقى رائحته بعد الاحرام فقوله (وشم الطيب) اما مختلف فيه واما محمول على قصده وكذا ما ذكره في البحر الزاخر ويكره له شم الريحان والطيب والسفرجل والاترج وما أشبه ذلك انتهى وأبعد بعض الشافعية حيث قال يكره للصائم ان يرى الطيب ولو من بعد (ومسه) أي لمس الطيب (ان لم يلزق) أي شيء من جرمه الى بدنه فانه حينئذ نوع من استعماله بخلاف ما اذا تعلق به ريحه وعبق به فوحه فانه لا يضره (وشم الريحان) أي المعهود (والثمار الطيبة وكل نبات له رائحة طيبة والجلوس في دكان عطار) وكذا ممه (لاستشمام الرائحة) بهذه النية (والتزين) لما قدمناه (وتعصيب شيء من جسده) قال ابن الهمام ويكره تعصيب رأسه ولو عصب غير الرأس من بدنه يكره ايضا ان كان بلا علة انتهى وهو يفيد ان تعصيب أجزاء الرأس مكروه مطلقا موجب (للجزاء) بعذر أو بغير عذر الا أن صاحب العذر غير آثم فالصواب ان يذكر تعصيب الرأس والوجه في المحظورات وتعصيب غيرهما في المكروهات (والدخول تحت استار الكعبة) أي مع شرافتها (ان أصاب رأسه أو وجهه) ولو بعضهما (وتغطية أنفه أو ذقنه) أي ما بين لحيته (أو عارضه) بفتح الراء أي طرف وجهه (بثوب) متعلق بالتغطية وقيد لها احترازا من تغطيتها باليد (واكل طعام) أي غير مطبوخ (يوجد منه رائحة الطيب) بخلاف المطبوخ فانه لا يكره وكذا اذا كان المخلوط غير مطبوخ ولم يوجد منه الريح فانه حينئذ مغلوب مستهلك فلا شيء عليه وكذا حكم الشراب وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فلا شيء عليه بأكل الزعفران فانه يستعمل في الاطعمة فالتحق بها ولابي حنيفة انه طيب حقيقة ولا تسقط هذه الحقيقة الا الضرورة التبعية للطعام بأن كان في طعام مسته النار أو غمته كذا في الشمني (وكب وجهه على وسادة) فانه بمنزلة تغطية وجهه فيكره (بخلاف خديه) أي وضعهما وكذا وضع رأسه عليها فانه وان كان يلزم منه تغطية بعض وجهه أو رأسه الا أنه رفع تكليفه لدفع الحرج فانه الهيئة المعتادة في النوم بل

أو أكثرها وهو سبعون أو أوسطها وهو عشر مرات وهو الوسط فاختره لعلك توفق على مواظبتها أو مواظبة بعضها فتكون من سعداء الدنيا والآخرة ان شاء الله تعالى (الاولى) لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير (الثانية) سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (الثالثة) سبوح قدوس رب الملائكة والروح (الرابعة) سبحان الله وبحمده

قوله أو عارضه بفتح الصواب بكسر

الكيفية المستحبة فيه بخلاف كب الوجه فانه الرقدة الغير المتعارفة بل الكيفية المبغوضة عند أرباب المروءة

*(فصل في مباحاته * الغسل) أي الاغتسال بالماء القراح وماء الصابون والاشنان ويكره بالسدر كما سبق لكن يستحب ان لا يزيل الوسخ بأي ماء كان بل يقصد الطهارة اودفع الغبار والحرارة (والغمس في الماء) حيث لا فرق بينه وبين الغسل في هذا الباب مع ما فيه من الايماء انه لا يضره التغطية بالماء (ودخول الحمام) لتقوية البدن وغيرها وكذا الغسل بالماء الحار (وغسل الثوب) أي للطهارة أو النظافة لا لقصد قتل القمل والزينة (ولبس الخاتم) أي لانه سنة لمن احتاج اليه والا فالاولى تركه مطلقا (وتقلد السيف) أي ونحوه (والقتال) أي مقاتلة عدو بدأ أو دفعا على وجه جوز شرعا (وشد الهميان) بكسر فسكون أي ربطه في وسطه سواء كان فيه نفقته أو نفقة غيره (والمنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أي وشدها وفي رواية عن أبي يوسف كراهتها اذا شدها بابريسم وفي أخرى عنه يكره اذا كان لها ابزيم وهو حلقة لها لسان يكون في رأس المنطقة يشد بها وعنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو تعميم بعد تخصيص السيف فذكر أحدهما ٣ مغن عن الآخر (والاستظلال) أي قصد الانتفاع الى الظل (ببيت) أي من داخل أو خارج (ومحمل وعمارية) بفتح العين وتشديد التحتية أي محفة وفي الكبير هي مركب صغير كمهد الصبي أو قريب منه (وفسطاط) بضم الفاء أي خيمة كبيرة ولعل المراد بها ما لم يصل رأسه اليه أو فيه تجريد أريد به مطلق الخيمة (وثوب) أي مرفوع على عود او بيده أو بيد غيره بحيث لا يمس رأسه (وغيرها) أي وغير المذكورات كظل الجدار والجبل والجمل وأمثالها (والاكتحال بما لا طيب فيه) أي عملا بالسنة وتقوية للباصرة لا لقصد الزينة (والنظر في المرآة) أي للاطلاع على الهيئة (والسواك) أي استعمال المسواك (ونزع الضرس) أي قلعه مطلقا (والظفر المكسور) أي قطعه (والفصد) أي الافتصاد (والحجامة) أي الاحتجام (بلا ازالة شعر) أي في موضعهما (وقلع الشعر النابت في العين) وكذا قطع العرق والاختتان وانفقاء الدمل والقرح (وجبر المكسور) أي اصلاح المكسور (وتعصيبه بخرقة) وكذا التغطية اذا لم يكن برأسه ووجهه (ولبس الخز) وهو نوع من الثياب كالقطني (والبز) أي سائر انواع البز (والثوب الهروي والمروي والقصب) بفتحتين أصناف من الثياب وهذا كله اذا لم يكن مخيطا ولا حريرا ولا ملونا بطيب (والبرد الملون كالعدني) اصناف من الثياب بخلاف الابريسم كما قاله الفارسي (والتوشح بالقميص) بأن يأتزر به ويجعل باقيه في جانبيه أو في أحدهما وأما ما يفعله بعض الجهلة من اخراج كم واحد فغير مفيد اذ يصدق عليه انه لابس القميص على وجه المخيط (والارتداء به) أي بالقميص (والاتزار به) أي بالقميص على طريق الانفراد او الاجتماع (وبالسراويل) أي الاتزار بها (والتحزم بالعمامة) أي الاتزار بها من غير عقدها فانه حينئذ لا يطلق عليه أنه لبس العمامة اذ المنهي عنه هو اللبس المعتاد (وغرز طرفي ردائه في ازاره) بل يستحب هذا عند ارادة صلاته للنهي عن الاسبال (والقاء القباء) ثوب مشهور (والعباء) كساء معروف (والفروة) وكذا اللباد (عليه) أي على نفسه (بلا ادخال منكبيه) وقد سبق عنه هذا في باب المكروهات فيناقضه ذكره في المباحات فالصواب أن يقول والقاء

---

٣ قوله مغن عن الآخر الصواب ان الخاص المقدم لا يغني عن العام المؤخر وقوله وانتفاء المناسب وفق

سبحان الله العظيم وبحمده (الخامسة) أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأسأله التوبة والمغفرة وأسأله العفو والعافية (السادسة) اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت ولا ينفع ذا الجد منك الجد (السابعة) لا اله الا الله الملك الحق المبين (الثامنة) بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم (التاسعة) اللهم صل وسلم وبارك أفضل صلاتك وسلامك وبركاتك على سيدنا

القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع اذا كان لايعد لابسا اذا قام كما ذكر في الكبير اللهم الا
ان يقال مراده هنا بالقاء القباء لبسه مقلوبا ومعكوسا لكن صرح في باب المباحات من المنسك
الصغير بلفظ والقاء القباء على منكبيه بلا ادخال يديه في كميه (ووضع خده) وكذا رأسه (على
وسادة) اى بلا خلاف لما تقدم (ووضع يده او يد غيره على رأسه او أنفه) اى بالاتفاق لانه
لايسمى لابسا للرأس ولا مغطيا للانف (ولبس المداس) بكسر الميم وهو ما يداس به الارض من
النعل المتعارف عند العرب (والجمجم) بفتح الجيمين معرب المداس على ما في القاموس
(والمكعب) وهو الكوش الهندي الذي لايغطي كعب الاحرام (والشمشك) وهو السرموزة
البغدادية التي لاتغطي الكعب (والمسندلة) بصيغة المجهول ففي البدائع رخص مشايخنا
المتأخرون في لبس المسندلة قياسا على الخف المقطوع لانه في معناه انتهى وهذا كله مع وجود
النعلين وقدرته عليهما الا انهما افضل لكونهما على هيئة السنة والخروج عن خلاف بعض
الائمة (وتغطية اللحية مادون الذقن) لانه ليس من الوجه وهو بدل بعض منها (واذنيه) لانهما
عضوان مستقلان ولو عدا من الرأس في حكم المسح عندنا وعدا من الوجه عند بعض السلف
(وقفاه) لانه عضو على حدة بلا خلاف ففي القاموس القفا وراء العنق ويذكر وقد يمد (وفاه) هذا
لايصح مبنى ومعنى أما المبنى فلكونه مجرورا بالاضافة فحق العبارة ان يقول فيه أو فمه وأما المعنى
فلانه جزء من أجزاء وجهه فليس ذلك مباحا له بل كره له كتغطية ذقنه وانفه ثم قوله (ويديه)
بظاهره يفيد جواز لبس القفازين وفيه بحث سبق وتقدم انه حرام عند الائمة فيحمل على
تغطية يديه بمنديل ونحوه (وسائر بدنه سوى الرأس والوجه) أى كلهما أو بعضهما (والحمل على
رأسه اجانة) بكسر همز وتشديد جيم أى مركنا أو طشتا (أو عدلا) بكسر العين أى نصف حمل
يعدل مثله (أو جوالقا) الظاهر أنه غير منصرف لانه جمع على ما في القاموس لوعاء معروف
والاظهر أنه معرب لجوال وزيد فيه القاف حال التعريب (أو طبقا) أى صحنا أو صحفة (ونحو
ذلك) كقدر ولوح وباب (بخلاف حمل الثياب) أى على رأسه ولو كانت في بقچة (وأكل
ما اصطاده) أى بغير أمره (حلال) أى في الحل من غير ان يشاركه فيه محرم بوجه من وجوه الاعانة
عليه وذبحه غير محرم في غير الحرم (وأكل طعام فيه طيب ان مسته النار) وكذا ان لم تمسه كما
سبق (أو تغير) في النحبة وله أكل طعام فيه طيب مما مسته النار وتغير وأما أكل طيب غيرته
النار ولم يخلط بطعام أو خلط وطبخ ولم تغيره النار فيكره أكله ان وجد منه رائحة ولا يجب عليه شئ
(والسمن) أى وله استعمال السمن بالاكل أو الشرب (والزيت) أى دهن الزيتون (والشيرج)
أى دهن السمسم والمراد بهما الخالصان من الطيب المستفاد من عموم قوله (وكل دهن لاطيب
فيه والشحم) أى دهنه وكذا الالية والمراد أكل هذه الاشياء ويحتمل الادهان بها أيضا ففي
الخزانة الاكمل لو غسل رأسه ولحيته بالصابون أو الحرض أو ادهن بزيت أو شحم لابأس به لكن
قال المصنف في الكبير قوله بزيت مخالف لما في غيره من ان استعماله لايجوز الا في جراحة قلت
ولعل كلام غيره من الزيت المطيب أو محمول على عدم الضرورة فلا مناقضة ولا مخالفة واذا
أطلق في قوله (ودهن جرح) بفتح الدال وضم الجيم وفتحها (أو شقاق) بضم أوله (وقطع شجر
الحل وحشيشه رطبا ويابسا) أفاد ذكره عدم القياس للحل على الحرم (وانشاد الشعر الذي)

محمد وآله وصحبه أجمعين
والانبياء والمرسلين
والملائكة والمقربين وسائر
عباد الله الصالحين (العاشرة)
أعوذ بالله السميع العليم
من الشيطان الرجيم أعوذ
بك من همزات الشياطين
وأعوذ بك رب أن يحضرون
فهذه العشرة كلمات اذا
كرر كل واحدة عشر مرات
حصل له ثواب مائة كلمة
وذلك أفضل من ان يكرر
ذكرا واحدا مائة مرة لانه
لكل واحدة من هذه
الكلمات فضل عظيم
مستقل عن غيره وللقلب
بكل واحدة تنبه وتلذذ

لاائم

لا اثم فيه فان انشاد الشعر القبيح وانشاءه مذموم مطلقا وفى حال الاحرام أكثر حرمة الا أنه لا يجب فيه شئ الا التوبة (والتزوج والتزويج) أى اصالة ونيابة خلافا للشافعى حيث يحرمهما حال بقاء الاحرام ولو قبل سعى الحج (وذبح الابل والبقر والغنم والدجاج) اجماعا وهو بالتثليث والفتح أخف وأشهر (والبط الاهلى) بخلاف الوحشى فانه صيد (وقتل الهوام) كالوزغ والحية والعقرب والذباب والبعوض والبرغوث ومن غريب ماوقع أنه سأل عراقى بعض أهل العلم عن قتل الذباب فى حال الاحرام فقال سبحان الله تقتلون أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير حق وتتحرجون عن قتل الذباب هذا من أعجب العجاب (وحك رأسه برفق) أى ببطون أناملة لئلا ينقطع شعره وكذا حكم لحيته (وجسده) أى وحك سائر بدنه برفق ان خاف سقوط شئ من شعره وان لم يخف فلا بأس بالحك الشديد ولو أدمى وهذا معنى قوله (ولو بشدة أو خروج دم والجلوس فى دكان عطار) وكذا مع من له رائحة فائحة (للاستشمام رائحة) أى لا لقصد أن يشم رائحته أو يعبق به من فائحته وزاد فى الكبير وضرب خادمه أى اذا استحقه لضرب الصديق عبده الذى أضل الناقة التى كان عليها ازاملته بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم ولم يمنعه ويؤخذ منه ما اشتهر أن من تمام الحج ضرب الجمال على اضافة المصدر الى مفعوله وان حمله بعضهم على انه من اضافته الى فاعله فيفيد كمال تحمله فى سبيله (واذاتم احرامه) أى بشرائطه وكمل باجتناب محظوراته ومكروهاته (دخل مكة) أى بآدابه (وفعل ما يأتى فى بابه هذا) وفيه اشارة لطيفة الى ان التقدير هذا

(باب دخول مكة)

أى آداب دخولها (زادها الله تعالى شرفا وكرما) أى كرامة (وتعظيما) أى مهابة (وصفة أداء الافعال) أى اللازمة أن يفعلها حينئذ (اذا وصل الحرم أول الحرم) المحترم وهو معين من كل جانب بنوع من العلامة يبين بها الحل من الحرم المحترم وأما قوله فى الكبير وصل الى العلمين فهو موهم أنه مختص بمن رجع من عرفات وليس كذلك كما يدل عليه بقية كلامه الآتى (نعليه بالسكينة) أى الطمأنينة فى الباطن (والوقار) أى الرزانة المنافية للخفة فى الظاهر (والدعاء) أى وبملازمة الدعوات (بقضاء الاوطار) أى لاجل قضاء الحاجات الدينية والدنيوية (والاكثار من الاستغفار) الاولى بالاكثار (لحط الاوزار) أى لوضع أثقال الآثام ومحق ماسبق له من الذنوب فى الايام (والافضل) أى ان قدر (ان يدخله) أى الحرم (حافيا) لقوله تعالى فاخلع نعليك انك بالوادى المقدس طوى (راجلا) أى ماشيا لقوله سبحانه يأتوك رجالا أى مشاة وقدمهم على الركبان بقوله وعلى كل ضامر أى بعير ضعيف لطول الطريق يأتين من كل فج عميق الى قوله ليطوفوا بالبيت العتيق وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يدخلون الحرم مشاة حفاة وعن ابن الزبير قال حج ألف نبى من بنى اسرائيل لم يدخلوا مكة حتى عقلوا أنعامهم بذى طوى فدخوله صلى الله عليه وسلم بخلاف ماذكر لدفع الحرج عن الامة المرحومة لكونه نبى الرحمة وفيه ايماء الى ماله من العظمة الزائدة على كل من له مزية المرتبة (حاسرا) أى كاشف الرأس وفيه انه اى المحرم لا يكون الا مكشوف الرأس ولعله أراد ان المعذور أيضا يكشفه ولو ساعة ان لم يكن فيه مضرة ليفيد نوع مذلة فى حضرة العزة

اذا الاخط الذاكر معناه وللنفس فى الانتقال من كلمة الى كلمة نوع روحه واسترواح بالاحظة معانيها المتعددة فليتوجه الى ذلك توجها تاما من غير أن يجريها على لسانه من غير ملاحظة معانيها فان المعانى للالفاظ كالارواح للاجساد وبدون ملاحظة المعنى يكون كالجسد الميت فلا يكون تأثير فليخل فكره ساعة الصلاة وقراءة الاوراد من الشواغل فانه فى ذلك الحال يناجى ربه وهل يليق أن يخاطب سلطانا من سلاطين الدنيا وهو ذاهل عما يتلفظ به

كما أشار اليه بقوله (كسجون) أى مذنب محبوس أو عبد شارد مأخوذ (يعرض على الملك الغفار) فان السلطنة تقتضى العزة الموجبة لغيره المذلة المقتضية للمرحمة والمغفرة ويقول اللهم ان هذا حرمك وحرم رسولك فحرم لحمى ودمى وعظمى على النار اللهم آمنى من عذابك يوم تبعث عبادك (ثم يلبى) أى يستمر على تلبيته (ويثنى على الله تعالى) أى بالتسبيح والتحميد والتقديس والتمجيد (ويصلى على نبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) لانه الهادى الى صراط الحميد (ويدعو) لنفسه أيضا ولوالديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (الى ان يصل بذى طوى) بضم الطاء منونا وغيره منون وقد قرئ بهما فى القرآن وفى القاموس مثلثة الطاء وينون موضع قرب مكة من طريق العمرة يسمى التنعيم وقال ابن جماعة ان ذا طوى ما بين الثنية التى يصعد اليها من الوادى المعروف بالزاهر وبين الثنية التى يصدر منها الى الابطح والمقابر وقيل غير ذلك فان تيسر المكان المتعين فيها والا فيما اذيه (فيغتسل) أى من ماء بئره أو غيره (به) أى فيه (ان دخل) مكة (من طريقه) لانه فيما بين الحرمين (والا) حيث تيسر) أى مما قبله أو ما بعده أو فى أى موضع من قرب مكة ان دخل من غير طريقه كمن دخل من طريق العراق مثلا فيغتسل من بئر ميمونة ببطحاء مكة الذى بحذاء جبل حراء (وهو) أى هذا الغسل (مستحب) أى للطهارة أو النظافة على قصد الدخول (حتى للحائض والنفساء ولا بأس بدخوله) أى الحرم والصواب بدخولها أى مكة (ليلا ونهارا) أى لكن دخولها نهارا (أفضل) أو التقدير لا بأس بالدخول ليلا أو نهارا وهو أعنى النهار أفضل وهذا قول النخعى واسحق من الشافعية وفى فتاوى قاضيخان المستحب ان يدخلها نهارا لما كان ابن عمر رضى الله عنهما لا يقدم مكة الا بات بذى طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهارا ويذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه فعله رواه الشيخان واللفظ لمسلم والجمهور على أنه يجوز له أن يدخل ليلا أو نهارا متى شاء من غير كراهة بل هما على السواء وقال بعض الناس يكره دخولها ليلا وله كراهة تنزيه للمخافة على أسبابه من الحرامية (ويستحب) أى عند الاربعة (ان يدخل) أى مكة (من ثنية كداء) بفتح الكاف ممدودا على ما صححه صاحب القاموس وهى العقبة العليا على درب المعلى (من أعلى مكة) وهو الحجون لان النبى صلى الله عليه وسلم دخل منها عام الفتح تفاؤلا بالاستعلاء ولان ابراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم ولان باب البيت مثل الوجه والوجه فى أماثل الناس ان يقصد اليهم من وجوههم لا من ظهورهم (قيل) قائله الطرابلسى (وان لم تكن) أى الثنية العليا (فى طريقه) بأن جاء مثلا من جهة اليمن أو العراق (ينبغى ان يعرج) أى يميل من طريقه (اليها) أى الى تلك الثنية ليدرك المثوبة على متابعة السنة السنية (فى الحج والعمرة) أى بلا فرق بينهما وهو ظاهر بالنسبة الى الآفاقية من طريق المدينة النبوية والا فقد اعتمر صلى الله عليه وسلم من الجعرانة ولم يرو احد أنه دخل من تلك الثنية وهذا كله اذا لم يكن ضيق وزحمة فان كان فلا بأس ان يدخلها من أى موضع شاء خصوصا فى هذا الزمان الذى ارتفع فيه الرحمة من غالب افراد الانسان عند حصول ضيق المكان (وقيل فى العمرة يدخل من أسفل مكة) واهل هذا القيل خص بمن خرج من مكة على قصد احرام العمرة من التنعيم والا فهو معارض بما ثبت فى السنة (واذا رأى مكة) أى بلدها (دعا) اى بقوله اللهم اجعل لى بها قرارا وارزقنى فيها رزقا حلالا

حال خطابه مع ان السلطان لا يطلع على سريرة هذا الذى يخاطبه فكيف يخاطب رب العالمين المطلع على السرائر وما تخفى الصدور بخطاب هو غافل عن معناه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فان هداه الله تعالى ووفقه لذلك واظب على ذلك كل يوم وأحسن الاوقات لذلك بعد صلاة الصبح وعلى الله تعالى القبول (ويقرأ) أيضا من الآيات والسور القرآنية جملة وردت الآثار بفضلها وهى سورة الفاتحة مرة وسورة الاخلاص ثلاثا

وكذا اذا بلغ رأس الردم من أعلى مكة وهو المدعى الآن بالمدعى وكان يبدو البيت منه فهنالك يقف ويدعو بما شاء من الدعاء وأحسن ما يقال فيه وفي غيره ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (ويكون في دخوله ملبيا) أي تارة (داعيا) أي أخرى (الى ان يصل باب السلام) أو غيره من الابواب الكرام والاول أفضل (فيبدأ بالمسجد) أي بدخوله تعظيما للبيت الله وتفضيلا لعبادته الا أن يكون له عذر بأن يخشى على أهله وماله الفتنة والضياع ولهذا قال تبعا للبحر الزاخر وشرح القدوري (بعد حط أثقاله) أي في موضع حصين ليكون قلبه فارغا (وقبله) أي قبل حطه (أفضل) أي دخوله في المسجد (ان تيسر وان كانوا جماعة اشتغل بعضهم بحط الاثقال) أو بحفظها بعد حطها (وبعضهم باداء الافعال ولا يؤخره) أي دخول المسجد والطواف (لتغيير ثياب ونحوه) أي من استئجار منزل وأكل وشرب (الا لعذر وان كانت امرأة لا تبرز للرجال) أي سواء جميلة أو غيرها (يستحب لها ان تؤخر الطواف الى الليل) لانه استر لها

(فصل يستحب) أي باتفاق الاربعة (ان يدخل المسجد من باب السلام) أي ولو دخل من أسفل مكة (مقدما رجله اليمنى) أي على اليسرى في الدخول كما هو السنة مطلقا (داعيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أي فيقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي جميع ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ويناسب المقام ان يقول ما روي اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام حينا ربنا بالسلام وأدخلنا دار السلام تباركت ربنا وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام (حافيا الا ان يستضر) كما في الاختيار وزاد في كنز العباد ويقبل عتبته (واذا رأى البيت) أي الكعبة المعظمة (هلل وكبر ثلاثا) قيدلهما أولا خبر منهما (وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما أحب) وقد روى الطبراني انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا نظر الى البيت قال اللهم زد بيتك هذا تشريفا وتعظيما وتكريما وبرا ومهابة (ومن اهم الادعية طلب الجنة بلا حساب) وهو مستلزم لحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب (ولا يرفع يديه عند رؤية البيت) أي ولو حال دعائه لعدم ذكره في المشاهير من كتب الاصحاب كالقدوري والهداية والكافي والبدائع بل قال السروجي المذهب تركه وبه صرح صاحب اللباب وكلام الطحاوي في شرح معاني الآثار صريح أنه يكره الرفع عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ونقل عن جابر رضي الله تعالى عنه ان ذلك من فعل اليهود (وقيل يرفع) أي يديه كما ذكره الكرماني وسماه البصروي مستحبا وكأنهما اعتمدا على مطلق آداب الدعاء ولكن السنة متبعة في الاحوال المختلفة أما ترى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعا في الطواف ولم يرفع يديه حينئذ واما ما يفعله بعض العوام من رفع اليدين في الطواف عند دعاء جماعة من الائمة الشافعية والحنفية بعد الصلاة فلا وجه له ولا عبرة بما جوزه ابن حجر المكي وقد بلغني ان العلامة البرهمطوشي كان يزجر من يرفع يديه في الدعاء حال الطواف (ثم يتوجه نحو الركن الاسود ولا يشتغل بتحية المسجد) لان تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف لمن عليه

والمعوذتين ثلاثا وآية الكرسي ويقرأ آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير لا يكلف الله نفسا الا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا

الطواف أو أراده بخلاف من لم يرده وأراد ان يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد الا ان يكون الوقت مكروه الصلاة (ولا بشيء آخر) أي من السنن الزائدة كصلاة الضحى والاشراق والتهجد (الا ان يكون عليه فائتة) من الفروض أي وهو صاحب ترتيب (أو) كان (يخاف فوت المكتوبة) أي نفسها (أو الوتر) أي فوته (أو سنة راتبة) أي من السنن المؤكدة القبلية أو البعدية (أو فوت الجماعة) أي في المكتوبة وكذا جماعة الجنازة (فيقدم كل ذلك على الطواف) أي طواف التحية وغيرها

•(فصل في صفة الشروع في الطواف اذا أراد الشروع فيه)• أي في طواف بعده سعي فانه حينئذ يسن الاضطباع والرمل له (ينبغي ان يضطبع قبله) أي قبل شروعه فيه (بقليل) وليس كما يتوهمه العوام من ان الاضطباع سنة جميع أحوال الاحرام بل الاضطباع الطواف على ما صرح به الطرابلسي وغيره لكن قال ولو اضطبع قبل شروعه في الطواف بقليل فلا باس به وهذا يقتضي أفضلية المعية وما ذكره في الاصل مطابق لما قاله ابن الهمام أفضلية القبلية فبينهما ما تباين في الجملة نقوله في الكبير ولا تنافي بين القولين كما لا يخفى غير ظاهر كما لا يخفى هذا واعلم ان الاضطباع سنة في جميع أشواط الطواف كما صرح به ابن الضياء فاذا فرغ من الطواف فيترك الاضطباع حتى اذا صلى ركعتي الطواف مضطبعا يكره لكشف منكبيه ويأتي الكلام على أنه لا اضطباع في السعي (وهو) أي الاضطباع المسنون (ان يجعل وسط ردائه تحت ابطه الايمن ويلقي طرفيه) أو طرفه (على كتفه الايسر ويكون المنكب الايمن مكشوفا) أي على هيئة أرباب الشجاعة اظهارا للجلادة في ميدان العبادة (وهو) أي الاضطباع (سنة في كل طواف بعده سعي) كطواف القدوم والعمرة وطواف الزيارة على تقدير تأخير السعي وبفرض أنه لم يكن لابسا فلا ينافي ما قال في البحر من انه لا يسن في طواف الزيارة لانه قد تحلل من احرامه ولبس المخيط والاضطباع في حال بقاء الاحرام وهذا ظاهر ولكن من لبس المخيط لعذر هل يسن في حقه التشبه به ولم يتعرض له أصحابنا وذكر بعض الشافعية ان الاضطباع انما يسن لمن لم يلبس المخيط أما من لبسه من الرجال فيتعذر في حقه الاتيان بالسنة أي على وجه الكمال فلا ينافي ما ذكره بعضهم من انه قد يقال يشرع له جعل وسط ردائه تحت منكبه الايمن وطرفيه على الايسر وان كان المنكب مستورا بالمخيط للعذر وقال في عمدة المناسك وهذا الابعد لما فيه من التشبه بالمضطبع عند العجز عن الاضطباع وان كان غير مخاطب فيما يظهر قلت الاظهر فعله فان ما لا يدرك كله لا يترك كله ومن تشبه بقوم فهو منهم (ثم يقف مستقبل البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويكون منكبه الايمن عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مستحبة) أي للخروج عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه قال الكرماني وهو الاكمل والافضل عند الكل لان الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (والنية فرض) أي بأصلها وعندنا هذه الهيئة مستحبة والا فلو استقبل الحجر مطلقا ونوى الطواف كفى عندنا في أصل المقصود الذي هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة أو واجب أو فريضة أو شرط وهذا الاستقبال في ابتداء الطواف سنة عندنا لا واجب كما في شرح النقاية وأما ما ذكره المصنف في الكبير ثم يمشي

مستقبل

فانصرنا على القوم الكافرين شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤف رحيم فان تولوا فقل حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق

مستقبل الحجر مارا الى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزه انفتل وجعل يساره الى البيت
ويمينه الى خارج البيت فهذه كيفية مستحبة عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة
الائمة وليس ما يدل عليه شئ من السنة فلا يكون داخلا فى الخروج من الخلاف خلاف ما يشير
اليه كلام المصنف فى الكبير (ثم يمشى مارا الى يمينه) أى الى جهة الايمن من الطائف (حتى
يحاذى الحجر) أى يقابله (فيقف بحياله) أى بمقابلته ويدنو منه غير مؤذ (ويستقبله) أى بوجهه
وفيه خلاف المالكية ووافقهم الامامية (ويبسمل ويكبر ويحمد ويصلى ويدعو) أى يقول
بسم الله والله أكبر ولله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم
ايمانا بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو
مار (ويرفع يديه عند التكبير) أى مقابلا للحجر (حذاء منكبيه أو أذنيه) أى كما فى الصلاة
وهو الاصح (مستقبلا بباطن كفيه الحجر) حال من ضمير يرفع (ولا يرفعهما عند النية) أى اذا لم
يكن اهام التكبير معية (فانه) أى رفعهما عند النية الواقعة قبل محاذاة الحجر (بدعة) مكروهة
عند الاربعة ولا يغرك ما يفعله المعلمون للطواف من الجهلة (ثم يستلم الحجر) أى يلمسه اما بالقبلة
أو باليد على ما فى القاموس (وصفة الاستلام) أى المسنون على وجه الكمال (ان يضع
كفيه على الحجر) أى لا كفا واحدا على هيئة المتكبرين فان الحجر الاسود يمين الله فى أرضه
يصافح بها عباده (ويضع فمه بين كفيه) أى تشبها بحالة السجدة المسنونة (ويقبله من غير
صوت) أى يسمع (ان تيسر) أى كل من الوضع والتقبيل (والا يمسحه) أى يمس ويلمس الحجر
(بالكف) أى الاولى أى بباطنه موضع الوضع (ويقبله) أى كفه بدل التقبيل (ويستحب
ان يسجد عليه) أى يضع وجهه أو جبينه عليه على هيئة السجود (وي [illegible]
(مع التقبيل) أى مع تحققه قبله (ثلاثا) قيد له [illegible] سعد الدين فى
شرح الكنز يسجد وكذا نقل السجود عن أصحابنا عز بن جماعة لكن قال قوام الدين
الكاكى الاولى ان لا يسجد عندنا لعدم الرواية فى المشاهير (وان لم يتيسر ذلك) أى جميع ما ذكر
من الوضع والتقبيل والسجود والمسح بالكف (أمس الحجر شيأ) أى من عصا أو نحوها (وقبل ذلك
الشئ ان أمكنه) أى الامساس أو التقبيل (والا) أى بان لم يمكنه الامساس أيضا للزحمة
وحصول الاذية أو لكون الحجر ملطخا بالطيب وهو محرم (يقف بحياله) أى بحذاء الركن
(مستقبلا له رافعا يديه مشيرا بهما اليه كأنه واضع يديه عليه) يجوز بالاضافة وبالتنوين (مبسملا
مكبرا مهللا حامدا مصليا داعيا وقبل كفيه بعد الاشارة صرح به) أى بالتقبيل بعد الاشارة
(الحدادى) أى شارح القدورى وهو المسمى بالسراج الوهاج وكذا ذكر قاضيخان وغيره وهو
موافق لمذهب الشافعى ويدل عليه حديث المحجن انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم بمحجن معه
ويقبل المحجن واغرب ابن جماعة حيث قال والذى اختاره انه لا بأس به ولكنه ليس مسنونا ثم
استدل برواية البخارى واستلم الحجر كما امر به ان استطاع من غير ايذاء انتهى ووجه غرابته
لا يخفى اذ لا دلالة فيه على المدعى مع ان من قواعدهم ان المطلق محمول على المقيد والعام يخص
بالدليل مع كون القياس يقتضى ذلك أيضا لان الاشارة بمنزلة وضع الكف فيتفرع التقبيل
فى البدل على وفق الاصل المبدل منه فتأمل ثم لا يشير بالفم ولا برأسه الى القبلة ان تعذر التقبيل

لتدخلن المسجد الحرام
ان شاء الله آمنين محلقين
رؤسكم ومقصرين
لا تخافون فعلم ما لم تعلموا
فجعل من دون ذلك فتحا
قريبا الحمد لله الذى لم يتخذ
ولدا ولم يكن له شريك فى
الملك ولم يكن له ولى من
الذل وكبره تكبيرا بسم الله
الرحمن الرحيم سبح لله ما فى
[illegible] والارض
العزيز الحكيم له ملك
السموات والارض يحيى
ويميت وهو على كل شئ
قدير هو الاول والآخر
والظاهر والباطن وهو
بكل شئ عليم يولج الليل فى
النهار ويولج النهار

الركنين ربنا آتنا فى الدنيا حسنة الآية واعلم انه لا يقف للدعاء فى اثناء الطواف لا فى الاركان ولا فى غيرها من المطاف فان الموالاة بين الاشواط والاجزاء مستحبة ويصحح الثناء الدعوات خصوصاً المأثورات لئلا يلحن فيها فيخشى عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار (مصلياً على النبى صلى الله عليه وسلم) أى فى اثناء دعوات الطواف أو بدل الدعوات فانها من أفضل القربات أو بالخصوص عند الاركان لا سيما عند الركن الاعظم وليحذر كل الحذر من قول بعض الجهلة قبالة الحجر الاسود اللهم صل على نبى قبلك فانه موهم بالكفر من قائله الا انه محمول على الالتفات بناء على حسن الظن بالمؤمن وانما نشأ هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبى قبله وقول آخرين صلى الله على نبى قبلك وهما كلامان مستقيمان فركب منهما بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام فوقعوا فى الطعن والملام هذا ولم يعين الامام محمد من أئمتنا المشاهد الحج شيأ من الدعوات فان توقيتها يذهب بالرقة لانه يصير كمن يكرر محفوظه بل يدعو بما بدا له ويذكر الله تعالى كيفما طهر له متضرعاً وان تبرك بالمأثور منها فحسن أيضاً على ما قاله غير واحد من أصحابنا لكن الاظهر ان اختيار المأثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب والمروى عن السلف مستحسن ويجوز الاكتفاء بما ورد على السالك ان كان أهلاً لذلك (ويستحب استلام الركن اليمانى) بتخفيف الياء وجوز تشديدها أى الواقع من جهة اليمن (فى كل شوط) أى حين وصوله والمراد بالاستلام هنا لمسه بكفيه أو بيمينه دون يساره كما يفعله بعض الجهلة والمتكبرة من دون تقبيله والسجود عليه ثم عند العجز عن اللمس للزحمة ليس فيه النيابة عنه بالاشارة وهذا الذى ذكرناه حسن فى ظاهر الرواية كما فى رواية الكافى والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال الكرمانى وهو الصحيح وذكر الطرابلسى وغيره عن محمد ان الركن اليمانى فى الاستلام والتقبيل كالحجر الاسود وقال فى النخبة وهو ضعيف جداً وفى البدائع لا خلاف فى ان تقبيله ليس بسنة وفى السراجية ولا يقبله فى أصح الاقاويل وذكر الكرمانى عن محمد انه يستلمه ويقبل يديه ولا يقبله والحاصل ان الاصح هو الاكتفاء بالاستلام والجمهور على عدم التقبيل والاتفاق على ترك السجود فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد واما الركنان الآخران فلا استلام فيهما ولا اشارة بهما بل هما بدعة مكروهة باتفاق الاربعة ثم لا خفاء ان الاشارة فى الركنين اليمانيين أيضاً بدون العجز والزحمة غير معتبرة فلا يغتر بما يفعله بعض الجهلة والمتكبرة (واذا طاف سبعة أشواط استلم الحجر) أى بطريق السنة المؤكدة كما سبق (ختم به) أى كما بدأ به ليقع ختامه مسكاً وفى الكبير ولا يلبى فى حالة الطواف أى جهراً أو بقصد بطواف العمرة والافاضة (ثم يأتى المقام) وهو مخالف لما ذكره فى الكبير فى هذا المقام حيث قال ثم يأتى الملتزم ثم يأتى المقام وسيأتى تحقيق المرام فى منشأ اختلاف علماء الانام والمراد بالمقام مقام ابراهيم عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أى لصلاة الطواف على وجه الاستحباب عند جمهور المفسرين والفقهاء المعتبرين (فيصلى خلفه) وهو الافضل لفعله صلى الله تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفاً أو حيث تيسر له من المسجد الحرام أو غيره من الحرم ولو صلى فى بلاده جاز (ركعتى الطواف) وهما واجبتان عندنا سنتان عند

وأنا فى التهليل والتسبيح والتحميد اذ جاءنى رجل فسلم على وجلس عن يمينى لم أر فى زمانى أحسن وجهاً ولا أشد بياض ثياب ولا أطيب ريحا منه فرددت سلامه وقلت له يا عبد الله من أنت قال أنا الخضر جئتك حبا لك فى الله عز وجل وعندى هدية أريد ان أهديها لك فقلت ما هى قال هى ان تقرأ قبل ان تطلع الشمس وتنبسط على وجه الارض وقبل ان تغرب سورة الفاتحة سبع مرات وقل أعوذ برب الناس سبع مرات وقل أعوذ برب الفلق

الشافعي فيطلق في النية من الفرض أو يقيد بالوجوب لا بالسنية لكن لو نوى سنة الطواف
أجزأه لأن المراد بالوجوب هنا الفرض العملي لا الاعتقادي (يقرأ) أي استحبابا عند الاربعة
(في الاولى) أي الركعة الاولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية
الاخلاص) أي سورتها بعد الفاتحة وخصتا لدلالتهما على التوحيد والتمجيد (ويستحب ان
يدعو بعدهما) ومن المأثور دعاء آدم عليه الصلاة والسلام اللهم انك تعلم سري وعلانيتي فاقبل
معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فاغفر لي ذنوبي اللهم اني أسألك ايمانا
يباشر قلبي ويقينا صادقا حتى أعلم انه لا يصيبني الا ما كتبت لي ورضا بما قسمت لي يا أرحم الراحمين
روي انه أوحى الله تعالى الى آدم يا آدم انك دعوتني دعاء استجبت لك منه وغفرت ذنوبك
وفرجت همومك وغمومك ولن يدعو به أحد من ذريتك من بعدك الا فعلت ذلك به ونزعت
فقره من بين عينيه واتجرت له من وراء كل تاجر وأتته الدنيا وهي كارهة وان لم يردها على
ما رواه الازرقي والطبراني في الاوسط والبيهقي في الدعوات وابن عساكر وورد ان آدم عليه
السلام دعا به خلف المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند الركن اليماني ولا منافاة بين
الروايات لاحتمال انه دعا في المقامات وأما ما أحدثه بعض الناس من اتيان المقام بعد الطواف
في وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده للدعاء مستقبلا اليه أو الى الكعبة فلا أصل له في السنة
ولا رواية عن فقهاء الامة عن الائمة الاربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء
الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغي أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة الى من عليه السعي بقرينة
سوق الكلام وبيان الرمل والاضطباع في هذا المقام وأما من ليس عليه سعي فينبغي أن لا يكون
في حقه خلاف انه يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام اذا لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة
والخاصة وسيأتي زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيتشبث به) أي يتعلق بالملتزم أو بأستار
البيت المعظم (بقرب الحجر ويضع صدره وبطنه وخده الايمن عليه) أي تارة والايسر أخرى
والوجه بكماله مرة لان المقصود حصول البركة وهو أتم في هيئة السجدة (رافعا يديه فوق رأسه)
أي قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجمي في منسكه ويبسط يده اليمنى مما يلي الباب
واليسرى مما يلي الحجر (داعيا) أي بما أحب ومن المأثور يا واجد يا ماجد لا تزل عني نعمة
أنعمت بها علي ومن المستحسن الهي وقفت ببابك والتزمت بأعتابك أرجو رحمتك وأخشى
عقابك اللهم حرم شعري وجسدي على النار اللهم كما صنت وجهي عن السجود لغيرك فصن
وجهي عن مسئلة غيرك اللهم يا رب البيت العتيق أعتق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار
يا كريم يا غفار يا عزيز يا جبار ويقول ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك
أنت التواب الرحيم (بالتضرع) أي مقرونا باظهار الضراعة والمسكنة (والابتهال) وهو زيادة
المذلة في الحضرة والمعزة (مع الخضوع) أي خشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع
الباطن (مصليا على النبي المختار) أي أولا وآخرا بعد الحمد والثناء وسائر الاذكار (ثم يأتي
زمزم) أي بئرها (فيشرب من مائها) أي قائما أو قاعدا أو راءها مستقبلا مبتدئا بقوله اللهم اني
أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء ويسمي ويتنفس ثلاثا ويحمد (ويتضلع) أي
يبالغ في شربه فانه ورد آية ما بيننا وبين المنافقين انهم لا يتضلعون من زمزم ويستحب ان ينزع

سبع مرات وسورة
الاخلاص سبع مرات وقل
يا أيها الكافرون سبع
مرات وآية الكرسي سبع
مرات وسبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله أكبر
سبع مرات وتصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم
سبع مرات وتستغفر
لنفسك ولوالديك ولمن
توالد من أهلك وللمؤمنين
والمؤمنات الاحياء منهم
والاموات سبع مرات
وتقول (اللهم) افعل بي
وبهم عاجلا وآجلا في الدين
والدنيا والآخرة ما أنت
له أهل ولا تفعل بنا يا مولانا
ما نحن له أهل انك غفور حليم

الركنين ربنا آتنا في الدنيا حسنة الآية واعلم انه لا يقف للدعاء في اثناء الطواف لا في الاركان ولا في غيرها من المطاف فان الموالاة بين الاشواط والاجزاء مستحبة وبصحح ألفاظ الدعوات خصوصا المأثورات لئلا يلحن فيها فيخشى عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار (مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أي في اثناء دعوات الطواف أو بدل الدعوات فانها من أفضل القربات أو بالخصوص عند الاركان لاسيما عند الركن الاعظم وليحذر كل الحذر من قول بعض الجهلة قبالة الحجر الاسود اللهم صل على نبي قبلك فانه موهم بالكفر من قائله الا انه محمول على الالتفات بناء على حسن الظن بالمؤمن وانما نشأ هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبي قبله وقول آخرين صلى الله على نبي قبلك وهما كلامان مستقيمان فركب منهما بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام فوقعوا في الطعن والملام هذا ولم يعين الامام محمد من أئمتنا لمشاهد الحج شيأ من الدعوات فان توقيتها يذهب بالرقة لانه يصير كمن يكرر محفوظه بل يدعو بما بداله ويذكر الله تعالى كيفما طهر له متضرعا وان تبرك بالمأثور منها فحسن أيضا على ما قاله غير واحد من أصحابنا لكن الاظهر ان اختيار المأثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب والمروي عن السلف مستحسن ويجوز الاكتفاء بما يرد على السالك ان كان أهلا لذلك (ويستحب استلام الركن اليماني) بتخفيف الياء وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أي حين وصوله والمراد بالاستلام هنا لمسه بكفيه أو بيمينه دون يساره كما يفعله بعض الجهلة والمتكبرة من دون تقبيله والسجود عليه ثم عند العجز عن اللمس للزحمة ليس فيه النيابة عنه بالاشارة وهذا الذي ذكرناه حسن في ظاهر الرواية كما في رواية الكافي والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال الكرماني وهو الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد ان الركن اليماني في الاستلام والتقبيل كالحجر الاسود وقال في النخبة وهو ضعيف جدا وفي البدائع لا خلاف في ان تقبيله ليس بسنة وفي السراجية ولا يقبله في أصح الاقاويل وذكر الكرماني عن محمد انه يستلمه ويقبل يديه ولا يقبله والحاصل ان الاصح هو الاكتفاء بالاستلام والجمهور على عدم التقبيل والاتفاق على ترك السجود فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد واما الركنان الآخران فلا استلام فيهما ولا اشارة بهما بل هما بدعة مكروهة باتفاق الاربعة ثم لا خفاء ان الاشارة في الركنين اليمانيين أيضا بدون العجز والزحمة غير معتبرة فلا يغتر بما يفعله بعض الجهلة والمتكبرة (واذا طاف سبعة اشواط استلم الحجر) أي بطريق السنة المؤكدة كما سبق (ختم به) أي كما بدأ به ليقع ختامه مسكا وفي الكبير ولا يلبي في حالة الطواف أي جهرا أو يقيد بطواف العمرة والافاضة (ثم يأتي المقام) وهو يخالف ما ذكره في الكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي الملتزم ثم يأتي المقام وسيأتي تحقيق المرام في منشأ اختلاف علماء الانام والمراد بالمقام مقام ابراهيم عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أي لصلاة الطواف على وجه الاستحباب عند جمهور المفسرين والفقهاء المعتبرين (فيصلي خلفه) وهو الافضل لفعله صلى الله تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفا أو حيث تيسر له من المسجد الحرام أو غيره من الحرم ولو صلى في بلاده جاز (ركعتي الطواف) وهما واجبتان عندنا سنتان عند

وأما في التهليل والتسبيح والتحميد اذ جاءني رجل فسلم علي وجلس عن يميني لم أر في زماني أحسن وجها ولا أشد بياض ثياب ولا أطيب ريحا منه فرددت سلامه وقلت له يا عبد الله من أنت قال أنا الخضر جئتك حبا لك في الله عز وجل وعندي هدية أريد ان أهديها لك فقلت ما هي قال هي ان تقرأ قبل ان تطلع الشمس وتنبسط على وجه الارض وقبل ان تغرب سورة الفاتحة سبع مرات وقل أعوذ برب الناس سبع مرات وقل أعوذ برب الفلق

الشافعي فيطاف في النية من الفرض أو يقيد بالوجوب لا بالسنية لكن لو نوى سنة الطواف أجزأه لان المراد بالوجوب هنا الفرض العملي لا الاعتقادي (يقرأ) أي استحبابا عند الاربعة (في الاولى) أي الركعة الاولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية الاخلاص) أي سورتها بعد الفاتحة وخصتا لدلالتهما على التوحيد والتمجيد (ويستحب ان يدعو بعدهما) ومن المأثور دعاء آدم عليه الصلاة والسلام اللهم انك تعلم سري وعلانيتي فاقبل معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فاغفر لي ذنوبي اللهم اني أسألك ايمانا يباشر قلبي ويقينا صادقا حتى أعلم انه لا يصيبني الا ما كتبت لي ورضا بما قسمت لي يا أرحم الراحمين روي انه أوحى الله تعالى الى آدم يا آدم انك دعوتني دعاء استجبت لك منه وغفرت ذنوبك وفرجت همومك وغمومك ولن يدعو به أحد من ذريتك من بعدك الا فعلت ذلك به ونزعت فقره من بين عينيه واتجرت له من وراء كل تاجر وأتته الدنيا وهي كارهة وان لم يردها على ما رواه الازرقي والطبراني في الاوسط والبيهقي في الدعوات وابن عساكر وورد ان آدم عليه السلام دعا به خلف المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند الركن اليماني ولا منافاة بين الروايات لاحتمال انه دعا في المقامات وأما ما أحدثه بعض الناس من اتيان المقام بعد الطواف في وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده للدعاء مستقبلا اليه أو الى الكعبة فلا أصل له في السنة ولا رواية عن فقهاء الامة عن الائمة الاربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغي أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة الى من عليه السعي بقرينة سوق الكلام وبيان الرمل والاضطباع في هذا المقام وأما من ليس عليه سعي فينبغي أن لا يكون في حقه خلاف انه يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام اذا لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة والخاصة وسيأتي زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيتشبث به) أي يتعلق بالملتزم أو بأستار البيت المعظم (بقرب الحجر ويضع صدره وبطنه وخده الايمن عليه) أي تارة والايسر أخرى والوجه بكماله مرة لان المقصود حصول البركة وهو أتم في هيئة السجدة (رافعا يديه فوق رأسه) أي قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجمي في منسكه ويبسط يده اليمنى مما يلي الباب واليسرى مما يلي الحجر (داعيا) أي بما أحب ومن المأثور يا واجد يا ماجد لا تزل عني نعمة أنعمت بها علي ومن المستحسن الهي وقفت ببابك والتزمت بأعتابك أرجو رحمتك وأخشى عقابك اللهم حرم شعري وجسدي على النار اللهم كما صنت وجهي عن السجود لغيرك فصن وجهي عن مسئلة غيرك اللهم يا رب البيت العتيق أعتق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار يا كريم يا غفار يا عزيز يا جبار ويقول ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب الرحيم (بالتضرع) أي مقرونا باظهار الضراعة والمسكنة (والابتهال) وهو زيادة المذلة في الحضرة والمعزة (مع الخضوع) أي خشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع الباطن (مصليا على النبي المختار) أي أولا وآخرا بعد الحمد والثناء وسائر الاذكار (ثم يأتي زمزم) أي بئرها (فيشرب من مائها) أي قائما أو قاعدا وراءها مستقبلا مبتدئا بقوله اللهم اني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء ويسمي ويتنفس ثلاثا ويحمد (ويتضلع) أي يبالغ في شربه فانه ورد آية ما بيننا وبين المنافقين انهم لا يتضلعون من زمزم ويستحب ان ينزع

سبع مرات وسورة الاخلاص سبع مرات وقل يا أيها الكافرون سبع مرات وآية الكرسي سبع مرات وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر سبع مرات وتصلي على النبي صلى الله عليه وسلم سبع مرات وتستغفر لنفسك ولوالديك ولمن توالد من أهلك وللمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات سبع مرات وتقول (اللهم) افعل بي وبهم عاجلا وآجلا في الدين والدنيا والآخرة ما أنت له أهل ولا تفعل بنا يا مولانا ما نحن له أهل انك غفور حليم

دلوا بنفسه ان قدر ويشرب منه ويفرغ الباقي على جسده وقيل يفرغ الباقي في البئر وهو مما لا يظهر وجهه وأما ما اشتهر من أنه صلى الله عليه وسلم نعل ذلك فعلى فرض صحته محمول على خصوصيته مع ما مع في البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه أتى زمزم وهم يسقون فقال لولا أن تغلبوا النزلت حتى أضع الحبل على هذه أي رقبته وفي مسند أحمد وغيره عنه أيضا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أتى زمزم فنزعنا له دلوا فشرب ثم مج فيها فأفرغناها في زمزم ثم قال لولا أن تغلبوا عليها لنزعت بيدي فهذا صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزع بيده ولا صب بنفسه وانما صب غيره للتبرك بسؤره على وجه العموم لكل من شرب من مائه كما أشار بمجه فيها اليه صلى الله عليه وسلم (ثم يعود الى الحجر) الاسود (فيستلمه) أي كما سبق (ان قدر والا استقبله) أي ويشير كما تقدم (وكبر وهلل وحمد وصلى) أي على المصطفى (ثم يدعى الى الصفا) أي من باب الصفا استحبابا (فيسعى) أي وجوبا وهذا الترتيب على ما ذكره الكرماني والسروجي والاصل ان كل طواف بعده سعي فانه يعود الى استلام الحجر بعد الصلاة والا فلا على ما قال قاضيخان في شرحه ان هذا الاستلام لافتتاح السعي بين الصفا والمروة فان لم يرد السعي بعده لم يعد اليه انتهى وقوله لافتتاح السعي أي لارادة افتتاحه واول وجهه أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يمر عليه من غير اقبال اليه حال توجهه الى الصفا بمقتضى المروءة والوفا وموجب الاستعانة بما فيه من محل المدد بالدعاء والثناء قال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الحجر أولا ثم يأتي زمزم قال والاول أظهر يعني وهو أن يقدم زمزم قال ابن الهمام ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين قبل الخروج الى الصفا ثم يأتي الملتزم قبل الخروج وقيل يلتزم الملتزم قبل الركعتين ثم يصليهما ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر انتهى والثاني هو الاسهل والافضل وعليه العمل وفي كثير من الكتب أن يعود بعد طواف القدوم وصلاته الى الحجر ثم يتوجه الى الصفا من غير ذكر زمزم والملتزم فيما بينهما واصل وجه تركهما عدم تأكدهما مع اختلاف تقدم أحدهما (ثم ان كان المحرم مفردا بالحج وقع طوافه) هذا (للقدوم) أي لو نوى غيره لانه وقع في محله وهو سنة للآفاقي كما مر (وان كان مفردا بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيره (أو متمتعا) بأن يكون مفردا بالعمرة في الاشهر ناويا للحج في سنته (أو قارنا) أي جامعا بين النسكين في احرامه (وقع) أي طوافه هذا عن طواف العمرة أي في الصور الثلاثة (نواه له) أي نوى الطواف لفرض العمرة (أو لغيره) أي من القدوم والنفل ونحوه لتعين معيار الوقت بخصوصه (وعلى القارن) أي بطريق الاستحباب (ان يطوف طوافا آخر للقدوم) أي بعد فراغه من سعي العمرة ولا يتداخل طواف القدوم في طواف فرض عمرته كما ذهب اليه الشافعي رحمه الله تعالى بل مذهبنا أن عليه طوافين وسعيين للجمع بين النسكين

قوله رقبته الذي في البخاري يعني عاتقه وأشار الى عاتقه اه مصححه

جواد كريم رؤف رحيم سبع مرات لا تترك ذلك غدوة ولا عشية فقلت من أعطاك هذه العطية فقال أعطانيها محمد صلى الله عليه وسلم فقلت أخبرني بثواب ذلك فقال اذا لقيت محمدا صلى الله عليه وسلم فسله عن ثوابه فانه سيخبرك بذلك فذكر ابراهيم التيمي انه رأى ذات يوم في منامه كأن الملائكة جاءته فاحتملته حتى أدخلوه الجنة فرأى ما فيها ووصف أمورا عظيمة مما رآه في الجنة قال فسألت الملائكة لمن هذا فقالوا للذي عمل بعملك قال ورأيت النبي صلى الله عليه وسلم ومعه سبعون نبيا وسبعون صفا من الملائكة

(باب أنواع الاطوفة)

الظاهر أنواع الطواف (وأحكامها) أي المتعلقة بكل منها ومنها بيان أسمائها المتميزة عن اخواتها (أما أنواعها فسبعة) هذا يوهم ان أحكامها أيضا متعددة معينة بذكرها على حدة وليس الامر كذلك حيث لم يأت في كلامه وأما أحكامها فكذا بل انما ذكر أحكامها في ضمن أنواعها فالظاهر أن يقول كما في الكبير أنواعها سبعة (الاول طواف القدوم) ويسمى طواف التحية

وطواف اللقاء وطواف أول عهد بالبيت وطواف احداث العهد بالبيت وطواف الوارد والورود (وهو سنة) أى على ما فى عامة الكتب المعتمدة وفى خزانة المفتين أنه واجب على الاصح (للآفاقى) دون الميقاتى والمكى (المفرد بالحج والقارن) أى الجامع بين الحج والعمرة معا (بخلاف المعتمر) أى المفرد بالعمرة مطلقا (والمتمتع) ولو آفاقيا (والمكى) أى وبخلاف المكى اذا كان مفردا بالحج (ومن بمعناه) أى ومن سكن أو أقام من أهل الآفاق بمكة وصار من أهلها (فانه لا يسن فى حقهم) أى طواف القدوم اذا أفردوا بالحج (الا ان المكى اذا خرج الى الآفاق) أى قبل الاشهر فانه لو خرج فيها ثم عاد الى مكة ليس له القران والتمتع على الوجه المسنون (ثم عاد محرما بالحج) أى مفردا (أو القران فعليه طواف القدوم) أى مستحبا حينئذ (وأول وقته) أى وقت أدائه (حين دخوله مكة) لان أول وقت صحته دخول الاشهر (وآخره وقوفه بعرفة) أى ينتهى بوقوفه بعرفة والافآخر وقت أدائه باعتبار جوازه آخر أول يوم النحر فان غايته الاشهر التى هى محل أعمال الحج (فاذا وقف فقد فات وقته) أى سقط أداؤه (وان لم يقف فالى طلوع فجر النحر) اذ هو نهاية وقت الوقوف وأما ما فى المشكلات من أن وقته قبل يوم التروية فانه خرج مخرج الغالب أو بيان لوقته الافضل كذا حرره فى الكبير لكن فيه انه ليس الافضلية على الاطلاق اذ الافضل وقوعه حين قدومه وهو مختلف باختلاف زمان وروده (ولو قدم الآفاقى مكة يوم النحر أو قبله) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أى بعد وقوفه بعرفة وهو قبلهما (سقط عنه هذا الطواف) لان محله المسنون قبل وقوفه (ولو تركه) أى طواف القدوم مع القدرة عليه وسعة وقته (فذهب الى عرفة) أى بعد ادراك زمن الوقوف (ثم بدا له) أى ظهر له أن يطوف طواف القدوم وتبين له انه أخطأ فى تركه (فرجع) أى الى مكة (وطاف له) أى للقدوم (ان رجع قبل الوقوف فى وقته) وهو من زوال عرفة الى فجر يوم النحر (أجزأه) أى طوافه عن سنة القدوم لوقوعه قبل الوقوف (والا) أى وان لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف فى وقته (لم يجزه) أى طوافه عن سنة القدوم لعدم حصول الوقوف بعده فوقع طوافه فى غير محله (ولا اضطباع ولا رمل ولا سعى) أى بالاصالة (لاجل هذا الطواف وانما يفعل فيه) أى فى طوافه (ذلك) أى ما ذكر من الاضطباع والرمل (اذا أراد) أى المفرد أو القارن (تقديم سعى الحج على وقته الاصلى وهو) أى وقته الاصلى (عقيب طواف الزيارة) لان السعى واجب والاصل فيه أن يتبع الفريضة كما فى التحفة لكن رخص لمخافة الزحمة تقديمه على وقته اذا فعله عقيب طواف ولو نفلا واختلفوا فى الافضل من التقديم والتأخير فى حق الآفاقى وكذا بالنسبة الى المكى لكن الاحوط فى حقه التأخير لانه لا زحمة فى حقه لتوسع زمان السعى بالنسبة الى فعله ولعل هذا وجه عدم جواز التقديم له عند الشافعى والخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (الثانى طواف الزيارة) ويسمى طواف الركن والافاضة وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم النحر لكون وقوعه فيه أفضل (وهو ركن لا يتم الحج الا به) لكنه دون الركن الاعظم وهو الوقوف بعرفة لفوات الحج بدونه بخلاف الطواف فانه يستدرك بادائه فى وقته الموسع الى آخر عمره أو بلزوم بدنة بفوته عند موته ان أوصى باتمام الحج (وأول وقته) أى وقت جوازه وصحته (طلوع الفجر من يوم النحر ولا آخر له فى حق الجواز الا ان الواجب فعله فى أيام النحر) أى عند الامام

كل صف ما بين المشرق الى المغرب فقلت يا رسول الله ان الخضر أخبرنى انه سمع منك كذا فقال صدق الخضر وكل ما يقوله فهو حق وهو عالم أهل الارض وهو رئيس الابدال فقلت يا رسول الله فمن فعل مثل ما فعلت هل يعطى مثل ما أعطيته فقال والذى بعثنى بالحق نبيا انه ليعطى وانه ليغفر له جميع الكبائر التى عملها ويرفع الله تعالى عنه مقته وغضبه ويؤمر صاحب الشمال أن لا يكتب عليه شيأ من السيآت الى سنة ولا يعمل بهذا الامن خلقه الله سعيدا ذكره

(وفيه رمل لا اضطباع) أي ان كان لابسا كما سبق (وبعده) أي بعد طواف الزيارة (سعي) الرفع وهو عطف جملة على جملة وقوله لا اضطباع معترضة (الا اذا فعلهما) أي الرمل والسعي لا الرمل والاضطباع لفساد المعنى (في القدوم) أي في حال طواف قدومه وفيه مسامحة اذ السعي لا يفعل في طواف القدوم بل في حال القدوم والرمل لا يفعل في حال القدوم بل في طوافه فالصواب أن يقول الا اذا فعله أي السعي في القدوم أي حال قدومه بعد طوافه سواء رمل في طوافه أو لم يرمل (فلا يرمل فيه) أي في طواف الزيارة (ولا يسعى بعده) لان السعي لا يتكرر والرمل تابع لطواف بعده سعي (الثالث طواف الصدر) بفتحتين بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس اشتاتا ولذا سمي طواف الرجوع ويسمى طواف الوداع بفتح الواو وبكسرها لموادعته البيت او الحج لعدم صحته بدونه ويسمى حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لانه ما حج بعده ويسمى طواف الافاضة لكونه لا يصح الا بعد المراجعة من الوقوف وأداء طواف ركنه وطواف آخر عهد بالبيت لانه يسن وقوعه حينئذ عندنا ويجب عند الشافعي وطواف الواجب لكونه واجبا دون الفرض الذي هو طواف الزيارة لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعي وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وبالاجماع على كونه ركنا بخلاف طواف الوداع فانه ثبت بالدليل الظني ويؤيده انه يسقط بالعذر وينجبر بالدم لغير عذر وهذا معنى قوله (وهو) أي طواف الصدر (واجب) أي على الآفاقي دون المكي ومن في معناه ممن استوطن بمكة قبل النفر الاول (وأول وقته بعد طواف الزيارة) واما ما في المشكلات من ان وقته بعد الفراغ من مناسك الحج فمحمول على وقت استحبابه (ولا آخر له) كالقدوم (وليس فيه رمل) وكذا الاضطباع فيه (ولا بعده سعي) وكان حقه أن يقول ولا سعي بعده فليس فيه رمل ولا اضطباع لانهما متفرعان على طواف بعده سعي (وهذه الاطوفة الثلاثة) من القدوم والزيارة والصدر (في الحج) أي في حقه خاصة ۞ (الرابع طواف العمرة وهو ركن فيها) أي فرض في أدائها (وفيه اضطباع ورمل) وهما سنتان فيه (وبعده سعي) أي واجب (وأول وقته) أي وقت طوافه (بعد الاحرام بها ولا آخر له) أي في حق أدائها ۞ (الخامس طواف النذر وهو واجب) أي فرض عملا لا اعتقادا (ولا يختص بوقت) أي اذا لم يعينه (الا أن يكون عليه) أي على الناذر (غيره) أي غير النذر الذي هو واجب غير معين بوقت (أقوى منه) أي فيقدم حينئذ الاقوى عليه من طواف فرض أو غيره من الفروض أو واجب معين من النذور أو غيره ۞ (السادس طواف تحية المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد) أي المسجد الحرام (الا اذا كان عليه غيره) أي من الاطوفة (فيقوم هو) أي ذلك الغير (مقامه) أي ينوب منابه ويدخل في ضمنه (كالمعتمر) أعم من أن يكون متمتعا أولا فانه يطوف طواف فرض العمرة ويندرج فيه طواف تحية المسجد كما ارتفع به طواف القدوم الذي هو أقوى من طواف تحية المسجد وكذا اذا دخل المسجد من عليه فرض أو غيره فصلى ذلك فانه قام مقام صلاة تحية المسجد وذلك لان تحية هذا المسجد الشريف بخصوصه هو الطواف الا اذا كان له مانع فحينئذ يصلي تحية المسجد ان لم يكن وقت كراهة الصلاة (السابع طواف التطوع) أي النافلة والا فطواف التحية أيضا تطوع وهو لا يختص بوقت أي بزمان دون زمان لجوازه في أوقات كراهة

الاعمش وقد نقلنا من كتاب قوت القلوب واحياء علوم الدين بقليل اختصار فاحتفظ على ذلك وداوم هداك الله تعالى وأسعدك في الدارين ان شاء الله تعالى (ورأيت) ان أزيدك دعاء شريفا عظيم النفع جدا خفيف المؤنة وورد في صحيح الترمذي أحد كتب المصابيح السنة عن معقل بن يسار رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر

الصلاة

الصلاة عندنا أيضا خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى وقوله (اذا لم يكن عليه غيره) يفيد أنه
لا ينبغي أن يتطوع ويكون عليه غيره من الطواف ونحوه من سائر الفروض فانه لا يليق بشخص
عليه مثلا اداء الزكاة أن يتطوع بالصدقة أو عليه قضاء صلوات فيأتي بنافلة من طواف أو صلاة
وسائر عبادات متطوعات لكن مفهوم عبارته أنه اذا كان عليه غيره يختص هو بوقت وهو
لا بأس به لانا نقول يختص حينئذ بالفراغ عما عليه من غيره لكن لا بطريق نفي الجواز والصحة
كما قيل بل على سبيل اللزوم والفرضية (ولا بشخص) أي ولا يختص جوازه وصحته بأحد (اذا
كان مسلما) لكن لا بد أن يكون مميزا عاقلا فانه لا يصح أيضا من المجنون وغير المميز من الصغار
(طاهرا) أي من الجنابة والحيض والنفاس لانه يحرم الطواف عليهم وكذا دخولهم المسجد
الا انهم لو هجموا وفعلوا صح وعليهم الاثم والكفارة كما سيأتي في محله وكذا سنذكر في محله حكم
الطهارة عن الحدث والخبث في البدن والثوب (ويلزم) أي اتمامه (بالشروع فيه) أي في
طواف التطوع وكذا في طواف تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشروع فيه أي بمجرد
النية (كالصلاة) أي كما تلزم الصلاة بالشروع فيها بالنية مع تحقق سائر شروطها ويستثنى من
هذا الحكم اذا شرع يظن أنه عليه فانه لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للشافعي حيث
يقول المتطوع أمير نفسه ان شاء فعل والا فلا كما ورد لكن يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل
التزامه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ولئلا تصير العبادة ملعبة وللقياس على الحج والعمرة
فان الاجماع على ان من شرع فيهما بنية النفل يلزمه اتمامهما لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله
والله أعلم

* (فصل في شرائط صحة الطواف) * أي مطلقه (الاسلام) لان الكافر ليس أهلا للعبادة
المحتاجة الى النية وقد شرطت فيه لقوله (والنية) وهي شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست
بشرط أصلا وان نية الحج في ضمن الاحرام كافية ولا يحتاج كسائر الافعال الى نية مفردة وقيل
النية ليست بشرط لكن الشرط أن لا ينوي شيأ آخر وهذا كله في طواف الزيارة مع احتمال في
طواف القدوم والصدر والعمرة وأما طواف النفل فلا أظن فيه خلافا لعدم اندراجه في ضمن
نية سابقة وسيأتي لهذه المسئلة في فصلها تتمة (والوقت) أي لبعض افراده وهو أكثر أنواعه
(وكونه بالبيت) أي كون الطواف ملتبسا به من خارجه (لا فيه) أي لا واقعا في داخله وكذا قال
الشافعي لو مر ببعض ثيابه أو بدنه على الشاذروان أو على جدار الحجر بطل طوافه وما التفت
اليه علماؤنا حيث انهما ليسا من البيت الا بالدليل الظني لكن الاحوط رعايته والمقصود عندنا
انه لو طاف داخل البيت حول جدرانه لا يصح ثم كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لانه شرط
(وفي المسجد) أي المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسيأتي زيادة تحقيق له (واتيان أكثره) لانه
مقدار الفرض منه والباقي واجب فيه وفي عده شرطا مسامحة له اذ هو ركن أيضا (قيل
والابتداء من الحجر) أي عده من شرائط صحة الطواف ففي شرح المنار للكاكي والمطلب
الفائق لشارح كنز الدقائق ان الابتداء من الحجر الاسود شرط على الاصح لكن الاكثر على انه
ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية ويكره تركها وعليه عامة المشايخ ونص محمد في الرقيات
على انه لا يجزيه أي الافتتاح من غيره قال في الكبير فجعله فرضا أقول بل جعله شرطا كما سيجيء

سورة الحشر وكل الله
تعالى به سبعين ألف ملك
يصلون عليه حتى يمسي وان
مات في يومه مات شهيدا
ومن قرأها حين يمسي
فكذلك أخرجه الترمذي
(قلت) قوله ومن قرأها حين
يمسي فكذلك يعني وكل الله
به سبعين ألف ملك يصلون
عليه حتى يصبح وان مات
في ليلته مات شهيدا ومعنى
يصلون عليه يدعون له
بالتعظيم فان لفظ الصلاة هو
الدعاء بالتعظيم والآيات
الثلاث من آخر سورة الحشر
هو الله الذي لا اله الا هو عالم
الغيب

مصرحا في كلام ابن الهمام حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الحجر اختلف فيه المتأخرون قيل لا يجزيه وقيل يجوز غير ان الافتتاح من الحجر واجب لانه عليه الصلاة والسلام لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر ان افتتاح الطواف من الحجر سنة فلو افتتحه من غيره جاز ذكره عند عامة المشايخ ولو قيل انه واجب لا يبعد لان المواظبة من غير ترك مرة دليله فيأثم به ويجزيه ولو كان في الآية اجمال لكان شرطا كما قال محمد لكنه منتف في حق الابتداء فيكون مطلق الطواف هو فرض وافتتاحه من الحجر واجب للمواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره والحاصل انه اختار الوجوب وبه صرح في المنهاج نقلا عن الذخيرة حيث قال في عد الواجبات والبداءة بالحجر الاسود وهو الاشبه والاعدل فينبغي أن يكون هو المعول

(فصل) أي في تحقيق النية (الشرط) أي لصحة الطواف المتوقف على النية على ما عليه جمهور الائمة (هو أصل النية دون التعيين) أي لا تعيين الفرضية والوجوب والسنة ولا تعيين كونه للزيارة أو للصدر أو للقدوم ونحو ذلك فانه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب فاذا ثبت ذلك (فلو طاف) أي دار حول البيت (لا ينوي طوافا) أي أصلا (بأن طاف طالبا لغريم) أي لمديون ونحوه (أو هاربا من عدو) أي ظالم أو غيره (أو لا يعلم انه البيت) أي بيت الله تبارك وتعالى أو البيت الذي يجب الطواف به أو يستحب (لم يعتد به) أي لم يعتبر ذلك الطواف حيثما وجد فيه النية الشرعية لانه لم يقصد به القربة وان حصل منه النية اللغوية وهي مجرد ارادة الدورة (ولو نوى أصل الطواف) أي على جهة القربة (جاز) أي لحصول أصل النية (ولو طاف طوافا في وقته) أي زمانه الذي عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أي بعد أن ينوي أصل الطواف لكونه معيارا له كما في صوم اداء رمضان (نواه بعينه أولا) أي أو ما نواه بعينه بل أطلقه (أو نوى طوافا آخر) وهذا كله مبني على أن التعيين ليس بشرط في نية الطواف بخلاف الصلاة فان التعيين لابد منه في الفرض والواجب وأما الصوم ففيه تفصيل ليس هذا محله والحاصل انه اذا نوى طوافا آخر يكون للاول وان نوى الثاني فلا تعمل النية في تقديم ذلك عليه ولا تأخيره عنه كما سيأتي ومثاله ما بينه بقوله (ومن فروعه لو قدم) أي من سفره (معتمرا وطاف) أي بأي نية كانت (وقع عن العمرة) أي عن طوافها (أو حاجا) أي أو قدم حاجا (وطاف قبل يوم النحر وقع) أي طوافه (للقدوم أو قارنا) أي قدم قارنا وطاف طوافين من غير تعيين فيهما (وقع الاول للعمرة والثاني للقدوم ولو كان) أي طوافه (في يوم النحر) أي ونوى نفلا أو وداعا أو أطلقه (وقع للزيارة أو بعد ما حل النفر) أي بعد ما طاف للزيارة كما في نسخة (فهو للصدر وان نواه للتطوع) وكذا اذا أطلقه (فالحاصل ان كل من عليه طواف فرض أو واجب أو سنة اذا طاف) أي مطلقا أو مقيدا (وقع عما يستحقه الوقت) أي من الترتيب المعتبر الشرعي (دون غيره) حتى لو رتبه على خلاف ذلك أو أهمل ترتيبه أو تعيينه (فيقع الاول عن الاول وان نوى الثاني أو غيره) أي من الثالث ونحوه (والثاني عن الثاني وان نوى غيره) أي من الاول وأمثاله (فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى من الاول) باعتبار المرتبة كالفرض بالاضافة الى الواجب والواجب بالنسبة الى السنة (فيبدأ بالاقوى) أي فيعتبر ابتداؤه بالاقوى وان كان فعله على خلاف الاولى (كما لو ترك

والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والارض وهو العزيز الحكيم فاغتنم هذا الثواب العظيم واحرص عليه ولازم عليه دائما فان الله تعالى يرسل اليك في كل يوم وفي كل ليلة سبعين ألف ملك يدعون جميع النهار وجميع الليل بلفظ الصلاة الذي هو مخصوص بالانبياء ناهيك بهذا

طواف الصدر ثم عاد باحرام عمرة فيبدأ بطواف العمرة) لان طواف العمرة أقوى لكونه فرضا (ثم الصدر) أى ثم يأتى طواف الصدر ولم يجعل الطواف مصروفا اليه مع انه سبق تعلق الذمة به لكونه واجبا ومرتبته دون الفرض وهذا واضح جدا (ولو طاف لعمرته ثلاثة أشواط ثم طاف للقدوم كذلك) أى ثلاثة أشواط (فالاشواط التى طاف للقدوم) أى بحسب النية (محسوبة من طواف العمرة) أى بموجب اعتبار الشريعة (فبقى عليه للعمرة شوط واحد فيكمله) أيضا وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا فيمن طاف لعمرته أربعة أشواط ثم طاف يوم النحر لزيارة فان ثلاثة أشواط منه تحول لعمرته ولو قدم الاقوى لما قالوا بتحويل ثلاثة أشواط من لزيارة الى العمرة لان الثلاثة الاخيرة منه واجبة والزيارة فريضة والجواب انه ليس بتحويل من الفرض الى الواجب بل من الواجب المتأخر الى الواجب المتقدم الذى استحق ان يكون لطواف له أولا فهو الاقوى من هذه الحيثية مع ان تدارك الاول لا يتصور بدونه ويتصور دارك الثانى بغيره واما ما ذكره فى الكبير بقوله بل من الفرض الى الفرض كما اذا ترك الا كثر من طواف العمرة ففيه ان الظاهر فيما نحن فيه انه من الواجب الى الواجب كما حررناه ومع ذا لم يندفع الايراد اذ اقيل من الفرض الى الفرض الى آخره لبقاء الاشكال على حاله اللهم لا أن يقال يصرف من طواف الزيارة شوط واحد الى العمرة لتكمل ركنها فيكون من الواجب لى الفرض ثم قوله أو نقول اذا طاف ولو مفرقا وقع الكل عن الفرض أى السابق كما لو أطال لصلاة يقع الكل فرضا فلا سؤال انتهى وهو من عجيب المقال لان مبنى السؤال انما هو على ان تقديم الاقوى هو المعتبر فى الحال فاذا استوى الحكم فى الفرضين فأين يتصور تقديم الاقوى البين ثم الاظهر ان المراد بالاقوى أعم من أن يكون حقيقة كما سبق أو مجازا لقوله (ولو طاف عمرة بعضه) أى وترك بعض أشواطه ولا فرق بين القليل والكثير فى المتروك (ثم طاف للزيارة) كلا (يكمل طواف العمرة من الزيارة) أى لاستحقاق طواف العمرة أولا فهو أقوى من طواف الزيارة من هذه الحيثية مع استوائهما فى الركنية فصرفه الى طواف العمرة أولى سواء كانت المكملة من فرائض طواف الزيارة أو من واجباته وأما القارن اذا لم يدخل مكة ووقف بعرفة فعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاؤها كذا ذكره الشمنى ولعل هذا وجه تقييده بعضه (وكذا لو طاف للزيارة بعضه ثم للصدر) أى جميعه (يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لاعتبار لان طواف الزيارة أقوى من الصدر رتبة ومرتبة فالصرف اليه أولى كما لا يخفى ومن جملة الفروع لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزئه عن النذر ثم تقييد الاحكام المذكورة بالطواف يفيد ان حكم السعى ليس كذلك فمن بقى عليه سعى الحج وأحرم بعمرة وطاف وسعى للعمرة لم ينتقل سعيها الى سعيه مع تقدم سببه وقوة مرتبته ولعل وجه الفرق هو ان الطواف متكرر فى الحج بخلاف السعى فلهذا لو ترك سجدة فى ركعة وأتى بثلاث سجدات فى ركعة أخرى جاز فى ثالث الصلاة دون غيرها وبهذا يتبين انه لو كان عليه طواف الحج وطاف لعمرة لم ينتقل طوافها اليه مع انه أحق لكونه أسبق

فصل فى طواف المغمى عليه والنائم * أى من المرضى (ولو طافوا) أى الرفقة (بالمغمى عليه لاجزأ ذلك) أى الطواف الواحد المشتمل على فعل الفاعل والمفعول (عن الحامل) أى

التشريف العظيم الذى يحصل لك بهذا العمل اليسير كما أفاده الحديث الصحيح النبوى صلى الله على قائله وسلم

(فصل فى الاحرام)

اذا وصل الآفاقى الى الميقات توضأ واغتسل وحلق رأسه وقلم اظفاره وحلق ابطه وعانته واستعمل الطيب وتجرد عن المخيط ولبس ازارا ورداء أبيضين جديدين أو غسيلين وصلى ركعتين نوى بهما سنة الاحرام يقرأ فى الاولى الفاتحة وقل يا أيها الكافرون وفى الثانية الفاتحة وسورة الاخلاص والاحرام اما بالحج

اصالة (والمحمول) أي وعنه نيابة (ان نوى) أي الحامل (عن نفسه وعن المحمول) أي معا أو واحدا بعد واحد قبل الشروع (وان كان) أي ولو كان الحمل (بغير أمر المغمى عليه) أي بناء على ان عقد الرفقة متضمن لفعل هذه المعمة وهذا اذا اتفق طوافهما بأن كان لعمرتهما أو لزيارتهما ونحوهما (وكذا ان اختلف طوافهما) أي وصفا واعتبارا (بأن كان لاحدهما طواف العمرة وللآخر طواف الحج) أو أحدهما فرضا والآخر واجبا (فيكون طواف المحمول عما أوجبه احرامه) أي من فرض العمرة أو طواف القدوم أو الزيارة (وطواف الحامل كذلك) أي على وفق ما اقتضاه احرامه من الاطوفة المذكورة (ولو طافوا بمريض وهو نائم من غير اغماء) ففيه تفصيل (ان كان بأمره وحملوه على فوره) أي ساعته عرفا وعادة (يجوز والا) أي بان طافوا به من غير أن يأمرهم به أو فعلوا به بعد أمره لكن لا على فوره (فلا) أي لا يجزيه عن الطواف وتفصيله على ما يحصل به توضيحه ما في الكبير لو أن رجلا مريضا لا يستطيع الطواف الا محمولا وهو يعقل نام عن غير عتبة فحمله أصحابه وهو نائم فطافوا به أو أمرهم أن يحملوه ويطوفوا به فلم يفعلوا حتى نام ثم احتملوه وهو نائم أو حملوه حين أمرهم بحمله وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ روى ابن سماعة عن محمد انهم اذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يجزيه ولو أمرهم ثم نام فحملوه بعد ذلك وطافوا به أجزأه ولو قال لبعض عبيده استأجر لي من يطوف بي ويحملني ثم غلبته عيناه ولم يعص الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلا ثم استأجر قوما يحملونه وأتوه وهو نائم فطافوا به قال ابن سماعة استحسن اذا كان على فوره ذلك انه يجوز فأما اذا طال ذلك ونام فأتوه وحملوه وهو نائم لا يجزيه عن الطواف ولكن الاجر لازم بالامر قال ابن سماعة والقياس في هذه الجملة أن لا يجزيه حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ ينوي الدخول فيه لكن استحسنا اذا حضر ذلك فنام وقد أمر أن يحمل فطاف به أنه يجزيه قال ابن الهمام وحاصل هذه الفروع الفرق بين النائم والمغمى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه انتهى وقد أطلقوا الاجزاء بين حالتي النوم والاغماء في الوقوف ولعل الفرق ان الوقوف لا يتوقف صحته على النية لعدم اشتراطها فيه اكتفاء باندراج نيته في ضمن نية الاحرام توسعة على العباد في الرحمة بخلاف الطواف فان النية شرط فيه عند الجمهور على ما سبق فألغي وجود حقيقتها في حق المغمى عليه بالاكتفاء عن تحقق حكمها بالنسبة الى الرفقة بناء على عقد المودة والمشاركة في العهدة واعتبر الامر الصريح في المريض النائم لقيام نيته مقام نيته لان حاله أقرب الى الشعور من حال المغمى عليه والله أعلم (وان لم ينو الحامل الطواف) أي أصلا (بل نوى) أي الحامل بطوافه (طلب غريم) أي مثلا (فان كان المحمول عاقلا) أي منتبها أو مستيقظا (ونوى الطواف) أي قربته (أجزأه) أي المحمول لتحقق نيته (دون الحامل) لفقد قصده الشرعي (وان كان المحمول مغمى عليه) وكذا النائم والمجنون والمسئلة بحالها (لم يجزه) أي الطواف لهما (لانتفاء النية) أي الشرعية (منه) أي من المحمول (ومنهم) أي الحاملون الدال عليه الحامل وكان الاولى أن يقول منهما وعلم منه أنه لو نوى الحامل عن نفسه ولم ينو المحمول جاز للحامل دون غيره سواء كان مفيقا أو لا (وان نوى من استأجره لا يعتد بنيته)

أو بالحج والعمرة قال ان أراد الحج اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني وأعني عليه وبارك لي فيه نويت الحج وأحرمت به مخلصا لله تعالى لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك (اللهم) أحرم لك شعري وبشري ولحمي ودمي من النساء والطيب وكل شيء حرمته على المحرم أبتغي بذلك وجهك الكريم لبيك وسعديك والخيرات كلها بيديك والرغباء اليك لبيك والعمل الصالح لبيك ذا النعماء والفضل الحسن

أى بنية المستأجر الحامل للمعمول اذا كان مفيقا أو نائما بخلاف ما اذا كان مغمى عليه أو نائما فان فيه تفصيلا كما تقدم والله أعلم وكان حقه ان يقول بنيته له والا فنيته لنفسه صحيحة ولو كان حمله بناء على اجارته كما اذا علم طائف غيره فان طوافهما يحسب عن كل منهما اذا وجد النية لهما

(فصل فى مكان الطواف مكانه حول البيت لا فيه) أى لا فى داخله كما مر (داخل المسجد) أى سواء كان قريبا من البيت أو بعيدا عنه بعد أن يكون فى المسجد (ويجوز) أى الطواف (فى المسجد) أى فى جميع أجزائه (ولو من وراء السوارى) أى الاسطوانات (وزمزم) وكذا المقامات (ولو طاف على سطح المسجد ولو مرتفعا عن البيت) أى من جدرانه كما صرح به صاحب الغاية (جاز) لان حقيقة البيت هو الفضاء الشامل لما فوق البناء من الهوى ولذا صحت الصلاة فوق جبل أبى قبيس اجماعا حتى لو انهدم البيت نعوذ بالله جاز الصلاة الى البقعة وفيها أيضا عندنا خلافا للشافعى فى الصلاة فى داخلها بلا حائل لتحقق الحرج العام بالنسبة الى من كان خارجها بخلاف أهل الداخل فانهم يكونون جمعا محصورا أو واحدا مغمورا فلا حرج بالنسبة اليهم لاسيما اذا كان يمكنهم الخروج وبهذا يندفع ما قاله صدر الشريعة فى شرح الوقاية ان هذا فرع عجيب من الشافعية وانما حققت انا هذه المسئلة من المشايخ البكرية هذا ولو طاف خارج المسجد مع وجود الجدران لا يصح اجماعا وأما اذا كان جدرانه منهدمة فكذا عند عامة العلماء خلافا لمن لم يعتد بخلافه

(فصل فى واجبات الطواف) أى الافعال التى يصح الطواف بدونها وينجبر بالدم لتركها وهى سبعة (الاول الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر) أى وان فرق بينهما فى حكم الاثم والكفارة وهما من النجاسات الحكمية ووجوبها عنهما هو الصحيح من المذهب وهو احدى الروايتين عن الامام أحمد وقال ابن شجاع هو سنة ونقل النووى فى شرح مسلم عن أبى حنيفة استحبابها وكأنه أخذ من قول ابن شجاع والجمهور على أن الطواف كالصلاة فى اعتبار الشرائط كلها الا ما استثنى بفعله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز المشى ونحو ذلك ثم اذا ثبت أن الطهارة عن النجاسة الحكمية واجبة فلو طاف معها يصح عندنا وعند أحمد ولم يحل له ذلك ويكون عاصيا ويجب عليه الاعادة أو الجزاء ان لم يعد وهذا الحكم فى كل واجب تركه (الثانى قيل) أى قال بعضهم ان من واجبات الطواف أيضا (الطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى سواء فى الثياب الملبوسة أو الاعضاء البدنية وفى معناهما الاجزاء الارضية عند بعضهم (والاكثر على انه) أى هذا النوع من الطهارة فى الثوب والبدن (سنة) أى مؤكدة (وقيل) وهو خلاف ظاهر الرواية (قدر ما يستر به عورته من الثوب واجب) أى طهارته (فلو طاف وعليه قدر ما يوارى العورة طاهر والباقى نجس جاز) أى ولا يلزمه شئ الا أنه يكره له ذلك وقيل عليه دم (والا فهو بمنزلة العريان) لان الاكثر له حكم الكل عند الاعيان وفى النخبة اذا طاف فى ثوب كله نجس فهذا والذى طاف عريانا سواء وسيأتى حكم العريان واما ما وقع فى الطرابلسى من أنه لو غمس ثوبه فى بول فهو كما لو صلى عريانا فسهو بين لعدم القائل باشتراط ذلك لما صرح فى البدائع من أن الطهارة عن النجس ليست من شرائط الجواز بالاجماع وهذا فى الثوب والبدن على ما صرح

لبيك مرغوبا ومرهوبا اليك لبيك اله الخلق لبيك لبيك حقا حقا تعبدا ورقا لبيك عدد التراب والحصى لبيك لبيك ذا المعارج لبيك لبيك من عبد أبق اليك لبيك لبيك فراج الكرب لبيك لبيك انا عبدك لبيك لبيك غفار الذنوب لبيك (اللهم) اعنى على اداء فرض الحج وتقبله منى واجعلنى من الذين استجابوا لك وآمنوا بوعدك واتبعوا أمرك واجعلنى من وفدك الذين رضيت عنهم وأرضيتهم وقبلتهم ويستحب تكرار التلبية كلما علا شرفا أو هبط واديا

بهما الاصحاب وأما طهارة مكان الطواف فذكر عز بن جماعة عن صاحب الغاية انه لو كان في موضع طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يشد نفي الشرطية والفرضية واحتمال ثبوت الوجوب أو السنية والارجح عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (ستر العورة فلو طاف مكشوفا) أي قدر ما لا تجوز الصلاة معه (وجب الدم) أي ان لم يعده (والمانع) أي قدره (كشف ربع العضو) أي من أعضاء العورة بالنسبة الى الرجل أو المرأة والامة كما فصلت ذلك في محله (فما زاد) أي على قدر الربع (كما في الصلاة) أي عند أبي حنيفة ومحمد حيث قالا (وان انكشف أقل من الربع لا يمنع ويجمع المتفرق) وأما ما نقل عن السروجي من أنه لو ظهر شعرة من شعراتها أو ظفر من ظفر رجلها لم يصح طوافها كالصلاة فهو غلط من الناقل لان السروجي انما ذكر ذلك عن النووي على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات (المشي فيه للقادر) ففي الفتح المشي واجب عندنا وعلى هذا نص المشايخ وهو كلام محمد وما في فتاوى قاضيخان من قوله والطواف ماشيا أفضل تساهل أو محمول على النافلة بل ينبغي في النافلة أن يجب لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المشي انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب بايجاب الله تبارك وتعالى وبين ما يجب بفعل العبد ولذا يجوز قضاء النذر وقت الكراهة دون أداء ركعتي الطواف مع أنه لم يلزمه بوصف المشي مع الاتساع في التطوع ولهذا جوز بلا عذر في صلاة النفل ترك القيام الذي هو ركن في الفرض عند القدرة (فلو طاف) أي في طواف يجب المشي فيه (راكبا أو محمولا أو زحفا) أي على استه أو على أربعته أو جنبه أو ظهره كالسطيح (بلا عذر فعليه الاعادة) أي ما دام بمكة (أو الدم) أي لتركه الواجب (وان كان) أي تركه (بعذر لا شئ عليه) كما في سائر الواجبات (ولو نذر) أي وهو قادر على المشي (أن يطوف زحفا) وكذا ما في معناه (لزمه) أي الطواف (ماشيا) لالتزامه بالوجه الاكمل بخلاف من شرع زحفا بنية النفل فان المشي في حقه هو الافضل كما تقدم والله أعلم ويؤيده ما في الكبير ثم ان طافه زحفا أعاده كذا في الاصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه اذا طاف زحفا أجزأه لانه أدى ما أوجب على نفسه هكذا حكى في البدائع وذكر الطرابلسي في هذه المسئلة قيل عليه الاعادة والا فدم وقيل لا يلزمه شئ انتهى فتحقق ان المسئلة خلافية وأما ما ذكره ابن الهمام في المناقشة في أن الاجزاء لا ينافي ما في الاصل من الاعادة والجزاء فمدفوع لما يستفاد من تعليله لقوله لانه ادى ما أوجب على نفسه ثم قوله ولو كان خلافا كان ما في الاصل هو الحق لان من ترك واجبا في الصلاة وجب عليه الاعادة أو سجدتا السهو وان لم يفعل قلنا صحة صلاته تندفع بالفرق الذي قررناه سابقا في التزام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (التيامن) صرح بوجوبه الجمهور من الاصحاب وهو الصحيح وقيل سنة وقيل شرط وفي الفتح الاصح الوجوب (وهو أخذ الطائف) أي شروعه (عن يمين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيد لما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب فمؤدى الكل واحد لان المراد يمين الحجر عند استقباله أو لوقوعه في يمين الباب (وضده أخذه عن يساره وجعل البيت عن يمينه وهو الطواف المنكوس) الظاهر أنه الطواف المقلوب والمعكوس وأما المنكوس فهو أن يجعل رأسه من جهة الارض ورجليه من جهة السماء ومنه قوله تعالى ثم نكسوا على رؤسهم ففي القاموس نكسه قلبه على رأسه كنكسه وأما ما في الكبير من أنه ذكر

أو أتى ركبا وبالاعصار وعند اختلاف الاحوال الى أن يقطع التلبية من صبح يوم النحر بأول حصاة يرمي بها عند جمرة العقبة وان اراد الحج والعمرة قال (اللهم) اني أريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني وأعني عليهما وبارك لي فيهما نويت العمرة والحج وأحرمت بهما مخلصا لله تعالى ثم يأتي بجميع ما تقدم من الفاظ التلبية

(فصل في دخول مكة)

يسن الاغتسال لدخول مكة بذي طوى ويدخلها نهارا أو ليلا لكن سيدنا عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يقدم مكة الا بات

فى منسك الرومى عن السروجى وليس شئ من الطواف يجوز مع استقبال البيت الا قبالة الحجر انتهى وهو غلط منه لانه انما ذكره السروجى عن الشافعية وقد صرح فى الغاية ومنسك السنجارى لو استقبل البيت بوجهه وطاف معترضا أو جعل البيت عن يمينه ومشى القهقرى أو مر معترضا مستدبرا البيت لا يبطل عندنا لان المأمور به مطلق الطواف عندنا وهو الدوران حول الكعبة وقد أتى به الا انه أخل فى وصفه ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بتركه الترتيب او تركه الصفة انتهى ولا يخفى ان ما نقل عن السروجى يمكن حمله على ما يوافق المذهب بأن يقال معنى لا يجوز يحرم فعله لتركه الواجب وأما قياسه بقوله ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بترك الترتيب أو ترك الصفة فمع ظهور الفارق بينهما ليس للترتيب دخل فيهما والحاصل ان وجوب التيامن يفيد ان من أتى بخلافه من الصور المذكورة المخالفة للتيامن فى الهيئة والكيفية يحرم عليه فعله ويجب عليه الاعادة أو لزوم الجزاء ومن ذلك ما رأينا من بعض المجانين على صورة المجاذيب من أهل الامكار انه طاف على هيئة السماع الدوار فانه لا شك أنه يحرم عليه لاشتماله على الاقبال والادبار والمشى باليمين واليسار (السادس) من الواجبات (قيل الابتداء من الحجر الاسود) وقد تقدم انه المختار لابن الهمام وغيره والاكثرون على انه سنة وقيل فريضة وشرط (السابع الطواف وراء الحطيم) أى جدار الحجر (فلو لم يطف وراءه بل دخل الفرجة التى بينه وبين البيت) أى وخرج من الفرجة الاخرى (فطاف فعليه الاعادة أو الجزاء) اى كما سيأتى (ثم الواجب أن يعيده على الحجر) أى فقط كما سيصور (والافضل اعادة كله) أى ليؤديه على الوجه الحسن المستحسن عند العلماء وللخروج به عن خلاف بعض الفقهاء وهذا عند الاكثر من أئمة المذهب خلافا لظاهر كلام الكرمانى فعليه ان يعيد الطواف ولما صرح به ابن الهمام حيث قال فيجب اعادة كله ليؤدى على الوجه المشروع انتهى وهو ظاهر لانه كما يجب عليه تدارك نقصانه من أصل الطواف يجب عليه تدارك وصفه الواجب كما فى ترك سائر الواجبات الاصلية والوصفية وهذا كله بناء على ان كون الحجر من البيت ثبت بالادلة الظنية خلافا لما قاله الشافعية (وصورة الاعادة على الحجر أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر) أى مبتدئا من أول اجزاء الفرجة أو قبله بقليل للاحتياط (حتى ينتهى الى آخره) أى من الشق الآخر كما تقرر (ثم يدخل الحجر من الفرجة) أى التى وصل اليها (ويخرج من الجانب الآخر) وهو الذى ابتدأ من طرفه (أو لا يدخل الحجر بل يرجع ويبتدئ من أول الحجر) وهو الاولى لئلا يجعل الحطيم الذى هو من الكعبة وهو أفضل المساجد طريقا الى مقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة وطلب البركة فى كل كرة ثم فى الصورة الاولى من الاعادة لا يعد عوده شوطا لانه منكوس وهو خلاف الشرط أو الواجب فلا يكون محسوبا ولهذا قال (هكذا) أى مثل ما ذكر من صورتى الاعادة (يفعل سبع مرات) أى ان تركه فى جميع أشواط الطواف والا فبقدره (ويقضى حقه فيه) أى ويفعل فى حال اعادته ما يستحق الطواف وجوبا أو سنة (من رمل) ان كان فيه رمل أو اضطباع (وغيره) من تيامن ونحوه (فاذا أعاده سقط الجزاء) وهو ظاهر (ولو طاف على جدار الحجر قيل يجوز) اشارة الى ما فى الكنز من انه ينبغى أن يجوز لان الحطيم كله ليس من البيت (وينبغى تقييده بما زاد على حده وهو قدر ستة أو سبعة أذرع) وقال فى الكبير لكن يرد عليه ان بعضه

بذى طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهارا ويذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم انه فعله متفق عليه وهذا اللفظ لمسلم ويدخل من ثنية كداء بالمد وهو الحجون لان النبى صلى الله عليه وسلم دخل منها عام الفتح تفاؤلا بالاستعلاء لان ابراهيم عليه السلام دعا فيه بان يجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم حين دعا لذريته بالحرم ولان باب البيت مثل الوجه واماثل الناس يقصدون من وجوههم لا من ظهورهم ويدخل ماشيا خاضعا داعيا فاذا وصل الى المعلى

منه وهو سبعة أذرع فلا يذهب عن الواجب ذلك القدر انتهى وفيه نظر لا يخفى لان شارح الكنز صرح بأن الحطيم كله ليس من البيت فمعناه أن بعضه منه سواء يكون ستة اذرع أو سبعة ولا شك أن ذلك البعض داخل فى الحطيم مع الزيادة للخلاف فى ذلك والحائط خارج عن الكل احتياطا نعم على مقتضى مذهب الشافعية انهم جعلوا الجدار حكمه حكم البيت وانه واقع فى محل حائط البيت قديما الاشبه أنه حينئذ لا يجوز عندهم والخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (وقيل غير ذلك) أى غير ماذكر من الستة والسبعة فى مقدار الحطيم من البيت حتى قيل كله منه والله سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل فى ركعتى الطواف وهى) أى صلاة الطواف (واجبة) أى مستقلة لا سنة كما قال الشافعى فى قول (بعد كل طواف) أى ولو أدى ناقصا (فرضا كان) أى الطواف كركنى الحج والعمرة (أو واجبا) كالصدر والنذر (أو سنة) كالقدوم وكذا اذا كان مستحبا كتحية المسجد (أو نفلا) كالتطوع بلا فرق بين الاطوفة خلافا للرشيد الدين حيث قال ينبغى أن يكونا واجبتين على اثر الطواف الواجب قال ابن الهمام وهو ليس بشئ لاطلاق الادلة وفساد اطلاق الادلة لا ينفى قبول التقييد فى المسئلة ان صح فيها وجه من وجوه المقايسة (ولا تختص) أى هذه الصلاة (بزمان ولا مكان) أى باعتبار الجواز والصحة والا فباعتبار الفضيلة تختص بوقوعها عقيب الطواف ان لم يكن وقت كراهة وتختص بايقاعها خلف المقام ونحوه من أرض الحرم (ولا تفوت) أى الا بالموت (فلو تركها لم تجبر بدم) وفيه انه لم يتصور تركها فكيف يتصور الجبر اللهم الا أن يقال المراد منه انه لا يجب عليه الايصاء بالكفارة للاسقاط بخلاف الصوم والصلاة حتى الوتر الواجب ولعل الفرق ماقدمناه هذا والمسئلة خلافية ففى البحر العميق وحكم الواجبات أنه يلزمه دم مع تركها الا ركعتى الطواف انتهى ووجهه انه واجب مستقل ليس له تعلق بواجبات الحج أو لعدم تصور تركهما كما فى بعض المناسك ولا تجبران بالدم فانهما فى ذمته مالم يصلهما اذ لا يختصان بزمان ولا مكان لكن ذكر الحدادى فى شرح القدورى انه ان تركهما ذكر فى بعض المناسك ان عليه دما ويؤيده مافى البحر الزاخر وهما واجبتان فان تركهما فعليه دم وفى منسك الاكثر على أنه لو تركهما لا يلزمه دم وبه قالت الشافعية وقيل يلزم انتهى ولعله محمول تركه على الفوت بالموت فيجب عليه الايصاء ويستحب للورثة اداء الجزاء (ولو صلاهما خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز ويكره) أى كراهة تنزيه لترك الاستحباب كما سيأتى أو تحريم لمخالفة الموالاة أو لهما جميعا (والسنة الموالاة بينهما وبين الطواف) أى فراغه ان لم يكن وقت الكراهة والافضل بعد فرض المغرب قبل السنة ان كان فى الوقت سعة (وتستحب مؤكدا) أى استحبابا مؤكدا فيفيد أن مراتب الاستحباب مختلفة كمراتب السنن المؤكدة (خلف المقام) لموافقة فعله صلى الله عليه وسلم على وفق الآية الكريمة واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى لا سيما وقد قيل فى الآية ان الامر للوجوب وهذا يقتضى ان تكون الصلاة خلفه من السنة ويخلفه ما حوله وسائر أماكن الفضيلة من الحرم لان فيه قولا لبعض المفسرين ان المراد بمقام ابراهيم هو الحرم جميعه ولذا قال (وأفضل الاماكن لادائها خلف المقام) وفى معناه ما حوله من قرب المقام كما يشير اليه من التبعيضية فى الآية الشريفة

وراى مكة وعاينها دعا بما روى جعفر بن محمد عن أبيه عن جده ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول عند دخول مكة (اللهم) البلد بلدك والبيت بيتك جئت أطلب رحمتك وأؤم طاعتك متبعا لامرك راضيا بقدرك مبلغا لامرك أسألك مسئلة المضطر اليك المشفق من عذابك ان تستقبلنى بعفوك وأن تتجاوز عنى برحمتك وأن تدخلنى جنتك وقال الكرمانى اذا وصل الى درب مكة يقول (اللهم) رب السموات السبع وما أظللن ورب الرياح وما أذرين

وكون الخلف أفضل لاختياره الحضرة المنيفة (ثم في الكعبة) أي داخلها (ثم في الحجر تحت
الميزاب) أي خصوصا (ثم كل ما قرب من الحجر الى البيت) أي من قدر سبعة أذرع وما دونها
(ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في حواليه وجوانبه خصوصا محاذاة الاركان ومقابلة
الملتزم والباب ومقام جبريل عليه الصلاة والسلام (ثم المسجد) أي جميعه لكن المطاف الذي
محل المسجد في زمنه صلى الله عليه وسلم أفضل الا انه لا يصلي بحيث يشوش على الطائفين
ويحوجهم الى المرور بين يدي المصلي (ثم الحرم) أي مكة وما حولها من اعلام الحرم المحترم (ثم
لا افضلية بعد الحرم) أي بالنسبة الى هذه الصلاة من حيثية اختصاصها بالحرم وهو لا ينافي انه
لو صلاها في المسجد النبوي أو المسجد الاقصى لافضلية لها بالاضافة الى ما عداهما (بل الاساءة)
أي حاصلة لمجاوزته عن حد أدائها من المكان الذي هو المستحب والزمان الذي هو السنة الى
غيرهما من الامكنة والازمنة (والمراد بما خلف المقام) أي بالموضع الذي يسمى خلف المقام
(قيل ما يصدق عليه ذلك) أي خلف المقام أو المقام (عادة وعرفا مع القرب) وهذا القيل متعين
فان من صلى آخر المسجد وراء المقام لا يدرك فضيلة خلف المقام باتفاق علماء الانام فان العرف
خصه بما هو مفروش بحجارة الرخام (وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه اذا أراد ان يركع خلف
المقام جعل بينه وبين المقام صفا أو صفين) أي مقدارهما وأو للشك أو للتنويع المفيد للتخيير
(أو رجلا أو رجلين) يحتمل الشك والتنويع كذلك ثم يحتمل ان المراد قدر ما يقف رجل
أو رجلان فيوافق ما قبله أو كان يتأخر عنهما بالفعل متحريا الى مقامه صلى الله عليه وسلم ان صح
مرفوعا ولعل وجه تأخره عليه الصلاة والسلام على تقدير صحته عن قرب المقام التنزه عن
مشابهة عبدة الاصنام في تلك الايام أو كان وقت الزحام وعدم التفات العوام لخير الانام (رواه
عبد الرزاق) وأما ما في رواية الشيخين عن عائشة رضي الله عنها فركع عند المقام ركعتين
وفي روايتهما عن جابر ثم تقدم الى مقام ابراهيم فقرأ واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فجعل المقام
بينه وبين البيت هذا وقال الكرماني وحيث ما صلى من الحرم يجوز وقال مالك والثوري ان
لم يصلهما خلف المقام لم يجز وعليه دم ولنا ان المراد بمقام ابراهيم في الآية الحرم كله لان أكثر
الصحابة صلوا ركعتي الطواف في المسجد دون المقام وكذا في الحرم بذي طوى وغيره فحملنا فعله
عليه الصلاة والسلام على بيان الافضل في المقام انتهى وفيه بحث لا يخفى لان الامام مالكا ان
صح عنه ما نسب اليه يتمسك بأن الامر للوجوب في حق المقام وفعله عليه الصلاة والسلام
مبين للمرام وغاية احتجاجنا عليه بفعل الصحابة الكرام وهو لا ينافي كون الامر للوجوب
غاية الخلاف في ان المراد بالمقام عموم الحرم أو خصوص المقام مع ان أحدا من علمائنا لم يقل
بالوجوب في هذا المقام (ويستحب) أي عند الاربعة (أن يقرأ في الاولى بسورة الكافرون)
القراءة تتعدى بالباء وغيرها الكافرون بالرفع على الحكاية (وفي الثانية الاخلاص) أي سورتها
(ويستحب ان يدعو بعدها) أي بعد صلاة الطواف (لنفسه ولمن أحب) أي من أقاربه ومشايخه
وأصحابه (والمسلمين) أي ولعمومهم (ويدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدمناه (ولو صلى أكثر
من ركعتين) أي لطواف واحد (جاز) الا ان الزائد على الركعتين يكون تطوعا (ولا تجزئ
المكتوبة) أي المفروضة الالهية (والمنذورة) أي المفروضة الانسانية (عنها) أي عن صلاة

نسألك خير هذه القرية وخير
أهلها ونعوذ بك من شرها
وشر أهلها وشر ما فيها (اللهم)
ارزقنا خيرها واصرف عنا
أذاها (ويشير) الى الجانب
الايسر من المعلى ومن أمامه
ويمينه ويقرأ الفاتحة لهم
ويقول السلام عليكم دار
قوم مؤمنين وانا بكم
لاحقون ان شاء الله تعالى
آمين (اللهم) رب هذه
الارواح الفانية والاجساد
البالية والعظام النخرة أنزل
عليهم رحمة منك وسلاما مني
(اللهم) آنسهم بكلمة
التوحيد وبأعمالهم الصالحة

الطواف لكونها واجبة مستقلة (ولا يجوز اقتداء مصلي ركعتي الطواف بمثله لان طواف هذا) الاولى ان يقول لان طواف كل (غير طواف الآخر) أي لاختلاف السبب كصلاتي الظهر والعصر وان كان الطوافان من نوع واحد والصلاتان من جنس متحد (ولو طاف بصبي) أي غير مميز (لا يصلي) عنه أي ركعتي الطواف لانه لا تصح النيابة عنه بالي العبادة من الصوم والصلاة كما حقق في اسقاطهما (ويكره تأخيرها عن الطواف) لان الموالاة بينه وبينهما سنة (الا في وقت مكروه) فلذا قال كما قيل (ولو طاف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف) لكونهما واجبتين ولسبق تعلقهما بالذمة قبل السنة (ثم سنة المغرب) ويؤيده ما قالوا في صلاة الجنازة اذا حضرت يصلي المغرب ثم الجنازة ثم سنة المغرب ولا شك ان هذا مثله لان حكم الواجب والفرض سواء في العمل وان كان بينهما فرق في الاعتقاد (ولا تصلي) بصيغة المجهول أي لا تصلي هذه الصلاة (الا في وقت مباح) أي لسعة زمانه (فان صلاها في وقت مكروه) كما سيأتي بابه (قيل صحت مع الكراهة) اي ان اداها (ويجب عليه قطعها) أي في أثنائها (فان مضى فيها) أي بان كملها (فالاحب أن يعيدها) لعموم القاعدة ان كل صلاة أديت مع الكراهة التنزيهية يستحب اعادتها ومع الكراهة التحريمية يجب اعادتها (وأوقات الكراهة) أي لهذه الصلاة وهي أعم من التحريمية والتنزيهية (بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس قدر رمح) لكن عند الطلوع حرام كما هو عند الغروب وكذا ما خصه بقوله (ووقت الاستواء) أي قرب أوانه لعدم ادراك حقيقة زمانه (وبعد العصر) أي بعد أدائه (الى اداء المغرب) أي حتى بعد الغروب قبل أداء الفرض (وعند الخطبة) أي الخطب كلها الا ان عند خطبة الجمعة أشد كراهة (وشروع الامام) أي امام مذهبه (في المكتوبة) لما ورد اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وفي سنة الصبح تفصيل طويل متعلق بالمسئلة (وبين صلاتي الجمع بعرفات) أي في جمع التقديم (ومزدلفة) أي في جمع التأخير ان يجمع بينهما كما يستفاد من قيد الجمع واعلم انه صرح الطحاوي وغيره بكراهة أداء ركعتي الطواف في الاوقات الخمسة المنهي عن الصلاة فيها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ونقل عن مجاهد والنخعي وعطاء جواز أدائها بعد العصر قبل اصفرار الشمس وبعد الصبح قبل طلوع الشمس أي قبل احمرارها آثارها قال الطحاوي واليه نذهب والحاصل انهم فرقوا في المسئلة حيث جوزوها وقت الكراهة التنزيهية دون زمان الكراهة التحريمية الحاقا لصلاة الطواف من حيث انه واجب بالفرائض وسائر الواجبات والمحققون فرقوا بين قضاء الوتر وأداء ركعتي الطواف ولو كانا واجبتين بأن الاول واجب بايجاب الله تعالى عليه والآخر بايجاب العبد على نفسه بالتزامه لفعل الطواف ولو كان واجبا عليه وهذا تحقيق وتدقيق ويؤيد ما ذكرناه ما علله الطحاوي فيما اختاره بقوله ولما كانت الصلاة على الجنائز كالصلاة الفائتة كانت صلاة الطواف مثله يجوز اداؤها في هذين الوقتين لان وجوبها كوجوب صلاة الجنازة انتهى وفيه مباحث لا تخفى تظهر في المطالعة بين كلامه وبين ما ذكرناه فيما تقدم والله أعلم

*(فصل في سنن الطواف استلام الحجر مطلقا) أي من غير قيد الاولية والآخرية والاثنائية وان كان بعضها آكد من بعض بل قيل يستحب فيما عدا طرفيه ويمكن أن يكون مراده بالاطلاق

واعف عن قبائح أعمالهم الاعمال وارحمنا اذا صرنا اليه برحمتهم يا ارحم الراحمين ثم اذا وصل الى المدعى وهو الموضع الذي كان يرى منه البيت الشريف قبل حدوث الابنية الحائلة الآن عن رؤيتها وقف وقال (اللهم) أنت ربي وأنا عبدك جئت هاربا منك اليك لاؤدي فرائضك وأطلب رحمتك وألتمس رضوانك أسألك مسئلة المضطرين اليك المشفقين من عذابك الخائفين من عقوبتك أن تستقبلني اليوم بعفوك وتحفظني برحمتك وتتجاوز عني بمغفرتك

استواء التقبيل والسجود وعدمهما (والاضطباع) أى فى جميع أشواط الطواف الذى سن فيه كما صرح به ابن الضياء خلافا لما يوهمه قوله (والرمل فى الثلاثة الاول) لان المتبادر أن الظرف قيد لهما (والمشى على هينته فى الباقى) من الاشواط الاربعة أو المراد فى باقى الاطوفة بكمالها بأن لا يسرع اسراعا لما يتفرع عليه من تشويش الخاطر وأذية التدافع ولا يمشى مشى المتهاون لما يترتب عليه من خوف الرياء والسمعة والعجب والغرور ودعوى الشعور والحضور (فى طواف الحج والعمرة) قيد للاضطباع والرمل لكونهما من سنن طواف بعده سعى لا يقال قد زالت علة الرمل والاضطباع وهى موجبة لزوال حكمهما لانا نقول زوال علتهما ممنوع فان النبى صلى الله عليه وسلم رمل واضطبع فى حجة الوداع تذكر النعمة الامن بعد الخوف ليشكر عليها وقد أمرنا بتذكر النعمة فى مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز ان يثبت الحكم بعلل متناولة فحين غلبة المشركين كان علة الرمل ايهام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان علته تذكر نعمة الامن (والاستلام) أى استلام الحجر (بين الطواف والسعى) أى وبينه لكن لا مطلقا (بل لمن عليه السعى) وأراد أن يسعى حينئذ سواء صلى ما بينهما والتزم وأتى زمزم أم لا (ورفع اليدين عند التكبير مقابلة الحجر) أى فى الابتداء للخلاف فى الاثناء (والابتداء من الحجر) أى ابتداء الطواف منه اعم من ان يكون باستلام واستقبال ام لا سنة (هو الصحيح) أى خلافا لمن قال انه شرط أو فرض أو واجب كما اختاره ابن الهمام وهو باعتبار الدليل أظهر وان كان الاول عليه الاكثر (واستقبال الحجر فى ابتدائه) أى بخلاف استقباله فى أثنائه فانه مستحب (والموالاة) أى المتابعة (بين الاشواط) أى أشواط الطواف وكذا أشواط السعى وكذا بين الطواف والسعى لكن التتابع بينهما على التوسعة بخلافه فيما بين الاشواط واجزاء الاشواط والظاهر ان يراد بها الموالاة العرفية لانه لا يقع فيها مطلق الفاصلة لتجويزهم الشرب ونحوه فى أثناء الطواف (والطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى فى الثياب والاعضاء البدنية وكذا فى الاجزاء المكانية

*(فصل فى مستحباته استلام الركن اليمانى) أى من غير قبلة ووضع جبهة (وأخذ الطواف عن يمين الحجر) أى باعتبار وضعه فانه على يمين الباب لا باعتبار مستقبله والمراد من الاخذ أى شروعه فيه بالنية بلا رفع يديه بان يقف قبيل الحجر مستقبلا ثم يطوف متيامنا (بحيث يمر جميع بدنه عليه) أى على الحجر (وتقبيل الحجر) أى بالاتفاق والظاهر عده من السنن المؤكدة لثبوته بالاحاديث الواردة ولعله أراد أن تثليثه مستحب (والسجود عليه) يعنى مع التقبيل كما سبق (ثلاثا) لما ورد فى بعض الروايات لكنها غير مشهورة (واتيان الاذكار والادعية فيه) أى من المأثورة وغيرها (وأن يكون طوافه قريبا من البيت) أى بشرط الاحتراز عن الاذية (وللمرأة البعد) أى ان كان زحمة الرجال أو لم يكن وقت الطواف مختص بالنساء (وان تطوف ليلا) لانه استر لها وان كانت عجوزة مستورة (والطواف وراء الشاذروان) أى للخروج عن الخلاف فانه مستحب بالاجماع وهو بفتح الذال المعجمة الزيادة الملاصقة بالبيت من الحجر الاسود الى فرجة الحجر ثم كذلك الى الحجر (واستئناف الطواف لو قطعه) أى ولو بعذر والظاهر انه مقيد بما قبل اتيان أكثره (أو فعله) أى ولو بعضه (على وجه مكروه) أى قياسا على استحباب اعادته لو أكمله على

وتعيننى على أداء فرضك (اللهم) افتح لى أبواب رحمتك وادخلنى فيها وأعذنى من الشيطان الرجيم ويكون ملبيا فى دخول مكة مثنيا على الله تعالى مصليا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب أن لا يعرج أول دخوله على شئ غير المسجد الا أن لا يجد من يحفظ متاعه ويخشى عليه الضياع فيحفظ بعض الرفقة الامتعة والبعض يبدأ بالطواف بالتوبة ولا يعرج على شئ قبل الطواف فاذا وصل الى باب السلام قدم رجله اليمنى وقال الله أكبر ثلاثا

وجه مكروه (وترك الكلام) أى الكلام المباح لانه ينافى الخضوع (وكل عمل ينافى الخشوع) أى التذلل لله سبحانه كالتلثم على ما صرح به فى الكبير وكذا الالتفات بوجهه الى الناس لغير ضرورة ووضع اليد على الخاصرة أو على القفا ونحوها وأما ما توهمه بعض من لا رواية له ولا دراية من استحباب وضع اليدين كالصلاة فهو نشأ من غفلته عما تواتر فعله صلى الله عليه وسلم من الارسال فى الطواف فليس فوق أدب من أدبه ربه أدب مستحب ولا فوق آداب الاصحاب واتباعهم من الائمة الاربعة واجماعهم ويكفى للمستند عدم ذكره فى مناسكهم فان الاصل هو النفى حتى يتحقق الثبوت بخلاف وضع اليدين فى الصلاة لما صح فى البخارى وغيره ومما يدل على عدم وضعه صلى الله عليه وسلم كون المحجن فى قبضته والمانع ظاهر من قبضته نعم كان مقتضى مشابهة الطواف للصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضا لكنه صلى الله عليه وسلم من حيث انه نبى الرحمة لم يفعله دفعا للحرج عن الامة ومما يدل على عدم فعله عليه الصلاة والسلام اتفاق الخاص والعام على الارسال حال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمتى على الضلالة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا وبهذا يتبين انه يقال الوضع مكروه لانه خلاف السنة المأثورة ونظيره ما قال الطرابلسى وينبغى أن تكره الصلاة على المروة بعد السعى لانه ابتداع شعار انتهى فعلى المبتدع المخترع اثبات الوضع فى الطواف والصلاة بعد السعى بدليل من كتاب أو سنة والا فالمانع والنافى لا يحتاج الى دليل كما هو مقرر فى آداب البحث ثم لا يخفى ما فيه من الرياء والسمعة والغرور والعجب واقتداء الجهلة به لا سيما اذا كان على هيئة طلبة العلم أو صورة الصوفية (والاسرار) بالكسر أى الاخفاء (بالذكر والادعية) وفيه بحث لانه يجب الاخفاء اذا كان الجهر مشوشا للطائفين والمصلين فقد صرح ابن الضياء ان رفع الصوت فى المسجد حرام ولو بالذكر ولعله اراد بالاسرار المبالغة فى الاخفاء تبعدا عن السمعة والرياء (وصون النظر) أى حفظه (عن كل ما يشغله) أى عما هو فى صدده من الحضور

*(فصل فى مباحاته الكلام) أى الكلام المباح واعلم ان المباح ما يستوى طرفاه من الفعل والترك والمستحب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق له ان ترك الكلام مستحب فلا يكون الكلام مباحا فتناقض قولاه وقد صرح ابن الهمام بأن المباح من الكلام فى المسجد مكروه يأكل الحسنات فكيف فى الطواف وهو فى حكم الصلاة كما رواه الترمذى وغيره عن ابن عباس مرفوعا الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلمن الا بخير من ذكر الله يعنى أو ما فى معناه ولا شك ان النهى المؤكد محمول على الكراهة التحريمية أو التحريمية كما هو مقرر فى القواعد الاصولية (والسلام) لكن لا على من يكون مشغولا بذكره وأما جوابه ففرض كفاية على اطلاقه وكذا جواب العاطس الحامد وأما قوله فى الكبير ولا بأس بأن يفتى فى الطواف ويسلم ويرد جوابه ويحمد عند العطاس ويرد جوابه فمردود فى الردين لفرضيتهما ومدفوع فى الحمد عند العطسة لانه من السنن المؤكدة مطلقا والحمد من الاذكار المشروعة فى الطواف فلا يقال فى حقه لا بأس فانه يوقع فى موقع يكون له بعض البأس وأقله ان يكون خلاف الاولى وكذا عده السلام مطلقا من المباح فان فيه نظرا ظاهرا

لا اله الا الله والله أكبر ثلاثا أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين (اللهم) صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا (اللهم) اغفر لى ذنوبى وافتح لى أبواب رحمتك وأدخلنى فيها وسهل لنا أبواب رزقك (اللهم) ان هذا حرمك وموضع أمنك فحرم لحمى وبشرى ودمى ومخى وعظامى على النار (اللهم) أنت السلام ومنك السلام

اذ قالوا انه من السنة التي هي أفضل من الفريضة التي هي جوابها والحاصل ان المسلم عليه لا يخلو عن أنه مشغول بذكر الله فيكره السلام عليه ان علم اشتغاله والا فيكون سنة بدليل قول ابن عمر اعتذارا عمن سلم عليه وهو في غير شعور لاستغراقه في حضور كانا نتراءى الله والله أعلم أراد به معنى الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (والافتاء والاستفتاء) أي الافادة والاستفادة العلمية في نحو القواعد العربية وأما معرفة المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات النفلية بل قد تجب بطريق الكفاية أو الجهة العينية (والخروج منه لحاجة) أي ضرورية (والشرب) أي لعدم تأديته الى ترك الموالاة لقلة زمانه بخلاف الاكل المانع عن الموالاة وأما قوله في الكبير ويكره الاكل والشرب فمناقض لقوله فيه أيضا ويشرب ويفعل كل ما يحتاج اليه (والطواف في نعل أو خف اذا كانا طاهرين) أي والا فيكون مكروها لا حراما كما يتوهمه العوام لما سبق من أن الطهارة عن النجاسة الحقيقية سنة مؤكدة لكن في النعلين ولو طاهرين ترك الادب كما ذكره في البدائع الا انه محمول على حال عدم العذر (وترك الاذكار) وكذا الادعية ففي الكبير ولو سكت في جميع الطواف أو ترك الاضطباع والرمل والاستلام فطوافه صحيح باتفاق الاربعة لكنه مسيء انتهى فقوله مسيء لا يصح على اطلاقه بل يحمل على ما عدا السكوت فان فعل المباح لا يوجب الاساءة وانما الاساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة القرآن) أي في نفسه لما قالوا في غير موضع يكره أن يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس بقراءته في نفسه فهذا هو الاظهر وعن ابي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ القرآن رافعا صوته في الطواف ولا في نفسه قال وهو الاصح انتهى وهو مختار بعض الشافعية كالحليمي والاوزاعي وفي المنتقى وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى انتهى وهو قابل أن يحمل على رفع الصوت وأما قوله ولا بأس بذكر الله فوهم ان السكوت هو السنة وليس كذلك ولا يتصور أن يقيد برفع الصوت في الذكر فانه ممنوع ولعله اراد بأنه لا بأس بالاذكار المصنوعة المسطورة من غير الاذكار والادعية المأثورة (وانشاد شعر محمود) وكذا انشاؤه والمراد بالمحمود ما يباح في الشرع والا فما يكون من قبيل الاشعار المستفاد منها العلوم فهو داخل في المستحبات والشعر المذموم حرام أو مكروه مطلقا وفي الطواف أقبح (والطواف راكبا أو محمولا لعذر) فان الضرورات تبيح المحظورات

*(فصل في محرماته * الطواف) أي جنس الطواف حال كون الطائف (جنبا أو حائضا أو نفساء) حرام أشد حرمة (أو محدثا) وهو دونهم في الحرمة لانه يحتاج الى الطهارة الصغرى ولما سيأتي من الفرق في الكفارة (أو عريانا) أي كاشف العورة قدر ما لا تصح به الصلاة (أو راكبا أو محمولا أو زحفا) أي بأنواعه (بلا عذر) قيد للثلاثة أو الاربعة (أو منكوسا) أي مقلوبا وكذا معكوسا (أو داخل الحجر) أي الحطيم (وترك شيء منه) أي من الطواف الا أن ترك الاربعة حرام وترك الثلاثة كراهة تحريم (ولو نفلا) أي هذا كله حرام ولو كان الطواف نفلا (ولا مفسد للطواف) وانما يبطله الارتداد نعوذ بالله تبارك وتعالى منه

*(فصل في مكروهاته * الكلام الفضول) أما ما يحتاج اليه بقدر الحاجة فمباح كما سبق لكن الصمت أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا

واليك يرجع السلام فحينا ربنا بالسلام وأدخلنا دار السلام برحمتك ياذا الجلال والاكرام فاذا وقع بصره على البيت الشريف دعا بما أحب فان الدعاء عند رؤية البيت الشريف مقبول ثم يقول (اللهم) زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وبرا وايمانا وزد من عظمه وشرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمر تشريفا وتعظيما وتكريما وبرا وايمانا (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آله وأصحابه وتابعيه وأحزابه وسلم تسليما كثيرا

أوليصمت (والبيع والشراء) وهما مكروهان في المسجد مطلقا في الطواف أشد كراهة بل حكايتهما مكروهة أيضا (وانشاد شعر بعري) بفتح الراء أي بخلو (عن حمد وثناء) وفي معناهما ما يخلو من افادة علم وموعظة وترغيب وترهيب (وقيل مطلقا) فيحمل على الكراهة التنزيهية لان الاشتغال بالاذكار والادعية أفضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والذكر والدعاء) أي بحيث يشوش على الطائفين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) أي غير قدر معفو وهذا مبني على ما قيل من ان الطهارة عن قدر ما يستر به عورته من الثوب واجب أو سنة (وترك الرمل والاضطباع) أي الا حالة الضرورة (لمن عليه) أي بطريق السنة (وترك الاستلام) أي المسنون وهو استلام الحجر لا الركن اليماني فانه ان تركه لا بأس به فانه مستحب وتركه خلاف الاولى (وتفريق الطواف) أي الفصل بين اشواطه (تفريقا كثيرا) فاحشا ولو مرة أو مرات لترك الموالاة لكن قيد الكثرة بظاهره يفيد في القلة على ما قدمناه من جواز الشرب (والجمع بين أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يترتب عليه من ترك السنة وهي الموالاة بين الطواف وصلاته لكل أسبوع عند أبي حنيفة ومحمد سواء انصرف عن شفع أو وتر وعند أبي يوسف لا بأس به اذا انصرف عن وتر وان فعل صلى لكل أسبوع ركعتين فلو انصرف عن شفع كره اتفاقا (الا في وقت كراهة الصلاة) لانه لا كراهة حينئذ بالجمع شفعا ووترا اتفاقا لكن يؤخر ركعتي الطواف الى وقت مباح (ورفع اليدين عند نية الطواف) أي اذا لم تكن مقرونة بالتكبير حال استقبال الحجر والا فهو سنة كما سبق (والطواف عند الخطبة) أي مطلقا الاشعاره بالاعراض ولو كان ساكتا (واقامة المكتوبة) فان ابتداء الطواف حينئذ مكروه بالاشبهة وأما اذا كان يكمله اتمام الواجب عليه واللاحقه بالصلاة زادرك الجماعة فالظاهر انه هو الاولى من قطعه (والاكل) في اثناء طوافه للزومه ترك الولاء أو لمخالفته حسن الاداء (وقيل الشرب) الا انه سومح فيه عند الاكثر لقلة زمانه ولورود وقوعه مرفوعا وموقوفا في شأنه (والطواف حاقنا) بكسر القاف وبالنون أي قياسا على الصلاة في تلك الحالة أي المشغلة في معناه الحازق والحاقب والجيعان والغضبان والله أعلم

* (فصل في مسائل شتى) * المشهور عند أرباب التصنيف ان يعنونوا المسائل المتفرقة التي لا يجمعها فصل ولا باب من كتاب بقولهم مسائل شتى من غير انه تمام الفصل أو الباب (طاف) أي كاملا (ونسي ركعتي الطواف) وفي نسخة صحيحة ركعتيه (ولم يتذكر الا بعد شروعه في طواف آخر) هذه المسألة متفرعة على سنية الموالاة بين الطواف وصلاته (فان كان) أي التذكر (قبل تمام شوط رفضه) أي تركه وقطعه لتحصيل سنة الموالاة (وبعد اتمامه) أي اتمام شوطه الذي بمنزلة ركعة (لا) أي لا يرفضه (بل يتم طوافه الذي شرع فيه) أي كما لو تذكر بعد شوطين بالاولى (وعليه لكل أسبوع ركعتان) أي اتفاقا اذ لا يندرج أحدهما في الآخر ولو اتصلا صورة (ولو طاف فرضا) أي طواف فرض امره أو زيارته (أو غيره) أي غير فرض من واجب كطواف صدر ونذر أو من سنة كطواف قدوم أو من نفل كطواف تطوع (ثمانية أشواط) أي بزيادة واحدة على سبعة (ان كان) أي الطائف حين شرع في هذا الشوط (على ظن ان الثامن سابع فلا شيء عليه كالمظنون) أي كطواف المظنون ابتداء فانه ليس عليه شيء بتركه كما سبق في

(اللهم) انى أسألك أن تغفر لي وترحمني وتقبل عثرتي وتضع وزري برحمتك يا أرحم الراحمين (اللهم) انى عبدك وزائرك وعلى كل مزور حق وأنت خير مزور فأسألك أن ترحمني وتفك رقبتي من النار وفي كنز العباد يدخل المسجد الحرام حافيا ويقبل عتبته انتهى فاذا دخل المسجد لا يشتغل بتحية المسجد بل يقصد الحجر الاسود لان تحية هذا المسجد الطواف الا اذا دخل والامام في المكتوبة أو أقيمت الصلاة فانه يصلي المكتوبة مقتديا ثم يطوف

محله لكن فيه انه اذا غلب على ظنه ان الثامن سابع يجب عليه اتيانه ويحرم عليه تركه فلا معنى لقوله فلا شيء عليه كالمظنون اللهم الا أن يقال مراده انه ظن أولا أنه سابع ثم تبين له وتيقن انه الثامن فلا شيء عليه بشروعه في طواف آخر حيث كان مبنيا على ظنه كما يدل عليه قوله (وان علم) أي حال ابتدائه (انه الثامن) أي لكن فعله بناء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزمه اتفاقا بخلاف ما قررناه فانه كما قال (اختلف فيه) أي التردد نيته حين دخوله في ذلك الشوط (والصحيح أنه يلزمه) أي احتياطا تتمة سبعة أشواط للشروع أي لشروعه الملزم (ولو طاف أسابيع) أي متفرقة أو مجتمعة وترا أو شفعا (ولم يصل بينهما) أي بين كل طوافين منها وكان الاظهر أن يقول بينها أي بين الاسابيع سواء كان طوافه في أوقات كراهة الصلاة أو لا (فعليه لكل أسبوع ركعتان على حدتين) أي مستقلتين لا منفردتين ولا مندرجتين في ضمن فرض أو سنة (ولو شك في عدد الاشواط) أي بالزيادة أو النقص (في طواف الركن) أي ركن الحج أو العمرة (أعاده) أي احتياطا (ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلاة) أي ولو كانت نافلة ولعل الفرق بينهما كثرة الصلوات المكتوبة وندرة الطواف من أركان الحج والعمرة ثم مفهوم المسئلة انه اذا شك في عدد أشواط غير الركن لا يعيده بل يبنى على غلبة ظنه لان أمر غير الفرض على التوسعة والظاهر أن طواف الواجب في حكم الركن لانه فرض عملي فكان الاولى أن يقال في طوافه الفرض ليشمله (وقيل اذا كان يكثر ذلك) أي الشك في طوافه الموجب لوسوسته سواء كان الطواف ركنا أو غيره (يتحرى) أي قياسا على الصلاة فانه يستأنف اذا كان أول مرة أو قليله نادرة ويتحرى عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يبنى على الاقل المتيقن في أصله (ولو أخبره عدل بعدد) أي مخصوص مخالف لما في ظنه أو علمه أيضا (يستحب أن يأخذ بقوله) أي احتياطا فيما فيه الاحتياط فيكذب نفسه لاحتمال نسيانه ويصدقه لانه عدل لا غرض له في خبره (ولو أخبره عدلان وجب العمل بقولهما) أي وان لم يشك لان علمين خير من علم واحد ولان اخبارهما بمنزلة شاهدين على انكاره في فعله أو اقراره (وصاحب العذر الدائم) أي حقيقة أو حكما (اذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت توضأ) أي قياسا للطواف على الصلاة (وبنى) أي عليه وأتى بالباقي من الواجب (ولا شيء عليه) أي بفعله ذلك لترك الموالاة بعذر والظاهر ان الحكم كذلك في أقل من الاربعة الا أن الاعادة حينئذ أفضل لما تقدم والله أعلم (ولو حاذته امرأة في الطواف لا يفسد) أي طوافه الا ان الطواف ليس كالصلاة حقيقة ولذا جاز اتمامه بوضوء آخر ولان المحاذاة المفسدة لها شروط لم يتصور وجود جميعها في تلك الحالة (والطواف متنعلا) أي لا متخففا (ترك الادب) أي المستفاد من قوله تعالى فاخلع نعليك الا لضرورة التعب (والتحدث فيه بما لا يعنى غفلة عظيمة) أي عن مرتبة الحالة الكريمة لقوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون ولحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه مطلقا فكيف حالة المناجاة واثناء العبادات (ولو ترك الاذكار) أي والادعية المأثورة وغيرها مما يستحب اكثاره حينئذ (فسكت في جميع طوافه جاز) وهذا مستدرك قد ذكره في المباحات (ولو ترك الرمل والاضطباع) أي فيما يسنان له (والاستلام) أي المسنون (فطوافه صحيح) أي باتفاق الاربعة (لكنه مسيء) أي بتركه السنة اذا كان من غير معذرة وذكر ترك هذه الثلاثة

فاذا قرب من الحجر الاسود قال لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فاذا وصل الى الحجر الاسود وقف على جميع الحجر بحيث يكون جميع الحجر على يمين الطائف عند منكبه الايمن ثم يرفع يديه ويقول (اللهم) انى أريد طواف بيتك الحرام فيسره لى وتقبله منى فان كان مفردا بالحج وقع طوافه للقدوم وان كان مفردا بالعمرة أو متمتعا أو قارنا وقع عن طواف العمرة نواه له أو لغيره وعلى القارن أنه يطوف طوافا آخر للقدوم ثم يمشى وهو مستقبل الحجر ويستلم الحجر بيده ثم يقبله

فى المكروهات (والاشتغال بالاذكار أفضل من قراءة القرآن فيه) أى فى الطواف وفهم من كونه أفضل أنه لو قرأ القرآن جاز لكن لا مطلقا لان رفع الصوت به وبالذكر والادعية فضلا عن غيرها ممنوع ولذا قال (وان قرأ فى نفسه لا بأس) اعلم ان صاحب التجنيس صرح بان الذكر أفضل من القراءة فى الطواف وقال الكرمانى لا بأس أن يقرأ فى نفسه ولفظة لا بأس تدل على ان الاولى هو الاشتغال بالدعاء دون القراءة وسمع ابن عمر رضى الله عنهما رجلا يقرأ القرآن فى الطواف فصك فى صدره فسئل عطاء عنه فقال له محدثة أى بدعة غير مستحسنة وهى محمولة على رفع صوته لا على مجرد القراءة كما يوهم ايراده فى الكبير من اطلاق العبارة ثم قال فى الفتح والحاصل أن هدى النبى صلى الله عليه وسلم هو الافضل ولا تثبت عنه فى الطواف القراءة بل الذكر وهو المتوارث عن السلف والمجمع عليه فكان الاولى أقول الظاهر انه صلى الله عليه وسلم انما عدل عن القراءة مع انها أفضل الاذكار والادعية لقوله صلى الله عليه وسلم من شغله القرآن عن ذكرى ومسئلتى اعطيته أفضل ما أعطى السائلين للرحمة على الامة بدفع الحرج عن العامة ولم يرد نهيه عليه الصلاة والسلام عن القراءة ليدل على الكراهة كما ذكرها جماعة نعم لو قيل ان الدعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجيه وتنبيه نبيه وأما الخلاف فى غيره فلا يظهر وجهه وهذا كله ينبغى أن يكون محله طواف الركن فان أمر النوافل مبنى على التوسعة (وينبغى أن ينزه طوافه عن كل ما لا يرتضيه الشرع) أى من القول والفعل ظاهرا وباطنا (ومن النظر الى ما لا يحل) أى من المردان والنسوان بشهوة (واحتقار من فيه) أى ومن استصغار من فيه (نقص) أى فى الخلقة أو الهيئة (أو جهل بالمناسك) أى عمدا أو خطأ (وينبغى أن يعلمه) أى الجاهل (برفق) أى بلطافة وسهولة قال الله تبارك وتعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة (ولا يأمن) أى الطائف الغير المتأدب (عقوبة سوء الادب) أى فى كل باب (فليس الاساءة على البساط) أى بساط قرب الجناب (كالاساءة مع البعاد) أى بالبعد ولو على الباب لحصول الحجاب (وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع للغرباء وعكسه لاهل مكة) أى ومن فى معناهم من المتوطنين بها وذلك لان الصلاة وان كانت أم العبادات وأفضل موضوع فى الطاعات الا انها تتصور كثرتها فى جميع الجهات والطواف يختص وجوده بالكعبة ذات البركات وفى المسئلة خلاف للشافعية وبعض المالكية ثم ذكر فى البحر تبعا للعز بن جماعة واعلم انه لا يسن ولا يستحب رفع اليدين عند نية الطواف قبل استقبال الحجر على المذاهب الاربعة ولا يسن عند استقبال الحجر الا على مذهبنا وانما ذكرت هذا ونبهت عليه لان كثيرا من العوام يرفعون أيديهم عند نية الطواف والحجر عن يمينهم بكثير ويبالغ بعضهم فى الجهل فيتوسوس عند النية مع رفع يديه كما يتوسوس عند افتتاح الصلاة وما هكذا فعله صلى الله عليه وسلم فليجتنب ذلك فانه بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل ان رفع اليدين فى غير حال الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غيره حتى مما بين الركنين كما يفعله من لا عقل له وهو فى صورة الفقهاء وسيرة المشايخ والاولياء فهو حرام أو مكروه كراهة تحريم أو تنزيه بناء على أقوال عندنا من ان الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو سنة وانما يستحب أن يكون الابتداء بالنية من قبيل الحجر للخروج عن الاختلاف لا بحيث انه يقع فى الامر المكروه بالاخلاف ثم اعلم

من غير أن يظهر صوت فى القبلة ويسجد عليه ويكرر التقبيل والسجود ثلاثا ثم يمشى وهو مستقبل الحجر مارا الى صوب يمين نفسه حتى يجاوز الحجر بجميع بدنه ثم يجعل البيت عن شماله ويأخذ فى الرمل وهو مشى المتبختر فى الحرب بين الصفين مظهرا لشجاعته وقوته فى الثلاثة أشواط الاول كما أمر به النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه اظهارا للجلد والقوة على المشركين ويقول اذا حاذى الملتزم (اللهم) ايمانا بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك

ان بعض الشافعية وافقوا مذهبنا فى رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما فى الصلاة ويستحب أيضا فيه عندهم ابتداؤه بالتكبير وعن ابن الملقن انه لو قيل بوجوبه لم يبعد كما بحثه الطبرى انتهى لكن رده ابن جماعة بقوله والاظهر عندى وجوده اما وجوبا ان ثبت به المواظبة واما استحبابا ان وجد تركه احيانا للتوافق هيئة ابتداء الطواف الصلاة فى الجمع بين النية والتكبير ورفع اليدين والارسال مشيرا الى النفى والاثبات ايماء الى معنى التوحيد المستفاد من قول لا اله الا الله ولذا ورد التهليل أيضا هنا بالخصوص فالجمع أولى فى حضرة المولى ومن البدع المستنكرة ما يفعله كثير من الجهلة من ملازمة التزام البيت وتقبيله عند ارادة الطواف قبل الشروع فيه اذ الذى سنه صلى الله عليه وسلم وهو النائب عن الله سبحانه وتعالى انما هو الابتداء من الحجر فلا يناسب البداءة بغيره وأيضا كان ابتداؤه منه مقرونا بالنية لا كما يفعله بعض العامة من تقبيله أولا ثم النية ثم التقبيل فانه خلاف الموضوع المشروع ثم مما أحدثه بعض الجهلة الموسوسة بآداب الطواف ممن يحتاط فى طوافه المرور على الشاذر وان ليخرج من الخلاف أو لما فى مذهبه من حكم شرط الصحة فانه حين يستلم الركنين أو أحدهما يرجع قهقرى وراءه فيؤذى من خلفه ويتأذى بدفعه بحيث قد يؤدى الى فتنة عظيمة وذلك لجهله بالمسألة فانه يكفى للخروج عن العهدة بأن يقف فى محله ويقيم رجله فى موضعه ثم يستلم ويرجع الى حاله فيطوف من غير عود الى خلفه ومن المنكر الفاحش ما يفعله الآن نسوان مكة فى تلك البقعة من الاختلاط بالرجال ومزاحمتهن اياهم فى تلك الحالة مع تزينهن بأنواع الزينة واستعمالهن ما يفوح منه الروائح العطرة فيشوش بذلك على متورعى الطائفين ويستجلبن بسببه نظر الباقين وربما طافت بعضهن بكشف شئ من أعضائهن لاسيما من أيديهن وأرجلهن وقد تقع مماستهن فتنتقض الطهارة عند الشافعية وتنعدم صحة طوافهن وطواف من مسهن ومن المنكرات فى صورة العبادات دخول بعض الأكابر من الظلمة مع عبيدهم وخدمهم فيدفعون الناس من قدامهم وأطرافهم فيريدون الطاعة ويزيدون المعصية وكذا مزاحمة العامة ومدافعتهم فى الطواف حال العجلة لاسيما عند استقبال الحجر الافضل فانهم لا يراعون الاول من المستحق فالاول بل يتقدمون عليه ويدفعونه ويؤذونه فضررهم أكثر من نفعهم فى طوافهم وربما يستقبلون البيت فى مزاحمة الطواف وبضيق المطاف أو يستدبرونه فى المطاف فيخرجون عن حكم التيامن الذى هو واجب عندنا وشرط عند الشافعى ثم أحسن من يطوف فى هذا الزمان الفاسد بطريق العجلة أن يقول الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت فى الاسلام حتى فى الاسواق وأزقة العام ومن جملة المنكرات قعود الصغار والكبار والعميان والعرجان حتى النسوان فى بعض الاحيان من الشحاذين حول البيت رافعين أصواتهم بالطلب أوساكتين أو قاعدين فى طريق الطائفين مع كشف عوراتهم وترك صلواتهم مع المصلين ومنها دخول المجانين ورفع أصواتهم بالكلمات المهملة وادخال الصغار المتنجسين وأمثال ذلك من ادخال المحفات والقرب والمحارات وغير ذلك مما يجب انكاره قلبا ولسانا ويدا لاسيما على مشايخ الحرم والقضاة وشيخ البوابين ورئيس المشدين وغيرهم ممن يأكل الوظائف المحرمة من وجوه كثيرة مع غير قيام بما يجب عليه من الخدمة فنسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

واتباعا للسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويقول اذا حاذى المقام اللهم ان هذا البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار فأجرنى من النار ويقول اذا حاذى الركن الشامى اللهم انى أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب فى الاهل والمال والولد ويقول اذا حاذى الميزاب اللهم أظلنى تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك ولا باقى الا وجهك

●(باب السعي بين الصفا والمروة)●

(اذا فرغ من الطواف) أى الطواف الذى بعده سعى (فالسنة أن يخرج للسعي على فوره) أى ساعته من غير تأخير (فان أخره لعذر) أى لضرورة (أو ليستريح) أى ليحصل له الراحة وتعود اليه القوة (فلا بأس به) أى لا يكون مسيأ (وان أخره لغير عذر) أى من استراحة وغيرها (فقد أساء) أى لتركه الموالاة التى هى سنة بين الطواف والسعي (ولا شئ عليه) أى من الجزاء بالدم أو الصدقة (ويستحب أن يخرج) أى للسعي (من باب الصفا) أى المعروف به من أبواب المسجد (فان خرج من غيره جاز) كما فى البدائع وغيره (ويقدم رجله اليسرى للخروج) أى كما هو مطلق آداب الخروج من المسجد ولكن هنا دقيقة وهى أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى عكس آداب الدخول ويستحب مطلقا خلع اليسرى أولا وكذا لبس اليمنى ابتداء فعليك بمراعاة الجمع ومراعاة الجميع (ثم يتوجه الى الصفا) لكن قيل أن يصله يستحب أن يقول أبدأ بما بدأ الله تعالى به ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم كما ورد فى الحديث (ويصعد عليه) أى يطلع على الصفا (حتى يرى البيت) أى الكعبة (من الباب) أى باب الصفا المحاذى لها (لا من فوق الجدار) أى لا يلزمه أن يصعد بحيث انه يرى البيت من فوق جدار المسجد (ان أمكنه) أى الصعود ورؤية البيت من الباب حقيقة أو محاذاة فان المطلوب الحقيقى هو الابتداء من الصفا ومن سنته الاستقبال وأما رؤية البيت فشرط الكمال (والا فقدر ما يمكنه) واعلم ان كثيرا من درجات الصفا دفنت تحت الارض بارتفاعها حتى ان من وقف على أول درجة من درجاته الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج الى الصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والجهالة المتوسوسة من الصعود عليه حتى يلصقوا أنفسهم بالجدر فهو خلاف طريقة أهل السنة والجماعة (ويستقبل البيت) أى ولو لم يره لان الاستقبال أحسن هيآت الاحوال لاسيما وهو من آداب الدعاء (ويرفع يديه حذو منكبيه) أى مقابلهما (جاعلا بطنهما نحو السماء) لانها قبلة الدعاء (كما للدعاء) أى كما رفعهما لمطلق الدعاء فى سائر الامكنة والازمنة على طبق ما وردت به السنة لا كما يفعله الجهلة خصوصا على الغرباء من رفع أيديهم الى آذانهم وأكتافهم ثلاثا كل مرة مع تكبيرة فان السنة الثابتة بخلافه فيرفع يديه من غير ارسال اليه (فيحمد الله تبارك وتعالى) أى يشكره (ويثنى عليه ويكبر ثلاثا) قيد للثلاثة من الحمد والثناء والتكبير دون الرفع معها كما توهمه العبارة (ويهلل ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء) كان من حقه تقديم نفسه (ويكرر الذكر مع التكبير ثلاثا) وهذا مما قد علم والحاصل أنه اذا رفع يديه يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر ولله الحمد الحمد لله على ما هدانا الحمد لله على ما أولانا الحمد لله على ما ألهمنا الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حى لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم كما هديتنى للاسلام أسألك أن لا تنزعه منى حتى توفانى وأنا مسلم سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

واسقنى من حوض نبيك محمد صلى الله عليه وسلم شربة هنيئة لا اظمأ بعدها أبدا ويقول اذا حاذى الملتزم اللهم اجعله حجا مبرورا وسعيا مشكورا وذنبا مغفورا وتجارة لن تبور يا عالم بما فى الصدور وخرجنا من الظلمات الى النور واذا تجاوز الركن اليمانى قال ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وعذاب القبر وضيق الصدر وأهوال يوم القيامة وهذه الادعية آثار مروية عن السلف ولم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه واتباعه الى يوم الدين اللهم اغفر لى ولوالدى وللمشايخ وللمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ويطيل القيام عليه) أى باطالة الاذكار والدعوات لديه ففى العدة لصاحب الهداية ومكث فيه قدر ما يقرأ سورة من المفصل وذكر بعضهم قدر ما يقرأ خمسا وعشرين آية من البقرة (ولا يعجل) أى بالنزول عنه فانه مقام اجابة الدعوات وقضاء الحاجات وهل هو مختص بهذه الفضيلة لمن يكون مباشرا بحجة وعمرة أو عام فى كل حالة والظاهر الاول وعلى الثانى يجرى العمل (ثم يهبط نحو المروة) أى ينزل متوجها اليها حال كونه (داعيا ذاكرا ماشيا على هينته) بكسر الهاء أى سكونه فى حالته (حتى اذا كان) أى الطائف أو المكان (دون الميل) أى قريبه وقبيله (المعلق) أى على يساره الكائن (فى ركن المسجد) أى من جداره (قبل نحو ستة أذرع سعى سعيا شديدا) المذهب الصحيح هو انه اذا وصل الى الميل أو قبيله شرع فى الاسراع المبالغ فيه وقيل يسعى قبل الميل بنحو ستة أذرع وهو منسوب الى مذهب الشافعى رضى الله عنه وذكر أيضا فى بعض المناسك لاصحابنا وأما ما ذكره البرجندى من ان السعى بين الصفا والمروة واجب عندنا على الرجال دون النساء فخطأ واضح اذ السعى المخصوص بالرجال هو الاسراع بين الميلين والا فالسعى المطلق بين الصفا والمروة واجب اجماعا على الرجال والنساء ثم أغرب أيضا حيث قال وفى الخزانة ان السعى بين الميلين سنة ولعل مراده بكون السعى بين الميلين سنة ان واجب السعى يتأدى فى أى موضع كان مما بين الصفا والمروة والسنة أن يقع السعى الواجب فى هذا الموضع انتهى وهو خطأ أيضا حيث توهم ان السعى فى الموضعين بمعنى واحد ولم يدر أن السعى الواجب بين الصفا والمروة بمعنى الشئ المطلق والسعى بين الميلين بمعنى الاسراع ولم يعرف ان ما بين الميلين بعض مما بين الصفا والمروة وان الطريق منحصر فيما بين الميلين فتأمل فانه موضع زلل والحاصل انه يكون ساعيا (فى بطن الوادى) أى باعتبار ما كان سابقا فان ما بين الاميال كان منخفضا وطرفاهما من جهة الصفا والمروة مرتفعان وأما الآن فبقى نوع من الارتفاع فى شق الصفا بخلاف طرف المروة فيسعى فيه (حتى يجاوز الميلين) أى الاخضرين أو يحاذيهما والاول أحوط (بفناء المسجد) بكسر الفاء أى الكائنين بجداره الخارج منه (وفناء دار العباس) والمعنى ان أحدهما ملتصق بالفناء والآخر منهما بجدار دار العباس المنسوبة اليه فى زمنه صلى الله عليه وسلم ويقول فى سعيه هذا رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم اللهم اجعله حجا مبرورا وسعيا مشكورا وذنبا مغفورا اللهم اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين والمؤمنات يا مجيب الدعوات وربنا تقبل منا وربنا آتنا وأمثالهما (ثم) أى بعد وصوله الى الميلين الاخضرين (يمشى على هينته حتى يأتى المروة) والمقصود انه لا يجرى من أول الصفا الى آخر المروة ولا انه يمشى على هينته فى جميع ما بينهما كما يفعله بعض الجهلة أو المتكبرة (فيصعد عليها ان كان ثم) بفتح الثاء وتشديد الميم أى هنالك (مصعد الى أن يبدو له البيت) أى تظهر الكعبة (ان أمكن) أى الصعود اليه للبدو وأما اليوم فليس ثم مصعد لان أدنى المروة تحت العقد المشرف عليها وانما جعلت درجات وراءها واقعة فوقها فمن وقف على الدرجة الاولى بل على أرضها يصدق عليه انه طلع عليها فلا يحتاج الى أن يطلع ولا أن يلصق بالجدار الذى وراءها كما يفعله الجهلة من المبتدعة والموسوسة (ويفعل على المروة جميع

فى ذلك دعا خاص وكان دعاء آدم عليه السلام فى جميع الطواف سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر اذا وقف بالملتزم دعا لنفسه بما شاء فان الدعاء يستجاب هنالك وقال اللهم رب هذا البيت العتيق اعتق رقابنا من النار وأعذنا من الشيطان الرجيم واكفنا كل سوء وقنعنا بما رزقتنا وبارك لنا فيما أعطيتنا اللهم اجعلنا من أكرم وفدك عليك اللهم لك الحمد على نعمائك وأفضل صلاتك على سيد أنبيائك وجميع رسلك

مانعله على الصفا من الاستقبال) أى بأن يميل الى يمينه أدنى ميل لصيرته متوجها الى جهة البيت والا فالبيت الشريف لا يبدو اليوم بناء على حجب البنيان (والتكبير والذكر) أى الشامل للتهليل والتحميد وغيرهما (والدعاء) أى المشتمل على الصلاة والثناء (ثم ينزل منها) أى متوجها الى الصفا (داعيا ذاكرا ويمشى على هينته فاذا بلغ الميلين سعى كما مر) أى آنفا (هكذا) أى مثل ما ذكرنا من الاوصاف (يفعل ذلك) أى فى سعيه (سبعة أشواط يبدأ) أى وجوبا (بالصفا) أى أول مرة (ويختم بالمروة) فى آخر الكرة وهذا معنى قوله (من الصفا الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط آخر) أى فى ظاهر الرواية وهو المختار خلافا للطحاوى وبعض الشافعية حيث قالوا انه من الصفا الى المروة ثم العود الى الصفا شوط وهكذا سبع مرات فيقع البدء والختم كلاهما بالصفا وهو خلاف طريق الاصطفا وسعى المصطفى فانه كان ختمه بالمروة على ما صح فى السنة وانما قاسوا على شوط الطواف حيث انه من الحجر الى الحجر وقد صرحوا بأن الخروج عن هذا الخلاف لا يستحب لضعفه (ويستحب أن يكون السعى بين الميلين فوق الرمل) بفتحتين وقد سبق (دون العدو) بفتح فسكون وهو جرى شديد كجرى الفرس ومنه قوله تعالى والعاديات ضبحا أقسم بخيل الغزاة وفى معناها الناقات للحجاج (وهو) أى السعى بين الميلين (سنة فى كل شوط) أى من أشواط السعى بخلاف الرمل فى الطواف فانه مختص بالثلاثة الاول خلافا لمن خص هذا السعى أيضا بالثلاثة الاول كما ذكر فى المحيط والمنسك الفارسى لكن الصحيح المعول هو الاول على ما نص عليه فى الهداية والكافى والبدائع وغيرها من المتون والشروح ثم لا اضطباع فى السعى مطلقا عندنا كما حققناه فى رسالة خلافا للشافعية (فلو تركه) أى السعى بين الميلين (أو هرول) أى أسرع (فى جميع السعى فقد أساء) أى لترك السنة (ولا شئ عليه) أى من الدم والصدقة (ويلبى فى السعى الحاج) أى ان وقع سعيه بعد طواف القدوم (لا المعتمر) ولو كان متمتعا لان تلبيته تنقطع بالشروع فى طوافه ولا الحاج اذا سعى بعد طواف الافاضة لانقطاع تلبيته بأول رمى الجمرة (وان عجز عن السعى بين الميلين) أى بسبب الازدحام (صبر) أى من أول الوهلة (حتى يجد فرجة) أى فرصة من الازمنة الخالية (والا تشبه بالساعى فى حركته) أى فى الجملة لان ما لا يدرك كله لا يترك كله (وان كان على دابة) أى لعذر فان المشى فى السعى واجب عندنا (حركها من غير أن يؤذى أحدا) أى من الركبان والمشاة (وليحترز) أى كل الاحتراز (عن أذى غيره) أى بكل وجه من وجوهه فانه حرام مجمع عليه داخل تحت الفسوق المنهى عنه (وتعريض نفسه للاذى) أى للتأذى من غيره مع عدم تحمله وحصول جزعه ووصول نزاعه

(فصل فى شرائط صحة السعى) وهى سبعة بعدد أشواطه وقد سبق ان السعى نفسه واجب خلافا للشافعى حيث قال انه فرض وركن (الاول) أى الشرط الاول وجعله فى الكبير ركنا للسعى وهو الصواب (كينونته بين الصفا والمروة) أى بأن لا ينصرف عنهما الى أطرافهما (سواء كان بفعل نفسه) أى ماشيا أو راكبا (أو بفعل غيره بأن كان مغمى عليه ولو بغير أمره) وكذا ان كان مجنونا أو صغيرا غير مميز (أو مريضا أو صحيحا بأمره) أى بأمر كل منهما (فسعى) به أى بكل منهم (محمولا أو راكبا يصح سعيه لحصوله) أى لحصول سعيه (كائنا بينهما) أى بين المكانين (ولا يجوز

وامنائك وعلى آله وصحبه وأوليائك ويصلى ركعتين صلاة الطواف خلف مقام ابراهيم أو حيث تيسر من المسجد أو غيره ودعا خلف المقام بما أحب فان الدعاء فيه مستجاب وقال اللهم ان هذا بلدك الحرام ومسجدك الحرام وأنا عبدك وابن عبدك وابن أمتك أتيتك بذنوب كثيرة وخطايا جمة وأعمال سيئة وهذا مقام العائذ بك من النار اللهم عافنا واعف عنا واغفر لنا انك أنت الغفور الرحيم اللهم انك دعوت عبادك

فيه النيابة الا للمغمى عليه قبل الاحرام) يعنى اذا دام اغماؤه الى حال سعيه أو أفاق حينئذ وفيه انه اذا حدث له الاغماء بعد احرامه مفيقا ينبغى أن يكون كذلك لكن لا ضرورة فى نيابته للسعى اذ يمكنه سعيه محمولا بخلاف نية الاحرام فان النيابة فيه جوزت للضرورة والبناء على الخروج عن عهدة عقد الرفقة والظاهر ان التقدير لا يجوز فى أمر الحج النيابة المطلقة الا للمغمى عليه قبل الاحرام فانه يجوز وحينئذ نيابة الرفقة فى عقد الاحرام عنه والا فلو كان ضميرفيه راجعا الى السعى فلا معنى لقيد قبل الاحرام فتأمل فانه مزلة الاقدام والله أعلم بحقيقة المرام (الثانى أن يكون) أى السعى (بعد طواف) أى كامل ولو نفلا (أو بعد أكثره) أى أكثر أشواطه (فلو سعى قبل الطواف) أى أكثر جنسه (أو بعد اقله لم يصح) لعدم تحقق ركنه (ولو سعى بعد أربعة أشواط صح) كره للاهتمام بأمره والا فهو مستدرك فى ذكره (الثالث تقديم الاحرام عليه) أى احرام حج أو عمرة (فلو سعى قبله) أى قبل الاحرام ولو بعد طواف (لم يجز) لان السعى من واجبات الحج والاحرام شرطه والواجب والركن وغيرهما لا يصح بدون الشرط ولما كان بعض الشروط يشترط بقاؤه الى الفراغ عن جميع الاركان كالطهارة فى الصلاة وبعضها لا يشترط دوامه بل يكفى تحققه أولا قبل الشروع فى اركانه كالنية قال (وأما وجود الاحرام) أى ثبوت بقائه بعد تحقق ابتدائه (حالة السعى فان كان) أى السعى (سعى الحج) سواء كان قارنا أو متمتعا أو مفردا (وقد سعى قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب العربية من ان الجملة المصدرة بقد منصوبة المحل على الحالية المتحققة فى الازمنة الماضوية والحال انه ليس كذلك فيما أراد من المسئلة الفقهية اذ كان الصواب أن يقول وهو يسعى قبل الوقوف بالصيغة المضارعية بمعنى انه يريد سعيه مقدما عليه بل حسن المقابلة ان يقول فان كان سعيه للحج قبل الوقوف (فيشترط وجوده) أى ثبوت بقائه لعدم حلول زمان تحلله (وان كان) أى سعيه (للحج بعده) أى بعد الوقوف (فلا يشترط) أى وجود الاحرام لجواز أن يكون بعد تحلله من احرامه (ولا يسن) أى وجوده أيضا لجواز سعيه قبل حلقه لكن مع الكراهة فانه يسن الترتيب بين الرمى والحلق والطواف والسعى فكان حقه أن يقول بل ويسن عدمه اذ لا يلزم من نفى كون وجوده سنة وقوع سعيه بعد خروجه من احرامه سنة وان كان أى سعيه (سعى العمرة فلا يشترط فيه وجوده) أى وجود بقائه لانه ليس بشرط بل ركن فيها حال ابتدائه كما سيأتى ويتفرع عليه انه لو طاف ثم حلق ثم سعى صح سعيه وعليه دم لتحلله قبل وقته وسبقه على اداء واجبه وقد قال الكرمانى اما الاحرام فقال بعض أصحابنا هو ركن فى العمرة والاصح انه ليس بركن بل هو شرط لصحة ادائها أى فى الجملة وهو لا يدل على كونه شرطا لجميع اجزائها (وهل يجب) أى وجود بقائه (حال سعيه الظاهر) أى المتبادر من اطلاق القوم وما فرعوا عليه بعض المسائل (نعم) أى يجب بل هو المتعين لعدم ظهور رواية بخلافه فقد قال الطرابلسى تبعا لما فى المبسوط ولا ينبغى له فى العمرة أن يحل حتى يسعى بين الصفا والمروة لان سعى العمرة لا يؤدى الا فى احرامها بخلاف سعى الحج فانه يؤتى به بعد التحلل من احرامه انتهى وقوله ولا ينبغى بمعنى لا يصح له كما يدل عليه آخر كلامه ومما يشعر بانه شرط أو بمعنى يجب أن لا يحل بحلق أو تقصير حتى يسعى بينهما فانه لو خالفه يجب عليه دم ولا يسقط عنه السعى اتفاقا فهو الذى ينبغى أن لا يقال غيره والله أعلم واضطرب كلامه فى

الى بيتك الحرام وقد جئت طالبا مرضاتك وأنت منذر على فاغفر لى وارحمنى وعافنى واعف عنى انك على كل شئ قدير (اللهم) يسر لى الآخرة والاولى واعصمنى بالطافك واجعلنى ممن يحبك ويحب رسولك وملائكتك ويحب عبادك الصالحين وأولياءك المتقين (اللهم) كما هديتنى للاسلام ثبتنى عليه واستعملنى فى طاعتك وطاعة رسولك واجرنى من مضلات الفتن (اللهم) أنت تعلم سرى وعلانيتى فاقبل معذرتى وتعلم حاجتى فاعطنى

الكبير عمالبس فى نقله تبع كثير (الرابع) من شرائط صحة السعى (البداءة بالصفا والختم بالمروة فلو بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط فاذا عاد من الصفا كان هذا أول سعيه) وهذا فى الرواية المشهورة على ما فى البدائع حتى لو بدأ بالمروة وختم بالصفا يلزمه اعادة شوط واحد يعنى أن يعود من الصفا الى المروة ليحصل البداءة بالصفا والختم بالمروة ويكون شوطه الاول من المروة الى الصفا ساقط الاعتبار وهذا يستوى فيه القول بالشرط والوجوب بل بالسنة المؤكدة أيضا لان الاعادة مطلوبة فى تكميل كل من الاحوال الثلاثة ثم قال صاحب البدائع وروى عن أبى حنيفة ان ذلك ليس بشرط ولا شئ عليه لو بدأ بالمروة كذا فى المحيط وهو يدل على كون الابتداء بالصفا سنة وانه لا شئ عليه من لزوم الجزاء وان كان ترتب على تركه الاساءة والاعادة كما صرح به فى الكبير حيث قال وعن أبى حنيفة لا شئ عليه لانه ليس فيه الا ترك الترتيب أى الذى هو سنة وهو اختيار الكرمانى لانه قال الترتيب فى السعى ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمروة ثم أتى الصفا يجوز ويعتد به لكنه مكروه لما فيه من ترك السنة ويستحب اعادة ذلك الشوط ليكون البداءة على وجه السنة هذا وفى الطرابلسى تجب البداءة بالصفا والختم بالمروة للكل لا لكل شوط فمن الصفا الى المروة شوط ومن المروة الى الصفا شوط وهو الاصح والى الاصح أشار محمد بقوله يبدأ بالصفا ويختم بالمروة وكذا ذكر فى الهداية والكافى وغيرهما البداءة بالصفا ثم استدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم ابدؤا بما بدأ الله به أى بصيغة الامر فان الاصل فيه أن يكون للوجوب كما قال ابن الهمام وهو يفيد الوجوب يعنى خصوصا مع ضميمة قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا عنى مناسككم أى عموما والحاصل ان القول الاعدل المختار من حيث الدليل هو الوجوب لا الشرط ولا السنة فى ابتداء السعى بين الصفا والمروة واما عده فى الكبير الختم بالمروة أيضا من الشروط أو الواجبات فلا يظهر له وجه لانه اذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم عدد السعى المطلوب حصل المقصود وان زاد على المعدود للاتفاق على صحة فعل السعى على وفق مذهب الطحاوى وغيره مما يلزمه الختم بالصفا مع انهم قالوا لا يستحب الخروج عن الخلاف فى هذه المسئلة لوضوح ضعفه والله أعلم وقد أغرب فى الكبير حيث قال والواجب لا ينافى الاشتراط لان ثمرة الخلاف على القولين لا تظهر فانه اذا بدأ من المروة يلزمه اعادة شوط واحد أو جزاؤه ان لم يعد سواء قلنا بالوجوب أو الاشتراط لان صاحب البدائع صرح بنفسه بوجوب الجزاء بترك شوط انتهى وفيه انه اذا قلنا بالاشتراط ولم يعد يلزمه جزاء ترك السعى كله لعدم صحة الشروط بدون الشرط واذا قلنا بالوجوب لزمه جزاء ترك شوط واحد وان لم يفرق بما قلنا فلا معنى للاختلاف فى التعبير بالشرط الذى هو من الفروض المؤكدة وبالواجب الذى هو ادنى مرتبة من الفرض فى باب الحج والعمرة اجماعا وعندنا فى جميع الابواب اتفاقا وأما ما ذكره صاحب البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على رواية كون الابتداء واجبا لا شرطا ولا سنة كما هو ظاهر عند من جمع بين الاقوال المتفرقة اللهم الا أن يقال الشرط هو حصول الابتداء بالصفا ولو كان فى الاثناء غايته انه يلزمه ترك شوط واحد فى الانتهاء وهو من ترك الواجبات فيلزمه جزاء الواجب ونظيره الابتداء من الحجر الاسود فى الطواف الا أن فى الطواف يحتاج الى اعادة نية الابتداء فى الاثناء بخلاف السعى فانه لا يشترط فيه النية ولو فى الابتداء والتحقيق أن

مولى وتعلم ما فى نفسى فاغفر لى ذنوبى (اللهم) انى أسألك ايمانا يباشر قلبى ويقينا صادقا حتى أعلم انه لا يصيبنى الا ما كتبت على ورضنى بما قسمت لى ياذا الجلال والاكرام (اللهم) صل وسلم على حبيبك محمد وعلى خليلك ابراهيم وعلى اسمعيل وموسى وعيسى وعلى جميع الانبياء والمرسلين وآل كل وأصحابه ومن اتبعهم باحسان يا أرحم الراحمين ثم يأتى الى زمزم ويتضلع من مائه ويقول اللهم انى أسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وعملا متقبلا وشفاء

الشوط

الشوط الاول فى الطواف والسعى اذا لم يكن مبدوأ بما هو مشروع لا يصح وقوعه ولا يثاب عليه بناء على القول بالشرط ويصح أداؤه لكن يعاقب عليه عقابا دون عقاب ترك الفرض بناء على القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزاء أو الاعادة فى الشوط الآخر اما بناء على عدم صحة الشوط وبقاء شوط آخر فى ذمته اذا قلنا ان الابتداء شرط واما بناء على عدم اتيانه الشوط الاول بوصف الوجوب فكأنه لم يأت فيجب عليه الاعادة أو يجب عليه الجزاء لترك الواجب وعدم تداركه بالاعادة (الخامس أن يكون السعى بعد طواف) أى أى طواف كان (على طهارة عن الجنابة والحيض) وكذا حكم النفاس (فان لم يكن طاهرا) أى عنهما (وقت الطواف لم يجز رأسا) أى أصلا (هكذا صرح به صاحب البدائع) وهذا امارة كون التطهر عنهما شرطا والا فلو كان واجبا لجاز سعيه ناقصا وانجبر بالدم وقد تقدم انه واجب (وأما الطهارة عن الحدث الاصغر فى الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليست بشرط لصحة السعى) فيصح سعيه كاملا وان كان طوافه ناقصا وحاصل ما فى البدائع ملخصا ان حصول الطواف على الطهارة عن الحدث الاكبر شرط جواز السعى سواء كان طاهرا وقت السعى أم لا وان لم يكن طاهرا وقت الطواف عنه لم يجز سعيه مطلقا سواء كان طاهرا فى وقت سعيه أم لا لكن فيه اشكال وهو ان الطهارة ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطا لكون السعى بعد طواف على طهارة بل الشرط هو وقوع السعى عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على اداء واجباته وقد سبق ان الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر من واجبات الطواف لا من شرائط صحته ولذا قال ابن الهمام وما فى البدائع من قوله ان حصول الطواف على الطهارة عن الحيض من شرائط جواز السعى تساهل اى تسامح حيث نزل الواجب منزلة الشرط ولان الطواف الذى هو الركن القوى اذا صح مع الجنابة فالسعى بعده أولى ان يصح ولانه كما ان طواف المحدث معتد به من وجه كذلك طواف الجنب معتد به من وجه ولهذا يتحلل به فكما يصح السعى بعد طواف مع الحدث اتفاقا كذلك ينبغى أن يصح مع الجنابة لعدم الفرق بينهما فى الاعتداد فى حق التحلل وبهذا يندفع ما قاله فى الكبير من انه يشترط لصحة السعى أن يكون بعد الطواف على الطهارة عن الجنابة كما قاله فى البدائع ولا يشترط كونه على طهارة عن الحدث كما فى غيره فرقا بين الحدث الغليظ والخفيف واغرب حيث قال مستدلا على مدعاه وقد صرح بالفرق فيما نحن فيه الكرمانى والطرابلسى صاحب الفتح أيضا فيمن طاف للقدوم على غير طهارة وسعى بعده ان كان جنبا فعليه اعادة السعى وجوبا وان لم يعد فعليه الدم وان كان محدثا يعيد السعى استحبابا وان لم يعد لا شئ عليه فهذا صريح أيضا فى اشتراط الطهارة فى الطواف لصحة السعى انتهى وهذا خطأ ظاهر لا يخفى لان فيما ذكره عن الجماعة تصريحا بصحة السعى بعد طوافه جنبا غايته انه يجب عليه اعادة السعى بعد طواف كامل وان لم يعد فعليه الدم والله اعلم (السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن بشرط تقدم الاحرام (لسعى الحج) أى بخلاف سعى العمرة فانه لا يشترط أن يقع فى الوقت الا اذا كان قارنا أو متمتعا (فلو أحرم بالحج وسعى له) أى كاملا أو ناقصا ولو بعد طواف (قبل أشهر الحج لم يصح سعيه) لان السعى من الواجبات والوقت شرط لجميع افعال الحج الا ان الاحرام شرط يصح وقوعه قبل الوقت لكن يكره للخروج عن

من كل داء ثم يأتى الى الحجر الاسود فيقبله ويدعو بما شاء فان الدعاء هنالك مستجاب ثم يتوجه الى السعى بين الصفا والمروة ويخرج من باب الصفا ويصعد على درجة الصفا بحيث يرى البيت الشريف ويرفع يديه كما فى الدعاء ويقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد الحمد لله على ما هدانا الحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير

الخلاف أولانه شبه بالركن (ولو سعى فيها) بان أوقع سعيه بعد أكثر طواف القدوم (أو بعد مضيها) بأن سعى عقيب طواف الافاضة بعد مضى يوم النحر (صح) والحاصل انه يشترط لسعى الحج دخول وقته ابتداء لا حصوله بقاء فلا يجوز تقديمه عليه ويصح تأخيره عنه (السابع اتيان أكثره فلو سعى أقله فكأنه لم يسع) والظاهر ان الاكثر هو ركنه لا شرطه

* (فصل في واجباته) * أى واجبات السعى منها أولاها (اكمال عدده سبع مرات) وهو اتيان ثلاثة أشواط من آخره (فان ترك أقله صح سعيه) لانه أتى بركنه كما في الطواف (وعليه صدقة لترك ما بقى) أى بعدد كل شوط متروك صدقة وكان القياس أن يجب عليه دم بترك كل ما بقى ولعل الفرق بين الاقل في الطواف والسعى ان الاول تكميل للفرض والثانى تكميل للواجب والاول أقوى فيجب بتركه دم والثانى أدنى فيجب بتركه صدقة (والمشى فيه فان سعى راكبا أو محمولا او زحفا) أى بجميع أنواعه مما لا يطلق عليه انه مشى (بغير عذر فعليه دم ولو بعذر فلا شئ عليه) وهذا واضح (وكونه في حالة الاحرام في سعى العمرة) أى بناء على ما سبق من أن الاحرام فيه واجب لا شرط لكن فيه انه ان سعى بعد التحلل هل يجب عليه دم واحد لجناية الحلق أو دم آخر أيضا لايقاع السعى في غير حالة الاحرام (وقطع جميع المسافة بينهما وهو أن يلصق عقبيه بهما) وكذا عقبي حافر دابته اذا كان راكبا وهذا هو الاحوط (أو يلصق عقبه في الابتداء بالصفا واصابع رجليه بالمروة وفي الرجوع عكسه) وهذا هو الاظهر لكن تصويرهما انما كان يتصور في العهد الاول حيث يوجد كل من الصفا والمروة مرتفعا عن الارض وأما في هذا الزمان فلكون دفن كثير من اجزائهما لا يمكن حصول ما ذكر فيهما فيكتفى في المرور فوق أوائلهما ثم الظاهر أن هذا أيضا ركن أو شرط في الاشتراط الاربعة ولذا لم يذكر والترك قطع المسافة شيأ من الكفارة ثم رأيت قول الطرابلسي صريحا والشرط ان يقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة وتعقبه المصنف بقوله في الكبير وهو ليس بظاهر لانه مذهب الشافعية لا مذهبنا ويحمل قوله على انه شرط لاستيفاء هذا الواجب لا لصحته لكن ينبغى أن يشترط في المسافة بينهما لانه واجب وان لم يكن شرطا انتهى وفيه ان الصواب كونه شرط الصحة هذا الواجب الذى يجب به الاستيفاء وما يخالف مذهبنا مذهب الشافعي في جعلهم السعى ركنا ونحن نعده واجبا والله أعلم

* (فصل في سننه) * أى سنن السعى وهى خمس (الموالاة بينه وبين الطواف) وقد سبق الكلام عليها (والصعود على الصفا والمروة) أى بعد تحقق قطع المسافة ان كان ثم صعد اليهما أولم يحصل صعودهما في ضمن طي سعيهما (والموالاة بين أشواطه) هذا مخالف بظاهره لما قاله في الكبير والموالاة ليست بشرط بل هى مستحبة فلو فرق السعى تفريقا كثيرا كان سعى كل يوم شوطا أو أقل لم يبطل سعيه ويستحب أن يستأنف يعنى ان فعله بغير عذر ثم الظاهر أن الموالاة بين اجزاء شوط السعى أيضا مستحبة ومع هذا في اعادة السعى المؤدى بترك الاستحباب محل نظر اذ السعى ليس عبادة مستقلة ولذا لا يعد تكراره طاعة بخلاف الصلاة والطواف ونحوهما (والهرولة بين الميلين) وقد تقدمت (وستر العورة) أى سنة فيه مع أنه فرض في كل حال لئلا يوهم وجوب الجزاء بتركه أولانه يأثم بتركه في السعى اثم تارك السنة لاجل السعى مع ثبوت اثم ترك

لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ويحيى الارض بعد موتها وكذلك تخرجون (اللهم) انك قلت وقولك الحق ادعونى أستجب لكم وانك لا تخلف الميعاد وانى أسألك كما هديتنى للاسلام أن لا تنزعه منى وان تتوفانى مسلما وقد رضيت

الفرض والتعبير في الكبير بالواجب بدل الفرض تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسعي حيث جعل ستر العورة واجبا في الطواف وسنة في السعي ايماء الى تفاوت مرتبتهما فان الطواف ركن في النسكين بخلاف السعي فانه من واجباتهما ولخصوص ورود حديث لا يطوفن بالبيت عريان ولكون الطواف كالصلاة في الجملة والحاصل انه لو تصور أنه يطوف أو يسعى عريانا ولم يكن هنالك أحد ففي الطواف يكون تاركا للواجب وفي السعي يكون تاركا للسنة وان كان هنالك ناس فيحرم عليه لكن يصح فعله ولا يجب عليه شيء في سعيه دون طوافه

*(فصل في مستحباته الذكر والدعاء) أي من المأثور وغيره (والطهارة) في الثوب والبدن (عن النجاسة) الحقيقية والحكمية كبرى وصغرى (والنية) الاولى ذكرها في السنن ليترتب على فعله المثوبة الكاملة ولكونها شرطا عند الحنابلة خلافا للثلاثة ولعلهم أدرجوا نيته في ضمن التزام الاحرام بجميع أفعال المحرم به فلو مشى من الصفا الى المروة هاربا أو بائعا او متنزها أو لم يدر انه مسعى جاز سعيه وهذا توسعة عظيمة كعدم شرطية الوقوف و رمي الجمرات والحلق (والخشوع) أي ظاهرا او باطنا (وطول القيام عليهما) مر ذكره (وتكرار الذكر) أي المذكور سابقا عليهما (ثلاثا واستئنافه لو فرقه) أي أشواط سعيه أو اجزاء شوطه بترك الموالاة التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكتوبة أو الجنازة وهو يسعى ينبغي أن يصلي ويبني وكذا لو عرض له مانع أو باعث ولم يذكروا فيه الاستئناف ولعل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف (واداء ركعتين بعد فراغه منه في المسجد) كذا في فتاوى قاضيخان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السروجي ليس للسعي صلاة لانه محمول على نفي صلاة واجبة كما للطواف قال الطرابلسي و ينبغي أن تكون الصلاة على المروة لانه ابتداع شعار وسيجيء زيادة تحقيق لهذه المسئلة

*(فصل في مباحاته الكلام) أي المباح الذي لا يشغله المناسب أي والافضل ترك الفضول وما لا يعنيه في جميع أوقاته فكيف في سعيه الذي من جملة عباداته (والاكل والشرب) وفيه ان هذا يعارض كون الموالاة فيه سنة نعم سوغ الشرب في الطواف لقلة زمانه بخلاف الاكل اللهم الا أن يكون الاكل بحيث لا يقطع الموالاة في السعي مع ان مثل هذا العمل في الطواف مكروه ولعل الفرق ان أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج منه لاداء مكتوبة) أي للجماعة وغيرها وفيه ان هذا الخروج اما فرض أو واجب أو سنة فعده من المباحات غير ظاهر وترك الموالاة للعذر لا بأس به (أو صلاة جنازة) هذا قد يعد من المباحات اذا كان هنالك من يخرج عن عهدة فروض الكفايات والا بأن يكون هو متعينا لها فيكون فرضا عليه

*(فصل في مكروهاته الركوب من غير عذر) هذا ليس كما ينبغي لان المشي في السعي واجب وتركه حرام موجب للدم اللهم الا أن يحمل المكروهات على معنى الاعم الشامل للكراهة التحريمي والتنزيهي (وتفريقه تفريقا كثيرا) أي فانه ينافي الموالاة المعدودة من السنة (والبيع والشراء والحديث اذا كان يشغله) قيد للثلاثة والمعنى يشغله عن الحضور

عني (اللهم) لا تقدمني لعذاب ولا تؤخرني لسيئ الفتن (اللهم) احيني على سنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وتوفني على ملته وأعذني من مضلات الفتن (اللهم) اعصمنا بدينك وطواعيتك وطواعية رسولك صلى الله عليه وسلم وجنبنا حدودك (اللهم) اجعلنا ممن يحبك ويحب ملائكتك وانبيائك ورسولك وعبادك الصالحين (اللهم) يسر لي اليسرى وجنبني العسرى (اللهم) احيني على سنة رسولك محمد صلى الله عليه وسلم وتوفني مسلما والحقني

(لم يسق الهدى أو مفردا بعمرة) أى فى غير الاشهر سواء ساق الهدى أم لا (فعليه أن يحلق) فيه الا أنه لا يجب عليه ان يخرج من احرامه بل له اختيار فى ابقائه (ويحل) أى ويخرج من احرامه وهو تأكيد والافليس عليه أن يأتى بسائر محظورات احرامه بعد الحلق والتقصير بل يباح له كما قال تعالى واذا حللتم فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه فى طواف العمرة) وهذا مختص بالمعتمر والمتمتع الذى لم يسق الهدى ومن فى معناه دون القارن (وهو) أى المتمتع المذكور أى (بعد حلقه) كما فى نسخة (حلال) أى خارج عن الاحرام (يفعل) أى ما يريد فعله من الحلال (كما يفعل الحلال) أى ما يجوز له من الافعال والظاهر أنه يجوز له الاتيان بالعمرة حينئذ لانه غير ممنوع منها لكراهتها فى الازمنة المخصوصة وانما كرهت العمرة للمكى فى أشهر الحج لان الغالب انه يحج فيبقى متمتعا مسيأ فقوله (فان لم يكن متمتعا) أى بل كان معتمرا (اعتمر كلما بدا له قبل أشهر الحج) ليس على اطلاقه بمفهومه (والاكثار منها) أى من العمرة (أفضل) أى من اقلالها وهذا واضح جدا وقوله (قبل أشهر الحج) احترازمما بعدها فى حق البعض وكان حق العبارة أن يقول ويستحب اكثارها قبل أشهر الحج وايقاعها فى رمضان أفضل لكن المالكية يقولون بكراهة اعادة العمرة فى سنة والشافعية يجوزون اكثارها حتى فى الاشهر بقى الكلام فى ان اكثار الطواف أفضل أم اكثار الاعتمار والاظهر تفضيل الطواف لكونه مقصودا بالذات ولمشروعيته فى جميع الحالات ولكراهة بعض العلماء اكثارها فى سنة مع ان بعض الفقهاء قالوا العمرة مختصة بالآفاقى فليس لاهل مكة أن يخرجوا الى الحل ويعتمروا وجعلوا حديث عائشة رضى الله عنها من مختصاتها انه صلى الله عليه وسلم فسخ احرام حج أصحابه الى العمرة للحكمة المقررة بخصوص تلك السنة عند الجمهور خلافا للحنابلة وعائشة رضى الله عنها كان لها عذر فى اتيان أفعال العمرة حينئذ فلما عزم النبى صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة الى المدينة قالت يارسول الله ذهب كل الناس بحجة وعمرة وأنا أكون محرومة عن الاعتمار فأمر أخاها ان يعتمر بها من التنعيم فكانها فى حكم الآفاقى باعتبار هذا المعنى وأما ماروى عن ابن الزبير رضى الله عنهما انه أتى العمرة وأمر الناس بها عند اتمام بناء الكعبة فى سبع وعشرين من رجب فحملوه على انه مذهب صحابى لاحجة فيه على غيره والله أعلم (ويكره فيها) أى فى أشهر الحج (الاعتمار لكل من كان بمكة) سواء يكون مكيا أو آفاقيا سكن بها خوفا من أن يحج بعده فى تلك السنة فيصير متمتعا مسيئا لمخالفته السنة (أو داخل الميقات) أى لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد الحرام الا ان الآية تدل على اختصاص التمتع وما فى معناه من القران دون العمرة المفردة من غير اقترانها بحجة فى تلك السنة (ولا يخرج المتمتع) أى الفارغ من احرام العمرة كما يفهم من سوق كلامه فى الكبير أيضا (الى الآفاق لئلا يبطل تمتعه على قول بعض) وتفصيله ماذكره قوام الدين فى شرح الهداية معزيا الى شرح الطحاوى لو ساق الهدى ومن نيته التمتع فلما فرغ من العمرة بدا له أن لا يتمتع كان له ذلك ويفعل بهديه ماشاء ولو بدا له أن يحج من عامه ذلك فهو على ثلاثة أوجه فى وجه يكون متمتعا وعليه هديان هدى لاجل التمتع وهدى لاجل احلاله بعد ماساق الهدى وهو فيما اذا أحرم بمكة ولم يرجع الى أهله وفى وجه لا يكون متمتعا ولا يجب عليه شئ وهو فيما اذا عاد الى اهله بعد ماحل من عمرته وحج من عامه ذلك وفى وجه

وغفل عن ذكرك الغافلون ويدعو لنفسه بماشاء من خير الدنيا والآخرة فان الدعاء هنالك مستجاب ثم ينزل ويقول ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم فاذا وصل الى الميلين الاخضرين سعى سعيا شديدا ويقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم نجنا من النار سالمين وأدخلنا الجنة آمنين فاذا أتى الميلين

اختلفوا فيه وهو ما اذا خرج من الميقات بعد ما حل ولكنه لم يلم بأهله فعند أبي حنيفة كأنه بمكة وعليه دمان وعندهما لا يكون متمتعا كما لو رجع الى داره

(باب الخطبة)

أى خطبة يوم السابع من ذى الحجة (وخروج الحاج) أى يوم الثامن (من مكة الى عرفة) وكان الاولى أن يقول الى عرفة من مكة ليستقيم قوله (والاحرام منها) أى من مكة وزاد فى الكبير وما يتعلق بذلك وهو محتاج اليه ههنا كذلك ثم الاحرام من مكة هو الافضل لكن الاكمل أن يكون من المسجد والحطيم أولى أو من دويرة أهله والا فالاحرام للمكى وغيره للحج يجوز لمن جميع أجزاء الحرم (اذا كان اليوم السابع من ذى الحجة فالسنة ان يخطب الامام بعد الظهر) أى بعد صلاته (خطبة واحدة لا يجلس فيها) بيان للوحدة (يبدأ بالتكبير ثم بالتلبية) كان القياس تقديم التلبية بل لا مناسبة للتكبير الا ان ثبت وروده فى السنة ولا يصح قياسه على خطبتى العيد لان التكبير سنة فيهما خاصة (ثم بالخطبة) أى المتعارفة كما بينه بقوله (يحمد الله) أى يشكره على عطائه (ويثنى عليه) أى يذكره بأسمائه وصفاته (ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم) أى وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه (ثم يعلم الناس فيها المناسك) أى آدابها المتعلقة من يومه ذلك (كالخروج الى منى) أى فى يوم الثامن بعد طلوع الشمس (والمبيت بها ليلة عرفة) أى ليكون جامعا فى منى بين خمس صلوات فى مسجد الخيف كما وردت به السنة (والرواح الى عرفات) أى بعد طلوع الشمس من فجر عرفة (والصلاة) أى بمسجد نمرة بالجمع المعروف لكن بشرائطه (والوقوف بعرفة) أى فى وقته وبيان كيفية آدابه (والافاضة منها) أى مع الامام (وغير ذلك) أى من الاحكام المناسبة لمرام ذلك المقام (ثم الخطب) المسنونة (فى الحج ثلاث أولاها هذه) أى المذكورة بمكة (والثانية بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين) أى الظهر والعصر (والثالثة بمنى فى اليوم الحادى عشر فيفصل بين كل خطبة بيوم) لان المراد ربما ورث الملالة خلافا لزفر حيث يخطب عنده فى ثلاثة أيام متواليات أولها يوم التروية وآخرها يوم النحر (كلها خطبة واحدة بلا جلسة) بفتح الجيم أى مرة من الجلوس (فى وسطها) أى فى أواسط جميعها (الا خطبة يوم عرفة) أى فانه يخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسة واحدة (وكلها) أى يفعل جميعها (بعد ما صلى) أى الامام (الظهر الا بعرفة فانه) أى الشأن (قبل أن يصلى الظهر) أى والعصر بالاولى (وكلها سنة) أى بخلاف خطبة يوم الجمعة فانها فريضة بل شرط ويجب الانصات عند سماع الخطب كلها وفى الجمعة آكد الا انه اذا كان يعيد اجازة القراءة والذكر سنية

• (فصل فى احرام الحاج من مكة المشرفة اعلم أن الحاج بمكة) أى مريد الحج من الذين سكنوا بمكة (على أنواع) أى ثلاثة (اما أن يكون مكيا) أى أصليا (فلا يجوز له الا الافراد بالحج) كما مر أولا (أو آفاقيا دخل بعمرة) أى سواء صار مقيما بمكة أم لا حال كونه (متمتعا) أى بأن أتى أكثر طواف عمرته فى الاشهر (أولا) أى لم يكن متمتعا بل دخل بعمرة قبل الاشهر وأقام بمكة (ساق) أى غيرا لمتمتع (الهدى أو لم يسق له منها) أى من عمرته أى لعدم عمرته (أو لم يحل) أى منها الا بعد مرته (فحكمه) أى فحكم الا فاقى المذكور فى جميع الصور المسطورة (كالمكى)

الاخضر بين الاخضرين
مشى على هينة ويقول لا اله
الا الله وحده لا شريك له له
الملك وله الحمد يحيى ويميت
وهو حى لا يموت بيده الخير
وهو على كل شئ قدير
ويكرر ذلك الى أن يصعد
المروة فيقف عليها مستقبلا
ويدعو بما دعا به فى الصفا
ثم يدعو لنفسه بما أحب
فان الدعاء هنا مستجاب
وهذا شوط واحد من
السبعة ثم ينحدر الى الصفا
ويصعد عليه وهذا شوط
آخر ويكرر الدعاء الى أن
يكمل سبعة أشواط وان
كان قارنا عاد الى الطواف

أى فلا يجوز له الا افراد الحج بالنية وليس معناه انه ليس له الا الافراد بالحج كما سبق وفى قوله
فحكمه كالمكى اشارة الى ذلك (وان دخل) أى الآفاقى وكان حق العبارة أو دخل والمعنى
أو آفاقيا دخل (بحج فلا يحتاج الى تجديد الاحرام) أى لعدم خروجه منه (أو ميقاتيا) عطف
على قوله مكيا والمراد به من كان بين الميقات والحرم (فهو ان دخل مكة لحاجة) أى لغير حجة
وعمرة (فكالمكى) أى فى انه يحرم بالحج وحده من الحرم (وان دخل) أى أراد دخول مكة
(لقصد الحج فعليه ان يحرم من الحل بالحج المفرد) بفتح الراء وانما لم يذكر العمرة لان الميقاتى
كالمكى فى منعه من العمرة فى أشهر الحج بنية التمتع (والافضل للمتمتع وغيره) أى مريد الافراد
من مكة (أن يعجل الاحرام) أى بالحج فى وقته (فكلما عجل فهو أفضل) أى اذا كان مصونا عن
الوقوع فى المحظور (بعد دخول أشهر الحج) لان الاحرام قبلها وان جاز لكنه يكره مطلقا كما
كان أو غيره مأمونا أم لا (واذا أراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية أو قبله فالافضل) أى
باعتبار مجموع ما يذكره والا فالسنة (أن يغتسل) لان للغسل أثرا فى جلاء القلوب لمشاهدة
الحضرة واذهاب درن الغفلة يحس ذلك أرباب القلوب الصافية (ويتطيب) كما مر (ثم يدخل
المسجد فيطوف سبعا) أى طواف تحية المسجد ان قدر عليه (ثم يصلى ركعتين) وفى نسخة
ركعتيه وهو الاولى (ثم ركعتى الاحرام) لكون كل منهما عبادة مستقلة الا أن صلاة الطواف
واجبة وصلاة الاحرام سنة مؤكدة فدخولها ما تحت الافضل بالنسبة الى الترتيب (فيحرم
عقيبهما) أى عقيب ركعتى الاحرام حال جلوسه قبل القيام على ما سبق (ثم ان أراد) أى المكى
ومن بمعناه (تقديم السعى على طواف الزيارة) أى مع ان الاصل فى السعى أن يكون عقيبه
لمناسبة تأخير الواجب عن الركن الا أنه رخص تقديمه فى الجملة لعلة الزحمة فحينئذ (يتنفل
بطواف) لانه ليس للمكى ومن فى حكمه طواف القدوم الذى هو سنة للآفاقى فيأتى المكى
بطواف نفل (بعد الاحرام بالحج) ليصح سعيه وأما اذا كان متمتعا سواء ساق الهدى أم لا
فيطوف طواف القدوم (يضطبع فيه) أى فى أشواط جميع طوافه قدوما أو نفلا (ويرمل)
أى فى الثلاثة الاول (ثم يسعى بعده وهل الافضل تقديم السعى أو تأخيره الى وقته الاصلى) وهو
بعد أداء ركنه كما أشرنا اليه (قيل الاول) والاولى ان يقيد بالآفاقى (وقيل الثانى) وصححه ابن
الهمام وهو الظاهر خصوصا للمكى فان فيه خلافا للشافعى والخروج عن الخلاف لكونه أحوط
مستحب بالاجماع فينبغى أن يكون هو الافضل بلا خلاف ونزاع (والخلاف) أى المذكور
سابقا (فى غير القارن) وهو المفرد مطلقا والمتمتع آفاقيا بلا شبهة ومكيا ففيه مناقشة (أما القارن
فالافضل له تقديم السعى) أى ويجوز تأخيره بلا كراهة (أو يسن) أى فيكره تأخيره لانه صلى الله
عليه وسلم طاف طوافين وسعى سعيين قبل الوقوف بعرفة

* (فصل فى الرواح) * أى الذهاب وهو الاولى بان يعبر به لاختصاصه فى أصل اللغة بالسير فى
آخر النهار (من مكة الى منى) بكسر الميم منونا ومقصورا فالصرف باعتبار الموضع والمنع باعتبار
البقعة وسميت بذلك لما يمنى فيها من الدماء أى يراق ويصب من أمنى النطفة ومناها اذا دفقها
ومنه قوله تعالى من نطفة اذا تمنى (فاذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة) وسمى به
لانهم كانوا يروون ابلهم فيه استعدادا للوقوف يوم عرفة اذ لم يكن فى عرفات ماء جار كزماننا

وطاف طوافا آخر وسعى سعيا آخر واستمر على الاحرام الى الفراغ من الحج وان كان مفردا بالحج استمر على احرامه الى ان يؤدى نسك الحج وان كان مفردا بالعمرة حلق رأسه وقال عند الحلق (اللهم) اثبت لى بكل شعرة حسنة وامح عنى بها سيئة وارفع لى بها عندك درجة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا واستمر حلالا الى ان يحرم بالحج يوم التروية

جزى الله ساعيه عن الحجاج خيرا (راح الامام مع الناس) أي مجتمعين أو مفترقين (بعد طلوع الشمس) وهو الصحيح كما قال ابن الهمام (من مكة الى منى فيقيم بها) أي فيصبر فيها (ويصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر) وفي المبسوط والكافي للحاكم الشهيد يستحب أن يصلي الظهر بمنى يوم التروية تنبيه ايماء الى أنه لو تأخر بعد طلوع الشمس ولحق صلاة الظهر بمنى لم يفته الاستحباب ولعل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) أي اذا صلى الظهر بمنى وأما ماذكر في المحيط والمفيد يستحب كونه بعد الزوال فليس بشيء على ماصرح به في الفتح وقد صرحوا بما اذا وافق يوم التروية يوم الجمعة له أن يخرج الى منى قبل الزوال لكونه وقت سنة الخروج وعدم وقت وجود الجمعة وبعده لا يخرج مالم يصل الجمعة لوجوبها عليه فيكره له الخروج قبل ادائها لكن ينبغي أن يقيد بما اذا صلى الامام الجمعة يوم التروية الا انه هل يجب عليه ان لا يخرج حتى يصلي أو يستحب في حقه ان يخرج قبل الزوال محل بحث (وان بات بمكة) وكذا بعرفة وغيرهما فالاولى أن يقول بغير منى (تلك الليلة جاز وأساء) أي لترك السنة على القول بها فقال القارىء تبعا لما في المحيط المبيت بها سنة وقال الكرماني ليس بسنة وانما هي للتأهب وللاستراحة وفي المبسوط ويستحب أن يصلي الظهر يوم التروية بمنى ويقيم بها الى صبيحة عرفة وأما ماذكره المصنف في الكبير من قوله ويدل أيضا على سنية ذلك استنانهم الدفع من منى بعد الطلوع فليس في محله فان هذه السنة مختصة لمن بات بمنى ثم قوله ولا كلام في ان الخروج من مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بمكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم غدا الى عرفات ومر بمنى اجزأه ولكنه اساء بتركه الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وزاد الكرماني على هذا وقال لان الرواح الى منى يوم التروية سنة التأهب للخروج الى منى وعرفة وترك السنة مكروه فصرح بسنيته يعني فكلامه متناقض وهذا وهم فانه ليس الكلام فيمن بات بمكة ليلة عرفة وانما الكلام فيمن بات بعرفة ليلة عرفة فلا تدافع بين كلاميه ولا منافاة بين قوله وبين مافي شرح الجامع ولو بات بمكة وخرج يوم عرفة الى عرفات كان مخالفا للسنة فتأمل فانه موضع زلل ومحل خلل

* (فصل في الرواح من منى الى عرفات فاذا أصبح) أي بمنى (صلى الفجر بها) أي لوقتها المختار وهو زمان الاسفار وفي فتاوى قاضيخان بغلس فكأنه قاسه على يوم مزدلفة والاكثر على الاول فهو الافضل (ثم يمكث) أي هنيهة وسويعة (الى أن تطلع الشمس) أي تشرق (على ثبير) بفتح مثلثة وكسر موحدة جبل بمنى محاذاة مسجد الخيف على يسار الذاهب الى عرفات (فاذا طلعت) أي الشمس (توجه الى عرفة) أي ليكون على وفق السنة (مع السكينة) أي في الباطن (والوقار) اي في الظاهر (ملبيا) أي في حال (مهللا مكبرا) أي في أخرى وكذا حامدا مسبحا مستغفرا (داعيا ذاكرا) تعميم بعد تخصيص (مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أي في الابتداء والانتهاء والاثناء (ويلبي ساعة فساعة) أعاد ذكر التلبية اهتماما لشأنها لانها أفضل الاذكار والادعية حال الاحرام (وان راح قبل طلوع الفجر) أي بعد بيتوتة أكثر الليل ففيه كلام سبق (أو قبل طلوع الشمس أو قبل أداء الفجر جاز) أي بعد لا فعله لقوله (وأساء) ولان ترك أداء الفجر حرام لا يجوز (ويستحب أن يسير الى عرفة على طريق ضب)

ويدعو بما تقدم في احرام الحج من الادعية * (فصل) * واذا كانت ليلة التروية وهي ليلة سبع من ذي الحجة قرأ الاستغفارات المفيدة من البار المروية الى الحسن البصري رضي الله عنه في هذه الليلة يواظب عليها من وفقه الله للسعادة من خلص أوليائه وعباده الصالحين وكان يواظب عليها والدي الشيخ علاء الدين رحمه الله تعالى وانا اورديها عنه برواية عن استاذه حافظ الدنيا شمس الملة والدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي رحمه الله

بفتح ضاد معجمة وتشديد موحدة وهو اسم للجبل الذي حذاء مسجد الخيف في أصله وطريقه في أصل المأزمين عن يمينك وأنت ذاهب الى عرفات (ويعود على طريق المازمين) اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم لكن تركها أكثر الناس في زماننا هذا المنافيه من كثرة الشوك وغلبة الخوف وقلة الشوكة لا كثر الحاج والمازمان مضيق بين مزدلفة وعرفة وهو بفتح ميم وسكون همز ويجوز ابداله وكسر زاي (واذا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) أي سبح وكبر وهلل وحمد واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي وابن أبي عاصم والطبراني موقوفا في الدعاء والبيهقي في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة دعا الله في ليلة عرفة بهذه الدعوات وهي عشر كلمات ألف مرة الا لم يسأل الله شيأ الا أعطاه اياه الا قطيعة رحم أو ارادة مأثم سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الارض موطئه سبحان الذي في البحر سبيله سبحان الذي في النار سلطانه سبحان الذي في الجنة رحمته سبحان الذي في القبر قضاؤه سبحان الذي في الهواء روحه سبحان الذي رفع السماء سبحان الذي وضع الارض سبحان الذي لا ملجأ ولا منجا منه الا اليه قيل له أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (ثم لبى الى أن يدخلها) أي عرفات ثم يستمر عليها الى أول رمي الجمرات

(باب الوقوف بعرفات وأحكامه)

وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة كما في السنة (اذا دخل عرفة نزل بها مع الناس حيث شاء) لان الانفراد عنهم نوع تجبر وتكبر عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فان الاجابة مع الجماعة أرجى فصار هذا الكيف أحرى الا اذا كان القرب اليهم مما يبعده عن الذكر والحضور في المناجاة أو يبعثه على رؤية المنكرات وحصول المكروهات لكن لا ينزل بعيدا في المقام المخصوص بحيث لا يامن من اللصوص ولا في الطريق الجادة كيلا يضيق على المارة (والافضل ان ينزل بقرب جبل الرحمة) وهذا لا ينافي ماذكره ابن الهمام من ان السنة أن ينزل الامام بنمرة ولاما أوضحه رشيد الدين بقوله ينبغي أن لا يدخلها حتى ينزل بنمرة قريبا من المسجد الى زوال الشمس ويضرب بها مضربه ان كان له فان ماذكره بالنسبة الى الامام لا بالاضافة الى الخاص والعام مع امكان الجمع على سبيل التنزل انه ينزل أولا بنمرة ثم بقرب جبل الرحمة فلا معنى لقوله في الكبير وهذا خلاف ماذكره الاصحاب ولعلهما مشيا على ظاهر الحديث والله أعلم بالصواب ثم انما يستحب النزول بقرب جبل الرحمة على فرض عدم الزحمة وفقد نزول الظلمة (فاذا نزل) أي بعرفات (يمكث فيها) أي لا يخرج عنها بحيث يفوت جزء من أوقات وقوفها (ويشتغل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) أي بأنواعه وفي الحديث أفضل ماقلت أنا والنبيون من قبلي يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولوالديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه الاخيار ولعامة المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات (والتلبية) أي تارة فتارة واستمر على الطاعة والعبادة ولم يشتغل بأمور العادة الا مقدار الضرورة والحاجة (الى أن تزول الشمس فاذا زالت اغتسل) أي لوقوف عرفة على الصحيح لا ليومه وهو سنة مؤكدة (أو توضأ) وهو رخصة (والغسل أفضل) يعني وأجره أكمل لكن الاولى ان يغتسل قبيل

تعالى عن الشيخ الزاهد الصوفي أبي العباس احمد ابن محمد العقبي والخيرة الصالحة بقية السلف ام محمد زينب ابنة عبد الله العرباني قال الاول انبأتنا الشيخة الصالحة ام عيسى مريم ابنة الشهاب احمد بن محمد بن ابراهيم الاذرعي الحنفي وقالت الاخرى اخبرنا الشهاب احمد بن النجم ايوب بن ابراهيم القرا في الشهير بابن المنفر وكان صالحا كلاهما عن ابي الحسن علي بن عمر بن ابي بكر الواني الصوفي قال ثانيهما سماعا أنبأنا ابو القاسم عبد الرحمن بن مكي الطرابلسي الصوفي

الزوال ليكون أول وقوفه على وجه الكمال (وتقدم ـ وانجمه) أى مما يتعلق بالا كل والشرب وأمثالهما (قبل الزوال وتفرغ من جميع العلائق وتوجه بقلبه الى رب الخلائق) لقوله تبارك وتعالى وتبتل اليه تبتيلا ففروا الى الله

• (فصل فى الجمع بين الصلاتين بعرفة) • اعلم أن هذا الجمع للنسك عندنا فيستوى فيه المسافر والمقيم خلافا للشافعى ومن تبعه فى تخصيصه بالمسافر ثم له شروط سيأتى بسطها وشرحها فاذا انفقد شرط منها يصلى كل صلاة فى الخيمة على حدة فى وقتها بجماعة أو غيرها (واذا أراد الجمع) وهو متعين على الامام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فيراعى جميع الشرائط والاحكام (فاذا اغتسل وزالت الشمس سار الى المسجد) أى مسجد نمرة وهو فى أواخر عرفة بقربها بل قيل ان بعضه منها (من غير تأخير) أى فى سيره لئلا يفوت شئ من أوقات وقوفه لكن الاولى حينئذ ان يسير اليه قبل الزوال ليدرك أوله بعد وصوله والافيلزمه انه بعد تحقق وقوفه جمع بين صلاتيه والسنة بخلافه ولعله صلى الله عليه وسلم نزل أولا بنمرة لرعاية هذا المعنى ولدفع الحرج بالذهاب والاياب فى المبنى (فاذا بلغه) أى المسجد (صعد الامام الاعظم المنبر) وهو الخليفة ان وجد فيه شروط الخلافة أو السلطان ان أخذها بالقوة والشوكة (أو نائبه) وهو الخطيب المنصوب من جانبه (ويجلس عليه) أى من غير سلام عندنا (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كما فى الجمعة) وهو الصحيح المطابق لظاهر الرواية وهو لا ينافى ماروى عن ابى يوسف انه يؤذن المؤذن والامام فى الفسطاط ثم يخرج بعد فراغ المؤذن من الاذان فيصعد لان المراد بقوله بين يديه أى قدامه وعند قرب حضوره فالجملة تجعل حالية وهذا معنى قول صاحب المبسوط هذا معنى قوله الاول فتامل (فاذا فرغ) أى المؤذن (قام الامام فخطب خطبتين قائما) يجلس بينهما جلسة خفيفة كالجمعة (وصفة الخطبة) أى كيفيتها على طريق السنة (أن يحمد الله تعالى) اى يشكره على نعمائه (ويثنى عليه) أى ويمدحه بأنواع ثنائه من ذكر صفاته وأسمائه (ويلبى ويهلل ويكبر) وهذا التكبير فى محله لان يوم عرفة عندنا من جملة أيام التشريق (ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم ويعظ الناس) اى ينصحهم بان يزهدهم فى الدنيا ويرغبهم فى العقبى ويحبب اليهم المولى ويبين لهم ان له الآخرة والاولى فذكره وشكره فى كل حال هو الاولى (ويأمرهم) أى بالمعروف (وينهاهم) اى عن المنكر لاسيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تلبس احرامهم من أفعالهم (ويعلمهم المناسك) أى بقيتها (كالوقوف بعرفة ومزدلفة والجمع بهما) أى بشرائطهما وآدابهما (والرمى) أى رمى جمرة العقبة فى اليوم الاول (والذبح) أى لمن يجب عليه ويستحب له (والحلق) أى ومراعاة الترتيب بين الثلاثة ووقوع الآخرين فى الحرم (والطواف) أى طواف الزيارة فى أيام النحر وأن أولها أفضلها وجائز لياليها (وسائر المناسك التى هى الى الخطبة الثالثة) وهى الواقعة فى ثانى أيام النحر (ثم يدعو الله تعالى) أى له ولعامة المسلمين (وينزل ويقيم المؤذن فيصلى بهم الامام) أى لاغيره (الظهر ثم يقيم فيصلى بهم العصر فى وقت الظهر) وهو المسمى بجمع التقديم (والحاصل انه يصلى بهم الظهر والعصر فى وقت واحد) وهو الظهر لكن الابهام فيه الابهام (بأذان واحد واقامتين) واما ماذكره قاضيخان فى شرح الجامع ويصلى الظهر والعصر فى آخر وقت الظهر ففيه انه يلزم منه تأخير الوقوف وينافى حديث جابر رضى الله عنه حتى اذا

قال انبأنا الحافظ ابو طاهر احمد بن محمد السلفى الصوفى انبأنا ابو عبد الله احمد بن على الاسوانى الصوفى باصبهان انبأنا ابو الحسن على بن شجاع بن محمد الشيبانى المصقلى فى المذكر انبأنا ابو على احمد ابن عثمان الزيدى الصوفى عن جنيد البغدادى عن سرى السقطى عن معروف الكرخى انبأنا معبد بن عبد العزيز العابد عن الحسن البصرى رضى الله عنه (قال) كنت اتمنى ان أرى فى عمرى وليا من أولياء الله تعالى اوصديقا فاسأله عن حاجتى فى اليقظة

زاغت الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت فى أول الزوال فلا تقع الصلاة فى آخر وقت الظهر ولا يبعد أن يكون مراده انه يصلى الظهر والعصر بعده لا قبله للايماء الى انه يصلى الظهر فى أول وقته والعصر فى آخر وقته أى الظهر بالاضافة الى صدره لا أنه يصليهما معافى آخر وقت الظهر ولا أنه يصلى الظهر فى آخر وقت الظهر والعصر فى أول وقت العصر كما أول علماؤنا الاحاديث الدالة على الجمع بين الصلاتين فى السفر والله أعلم (ويسر) أى الامام وجوبا (القراءة فى الصلاتين) أى على أصلهما عند الاربعة ولا يجهر فيهما البتة (بخلاف الجمعة) أى فانها صلاة مستقلة بشرائطها وأحكامها (ويكره للامام والمأموم) أى ممن أراد الجمع بين الصلاتين على ماصرح به قاضيخان (ان يشتغل) أى كل منهما (بالسنن) أى بسنة الظهر البعدية وسنة العصر القبلية (والتطوع) أى النافلة على ماذكره فى البدائع والتحفة (أو بشئ آخر) أى عمل آخر بالاولى كالاكل والشرب والكلام (فان اشتغل بصلاة أو عمل آخر) أى اشتغالا يعد فصلا (ولو بعذر) أى لعلة أو حاجة (ما) أى بمقدار ما (يقطع فور الاذان) أى عرفا (اعاد الاذان) اى فى ظاهر الرواية وعن محمد لا يعيد (والاقامة للعصر) والمقصود اعادة الاذان والا فالاقامة لابد للعصر منها نعم ان وقع الفصل بين الاقامة والعصر فيعيد الاقامة أيضا وأما ماذكره فى الذخيرة والمحيط والكافى بأنه لا يشتغل بين الصلاتين بالنافلة غير سنة الظهر فغير صحيح لما قال فى الفتح هذا ينافى حديث جابر فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيأ وكذا ينافى اطلاق المشايخ فى قولهم ولا يتطوع بينهما بشئ فان التطوع يقال على السنة انتهى ولعلهم لم يطلعوا على الحديث وأخذوا من مفهوم التطوع الغالب اطلاقه على غير السنن المؤكدة والله أعلم (وان كان التأخير) أى تأخير العصر (من الامام) أى من جانبه وبسببه (لا يكره للمأموم أن يتطوع بينهما) والسنة بالاولى (الى ان يدخل الامام فى العصر) وينبغى أن يكون كذلك حكم اشتغال المأموم بعمل آخر لعذر (ثم ان كان الامام مقيما أتم الصلاة وأتم معه المسافرون أيضا) أى وكذا المقيمون (وان كان) أى الامام (مسافرا قصر) بالتخفيف لكون القصر واجبا على المسافر فلو أتمه أساء (وأتم المقيمون) أى بعد سلام الامام اذ يحرم قيام المأموم قبل السلام (فاذا سلم قال لهم) أى لاجل المقيمين (أتموا صلاتكم يا اهل مكة) الاولى حذف الجملة الندائية (فانا قوم سفر) بفتح فسكون اسم جمع لسافر بمعنى مسافر كصحب وصاحب والاولى ان يقول فانى مسافر والحاصل ان الامام ان كان مقيما فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وان كان مسافرا فلا يجوز القصر للمقيمين (ولا يجوز للمقيم) أى ولو كان اماما (ان يقصر الصلاة) أى لاختصاص القصر بالمسافر اجماعا وانما الخلاف فى كون الجمع للنسك والسفر (ولا للمسافر أن يقتدى به) أى بالمقيم (ان قصر) أى لعدم صحة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن الضياء فى المشرع شرح المجمع ذكر فى المناسك أن الحاج اذا دخل أيام العشر مكة ونوى الاقامة خمسة عشر يوما أو دخل قبل أيام العشر لكن بقى الى يوم التروية أقل من خمسة عشر ونوى الاقامة لا يصح لانه لابد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق منه نية الاقامة خمسة عشر يوما وقيل كان سبب تفقه عيسى بن ابان هذه المسئلة قال فدخلت مكة فى أول العشر من ذى الحجة مع صاحب لى وعزمت على الاقامة شهرا فجعلت

أو فى المنام حتى اذا كانت سنة من السنين وانا واقف بعرفات عند الزوال واذا بثمانية أنفس عند الارالة الذى بجبال وادى نعمان فهو جبل وادى الصخرات فتحققت أنهم القوم فقصدتهم وسلمت عليهم فردوا على أحسن رد واذا فيهم شيخ كبير قد نور الله وجهه فعلا نوره الافق فجلست معهم وقد تصاغرت نفسى عندى لما شاهدت فيهم من الوقار والسكينة فقام أحدهم فأذن وأقام فتقدم الشيخ فصلى بهم فصليت معهم وأنا أعلم انه

أتم الصلاة فلقيني بعض أصحاب أبي حنيفة فقال أخطأت فإنك تخرج إلى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه فجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة فإنك مقيم بمكة فلما تخرج منها لا تصير مسافرا فقلت في نفسي أخطأت في مسألة واحدة في موضعين ولم ينفعني ما جمعت من الأخبار فدخلت مسجد محمد واشتغلت بالفقه انتهى ولا يخفى أن هذا الخطأ إنما هو على مقتضى قواعد الحنفية دون الشافعية فإن عندهم مدة الإقامة أربعة أيام ثم ليس ظاهر كلامي صاحب الإمام تعارض حيث حكم في الأول بأنه مسافر ولا يجوز له التمام وحكم في الثاني بأنه مقيم فلا يجوز له القصر مع أن المسألة بحالها وأصل التقدير فلما رجعت إلى منى ونويت الإقامة بمكة مع صاحبي بدا إلى آخره هذا وأصل المسألة على ما في المتون وعلى ما صرح به قاضيخان من أن المكي إذا نوى الإقامة بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يصر مقيما لأنه لم ينو الإقامة في أحدهما خمسة عشر يوما فمفهوم هذه المسألة أنه لو نوى في أحدهما خمسة عشر يوما صار مقيما فحينئذ المسافر إذا دخل مكة واستوطن بها أو أراد الإقامة فيها شهرا مثلا فلا شك أنه يصير مقيما ولا يصير مسافرا بعد خروجه إلى منى وعرفات ولا تنتقض إقامته إذ لا يشترط لتحقق كونه خمسة عشر يوما متوالية بها بحيث لا يخرج منها والله أعلم (ولو خطب قبل الزوال أو لم يخطب أصلا صح الجمع) أي لأن الخطبة ليست من شرائط صحة الجمع بل هي سنة (وأساء) أي لترك السنة أو لإيقاعها قبل وقتها المشروع وقيل بعدم الخطبة (ويكره التنفل بعد أداء العصر في وقت الظهر) وكان الأولى أن يقول ولو في وقت الظهر لأنه صلاها في وقته المشروع له وقد كره الشارع الصلاة بعده مطلقا فهذا الوأخر فرض العصر عن وقته لا يكره التنفل في وقته بعلة الكراهة ليست وصول وقت العصر بل كون الوقت بعد حصول العصر (صرح به بعضهم) وهو موهم أنه جائز عند بعضهم كما يدل عليه قوله في الكبير واعلم أنه هل يكره التنفل بعد أداء العصر في وقت الظهر فهذا مشعر بأنه متردد في ذلك مع أنه نقل ما في نظم الفرائد إلا أنه لا يتنفل بعده وعبارته

ولا تنفل بعد العصر في عرفاتها • وقد جمعت والظهر ما يتغير

وفي شرحه أسند المسألة إلى القنية (ولا يصح أداء الجمعة بعرفة) أي لكونها غير مصر ولا تمصير بجميع الخلق فيها لعدم البيوت والمساكن بخلاف منى فإنها وإن كانت قرية لا يصير الجمعة بها في غير موسم الحج عندنا على خلاف ما سيأتي بيانه وأما ما حكى القرطبي عن أبي حنيفة وأبي يوسف جواز الجمعة بعرفات فهو غلط لأنه كيف يتصور أنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لم يصل صلاة الجمعة بها ويجوز أحد من الأئمة جوازها بها اللهم إلا أن يقال بتداخل خطبة السنة في خطبة الجمعة

• (فصل في شرائط جواز الجمع) • منها مختلف فيها ومنها متفق عليها واختلف أن الجمع سنة أو مستحب وأما ما وقع في بعض المناسك من أن تقديم العصر عند أبي حنيفة وجب لصيانة الجماعة فينبغي أن يحمل على وجوب اللغوي بمعنى الثبوت (الأول تقديم الإحرام بالحج عليهما) وفيه إيماء إلى أنه لو كان محرما بالعمرة عند أداء الظهر ثم محرما بالحج عند أداء العصر لا يجوز له الجمع كما هو عند أبي حنيفة خلافا لهم ولو كان محرما بالعمرة عند الصلاتين لم يجز عنهما الكل (فإن صلى

ما كتب في صحيفتي مثلها ولا يكتب ثم استقبل القبلة بعد الصلاة فقال الحمد لله كثيرا فلم يسمع غيرها وخشت أن يفوتني أو يعيبوا عني ذلك الذي يليق بحق الذي اصطفاك ثم نلت هذه المرتبة وهذه الفضيلة قال فتغير وجهه ورفع عينيه فقال له الشيخ من يهدي الله فهو المهتد اهده برحمتك الله فقال كنت أقول الاستغفار المتقدم من البارحة ثلاث ليال فقلت ما هذا الاستغفار وما هذه الليالي فقال ليلة سبع من ذي الحجة وليلة

الظهر) أى بجماعة مع الامام وهو حلال (ثم أحرم بالحج وصلى العصر لم يجز العصر) أى الافى وقتها كما فى ظاهر الرواية عند أبى حنيفة خلافا لهما فهذا من المختلف فيه والمتفق عليه هو وجود الاحرام بالحج فى العصر (وقيل يشترط كون الاحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لان الصحيح على ماقاله الزيلعى هو انه يكتفى بالتقديم على الصلاتين لحصول المقصود (الثانى تقديم الظهر على العصر حتى لايجوز تقديم العصر على الظهر) وهذا من المتفق عليه ووجهه ظاهر ولايتصور ان يفعل بخلافه الاسهوا أونسيانا فلذا قال (ولوصلى الامام الظهر والعصر فاستبان) أى ظهر وتبين (ان الظهر) أى صلاته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده أوان الظهر صلى بغير وضوء والعصر به) أى بوضوء مجدداً وغيره (يلزمه اعادتهما جميعا الثالث الزمان وهو يوم عرفة) أى بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الرابع المكان وهو عرفة وماقرب منها) الصحيح أن يكون المكان خارجها الفعله صلى الله عليه وسلم ولماذكر الخبازى فى ضمن تعليل وهو سلمنا أن جواز التقديم للحاجة الى امتداد الوقوف لكن المنفرد غير محتاج الى تقديم العصر لاستدامة الوقوف لانه يمكنه أن يصلى العصر فى وقته فى موضع وقوفه اذلا ينقطع وقوفه بالصلاة بخلاف المصلين بجماعة حيث لايمكنهم اداء الصلاة بالجماعة فى الموقف لانه موضع هبوط وصعود لايمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون الى الخروج منه والاجتماع لصلاة العصر فيه فينقطع وقوفهم وامتداد الوقوف الى غروب الشمس واجب انتهى لكن فيه أن الصلاة بالجماعة ممكنة فى الموقف أيضا لسعة مواقف عرفات واستواء اماكن فيها من الجهات وانما الهبوط والصعود عند جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الابطن عرنة مع أن تسوية الصفوف سنة تسقط عند الضرورة على أن العبادة فى اثناء الوقوف الذى من جملة الطاعة أفضل فتاركه صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة خارج عرفة الادفعا للحرج عن الامة فانه نبى الرحمة وقد وسع فى شرائط صحة الوقفة والحاصل ان المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى فيها وجمع بين الصلاتين بها ويلحق به مافى معناه مما اقرب من عرفات من سائر الجهات لا بقاعه فى عرفات وبهذا تبين فساد قول المصنف فى الكبير كذا ذكروا المكان ولم يبينوا أى موضع هو اما عرفات فلاشك فيه واما خارجه فهل يصح الجمع فيه أم لاثم أغرب وأتى بماذكر عن الخبازى ظنا أنه حجة له وهو عليه كما لايخفى على من ادنى مسكة لديه (الخامس الجماعة فيهما) وهذا عند أبى حنيفة خلافا لهما (فلوصلى الظهر وحده والعصر مع الجماعة أو بالعكس أوصلاهما وحده) أى منفردا فيهما (لايجوز العصر قبل وقته) أى عند أبى حنيفة وعند أبى يوسف ومحمد يجوز ذلك فيجمع بينهما المنفرد ايضا ثم حكم الجماعة مع غير الامام الاكبر أونائبه كحكم المنفرد لقوله (السادس الامام الاعظم أونائبه فلوصلى بهم رجل بغير اذن الامام) أى وجمع بينهما (لم يجز العصر) أى عند أبى حنيفة وجاز عندهما (ولوأدرك ركعة من كل واحدة من الصلاتين مع الامام جاز) وبيانه ادرك رجل ركعة من الظهر ثم قام الامام ودخل فى العصر فقام الرجل يقضى مافاته من الظهر فلما فرغ منه دخل فى صلاة الامام مع العصر وأدرك شيأ من كل واحدة من الصلاتين مع الامام جاز له تقديم العصر بلا خلاف ولوصلى الظهر بجماعة لكن لامع الامام لم يجز تقديم العصر عنده وهو الصحيح خلافا لهما ثم من الشرائط المختلف فيها ان يكون أداء

تسع وليلة عشر ولو علم قائلها مايقول وباى شئ يتلفظ لكان حقا على الله أن يرزقه الامن يوم الفزع الاكبر ويخصه بالرحمة والولاية فقالت علمنيها يرحمك الله تعالى فقال لى هى هذه اللهم انى أستغفرك لكل ذنب قوى عليه بدنى بعافيتك ونالته قدرتى بفضل نعمتك وانبسطت اليه يدى بسعة رزقك واحتجبت عن الناس بسترك واتكلت فيه عند خوفى منك على أمانك ووثقت من سطوتك على فيه بحلمك وعولت فيه على كرم وجهك وعفوك

الصلاتين جميعا بالامام أو نائبه عند أبي حنيفة حتى لو صلى الظهر مع الامام ثم العصر بغيره أو بالعكس لم يجز العصر له الا في وقتها قال الطرابلسي وعن محمد فيما اذا مات أميرهم ولهم فيهم ذو سلطان فقدموا رجلا امام يوم الجمعة يجازفيه ههنا اذا قدموا رجلا يصلي بهم يجزيهم وأعقبه المصنف في الكبير لقوله ويمكن أن يقال ان هذا الجمع ليس كالجمعة لانها فريضة فلو لم يقدموا أحدا لفاتهم الفرض فثبت العذر بخلاف هذا الجمع فانه ليس بفرض ولا واجب فلا يقاس على الفرض انتهى وفيه ان الجمعة لها بدل بعد الفوت وهذه الفضيلة تفوت لا عن بدل فهذا قياس بالاولى للجواز

(فصل في صفة الوقوف فاذا فرغ الامام في الجمع من مسجد ابراهيم) وهو المشهور بمسجد نمرة (راح الى الموقف والناس) أي الذين صلوا (معه ويكره التأخير) أي تأخيرهم كلهم بعد الصلاة لان التعجيل هو السنة (فان تخلف أحد ساعة لحاجة لا بأس به لكن الافضل ان يروح مع الامام) وفيه أن التخلف ان كان لحاجة ضرورية فلا يكره لان ترك الواجب يجوز مع العذر فكيف بترك المستحب وحينئذ لا معنى لقوله لكن الافضل أن يروح مع الامام وان كان لحاجة غير ضرورية فلا يقال لا بأس به لما سبق من ان التأخير مكروه بغير عذر ثم قوله الافضل أن يروح مع الامام ليس على اطلاقه بل على فرض ان الامام لا يتأخر اذ المبادرة الى الطاعات والمسارعة الى الخيرات هو الافضل فتأمل (فيقف راكبا وهو الافضل) والاكمل ان يكون المركوب بعيرا (والا قائما) أي ان قدر عليه (والا قاعدا) أي والا فقاعدا لما قوله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم (بقرب الامام) أي ان لم يكن زحام ويكون الامام ممن يتقرب به في ذلك المقام (وبقرب جبل الرحمة أفضل) اذا كان خاليا عن الزحمة وعن هجوم الظلمة خصوصا (عند الصخرات) أي الحجارات الكبار المفروشات (السود) فانها مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم (مستقبل القبلة) لكونها أشرف الجهات ومن آداب الدعاء (خلف الامام) أي ان تيسر (والا فعن يمينه أو بحذائه) أي قدامه (أو شماله) والاظهر ان شماله أولى من حذائه (رافعا يديه بسطا) أي باسطهما غير قابض لهما كانه ينتظر أخذ شيء بهما ويحصول نزول البركة ليمسح بهما الوجه مشيرا الى الاقبال والقبول (مكبرا مهللا مسبحا ملبيا حامدا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا) أي بالدعوات المأثورة وغيرها وقد جمعت الدعوات القرآنية والمناجاة النبوية قائلا ان يقرأ ذلك الحزب الاعظم في ذلك الموقف المعظم ومجمله اللهم اني أسألك من خير ما سألك به نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب الرحيم (مستغفرا له ولوالديه وأقاربه وأحبابه) أي عموما وخصوصا (ولجميع المؤمنين والمؤمنات) بأن يقول رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعاء ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ويقول رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ويقول ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤف رحيم وسيأتي بعض الدعوات المأثورة بخصوص وقفة عرفة (ويجتهد في الدعاء) أي التضرع والالحاح والاكثار

فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين اللهم اني أستغفرك لكل ذنب يدعو الى غضبك أو يدني من سخطك أو يميل بي الى ما نهيتني عنه أو يباعدني عما دعوتني اليه فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين اللهم اني أستغفرك لكل ذنب أمالت اليه أحدا من خلقك بغوايتي أو خدعته بحيلتي فعلمته منه ما جهل وزينت له ما قد علم ولقيتك غدا

والاستغفار (ويقوى الرجاء) أى بغلبة الظن لرجاء الاجابة وقبول الحج (ولا يفرط فى الجهر بصوته) أى فى التلبية بحيث يتعب نفسه وأما الادعية والاذكار فبالخفية أولى قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال صلى الله عليه وسلم فيمن جهر بالذكر والدعاء انكم لا تدعون أصم ولا غائبا وانكم تدعون سميعا قريبا ورباً مجيبا كما أشار اليه سبحانه وتعالى بقوله واذا سألك عبادى عنى فانى قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان (ويكرر الدعاء) أى كل دعاء يدعو به (ثلاثا يستفتحه بالتحميد والتمجيد والتسبيح) أى تعظيم الله بأنواع ثنائه وبيان صفاته وأسمائه يقول لا حول ولا قوة الا بالله (والصلاة) أى على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى سائر اخوانه من الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين وأصحابه المكرمين وآله المعظمين واتباعه المتقين الى يوم الدين (ويختمه) أى كل دعاء (بها) أى بالمذكورات من التحميد وغيره (وبآمين) فانه من جملة الدعوات لان معناه اللهم استجب أو افعل وفى الحديث آمين خاتم رب العالمين وروى الطبرانى فى الاوسط انه صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفات قال لبيك اللهم لبيك ثم قال انما الخير خير الآخرة وفى رواية اللهم لا عيش الا عيش الآخرة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم فى وقت سعته وكثرة اتباعه وكمال ملته وصدر منه أيضا هذا الدعاء يوم الاحزاب وقت محنته وشدة أحوال امته للاشعار بأن الدنيا لا عبرة بها والايماء بانه لا يدوم شرها كما لا يدوم خيرها وروى ابن أبى شيبة موقوفا عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اذا صلى العصر ووقف بعرفة يرفع يديه ويقول الله أكبر ولله الحمد ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد اللهم اهدنى بالهدى ونقنى وفى رواية واعصمنى بالتقوى واغفر لى فى الآخرة والاولى ثلاث مرات اللهم اجعله حجا مبرورا وذنبا مغفورا ثم يرد يديه فيسكت قدر ما يقرأ انسان فاتحة الكتاب ثم يعود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى أفاض وأخرج الترمذى وابن خزيمة والبيهقى عن على رضى الله تعالى عنه قال كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد كالذى تقول وخيرا مما نقول اللهم لك صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى واليك مآبى ولك ربى تراثى اللهم انى أعوذبك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم انى أسألك من خير ما تجىء به الريح وأعوذبك من شر ما تجىء به الريح وأخرج الطبرانى فى الدعاء عن ابن عمر انه كان يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهدنا بالهدى وزينا بالتقوى واغفر لنا فى الآخرة والاولى ثم يخفض صوته ويقول اللهم انى أسألك رزقا طيبا مباركا اللهم انك أمرت بالدعاء وقضيت على نفسك بالاجابة وانك لا تخلف الميعاد ولا تنكث عهدك اللهم ما أحببت من خير فحببه الينا ويسره لنا وما كرهت من شىء فكرهه الينا وجنبناه ولا تنزع منا الاسلام بعد اذ هديتنا وأخرج الطبرانى فى الدعاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكانى وتسمع كلامى وتعلم سرى وعلانيتى ولا يخفى عليك شىء من أمرى انا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجل المشفق المقر المعترف بذنبه أسألك مسألة المسكين وابتهل اليك ابتهال المذنب الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضرور من خضعت لك رقبته وفاضت لك عيناه ونحل لك جسده ورغم أنفه اللهم لا تجعلنى بدعائك ربى شقيا وكن بى رؤفا رحيما يا خير المسؤلين ويا خير المعطين وأخرج البيهقى فى

بأوزارى وأوزار مع أوزارى فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب يدعو الى الغى ويضل عن الرشد ويقل الوفر ويمحق التالد ويخمل الذكر ويقل العدد فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب اتعبت فيه جوارحى فى ليلى ونهارى وقد استترت حياء من عبادك بسترك ولا ستر الا ما سترتنى به

الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يقف عشية عرفة بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وعلينا معهم مائة مرة الا قال الله تعالى يا ملائكتي ما جزاء عبدي هذا سبحني وهللني وكبرني وعظمني وعرفني وأثنى علي وصلى على نبيي اشهدوا يا ملائكتي اني قد غفرت له وشفعته في نفسه ولو سألني عبدي لشفعته في أهل الموقف انتهى وقال بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث انه يقال في الموقف سبحان الله مائة مرة والحمد لله مائة والله أكبر مائة ولا حول ولا قوة الا بالله مائة والاستغفار مائة وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر دعائي ودعاء الانبياء قبلي بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شئ قدير اللهم اجعل في سمعي نورا وفي بصري نورا وفي قلبي نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وأعوذ بك من وساوس الصدر وتشتيت الامر وعذاب القبر اللهم اني أعوذ بك من شر ما يلج في الليل وشر ما يلج في النهار وشر ما تهب به الريح وشر بوائق الدهر وأخرج الجندي عن ابن جريج قال قال بلغني انه كان يأمر أن يكون أكثر دعاء المسلم في الموقف ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (فيقف) أي الامام وغيره (هكذا) أي مستقبلا داعيا (الى غروب الشمس) لما أخرجه البيهقي في الشعب عن بكير بن عتيق قال حججت فتوسمت رجلا اقتدي به فاذا سالم بن عبد الله في الموقف يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده ونحن له مسلمون لا اله الا الله ولو كره المشركون لا اله الا الله ربنا ورب آبائنا الاولين فلم يزل يقول هذا حتى غابت الشمس ثم نظر الي وقال حدثني أبي عن أبيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول تبارك وتعالى من شغله ذكري عن مسئلتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين انتهى وفيه ايماء الى دفع اشكال مشهور وهو انه صلى الله عليه وسلم قال أكثر دعائي ودعاء الانبياء قبلي بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ مع انه ليس فيه دعاء فاشار الى جوابه بان الله تعالى يعطي على هذا الثناء أفضل مما يعطي على الدعاء واجيب أيضا بأن عرض الثناء هو تعرض للدعاء بل هو أبلغ في مقام الاعتناء لكن يؤيد الاول المراد به مطلق الذكر ما أخرج ابن أبي شيبة عن صدقة بن يسار قال سألت مجاهدا عن قراءة القرآن أفضل يوم عرفة أم الذكر قال لا بل قراءة القرآن انتهى ويؤيده ما روي عنه صلى الله عليه وسلم من شغله القرآن عن ذكري ومسئلتي أعطيته أفضل ما أعطي الذاكرين والسائلين هذا وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه قال وهو بعرفات لا ادع هذا الموقف ما وجدت اليه سبيلا لانه ليس في الارض يوم أكثر عتقا للرقاب من يوم عرفة فاكثروا فيه من قول اللهم اعتق رقبتي من النار واوسع لي في الرزق الحلال واصرف عني فسقة الجن والانس فانه عامة ما أدعو لك به ويروى عن الفضيل بن عياض انه نظر عشية عرفة على رأسه واسوأتاه منك وان غفرت لي (ويلبي) أي الواقف (ساعة فساعة) أي بعد ساعة (في أثناء الدعاء) أي جنسه من الدعوات فان التلبية حال الاحرام من أفضل العبادات

فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي ياخير الغافرين (اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب قصدني فيه أعدائي لو شكي فقصرت كيدهم عني ولم تمنهم على فضيحتي كأني لك مطيع ونصرتني حتى كأني لك ولي والى متى يارب أعصي فتمهلني وطالما عصيتك فلم تؤاخذني وسألتك على سوء فعلي فأعطيتني فأي شكر يقوم عندك بنعمة من نعمك على فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي

(ويعلمهم) أى الامام القوم (المناسك) أى مناسك الحج والظاهر أن هذا مستدرك لان محل التعليم وقت الخطبة المعهودة اللهم الا أن يحمل على انه ان سئل عن شئ من المناسك فى اثناء الدعاء هنالك (وليجتهد فى أن يقطر من عينيه قطرات فانه دليل الاجابة) وعلامة السعادة كما ان خلافه امارة القساوة فان لم يقدر على البكاء فليتباك بالتضرع والدعاء (وليكن على طهارة) أى ظاهرة وباطنة (وليتباعد من الحرام) أى من استعماله (فى أكله وشربه ولبسه وركوبه ونظره وكلامه وليحذر من ذلك) أى من مجموع ما ذكر (كل الحذر) أى خصوصا فى ذلك اليوم المعتبر (وليجتهد فى أن يصادف) أى يجد ويوافق (موقف النبى صلى الله عليه وسلم) أى ان تيسر من غير حصول ضرر والا فقد قال صلى الله عليه وسلم وقفت ههنا وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة (قيل هو) أى موقف النبى الاعظم صلى الله عليه وسلم (الفجوة) بفتح الفاء وهى الفرجة وما اتسع من الارض (المستعلية) أى المرتفعة بالنسبة الى سائر أرض عرفات (التى عند الصخرات السود الكبار عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل بيمينك) وأما ما فى بعض النسخ موافقا لما فى الكبير من زيادة قبالتك بيمين فصدر عن غير يقين ثم اليمين مقيد بقوله (اذا استقبلت القبلة والبناء المربع) أى الموضع فى رأس العين (عن يسارك بقليل وراءه) أى وراء ذلك الموقف (فان ظفرت بموقفه الشريف فهو الغاية فى الفضل والا فقف ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصخرات والاماكن التى بينهما فعلى سهلها تارة وعلى جبلها) الاولى وعلى حزنها يعنى صعبها (أخرى رجاء أن تصادفه فيفاض عليك من بركاته) أى بركات موقف النبى صلى الله عليه وسلم لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف ولم يحفظ من أئمة الخلف مع ما فيه من تغير الحال وتشويش البال فالاولى أن يقف فى مقام يحصل له الحضور من غير فتور ولا قصور وأما صعود الناس الجبل فليس له أصل أصلا وحرص الناس على الوقوف فيه وتمكثهم عليه قبل وقته وبعده وايقاد النيران عليه ليلة عرفة واختلاط الرجال والنسوان يومها من البدع المستنكرة هذا وأخرج الطبرانى فى الاوسط عن ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أفاض من عرفات وهو يقول اليك تعدو قلقا وضينها * مخالفا دين النصارى دينها كذا فى الدر المنثور وقال صاحب القاموس قلق وضينها ابطانها اهزالا وفى النهاية الوضين بطان منسوج بعضه على بعض يشد به الرحل للبعير كالحزام للسرج

*(فصل فى شرائط صحة الوقوف) * أى من سبق الاحرام وغيره (وقدر الفرض) منه وهو ساعة فى وقته (والواجب) كالاستدامة بعده (وسننه) كالغسل (ومستحباته) كدعواته (ومكروهاته) كالغفلة فى حالاته (اما شرائطه) أى الخمسة (فالاول) أى منها (الاسلام فلا يصح وقوف الكافر) كما سبق (الثانى الاحرام) للزوم تحقق الاحرام ووجود الاسلام بسبب النية والتلبية فانهما فرضان فيه ولذا لا يجوز الاحرام قبل الاسلام بخلاف سائر شرائط الاحكام كالوضوء قبل الصلاة فان النية ليست بشرط لها عند علمائنا الاعلام ثم المراد الاحرام (بحج) أى لا بعمرة (صحيح) أى معتبر شرعا (غير فائت) بدل عنه أو بيان منه لكن فيه انه لا يقال من شرائط صحة الوقوف عدم فوت وقته بل يقال من شرائط صحة وقوفه وقوعه فى وقته فلا يجوز قبله ولا بعده مع ان الوقت جعل شرطا برأسه كما سيجئ فى محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يخلو عن

يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب قدمت اليك توبتى منه وواجهتك بقسمى بك وآليت بنبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأشهدت على نفسى بذلك أوليائك من عبادك انى غير عائد الى معصيتك فلما قصدنى اليه بكيده الشيطان ومال بى اليه الخذلان ودعتنى نفسى الى العصيان استترت حياء من عبادك جرأة منى عليك وأنا أعلم أنه لا يكفى منك ستر ولا باب ولا يحجب نظرك حجاب فخالفتك فى المعصية الى ما نهيتنى عنه

نوع مسامحة لان الشرط حكم وجودى تقدما لا يتعلق به أمر عدمى تأخرا (فلو وقف غير محرم) أى مطلقا (أو محرما بعمرة أو محرما بحج فائت لم يصح وقوفه) ان كان المراد بحج فائت أى فائت الآن بأن سبق له الوقت وخرج زمانه فهذا لا بأس به لكن أخذه من العبارة خفى جدا مع انه اذا تحلل الفائت بعمرة ثم أحرم بحج صح احرامه وتحقق شرط وقوفه فى قابل وان كان المراد محرما بحج فائت له قبل ذلك فقوله لم يصح لم يصح لصحة وقوفه حينئذ وكذا الكلام فى قوله (وكذا لو وقف باحرام حج فاسد) ثم قوله (لم يسقط به الحج) بحث خارج عما نحن فيه لان الكلام فى صحة الوقوف وعدمها (وان لزمه المضى) وفيه انه اذا لم يصح الشئ فكيف يلزمه المضى فيه والحاصل انه أراد اذا أحرم وأفسد احرامه بالجماع قبل الوقوف لا يصح وقوفه بعد ذلك كاحرامه وان كان يلزمه الوقوف والمضى فى بقية أعماله ثم القضاء من قابل وخلاصته ان فساد الحج ليس كفساد الصلاة وثم صورة أخرى وهى انه لما أفسد احرامه بالجماع قبل وقوفه فلو أحرم بحج مجدد لا يصح له ذلك (الثالث المكان) أى عرفات (فلو أخطأه) أى فضلا عن تعمده ونسيانه وجهله (لم يجز وقوفه بغير عرفة) أى ولو ببطن عرنة (الرابع الوقت) أى الزمان (وأوله زوال الشمس يوم عرفة) أى حقيقة أو حكما كما تقدم وهذا عند الائمة الثلاثة خلافا للحنابلة فان زمان الوقوف عندهم يصح فى يوم عرفة مطلقا وانما السنة بعد الزوال والله أعلم (وآخره طلوع الفجر الثانى) أى الصادق المعبر عنه بالصبح المستنير دون المستطيل المشبه بذنب السرحان المسمى بالصبح الكاذب (من يوم النحر) وهذا من المتفق عليه عند الاربعة (الخامس كينونته بعرفة فى وقته) الظاهر ان هذا ركنه اذ عدم تصوره بدونه ثم وقته شرطه ثم كونه فيه يكفى لحصول الفرض الذى هو الركن (ولو لحظة) أى ساعة لغوية (سواء كان ناويا) أى للوقوف أو الحج (أولا) أى لا يكون ناويا الكن بشرط تقدم احرامه (عالما بأنه) أى بأن مكانه (عرفة) وكذا حكم زمانه (أوجاهلا) أى غافلا أو مشتغلا عنه (نائما أو يقظان) أى مستيقظا مستنبها (مفيقا أو مغمى عليه مجنونا) كان حقه ان يقول عاقلا أو مجنونا لان الاغماء مرض يغشى العقل ويغلبه والجنون عارض يسلبه وتقدم ما يتعلق بهما من جهة احرامهما (أو سكران) أى بوجه مشروع أو بغيره وكان حقه أن يقول صاحيا أو سكران لا كما قال فى الكبير عاقلا أو سكران (مجتازا) أى مارا غير واقف (مسرعا) كان الاولى ان يقول أو مسرعا لئلا يتوهم ان يكون وصفا لمارا مقيدا احترازيا (طائعا أو مكرها محدثا وجنبا حائضا أو نفساء) وكذا سائر الشروط المعتبرة فى صحة الصلاة من كونه عاريا ولابسا أو قائما أو جالسا (ليلا) أى ليلة النحر الذى يلى الوقفة الى طلوع الفجر (أو نهارا) أى بعد الزوال الى الغروب والاولى تقديم النهار على الليل وذلك لما فى المحيط وغيره ان الليالى كلها تابعة للايام المستقبلة لا الايام الماضية الا فى الحج فانها فى حكم الايام الماضية فليلة عرفة تابعة ليوم التروية وليلة النحر تابعة ليوم عرفة (واما القدر المفروض من الوقوف فساعة لطيفة) أى لحظة قليلة وهى الساعة اللغوية دون النجومية والعرفية ثم لا يظهر فرق بين القدر المفروض وبين الشرط الخامس الذى هو كينونته بعرفة فى وقته ولو لحظة (وأما الواجب) أى فيه كما فى نسخة يعنى فى الوقوف وهذا لمن وقف بعرفة قبل الغروب لا مطلقا كما يدل عليه قوله (فمد الوقوف من الزوال الى الغروب) والاولى أن يقال مد

ثم ما كشفت الستر وساويتنى
بأوليائك كانى لا أزال لك
مطيعا والى أمرك مسرعا
ومن وعيدك فارغا فلبست
على عبادك ولا يعلم سرى
غيرك فلم تسمنى بغير سمتهم
بل اسبغت على مثل نعمتهم
ثم فضلتنى بذلك عليهم كانى
عندك فى درجتهم وما ذلك
الا لحلمك وفضل نعمتك
فضلا منك على فلك الحمد
يا مولاى فأسالك يا الله كما
سترته على فى الدنيا ان
لا تفضحنى به يوم القيامة
يا أرحم الراحمين فصل وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لى
يا خير

الوقوف بعد تحققه مطلقا الى الغروب وهذا الواجب نص عليه فى البدائع وغيره ومع ذلك أيضا صرح فى المحيط وغيره بواجب آخر وهو قوله (ووقوف جزء من الليل) وهما متلازمان ولا يتصور انفكاكهما الا من وقف فى آخر جزء من أجزاء عرفة بحيث اذا تحقق غيبة قرص الشمس سار من غير وقفة والحاصل انه اذا وقف ليلا فلا واجب فى حقه حتى لو وقف ساعة أو مر بعرفات ليلا لا يلزمه شىء لان امتداده ليس بواجب على من وقف ليلا وأما اذا وقف نهارا فيجب عليه امتداده منه الى حين الغروب وأما قوله فى الكبير فقدر الواجب عليه الامتداد من حيث تزول الشمس الى ان تغرب فغير صحيح على اطلاقه بل مقيد بما ان وقف قبل الزوال أو عنده وأما ان وقف بعده فمن حين وقف يجب الامتداد (وأما سننه فالغسل) كما سبق (والخطبة) أى بمسجد نمرة (وكونها) أى الخطبة (بعد الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أى الظهر والعصر بشروطه ولا يخفى ان هذه الثلاثة ليست من سنن أصل الوقوف بل هن سنن مستقلة الا انهن تبعية بالوقوف فلذا عدهن منها ولذا قال (والتوجه الى الوقوف بعده) أى بعد الجمع أو بعد ما ذكر من الجميع (بلا تأخير) وفيه انه يجوز ان يكون بعرفات يوم عرفة ويقف به من أول الزوال لكنه مسىء بترك السنة واذا وقف يجب استدامته الى الغروب وهذا مناقض لقوله الواجب مد الوقوف من الزوال الى الغروب فتدبر (والدفع مع الامام) أى لا قبله (والافاضة فى الحال) أى الا بعذر (بعد وقوف جزء من الليل) أى ولو تأخر الامام بعذر أو بغيره (وأما مستحباته فالاكثار من التلبية) الظاهر انه من مستحبات الاحرام ولعله عده من مستحبات الوقوف لزيادة الاهتمام (والدعاء والذكر والاستغفار) أى المأثورة وغيرها (والتضرع) أى اظهار الضراعة والمسكنة (والخشوع) أى المقرون بالخضوع (وتقوية الرجاء) أى غلبة الظن بقبول الدعاء (والوقوف بقرب الامام) أى ان كان فى قربه قربة للمقام (وخلفه) أى مع قربه وكذا يمينه ويساره ويجوز قدامه (وكونه) أى كون الواقف (راكبا والنزول مع الناس) كما سبق (والتوجه الى القبلة) وهى عين الكعبة او الجهة (والاستعداد للوقوف قبل الزوال) أى بالفراغ عن الاشغال لحضور البال وحصول الحال (والنية) أى نية الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أى الى جهة السماء التى هى قبلة مطلق الدعاء (للدعاء) أى لاجله كما هو من آدابه (وتكرار الدعاء ثلاثا وافتتاحه وختمه بالحمد والصلاة) وهذه الثلاثة أيضا من مستحبات مطلق الدعاء (والطهارة) أى الظاهرية والباطنية (والصوم لمن قوى) أى قدر عليه بلا مشقة حاصلة لديه (والفطر للضعيف) أى العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن سعة التحمل بضيق الخلق المؤدى الى أن يكون مؤذى الخلق وأما ما فى الخانية ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لانه يعجزه عن اداء افعال الحج فمبنى على حكم الاغلب فلا ينافيه ما فى الكرمانى من انه لا يكره للحاج الصوم فى يوم عرفة عندنا الا اذا كان يضعفه عن اداء المناسك فحينئذ تركه أولى وفى الفتح ان كان يضعفه عن الوقوف والدعوات فالمستحب تركه وقيل يكره أى صومه وهى كراهة تنزيه لانه يسىء خلقه فيوقعه فى محذور أو محظور وكذا صوم يوم التروية لانه يعجز من اداء أفعال الحج انتهى وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم افطر يوم عرفة مع كمال القوة الا انه أراد دفع الحرج عن الامة لكنه لم ينه أحدا من صومه فلا وجه لكراهته على الاطلاق بل لا بد ان تقيد بالتنزيه على الوجه

الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب سهرت فيه ليلتى فى الذى فى التأنى لاتيانه والتخلص الى وجود تحصيله حتى اذا أصبحت حضرت الملك بحلية الصالحين وأنا مضمر خلاف رضاك يارب العالمين فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب ظلمت بسببه وليا من أوليائك أو نصرت به عدوا من أعدائك أو تكلمت فيه لغير محبتك أو نهضت فيه الى غير طاعتك أو ذهبت فيه الى غير أمرك فصل

المشروح فيما تقدم والله أعلم (والبروز) أى الظهور (للشمس الا لعذر) أى منعك الى الحياء ولا يستظل من الشمس فى الموقف اذا لم يشغله ذلك عن دعائه (وترك المخاصمة) وهى المجادلة والمنافرة مع المكارى والرفقة بحيث يجر الى العداوة ونحوها من المخاصمات الدنيوية بخلاف المنافسات فى الامور الدينية (والاكثار من أعمال الخير) من اطعام الطعام وسقى الشراب والتصدق على الفقراء والاحسان الى الجيران والترحم على المساكين واعتاق الرقاب وامثال ذلك (وأما مكروهاته فتأخير الرواح الى الموقف بعد الجمع) أى لترك السنة (والوقوف بعرنة) والصحيح انه لا يجوز وهذا قول ضعيف ينسب الى الامام مالك كما صرح به الكرمانى بأنه يجوز الوقوف بها حيث قال قال مالك هى من عرفة حتى لو وقف بعرنة اجزأه وعليه دم كذا روى القاضى أبو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقهاء جميعا ونص أصحابه انه لا يجوز ان يقف بعرنة كما هو مذهبنا انتهى ونقل القرافى فى نص من المالكية اتفاق الاربعة على عدم جواز الوقوف بعرنة فافهم واغتنم والله سبحانه أعلم وقال ابن الهمام واعلم ان ظاهر كلام القدورى والهداية وغيرهما فى قولهم عرفة كلها موقف الا بطن عرنة ومزدلفة كلها موقف الا وادى محسر ان المكانين ليسا مكان وقوف فلو وقف فيهما لا يجزيه كما لو وقف فى منى سواء قلنا ان عرنة ومحسرا من عرفة ومزدلفة أولا وهكذا ظاهر الحديث وكذا عبارة الاصل عن كلام محمد ووقع فى البدائع حيث قال وأما مكانه يعنى الوقوف بمزدلفة فجزء من أجزاء مزدلفة الا انه لا ينبغى ان ينزل فى وادى محسر وروى الحديث ثم قال فلو وقف به أجزأه مع الكراهة وذكر مثل هذا فى بطن عرنة أعنى قوله الا انه لا ينبغى ان يقف فى بطن عرنة لانه عليه السلام نهى عن ذلك وأخبر انه وادى الشيطان انتهى ولم يصرح فيه بالاجزاء مع الكراهة كما صرح به فى وادى محسر ولا يخفى ان الكلام فيهما واحد وما ذكره غير مشهور من كلام الاصحاب بل الذى يقتضيه كلامهم عدم الاجزاء (والنزول على الطريق والخطبة قبل الزوال) لاستلزامهما ترك السنة (والوقوف مع الغفلة) الا انه ليس فيه الاساءة لان ترك الغفلة خصلة مستحبة فكراهته تنزيهية (وتأخير الافاضة بعد الغروب) أى من غير ضرورة (والتوجه قبل الغروب) وهو خلاف الاولى لانه يجوز له ان يتوجه قبل الغروب الا انه لا يخرج من أرض عرنة قبل الغروب لاسيما اذا كان بعذر الزحمة فانه حينئذ لا يتوجه اليه مطلق الكراهة وان كان مراده بالتوجه الافاضة بالخروج قبل الغروب فهو حرام موجب للدم لكن قوله بطريق الوصل (وان لم يجاوز حدود عرفة) صريح فى ارادته المعنى الاول فتأمل (وأداء المغرب بعرفة) وكذا أداء العشاء بها وكذا حكمهما فى الطريق قبل وصوله الى مزدلفة فى وقت العشاء وكان ينبغى أن يقال انه حرام لان الجمع بمزدلفة واجب وأداؤها حينئذ فاسد الا انه لما كان التدارك يمكنه باعادته بمكانه وزمانه عد مكروها ثم فسادها موقوف لانه يجب عليه الاعادة ما لم يطلع الفجر فاذا لم يعدها انقلب صحة وهذا مقتضى قواعدنا وأما فى مذهب الشافعى فيجب على المكى ان يصلى المغرب فى وقتها والمسافر مخير فى افرادها وجمعها مع غيرها جمع تقديم أو تأخير (والايضاع) أى الاسراع فى السير راكبا وماشيا وفيه اختلاف كثير فقيل كما قال (ان أدى الى الايذاء) فالايضاع مكروه والايذاء حرام والحاصل انه اذا دفع الامام والناس فعليهم السكينة والوقار وان وجد

وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب يورث الضغناء ويحل البلاء ويشمت الاعداء ويكشف الغطاء ويحبس القطر من السماء فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب الهانى عما هديتنى اليه أو أمرتنى به أو نهيتنى عنه أو دللتنى عليه مما فيه الخلاص والبلوغ الى رضاك واتباع محبتك وايثار القرب منك فصل يارب وسلم

فرجة اسرع من غيران يؤذى أحدا في المحيط لان اسراع الكل يؤدى الى ايذاء البعض فيكره حتى ان أمكنه الاسراع بلا ايذاء فالسنة ان يسرع فيفتى بذلك الخواص لا العوام وفي مبسوط شمس الائمة زعم بعض الناس ان الايضاع فيه سنة ولسنا نقول به انتهى ولا منافاة بينهما على ماتوهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر المتون والشروح كالهداية والبدائع والمجمع والعناية والفتح والكفاية وعلى الاول صاحب المحيط والكرماني والزيلعي والطرابلسي والشمنى انتهى ووجه عدم المنافاة ان من يقول الايضاع سنة يشرط ان لا يترتب عليه أذية واما من شاهد الايضاع في هذه الايام من الخواص والعوام كالانعام فلا يتوقف عن الافتاء بأنه حرام (والدفع قبل الغروب حرام) أى موجب للدم وفيه تفصيل مذكور يأتى في فصله

*(فصل في حدود عرفة) *وفيه اختلاف كثير فقيل كما قال (الحد الاول ينتهى الى جادة طريق الشرق) أى المشرق كما في نسخة (والثانى الى حافات الجبل الذى وراء أرض عرفات) أى ينتهى الى أطراف الجبال التى من ورائها (والثالث الى البساتين التى تلى قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة اذا وقف بأرض عرفات والرابع ينتهى الى وادى عرنة)

*(فصل في الدفع قبل الغروب فاذا دفع قبل الغروب فان جاوز حد عرفة بعده) أى بعد الغروب (فلا شئ عليه) أى اتفاقا (وان جاوزه) أى حد عرفة (قبله فعليه دم) أى قابل للسقوط بالعود اليه في وقته (فان لم يعد أصلا) أى مطلقا (أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم) لانه لم يتدارك مافاته من الافاضة بعد الغروب (وان عاد قبله فدفع) أى مع الامام (بعد الغروب سقط) أى الدم (على الصحيح) أى على القول الصحيح كما في الفتح وهذا هو المخلص والا ففيه ان استدامة الوقوف اذا كانت من الواجبات فينبغى ان لا يسقط عنه الدم لعدم تداركها الا أن يقال سقوط الدم عن ترك واجب وهو لا ينافى وجوبه عن ترك واجب آخر (ولو ند) بفتح النون وتشديد الدال المهملة أى نفر (به) أى بالعلبة عليه (بعيره) أى مثلا (فاخرجه) أى حمله على خروجه اضطرارا (من عرفة قبل الغروب لزمه دم) وفيه ان ترك الواجب لعذر مسقط للدم (وكذا لو ند بعيره) أى شرد وحده (فتبعه) أى صاحبه باختياره لاخذه

*(فصل في اشتباه يوم عرفة واذا التبس هلال ذى الحجة) أى اشتبهت غرته بسلخ ذى القعدة (فوقفوا بعد اكمال ذى القعدة ثلاثين يوما ثم تبين بشهادة) أى مقبولة وفي الكبير بشهادة قوم (ان ذلك اليوم) أى الذى وقفوا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوقوفهم صحيح وحجهم تام) أى كامل غير ناقص استحسانا (ولا تقبل الشهادة) أى بعده بخلافه حيث قالوا وينبغى للحاكم أن لا يسمع هذه الشهادة وان كانوا عدولا ويقول قد تم حج الناس انصرفوا (ولو ظهر انه يوم التروية او الحادى عشر لا يجزيهم فيه) وفيه ان قوله ولو ظهر لا يتصور تفريعا على ماسبق فالاظهر ان يقول ولو وقفوا يوم التروية على ظن انه يوم عرفة لا يجزيهم وكذا لو وقفوا في الحادى عشر لا يجزيهم (ولو شهدوا) أى الشهود عند الامام (عشية عرفة) أى ليلتها (برؤية الهلال) أى في ليلة تكون الليلة عاشر شهره (فان بقى من الليل ما) أى مقدار (يمكن ان يقف فيه الامام) أى بعد وصوله اليه (مع عامة الناس) أى جميعهم (أو أكثرهم لزمه ان يقف) أى فيها وتقبل تلك الشهادة (وان لم يقف) أى بعد تلك الشهادة وامكان ادراك أكثرهم

على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب نسيته فأحصيته وتهاونت به فأثبته وجاهرتك به فسترته على ولو تبت اليك منه لغفرته فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب توقعت منك قبل انقضائه تعجيل العقوبة فأمهلتنى وأسبلت على سترا فلم آل في هتكه عنى جهدا فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل

(فاتهم) أي فيتحللون بأفعال العمرة من احرامهم (وان لم يبق من الليل) أي من تلك الليلة التي وقعت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم لكن الامام ومن أسرع معه يدرك الوقوف واما المشاة) جمع الماشي (وأصحاب الثقل) من أرباب العيال وأصحاب الازمال الثقال (فلا يدركونه لم يعمل بتلك الشهادة ويقف من الغد بعد الزوال وان كان) أي بحال (يمكن الوقوف) أي يمكن ان يلحق الامام الوقوف (مع أكثر الناس وقف مع أكثرهم الا انه قد ترك ضعفة الناس جاز وقوفهم وان لم يقفوا فاتهم الحج فالمعتبر فيه الاعم الا كثر لا الاقل) على ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكرماني وغيرهم خلافا لما روى عن محمد انه اذا جاء الامام أمر مكشوف وهو يقدر على الذهاب الى عرفة ومن أسرع معه فليذهب هو وليقف ومن لم يقف معه فاته الحج وان كان لا يدرك هو ولا غيره فلا ينبغي ان تقبل شهادتهم على هذا وان كثروا ولا يقف الا من الغد لكن قال الطرابلسي ولا ينبغي أن يقبل في هذه شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان وأما في القياس فتقبل شهادة العدلين وأما الذي تقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستحسانا اذا كان القوم يقدرون على الوقوف على ما أمروا به ومعناه ان الشهود اذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف نهارا أو يحتاجون الى الوقوف بها ليلا لا تقبل فيه شهادة العدلين ونحوه ما في شرح الكنز ان شهدوا يوم التروية ان اليوم يوم عرفة ينظر فان أمكن للامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم نهارا قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا التمكن من الوقوف وان لم يقفوا عشيتهم فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم ليلا لا نهارا فكذلك استحسانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الوقوف وان لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغد استحسانا (ولو وقف الشهود بعد ما ردت شهادتهم على رؤيتهم) أي بناء على ما رأوا واعلمه الهلال (لم يجز وقوفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع الامام وان لم يعيدوه فقد فاتهم الحج) أي لان وقوفهم بعد رد شهادتهم كلا وقوف (وعليهم أن يحلوا بعمرة وقضاء الحج من قابل) وكذا لو وقف بشهادتهم قوم لم يجزهم ولو وقف الشهود مع الامام بعد ما ردت شهادتهم فحجهم تام وهم وغيرهم في الحج سواء وان استيقنوا أنه يوم النحر (ولو شهد عدول) أي ثلاثة أو أكثر (على رؤية الهلال في أول العشر من ذي الحجة فرأى الامام) أي القاضي (أن لا يقبل ذلك) أي كلام الشهود (حتى يشهد جماعة كثيرة ومضى على رأيه) أي استمر على ما رأى ووقف في يوم هو يوم النحر في شهادة الشهود ووقف الناس معه والشهود (اجزأهم ولو خالفه الشهود ووقفوا قبله لا يجزيهم ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم برؤية أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت في مصر لزم سائر الناس) تأكيد لما قبله وكان الاولى تقديم هذا وتأخير ما قبله لانه متفرع عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ وبه كان يفتي الفقيه أبو الليث وشمس الائمة الحلواني وهو مختار صاحب التجريد والكافي وغيرهم من المشايخ وقال شارح الكنز والمجمع والنقاية الاشبه الاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الاخذ بظاهر الرواية أحوط (وقيل يعتبر في أهل كل بلد مطالع بلدهم اذا كان بينهما مسافة كثيرة وقدر الكثير بالشهر)

*(فصل في الافاضة من عرفة واذا غربت الشمس أفاض الامام والناس معه) أي قبلها وبعده

سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب نهيتني عنه فأتيته وحذرتني اياه فأقمت عليه وقبحته على فزينته لي نفسي فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يصرف عني رحمتك أو يحل بي نقمتك أو يحرمني كرامتك أو يزيل عني نعمتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين

من غير تأخر عنه لغير ضرورة (وعليهم السكينة) أي سكون الباطن المعبر عنه بالطمأنينة (والوقار) اى الرزانة فى الظاهر ضد الخفة (فان وجد فرجة) أي فناء ووسعة (اسرع المشي بلا ايذاء) لان الاسراع سنة والايذاء حرام (وقيل لا يسن الايضاع) اى الاسراع المؤدى الى الايذاء أو الضياع كما تقدم أو لا يسن فى زماننا لكثرة الاذى على ما شاهدنا والا فلا وجه لنفى سنية الايضاع الثابت بالاجماع مع ان الاسراع هو المفهوم اللغوى للافاضة بموجب السماع ففي القاموس أفاض الناس من عرفات أسرعوا منها الى مكان آخر وكل دفعة افاضة وفى الحديث اندفعوا (ويستحب أن يسير الى مزدلفة على طريق المأزمين دون طريق ضب) كما تقدم (وان أخذ غيره) أي غير طريق المأزمين (جاز) أي لكنه خلاف الاولى وأما ما يتوهمه العوام من ان المرور بما بين الميلين شرط أو واجب أو سنة فهو من وساوس الشيطان ليوقعهم فى المهلكة (ولا يتقدم أحد على الامام) أي عند الافاضة (الا اذا خاف الزحام) أي شدة المزاحمة (أو كان به علة) أي مرض أو حاجة ضرورية (ولو تقدم احد على الامام أو الغروب) بأن توجه قبل افاضة الامام أو قبل غروب الشمس (ولم يجز حدود عرفة) أي لم يجاوزها بل وقف فى أواخر أجزائها (فلا بأس به وان ثبت مع الامام) أي حتى يفيض بعد الغروب معه (فهو أفضل) أي ان لم يكن له عذر (ولو مكث قليلا بعد الغروب وافاضة الامام) أي لو تأخر زمنا قليلا لا يعد فى العرف تأخرا (جاز) واذا كان كثيرا جاز بعذر وكره بغيره (ولو ابطأ الامام بالدفع) أي بالافاضة بعد تحقق وقتها (دفعوا قبله) أي سواء كان تأخره بعذر أو بغيره (ويستحب أن يكون فى سيره ملبيا مكبرا مهللا مستغفرا داعيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ذاكرا كثيرا باكيا) أي وان لم يقدر على البكاء يكون متباكيا (حتى يأتى مزدلفة ولا يصلى المغرب ولا العشاء بعرفات ولا فى الطريق) لما سبق (ولا يعرج على شئ) أي فى الطريق (حتى يدخل مزدلفة وينزل بها)

(باب أحكام المزدلفة)

أعم من الواجب والسنة (فاذا وافى مزدلفة) أي قاربها (يستحب أن يدخلها ماشيا) أي تأدبا وتواضعا لانها من الحرم المحترم (ويغتسل لدخولها) أي زيادة للطهارة والنظافة (ان تيسر) أي كل من المشي والغسل (وينزل بقرب الجبل قزح) أي ان تيسر وهو بضم القاف وفتح الزاى جبل بالمزدلفة عنده مسجد ويسمى بالمشعر الحرام وهو أفضل مواقف مزدلفة (عن يمين الطريق أو يساره) متعلق بينزل (ويكره النزول على الطريق) أي الجادة التى يمر عليه كل جنس من الرفيق

*(فصل فى الجمع بين الصلاتين بها يستحب التعجيل فى هذا الجمع) اى فلا ينبغى ان يؤخره الا بعذر (فيصلى الفرض) أي جنسه الشامل للجمع بينهما (قبل حط رحله) أي ثقله ان كان فى أمن ورضى المكارى به (وينيخ جماله) أي لانه أهون عليها من وقوفها أو لارادة حفظها كما يدل عليه قوله (ويعقلها) بكسر القاف اى يربط رجلها بالعقال وهو الحبل الذى يربط به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اعقل وتوكل أي تسبب واعتمد على الرب (فاذا دخل وقت العشاء) أي تحقق دخوله (أذن المؤذن ويقيم) أي سواء يصلى وحده أو جماعة (فيصلى الامام المغرب) أي صلاته (بجماعة فى وقت العشاء) أي أولا (ثم يتبعها) أي يعقب صلاة المغرب (العشاء بجماعة) أي

(اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب عيرت به أحدا من خلقك أو قبحت من فعل أحد من بريتك ثم تقحمت عليه وانتهكته جراءة منى عليك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب تبت اليك منه وأقدمت على فعله فاستحييت منك وأنا عليه ورهبتك وأنا فيه ثم استقلته منه وعدت اليه فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى يا خير الغافرين

ثانيا بجمع تأخير ولو عكس بينهما أعاد العشاء (ولا يعيد الاذان ولا الاقامة للعشاء بل يكتفى بأذان واحد واقامة واحدة) وقال زفر بأذان واقامتين وهو اختيار الطحاوى وهو القياس على الجمع الاول وظاهر الحديث ولذا اختاره ابن الهمام أيضا (ولا يتطوع بينهما) أى بل يصلى سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجامى قدس الله سبحانه وتعالى سره السامى فى منسكه (ولا يشتغل بشئ آخر) أى من أكل وشرب وغيرهما بلا ضرورة (فان تطوع) أى مطلقا (أو تشاغل) أى بما يعد فصلا فى العرف (أعاد الاقامة للعشاء دون الاذان) خلافا لزفر حيث يعيدهما وقيل تعاد الاقامة فى التطوع والاذان فى التعشى وقيد الفصل بالنفل اذ لو فصل بفائتة لا يعاد الاذان اتفاقا على ما فى شرح الدرر (وينوى المغرب اداء لا قضاء) كما صرح به فى البحر الزاخر وغيره خلافا لما توهمه العامة فانه صلى الله عليه وسلم قال لمن قال له فى وقت المغرب أما نصلى يا رسول الله الصلاة أمامك أى وقتها وراءك (والجماعة سنة) أى مؤكدة (فى هذا الجمع) أى كما هى سنة فى سائر الصلوات المكتوبة وقد يقال انه واجب ان لم يكن مانع (وليس) الصواب ليست أى الجماعة (بشرط) أى فى هذا الجمع اتفاقا (فلو صلاهما وحده) أى منفردا (جاز) أى ولو جمعا لكن الافضل أن تصلى بجماعة والسنة أن تصلى مع الامام كما فى الحاوى وأما ما ذكره البرجندى فى شرح النقاية معزيا الى الروضة من انه لا يجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة الامع امام ذى سلطان عند أبى حنيفة وعندهما يجمع بغير امام فهو خلاف المشهور فى المذهب وليس عليه العمل (وشرائط هذا الجمع الاحرام بالحج) أى لا بالعمرة فلا يجوز هذا الجمع لغير المحرم بالحج وأما ما ذكره الامام المحبوبى من ان الاحرام لا يشترط بجمع المزدلفة فغير صحيح لتصريحهم بان هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكا الا باحرام الحج (وتقديم الوقوف بعرفة عليه) أى سواء وقف نهارا أو ليلا أما لو قدم هذا الجمع بمزدلفة ثم وقف فلا يجوز جمعه السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان ان الثانى أعم كما فصله بقوله (فأما الزمان فليلة النحر) أى الى طلوع فجر العيد (وأما المكان فمزدلفة حتى لو صلى الصلاتين أو احداهما قبل الوصول الى مزدلفة) وكذا بعد التجاوز عنها الى منى مثلا (لم يجز) أى جمعه فى غيرها (وعليه اعادتهما اذا وصل) وكذا اذا رجع وفى تلقيح العقول للمحبوبى اذا صلى المغرب فى يوم عرفة فى وقتها فى الطريق أو بعرفات يجب عليه الاعادة عندهما خلافا لابى يوسف ولو أخرها عن وقتها وصلاها فى وقت العشاء لا يلزمه الاعادة بالاجماع أى بالاتفاق الا أنه لابد أن يقصد بأن صلاهما فى مزدلفة (ولا يصلى) أى احداهما (خارج المزدلفة) أى مطلقا (الا اذا خاف طلوع الفجر فيصلى) أى فيه كما فى نسخة (حيث هو) أى لضرورة ادراك وقت أصل الصلاة وفوت وقت الواجب للجمع ولو كان فى الطريق أو بعرفات أو منى ونحوها وهذا بلا خلاف وههنا مسئلة مهمة معرفتها متعينة وهى انه لو أدرك العشاء ليلة النحر وخاف لو ذهب الى عرفات يفوته العشاء ولو اشتغل بالعشاء يفوته الوقوف فقيل يشتغل بالعشاء وان فاته الوقوف لانه فرض عين ووقتها ضيق متعين وتأخيرها معصية بخلاف فوت الوقوف فانه لا حرج على صاحبه اذا كان عن عذر ويمكنه التدارك فان الحج وقته متسع الى آخر العمر مع أن حصول الوقوف أمر موهوم أو مظنون وهذا محقق مقطوع على انه ليس فى الشرع انه

(اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب تورك على ووجب فى شئ فعلته بسبب عهد عاهدتك عليه أو عقد عقدته لك أو ذمة آليتها من أجلك لاحد من خلقك ثم نقضت ذلك من غير ضرورة لزمتنى فيه بل استزلنى عن الوفاء به البطر واستحطنى عن رعايته الاشر فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب يلحقنى بسبب نعمة انعمت بها على فتقويت بها على معاصيك وخالفت

يترك وصول فرض لحصول فرض آخر لاسيما والصلاة أم العبادات ولازمة للعبد في جميع الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة النقلية والاعتبارات العقلية وهو مختار الرافعي خلافا للنووي قدس الله سرهما من الأئمة الشافعية وبهذا يتبين خسارة من تفوته الصلوات في طريق الحج أو يؤديها على وجوه غير جائزة كما هو مبين في محلها وذكر صاحب السراج الوهاج انه يدع الصلاة ويذهب الى عرفات وكأنه نظر الى دفع الحرج بالنسبة الى المبتلى به في هذا الوقت فان قضاء العشاء أمر سهل سريع التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يترتب على فوت الحج من التحلل بأفعال العمرة وقضاء الحج في العام المقبل فانه صعب الوصول وشديد الحصول وربما لا يكون له القدرة بالمجاورة ولا القدرة على المراجعة ولذا قال صاحب النخبة يصلي الفرض ماشيا موميا على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطا وهذا قول حسن وجمع مستحسن خلافا للمصنف حيث قال وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه ولا ما ينافيه وينبغي أن يكون هذا في حج الفرض والنفل قلت وهذا متعين فيهما لان النفل يصير فرضا بالشروع في احرامه اجماعا وحكم فوتهما واحدا اتفاقا ثم زيد في بعض النسخ هنا (ولو لم يعدهما حتى طلع الفجر عادت الى الجواز) انتهى وهو في غير محله اذ موضعه انه لا يصليهما في عرفات أو في الطريق فانه لو صلاهما في غير مزدلفة في وقتهما فانه يجب عليه اعادتهما فيها فلو لم يعدهما حتى طلع انقلبت صلاة المغرب الى الجواز بعد ما حكم عليها بالفساد فان ذلك الحكم موقوف لايجاب الاعادة والا فقد صلاهما في وقتهما الا انه ترك الجمع الواجب عليه ثم اعلم أن تأخير المغرب والعشاء الى مزدلفة واجب كما صرح به البزدوي ومال اليه بعض المشايخ واختاره ابن الهمام وذهب بعضهم الى فرضيته كالترتيب بين الفرائض وعليه مشى أكثر الشراح لكن الظاهر ان المراد بالفرض هو الفرض العملي ههنا لانه ما ثبت بالدليل القطعي وكذا يجب الترتيب بين الصلاتين حتى لو قدم العشاء بمزدلفة يصلي المغرب ثم يعيد العشاء وان لم يعد العشاء حتى طلع الفجر عادت العشاء الى الجواز (وأما الوقت) أي الخاص (فوقت العشاء) أي للصلاتين لكن على خلاف في اشتراطه ففي شرح المنظومة لحافظ الدين ان المشايخ اختلفوا على قول أبي حنيفة ومحمد فيما اذا صلى المغرب بمزدلفة قبل غيبوبة الشفق فمنهم من اعتبر شرط الجواز للمكان فقال يجزئه ومنهم من قال لا يجوز فكأنه اعتبر الوقت والمكان جميعا انتهى وعليه مشى صاحب البدائع فقال فيما اذا صلى في غيرها قد دل الحديث على اختصاص جوازها في حال الاختيار والامكان بزمان ومكان وهو وقت العشاء بمزدلفة ولم يوجد فلا يجوز ويؤمر بالاعادة في وقتها ومكانها ما دام الوقت قائما وكذا في كشف البزدوي وذكر في المنتقى لو صلاها بعد ما جاوز المزدلفة جاز وهو خلاف ما عليه الجمهور واذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة في وقت العشاء فلو صلى المغرب في وقتها أو العشاء والمغرب في وقت العشاء قبل ان يأتي مزدلفة أو بعد ما جاوزها لم يجز وعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر في قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وقال أبو يوسف يجزئه ولا يعيد وقد أساء لترك السنة ولو لم يعد حتى طلع الفجر عادت الى الجواز وسقط القضاء اتفاقا الا انه يأثم لتركه وعن أبي حنيفة اذا ذهب نصف الليل سقطت الاعادة لذهاب وقت الاستحباب (فلو وصل الى مزدلفة قبل العشاء لا يصلي المغرب حتى يدخل وقت العشاء) صرح به

فيها أمرك وأقدمت بها على وعيدك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي ياخير الغافرين (اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب قدمت فيه شهوتي على طاعتك وآثرت فيه محبتي على أمرك فأرضيت نفسي بغضبك وعرضتها للسخطك اذ نهيتني وقدمت الي فيه انذارك وتحججت علي فيه بوعيدك وأستغفرك اللهم وأتوب اليك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين

غير واحد في غير موضع وأما الذاهبات بعرفة مثلا أو الغادى الى منى فيجب عليه ان يصليهما فى أوقاتهما (ويفارق هذا الجمع جمع عرفة من وجوه الأول ان هذا الجمع واجب بخلاف جمع عرفة فانه سنة أو مستحب) وكان الفارق هو الحديث السابق (الثانى لا يشترط فيه السلطان ولا نائبه) أى من القاضى والخطيب (الثالث لا يشترط فيه الجماعة) أى بخلاف الجمع بعرفة فانه لا يصح بدون الجماعة (الرابع انه لا تسن له الخطبة) وهذا مندرج فى الشرط الثانى (الخامس انه باقامة واحدة) أى عند من يقول به وهو الاكثر من أصحاب المذهب (بخلاف الجمع بعرفة فانه باقامتين) أى اتفاقا

•(فصل فى البيتوتة بمزدلفة)• وهى على ما فى القاموس موضع بين عرفات ومنى لانه يتقرب فيها الى الله تبارك وتعالى أو لاقتراب الناس الى منى بعد الافاضة أو لمجىء الناس اليها فى زلف من الليل أو لانها أرض مستوية مكنوسة وهذا أقرب قلت لكن ما قبله للمقام أنسب وذكر الطحاوى ان للمزدلفة ثلاثة أسماء مزدلفة والمشعر الحرام وجمع والاصح كما قال الكرمانى ان المشعر الحرام فيها لا عينها الا انه يطلق عليها أيضا مجازا ومنه قوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام لانه أريد به المزدلفة جميعها لكن ذكر الجزء الافضل وأراد الكل فى مطلق العمل فتأمل (والبيتوتة بها سنة مؤكدة الى الفجر) عندنا (لا واجبة) أى كما عند الشافعى ولا ركن كما قال بعضهم ونسبه صاحب الهداية الى الشافعى والمراد بها كون أكثر الليل فيها (فيبيت تلك الليلة بها) أى كملا ليدرك الوقوف بها فجرا (ويشتغل بالدعاء) أى وغيره من الاذكار وتلاوة القرآن والتلبية ونحوها (بمثل ما اشتغل به بعرفة ان تيسر له وينبغى احياء هذه الليلة) اى (بالصلاة والتلاوة والذكر) أى بأنواعه (والتضرع والدعاء) وهذا مستدرك ولعل وجه اعادته تعليله بقوله (لانها) اى ليلة مزدلفة (جمعت شرف الزمان) أى لكونها ليلة العيد من وجه وليلة عرفة من آخر بل آخر أشهر الحج عند قوم (والمكان) اى الحرم عموما والمشعر خصوصا (ويسأل الله تعالى ارضاء الخصوم ولا يتوانى فى ذلك) أى لا يتساهل بل يبالغ بالتضرع الى الخالق تبارك وتعالى ليتخلص من مظالم الخلق (فان الاجابة موعودة فيها) والصواب ان الاجابة الموعودة واقعة فى وقوف صبحها لما رواه ابن ماجه وغيره عن عباس بن مرداس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لامته أى الحاجين عشية عرفة بالمغفرة فأجيب انى قد غفرت لهم ما خلا المظالم فانى آخذ للمظلوم منه قال أى رب ان شئت أعطيت المظلوم من الجنة وغفرت للظالم فلم يجب عشيته فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب الى ما سأل قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال تبسم فقال له أبو بكر وعمر بابى أنت وأمى ان هذه لساعة ما كنت تضحك فيها فما الذى أضحكك أضحك الله سنك قال ان عدو الله ابليس لما علم ان الله عز وجل قد استجاب دعائى وغفر لامتى أخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعو بالويل والثبور فأضحكنى ما رأيت من جزعه

•(فصل فى الوقوف بها)• (الوقوف بها) أى بعد طلوع الفجر (واجب) أى عندنا لا سنة كما عليه الشافعى (وشرائط صحته شرائط جمع الصلاة) أى من تقديم الاحرام والوقوف بعرفة والزمان والمكان والوقت الا انه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأول وقته

(اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب علمته من نفسى فأنسيته أو ذكرته أو تعمدته أو أخطأت فيه وهو مما لا أشك أنك سائلى عنه وان نفسى به مرتهنة لديك وان كنت قد نسيته وغفلت عنه نفسى فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب وابهتك فيه وقد ايقنت انك ترانى عليه فتوبت ان أتوب اليك منه وانسيت ان أستغفرك منه أنسانيه الشيطان فصل يارب وسلم وبارك

طلوع الفجر الثاني) أي ظهور الصبح الصادق (من يوم النحر) أي الاول (وآخره طلوع الشمس منه فمن وقف بها قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لايعتد به) وهذا واضح (وقدر الواجب منه ساعة ولو لطيفة) أي قليلة ولو لحظة أو لمحة (وقدر السنة امتداد الوقوف) أي من مبدا الصبح (الى الاسفار جدا) أي الى الاضاءة بطريق المبالغة بحيث تكاد الشمس تطلع (وأما ركنه) أي ركن هذا الواجب (فكينونته بمزدلفة) أي دون غيرها كوادي محسر (سواء كان) أي وقوفه (بفعل نفسه أو بفعل غيره بان يكون محمولا بأمره أو بغير أمره وهو نائم أو مغمى عليه أو مجنون أو سكران نواه) أي الوقوف (أو لم ينو علم بها) أي بالمزدلفة انها محل وقوف (أو لم يعلم ولو ترك الوقوف بها فدفع) الاولى بان دفع (ليلا فعليه دم) اي بحيث لتركه الواجب (الا اذا كان لعلة) أي مرض (أو ضعف) أي ضعف بنية من كبر أو صغر (أو يكون) أي الناسك (امرأة تخاف الزحام فلا شيء عليه ولو مر بها في وقته) أي وقت وقوفه (من غير ان يبيت بها) صوابه من غير أن يمكث فيها (جاز) أي وقوفه (ولا شيء عليه) لانه أتى بركن الواجب وهو حصول الوقوف في ضمن المرور كما في عرفة والاستدامة غير واجبة هنا بخلافها بعرفة (ولو وقف بعد ما أفاض الامام قبل طلوع الشمس) ظرف لوقف لا لأفاض (أو دفع قبله) اي قبل الامام بعد ان وقف بعد الفجر (او قبل ان يصلي الفجر) اي فيه (أجزأه ولا شيء عليه) اي من الدم والكفارة (وأساء لتركه الامتداد وأداء الصلاة بها) وكذا التركه الافاضة مع الامام منها (وأما مكان الوقوف فجزء من أجزاء مزدلفة أي جزء كان) لكن الموضع المسمى بالمشعر الحرام أفضل أجزائه لوقوفه صلى الله عليه وسلم به (والمزدلفة كلها موقف الا وادي محسر) بكسر السين المشددة (وحد المزدلفة ما بين مأزمي عرفة) أي مضيق طريق عرفة (وقرني محسر يمينا وشمالا من تلك الشعاب) أي الاودية (والجبال) وكذا التلال (وليس المأزمان ولا وادي محسر من المزدلفة وطول مزدلفة قيل ميل وقيل ميلان وأول محسر من القرن) أي أعلى الجبل (المشرف من الجبل الذي على يسار الذاهب الى منى)

(فصل) اي في آداب الوقوف بمزدلفة (فاذا انشق الفجر) أي فلق الصبح (يستحب أن يصلي الفجر بغلس) بفتحتين أي بشائبة ظلمة من آثار الليل من غير اسفار لما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم بها هكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فانه أعظم للاجر ولعل وجه تعجيلها فيها لتفرغه للوقوف بها والاستعداد للنزول الى منى (مع الامام) أي الخليفة أو غيره من الائمة (وان صلى فردا جاز فاذا فرغ منها فالمستحب أن يأتي الامام والناس) أي عمومهم (المشعر الحرام) أي ان لم يصل فيه (وهو جبل قزح الذي عليه البناء اليوم و يقف مستقبل القبلة والناس وراءه) أي خلف الامام أو يمينه أو يساره (والافضل أن يقف على جبل قزح ان أمكنه والا فتحته أو بقربه) في القاموس المشعر الحرام وتكسر ميمه موضع بالمزدلفة وعليه بناء اليوم ووهم من ظنه جبيلا بقرب ذلك البناء انتهى وفي الكشاف المشعر الحرام قزح وهو الجبل الذي يقف عليه الامام وعليه الميقدة وكذا صحح الشافعية ان المشعر الحرام هو قزح لا جميع المزدلفة كما قيل وقال حافظ الدين في تفسيره وقزح جبل صغير في آخر مزدلفة وفي القاموس قزح جبل بالمزدلفة والله أعلم وأما ما يزعمه العوام ان من طلع الى سطح البناء فيه ونزل

على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب دخلت فيه بحسن ظني فيك أنك لا تعذبني عليه ورجوتك لمغفرته فأقدمت عليه وقد عولت نفسي على معرفتي بكرمك ان لا تفضحني به بعد اذ سترته علي فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب استوجبت به منك رد الدعاء وحرمان الاجابة وخيبة الطمع وانقطاع الرجاء فصل

على رأسه من درجة في وسط هذا البناء الى أن يخرج من أحد له غفر له ما كان عليه من قتل النفس ونحوه فهو باطل لا أصل له بل الوارد في هذا المقام أن الله تعالى يغفر لعبده حقوق العباد اذا كان حجه مقبولا (ويستحب أن يدعو ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للدعاء بسطا) أي مبسوطتين (يستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثيرا ويسأل الله حوائجه ولا يزال كذلك الى أن يسفر جدا) أي اسفارا كثيرا (وهو) أي على ماروي عن محمد في حده (أن يبقى من طلوع الشمس قدر ركعتين أو نحوه فيدفع) أي هذا طريق التقريب (والافضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة) أي فلو وقف أولا ثم صلى مسفرا جاز والله أعلم

(فصل) في آداب التوجه الى منى (فاذا فرغ من الوقوف) أي من وقوف مزدلفة (وأسفر جدا فالسنة أن يفيض مع الامام) أي مع افاضته (قبل طلوع الشمس) وأما ما في مختصر القدوري فاذا طلعت الشمس أفاض فمؤول بمعنى قرب طلوعها وفي فتاوى السراجية ثم يأتي الى منى قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها كيف يتيسر قال المصنف في الكبير وهذا خلاف ما تقدم الا أن يراد به الجواز فلا خلاف أقول ولا منافاة في كلامه لانه أراد اذا أفاض قبل طلوع الشمس من المشعر فيأتي منى بحسب ما تيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها والحاصل ان الافاضة على وجه السنة أن يكون بعد الاسفار من المشعر الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو بمزدلفة لا يكون مخالفا للسنة (فان تقدم على الامام أو تأخر عنه جاز) أي ولو لم تكن الافاضة معه (ولا شيء عليه وكذا لو دفع بعد طلوع الشمس) سواء أفاض معه أم لا (لا يلزمه شيء ويكون مسيأ) لتركه السنة والحاصل ان الافاضة مع الامام من مزدلفة سنة بخلاف الافاضة معه من عرفة فانه واجب (فاذا دفع) أي أفاض (فليكن بالسكينة والوقار شعاره) أي دأبه وعادته (التلبية) أي كثرته (والاذكار فاذا بلغ بطن محسر) أي أول واديه (أسرع قدر رمية حجر ان كان ماشيا وحرك دابته) أي للاسراع (ان كان راكبا) وهذا يستحب عند الائمة الاربعة فقد روى أحمد عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم أوضع في وادي محسر اي أسرع وفي الموطأ ان ابن عمر كان يحرك راحلته في محسر قدر رمية حجر وسمي بذلك لان فيل أصحاب الفيل حسر فيه أي أعيي وقيل لان ابليس وقف فيه متحسرا ويسمى وادي النار لان رجلا اصطاد فيه فنزلت عليه نار فأحرقته كذا ذكره المحب الطبري ويقول في مروره اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك (ثم يخرج الى منى سالكا الطريق الوسطى التي تخرج الى العقبة) أي ان تيسر ولم يكن فيه زحمة

(فصل في رفع الحصى) يستحب أن يرفع من المزدلفة سبع حصيات مثل النواة أو الباقلاء وهو المختار) وقيل مثل بندقة القوس وقيل مقدار الحمصة (يرمي بها جمرة العقبة) أي في اليوم الاول (وان رفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق) أي طريق مزدلفة (فهو جائز وقيل مستحب) أي أخذ السبعين على ما ذكره بعض المشايخ لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس مذهبنا وأما ما في البدائع والاسبيجابي والتحفة من أنه يأخذ حصى الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينبغي حمله على الجمار السبعة وكذا ما في الظهيرية من أنه يستحب التقاطها من

يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يورث الاسقام والضنى ويوجب النقم والبلاء ويكون يوم القيامة حسرة وندامة فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يعقب الحسرة ويورث الندامة ويحبس الرزق ويرد الدعاء فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي ياخير الغافرين

قوارع الطريق وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يأخذ الحصى من جمع وكذا ما في المحيط والكافي انه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم جمهور الشافعية على انه يلتقط ليلا وقال البغوي نهارا الحديث ورد فيه (ويجوز أخذها من كل موضع) أي بلا كراهة الامن عند الجمرة اى فانه مكروه لان جمراتها الموجودة علامة انها المردودة فان المقبولة منها ترفع لتثقيل ميزان صاحبها الا انه لو فعل ذلك جاز وكره وقال مالك لا يجوز وفي الهداية يأخذ الحصى من أي موضع شاء (الامن عند الجمرة) فان ذلك يكره قال ابن الهمام فأفاد انه لا سنة في ذلك يوجب خلافها الاساءة (والمسجد) أي مسجد الخيف وغيره فان حصى المسجد صار محترما يكره اخراجه خصوصا بقصد ابتذاله (ومكان نجس فان فعل) أي كلامنهما (جاز وكره) قال في الفتح وما هي الا كراهة تنزيه (ويكره ان يأخذ حجرا كبيرا فيكسره صغارا ولو أخذها) أي السبعة وغيرها (من غير مزدلفة جاز بلا كراهة ولو رمى كبارا أو نجسا جاز مع الكراهة وندب غسلها) أي يستحب ان يغسل الحصاة مطلقا والله أعلم

(باب مناسك منى)

اعلم ان منى شعب طوله ميلان وعرضه يسير والجبال المحيطة بها ما اقبل منها عليه فهو من منى وليست العقبة منها (فاذا أتى منى يوم النحر) اى بعد الوقوف (تجاوز عن الجمرة الاولى) وهي التي تلي مسجد الخيف (والثانية الى جمرة العقبة وهي التي تلي مكة) اى جانبها (من غير ان يشتغل بشئ آخر قبل رميها بعد دخول وقتها) وهو أول الفجر جوازا وبعد طلوع الشمس استحبابا وبعد الزوال جوازا وفي الليل كراهة (ويقف) اى حيث يرى موقع الحصاة (في بطن الوادي) اى من اسفله لا اعلاه (ويجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويستقبل الجمرة ثم يرميها بسبع حصيات) اى متفرقات واحدة بعد واحدة (يكبر مع كل حصاة ويدعو) فيقول بسم الله الله اكبر رغما للشيطان ورضا للرحمن اللهم اجعله حجا مبرورا وسعيا مشكورا وذنبا مغفورا (ويقطع التلبية بأولها) أي بأول الحصيات (وكيفية الرمي) أي المستحبة والا فاختيار مشايخ بخاري انه كيفما رمى جاز على ما في المرغيناني (قيل) وهو الذي ذكره صاحب الهداية وقال شارح المجمع هو الاولى (ان يضع الحصاة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين عليها) أي على رميها (بالمسبحة) أي بامساكها (وقيل) وهو الذي صرح به في النهاية والفتح وغيره (يأخذ بطرفي ابهامه وسبابته) الاولى مسبحته (وهو الاصح) لانه الايسر والمعتاد عند الاكثر (وهذا) أي كله (بيان الاولوية وأما الجواز فلا يتقيد بهيئة) أي كيفية دون أخرى (بل يجوز كيفما كان الا انه لا يجوز وضع الحصاة ويجوز طرحها لكنه خلاف السنة والافضل رمي جمرة العقبة راكبا وغيرها) أي ورمي غيرها (ماشيا ولو رمى من فوق العقبة جاز) أي اجزأه (وكره) لانه خلاف السنة الا من عذر (ويستحب أن يكون بينه) أي بين الرامي (وبين الجمرة) أي موضع وقوع الحصى (خمسة أذرع فأكثر) لان ما دونها وضع وهو غير جائز أو طرح وهو خلاف السنة وفي الفتح وما قدر به بخمسة اذرع في رواية الحسن فذلك تقدير اقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون (ويسن ان يكبر مع كل حصاة) كما سبق (ولو سبح او هلل او اتى بذكر غيرهما) كالتحميد والتمجيد وسائر اذكاره سبحانه (مكان التكبير جاز ولو ترك الذكر) اى رأسا ورمى بالغفلة عن

(اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب مدحته بلساني او أضمرته بجناني او وهشت اليه نفسي او أتيته بلساني او أتيته بفعالي او كتبته بيدي او ارتكبته او أركبت فيه عبادك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب خلوت به في ليلي ونهاري وارخيت فيه على الاستار حيث لا يراني فيه الا انت يا جبار فارتابت نفسي فيه وتحيرت بين تركي له بخوفك وانتهاكي له بحسن الظن فيك فسولت لي

المولى والاشتغال بأمور الدنيا (مقتدأسا) اى لتركه سنة المصطفى (ويستحب الرمى باليمنى) اى وحدها (ويرفع يده حتى يرى بياض ابطه) كما صرح به فى النخبة (واذا فرغ من الرمى لا يقف للدعاء عند هذه الجمرة فى الايام كلها بل ينصرف داعيا) ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء هنا على طبق سائر الجمرات تضييق المكان ومزاحمة أهل الزمان (ولا يرمى يومئذ غيرها) أى سوى جمرة العقبة من الجمرات وسيأتى بيان أحكام الرمى وشرائطه وواجباته فى فصل على حدة

* (فصل فى قطع التلبية * يقطع التلبية مع أول حصاة يرميها من جمرة العقبة فى الحج الصحيح والفاسد سواء كان مفردا) اى بالحج (اومتمتعا أوقارنا) وهذا هو الصحيح من الرواية على ما ذكره قاضيخان والطرابلسى (وقيل لا يقطع التلبية الا بعد الزوال) كما فى المحيط ولعله محمول على من لم يرم قبله فان السنة فى حقه إن رمى قبل الزوال فلعله أن يلبى قبل رميه بخلاف ما بعد الزوال فانه خرج وقت السنة للرمى فيقطع التلبية والا فيلزم انه ان لم يرم مطلقا جازله التلبية الى آخر عمره وهو بعيد جدا ثم رأيت انه مبنى على رواية ابى يوسف كما سيجيء مصرحا وأما ما نقله شارح المجمع عن المحيط ان القارن يقطع حين يأخذ فى الطواف الثانى لانه يتحلل عنده فيتعين حمله على ان المراد به القارن الذى فاته الحج لما فى الحاوى قال محمد فائت الحج اذا تحلل بالعمرة يقطع التلبية حيث يأخذ فى الطواف وان كان قارنا فاته الحج يقطع التلبية حيث يأخذ فى الطواف الثانى (ولو حلق قبل الرمى أوطاف قبل الرمى والحلق والذبح قطعها) أى قطع التلبية وما بعد الحلق قبل الرمى فبالاتفاق وأما بعد طواف الزيارة قبل الرمى والحلق فعلى قول أبى حنيفة ومحمد وروى عن أبى يوسف أنه يلبى ما لم يحلق أو لم تزل الشمس من يوم النحر فهذا يؤيد ما قررناه سابقا (وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى الا ان تغيب الشمس يوم النحر فحينئذ يقطعها) وهذا مروى عن أبى حنيفة وكانه رضى الله عنه راعى جانب الجواز فى الجملة وان كان فاته وقت السنة وعن محمد ثلاث روايات فظاهر رواية كابى حنيفة ورواية ابن سماعة فيمن لم يرم قطع التلبية اذا غربت الشمس من يوم النحر وهو ورواية الحسن عن أبى حنيفة ورواية هشام اذا مضت أيام النحر ذكره فى البدائع وغيره كذا فى الكبير ولا يظهر فرق بين الروايتين المذكورتين عن أبى حنيفة وأيضا تقييد الحكم بمضى أيام النحر دون التشريق غير واضح اذ وجه التأخير هو بقاء وقت القضاء اللهم الا ان يقال مضى أيام النحر أول جواز النفر فلا معنى لجواز التلبية بعده (ولو ذبح قبل الرمى فان كان قارنا أو متمتعا قطع) أى التلبية (وان كان مفردا لا) وهو قول أبى حنيفة ورواية عن محمد وروى ابن سماعة عن محمد انه لا يقطع

* (فصل فى الذبح * فاذا فرغ من رمى جمرة العقبة يوم النحر انصرف الى رحله) أى منزله (ولا يشتغل بشىء آخر) أى من البيع والشراء ونحوهما مما لا ضرورة له فيه (ثم ان كان مفردا) أى بالحج (يستحب له الذبح) أى مرتبا (فيذبح ويحلق) فلو حلق فذبح لا شىء عليه (وان كان قارنا أو متمتعا يجب عليه الذبح) أى ان قدر على قيمته أو على ذبيحته (والا فالصوم) أى فصيام عشرة أيام على ما سبق فلو لم يصم الثلاثة أو صام عند عجزه ثم قدر على الذبح تعين عليه الذبح (وتقديم الذبح على الحلق واجب عليهما) أى حينئذ (ومستحب للمفرد) أى مطلقا (والافضل أن يذبح بنفسه ان كان يحسن ذلك والا يستحب له الحضور عند الذبح ويدعو قبل الذبح أو بعده)

نفى الاقدام عليه وأنا عارف بمعصيتى فيه الخ فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفرلى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب استقللته فاستعظمته واستصغرته فاستكبرته وورطنى فيه جهلى به فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفرلى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب أملت به أحدا من خلقك او أسأت به الى أحد من بريتك أو زينته لى نفسى

فيكون

فيقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الى قوله وأنا من المسلمين اللهم تقبل مني هذا النسك أو هذه الاضحية واجعلها قربانا لوجهك وعظم أجري عليها (ويكره الدعاء بين التسمية والذبح ولا يحتاج الى النية عند الذبح ويكفيه النية السابقة وكلما كان الهدي أعظم) أي هيئة أو أكثر قيمة (وأسمن فهو أفضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائمها ورأسها أسود وسائرها أبيض) وتمامه يعرف في باب الاضحية (ويستحب أن يكون مذبحها أو منحرها مستقبل القبلة) وان يكون شفرته حادة غاية الحدة ويحفر حفرة في الارض لدمها ويشد ثلاث قوائمها يديها او احدى رجليها ثم يستقبل القبلة والشفرة في يده على هيئة احرام الصلاة ويقول ما تقدم ويأخذ مقدمة الهدي بيده اليسرى ويغطي عينه التي ينظر بها الى الذابح ثم يأخذ الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحه أو منحره ويمر الشفرة بسرعة ويسمي الله تعالى حالة وضع الشفرة والامرار فيقول بسم الله والله أكبر وعن شمس الائمة يكره مع الواو ويقطع العروق الاربعة أو الاكثر منها فاذا قطع حل قوائمه ثم يقوم ويدعو بالقبول له ولكافة المسلمين

(فصل في الحلق والتقصير) قدم الحلق لانه أفضل وفي ميزان العمل أثقل ولتقديمه في قوله تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين ولقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين فأعاد وأعادوا حتى قال في الثالثة أو الرابعة والمقصرين لاسيما واللفظ له ايماء الى التقصير من جهة تعلقهم بالشعر الذي هو زينة عند العرب بالوصف الكثير وهذا في حق الرجل أما المرأة فليس لها الا التقصير لما سبق من ان حلق رأسها مثلة كحلق الرجل اللحية (فاذا فرغ من الذبح حلق رأسه ويستقبل القبلة للحلق ويبدأ بالجانب الايمن من رأس المحلوق هو المختار) كما في منسك ابن العجمي والبحر وقال في النخبة وهو الصحيح وقد روي رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب لانه قال أخطأت في الحج في موضع كذا وكذا فذكر منه البداءة بيمين الحالق فصح تصحيح قوله الاخير واندفع ما هو المنهور عنه عند المشايخ أن المعتبر في البداءة يمين الحالق فيبدأ بشقه الايسر من المحلوق ولو وقف الحالق من وراء المحلوق حال كونهما مستقبلين لاجتمع الابتداء بيمين الحالق والمحلوق وارتفع الخلاف ويبقى الحال على الوجه الاكمل ثم اذا تعذر هذا الجمع فلابد من الترجيح ولعل هذا هو بسبب الامام مع اطلاعه على ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام حيث نظر الى أن التيامن هل هو معتبر بالنسبة الى الفاعل أو المفعول والمتبادر هو الاول فتأمل قال في الفتح بعد ما ذكر حديث حلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد أن السنة في الحلق البداءة بيمين المحلوق رأسه وهو خلاف ما ذكر في المذهب وهو الصواب وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ بيمين المحلوق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يعز الى أحد والسنة أولى وقد صح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام وقد كان يحب التيامن في شأنه كله وقد أخذ الامام بقول الحجام ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه قلت لعله لما كان مترددا في القضية وفي القول بالارجحية ورأى فعل الحجام على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام انقاد له في ذلك المقام واعترف عنه بخطائه فيما وقع له من خلافه في المرام والله سبحانه أعلم ثم اذا أراد الحلق يستحب أن يفيض الماء على ناصيته (ويدعو) أي عند الحلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وأنعم

أو أشرت به الى غيري أو دللت عليه سواي وأصررت عليه بعمدي أو أقمت عليه بجهلي فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب خنت به أمانتي أو حسنت لي نفسي فعله أو أخطأت به على بدني أو قدمت فيه عليك شهوتي أو كثرت فيه لذتي أو سعيت فيه لغيري أو استغويت اليه من تابعني أو كابرت فيه من مانعني أو قهرت عليه من غالبني أو غلبت عليه بحيلتي أو أستزلني

علينا وقضى عنا نسكنا اللهم هذه ناصيتي بيدك فاجعل لي بكل شعرة نورا يوم القيامة وامح عني بها سيئة وارفع لي بها درجة في الجنة العالية اللهم بارك لي في نفسي وتقبل مني اللهم اغفر لي وللمحلقين والمقصرين يا واسع المغفرة آمين (ويكبر عند الحلق وبعده) ولعل وجه التكبير كونه في أيام التشريق (ويدعو لوالديه وللمشايخ) لانهم في مناسبة العموم التربية وربما يكونون أولى منهم بالخصوص تربيتهم في الامور الدينية (ويدفن ما حلق أو قصر وهو مستحب) لانا بعض اجزائه فيقاس على كله حال موته (ولا يأخذ من شعر لحيته ولا من شاربه ولا ظفره قبل الحلق) وكذا بعده لما اطلق الطرابلسي حيث قال وان فعل لم يضره قال الكرماني وعندنا لا يستحب وان فعل لم يضره وقال الزيلعي ويستحب له اذا حلق رأسه ان يقص ظفره وشاربه ولا يأخذ من لحيته شيأ لانه مثلة ولو فعل لا يجب عليه شيء انتهى وفيه انه ورد في السنة اصلاح اللحية بما زيد على القبضة فلا يكون أخذها مثلة بل حلقها مثلة كما سيأتي ثم الظاهر انه لا يستحب شيء من ذلك سوى الحلق أو التقصير في هذا المقام اقتداء به صلى الله عليه وسلم وان كان الحلق متضمنا للاذن بقضاء التفث بعد فراغ الاحرام ففي البدائع وليس على الحاج اذا حلق أن يأخذ من لحيته لله تعالى فان هذا ليس بشيء لان الواجب حلق الرأس بالنص ولان حلق اللحية من باب المثلة ولان ذلك تشبيه بالنصارى وفي الفتح ولا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفره فان فعل لم يضره لانه أوان التحلل وهذا كله مما يحصل بالتحلل لانه قضاء التفث كذا علله في المبسوط فقوله (ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الظفر) ليس على اطلاقه (ولو قص اظفاره أو شاربه أو لحيته أو طيب قبل الحلق فعليه موجب جنايته) فيه انه اذا كان شيء مما ذكر قبل الحلق لكنه في أوانه لا يوجب شيأ كما نقله ابن الهمام عن المبسوط معللا لكنه مناقض بما نقله عنه المصنف في الكبير حيث قال وعبارة المبسوط ليس على الحاج اذا قصر أن يأخذ شيأ من لحيته أو شاربه أو أظفاره أو يتنور فان فعل لم يضره ثم علله بما مر ثم ذكر في آخر الباب واذا لم يبق على المحرم غير التقصير فبدأ بقص اظفاره فعليه كفارة وذلك لان احرامه باق ما لم يحلق أو يقصر فنفعله يكون جناية على الاحرام ويؤيده ما في خزانة الاكمل اذا لم يبق على المحرم الا التقصير فبدأ بقلم الاظفار أو قص الشارب أو أخذ اللحية لزمه كفارة لذلك وفي الكافي وليس للمحرم أن يقلم اظفاره قبل الحلق أو التقصير لبقائه في الاحرام وفي المحيط أبيح له التحلل فغسل رأسه بالخطمي وقلم اظفاره قبل الحلق فعليه دم لان الاحرام باق في حقه لانه لا يتحلل الا بالحلق لكن ذكر الطحاوي انه لا دم عليه عند أبي يوسف ومحمد لانه أبيح له التحلل فيقع به التحلل انتهى فدل على أن المسئلة خلافية بين الائمة الثلاثة ويؤيده ما في الفتح ولو غسل رأسه بالخطمي بعد الرمي قبل الحلق يلزمه دم على قول أبي حنيفة على الصحيح لان احرامه باق لا يزول الا بالحلق انتهى والحاصل ان قول أبي حنيفة هذا هو الاصح بل قال الجصاص لا أعرف فيه خلافا والصحيح أنه يلزمه الدم لان الحلق أو التقصير واجب فلا يقع التحلل الا باحدهما ولم يوجد فكان احرامه باقيا فاذا غسل رأسه بالخطمي فقد أزال التفث في حال قيام الاحرام فيلزمه الدم انتهى ومما يؤيده ان هذا الاختلاف في الحاج لان المعتمر لا يحل له قبل الحلق شيء مما حرم اتفاقا على ما ذكره المصنف مسندا الى ما في الآثار عن الطحاوي والله أعلم (والسنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه وان اقتصر

اليه ميلي فصل يا رب وسلم على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب استعنت عليه بجيلك تدنى من غضبك أو استظهرت بنلك على أهل طاعتك أو أسات به أحدا من خلقك الى معصيتك أو رمته ورايت به عبادك أو لبست عليه بفعالي كأني بحيلتي أريدك والمراد به معصيتك والهوى منصرف عن طاعتك فصل يا رب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين

على الربع جاز مع الكراهة) أي لترك السنة والاكتفاء بمجرد الواجب (وهو) أي الربع (أقل الواجب في الحلق) وكذا في التقصير وفيه ايماء الى أنه اذا حلق كله أو قصره يكون من كمال الواجب ويندرج الواجب في ضمن السنة كاندراج الفرض في ضمن الواجب اذا قرأ الفاتحة في الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قيل وأحمد أيضا لا يخرج عن الاحرام الا بحلق الكل أو تقصيره واختاره ابن الهمام وهو الظاهر من حيث الادلة الظاهرة في هذا المقام ومفارقة القياس بينه وبين المسح في المرام (وأما التقصير فأقله قدر انملة) وهو بتثليث الميم والهمز تسع لغات فيها الظفر (من شعر ربع الرأس والحلق مسنون للرجال) أي أفضل (ومكروه للنساء والتقصير مباح لهم) والظاهر أنه مستحب لهم لتقريره صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصحابة له ودعائه لهم (ومسنون) أي مؤكد (بل واجب لهن) الكراهة الحلق كراهة تحريم في حقهن الا لضرورة (ومن لا شعر له على رأسه يجري الموسى) وهو آلة الحلق (على رأسه وجوبا هو المختار وقيل استحبابا) وقيل استنانا وهو الاظهر (ولو أزال الشعر بالنورة أو الحلق أو النتف بيده أو باسنانه) يعني في التقصير (بفعله أو بفعل غيره أجزأ عن الحلق) فيه ايماء الى ان الحلق أفضل فقوله أو الحلق مستدرك مستغنى عنه وصوابه بالحرق بالراء كما في الكبير (ولو تعذر الحلق لعارض) أي لعلة في رأسه توجب حلقه كصداع ونحوه أو فقد آلة الحلق أو الحالق (تعين التقصير أو التقصير) أي تعذر لكون الشعر قصيرا (تعين الحلق وان تعذرا جميعا لعلة في رأسه) بأن يكون شعره قصيرا وبرأسه قروح يضره الحلق (سقطا عنه وحل بلا شئ) أي بلا وجوب دم عليه لانه ترك الواجب بعذر كما صرح به في البحر الزاخر (والاحسن أن يؤخر) هذا الشخص (الاحلال الى آخر أيام النحر) أي ان كان يرجو زوال العذر (وان لم يؤخره فلا شئ عليه) لحلول وقته وتحقق عذره وتوهم زواله (ولو خرج الى البادية فلم يجد آلة أو من يحلقه لا يجزئه الا الحلق أو التقصير) اذ ليس خروجه هذا بعذر (واذا حلق) أي المحرم (رأسه) أي رأس نفسه (أو رأس غيره) أي ولو كان محرما (عند جواز التحلل) أي الخروج من الاحرام باداء أفعال النسك (لم يلزمه شئ) الاولى لم يلزمهما شئ وهذا حكم يعم كل محرم في كل وقت فلا مفهوم لتقييد المصنف في الكبير بقوله عند جواز الحلق يوم النحر

(فصل في زمان الحلق ومكانه وشرائط جوازه يختص حلق الحاج بالزمان والمكان) أي عند أبي حنيفة ولا يختص بواحد منهما عند أبي يوسف على ما في الهداية وشرح الجامع وغيرهما وذكر الكرماني والسروجي عن أبي يوسف أن الحلق يختص بالزمان لا بالمكان وعند محمد يتوقت بالمكان وعند زفر يتعين بالزمان لا المكان (وحلق المعتمر بالمكان) أي يختص عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وزفر وأما الزمان في حلق المعتمر فلا يتوقت بالاجماع (فالزمان) أي في حلق الحج (أيام النحر الثلاثة) أي ولياليها (والمكان الحرم) أي للحج والعمرة (والتخصيص) أي في التوقيت (للتضمين) أي بالدم (لا للتحليل فلو حلق أو قصر في غير ما توقت به لزمه الدم ولكن يحصل به التحلل في أي مكان وزمان أتى به بعد دخول وقته) أي أوان تحلله (وأول وقت صحة الحلق في الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جوازه بلا جابر) أي بلا كفارة (بعد رمي جمرة العقبة) لانه قبله موجب للدم عند أبي حنيفة (وآخر وقت الوجوب غروب الشمس من آخر أيام النحر

(اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب كتبته على بسبب عيب كان مني بنفسي أو رياء أو سمعة أو حقد أو شحناء أو خيانة أو خيلاء أو فرح أو مرح أو عند أو حسد أو أشر أو بطر أو حمية أو عصبية أو رضا أو رجاء أو شهر أو شحناء أو ظلم أو جهالة أو سرقة أو كذب أو غيبة أو لهو أو لغو أو نميمة أو لعب أو نوع من الانواع مما يكتسب بمثله الذنوب ويكون في اتباعه العطب والحرب فصل يا رب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين

ولا أثر له في حق التحلل) أي خروجه من احرامه (وأول وقت صحته في العمرة بعد أكثر طوافها
وأول وقت حله بعد السعي لها) كذا في بعض النسخ وزيد في بعضها (فشرط وقوع الحلق معتبرا
فعله بعد طلوع فجر النحر في الحج واتيان أكثر الطواف في العمرة) انتهى وهو مستدرك مستغنى
عنه (وذبح الهدي في الحرم في المحصر) أي مطلقا وهو مرفوع عطفا على قوله فعله في النسخة
الزائدة وكان حقه أن يقول وبعد ذبح الهدي في الحرم في حق المحصر لهما أو لأحدهما اذ وجوده
قبل ذلك كعدمه في حق التحلل والله أعلم

*(فصل في حكم الحلق وحكمه التحلل) أي حصول التحلل به وهو صيرورته حلالا (فيباح به
جميع ما حظر) بصيغة المفعول أي منع (بالاحرام من الطيب) وفيه خلاف مالك على ما ذكره
الزيلعي لأنه من دواعي الجماع كما يحرم سائر الدواعي من القبلة واللمس وذكر ابن فرشته في شرح
المجمع معزيا الى الغاية الصحيح ان الطيب لا يحل له لأنه من دواعي الجماع انتهى والذي صرح به
غير واحد اباحة جميع المحظورات من الطيب (والصيد ولبس المخيط وغير ذلك الا الجماع
ودواعيه) كالتقبيل واللمس على ما ذكره الكرماني لكن في منسك الفارسي والطرابلسي ولا
يحل الجماع فيما دون الفرج بخلاف اللمس والقبلة انتهى ولعل مرادهما ان اللمس والقبلة
مكروهان بخلاف الجماع فيما دون الفرج فانه حينئذ حرام فلا تنافي (فانه) أي الجماع (وتوابعه
يتوقف حله على الطواف) أي طواف الافاضة (ولكن ان وجد) أي الطواف (بعد الحلق
وان طاف قبل الحلق لم يحل له النساء كغيرها) ففي النخبة ذكر الفارسي ان المذهب عندنا ان
الرمي ليس بمحلل وأن بعد الرمي قبل الحلق لا يحل له شيء من المحظورات وفي الجوهرة شرح
القدوري ولو طاف للزيارة قبل الحلق لم يحل له الطيب والنساء وصار بمنزلة من لم يطف كذا في
الكرخي وهذا يفيد ان الطيب حكمه حكم الجماع يلحق به نفيا واثباتا والحاصل انه لا يحصل
التحلل عندنا الا بالحلق أو ما يقوم مقامه وأن الرمي ليس بمحلل حتى لو رمى لا يحلل في حق اللبس
ونحوه ما لم يحلق أو يقصر كما صرح به الكرماني وغيره الا انه محلل في حق الحلق ولكن لو حلق
قبل الرمي حل بالاتفاق وكذا الذبح ليس بمحلل الا في حق المحصر على ما تقدم والله أعلم

(باب طواف الزيارة)

(اذا فرغ من الرمي والذبح والحلق) أي مرتبا أو غير مرتب (يوم النحر) أي أول أيامه (فالأفضل
أن يطوف للفرض في يومه ذلك) وهذا باتفاق العلماء (والا ففي الثاني أو) في (الثالث) وكذا
الحكم في لياليها (ثم لا فضيلة) أي بخروج وقت الفضيلة (بل الكراهة) أما عند الامام فبكراهة
تحريمية موجبة للدم وأما عندهما فتنزيهية وهذا اذا كان بلا عذر (فاذا دخل المسجد) أي
المسجد الحرام من باب السلام كما سبق عليه الكلام (بدأ بالطواف) أي لا بالصلاة الا فيما استثنى
(فيطوف سبعة أشواط بلا رمل فيه وسعي) أي وبلا سعي (بعده) أي بعد الطواف (ان قدمهما)
أي الرمل والسعي لأنهما لم يشرعا الا مرة (والا) أي وان لم يقدمهما (رمل فيه وسعى بعده والصواب
قدم السعي لا الرمل سقط الرمل وأما الاضطباع فساقط مطلقا في هذا الطواف) أي سواء سعى
قبله أو بعده لابسا كان أو غير لابس وفي الأخير نظر ظاهر ووجهه تقدم (ثم بعد الطواف صلى
ركعتيه عند المقام وهو الأفضل أو غيره) أي من مواضع المسجد أو الحرم (ثم خرج للسعي) أي

بعد

( ) اني أستغفرك لكل
ذنب رهبت فيه سواك
وعاديت فيه أولياءك
وواليت فيه أعداءك
وخذلت فيه أحباءك
وتعرضت لشيء من غضبك
فصل وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني أستغفرك
لكل ذنب سبق في علمك اني
فاعله بقدرتك التي قدرت
بها علي وعلى كل شيء فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني أستغفرك لكل
ذنب

بعد استلام الحجر (ان لم يتقدمه فيسعى كما مر وسقوط السعي والرمل مقيد بما اذا أتى به) أى بالرمل (فى طواف كامل) أى ويسعى بعده (والا فلو طاف للقدوم جنبا أو محدثا ورمل فيه وسعى بعده فعليه اعادتهما فى الحدث ندبا وفى الجنابة اعادة السعي حتما والرمل) أى واعادته (سنة) والحاصل ان الرمل سنة تابعة للطواف وجوبا أو ندبا (واذا طاف) أى طواف الزيارة (حل له النساء أيضا) والحاصل انه اذا فرغ من الطواف حل له كل شئ حرم عليه من النساء وغيرها لكن بالحلق السابق لا بالطواف ولان الحلق هو المحلل دون الطواف غير انه أخر عمله الى ما بعد الطواف فى بعض الاشياء فاذا طاف عمل عمله وجملة ان فى الحج احلالين احلالا بالحلق ويحل به كل شئ الا النساء واحلالا بطواف الزيارة ويحل به النساء أيضا لكن الثانى بسبب الاول بدليل انه لو لم يحلق حتى طاف لم يحل له شئ حتى يحلق وأما السعي عندنا من الواجبات فلا يتوقف الاحلال عليه خلافا للشافعى فانه ركن عنده (وهذا الطواف هو المفروض فى الحج ولا يتم الحج الا به) أى لكونه ركنا بالاجماع (والفرض منه اربعة أشواط وما زاد فواجب)

(فصل اول وقت طواف الزيارة طلوع الفجر الثانى من يوم النحر فلا يصح قبله) خلافا للشافعى حيث يجوزه بعد نصف الليل منه (ولا آخر له فى حق الصحة فلو أتى به ولو بعد سنين صح ولكن يجب فعله فى أيام النحر) أى أولها عند الامام ويسن اجماعا فيكره تأخيره عنها بالاتفاق تحريما أو تنزيها (فلو أخره عنها) أى بغير عذر (ولو الى آخر ايام التشريق لزمه دم) أى على الاصح لما قاله فى الغاية وايضاح الطريق هو الصحيح وفى بعض الحواشى وبه يفتى وهو المذكور فى المبسوط وقاضيخان والكافى والبدائع وغيرها خلافا لما ذكره القدورى فى شرح مختصر الكرخى ان أخره الى آخر ايام التشريق وتبعه الكرمانى وصاحب المنافع والمستصفى

(فصل فى شرائط صحة الطواف) أى طواف الزيارة وان كان بعضها لمطلق الطواف (الاسلام) وكذا العقل والتمييز (وتقديم الاحرام) أى بالحج (والوقوف) أى تقديمه وهو مغن عما قبله اذ لا يصح الوقوف بدون الاحرام (والنية) أى اصلها لا تعيينها (واتيان أكثره) وفيه انه ركن لا شرط (والزمان) أى أداؤه بعد دخول وقته (وهو يوم النحر) أى ايامه وجوبا (وما بعده) أى جوازا ولو الى آخر عمره (والمكان وهو حول البيت داخل المسجد) أى ولو على السطح لا خارجه ولو لم يكن حجاب جدار (وكونه بنفسه) أى وكون الطواف بنفس الناسك لا بالنيابة عنه وهو ركن الطواف (ولو محمولا) أى بعذر أو بغيره (فلا تجوز النيابة الا للمغمى عليه قبل الاحرام) أى على الصحيح سواء طاف عنه واحد بأمره أو بغيره فانه يقع عنه وقيل بل يشترط حضوره فيطاف به والصبى غير المميز (وأما العقل والبلوغ والحرية فليس) أى كل واحد منها (بشرط) وفيه ان النية من الشروط وهى لا تتصور من المجنون وغير المميز فهما فى حكم المغمى عليه وقد قال فى الكبير وأما شرائط وجوبه فاحرام الحج والاسلام والعقل والبلوغ وأما الحرية فليست بشرط الوجوب فيجب على العبد ولا يجب على الصبى والمجنون والكافر (وواجباته المشى للقادر والتيامن واتمام السبعة والطهارة عن الحدث) أى مطلقا (وستر العورة وفعله فى ايام النحر) وقد سبق الكل (وأما الترتيب بينه) أى بين طواف الزيارة (وبين الرمى والحلق) أى كونه بعدهما (فسنة وليس بواجب) تأكيد لما قبله وكذا الترتيب بينه وبين الحلق حتى لو طاف

تبت اليك منه ثم عدت فيه ونقضت فيه العهد فيما بينى وبينك جراءة منى عليك لمعرفتى بعفوك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) انى استغفرك لكل ذنب ادنانى من عذابك أو أنأنى من ثوابك أو حجب عنى رحمتك أو كدر على نعمتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) انى استغفرك لكل ذنب حللت به عقدا اشددته

قبل الرمى والحلق لاشئ عليه الا انه قد خالف السنة فيكره على ما صرح به غير واحد الا ان أبا البقاء ذكر في منسك الناسك وجوب الترتيب بين ذلك (ولا مفسد للطواف) وانما يبطله الردة (ولا فوات قبل الممات ولا يجزى عنه البدل) أى الجزاء (الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة) متعلق بالوقوف (وأوصى باتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجاز حجه) أى صح وكمل لكن فى الطرابلسى عن محمد فيمن مات بعد وقوفه بعرفة وأوصى باتمام الحج يذبح عنه بدنة للمزدلفة والرمى والزيارة والصدر وجاز حجه فهذا دليل على انه اذا مات بعرفة بعد تحقق الوقوف يجبر عن بقية أعماله البدنة فلا ينافى ما فى المبسوط انه يجب البدنة لطواف الزيارة اذا فعل بقية الاعمال الا الطواف ويؤيده ما فى فتاوى قاضيخان والسراجية ان الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف بعرفة جاز عن الميت لانه ادى ركن الحج أى ركنه الاعظم الذى لا يفوت الا بفواته لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وهو لا ينافى ما سبق من وجوب البدنة فانه يجب من مال الميت حينئذ

(فصل فاذا فرغ من الطواف) أى طواف الزيارة (رجع الى منى فيصلى الظهر بها) أى بمنى أو بمكة على خلاف فيه اذكره ابن الهمام والثانى اظهر نقلا وعقلا اما النقل فلما ورد من كتب السنة انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة وأما العقل فلانه عليه الصلاة والسلام لا شك انه أسفر جدا بالمشعر الحرام ثم أتى منى فى الضحوة فنحر بيده الشريفة ثلاثا وستين بدنة وعلى رضى الله عنه أكمل المائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطبخت فأكل منها ثم حلق وأتى مكة وطاف وسعى فلا بد من دخول وقت الظهر حينئذ والصلاة بمكة أفضل فلا وجه لعدوله الى منى ثم لا يعارض حديث الجماعة حديث مسلم بانفراده انه صلى الظهر بمنى قال ابن الهمام ولا شك ان أحد الخبرين وهم واذا تعارضا ولا بد من صلاة الظهر فى أحد المكانين ففى مكة بالمسجد الحرام أولى لثبوت مضاعفة الفرائض فيه ولو تجشمنا الجمع حملنا فعله بمنى على الاعادة انتهى كلامه لكن لا يخفى ان قوله واذا تعارضا أراد به انه على تسليم انهما تعارضا الا ان قوله حملنا فعله بمنى على الاعادة غير ظاهر لان الاعادة مكروهة عندنا فالاولى ان يحمل على المجاز بأنه أمر اصحابه المنتظرين له بأداء الظهر بمنى أو صلى معهم نافلة والحاصل ان هذا بالنسبة الى ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم والا فأصحابه رضى الله عنهم بعضهم صلوا معه وبعضهم صلوا بمنى اما قبل الطواف أو بعد فراغهم منه قبل دخول وقت الظهر فلا ينافى كلام أصحابنا بما يشير الى انه يصلى بمنى كما صرح به فى البحر الزاخر (ولا يبيت بمكة ولا فى الطريق) لان البيتوتة بمنى لياليها سنة عندنا وواجبة عند الشافعى (ولو بات) أكثر لياليها فى غيرمنى (كره) أى تنزيها (ولا يلزمه شئ) أى عندنا (والسنة ان يبيت بمنى ليالى ايام الرمى) أى ان تأخر والا ففى ليلتين (ثم اذا كان اليوم الحادى عشر وهو ثانى أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع) أى قبل يوم التروية (يعلم الناس احكام الرمى) أى فى بقية الايام (والنفر) أى الاول والثانى (وما بقى من) أمور (المناسك) من السعى واحكام العمرة ونحو ذلك من الحث على الطاعات والحذر عن السيآت (وهذه الخطبة سنة) أى عندنا وعند الامام مالك (وتركها غفلة عظيمة) وكان الناس مدة مديدة تركوها لكن الله سبحانه أحياها بعد اماتتها فرحم الله من سعى فيها (ويجمع) بتشديد الميم أى يصلى الجمعة خلافا لمحمد (بمنى) أى ايام الموسم

أو شددت به عقدا حللته بخير وعدته فلقى شح فى نفسى حرمت به خيرا استحقه أو حرمت به خيرا فاستحقه فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب ارتكبته بشمول عافيتك أو تمكنت منه بفضل نعمتك أو تقويت به على دفع نقمتك عنى أو مددت اليه يدى بسابغ رزقك أو خير أردت به وجهك الكريم فخالطنى فيه شئ نسى بما ليس فيه رضاك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد

(اذا كان فيه أمير مكة) أي وحده (أو الحجاز) أي عمومه الشامل لمكة كالشريف حفظه الله ووفقه لما يرضاه (أو الخليفة) أي السلطان بنفسه (وأما أمير الموسم) أي كأمراء محامل الحاج (فليس له ذلك) أي التجميع اتفاقا (الا اذا استعمل على مكة) أي جعل عاملا وأميرا عليها (أو يكون) أي الامير (من اهل مكة) أي وان لم يستعمل عليها كذا في الكبير وفيه بحث حيث لم يظهر الفرق بين كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه أعلم ثم في شرح المنية للحلبي انه لا يصلي بها العيد اتفاقا للاشتغال فيه بأمور الحج انتهى وأراد بالاتفاق الاجماع اذ لا خلاف في المسئلة بين علماء الامة وينبغي أن لا يترك صلاة الجماعة لا سيما بمسجد الخيف خصوصا من اكثار الصلاة فيه امام المنارة القديمة المتصلة بالقبة فيصلي في محرابها فانه بني في موضع احجار كانت هناك وكان مصلى النبي صلى الله عليه وسلم عند الاحجار موضع محراب القبة وقيل انه محل الانبياء ومصلى الاصفياء وقيل فيه قبر آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام

(باب رمي الجمار وأحكامه)

اعلم ان رمي الجمار واجب وان تركه فعليه دم (ايام الرمي أربعة) أي اجمالا منها أيام النحر ثلاثة ومنها أيام التشريق ثلاثة (فاليوم الاول نحر خاص ولا يجب فيه الا رمي جمرة العقبة واليومان بعده نحر وتشريق) ويجب فيهما رمي الجمار الثلاث (والرابع تشريق خاص) ويجب فيه رمي الجمار الثلاث ان لم ينفر قبل طلوع فجره فقوله (وفي هذه الثلاثة) أي من الايام التي يقال لها التشريق (يجب رمي الجمار الثلاث) أي في الجملة

*(فصل في وقت رمي جمرة العقبة يوم النحر أول وقت جواز الرمي في اليوم الاول) أي من أيام النحر (يدخل بطلوع الفجر الثاني من يوم النحر) أظهره زيادة لبيانه (فلا يجوز قبله وهذا وقت الجواز مع الاساءة) أي لترك السنة من غير ضرورة (وآخر الوقت) أي وقت أدائه (طلوع الفجر الثاني من غده) وهو اليوم الثاني من الايام (والوقت المسنون فيه) أي في اليوم الاول (بطلوع الشمس ويمتد الى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال الى الغروب وقيل مع الكراهة ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب الى طلوع الفجر الثاني من غده ولو أخره الى الليل كره) الا في حق النساء وكذا حكم الضعفاء (ولا يلزمه شيء) أي من الكفارة لكن يلزمه الاساءة لتركه السنة (وان كان بعذر لم يكره) أي تأخيره (ولو أخره) أي رمي اليوم (الى الغد لزمه الدم والقضاء) أي في أيامه

(فصل في وقت الرمي في اليومين) أي المتوسطين (وقت رمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من ايام النحر بعد الزوال فلا يجوز) أي الرمي (قبله) أي قبل الزوال فيهما (في المشهور) أي عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضيخان والكافي والبدائع وغيرها (وقيل يجوز الرمي فيهما قبل الزوال) لما روى عن أبي حنيفة ان الافضل أن يرمي فيهما بعد الزوال فان رمى قبله جاز لحمل المروي من فعله صلى الله عليه وسلم على اختيار الافضل كما ذكره صاحب المنتقى والكافي والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية أخرى هي بينهما جامعة لكنها مختصة باليوم الثاني من أيام التشريق لما في المرغيناني وأما اليوم الثاني من ايام التشريق فهو كاليوم الاول من أيام التشريق لكن لو أراد أن ينفر في هذا اليوم له أن يرمي قبل الزوال وان

واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب دعاني اليه الرخص أو الحرص فرغبت فيه وحللت لنفسي ما هو محرم عندك فصل يا رب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب خفي على خلقك ولم يعزب عنك فاستقلتك منه فاقلتني ثم عدت فيه فسترته علي فصل يا رب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين

رمى بعده فهو أفضل وانما لايجوز قبل الزوال لمن لايريد النفر كذا روى الحسن عن أبي حنيفة (والوقت المسنون في اليومين بعده من الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه) أي اتفاقا (واذا طلع الفجر) أي صبح الرابع (فقد فات وقت الاداء) أي عند الامام خلافا لهما (وبقي وقت القضاء) أي اتفاقا (الى آخر أيام التشريق فلو أخره) أي الرمي (عن وقته) أي المعين له في كل يوم (فعليه القضاء والجزاء) وهو لزوم الدم (ويفوت وقت القضاء بغروب الشمس من الرابع) أي كما سبق

• (فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع من ايام الرمي وقته من الفجر الى الغروب) أي وليس يتبعه مابعده من الليل بخلاف ماقبله من الايام والمراد وقت جوازه في الجملة (الا أن ماقبل الزوال وقت مكروه ومابعده مسنون) وفي البدائع صحيح ولم يذكر الكراهة قبله وهذا عند الامام وأما عندهما فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتبارا بماقبله (وبغروب الشمس من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء) أي اتفاقا (بخلاف ماقبله) أي قبل غروب الشمس منه (ولو لم يرم يوم النحر) أي اليوم الاول (أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة) أي الآتية لكل من الايام الماضية (ولا شئ عليه سوى الاساءة) أي لتركه السنة (ان لم يكن بعذر) أي ضرورة (ولو رمى ليلة الحادي عشر أوغيرها عن غدها) أي من أيامها المقبلة (لم يصح لان الليالي في الحج) أي في حقه (في حكم الايام الماضية لا المستقبلة) أي فيجوز رمي اليوم الثاني من أيام النحر ليلة الثالث ولا يجوز فيها رمي اليوم الثالث كما ان الوقوف جائز في ليلة العاشر ولا يجوز فيها من أفعال ذلك اليوم من الوقوف بمزدلفة والرمي ونحوهما (ولو لم يرم في الليل) أي من ليالي أيامها الماضية أداء (رماه في النهار) أي في نهار الايام الآتية على التأليف (قضاء) أي اتفاقا (وعليه الكفارة) أي الدم عند الامام ولا شئ عليه عندهما (ولو أخر رمي الايام كلها الى الرابع مثلا قضاها كلها فيه) أي في الرابع اتفاقا (وعليه الجزاء) أي عنده (وان لم يقض حتى غربت الشمس منه) أي في اليوم الرابع (فات وقت القضاء) أي وسقط الرمي لذهاب وقته وعليه دم واحد اتفاقا (وليست هذه الليلة) أي ليلة الرابع عشر (تابعة لما قبلها) ليبقى وقت الرمي فيها بخلاف الليالي التي قبلها كما صرح به ابن الهمام

• (فصل في صفة الرمي في هذه الايام) • أي الثلاثة على وجه يشمل الوجوب والسنة وسائر الاحكام (واذا كان اليوم الثاني) أي من أيام النحر (وهو يوم القر) بفتح قاف وتشديد راء أي يوم القرار لعدم جواز النفر الا بعده (رمى الجمار الثلاث بعد الزوال) أي على الصحيح من الاقوال (ويقدم صلاة الظهر على الرمي ويبدأ بالجمرة الاولى) أي وجوبا وهو الاحوط أو سنة وعليه الاكثر وهي التي تلي مسجد الخيف والمزدلفة وهذا معنى قوله (فيأتيها من أسفل منى) أي من جهة طريق مكة (ويصعد اليها ويعلوها) أي لارتفاع مكانها بالنسبة الى جمرة العقبة (حتى يكون) أي حين وصوله عند الجمرة (ماعن يساره أقل مما عن يمينه) أي من الشاخص فلا يكون مصعدا اليه حين اقباله عليه (ويستقبل الكعبة) أي القبلة التي هي جهتها (ويجعل بينه) أي بين نفسه (وبين مجتمع الحصى خمسة أذرع أو أكثر لا أقل) أي بطريق الاستحباب (ثم يرميها بيمينه) أي استحبابا (بسبع حصيات) أي وجوبا (مثل حصى الخذف) بفتح خاء وسكون ذال

(اللهم) اني استغفرك لكل ذنب خطوت اليه برجلي أو مددت اليه يدي أو تأملته ببصري أو أصغيت اليه بأذني أو نطق به لساني أو أتلفت فيه مارزقتني ثم استرزقتك على عصياني فرزقتني ثم استعنت برزقك على عصيانك فسترت علي ثم سألتك الزيادة فلم تحرمني ثم جاهرتك بعد الزيادة فلم تفضحني فلا أزال مصرا على معصيتك ولاتزال عائدا علي بحلمك وكرمك ياأكرم الاكرمين فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا

فحجمتيز في القاموس الحذف كالضرب رميك بحصاة أو نواة أو نحوهما تأخذ بين سبابتيك تحذف به أو بمخذفة من خشب (يكبر مع كل حصاة) أى قائلا بسم الله الله أكبر الخ (ثم) أى بعد الفراغ منها (يتقدم عنها) أى عن الجمرة (قليلا وينحرف عنها قليلا) أى مائلا الى يساره (وعبارة بعضهم وينحدر أمامها) بفتح الهمزة أى ينزل قدامها وهو لا ينافى ما تقدم من انحراف قليل عنها (فيقف بعد تمام الرمى) أى للدعاء (لا عند كل حصاة) أى كما فى الينابيع ولا عقب كل حصاة كما فى شرح القدورى بل يدعو عندها وهو راميها (مستقبل القبلة) حال من ضمير يقف (فيحمد الله ويكبر ويهلل ويسبح ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كالدعاء) أى حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة فى ظاهر الرواية وعن أبى يوسف نحو السماء واختاره قاضيخان وغيره والظاهر الاول (بسطا) أى مبسوطتين (مع حضور) أى للقلب (وخشوع) أى فى القالب لانه علامة خضوع الباطن (وتضرع) أى اظهار ضراعة ومسكنة وحاجة (واستغفار) أى طلب مغفرة وتوفيق توبة (ويمكث كذلك) أى على ذلك الحال (قدر قراءة سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو ثلاثة أحزاب) أى ثلاثة ارباع من الجزء (أو عشرين آية) يعنى وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوى والمضمرات (ويدعو) أى لنفسه (ويستغفر لابويه وأقاربه ومعارفه وسائر المسلمين) أى عموما (ثم يأتى الجمرة الوسطى فيصنع عندها كما صنع عند الاولى) من الرمى والدعا (قيل الا انه لا يتقدم عن يساره كما فعل قبل) أى قبل ذلك فى الجمرة الاولى (لانه لا يمكن ذلك هنا بل يتركها بيمين) أى ويميل الى يساره كثيرا (ولفظ بعضهم وينحدر ذات اليسار) أى ينزل الى جهة يساره (مما يلى الوادى ويقف ببطن المسيل) أى وما يقرب اليه بعيدا عن الجمرة (منقطعا) أى منفصلا (عن ان يصيبه حصى الرمى فيفعل جميع ما فعل قبلها من الوقوف والدعاء وغيره ثم يأتى الجمرة القصوى) أى البعدى لانها أقصى جمار منى وأقرب الى مكة فانها خارجة عن حد منى (وهى جمرة العقبة) وهى الاخيرة من الجمرات فى الايام الثلاثة (فيرميها من بطن الوادى) أى لا من أعلاه (كما مر فى اليوم الاول) أى بجميع أحكامه (ولا يقف عندها فى جميع أيام الرمى للدعاء) أى لا جلها منفردا بل كما قال (ويدعو) أى عند الجمرة (بلا وقوف) أى فى آخره (والوقوف) أى بعد الفراغ من الرمى (عند الاولين) أى من الجمرات الثلاثة (سنة فى الايام كلها ثم الافضل أن يرمى جمرة العقبة راكبا وغيرها ماشيا فى جميع أيام الرمى) لانه يعقب الرواح الى الرحل وهذا مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكافى والبدائع وغيرهم وهو مروى عن أبى يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد الرمى كله راكبا أفضل كما روى انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وفى الظهيرية أطلق استحباب المشى الى الجمار ولعله حمل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الجواز ورفع الحرج عن الامة أو لعذر كما قيل فى الطواف والسعى واما ماذكره فى الكبير من ان هذا هو المروى من فعله صلى الله عليه وسلم أيضا فى غير جمرة العقبة يوم النحر فانه رماها راكبا وسائر ذلك ماشيا على ما رواه غير واحد من أئمة الحديث مصححا ففيه بحث لانه معارض لما سبق فيحتاج الى الترجيح لعدم امكان الجمع فانه صلى الله عليه وسلم لم يحج الا حجة واحدة اللهم الا أن يقال انه رمى يوما راكبا ويوما ماشيا والله سبحانه أعلم واما ماذكره فى مقدمة الغزنوى من انه يصلى ركعتين عند الجمرات بعد

محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب يوجب صغيره أليم عذابك ويحل كبيره شديد عقابك وفى اتيانه تعجيل نقمتك وفى الاصرار عليه زوال نعمتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب لم يطلع عليه أحد سواك ولم يعلم به أحد غيرك مما لا ينجينى منه الا عفوك ولا يسعه الا مغفرتك وحلمك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد

الدعاء الافي جمرة العقبة فانه لايدعو ولكن يصلي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولافي الاحاديث المروية

*(فصل ثم اذا فرغ من الرمي) أي في اليوم الثاني (رجع الى منزله) أي ان لم يكن له حاجة في غير رحله فانه أنسب بفعله صلى الله عليه وسلم ولعل هذا محمل قول الكرماني ولايعرج على شئ بل يرجع الى منزله (ويبيت تلك الليلة) أي أكثرها (بمنى) لانه سنة عندنا وواجب عند الشافعي وتسمى هذه الليلة ليلة النفر الاول (فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من أيام الرمي) أي والثاني من التشريق والثاني عشر من الشهر (ويسمى يوم النفر الاول) لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه (رمى الجمار الثلاث بعد الزوال) أي كما في ظاهر الرواية (على الوجه المذكور بجميع كيفيته) أي في اليوم الحادي عشر (واذا رمى وأراد أن ينفر في هذا اليوم من منى الى مكة جاز بلا كراهة) أي لما سبق من الآية (وسقط عنه رمي يوم الرابع) أي فلا اثم عليه ولاجزاء لديه (والافضل ان يقيم ويرمي في اليوم الرابع) أي انه صلى الله عليه وسلم ولقوله تبارك وتعالى ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى اشارة الى أن هذا هو الاولى لمن اتقى المولى (وان لم يقم) أي لم يرد الاقامة (ينفر قبل غروب الشمس) أي من يومه (فان لم ينفر حتى غربت الشمس يكره له) أي الخروج في تلك الليلة عندنا ولايجوز عند الشافعي (ان ينفر حتى يرمي في الرابع ولو نفر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لاشئ عليه) أي من الجزاء وانما يكره له كما سبق (وقد أساء) أي لتركه السنة ولايلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية نص عليه محمد في الرقيات واليه أشار في الاصل وهو المذكور في المتون وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يلزمه الرمي ان لم ينفر قبل الغروب وليس له ان ينفر بعده حتى لو نفر بعد الغروب وقبل الرمي يلزمه دم كما لو نفر بعد طلوع الفجر وهو قول الائمة الثلاثة وهو المراد بقوله (وقيل ليس له ان ينفر بعد الغروب فان نفر لزمه دم) أي عند الائمة الثلاثة ورواية الحسن عن أبي حنيفة (ولو نفر بعد طلوع الفجر قبل الرمي يلزمه الدم اتفاقا)

*(فصل في رمي اليوم الرابع اذا لم ينفر وطلع الفجر من اليوم الرابع من ايام الرمي وهو الثالث عشر من الشهر) وهو آخر أيام التشريق (ويسمى يوم النفر الثاني) لقوله تعالى ومن تأخر أي في يومين فلا اثم عليه (وجب عليه الرمي في يومه ذلك فيرمي الجمار الثلاث بعد الزوال كما مر) لما عليه الجمهور (فان رمى قبل الزوال في هذا اليوم صح مع الكراهة) أي عنده خلافا لهما ولغيرهما ووجه الكراهة مخالفته للسنة وكأنه رضي الله عنه حمل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الافضل فتأمل (وان لم يرم حتى غربت الشمس فات وقت الرمي) أي اداء وقضاء (وتعين الدم) أي الا اذا كان فوته عن عذر (واذا أراد ان ينفر ومعه حصا فدفنها الى غيره ان احتاج) أي غيره اليه (والانطرحها في موضع طاهر) أي خشية تنجسها عبثا وكان المناسب ذكر هذه القضية في النفر الاول وكذا قوله (ودفنه ليس بشئ) أي كما يفعله بعض العوام (ورميها على الجمرة) أي زيادة على العدد المسنون (مكروه) أي لمخالفته السنة وأما قول الاوغاني صاحب التحفة من انه لو نفر قبل الرابع رمى حصا يوم الرابع في هذا اليوم أي في اليوم الثالث فانه ليس بشئ لان كل بدعة ضلالة هذا وقد روى أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه

وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب يزيل النعم ويحل النقم ويسئل الحرم ويطيل السقم ويحل الالم ويورث الندم فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب يمحق الحسنات ويضاعف السيآت ويحل النقمات ويغضبك يارب السموات فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني

كان يأتي الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وراجعا ويخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك قال الطبري في الحديث دلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الايام الثلاثة بمنى وبه صرح ابن حزم في صفة حجه صلى الله عليه وسلم فقال أقام بها يوم النحر وليلة القر ويومه وليلة النفر الاول ويومه وليلة النفر الثاني ويومه وهذه أيام التشريق وأيام منى انتهى ولذا صرح أصحابنا والشافعية بأن الافضل أن يقيم لرمي يوم الرابع فانه من باب تكميل العبادة وللذين أحسنوا الحسنى وزيادة

(فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته) هما عطف تفسير لاحكامه وكان حقه أن يقول وأما شرائطه فعشرة (الاول وقوع الحصى بالجمرة) أي متصلا بها (أو قريبا منها فلو وقع بعيدا منها لم يجز) والبعد والقرب بحسب العرف ولذا قال في الفتح فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس بقريب منه ولا بعيد فالظاهر أنه لا يجوز أي احتياطا (وقدر القريب بثلاثة أذرع والبعيد بما فوقها) وهذا القول ما نقله في الكبير عن بعض المناسك من ان الفاصل بين القريب والبعيد قدر ثلاثة أذرع فما دون ثلاثة أذرع قريب وكذا الثلاثة قريب ثم قال وعبر بعضهم فقال القريب قدر ذراع ونحوه ولعله أراد به ما ذكره هنا بقوله (وقيل القريب ما دون الثلاثة ولو وقف الحصى على الشاخص) أي اطراف الميل الذي هو علامة للجمرة (أجزأه) (ولو وقف على قبة الشاخص ولم ينزل عنه فالظاهر انه لا يجزيه للبعد) كما في النخبة بناء على ما ذكره من ان محل الرمي هو الموضع الذي عليه الشاخص وما حوله لا الشاخص ثم اعلم ان مقام الرامي بحيث يرى موضع حصاه على ما في الهداية قال في الفتح وما قدر بخمسة اذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون انتهى والحاصل انه يعتبر في ذلك كله مكان وقوع الجمرة لا مكان الرامي حتى لو رماها من بعيد فوقعت الحصاة عند الجمرة أو بقربها أجزأه وان لم يقع كذلك لم يجزه على ما في البدائع ولو سقطت حصاة من يده عند الجمرة يأخذ حصاة من غير حصى الجمرة فيرميها مكانها وان أخذ من حصى الجمرة أجزأه وقد أساء كذا ذكره ولا بد أن يقيد بما اذا اختلطت الجمرة الساقطة بسائر الجمرات واما اذا عرفت بعينها وأخذها ورمى بها فلا بأس (الثاني الرمي) أي دون الوضع والطرح (فلو وضعها لم يجز) لانه لا يسمى رميا (ولو طرحها جاز) لانه نوع رمي (ويكره) لانه تارك للسنة (الثالث وقوع الحصى في المرمى بفعله) أي حقيقة (فلو وقعت على ظهر رجل أو محمل وثبتت عليه حتى طرحها الحامل لم يجز) أي وكان عليه اعادتها (وكذا) أي لم يجز (لو أخذها الحامل ووضعها) لانه حصل الوضع بفعل غير الرامي فكذا لو أخذها ورماها أو طرحها (ولو سقطت عنه بنفسها) أي من غير تحريك أحد لها (في سننها) بفتحتين أي في طريقها (ذلك عند الجمرة أجزأه) اي نظرا الى مقصده الاول وان أخطأ الطريق فتأمل (وان لم يدر انها وقعت في المرمى بنفسها أو بنفض من وقعت عليه وتحريكه ففيه اختلاف) أي في جوازه وعدمه (والاحتياط أن يعيده) أي خروجا عن الخلاف (وكذا لو رمى وشك في وقوعها موقعها فالاحوط ان يعيد) وهذا كله ذكره الكرماني (الرابع تفريق الرميات) أي السبعة (فلو رمى بسبع حصيات جملة) أي دفعة واحدة (لم يجزه الا عن حصاة واحدة) لان المنصوص عليه

أستغفرك لكل ذنب أنت أحق بمغفرته اذ كنت أولى بستره فانك أهل التقوى وأهل المغفرة فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفرلي ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب ظلمت بسببه وليا من أوليائك مساعدة لاعدائك وميلا مع أهل معصيتك على أهل طاعتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب البسنى كثرة انهماكى فيه

تفرق الافعال لا عين الحصيات فاذا أتى بفعل واحد لا يكون الا عن حصاة واحدة لاندراجها
فى ضمن الجملة وكان القياس لا يجزيه عن واحدة أيضا ومع هذا ينبغى أن يكون مكروها لمخالفته
السنة وفى الكرمانى اذا وقعت متفرقة على مواضع الجمرات جاز كما لو جمع بين أسواط الحد بضربة
واحدة وان وقعت على مكان واحد لا يجوز وقال مالك والشافعى وأحمد لا يجزيه الا عن حصاة
واحدة كيفما كان لانه مأمور بالرمى سبع مرات قال فى الكبير والذى فى المشاهير من
كتب أصحابنا الاطلاق فى عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لما قدمنا من الهداية وغيرها انتهى
وفيه أن ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقييد بل فيه ما يفيد التأييد حيث قال ولو رمى
بسبع أو أكثر جملة واحدة فهى واحدة فيلزمه ست سواها انتهى ولا يخفى ان قوله جملة
واحدة اذا حمل على حقيقته من الوحدة أولا وآخرا فلا غبار عليه ولا خلاف فيه وانما الكلام
اذا رمى جملة واحدة ووقعت متفرقة فانه يحصل به تفرق الافعال فى الجملة كما قاس الكرمانى
بالجمع بين الاسواط فى الحد بضربة واحدة اذا وقعت فى أجزاء الاعضاء متفرقة وهذا قياس
ظاهر ومنكره مكابر مع ان عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة بخلاف كلام الائمة الثلاثة فانهم
صرحوا بعموم الحكم عندهم حيث قالوا كيفما كان فتأمل فى هذا البرهان ثم اغرب
المصنف حيث قال ولان بالرمى لا تقع الا متفرقة وانما تقع مجتمعة اذا وضعها فقولهم اذا رمى
بسبع فهى واحدة ظاهر فى عدم الجواز كيفما كان انتهى وغرابته لا تخفى لان قوله لا يقع
الرمى الا متفرقا مناقض لقولهم اذا رمى بسبع فهى واحدة ولان الكلام فى الرمى لا فى
الوضع لانه لا يجوز بلا خلاف ثم قال ويؤيد ذلك بما علل به صاحب البدائع قوله فان رمى
بسبع فهى عن واحدة لان التوقيف ورد بتفريق الرميات فوجب اعتباره انتهى وفيه انه
اعتبر تفريقه أخرا كما ان التوقيف ورد فى الحد بتفريق الضربات حقيقة ثم اعتبر تفريقها
مجازا فقوله وهذا صريح فى رد ما فى الكرمانى مردود عليه اذ ليس بصريح ولا بتلويح بل يؤخذ
منه ما حققه الكرمانى بالتنقيح وأما ما نسبه الى الغاية من انه لو رمى بسبع حصيات جملة واحدة
دفعة واحدة لا يجزيه عند الائمة الاربعة فهو محمول على ان كلا من الرمى والوقوع وقع دفعة
واحدة كما أشار اليه بالجمع بين قوله جملة واحدة ودفعة واحدة ثم هذا التفصيل فى كلام
الكرمانى لا ينافى ما ذكره فى الغاية قال فى المحيط والبدائع والوبرى هى واحدة من غير تفصيل
ووجهه انه جمع فى موضع فيه تفريق فانه مدفوع بانه تفريق بعد جمع فالنظر الى آخر الامر
لا الى أوله كما اذا وقعت الجمرة فوق بعير ثم سقطت الى المرمى وهو كذلك فى هذا المعنى ثم قال
صاحب الغاية وقال فى شرح البخارى قال أبو حنيفة يجزيه ونقله باطل أى على الاطلاق وصحيح
عند التقييد والتفصيل ففيه تأييد لكلام الكرمانى حيث نسب الى الامام ولو وقع الخطأ من
جهة لا طلاق فى مقام تفصيل المرام (ولو رمى بحصاتين احداهما عن نفسه والاخرى عن غيره
جاز ويكره) أى لتركه السنة فانه ينبغى ان يرمى السبعة عن نفسه أولا ثم يرميها عن غيره نيابة
وعبارته مرحمة انه لو رماهما جملة جاز فان صح هذا منقولا فهو يؤيد الكرمانى لكن لا بد من
ان يقيد بوقوعهما متفرقين ومع هذا فمحل هذه المسئلة ان تذكر بعد قوله (الخامس ان يرمى
بنفسه فلا تجوز النيابة عند القدرة وتجوز عند العذر فلو رمى عن مريض) اى لا يستطيع الرمى

زلة وأياسنى من وجود
رحمتك أو قصر بى اليأس
عن الرجوع الى طاعتك
لمارأى بعظيم جرمى وسوء
ظنى بنفسى فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لى
يا خير الغافرين (اللهم) انى
أستغفرك لكل ذنب
أورثنى الهلكة لولا حلمك
ورحمتك وأدخلنى دار
البوار لولا نعمتك وسلك
بى سبيل الغى لولا ارشادك
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر لى يا خير
الغافرين (اللهم) انى
أستغفرك لكل ذنب يكون

(بأمره او مغمى عليه ولو بغير امره او صبى) غير مميز (او مجنون جاز والافضل ان توضع الحصى فى أكفهم فيرمونها) اى رفقاؤهم واما عبارته فى الكبير ومن كان مريضا أو مغمى عليه لا يستطيع الرمى توضع الحصاة فى يده فيرمى بها او ان رمى عنه غيره بأمره جاز والاول افضل فغير صحيحة لان الرمى عن المريض بغير امره لا يجوز كما ذكره هنا بخلاف المغمى عليه فانه ليس له شعور أصلا والمريض له شعور فى الجملة قابل لان ينيبه ويطلب الاذن منه ثم المريض ليس على اطلاقه ففى الحاوى عن المنتقى عن محمد اذا كان المريض بحيث يصلى جالسا رمى عنه ولا شئ عليه انتهى ولعل وجهه انه اذا كان يصلى قائما فاله القدرة على حضور المرمى راكبا أو محمولا فلا يجوز النيابة عنه فتعبير المصنف عن هذا القول بقوله (قيل فى حد المريض ان يصير بحيث يصلى جالسا) ليس فى محله لانه مشعر بان هذا ضعيف وان الصحيح هو اطلاق المريض والحال أنه ليس كذلك ويؤيده ما ذكرناه فى المبسوط والمريض الذى لا يستطيع رمى الجمار توضع الحصاة فى كفه حتى يرمى بها او ان رمى عنه اجزأه بمنزلة المغمى عليه انتهى ولا شبهة ان كل مريض لا يتصور ان يجعل كالمغمى عليه وفى الغاية ثم المريض والمعتوه والمغمى عليه والصبى توضع الحصاة فى أكفهم فيرمونها أو يرمون بأكفهم أو يرمى عنهم ويجزيهم ذلك ولا يعاد ولا فدية عليهم وان لم يرموا الا المريض انتهى وهذا تفصيل حسن كما لا يخفى (السادس أن يكون الحصى من جنس الارض) أى وان لم يطلق عليه اسم الحصى اذا كان من اجزاء الارض (فيجوز بالحجر) أى ولو كان كبيرا (والمدر وفلق الآجر) أى كسره وقطعه واللبن بالاولى فليس ذكر الآجر للاحتراز (والطين) أى التراب المخلوط بالماء لكن الظاهر أن يكون التراب أغلظ (والنورة) وهى الجص (والمغرة) وهى الطين الاحمر المسمى بالارمنى (والملح الجبلى) أى لا البحرى لان غالب أجزائه الماء المالح (والكحل والكبريت والزرنيخ والمرداسنج وقبضة من تراب والاحجار النفيسة كالزبرجد والزمرذ والبلخش والبلور والعقيق واختلف فى الياقوت والفيروزج) قال ابن الهمام فى شرح الهداية وظاهر الاطلاق جواز الرمى بهما لانهما من أجزاء الارض وفيهما خلاف منعه الشارحون وغيرهم واجازه بعضهم وممن ذكر الجواز الفارسى فى منسكه انتهى وكذا الزيلعى وممن ذكر عدم الجواز الكى فى شرحه على ما ذكره المصنف عنهما (والافضل أن يرمى بالاحجار) أى الصغار المسماة بالحصى (ولا يجوز بما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة واللؤلؤ والعنبر والمرجان) زاد فى الكبير والجواهر وهو غفلة عما سبق من جواز الاحجار النفيسة (والخشب) أى لانه وان كان من جنس الارض لكنه يرمد كما ان المعدنى يذاب (والبعرة) لكن فى المعقول للامام المحبوبى ولو رمى فى موضع الرمى بالبعرات مكان الجمرات يجوز ولو رمى بالجواهر واللآلئ والذهب والفضة لا يجوز والفرق ان رمى الجمار عرف بخلاف القياس ورمى البعرات فى معناه لانه يقصد به رمى الشيطان والاستخفاف به وليس فى رمى الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور نظروا الى ان الوارد هو الحصى فيشمل جميع جنس الارض فى المعنى فما قاله باشارات الصوفية أشبه فى المبنى ولذا قال فى المبسوط وبعض المتقشفة يقولون انه لو رمى بالبعرة أجزأه لان المقصود اهانة الشيطان وذا يحصل بالبعرة ولسنا نقول بهذا (السابع الوقت) وقد تقدم بيان

فى اجتراحه قطع الرجاء وردّ الدعاء وتواتر البلاء وترادف الهموم وتضاعف الغموم فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب يرد عنك دعائى ويطيل فى سخطك عنائى أو يقصر عندك أملى فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب يميت القلب ويشعل الكرب ويشغل الفكر ويرضى الشيطان ويسخط الرحمن

زمان جواز الرمي ووقت سنته ووقت كراهته ووقت أدائه وقضائه فهو مغن عن قوله (الثامن القضاء في أيامه فلو ترك رمي يوم يجب قضاؤه فيما بعده مع وجوب الكفارة) وفيه ان الكلام في شروط الرمي لا في واجباته أداء أو قضاء (التاسع اتمام العدد أو اتيان أكثره) وفيه ان هذا ركن الرمي لا شرطه (فلو نقص الاقل منها) أي من السبعة بأن رمى أربعة وترك ثلاثة أو أقل (لزمه جزاؤه) أي كما سيأتي (مع الصحة) أي مع صحة رميه لحصول ركنه (ولو ترك الاكثر) أي بان رمى ثلاثة أو أقل (فكأنه لم يرم) أي حيث انه يجب عليه دم كما لو ترك الكل (ولا يشترط الموالاة بين الرميات) أي بين رمي الحصيات اتفاقا وكذا بين رمي الجمرات على خلاف فيه كما سيأتي (بل تسن) أي الموالاة سنة مؤكدة (فيكره تركها والرجل والمرأة في الرمي سواء) الا انه رميها في الليل أفضل وفيه ايماء الى انه لا تجوز النيابة عن المرأة بغير عذر ويكره الرمي بحصى الجمرة والحصى والمسجد مع الجواز أي والاساءة لما سبق (ولا يشترط جهة للرمي) أي عند وقوفه له (فمن أي جهة من الجهات رماها صح الا انه يستحب أو يسن الجهة المذكورة) كما تقدم (ولا يشترط أن يكون الرامي على حالة مخصوصة من قيام) لانه لو رمى وهو قاعد على الارض أو على الدابة جاز (واستقبال) وان كان هو الافضل (وطهارة) وهي الاكمل (أو قرب أو بعد بل على أي حال رمى ومن أي مكان رمى صح) أي رميه (الا انه يسن وقوفه للرمي بخمسة أذرع من الجمرة أو أكثر ويكره الاقل) وكان حقه ان يذكر قوله ولا يشترط بعد فراغه من جميع الشروط فمحله بعد قوله (العاشر الترتيب في رمي الجمار على قول بعض) ففي المبسوط للسرخسي فان بدأ في اليوم الثاني بجمرة العقبة فرماها ثم بالجمرة الوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم ذكر ذلك في يومه يعيد على جمرة الوسطى وجمرة العقبة لانه نسك شرع مرتبا في هذا اليوم فما سبق أوانه لا يعتد به فكانت جمرة الاولى بمنزلة الافتتاح لجمرة الوسطى والوسطى للعقبة فما أدى قبل وجوب افتتاحه لا يكون معتدا به كمن سجد قبل الركوع أو سعى قبل الطواف والمعتد هنا من رميه الجمرة الاولى فلهذا يعيد على الوسطى والعقبة انتهى وهو صريح في افادة هذا المعنى (والاكثر على انه سنة) كما صرح به صاحب البدائع والكرماني والمحيط وفتاوى السراجية وقال ابن الهمام والذي يقوى عندي استنان الترتيب لا تعيينه (ولو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى وهي التي تلي مسجد الخيف ثم تذكر ذلك في يومه فانه يعيد الوسطى والعقبة حتما) أي وجوبا عند البعض (أو سنة) مؤكدة عند الاكثر (وكذا لو ترك الاولى ورمى الاخريين فانه يرمي الاولى ويستقبل الباقية) أي ويأتي بالوسطى والعقبة وجوبا أو سنة (ولو رمى كل جمرة بثلاث أتم الاولى بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع) كما في المحيط ثم قال أيضا (وان رمى كل واحدة بأربع أتم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا يعيد) أي لان للاكثر حكم الكل وكأنه رمى الثانية والثالثة بعد الاولى (وان استقبل فهو أفضل) أي ليكون رميه على الوجه الاكمل وتفسيره ما روي عن محمد (ولو رمى الجمار الثلاث فاذا في يده أربع حصيات ولا يدري من أيتهن هن يرمين على الاولى ويستقبل الباقيتين) لاحتمال أنها من الاولى فلم يجز رمي الاخريين (ولو كن ثلاثا أعاد على كل جمرة) أي من الجمرات الثلاث (واحدة واحدة) أي من الحصيات (ولو كانت حصاة أو حصاتين يرمي) أي بالترتيب اعادة (على كل واحدة) أي من الجمرات (واحدة واحدة ولا يعيد لان للاكثر

فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب يعقب اليأس من رحمتك والقنوط من مغفرتك والحرمان من سعة ما عندك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب أمقت عليه نفسي اجلالا لك وأظهرت لك التوبة فقبلت وسألتك العفو فعفوت ثم عادني الهوى الى معاودته طمعا في سعة رحمتك وكرمك

حكم الكل) فانه رمى كل واحد تبا كثرها انتهى كلام محمد قال فى الفتح وهذا صريح فى الخلاف (ولو رمى أكثر من سبعة يكره) أى اذا رماه عن قصد واما اذا شك فى السابع ورماه وتبين انه الثامن فانه لا يضره ذلك هذا وقد ناقضه فى الكبير بقوله ولو رمى بأكثر من السبع لا يضره (وأما واجباته فتقديمه على الحلق) وتأخير الحلق عنه وهذا عند الامام بناء على الترتيب بينهما من واجبات الحج فعده من واجبات الرمى غير ظاهر (والتضاء فى الوقت مع الجابر) وهذا أيضا قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل للاداء والقضاء والحاصل ان الرمى هو من واجبات الحج اما اداء أو قضاء فاذا فات وقتهما تعين الدم لترك الرمى اتفاقا والله أعلم

*(فصل فى مكروهاته * الرمى بعد الزوال فى يوم النحر) أى اتفاقا بل اجماعا (وقبله فى سائر الايام) أى كما فى بعض الروايات الضعيفة والصحيح انه لا يصح قبل الزوال فى اليومين المتوسطين ويكره فى اليوم الرابع عند الامام خلافا لهما حيث لا يصح قبل الزوال فى ذلك اليوم أيضا عندهما (وبالحجر الكبير) أى سواء رمى به كبيرا أو رمى به مكسورا (وحصى المسجد والجمرة والنجس) كما تقدم (والزيادة على العدد) أى على السبع كما سبق (وترك الجهة المسنونة والقيام له بقربه) وهو المقدار المسنون كما ذكر (وترك الترتيب) أى بين الجمرات على قول (وطرح الحصى)

*(فصل فى النفر) * أى الخروج من منى والرجوع الى مكة (واذا فرغ من الرمى وأراد أن ينفر الى مكة فى النفر الاول أو الثانى) على ما سبق بيانهما (توجه الى مكة واذا وصل المحصب) بفتح الصاد المشددة (وهو الابطح) ويسمى الحصباء والبطحاء والخيف قيل هو موضع بين مكة ومنى وهو الى منى أقرب وهذا غير صحيح والمعتمد ماذكره غيره انه بفناء مكة وسيأتى بيان حده (فالسنة ان ينزل به ولو ساعة ويدعو أو يقف على راحلته ويدعو) أى بناء على اختلاف الروايات ففى البحر الزاخر والينابيع والمضمرات وقف فيه ساعة على راحلته يدعو وقال شمس الائمة السرخسى وصاحب الهداية والكافى وغيرهم ان النزول به سنة عندنا فلو تركه بلا عذر يصير مسيئا وكذا عند الشافعى وغيرهم انه يستحب وقال القاضى عياض انه يستحب عند جميع العلماء (والافضل ان يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويهجع هجعة ثم يدخل مكة) كما صرح به ابن الهمام والطرابلسى وهذا صريح فى انه ينفر من منى قبل اداء صلاة الظهر وبه صرح بعض الشافعية أيضا لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمى مطلقا وفى القاموس التحصيب هو النوم بالمحصب الشعب الذى مخرجه الى الابطح ساعة من الليل (وحد المحصب) أى على الصحيح (ما بين الجبل الذى عنده مقابر مكة والجبل الذى يقابله مصعدا) أى حال كونك سائرا الى الجهة الاعلى (فى الشق الايسر وأنت ذاهب الى منى مرتفعا عن بطن الوادى وليس المقبرة من المحصب ولو ترك النزول) أى وما فى حكمه من الوقوف (بالمحصب يصير مسيئا) أى ان كان بلا عذر وفى السراجية واذا مضت أيام التشريق فانهم يعتمرون ماشاؤا لنفسهم ولآبائهم ولأمهاتهم واخوانهم انتهى وينبغى ان لا يخرج من مكة حتى يختم القرآن فان ذلك مستحب فى المساجد الثلاثة وفى مهبط الوحى آكد وأتم والله أعلم

(باب طواف الصدر)

عفوك نادما لو عبدك راجيا بل وعدك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب يورث سواد الوجه يوم تبيض وجوه أوليائك وتسود وجوه أعدائك اذا أقبل بعضهم على بعض يتلاومون فتقول لا تختصموا لدى وقد قدمت اليكم بالوعيد فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب

بفتحتين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الآفاقى) أى دون المكى والميقاتى والمراد به (المفرد) لقوله (والمتمتع والقارن ولا يجب على المعتمر) أى ولو كان آفاقيا (ولا على أهل مكة) حقيقة أو حكما كما سيأتى (والحرم) كأهل منى (والحل) كالوادى والمليص وجدة وحدة (والمواقيت) أى المعينة للآفاقيين (وفائت الحج والمحصر) أى فى الحج (والمجنون والصبى) لعدم تكليفهما (والحائض والنفساء) لعذرهما (ومن نوى الاقامة الابدية) أى الاستيطان (بمكة قبل حل النفر الاول من أهل الآفاق) لكن قال أبو يوسف انى أحبه للمكى أى ومن فى معناه لانه وضع لختم أفعال الحج (وشرائط صحته أصل نية الطواف لا التعيين) أى لا تعيين الصدر اذا وقع فى محله لقوله (وان يكون بعد طواف الزيارة) وهذا بيان وقته الذى هو شرط الصحة وتفرعه عنه كما سيأتى (واتيان أكثره وكونه بالبيت) كلاهما من أركان مطلق الطواف لانهما شرطان له ولان لهما خصوصية بهذا الطواف (وأما وقته فأوله بعد طواف الزيارة فلو طاف بعد الزيارة طوافا) أى أى طواف كان (يكون عن الصدر) أى يقع عنه سواء نواه أم لا (ولو فى يوم النحر) أى وان وقع فى أول أيام النحر مع انه بقى من افعال الحج أشياء ومحل الوداع هو الفراغ من الاعمال (ولا آخر له) كما صرح به فى الفتح أى الى آخر عمره فى حق الوجوب (ولو أتى به ولو بعد سنة يكون أداء لا قضاء) ففى البدائع ويجوز فى أيام النحر وبعدها ويكون اداء لا قضاء حتى لو طاف طواف الصدر ثم أطال الاقامة بمكة ولم يتخذها دارا جاز طوافه وان أقام سنة بعد الطواف الا ان الافضل أن يكون طوافه عند الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن أيام النحر شئ بالاجماع (ويستحب أن يجعله) أى طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أى واقعا عند العزم على خروجه وارادة مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعى وليس المعنى أن يجعله آخر طوافه بأن لا يطوف بعده ولو استمر فى مكة الى حين سفره ففى البدائع عن أبى حنيفة انه قال ينبغى للانسان اذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن ينفر أى من مكة وهذا بيان الوقت المستحب لا بيان أصل الوقت وعن أبى يوسف والحسن اذا اشتغل بعد ه بمكة يعيده وعن أبى حنيفة اذا طاف للصدر ثم أقام الى العشاء قال أحب الى أن يطوف طوافا آخر لئلا يكون بين طوافه ونفره حائل (ولو أقام) أى تأخر (بعده) أى بعد طوافه (ولو أياما) أى ثلاثة ليصح قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه انه اذا كان خلاف المستحب فلا يقال له لا بأس ولذا قال (والافضل ان يعيده) أى ليقع مستحبا (ولا يسقط) هذا الطواف (عنه) أى عن الحاج الآفاقى (هذا الطواف بنية الاقامة) سواء بعد النفر الاول أو قبله (ولو سنين) أى ولو كانت مدة الاقامة سنين كثيرة (ويسقط بنية الاستيطان) وهو جعل المكان وطنا باتخاذه دارا لا يريد الخروج عنه بلا عود (بمكة أو بما حولها) أى من أماكن الحرم أو الحل فيما دون الميقات (ان نواه) أى الاستيطان (قبل حل النفر الاول) أى قبل أن يحل الخروج من منى وهو اليوم الثانى من أيام التشريق بعد الزوال وهذا بالاتفاق (ولو نواه بعده لا يسقط) أى عنه فى قول أبى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يسقط عنه فى الحالين الا اذا شرع فيه (وان نوى) أى الاستيطان (قبل النفر ثم بدا له الخروج) أى ظهر له فى رأيه الخروج للسفر وعدم الاستيطان (لم يجب) أى طواف الصدر حينئذ (كالمكى اذا خرج) أى أراد الخروج (لا يجب عليه) أى

فسحته وصمت عنه دعاه بمنك عند ذكره أو كتبه فى صدرى وعاتمنى فانك تعلم السر وأخفى فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب يقضى الى عبادك وينفر عنى أولياءك أو يوحشنى من أهل طاعتك بوحشة المعاصى وركوب الحوب وارتكاب الذنوب فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب يدعو

(فصل ومن خرج ولم يطفه) أى طواف الصدر (يجب عليه العود بلا احرام) لانه لا يشترط وقوعه حال الاحرام من أصله فيطوفه (مالم يجاوز الميقات) قيد بقوله يجب لا لقوله بلا احرام واذا قال (فان جاوزه لم يجب الرجوع ويجب الدم) أى دفعا للحرج عنه مع النفع للمساكين به لما سيأتى (وان عاد) أى ولو بقصد طواف الصدر واسقاط الدم عنه (فعليه الاحرام بعمرة أو حج) أى لا لكون طواف الصدر حينئذ لا يصح بلا احرام لما سبق بل لاجل ان كل من أراد دخول الحرم يجب عليه الاحرام باحد النسكين (فان رجع) أى بالاحرام (بدأ بطواف العمرة) لكونه الاقوى (ثم بالصدر) كما فى البدائع وغيره (ولا شئ عليه) أى من الدم والصدقة لسقوط ما وجب عليه بالعود (بالتأخير) أى عن زمانه وأما قوله فى الكبير عن مكانه فسهو فى بيانه (ويكون مسيئا) كما صرح به الطحاوى لكن فيه ان ترك الاستحباب ليس فيه اساءة بل لترك السنة واهل الطحاوى ذهب الى ان السنة أن يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع فى آخر أحيانه فلا ينافى ما قالوا ولا آخره (والاولى) أى كما قالوا (أن لا يرجع بعد المجاوزة ويبعث دما لانه) أى عدم رجوعه وبعث دمه (أنفع للفقراء) أى من حيث انتفاعهم بالدم (وأيسر عليه) من جهة السهولة وعدم المشقة مع فوت وقت الفضيلة (واذا طهرت الحائض قبل أن تفارق بنيان مكة يلزمها طواف الصدر وان جاوزت) أى جدران مكة (ثم طهرت لم يلزمها) أى الطواف أو العود لانها حين خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جواز القصر فلا يلزمها العود ولا الدم (ولو طهرت فى أقل من عشرة) أى ولو بمضى العادة (فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة) أى حينئذ (حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود) أى من البنيان لانها خرجت حائضا حكما بخلاف ما اذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاة فانه يلزمها العود للطواف وكذا اذا طهرت بعد عشر (ولو خرجت) أى من البنيان (وهى حائض ثم طهرت) أى سواء اغتسلت أم لا وقوله فى الكبير ثم اغتسلت قيد اتفاقى (فرجعت الى مكة) أى مع انه لا يجب عليها العود ولكن عادت باختيارها (قبل مجاوزة الميقات لزمها الطواف) لانه بعودها صارت كانها لم تخرج (والنفساء كالحائض) أى فى هذا الحكم (وليس على الخارج الى التنعيم) أى مثلا من مواضع الحرم (وداع) أى طواف له خلافا للثورى فانه اذا أراد الخروج من الحرم مطلقا سواء قصد الآفاق أو لا يأمره بطواف الصدر تعظيما للحرم كما ان الداخل للحرم من أهل الآفاق مطلقا ومن أهل الميقات عند ارادة أحد النسكين يجب عليه الاحرام

(فصل فى صفة طواف الوداع) أى كيفيته عند ارادة الرجوع الى أهله (واذا دخل المسجد بدأ بالحجر الاسود) أى بعد النية (فيستلمه) أى على ما سبق (ثم يطوف سبعا) المشهور على الالسنة بالفتح بدون التاء ولا يظهر وجهه فانه لو أريد به عدد الاشواط لقيل سبعة اللهم الا أن يقال سبع مرار ويكون المعنى بقوله يطوف يدور ففى القاموس الاسبوع من الايام والسبوع بضمهما وطاف بالبيت سبعا وأسبوعا وسبوعا وفى النهاية طاف بالبيت أسبوعا أى سبع مرات ومنه الاسبوع للايام السبعة ويقال سبوع انتهى وأما ما يتداوله العامة سبعا بالضم فلا معنى له لانه جزء من اجزائه السبعة كالربع والثمن والعشر ونحوها (بلا رمل ولا اضطباع ولا سعى بعده) لان

الى الكفر ويطيل الفكر ويورث الفقر ويجلب العسر ويصد عن الخير ويمنع اليسر فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب يدنى الآجال ويقطع الآمال ويشين الاعمال فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب يدنس ما طهرته ويكشف عنى ما سترته أو يقبح منى ما زينته

التنفل بهذه الثلاثة غير مشروع (ثم يصلي ركعتين) أي في غير الوقت المكروه (خلف المقام أو غيره) أي من المسجد الحرام (ثم يأتي زمزم فيشرب منه) أي مستقبل البيت الحرام قائما أو قاعدا ويتضلع منه ويتنفس ثلاثا ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت قائلا في أول كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وفي المرة الاخيرة اللهم اني أسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفاء من كل داء (ويصب) أي من مائه (على رأسه ووجهه وجسده) أي سائر بدنه اغتنام التبرك (ويستقي بنفسه) أي من الماء من غير أن يستعين بأحد ان قدر عليه (ثم يأتي الملتزم) أي ويدعو فيه (ويأتي الباب) أي باب الكعبة (ويقبل العتبة ويدعو ويدخل البيت ان تيسر) أي حينئذ لكن فيه أنه ينافي خروجه عقيب طوافه فورا كما انه لو صلى العشاء مثلا بعد طوافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو المشهور من الروايات وقيل يرجع بعد صلاة الطواف الى الملتزم ثم يأتي زمزم ثم ينصرف منها والاول أصح كما صرح به الكرماني والزيلعي ويؤيده ما في البدائع من ان الكرخي ذكر ان عند أبي حنيفة اذا فرغ من الطواف يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب من مائها ويصب على وجهه ورأسه ثم يأتي الملتزم انتهى (وصفة الالتزام أن يضع صدره وخده الايمن على الجدار ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويتعلق بأستار البيت) أي كالمتعلق بطرف ثوب مولاه (ويتشبث بها) هو بمعنى يتعلق (ساعة) أي زمانا قليلا في العرف (متضرعا متخشعا داعيا باكيا مكبرا مهللا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم حامدا) أي مثنيا وشاكرا (ثم يستلم الحجر ويرجع) أي وراءه كما في العيون (ووجهه) أو بصره (الى البيت متباكيا) أي ان لم يكن باكيا (متحسرا على فراقه حتى يخرج من أسفل المسجد) أي استحبابا (قيل من باب العمرة) والاصح انه من باب الحزورة كما عليه عمل العامة ويؤيده ما رواه الترمذي وابن ماجه من انه صلى الله عليه وسلم وقف على الحزورة وقال والله انك لخير أرض الله وأحب أرض الله ولولا اني أخرجت منك ما خرجت (وقيل) أي في صفة رجوعه (ينصرف ويمشي ويلتفت الى البيت كالمتحزن على فراقه) وهذا أظهر وأيسر على الاكثر وبه يحصل الجمع بين اختلاف الادلة والروايات فما سبق من هيئة الرجوع ذكر في الهداية والكافي والمجمع وغيرها وقال الطرابلسي وما يفعله الناس من الرجوع القهقرى بعد الوداع فليس فيه سنة مروية وأثر محكي وقد فعله الاصحاب أي أصحاب المذهب لانه ان أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فينافيه قوله وأثر محكي مع أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وورد عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي هذا وقال الزيلعي بعدما ذكر هذا الرجوع وفي ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والعادة جارية به في تعظيم الاكابر والمنكر لذلك مكابر أقول ان كان المراد به الطرابلسي فقيه انما ينكر كونه سنة لا كونه جائزا أو بدعة مستحسنة (والحائض) وكذا النفساء (تقف عند باب المسجد) أي أي باب أو باب الحزورة وهو الافضل (وتدعو وتمضي) أي تركب أو تمشي (ويستحب خروجه من الثنية السفلى من أسفل مكة) أي ان كان من طريقه (ويتصدق عند الخروج بشيء) أي على مساكين الحرم المحترم (ويسير الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليكون ختامه مسكا ويكون سيره جامعا بين الحرمين الشريفين وزيارة الله ورسوله المؤذنة بشهادته له بالوحدانية ولنبيه بالرسالة

فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب لا ينال به عهدك ولا يؤمن معه غضبك ولا ينزل به رحمتك ولا تدوم معي نعمتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب استخفيت به في ضوء النهار عن عبادك وبارزتك به في ظلمة الليل جراءة مني عليك على اني أعلم أن السر عندك علانية

ان لم تسبق له الزيارة أو تيسر له الاعادة فان العود أحمد

(باب القران)

القران) بكسر القاف مصدر بمعنى المقارنة وهو فى اللغة الجمع بين الشيئين وفى الشرع ما سيأتى بينهما من الجمع المخصوص وهو (أفضل من الافراد) أى بالحج والتمتع والاولى أن يقول أفضل من التمتع والافراد لان التمتع عندنا أفضل من الافراد خلافا لمالك والشافعى حيث قالا ان الافراد أفضل مطلقا وسيأتى بيانهما والفرق بينهما (وهو) أى القران (أن يجمع الآفاقى) أى لا المكى والميقاتى ليكون قرانه مسنونا (بين الحج والعمرة) الاولى بين العمرة والحج (متصلا) بأن ينويهما معا أو مقرونا بكلام موصول (أو منفصلا) أى بكلام مفصول أو بان أدخل احرام الحج على العمرة (قبل أكثر طواف العمرة ولو) أى وان كان انفصاله (من مكة ويؤديهما) أى وان يؤدى افعال العمرة والحج (فى أشهر الحج) بان يوقع أكثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعى الحج فيها ولو تقدم الاحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصفته) أى هيئته الاجمالية (أن يحرم بالعمرة والحج معا) أو متعاقبا (من الميقات) أى لا بعده وجوبا (أو قبله) أى ولو من دويرة أهله (وهو الافضل) أى لمن قدر عليه الا أن تقدمه على الميقات الزمانى مكروه مطلقا (ويقول اللهم انى أريد العمرة والحج فيسرهما لى) أى سهلهما ووفقنى عليهما (وتقبلهما منى نويت العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى لبيك بعمرة وحجة الى آخره) الاولى أن يقول لبيك الخ ثم يقول لبيك بعمرة وحجة (ويقدم العمرة على الحج فى النية والتلبية والدعاء) أى المذكور (استحبابا) أى لمراعاة سبق فعلها فيكون بمنزلة السنة القبلية فى الصبح (وان قدم الحج فى الذكر) أى فى ذكره فى النية وغيرها (جاز) أى نظرا الى تعظيم الفرض وتقديمه رتبة كما قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله مع أن المورد هو الاحصار فى الاعتمار (وان قدمه احراما) أى بأن أدخل احرام العمرة على احرام الحج (كره) لانه خلاف السنة (ولو اكتفى بالنية) أى فيهما (ولم يذكرهما فى التلبية) وكذا فى الدعاء (جاز) لكنه خلاف الاولى لقوله (ويستحب ذكرهما فيها ولو مرة) أى لما ورد من السنة (ولو كان نسكاه) أى حجه وعمرته (عن الغير) أى عن غيره كما فى نسخة (يقول اللهم انى أريد العمرة والحج عن فلان) أو العمرة عن فلان والحج عن فلان (وأحرمت بهما لله تعالى) أى عنه كما فى نسخة أو عنهما

(فصل فى شرائط صحة القران) كان يكفى أن يقول شرائط القران فان المشروط لا يتحقق صحته بدون الشرط (الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة أشواط صحيحة (فلو أحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارنا) أى شرعيا وان كان قارنا لغويا ثم ان طاف فى أشهر الحج يكون متمتعا وان طاف قبلها لا يكون قارنا ولا متمتعا (الثانى أن يحرم بالحج قبل افساد العمرة) أى بالجماع قبل طوافها فلو أحرم بعمرة فافسدها ثم ادخل عليها الحج لا يصير قارنا ولا متمتعا وحجته صحيحة يلزمه فعلها وعمرته فاسدة يجب عليه مضيها وقضاؤها (الثالث أن يطوف للعمرة كله) بالنصب أى كل طوافه (او اكثره قبل الوقوف بعرفة) اى فى وقته وفى رواية قبل التوجه اليها والصحيح انه لا يصير رافضا بمجرد التوجه الى عرفة حتى يقف بها على ما صححه صاحب الهداية والكافى وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفى رواية الحسن والطحاوى عن ابى

وان الخفية عندك بارزة وانه لا يمنعنى منك مانع ولا ينفعنى عندك نافع من مال وبنين الا ان أتيتك بقلب سليم فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب يورث النسيان لذكرك أو يعقب الغفلة عن تحذيرك ويتمادى بى الى الامن من مكرك أو يؤيسنى من خير ما عندك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى ياخير الغافرين

حنيفة يصير رافضا بمجرد التوجه الى عرفات وهو القياس وفي الفتح والصحيح ظاهر الرواية أولى ويمكن الجمع ان يكون الرفض بالتوجه والارتفاض بتحقق الوقوف وثمرة الخلاف فيما اذا توجه الى عرفة ثم بدا له فرجع من الطريق قبل الوقوف بعرفة فطاف لعمرته وسعى لها ثم وقف بعرفة هل يكون قارنا جواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلو لم يطف لها) اى لعمرته كله او اكثره او بعد ما طاف اقله كثلاثة اشواط (حتى وقف بعرفة بعد الزوال) اى كما صرح به قاضيخان وان أطلق الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال أو قبله في الهداية وغيرها وفي الكافي للحاكم لا يصير رافضا لعمرته حتى يقف بعد الزوال وقال ابن الهمام وهو حق لان ما قبله ليس وقتا للوقوف فحلوله بها كحلوله بغيرها وفي السراج الوهاج ولو وقف بعرفة قبل الزوال لا يكون رافضا لانه لا عبرة بهذا الوقوف فيرجع الى مكة ويطوف لعمرته فلو لم يرجع حتى وقف ارتفضت عمرته) أى ولو من غير نية رفضه اياها ثم اذا ارتفضت عمرته فعليه دم لرفضها وقضاؤها بعد أيام التشريق (وبطل قرانه وسقط عنه دمه) أى دم القران للشكر المترتب على نعمة الجمع بين أداء النسكين (ولو طاف أكثره) أى أكثر طواف عمرته (ثم وقف) لم يصر رافضا بالوقوف لانه أتى بالاكثر فبقي قارنا فحينئذ (أتم الباقي منه) أى من طواف عمرته (قبل طواف الزيارة) لاستحقاقها في الذمة قبله ولو كان الباقي من الاشواط واجبا وهو دون الاقوى من طواف ركن الحج (الرابع أن يصونهما عن الفساد) أى بالجماع وكذا عن الردة (فلو أفسدهما بأن جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة) وفي بعض النسخ بالفاء أو التفريعية وهو غير صحيح لما يأتي (بطل قرانه وسقط عنه الدم) أى لافسادهما وأما ما ذكره البرجندي من انه ينبغي للقارن أن لا يحلق بين العمرة والحج والا فسد احرامه بل يحلق في يوم النحر فخطأ من وجهين أحدهما ان الفساد منحصر في وقوع الجماع قبل الوقوف وثانيهما ان الاحرام لا يفسد بالجماع بل يفسد الحج ولهذا يجب عليه اتمام أفعاله ثم قضاؤه في عام آخر فتدبر (وان ساقه) أى الدم (معه يصنع به ما شاء) اما اذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة أشواط فسد حجه دون عمرته ويسقط عنه دم القران (الخامس ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف الاكثر قبل الاشهر لم يصر قارنا وان طاف الاقل قبلها او أكثره فيها كان قارنا) وهذا بحسب الظاهر ينافيه ما في التتارخانية رجل جمع بين حجة وعمرة ثم قدم مكة وطاف لعمرته في شهر رمضان كان قارنا ولكن لا هدي عليه قال المحقق ابن الهمام وهل يشترط في القران ان يفعل أكثر أشواط العمرة في أشهر الحج ذكر في المحيط انه لا يشترط وكأنه مستند في ذلك الى ما روي عن محمد فيمن أحرم بهما ثم قدم مكة وطاف لعمرته في رمضان انه قارن ولا هدي عليه قال انه غير مستلزم لذلك وان الحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لانه المتمتع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج ووجوب الشكر بالدم ما كان الا لنعمة الجمع بين العمرة فيها ثم الحج فيها وهذا في القران كما في المتمتع قال وما روي عن محمد يراد به القارن بالمعنى اللغوي اذ لا شك في انه قرن أي جمع ألا ترى انه نفى لازم القران بالمعنى الشرعي المأذون فيه وهو لزوم الدم ونفي اللازم الشرعي نفي الملزوم الشرعي انتهى والذي يظهر لي انه قارن بالمعنى الشرعي أيضا كما هو المتبادر من اطلاق قول محمد وغيره انه قارن وبدليل انه اذا ارتكب محظورا تعدد عليه الجزاء وغايته انه ليس عليه هدي شكر لان أداء

(اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب ملتني بسبب عمى عليك في ابتغاء الرزق على ثقتي اياي منك واعراضي عنك وميلي الى عبادك بالاستكانة لهم والتضرع اليهم وقد أمنتني قولك في محكم كتابك فما استكانوا لربهم وما يتضرعون فصل يا رب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب لزمني بسبب كربة استغثت عندها بغيرك واستعنت عليها بسواك واستنجدت بأحد فيها دونك فصل يا رب وسلم وبارك

لم يقع على الوجه المسنون المقرر فى الشريعة من ايقاع أكثر العمرة فى الاشهر فانه من وجه فى حكم من أفرد بعمرة فى غير الاشهر ثم أفرد بالحج فانه ليس بقارن اجماعا (السادس أن يكون آفاقيا ولو حكما فلا قران للمكى) أى الحقيقى (الا اذا خرج الى الآفاق قبل أشهر الحج قيل ولو فيها فيصح منه القران لصيرورته آفاقيا حكما) أى كما انه لا يجوز القران للآفاقى اذا دخل مكة وصار من أهلها حكما هذا وفيه ان اشتراط الآفاف انما هو للقران المسنون لا لصحة عقد الحج والعمرة وكذا تقديم العمرة على الحج فى الاشهر كما تقدم والله أعلم (السابع عدم فوات الحج فلو فاته لم يكن قارنا وسقط الدم) وفى عده شرطا لصحة القران مسامحة لا تخفى

* (فصل) * أى فيما لا يشترط فيه (ولا يشترط لصحة القران عدم الالمام) وهو النزول بأهله محرما كان أو حلالا فهو على نوعين المام صحيح مبطل كما فى المتمتع اذا ألم بأهله بعد عمرته والمام فاسد غير مبطل كما فى القارن فاذا عرفت هذا (فيصح) أى القران ولا يسقط عنه دمه (من كوفى رجع الى أهله بعد طواف العمرة) أى فى أشهر الحج ثم عاد الى مكة لكونه محرما وان ألم بأهله (ومن مكى خرج الى الآفاق) أى ويصح القران من مكى خرج الى الآفاق ثم عاد الى مكة فقرن وطاف لعمرته فى الاشهر ثم حج من عامه فانه مع كونه ألم بأهله صح قرانه لكونه محرما قال ابن الهمام ومقتضى الدليل اشتراط عدم الالمام للقران المأذون فيه وأفاد المصنف فى الكبير وأجاد بقوله واعلم ان الالمام الصحيح المبطل للحكم لا يتصور فى حق القارن وأما الالمام الفاسد مع بقاء الاحرام فهو لا يبطل التمتع الذى يشترط فيه عدم الالمام فكيف يصح أن يقال انه لا يشترط فى القران أو يشترط فيه وكيف يصح تصوير مسئلة الكوفى وغيره دليلا على ذلك لانه لم يحصل منه المام صحيح ويمكن ان يجاب عنه بأنه قد يعتبر الالمام الفاسد مانعا كما فى المكى والا لزم القول بصحة تمتع المكى اذا ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يتحلل من العمرة حتى أهل بالحج ولا قائل به فههنا أيضا لو اعتبر المام القارن لما صح قران المكى الخارج الى الآفاق فصح القول بعدم الاشتراط وغيره انتهى والاظهر انه لما كان القران فى معنى التمتع والتمتع يشترط فيه عدم الالمام فنبهوا على انه لا يشترط عدم الالمام فى القران مع قطع النظر انه يتصور فيه أو لا يتصور فتدبر (ولا احرامه) أى ولا يشترط أيضا احرام القارن (من الميقات) أى كما يتوهم من بعض المتون والروايات (فلو أحرم بهما أو بأحدهما بعد الميقات) أى بعد مجاوزته (ولو من مكة) أى داخلها (يصير قارنا ولكن مع الاساءة) كان حقه أن يقول لكن مع الحرمة والجزاء اذا أحرم بهما بعده لانه يجب عليه ان يحرم بأحدهما من الميقات ومع الاساءة اذا أحرم بأحدهما لانه يسن أن يحرم بهما منه (ولا تقديم احرام العمرة على الحج) أى على احرامه (فان قدمه عليها) بأن احرم بالحج ثم أحرم بعد ذلك بالعمرة فانه يكون قارنا بلا خلاف الا ان فيه تفصيلا (فان كان أدخلها عليه قبل طواف القدوم يصير قارنا مسيأ) أى لمخالفته السنة فيكره فعله لان السنة تقديم احرام العمرة على الحج (وعليه دم الشكر) أى اتفاقا لانه فى الجملة جمع بين العبادتين ولو مع الاساءة (وان كان) أى أدخلها عليه (بعد الشروع فيه) أى بعد شروعه فى طواف القدوم (ولو شوطا فهو أكثر اساءة من الاول) أى لانه أخره غاية التأخير حتى أدخلها بعد شروعه فى أفعال حجه (وعليه) اى مع هذا (دم شكر) عند شمس الائمة فيأكل منه (وقيل جبر) وهو قول

على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب حملنى عليه الخوف من غيرك ودعانى الى التضرع لاحد من خلقك أو استمالنى الى الطمع فيما عند غيرك فآثرت طاعته فى معصيتك استجلابا لما فى يديه وأنا أعلم بحاجتى اليك كما لا غنى لى عنك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفرك لكل ذنب مثلت لى نفسى استقلاله وصورت

صاحب الهداية وفخر الاسلام فلا يأكل منه (ويستحب له رفض العمرة) أى لمخالفته السنة قال ابن الهمام بعد ماذكر القولين السابقين ولم يرجح أحدهما وقولهم رفض العمرة فى هذه الصورة مستحب يؤنس به فى انه دم شكر (وكذا) أى يستحب له رفض العمرة أيضا لمخالفة السنة لكنه لا يؤمر بذلك حتما فان رفضها قضاها وعليه دم لرفضها وهو دم جبر بلا شك ولو لم يرفضها ومضى فهو مسىء ويجيء حكمه وهذا كله (ان كان) أى ادخالها عليه (بعد الطواف) أى طواف القدوم (أو أكثره) فيلزمه العمرة فان مضى فيهما جاز ويصير مسيأ أكثر اساءة من ادخالها قبل أن يطوف للقدوم وعليه دم بجمعه بينهما اتفاقا لكن اختلفوا أنه دم جبر أو شكر فصحح الاول صاحب الهداية واختاره فخر الاسلام وتبعهما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أى كفارة (وقيل شكر) أى دم نسك وهو قول شمس الائمة وقاضيخان والمحبوبى وصاحب البدائع (وان أدخلها بعد الوقوف) أى بعرفة (لم يكن قارنا) لكن يلزمه العمرة ويلزمه رفضها اتفاقا (وعليه دم رفضها أولا) لكن ان رفضها يجب دم لرفضها وعمرة مكانها وان مضى فيها أجزأه وعليه دم جبر فقوله (وعليه رفضها حتما) أى وجوبا كان حقه التقديم ثم هذا الادخال السابق (سواء احرم بها قبل الحلق) أى ولو قبل يوم النحر (أو بعده) أى بعد الحلق (ولو فى ايام التشريق) وكذا قبل طواف الزيارة وأما اذا أهل بالعمرة بعد الحلق أو بعد الطواف أو بعدهما على مايدل عليه كلام الزيلعى حيث قال يجب عليه دم لانه قد جمع بينهما فى الاحرام أو فى بقية الافعال ثم قال فان قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة الا بعد تمام التحلل من احرام الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقى عليه بعض واجبات الحج فيصير جامعا بينهما فعلا وان لم يكن جامعا بينهما احراما فيلزمه الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها ويمضى فيها كما ذكر فى الاصل وقيل انه ليس بجرى على ظاهره وان معنى قوله لا يرفضها أى لا ترتفض من غير رفض كما فى العناية والكفاية وقال فى البحر قال مشايخنا يريد به انه يمضى فى احرام العمرة لا فى أفعالها لانه نهى عن العمرة فى هذه الايام والعمرة عبارة عن الافعال فلا يلزمه رفض احرامها بل رفض أفعالها وان مضى فى أفعالها لاشئ عليه لانه أداها كما التزم قال فى الكبير وقوله لاشئ عليه فيه نظر لما صرح هو وغيره ان عليه دما كما سيأتى قلت فيه ان عليه دما لادخال العمرة على الحج لا لافعالها فى أيام التشريق فلا اشكال ويحمل عليه ما فى الظهيرية من عدم لزوم الدم سواء طاف لها فى أيام التشريق أو لم يطف والحاصل ان الاصح وجوب الرفض كما نص عليه غير واحد قال أبو جعفر الهندوانى ومشايخنا على هذا أى وجوب الرفض فان رفضها فعليه الدم والقضاء وان لم يرفضها فعليه دم جبر لجمعه بينهما كما فى الفتح والبحر وغيرهما ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع لاهل مكة وغيرهم انهم قد يعتمرون قبل أن يسعوا لحجهم فافهم والله أعلم

(فصل فى بيان أداء القران اذا دخل) أى القارن (مكة بدأ بأفعال العمرة وان أخرها فى الاحرام) أى ذكرا أو احراما (فيطوف لها سبعا ويضطبع) وفى نسخة مضطبعا فيه أى فى جميع طوافه (ويرمل فى الثلاثة الاول ثم يصلى ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة) وهذه أفعال العمرة بكمالها الا انه ممنوع من التحلل عنها لكونه محرما بالحج معها فيتوقف تحلله على فراغه من أفعاله أيضا وكذا قال (ثم يطوف للقدوم) وهو من سنن الحج (ويضطبع فيه ويرمل ان قدم

الى استغفاره وتوبته حق ورطتنى فيه فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى ياخير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب يجرى به قلبى وأحاط به علمك فى وعلى الى آخر عمرى وبجميع ذنوبى كلها أولها وآخرها عمدها وخطئها قليلها وكثيرها صغيرها وكبيرها دقيقها وجليلها قديمها وحديثها سرها وجهرها وعلانيتها ولما أنا مذنب فى جميع عمرى فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد

السعى)

السعى) أى أراد تقديمه وهـذا ما عليه الجمهور لما قالوا من ان كل طواف بعده سعى فالرمل فيه
سنة وقد نص عليه الكرمانى حيث قال فى باب القران يطوف طواف القدوم ويرمل فيه أيضا
لانه طواف بعده سعى وكذا فى خزانة الاكمل وانما الرمل فى طواف العمرة وطواف القدوم
مفردا كان أو قارنا وأما ما نقله الزيلعى عن الغاية للسروجى من انه اذا كان قارنا لم يرمل
فى طواف القدوم ان كان رمل فى طواف العمرة فخلاف ما عليه الاكثر (ثم يقيم حراما) أى
محرما الان أوان تحلله يوم النحر فان حلق يكون جنايته على احرامين لما فى المحيط والمنتقى عن محمد
فان طاف لعمرته ثم حلق فعليه دمان ولا يحل من عمرته بالحلق كالمتمتع اذا ساق الهدى وفرغ
من أفعال العمرة وحلق يجب عليه دم ولا يتحلل بذلك من عمرته (وحج كالمفرد) أى فى بقية
افعاله والحاصل ان القارن عليه طوافان وسعيان لكن السنة أن يكونا مرتين كما ذكر من
انه يأتى أولا بطواف العمرة ثم بسعيها ثم بطواف القدوم ثم بسعى الحج موافقا لفعله صلى الله
عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أى متواليين متقدمين (وسعى سعيين) أى متأخرين متتابعين
أو متعاقبين وكذا الحكم فيهما اذا كانا مرتين (للعمرة والحج) أى اجمالا (ولم ينو الاول)
أى من الطوافين (للعمرة والثانى للحج أو نوى على العكس) أى بان نوى الاول للقدوم والثانى
للعمرة (أو نوى مطلق الطواف) أى فيهما (ولم يعين فيه) ان هـذا هو عين الاول فتأمل فان
الطواف العارى عن مطلق النية لا يسمى طوافا فى الشريعة نعم لا يلزمه تعيين النية بل مطلقها
ويسن التعيين (أو نوى طوافا آخر) أى فى الطوافين أو فى أحدهما (تطوعا) أى كان ذلك
الآخر نفلا أو سنة (أو غيره) أى نذرا أو طواف افاضة أو وداع (يكون الاول للعمرة) أى
معتبرا (والثانى للقدوم) أى متعينا (وكره له ذلك) أى ذلك الجمع لمخالفته السنة من وجوه كثيرة

* (فصل فى هدى القارن والمتمتع * يجب) أى اجماعا (على القارن والمتمتع هدى شكرا لما وفقه
الله تبارك وتعالى للجمع بين النسكين فى أشهر الحج بسفر واحد) وهذا عندنا وهو عند الشافعى
دم جبر لما حقق فى قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد الحرام (وأدناه) أى أدنى
الهدى هنا (شاة) باجماع الفقهاء الا أن الجزور أفضل من البقرة وهى أفضل من الشاة (وكل
ما هو أعظم) أى أسمن أو أضخم قيمة (فهو أفضل) لصرفه فى طريق المولى فالاعلى والاغلى هو
الاولى (والافضل لهما) أى للقارن والمتمتع (سوقه معهما ولكل منهما ان يأكل) أى استحبابا
(من هديه ويطعم) أى منه (من شاء غنيا أو فقيرا ويستحب) أى لاصحاب الاضحية (ان يتصدق
بالثلث ويطعم الثلث) أى بأن يطبخه ويطعمه (ويدخر) أى يحفظ (الثلث) ذخيرة له ولعياله
(أو يهدى الثلث) أى يعطيه ويهديه لاقربائه وجيرانه وأحبائه ولو كانوا أغنياء وهو بدل
من يطعم وان كان ظاهر كلام البدائع انه بدل من يدخر (ولا يجب التصدق بشئ منه) أى من
هدى التمتع والقران (ويسقط) أى وجوب الدم (بالذبح) أى وبالاعطاء أو الاباحة ولو
بالتخلية (فلو سرق بعد الذبح لم يجب غيره وشرائط وجوبه) أى وجوب الهدى (القدرة عليه)
أى على عينه أو ثمنه وعينه موجودة (وصحة القران والتمتع) لما سبق (والعقل) أى على تقدير
صحة حج المجنون (والبلوغ) أى لعدم الوجوب على الصبى مميزا أو غيره (والحرية فيجب على
المملوك الصوم) لعدم قدرته عليه (لا الهدى) لفقد ملكه الا انه اذا لم يصم يجب عليه فى ذمته ان يذبحه

واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب لى وأسألك ان تغفر لى ما أحصيت على من مظالم العباد قبلى فان لعبادك على حقوقا ومظالم وأنا بها مرتهن (اللهم) وان كانت كثيرة فانها فى جنب عفوك يسيرة (اللهم) أيما عبد من عبادك أو أمة من امائك كانت له مظلمة عندى قد غصبته عليها فى أرضه أو ماله أو عرضه أو بدنه أو غاب أو حضر هو أو خصمه يطالبنى بها ولم أستطع ان أردها اليه ولم أستحللها منه فأسألك بكرمك وجودك

بعد العتق (ويختص) أى جواز ذبحه (بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه فى غيره أصلا وأما المكان المسنون ففى المبسوط ان السنة فى الهدايا أيام النحر منى وفى غير أيام النحر فمكة هى الاولى انتهى والظاهر أن المروة أفضل مواضع مكة لهذا المعنى (والزمان) أى ويختص جواز ذبحه بالزمان أيضا (وهو أيام النحر) حتى لو ذبح قبلها لم يجز ويجوز ذبحه بعد أيام النحر والتشريق قال ابن الهمام والمراد بالاختصاص يعنى بأيام النحر من حيث الوجوب على قول أبى حنيفة والا لو ذبح بعدها أجزأ الا أنه تارك للواجب وقبلها لا يجزئ بالاجماع وعلى قولهما فى القبلية كذلك وكونه فيها هو السنة عندهما (وأول وقته) أى زمان جواز هذا الدم (طلوع الفجر من يوم النحر فلا يجوز قبله) أى اتفاقا (وآخره من حيث الوجوب) أى عند الامام وكذا من حيث السنة عند صاحبيه وغيرهما من الائمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر) ولكن أولها أفضلها (وفى حق السقوط) أى عن الذمة (لا آخر له) أى فى حق الاعتداد باعتبار الزمان الا أنه مقيد بالمكان (والوقت المسنون) أى أوله (بعد طلوع الشمس من يوم النحر ويجب أن يكون) أى الذبح (بين الرمى والحلق) أى فى حق القارن والمتمتع (ويسن الذبح) أى ذبح الهدايا (فى أيام النحر بمنى ويجوز بمكة والحرم كله) الا أنه يكره لما سبق من السنة (ولو مات) أى القارن أو المتمتع القادر على الهدى (قبل الذبح فعليه الوصية به) أى وجوبا فيعتبر من الثلث (فان لم يوص سقط) أى وجوبه على الورثة (وان تبرع عنه الوارث صح) أى تبرعه وسقط وجوبه عنه لكن بناء على الرجاء كما فى الوصية بالحج وأما قوله فى الكبير اذا مات قبل اراقة الدم سقط عنه الدم الا أن يوصى به فيعتبر من الثلث أو يتبرع عنه الورثة ففيه بحث ظاهر

• (فصل فى بدل الهدى • اذا عجز القارن أو المتمتع عن الهدى) أى هدى القران أو التمتع (بان لم يكن فى ملكه فضل) أى مال زائد (عن كفاف) أى ما يكفيه من الخلق فى كفاية المعيشة (قدر ما يشترى به الدم) أى من النقود أو العروض (ولا هو) أى الدم أو الهدى بعينه (فى ملكه) وسيأتى فى آخر الفصل تمام تفصيله (وجب الصيام عليه عشرة أيام) أى كاملة مجملة (فيصوم ثلاثة أيام قبل الحج) الاولى فى الحج كما قاله سبحانه وتعالى والمراد فى أشهره وكأنه أراد قبل احرام الحج بالنسبة الى المتمتع لكنه مناقض بقوله الآتى بعد احرام العمرة وسيأتى الكلام عليه مفصلا (وسبعة بعده) أى اذا رجع كما فى الآية وهو يشمل رجوعه وانصرافه من حجه بمعنى اذا فرغ من أفعاله كما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله وأتباعه ويحتمل رجوعه ووصوله الى أهله وبلده كما ذهب به الشافعى رحمه الله وأتباعه فقوله فى الكبير وسبعة اذا رجع الى أهله ليس فى محله اللائق به (وشرائط صحة صيام الثلاثة) أى عن القران والتمتع ثمانية وهى (أن يصوم الثلاثة بعد الاحرام بهما فى القارن) أى فى حقه خاصة بخلاف المتمتع فان فيه خلافا كما سيأتى فلو صام الثلاثة ثم قرن لا يجوز صومه بالاجماع وأما اذا ادخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن اختلفوا فيه كما اختلفوا فى التمتع كما يستفاد من قوله (وبعد احرام العمرة فى المتمتع وان يكون) أى صيام الثلاثة (فى أشهر الحج) فلو قرن قبل أشهر الحج وصامها لم يجز ولو صام بعد ما دخل الاشهر جاز بعد تحقق الاحرام ثم اعلم ان كل ما هو شرط فى صوم القارن فهو شرط فى صوم المتمتع بلا خلاف الا احرام الحج فانه ليس بشرط لصحة صوم التمتع فى ظاهر المذهب على قول الاكثر

وسعة ما عندك ان ترضيهم عنى ولا تجعل لهم على شيأ من حسناتى فان لم يكن عندك ما يرضيهم عنى وليس عندى ما يرضيهم ولا تجعل يوم القيامة لسيئاتهم على حسناتى سبيلا وصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين أستغفر الله العظيم الذى لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه استغفارا أزيد فى كل طرفة عين وتحريكة نفس مائة ألف ألف ضعف بدوام مع دوام الله ويبقى مع بقاء الله الذى لا فناء

بل يشترط ان يكون بعد احرام العمرة فقط فلو صام المتمتع فى أشهر الحج بعد ما أحرم بالعمرة قبل ان يحرم بالحج جاز لان وجود الاحرام حالة صوم الثلاثة شرط فى جواز صوم القران واما صوم التمتع فالاكثر على عدم اشتراط ذلك ففى البدائع وهل يجوز له بعد ما أحرم بالعمرة فى أشهر الحج قبل ان يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز سواء طاف لعمرته أو لم يطف انتهى وهو ظاهر فى هذا المعنى لكن ليس بصريح فى المدعى اذ يمكن حمله على المتمتع الذى ساق الهدى وكذا ذكره فى المدارك فعليه صيام ثلاثة أيام فى وقت الحج وهو أشهره ما بين الاحرامين احرام العمرة واحرام الحج وكذا ما فى شرح الكنز ووقته أشهر الحج بين الاحرامين فى حق المتمتع انتهى وفيه ما سبق من جهة المبنى مع ما فى عبارتهما من ايهام انه لا يصح صومه بعد الاحرام بالحج وليس كذلك لما سيأتى من أنه هو المستحب أو المتعين واما ما فى مناسك الابرار وفى المختار وشرحه الاختيار من أنه ان لم يجد صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وان صامها قبل ذلك وهو محرم فظاهره انه لا يجوز صومه حال كونه حلالا اللهم الا أن يحمل قولهما وهو محرم على انه قد أحرم بالعمرة كما قال غيرهما ان شرط اجزائها وجود الاحرام بالعمرة فى أشهر الحج ولا يخفى بعده وقد ذكر امام الهدى أبو منصور الماتريدى أن القياس انه لا يجوز الصوم ما لم يشرع فى الحج يعنى قياسا على القران ولان احرامه بالحج هو السبب لان يكون متمتعا ويتوجه عليه الصوم فانه بمجرد ان يريد الحج بعد عمرته فى الاشهر لا يسمى متمتعا وهو قول زفر والشافعى فالاحوط ان لا يصوم الثلاثة الا بعد احرامه بالحج لانه جائز اتفاقا بخلاف صومه بين الاحرامين وأيضا فى الآية الشريفة دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال فمن تمتع بالعمرة الى الحج أى منضمة الى احرامه فما استيسر من الهدى فهذا صريح فى ان كون التمتع هو السبب للهدى اصالة وللصوم نيابة لا بمجرد جزء منه اذ يمكن تخلف الجزء الآخر عنه هذا وقول الماتريدى ان القياس عدم جواز الصوم ما لم يشرع فى الحج يفيد ان المقيس عليه وهو القران لا يكون فيه خلاف ثم القران قيس على التمتع المذكور فى الآية فيتعين ان يكون حكمهما واحدا وهو يتوقف على الجمع الذى قدمناه فمن فرق بينه وبين من قرن فعليه البيان واما ما قيل من أن السبب هنا مركب فيكفى وجود الجزء الاول حيث يتوقع وجود الجزء الثانى فمنقوض بكفارة اليمين حيث لم تصح بمجرد حصول اليمين قبل الحنث فان الحنث المترتب على اليمين هو السبب كما ان هنا الحاق الحج بالعمرة هو السبب فى التمتع وكذا الحاقه بها وعكسه فى القران والله سبحانه وتعالى اعلم ثم اتفق الاصحاب على أن من الاستحباب ان يصوم ثلاثة أيام متوالية بعد الاحرام بالحج آخرها يوم عرفة لكن ان كان يضعفه الصوم فى يوم التروية ويوم عرفة عن الخروج والوقوف والدعوات فالمستحب تركه وتقديمه على هذه الايام حتى قيل يكره الصوم فيهما ان كان يضعفه عن القيام بحقهما قال فى الفتح وهو كراهة تنزيه اللهم الا أن يسىء خلقه فيوقعه فى محظور وعن عطاء من أفطر يوم عرفة ليتقوى على الدعاء كان له مثل أجر الصائم انتهى وأقول بل أقوى لان نية المؤمن خير من عمله مع ما فيه من زيادة الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المفطرون بالاجر اليوم حيث قاموا بخدمة الاخوان فى السفر من ضرب الخيمة وسائر المهنة وضعف الصائمون عن القيام بمصالحهم والحاصل ان كلما أخر صيام هذه الثلاثة الى آخر وقتها فهو أفضل لاحتمال

ولا زوال ولا انتقال لملكه أبد الآبدين ودهر الداهرين سرمدا فى سرمد استجب باهو (اللهم) اجعله دعاء وافق اجابة ومسئلة وافقت منك عطية انك على كل شئ قدير (اللهم) صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وصحبه وسلم تسليما كثيرا صلاة دائمة بدوامك باقية ببقائك لا منتهى لها دون علمك صلاة ترضيك وترضيه وترضى بها عنا يارب العالمين وسلم كذلك والحمد لله على ذلك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

القدرة على الاصل (وان يتمع) أى تمام هذا الصيام (قبل يوم النحر) وان لم يصم أصلا أو صام يوما أو يومين حتى دخل يوم النحر فقد فات البدل وهو الصوم ووجب الاصل وهو الهدى ولا يسقط عنه مدة عمره حتى قدر عليه أراقه بمكة ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة فى أيام النحر والتشريق وبعدها لفوات الوقت (وأن ينوى) هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل غروب الشمس أو بعد طلوع الفجر لم يجزه كما انه فى جميع الكفارات فى الحج وغيره لابد من النية بالليل (وان يكون عاجزا عن الهدى فى ايام النحر) الاظهر ان يقال وان يكون غير قادر على الدم وقت الحلق او التقصير فانه اذا قدر عليه بها بعد تحلله لم يضره حيث يصح صومه كما سيأتى مصرحا فى كلامه (فلا يعتبر قدرته قبلها) اى قبل ايام النحر (ولا بعدها فلو صام الثلاثة وهو قادر) اى على الدم قبل ان يشرع فى صوم الثلاثة او فى خلالها او بعد ما صام كلها (ثم عجز يوم النحر) اى قبل حلقه (جاز صومه ولو صام) اى الثلاثة (فقيرا) اى عاجزا (ثم أيسر) اى قدر على الهدى (يوم النحر) أى ففيه تفصيل (فان كان) أى اقتداره (قبل الحلق بطل الصوم) أى حكمه (ووجب الدم) أى لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل كما لو وجد الماء فى خلال التيمم أو بعده قبل الصلاة (وان كان) أى اقتداره على الدم (بعده) أى بعد الحلق أو التقصير ولو فى أيام النحر (صح الصوم) أى حكمه كواجد الماء بعد ما تيمم وفرغ من صلاته (ولا شئ عليه) أى ولا يجب عليه الهدى لاستقرار البدل فى موضع الاصل ولا يجمع بين البدل والمبدل فتأمل (وان لم يتحلل حتى مضت أيام النحر فأيسر) أى قدر على الهدى (لم يجب الهدى وأجزأ صومه) وهكذا روى الحسن عن أبى حنيفة رضى الله عنه لان الذبح موقت بايام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدى فكانه تحلل ثم وجد الهدى وزاد فى الكبير وان يكون اداؤهما على الوجه المسنون فلو أداهما على غير وجه السنة بان أحرم القارن بالعمرة بعد طواف القدوم فلا يجوز له الصيام وعليه دم كامل وكذا المكى اذا قرن أو تمتع فانه مسئ وعليه دم جبر ولا يجزئه الصوم وان كان معسرا لا يجد ثمن الهدى كما صرح به فى السراج الوهاج وغيره والحاصل ان الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر فاحفظ هذه الكلمة لتفصيلك فى كل قضية ومن المشروط أيضا ان يقع صومها فى أشهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة فى العام الداخل فى وقت الحج لم يجزه كما صرح به فى البدائع واما الاحرام فى أشهر الحج بالقران او التمتع فليس بشرط بل لو أحرم قبلها وطاف للعمرة فيها أكثره فيهما جاز (واما صوم السبعة فشرط صحتها تبييت النية) أى كسائر الكفارات (وتقديم الثلاثة) أى ليكون السبعة معها عشرة كاملة (وان يصوم) أى السبعة (بعد أيام التشريق) أى لحرمة الصوم فى ايامه وقد صرح فى البدائع والبحر الزاخر أنه لا يجوز صومها فى أيام النحر والتشريق (ويستحب ان يصوم الثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة) كما مر (ولا يجب التتابع فيها ولا فى السبعة ولكن يستحب) أى فى السبعة كما فى الثلاثة (ويجوز صيام السبعة) أى بعد الفراغ من أفعال الحج فانه لا يجوز قبله بالاجماع (بمكة) وكذا فى غيرها قبل الرجوع الى الاهل عندنا سواء نوى الاقامة بمكة أو لم ينو (والافضل) أى المستحب (أن يصومها بعد الرجوع الى أهله) أى خروجا عن خلاف الشافعية واما ان نوى الاقامة بمكة جاز له صوم السبعة بمكة اجماعا وقال ابن الهمام واما صوم السبعة

(تمت) الاستغفارات المبقذة المنسوبة الى سيدنا الحسن البصرى رضى الله عنه نقلتها من علة نسخ ورأيت فى بعض نسخها عن محمد ابن أسامة رضى الله عنه وسكت عن ترجمته ولم أظفر بما قال انه يعين مطلوبا فرأى النبى صلى الله عليه وسلم فى النوم فأمره بملازمة هذه الاستغفارات وعلى من يقرأ كل عشرة منها فى يوم أن يبدأ بيوم الجمعة ويختم بيوم الخميس وذكر أنه واظب عليها على الوجه الذى أمره به فنجاه الله من طلبه وخلصه من حبسه

فلا يجوز تقديمه على قصد الرجوع من منى بعد اتمام عمل الواجبات لانه معلق بالرجوع انتهى وفيه ان المراد بالرجوع في الآية عند علمائنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من منى او اقام بها وعند الشافعي هو الرجوع الى أهله فتقييده بالرجوع من منى لا قائل به والله أعلم ثم اعلم انه اذا قرن العبد أو تمتع ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر فتحلل فعليه دمان اذا اعتق دم للقران أو التمتع ودم لاحلاله قبل الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالعبد فان حكم الحر كذلك في تعدد الدم وان عجز القارن والمتمتع عن الهدى والصوم بان كان شيخا فانيا بقي على ذمته ولا يجزئه الفدية عن الصوم كذا في شرح الزيادات للعتابي وفيه بحث لانه اذا كان عاجزا عن الهدى انتقل حكم الوجوب الى الصوم واذا عجز عنه فالقياس ان تجزئه الفدية عنه كما في الصوم والا فلا معنى لبقائه على ذمته فينبغي ان يسقط عنه الصوم كما قالوا فيمن صام الثلاثة وتمكن من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم أولى بان يسقط عنه الدم والله أعلم ثم اختلف أصحابنا في تعريف حد الغني في باب الكفارات فقال بعضهم قوت شهر فان كان عنده أقل منه جاز له الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت يوم وليلة لم يجز له الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدارما هو الواجب عليه وهو موافق لما روى عن أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله انه اذا كان عنده قدر ما يشترى به ما وجب وليس له غيره لا يجزئه الصوم وقال بعضهم في العامل بيده أي الكاسب يمسك قوت يومه ويكفر بالباقي ومن لم يعمل يمسك قوت شهر على ما ذكره الكرماني وهو تفصيل حسن الآن هذا اذا لم يمكن في ملكه عين المنصوص لانه ان كان في ملكه فلا يجوز له ان يصوم كما صرح به في الخلاصة والبدائع ولو كان عليه دين كما ذكره بعضهم وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله ان كان له فضل من مسكنه وكسوته عن الكفاف وكان الفضل مائتي درهم فصاعدا لا يجزئه الصوم

(فصل في قران المكي لا قران لاهل مكة) أي حقيقة أو حكما (ولا لاهل المواقيت وهم الذين منازلهم في نفس الميقات) وكذا من حاذاهم من غيرهم (ولا لاهل الحل وهم الذين بين المواقيت والحرم) وهذا لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التمتع وفي معناه القران (فمن قرن منهم) أي ولو باضافة أحد النسكين الى الآخر (كان مسيئا وعليه دم جبر) أي كفارة لاساءته حتما لان قرانه غير مسنون ليكون عليه دم شكر (ويلزمه رفض العمرة) أي لئلا يكون عمله مخالفا للسنة (فاذا رفضها فعليه دم الرفض) وهو دم جبر (وان لم يرفض) بان مضى عليها (فدم الجمع) أي مع الاساءة عليه وهو دم جبر كما سبق وأيضا ان جنى جناية قبل الرفض يلزمه ما يلزم القارن الآفاقي (ولو دخل الآفاقي مكة في أشهر الحج بعمرة فأفسدها) أي بجماع قبل طواف العمرة وأتمها (ثم أحرم بمكة) أي منها وفي حكمها أرض الحرم كلها (بعمرة وحجة) أي معا أو تداخلا (رفض العمرة) ومضى في حجته وعليه عمرة ودم (لانه صار كالمكي) أي حكما في منعه من القران (ولو خرج) أي ثانيا (الى الآفاق فقرن) أي بعدما اعتمر في أشهر الحج فأفسدها وأتمها فقرن (كان قارنا) اي مسنونا (ولو خرج المكي) ومن في معناه (الى الآفاق قبل أشهر الحج) وهذا بلا خلاف (وقيل ولو فيها) اي ولو خرج في الاشهر ويدل عليه ما سبق (صح

(ثم) وقفت على نسخة أخرى من هذه الاستغفارات بعينها ذكر في أولها أنها مروية عن سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه وانه كان يستغفر بها سحر كل ليلة (وذكر) ان الاسحار أفضل أوقات الاستغفار الى طلوع الفجر (وذكر) أن أتم الاستغفار ان يكون سبعين مرة وأورد فيها أحاديث وآثارا وقد أثبتها رجاء الانتفاع بها فان وقف على ذلك أحد من اخواني المسلمين وانتفع به فانا أسأله ان لا ينساني من دعائه

قرانه ولزمه دم شكر) والحاصل ان المكي ممنوع من ان يقرن بمكة واما اذا خرج الى الآفاق بأن جاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها وقرن صح قرانه ويكون مسنونا ولا يبطل بالالمام باهله لانه لا يشترط لصحة القران عدم الالمام كالكوفي اذا قرن ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قرانه كذا هنا وقيد الحبوبي وصاحب المبسوط بان المكي انما يصح قرانه اذا خرج من الميقات الى الكوفة مثلا قبل دخول اشهر الحج اما اذا خرج بعد دخولها فلا قران له لانه لما دخلت اشهر الحج وهو داخل المواقيت فقد صار ممنوعا من القران شرعا فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات هكذا روى عن محمد قال السنجاري وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكافي والمجمع وغيرهم بقولهم المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن صح قرانه قال في البحر وهو محمول على ما قاله صاحب المبسوط والحبوبي لكن قال ابن الهمام قد يقال انه لا يتعلق به خطاب المنع بل مادام بمكة فاذا خرج الى الآفاق التحق باهلها لما عرف ان كل من وصل الى مكان صار ملحقا باهله كالآفاقي اذا قصد بستان بني عامر حتى جازله دخول مكة بلا احرام وغير ذلك فاطلاق المصنف أي صاحب الهداية هو الوجه انتهى والاظهر أن في المسئلة خلافا لما في الكرماني قال ابن سماعة عن محمد اذا دخلت عليه أشهر الحج وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قرانه عند أبي حنيفة وهو الصحيح قال في البحر وتقييده بقوله عند أبي حنيفة يقتضي أن يصح عندهما وأما ما في المنسك الفارسي من أن المكي اذا خرج الى الميقات وأحرم بعمرة وحجة معا فانه يرفض العمرة في قولهم ففي البحر انه محمول على ما اذا خرج الى الميقات بعد أن دخلت عليه أشهر الحج وهو بمكة

(باب التمتع)

وهو في اللغة بمعنى التلذذ والانتفاع بالشيء وفي الشريعة كما قال (وهو الترفق) أي لغير المكي (بأداء النسكين) أي العمرة والحج (في اشهر الحج في سنة واحدة من غير المام) أي باهله (بينهما الماما صحيحا) أي بأن يكون حالة تحلله من عمرته وقبل شروعه في حجته وزاد بعضهم في سفر واحد كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون باحرام مكي للحج وانما سمي متمتعا لانتفاعه بالتقرب الى الله تعالى بالعبادتين كما اختاره المصنف أو لتمتعه بمحظورات الاحرام بعد تحلله من العمرة أو لانتفاعه بسقوط العود الى الميقات ولا يبعد ان يقال لتمتعه بالحياة حتى أدرك احرام الحجة (وهو أفضل من الافراد) أي عندنا في الروايات المشهورة وهو الصحيح ففي شرح المنظومة ان التمتع أفضل من الافراد بالاجماع بين أصحابنا في ظاهر الرواية والله أعلم

*(فصل في شرائطه) وهو أحد عشر شرطا (الاول ان يطوف للعمرة كله أو اكثره في اشهر الحج) فلو طاف للعمرة جنبا أو محدثا في رمضان ثم أعاده في شوال وحج من عامه لم يكن متمتعا اتفاقا أما عند الكرخي ومن وافقه فلانه لا ينتقض الاول بالاعادة وأما عند أبي بكر الرازي ومن معه ان كان ينتقض الاول بالاعادة لكن لا يكون متمتعا لما انه نص عليه محمد في الاصل والحيلة ان دخل مكة بعمرة قبل الاشهر يريد التمتع أو القران أن لا يطوف بل يصبر الى ان يدخل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف طوافا ما وقع عن العمرة على ما تقدم ولو طاف الكل أو اكثره ثم دخلت اشهر الحج فأحرم بعمرة أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتعا عند الكل لانه صار

الصالح ويشرك في استغفاره لعل الله يغفر لنا أجمعين

(فصل) فاذا كان اليوم الثاني من ذي الحجة صلى الصبح بمكة وتوجه الى منى ان كان محرما بالحج وحده أو بالحج والعمرة فان لم يكن تقدم له احرام أحرم بالحج وفعل ما تقدم في صفة الاحرام فان أراد تقديم سعي الحج فليطف طوافا نفلا يرمل في الاشواط الثلاثة الاول ثم يمشي في الباقي على هينته ويصلي ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا فيسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط ويدعو

حكمه حكم أهل مكة بدليل أنه ميقاته ميقاتهم قال الكرمانى الا ان يخرج الى أهله أو ميقات نفسه على ماذكره الطحاوى ثم يرجع محرما بالعمرة انتهى والظاهر ان هذا الحكم بالنسبة الى الآفاقى الذى صار فى حكم المكى بخلاف المكى الحقيقى فانه ولو خرج الى الآفاق فى الاشهر لا يصير متمتعا مسنونا لما سبق ولما سيأتى من اشتراط عدم الالمام فى التمتع هذا والظاهر ان المتمتع بعد فراغه من العمرة لا يكون ممتنعا من اتيان العمرة فانه زيادة عبادة وهو وان كان فى حكم المكى الا أن المكى ليس ممنوعا عن العمرة فقط على الصحيح وانما يكون ممنوعا عن التمتع كما تقدم والله أعلم (الثانى أن يقدم احرام العمرة على الحج) وهذا مستغنى عنه بقوله (الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره) أى فى أشهر الحج (قبل احرام الحج) فلو لم يطف قبل احرام الحج أو طاف أقله ثم طاف كله أو أكثره الباقى بعد احرامه للحج لا يكون متمتعا بل قارنا ولو طاف أكثره قبل احرام الحج وأقله بعده كان متمتعا (الرابع عدم افساد العمرة) فلو أحرم بالعمرة فى أشهر الحج ثم أفسدها وأتمها على الفساد وحل منها ثم حج من عامه ذلك قبل أن يقضيها لم يكن متمتعا ولو قضى عمرته وحج من عامه ففيه تفصيل محله الكتب المبسوطة (الخامس عدم افساد الحج) فلو لم يفسد عمرته بل أفسد حجته لم يكن متمتعا (السادس عدم الالمام) أى النزول (بالاهل المامًا صحيحا وهو ان يرجع الى وطنه حلالا) والعبرة بالمقام والتوطن لا بالمولد والمنشأ ووجود الاهل فيصح تمتع الآفاقى وان كان معه أهله ولا يصح من المكى وان لم يكن له أهل (فان حل) أى الآفاقى (من عمرته) أى فى الاشهر (ورجع الى أهله ثم حج) أى ولو من عامه (لم يكن متمتعا ولو رجع قبل الطواف أو بعده قبل الحلق ثم عاد) أى رجع أى حال كونه محرما بعمرته (وحج) أى من عامه (كان متمتعا) أى لعدم صحة الالمام كما قال (وهذا هو الالمام الفاسد) أى الغير المعتبر فى منع الشرع للمتمتع (وهو ان يرجع حراما الى وطنه) وهو أعم من أن يكون محرما بعمرته أو بحجه والحاصل ان الالمام صحيح وهو يبطل التمتع بالاتفاق وفاسد وهو لا يبطله عندهما خلافا لمحمد وتفسير الاول ان يرجع الى وطنه وأهله بعد أداء العمرة حلالا ولا يكون العود الى مكة مستحقا عليه ثم يعود الى مكة ويحرم بالحج وقال الفارسى وعند محمد ليس من ضرورة صحة الالمام كونه حلالا ولكن شرطه أن لا يكون العود مستحقا عليه وفيه اشكال لان عدم استحقاق العود شرط عندهما الا أن يقال المعتبر عنده الاستحقاق والمفروض بأن ترك أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن ترك الحلق وأما عندهما فمعتبر الاستحقاق المفروض والواجب وكذا المستحب عند أبى يوسف لان الحلق فى الحرم مستحب عنده وتفسير الثانى أن يعود اليه حراما ويكون العود مستحقا عليه وجوبا أو استحبابا ولهما تعريفات كثيرة مبسوطة فى محلها (والرجوع الى داخل الميقات بمنزلة مكة) أى بمنزلة رجوعه الى مكة وقد سبق حكمه (والى خارجه) أى والرجوع الى خارج الميقات حال كونه (غير بلده قيل هو كمكة وقيل هو كمصره) أى من الآفاق (السابع أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج) بالرفع أى وان يكون الحج معها (فى سفر واحد فلو رجع الى أهله قبل اتمام الطواف ثم عاد وحج فان كان أكثر الطواف فى السفر الاول لم يكن متمتعا) لانه اجتمع له نسكان فى سفرين (وان كان أكثره فى الثانى) أى من سفره (كان متمتعا) هكذا أطلقه قاضيخان ولم يحله الى قول احد من الائمة بل ذكر حكما مسكوتا فيه وكذا أطلق فى المحيط والمبسوط ولم يحك فيهما خلاف

بالادعية التى تقدم ذكرها ثم يتوجه الى منى ويصلى بها خمس صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم التاسع ويقول اذا وصل منى (اللهم) هذى منى فامنن على بما مننت به على أوليائك وأهل طاعتك سبحان الذى فى السماء عرشه سبحان الذى فى الارض سطوته سبحان الذى فى البحر سبيله سبحان الذى فى النار سلطانه سبحان الذى فى الجنة رحمته سبحان الذى رفع السماء ووضع الارضين بقدرته سبحان الذى لا منجا ولا ملجا

فتقول المصنف (وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما فى الايضاح وغيره واما على قولهما المشهور
عنهما الا لما صرح به غير واحد أن من عاد الى أهله بعد الطواف كله قبل الحلق ثم رجع وحج
فانه متمتع عندهما ولا يرد على ما ذكرنا قولهم فى تفسير التمتع هو الترفق باداء النسكين فى سفر
واحد لان من قيده به كصاحب الهداية صرح بنفسه ان بالعود محرما لا يبطل تمتعه فعلم ان
أداءهما فى سفر واحد ليس بشرط كذا قرره فى الكبير والظاهر انه شرط الا انه أعم من ان يكون
حقيقة أو حكما والله سبحانه أعلم (الثامن أداؤهما فى سنة واحدة) أى على قول الاكثر كما صرح
به غير واحد (فلو طاف للعمرة فى أشهر الحج من هذه السنة وحج من السنة الاخرى لم يكن متمتعا)
كما صرح به الزيلعى (وان لم يلم بينهما) أى ولو لم يقع بينهما الالمام صحيح كما بينه قوام الدين فى شرح
الهداية (أو بقى حراما الى الثانية) فى الفتاوى التاتارخانية معزيا الى التتمة رجل اعتمر فى شهر
رمضان أى أحرم بعمرة فيه وأقام على احرامه الى عام قابل ثم طاف لعمرته فى شوال وحج من
عامه لم يكن متمتعا انتهى وذكر بعضهم ان هذا ليس بشرط قال ابن الهمام وقولنا لم يحج من عامه
يعنى عام الفعل اما عام الاحرام فليس بشرط بدليل ما فى نوادر ابن سماعة عن محمد فيمن أحرم
بعمرة فى رمضان وأقام على احرامه الى شوال من قابل ثم طاف لعمرته فى العام القابل ثم حج
من عامه ذلك انه متمتع لانه باق على احرامه وقد أتى بافعال العمرة والحج فى أشهر الحج فصار كأنه
ابتدأ الاحرام بالعمرة فى أشهر الحج (التاسع عدم التوطن بمكة) وهو المقام بها أبدا (فلو اعتمر)
أى فى اشهر الحج (ثم عزم على المقام بمكة أبدا) أى بالتوطن فيها (لا يكون متمتعا) ولعل وجهه
ان سفره الاول انقطع بوطنه فيها فلا يقع حجه وعمرته فى سفر واحد (وان عزم شهرين) أى مثلا
(وحج كان متمتعا) كما ذكره فى خزانة الاكمل عن أبى يوسف وذكر عن ابن سماعة اتفاق الاربعة
على انه لو قصد الغريب مكة فدخلها ناويا الاقامة بها بعد الفراغ من النسكين أو من العمرة
أو نوى الاقامة بها بعدما اعتمر فليس بحاضر أى من حاضرى المسجد الحرام الذين منعوا من
التمتع والظاهر انه أراد بالاقامة الاستيطان فيوافق ما سبق من البيان (العاشر أن لا يدخل
عليه اشهر الحج وهو حلال بمكة) أى قبل الاعتمار سواء كان مكيا أو مستوطنا بها أو مقيما فيها
أو مسافرا منها (أو محرم) أى أو ان لا يدخل عليه الاشهر وهو محرم (ولكن قد طاف للعمرة
أكثره قبلها) والحاصل انه لو دخلت عليه الاشهر وهو حلال أو محرم ثم أحرم بعمرة من الميقات
أو لم يحرم وحج لا يكون متمتعا (الا أن يعود الى أهله فيحرم بعمرة) فيكون حينئذ متمتعا اتفاقا
او خرج الى ما وراء الميقات فيكون متمتعا عندهما او لو خرج من مكة قبل اشهر الحج الى موضع
لاهله التمتع والقران وأحرم بالعمرة ودخل محرما فهو متمتع فى قولهم جميعا على ما ذكره الكرمانى
وفيه ما تقدم وأو للتنويع فافهم (الحادى عشر ان يكون من أهل الآفاق) والآفاقى كل من
كان داره خارج الميقات فلا تمتع لاهله ولا لاهل داخله (والعبرة للتوطن فلو استوطن المكى
فى المدينة مثلا فهو آفاقى ولو استوطن الآفاقى بمكة) كالمدنى وغيره (فهو مكى) الا أنه تقدم ان
المتمتع الآفاقى اعتبار مكيا اذا اعتمر فى الاشهر ثم استوطن بها وانه لا يضره الاقامة وان كانت
شهرين (ومن كان له أهل بمكة وأهل بالمدينة) اى مثلا (واستوت اقامته فيهما) أى بأن
لم يستوطن فى احدهما أكثر من الآخر (فليس بمتمتع وان كانت اقامته فى احداهما أكثر

الا اليه ويكثرون ذكر الله
تعالى ومن الدعاء والتلبية
والصلاة على النبى صلى الله
عليه وسلم ويبيت على
طهارة الى أن يصبح فيصلى
الصبح ويتوجه الى عرفات
ويجعل طريقه فى الذهاب
الى عرفات طريق ضب وفى
العود منها على المأزمين
*(فصل فى التوجه الى
عرفات)* فاذا خرج
من منى بعد صلاة الفجر بها
قال اللهم اليك توجهت
وعليك توكلت ولوجهك
الكريم أردت فاجعل
ذنبى مغفورا وحجى مبرورا
وارحمنى ولا تخيبنى وبارك
لى فى سفرى

لم يصير حواباه) أي بالحكم فيه (قال صاحب البحر ينبغي ان يكون الحكم للكثير) أي للاكثر فان كان أكثر اقامته بالمدينة أي مثلا يكون متمتعا او بمكة فلا (وأطلق في خزانة الاكمل) أي عبارته (بالمنع) أي حيث قال كوفي له اهل بمكة واهل بالكوفة لم يكن له تمتع انتهى وليس فيه تصريح بالمنع بل هو مطلق قابل للتقييد على مقتضى القاعدة ان للاكثر حكم الكل وكذا ما أطلقه الكرماني بقوله ولو كان له أهل بالكوفة واهل بالبصرة ورجع الى أهله بالبصرة ثم حج لم يكن متمتعا لكن اطلاق الآية وهي قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام يؤيد اطلاق المشايخ العظام ولان المانع من صحة التمتع هو الالمام ولا شك في حصوله سواء كثرت الاقامة أو قلت بالمقام وأيضا قد صرحوا بانه اذا دخل مصرا وتزوج فيه انه يصير مقيما بنفس التزوج بلا نية الاقامة في رواية وأغرب المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وفرع عليها انه ينبغي أن لا يصح تمتع من دخل متمتعا فتزوج بمكة وهو على نية الرجوع لانه صار مكة وطنا له وعلى رواية انه لا يصير مقيما بنفس التزوج من غير نية الاقامة يكون متمتعا وهذا مقتضى القواعد انتهى ووجه غرابته من وجوه كما لا يخفى لانه يوجد مستوطن غير مقيم ولانه اذا تزوج وهو على نية الرجوع كيف تصير مكة وطنا له ولا مرية في تفاوت الحكم بين الاقامة والاستيطان ولان جواز التمتع للآفاقي مقيد بعدم الاستيطان لا بعدم الاقامة كما سبق وانما منع المكي من التمتع وهو من أهل داخلها للآية السابقة ولهذا صرح الطحاوي بان الآفاقي اذا تمتع ومعه أهله وامرأته فانه يكون متمتعا انتهى وكلام الاصحاب ايضا ظاهر فيه كما لا يخفى واما ما صرح به أبو اسحق القهاوي بانه لو استوطن المكي في العراق أو غيره من الآفاق فليس بحاضر بالاتفاق ولو استوطن الغريب بمكة فهو حاضر المسجد بلا خلاف فمراده ان من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام يجوز له التمتع ولو كان هو من مكة أصلا ومنشأ ومن كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع لان العبرة بالحالة الحاضرة والاقامة الحاضرة والمراد بأهله نفسه كما ذكره أهل التفسير

(فصل في تمتع المكي) أي في حكم تمتعه ومن في معناه (ليس لاهل مكة) أي المقيمين بها (وأهل المواقيت) أي نفسها وما حاذاها (ومن بينها وبين مكة) أي بين الحل من داخل المواقيت وبين الحرم المحترم (تمتع) للآية المذكورة (فمن تمتع منهم كان عاصيا) أي لمخالفته الآية (ومسيأ) أي في فعله لتركه السنة (وعليه لاساءته دم) أي دم جبر وجناية لكفارته قال في البدائع فبقيت العمرة في أشهر الحج في حقهم معصية أي لمخالفتهم السنة اذا أرادوا الحج في تلك السنة لما في التحفة ومع هذا لو تمتعوا جاز وأساؤا ويجب عليهم دم الجبر وفي الكرماني لا يجوز لهم أن يضيفوا العمرة الى الحج ولا الحج الى العمرة انتهى وهذا يفيد ان المكي اذا أتى بعمرة ليس عليه شئ الا انه ممنوع من اضافة الحج اليها سواء في أثنائها أو بعدها وهذا الا ينافي ماذكره العلامة عمر النسفي في تفسير التيسير من أن حاضري المسجد الحرام ينبغي لهم ان يعتمروا في غير أشهر الحج ويفردوا اشهر الحج للحج لانه أراد التنبيه لهم بترك عمرتهم لئلا يقعوا في محظور تمتعهم ولا يظنوا ان ذا القعدة من الازمنة الفاضلة للعمرة مطلقا لوقوع عمره صلى الله عليه وسلم الاربعة كلها في ذي القعدة فان هذا الحكم ليس على اطلاقه بل مقيد بمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام كما أشار اليه في كلامه واما ماذكره في النهاية من ان المكي لا يكره له أن يعتمر في أشهر الحج لكن لا يدرك

واقض بعرفات حاجتي انك على كل شئ قدير (اللهم) اجعلها أقرب غاد وغدوته اجعلها من رضوانك وأبعدها من سخطك (اللهم) اليك غدوت وعليك اعتمدت ووجهك أردت فاجعلني ممن تباهي به اليوم من هو خير مني وأفضل (اللهم) اني أسالك العفو والعافية والمعافاة الدائمة في الدنيا والآخرة وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين فاذا وصل الى عرفات نزل بها مع الناس غير منتبذ منها وتضرع الى الله وتصدق وأخلص نيته وأكثر

فضيلة التمتع فمحمول على ما قدمناه لان الغالب ان المكي لا يتخلف عن الحج فاذا أتى بعمرة في أشهر الحج وحج فانه فضيلة التمتع المسنون لوقوعه في الاساءة واما قوله في النهاية أيضا ان المكي عند نابين أهل القران والتمتع أيضا لكن للمتعة شرط لا يوجد من داره بمكة أي لاجل الالمام فمحمول على انهما يتحاشان منه أو المراد بأنه اذا خرج من الميقات جازله الاحرام من التمتع والقران فانه يصير حينئذ حكم المكي كالآفاقي وقال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية وليس لاهل مكة تمتع ولا قران يحتمل نفي الوجود أي في الشرع فالمراد نفي الصحة وكذا قوله أي ليس يوجد لهم حتى لو أحرم مكي بعمرة أو بهما وطاف للعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لا يكون متمتعا ولا قارنا انتهى وهو احتمال مردود للاجماع على صحة عمرته وقران حجته وانه متمتع أو قارن مسيء ولعله أراد احتمال العبارة مع قطع النظر عن مطابقة الرواية ولذا قال ويحتمل نفي الحل كما يقال ليس لك أن تصوم يوم النحر ولا ان تتنفل عند الغروب والطلوع حتى لو أن مكيا اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه أو جمع بينهما كان متمتعا وقارنا آثما لفعله اياهما على وجه منهي عنه ويؤيده ما في غاية البيان ومن تمتع منهم أو قرن كان عليه دم وهو دم جناية لا يأكل منه ثم نقل ما في التحفة ثم قال فاذا كان الحكم في الواقع لزوم دم الجبر لزم ثبوت الصحة لانه لا جبر الا لما وجد بوصف النقصان لا لما لم يوجد شرعا فان قيل يمكن كون الدم للاعتمار في أشهر الحج من المكي لا للتمتع وهذا فاش بين حنفية العصر من أهل مكة ونازعهم في ذلك بعض الآفاقيين من الحنفية ممن قريب وجرت بينهم شرور ومعتمد أهل مكة ما في البدائع من قوله ولان دخول العمرة في أشهر الحج الى ان قال وقع رخصة للآفاقي ضرورة تعذر انشاء سفر للعمرة نظرا له وهذا المعنى لا يوجد في حق أهل مكة ومن بمعناهم فلم تكن العمرة مشروعة في أشهر الحج في حقهم فبقيت العمرة في أشهر الحج في حقهم معصية انتهى ملخصا لكن ما في البدائع من البدائع لانه مخالف لما ذكره غير واحد خلافه وقد أطلق أصحاب المتون ان العمرة جائزة في جميع السنة وانما تكره في يوم عرفة وأيام النحر وأيام التشريق والاطلاق يشمل المكي وغيره ولم يصرح أحد بأن المكي ممنوع من العمرة المفردة على ما قدمناه وانما هو ممنوع من التمتع للآية المذكورة فما ذكره من كون العمرة المفردة من أهل مكة معصية مخالف للكتاب والسنة ومناف للدراية والرواية وقد صرح صاحب النهاية بأن المكي لا يكره له ان يعتمر في أشهر الحج فمن أين لهؤلاء منع العمرة المفردة للمكي وقد أطلق الله سبحانه حيث قال وأتموا الحج والعمرة لله والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لورود الآية في العمرة الآفاقية وأما كون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور فهو من عبارات أهل الجاهلية وللمبالغة في دفع هذا الاعتقاد الفاسد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بفسخ الحج الى العمرة وقال دخلت العمرة في أشهر الحج من غير أن يقيد للآفاقي وغيره ولهذا قال في الفتح بعد ذلك فانكار أهل مكة على هذا أي على ما ذكرناه من اعتمار المكي في أشهر الحج ان كان لمجرد العمرة فخطأ بلا شك وان كان لعلمهم بان هذا الذي اعتمر منهم ليس بحيث يتخلف عن الحج بل يحج من عامه فصحيح بناء على انه حينئذ انكار لتمتع المكي لا لمجرد عمرته فاذن ظهر لك تصريح هذا الخلاف منه في اجازة العمرة من حيث هي مجرد عمرة في أشهر الحج انتهى لكن في الكلام ان مجرد علمهم لا يكفي في الاساءة الفعلية الا أن يراد بها الاساءة القلبية والحاصل ان

الذكر والتسبيح والتلبية وكرر كثيرا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير

* (فصل) * اذا زالت الشمس ذهب الامام أو نائبه مع الناس الى مسجد ابراهيم عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء أفضل الصلاة والسلام وخطب بهم خطبتين يعلم الناس فيهما مناسكهم وصلى بهم الظهر والعصر جمعا من غير فصل بينهما بسنة أولى وحمد الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا لنفسه وللمسلمين وعاد بهم

عمرته المجردة لا تكون مكروهة ولا ملزمة للكفارة بل تكون مانعة من المتعة فلو كرر المكي ومن بمعناه من المتمتع الآفاقي العمرة في أشهر الحج وحج من عامه لا يتكرر عليه الدم خلافا لمن لم يحقق المسئلة وتوهم والله أعلم واغرب ابن الهمام بعد تحقيق مقام المرام حيث قال ثم ظهر لي بعد تحويل ثلاثين عاما ان الوجه منع العمرة للمكي في أشهر الحج سواء حج من عامه أو لا ثم قال بعد ما طال غيراني رجحت ان المتعة تحقق ويكون مستأنسا بقول صاحب التحفة لكن الاوجه خلافه لتصريح أهل المذهب من أبي حنيفة وصاحبيه في الآفاقي الذي يعتمر ثم يعود الى أهله ولم يكن ساق الهدي ثم حج من عامه بقولهم بطل تمتعه وتصريحهم بأن من شرائط التمتع مطلقا ان لا يلم بأهله بينهما الماما صحيحا ولا وجود للمشروط قبل وجود شرطه وقال ومقتضى كلام أئمة المذهب أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى ملخصا وفيه ان الجمع بين كلام أئمة المذهب وبقول المشايخ هو الاولى بالاعتبار بأن نقول قولهم بطل تمتعهم مرادهم بطل تمتعهم المسنون لا تمتعهم اللغوي لتحققه بلا مرية عندهم وكذا تصريحهم في الشرط بان الشرط انما هو في التمتع المسنون لا لاطلاق التمتع والا فلا معنى لوجوب الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأما الجواب عن الالمام فهو ان المام أهل مكة ليس يضرهم لما وقع اتفاق علماء الاعلام من ان الآفاقي اذا كان معه أهل صح له التمتع وانما يضره الالمام اذا كان بعد فراغه من عمرته سافر الى بلده أو قريته من نحو كوفة أو بصرة ونزل بأهله كما هو مقرر في محله وهذا غاية التحقيق والله ولي التوفيق فانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال ان كنت من أهل الحال ثم رأيت المسئلة منقولة بعينها مصرحة في شرح الطحاوي حيث قال وانما لهم أي لاهل مكة أن يؤدوا العمرة أو الحج فان قارنوا أو تمتعوا فقد أساؤا ويجب عليهم الدم لاساءتهم ولا يباح لهم الاكل من ذلك الدم ولا يجزئهم الصوم وان كانوا معسرين كذا في التاتارخانية (ولو خرج المكي الى الآفاق) كالمدينة والكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بعمرة في أشهر الحج وحج من عامه (لا يكون متمتعا) أي على طريق السنة لوجود الالمام (سواء ساق الهدي) أي مع كون المامه بأهله بحسب الظاهر يقع فاسدا لكونه محرما (أو لم يسقه) فانه حينئذ يقع المامه صحيحا لكونه حلالا وذلك لان سوقه الهدي لا يمنع صحة المامه بخلاف الكوفي اذا ساقه لان العود مستحق عليه فأما المكي فلا يستحق عليه العود فصح المامه مع السوق كما يصح مع عدمه على ما صرح به غير واحد كصاحب البدائع والكرماني وشراح الهداية وغيرهم لكن الكرماني ناقضه في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي اذا قرن أو تمتع فان لم يجاوز المكي الميقات الا في أشهر الحج فليس بمتمتع وعندهما متمتع وان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمتعا عند الكل لان أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لاهله التمتع والقران فجاز له التمتع أيضا انتهى ويؤيده ان أهل التفسير قالوا ان المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام نفسه سواء يكون له أهل معه أم لا وقد ذكر عز بن جماعة في منسكه ان المكي اذا خرج الى بعض الآفاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه الدم باتفاق الاربعة انتهى والمراد بعدم لزوم الدم دم الجبر المتفرع على تركه السنة لان دم المتعة سواء يكون شكرا عندنا أو جبرا عند غيرنا فهو لازم اتفاقا فالمقصود ان تمتعه حينئذ يكون مسنونا غير مكروه

الى الموقف

* (فصل في موقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة) *

(اعلم) ان موقف الامام الآن هو محل مرتفع مبني في ذيل جبل الرحمة يقف فيه الامام ومن معه بحيث يكون قريبا الناس ويقف أمير الحاج والمحامل تحته ويقف الناس عن يمينه ويساره وخلفه وأمامه مزدحمين عليه وانما اختير ذلك المحل لكثرة الناس وسعة المحل واشرافه وأما موقف النبي صلى الله عليه وسلم فقد اجتهد في تعيينه طائفة من العلماء (قال) ابن جماعة قد اجتهد

بلا خلاف لكن لا بد من قيد خروجه من مكة الى الآفاق قبل أشهر الحج عندنا فان المسئلة فيها تفصيل على ما سبق وكلام الكرماني يحمل على الوقتين لا على التناقض كما توهم المصنف في الكبير وأتى بأجوبة كلها ضعيفة الا الجواب بأن في المسئلة روايتين وبأن ما ذكر أولا مطلق يحمل على أنه فيمن خرج في أشهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكرنا مفصلا هذا وما في شرح المجمع للمصنف ان المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن أو تمتع صح ينبغي أن يحمل على أحد نوعيه أو صح على اطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث ان تمتعه اما مسنون فيجب دم شكر أو غير مسنون فيجب دم جبر ولا يبعد ان يفرق بين المكي المستوطن وبين المكي المقيم فيصح تمتع الاول دون الثاني حيث ان سفره أبطل اقامته فيصدق عليه انه جمع بينهما بسفر واحد وهذا كله اذا كان خروجه الى الآفاق قبل الاشهر وأما بعد دخولها فلا يجوز خروج المكي ومن في معناه على قصد التمتع بلا نزاع لانه حينئذ ليس من أهله والله أعلم ثم اعلم ان المصنف ذكر أن كل من سكنه داخل المواقيت فهو كالمكي بلا خلاف عندنا وكذا من في نفس المواقيت وأما الآفاقي اذا دخل الميقات أو دخل مكة بعمرة وحل منها قبل أشهر الحج فان مكث بها حتى يحج فهو كالمكي وان خرج الى الآفاق قبل الاشهر فكالآفاقي أو ما دونه فكالمكي عند أبي حنيفة وكالآفاقي عندهما

•(فصل • ولا يشترط لصحة التمتع احرام العمرة من الميقات) أي كما توهمه بعض الروايات (ولا احرام الحج من الحرم) أي لكون الاحرام من الميقات من جملة الواجبات (فلو أحرم للعمرة داخل الميقات ولو من مكة أو للحج من الحل) أي ولو من عرفة (ولم يلم بينهما المامًا صحيحًا) أي برجوعه الى وطنه حلالا (يكون متمتعا) أي على الوجه المسنون (وعليه دم لترك الميقات) أي من الحرم أو الحل في الصورتين (ولا يشترط أيضا ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج) أي بل يشترط أن يقع أكثر طوافه فيها (ولا أن يكون النسكان عن شخص واحد) لجواز أن يكون أحدهما عن نفسه والآخر عن غيره (حتى لو أمره شخص بالعمرة وآخر بالحج) أي واذناه في التمتع (جاز) لكن دم المتعة عليه في ماله وان كان فقيرا فعليه الصوم

•(فصل • المتمتع على نوعين متمتع بسوق الهدي) أي من أول احرامه (ومتمتع لا يسوقه والاول أفضل) أي لزيادة افادة الصدقة على فضيلة المتعة (فاذا أحرم بالتلبية) قيد به لانه أفضل مما قام مقامها من السوق ونحوه ولان الجمع بينهما أفضل بأن يحرم بالتلبية قبل التقليد والسوق ثم بعد ذلك (ساق هديه وهو) أي السوق بمعنى الدفع من ورائه (أفضل من القود) أي من جره من قدامه (الا أن لا ينساق) أي الهدي امامه (فيقوده) أي لانه ضرورة (ويقلد البدنة) أي الابل والبقر (بمزادة) أي بقطعة من طرف زاد وهو جراب أو سفرة من جلد (أو نعل أو لحاء شجرة) بكسر اللام أي قشرها وهذا كله اعلام بأنه هدي لئلا يتعرض له لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا من ربهم ورضوانا (والتقليد أفضل من التجليل وان جلله مع التقليد فحسن وتركه لا يضر) لانه ليس بسنة بل مستحسن (ويجوز الاشعار وقيل يكره) قال في المحيط هو الصحيح وقيل بدعة لانه مثلة (وقيل يسن) وهو الاصح وفي المحيط هو الصحيح لما ورد في الاخبار وثبت

الذي تعتمده الله تعالى برحمته في تعيين الموقف الشريف النبوي فقال الصخرة المستعلية المشرفة على الموقف وهي من وراء الموقف صاعدة من الرابية وهي التي عن يمينها ووراءها صخر متصل بصخر الجبل المذكور والبناء المرتفع عن يساره وهو الى الجبل أقرب بقليل بحيث يكون الجبل قبالة الواقف عن اليمين اذا استقبل القبلة ويكون طرف الجبل تلقاء وجهه والبناء المرتفع عن يساره بقليل وراءه فان ظفرت بموقف النبي صلى الله عليه وسلم فهو الغاية

في الآثار فقد قال الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي لم يكره أبو حنيفة أصل الاشعار وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه لانه رآهم يبالغون في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة بسرايته خصوصا في حر الحجاز فرأى الصواب في سد هذا الباب على العامة لانهم لا يقفون على الحد فأما من وقف على ذلك بأن قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح وقال صاحب اللباب فعلى هذا يكون الاشعار المقصد المختار عنده من باب الاستحباب وهذا هو أليق بمنصب ذلك الجناب وهو اختيار قوام الدين والامام ابن الهمام والله أعلم بالصواب وأما عند أبي يوسف ومحمد فالاشعار مكروه في البقر والغنم وحسن في الابل وقيل سنة كذا في المحيط وحكى أن القدوري اختار قولهما وكان يرى النووي عليه (وهو) أي الاشعار لغة بمعنى الاعلام وشرعا (أن يطعن بالرمح) أي مثلا (أسفل سنام البدنة من قبل اليسار) أي على ما اختاره المتأخرون من علمائنا وحكاه فخر الاسلام وقاضيخان والكرماني عن أبي يوسف وقال حسام الدين الشهيد في شرح الجامع وهو الاشبه وقيل انه من قبل اليمين كما في رواية عن أبي يوسف (حتى يخرج) أي منه (الدم ثم يلطخ بذلك الدم سنامها) أي ليكون ذلك علامة كونها هديا كالتقليد (ثم اذا دخل مكة) أي هذا المتمتع الذي ساق الهدي (طاف وسعى لعمرته وأقام محرما) أي لان سوقه مانع من احلاله قبل يوم النحر (ولو حلق لم يتحلل من احرامه) أي لعمرته بل يكون جناية على احرامها مع انه ليس محرما بالحج (ولزمه دم) أي كما صرح به الزيلعي الا أن يرجع الى أهله بعد ذبح هديه وحلقه ففي المحيط فان ذبح الهدي فرجع الى أهله فله أن لا يحج لانه لم يوجد في حق الحج الا مجرد النية فلا يلزمه الحج وان أراد أن ينحر هديه ويحل ولا يرجع ويحج من عامه لم يكن له ذلك لانه مقيم على عزيمة التمتع فيمنعه الهدي من الاحلال فان فعله ثم رجع الى أهله ثم حج لا شئ عليه لانه غير متمتع ولو حل بمكة فنحر هديه ثم حج قبل ان يرجع الى أهله لزمه دم لتمتعه وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر (وان بدا) أي ظهر (له ان لا يحج صنع بهديه ما شاء ولا شئ عليه) لما في شرح قوام الدين معزيا الى شرح الطحاوي ولو ساق الهدي ومن نيته التمتع فلما فرغ من العمرة بدا له أن لا يتمتع كان له ذلك ويفعل بهديه ما شاء (ولو أراد ان يذبح هديه ويحج لم يكن له ذلك) أي لما سبق (وان نحره ثم رجع بعد الحلق الى أهله ثم حج لا شئ عليه) أي لانه غير متمتع كما تقدم (ولو رجع الى غير أهله من الآفاق يكون متمتعا وعليه هديان هدي التمتع) أي في محله (وهدي الحلق قبل الوقت) أي في أي وقت شاء (وأما المتمتع الذي لم يسق الهدي اذا دخل مكة طاف) أي فرضا (لعمرته) أي في أشهر الحج (وسعى) أي وجوبا (وحلق) أي استحبابا لقوله (وان أقام حراما) أي محرما (جاز) وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب ان التحلل حتم لمن لم يسق الهدي وذكر الاسبيجابي والوبري والزيلعي انه بالخيار ان شاء أحرم بالحج بعد ما حل من عمرته بالحلق أو التقصير وان شاء أحرم قبل أن يحل من عمرته ووافقهم ابن الهمام أيضا في هذا المقام (وليس عليه) أي على المتمتع (طواف القدوم) أي بالاتفاق كما صرح به الكرماني وغيره والمراد قبل الاحرام بالحج أو مطلقا لانه صار من أهل مكة حينئذ وليس عليهم طواف القدوم في حجهم الا أنهم اذا أرادوا أن يقدموا السعي فلا بد ان يطوفوا ولو نفلا ليصح سعيهم بعده لكن قال

في الفضل وان خفي عليك فقف فيما بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصخرات بحيث الا انك ان تصادف الموقف الشريف النبوي فيفاض عليك من بركاته

(فصل في أدعية عرفة)

اعلم تقبل الله منا ومنك صالح الاعمال اني قد جمعت لك ما وقفت عليه في ذلك فتقول وأنت باسط كفيك مستقبل البيت الحرام الحمد لله رب العالمين ثلاثا ثم تلبي ثلاثا وتقول الله أكبر ولله الحمد ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير

فى الهداية ولو كان هذا المتمتع بعدما أحرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل فى طواف الزيارة ولا يسعى بعده قال صاحب النهاية فى قوله طاف أى طواف القدوم وتبعه فى ذلك الشراح كالشريعة وصاحب الكفاية وصاحب العناية وفى خزانة الاكمل وان كان متمتعا ان شاء طاف للقدوم للحج قال المصنف وكلهم قالوا ذلك بعد ذكرهم انه ليس على المتمتع طواف القدوم وخالفهم قوام الدين وسماه طواف النافلة تبعا لما فى شرح مختصر الكرخى وكذا الكرمانى سماه طواف تطوع قلت أما قولهم ليس على المتمتع طواف القدوم فمحمول على ما اذا لم يرد تقديم السعى أولا وطواف التحية اندرج تحت طواف فرضه للعمرة كاندراج صلاة تحية المسجد فى فرض صلاه بعد دخوله وقولهم ثم يحج المتمتع بعد عمرته كالمفرد دليل على انه يأتى بطواف القدوم وأما قولهم المكى ليس عليه طواف القدوم فليس المعنى ان المتمتع ملحق به حيث انه يحرم من حيث أحرم المكى به اذ المتمتع فى حكم الآفاقى من وجه ولهذا قالوا فى تعريفه انه الجامع بين نسكين بسفر واحد واذا كان فى حكم المسافر فى كل نسك يلزمه طواف القدوم فى حجة كالقارن وتسمية بعض الائمة له نفلا ونطوعا لا ينافى كونه قدوما لانه سنة ويطلق عليها انها تطوع ونافلة ويؤيده ان المفهوم من النهاية ان طواف التحية مشروع للمتمتع وانه يشترط للاجزاء اعتباره طواف تحية لكن ابن الهمام طعن فى عبارة النهاية وقال بل المقصود ان السعى لابد ان يترتب شرعا على طواف فاذا فرضت أن المتمتع بعد احرام الحج تنفل الطواف ثم سعى بعده سقط عنه سعى الحج ومن قيد اجزاءه بكون الطواف المقدم طواف تحية فعليه البيان انتهى وهو بمنزلة البيان لان تعيين النية فى طواف الركن والفرض اذا لم يكن شرطا فكيف فى طواف التحية اللهم الا ان يقال مراد صاحب النهاية بالاجزاء ان يكون الطواف وقع بعد الاحرام فانه حينئذ لا يكون الا تحية والله أعلم بما قصده من النية (ويطوف) أى المتمتع (بالبيت) أى لا بين الصفا والمروة (ما بدا له) أى سنح له وأراده لان الطواف عبادة مستقلة يجوز تكرارها بخلاف السعى فانه لا يتكرر (ولا يعتمر) أى المتمتع (قبل الحج) وهذا بناء على ان المكى ممنوع من العمرة المفردة أيضا وقد سبق انه غير صحيح بل انه ممنوع من التمتع والقران وهذا المتمتع آفاقى غير ممنوع من العمرة فجازله تكرارها لانها عبادة مستقلة أيضا كالطواف (فاذا كان يوم التروية أحرم) أى المتمتع بنوعيه (بالحج وقبله أفضل) لزيادة أيام العبادة (فان كان) أى هذا المتمتع (ساق الهدى) أى قبل ذلك (يصير محرما باحرامين) فيلزمه دمان فى كل جناية على نسكين (والا فباحرام واحد) أى فالمختار وغيره تعدد (وكلما قدم الاحرام على يوم التروية فهو أفضل ساق الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولا) أى لم يسق لكن بقيد أن يكون متمكنا من عدم الوقوع فى المحظور (والافضل ان يحرم من المسجد) والحطيم أفضل اماكنه (ويجوز من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها) أى بالنسبة الى سائر الحرم (ويصح) أى احرامه (ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه) أى كون احرامه (فيه) أى فى الحرم (الا اذا خرج الى الحل لحاجة) أى لغرض صحيح لا بقصد احرامه منه (فاحرم منه لا شئ عليه بخلاف ما لو خرج لقصد الاحرام) أى منه فقط واما ما فى الهداية من ان الشرط أن يحرم من الحرم فمحمول على شرط الوجوب لا على شرط الصحة لما فى الجامع الصغير وغيره من أن المتمتع اذا خرج من الحرم وأحرم بالحج

وهو على كل شئ قدير مائة مرة لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم مائة مرة تبدأ فى كل مرة ببسم الله الرحمن الرحيم وتختم بآمين وتقرأ سورة قل هو الله أحد مائة مرة فى أولها بسم الله الرحمن الرحيم وتقول سبحان الذى فى السماء عرشه سبحان الذى فى الارض موطئه سبحان الذى فى البحر سبيله سبحان الذى فى الجنة رحمته سبحان الذى فى النار سلطانه سبحان الذى فى الهواء روحه سبحان الذى فى القبور قضاؤه سبحان الذى رفع السماء سبحان

فعليه دم وقالوا ولو عاد الى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد قال الخبازى عند جوابه عن قولهم المتمتع من تكون حجته مكية ان هذه النكتة لبيان أن ميقات المتمتع فى الحج ميقات اهل مكة ولو أن المكى خرج من الحرم وأحرم بالحج يصير محرما بالاجماع وان كان ميقاته الحرم فكذا هنا وهذا لان الاصل فى المتمتع أن تكون حجته مكية ولو أحرم خارج الحرم يصير متمتعا انتهى (ولو أراد تقديم السعى تنفل بطواف واضطبع ورمل فيه) كما سبق (ثم سعى بعده ثم راح الى عرفات) هذا وقال ابن العجمى قال بعض العلماء من أراد تحصيل ما قاله غالب العلماء فليدخل المسجد ويطوف سبعا ثم يصلى ركعتى الطواف ثم يصلى سنة الاحرام ويعنى عما سبق له فى آداب الاحرام من الغسل وازالة التفث واستعمال الطيب وغير ذلك ثم اعلم انه اذا أحرم المتمتع بالحج فان كان قد ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجناية ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرم بعد الحلق صار كالمفرد بالحج الا فى وجود دم المتعة وما يتعلق به والله أعلم

(باب الجمع بين النسكين المتحدين)

أى حجتين أو عمرتين (أو أكثر) من التثنين (احراما أو افعالا) تمييز بين وسيأتى بيانهما فى فصلين (وهو) أى الجمع المذكور (مكروه مطلقا) أى سواء يكون آفاقيا أو مكيا اذ المراد بالاطلاق جميع أنواع صور الجمع ففى البحر ان الجمع بين احرامى الحج واحرامى العمرة بدعة بالاتفاق بين الاصحاب وفى الجامع الصغير للعتابى انه حرام لانه من أكبر الكبائر وكذا ذكره السنجارى لكن لا يظهر وجه قولهما ففى المحيط ان الجمع بين احرامى العمرة مكروه وفى الجمع بين احرامى الحج روايتان اظهرهما لا يكره وهذا ايضا مشكل يحتاج الى بيان الفرق ثم فى النهاية اضافة الاحرام الى الاحرام فى حق المكى ومن بمعناه جناية وفى الكرمانى لا يجوز ولعل الكرمانى اراد اضافة احرام احد النسكين المتحدين الى الآخر والنهاية اراد احرام أحد النسكين المختلفين فلا اختلاف بل اراد احرام العمرة الى احرام الحج بدليل قوله (وكذلك اضافة احرام العمرة الى احرام الحج فى حق الآفاقى اساءة) وكراهة يعنى كما فى العناية (بخلاف اضافة احرام الحج الى احرام العمرة) اى للآفاقى (فانه يجوز له بلا كراهة دون المكى) فانه يكره له ذلك

*(فصل فى الجمع بين الحجتين أو اكثر * اما الجمع) اى بينهما (احراما فهو ان يهل) من الاهلال وهو رفع الصوت والمراد به هنا ان يحرم (بهما معا) اى مجتمعتين (او على التعاقب) اى متعاقبتين احداهما عقب الاخرى منهما (مع بقاء وقت الوقوف بعرفة) اى من زوال يومها الى انتهاء وقتها وهو فجر يوم النحر وفائدة التقييد ببقاء وقت الوقوف هى أنه لو وقف بعرفة ثم أحرم بالثانى ليلة المزدلفة قبل طلوع الفجر يوم النحر لم يلزمه الثانى عند محمد وعندهما يلزمه ويرتفض لبقاء وقت الوقوف (فاذا أهل بحجتين معا فصاعدا) اى فزائدا على اثنتين (كعشرين) اى وثلاثين مثلا (أو بحجة ثم حجة) اى مفترقتين (لزمه جميع ذلك) اى كل ما ذكر من العدد المسطور من التثنية والزيادة (غير أنه يرتفض احداهما فى المعية وفى التعاقب الثانية) والاظهر أن يقول والثانية فى التعاقب وهذا عند ابى حنيفة وأبى يوسف واما عند محمد ففى المعية يلزمه احداهما

الذى وضع الارض سبحان الذى لا ملجأ ولا منجى منه الا اليه مائة مرة وتقول شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم وتقول أشهد ان الله على كل شئ قدير وان الله قد أحاط بكل شئ علما ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا مناسكنا وتب علينا انك أنت التواب الرحيم ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار

وفي التعاقب الاول فمما قال في البدائع وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء اذا قتل صيدا فعندهما يجب جزا آن لانعقاد الاحرام بهما وعنده جزاء واحد لانعقاد الاحرام باحداهما انتهى وهذا مشكل لما في الكافي قال أبو يوسف يرتفض الاحداهما كما فرغ من قوله لبيك بحجتين فثمرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء بالجناية قبل الرفض فعند أبي حنيفة جزا آن وعند محمد واحد وكذا عند أبي يوسف لارتفاض احداهما بلا مكث (وانما ترتفض) أي ما يرتفض الا (اذا سار الى مكة) أي في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة كما نص عليه في المبسوط وذكر القدوري في شرحه مختصر الكرخي انها الرواية المشهورة عنه وروي عنه انه لا يصير رافضا لاحداهما حتى يشرع في الاعمال وهذا معنى قوله (أو شرع في الاعمال كالطواف أو الوقوف بعرفة) وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا جنى قبل السير أو الشروع فعليه دمان عند أبي حنيفة للجناية على احرامين ودم عند أبي يوسف لارتفاض احداهما قبلهما وكذا عند محمد دم واحد لعدم انعقاد احداهما وهذا معنى قوله (ولو لم يسر أيام ولم يشرع في عمل) الواو بمعنى أو لما سبق من القولين (فهو محرم باحرامين) أي عند أبي حنيفة (فيلزمه جزا آن بارتكاب الجناية كالقارن) أي خلافا لهما لما سبق عنهما (ولو احصر فدمان) أي على الخلاف المذكور (ولو جامع) أي الجامع بين الحجتين قبل السير أو الشروع على الخلاف (فعليه ثلاثة دماء دم للرفض) فانه يرفض احداهما ويمضي في الاخرى ويقضي حجة وعمرة مكان التي رفضها (ودمان للجماع) أي لجنايته على احرامين (وبعد الارتفاض) أي واذا جامع بعد الارتفاض (بالسير والشروع في العمل فجزاء واحد) أي عليه دم واحد اتفاقا (ثم اذا ارتفضت احداهما لزمه دم الرفض وقضاء الحج المرفوض من قابل وعمرة) أي ولزمه عمرة لانه صار كالفائت وأما قوله في الكبير وقضاء عمرته فمسامحة (ولو فاته الحج) أي غير المرفوض (فعليه حجتان وعمرة) وذكر الفارسي في منسكه والطرابلسي وصاحب البحر العميق انه لو أهل بحجتين ولم يحج من عامه ذلك فعليه حجتان وعمرتان وقال المصنف هكذا أطلقوه وليس بمطلق بل ان كان عدم حجه من عامه للفوات فعليه عمرة واحدة في القضاء لاجل الذي رفضه وليس عليه للفائت عمرة لانه قد تحلل باعمال العمرة وان كان عدم الحج لاحصار فعليه عمرتان في القضاء نظرا وجهه من الاحرامين بلا فصل انتهى وهو تحقيق حسن كما لا يخفى (ثم ان فاته بعد الرفض لزمه دم الرفض) أي أيضا (أو قبله) اى او فاته قبل الرفض (فكذلك فيما يظهر) قال المصنف (قلت ولو أهل بهما بعرفة) أي معا أو متعاقبين (في وقت الوقوف ارتفضت احداهما بلا فصل) اى اتفاقا بين ابي حنيفة وابي يوسف (وكذا في ليلة المزدلفة بعد الوقوف لا قبله) اى لا قبل وقت الوقوف (كما لا يخفى والله اعلم) قلت وهذا مستفاد من قولهم وانما يرتفض عند أبي حنيفة اذا شرع في الاعمال والحاصل ان المفرد اذا احرم بحجة اخرى وهو واقف بعرفة ليلا أو نهارا لزمته عندهما خلافا لمحمد ويصير رافضا لها لو توقف عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف كما انعقد الاحرام وعليه دم للرفض وعمرة ويقضي الحج من قابل وكذا لو أهل بحجة ليلة مزدلفة بمزدلفة او بغيرها ارتفضت الثانية (واما الجمع فعلا فهو ان يحرم بالثاني بعد فوات وقت الوقوف فلو احرم بحج ووقف بعرفة ثم احرم بحج آخر يوم العرفة كان) اى احرامه بالثاني (بعد الحلق للاول) اى لحجه الاول (لزمه الثاني) اى

ربنا افرغ علينا صبرا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد

عند الكل (ولاشئ عليه لادم) أي لجناية الجمع (ولا رفض) اى ولا يرفض شيأ بل يمضى فى الاول (ويبقى محرما) أي بالثانى (الى قابل) اى فيؤدى الثانى حينئذ (وان كان) اى احرامه بالثانى (قبل الحلق لزمه) اى الحج (أيضا وعليه دم الجمع) اى اتفاقا بين الامام وصاحبيه (ويمضى فى الاول وهو) اى دم الجمع (دم جبر ويلزمه دم آخر) اى اتفاقا (سواء حلق للاول بعد الاحرام الثانى) اى الجناية عليه وهذا واضح (اولا) اى اولم يحلق حتى حج من العام الثانى فعليه دم عند ابى حنيفة لتأخير الحلق وعندهما لاشئ عليه (ولو حلق بعد ايام النحر فعليه دم ثالث) اى عند ابى حنيفة لتأخير الحلق خلافا لهما وقال الكرمانى اذا احرم يوم النحر بحجة أخرى من سنته تلك فعند ابى حنيفة ان كان حلق فى الاول بعد ما طاف للزيارة لزمه الاحرام ولادم عليه وان لم يحلق فى الاولى أو حلق ولم يطف للزيارة لزمه الاحرام ايضا وعليه دم لجمعه بين الاحرامين لان احرام الحج الاول قد بقى ببقاء طواف الزيارة وادخل عليه احرام حج آخر فيكون جامعا بين الاحرامين فيلزمه دم كما اذا جمع بين الاحرامين انتهى وهو لا ينافى ما ذكره غيره كصاحب الهداية وشراحها والكافى وغيرهم من انه لو أهل بالثانى بعد الحلق لا يلزمه دم مطلقا من غير قيد بما بعد الطواف فاطلاقهم لا يأبى ما قيده الكرمانى خلافا لما ذكره المصنف فى الكبير (ومن فاته الحج فأهل بحجة أخرى) أى بعد ما فاتته الاولى (لزمه رفضها) أى رفض الاخرى (ودم) أى للرفض (وعمرة وحجتان) بل عمرتان وحجتان الا أنه يتحلل بأفعال عمرة فتبقى فى ذمته عمرة وحجتان

(فصل فى الجمع بين العمرتين) اعلم انهم اتفقوا فى وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى العمرة واختلفوا فى وجوبه بسبب الجمع بين احرامى الحج وقالوا فيه روايتان أصحهما الوجوب وبه صرح التمرتاشى وغيره وقيل ليس الا رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الاوجه (الحكم فيه) أى فى الجمع بين العمرتين (كالحكم فى الحجتين) أى فى الجمع بينهما سواء (فى المعية والتعاقب واللزوم والرفض ووقته) أى وقت الرفض (وغير ذلك) أى مما سبق فى الجمع المتقدم لكن لا كله بل بعضه (مما يتصور) أى وجوده (فى العمرة) أى فى الجمع بين افرادها ثم المعية واضحة لا يحتاج الى بيانها وأما المعاقبة فبينها بقوله (فلو أحرم بعمرة فطاف لها شوطا أو كله) أى بطريق الاولى (أولم يطف شيأ) كان الاخصر حذف هذه الجمل والا كتفاء بقوله (ثم أحرم بأخرى قبل ان يسعى للاولى لزمه) أى خلافا لمحمد (رفض الثانية ودم للرفض وقضاء المرفوض) الاولى المرفوضة لانها العمرة ولعله ذكره باعتبار كونه نسكا (ولو طاف وسعى للاولى ولم يبق عليه الا الحلق فأهل بأخرى لزمته) أى العمرة الاخرى اتفاقا (ولا يرفضها) أى الاخرى والاولى ان يقول ولا يرفض شيأ (وعليه دم الجمع وان حلق للاولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر) اى للجناية على الثانية اتفاقا (ولو بعده) اى ولو حلق للاولى بعد الفراغ من الثانية (لا) اى لا يلزمه دم آخر (ولو افسد الاولى) اى من العمرتين بان جامع قبل ان يطوف (ثم اهل بالثانية) أى بادخالها (رفضها) أى رفض الثانية (ويمضى فى الاولى) أى حتى يتمها ويكمل أفعالها (ولو نوى رفض الاولى وان يكون) أى ونوى ان يكون (عمله للثانية لم ينفعه) أى قصده هذا (فانه لم يكن رفضه) أى معتبرا (الا للاولى وكذا هذا) أى هذا الحكم (فى الحجتين ومن أحرم لا ينوى شيأ معينا فشرع فى الطواف) أى طاف ثلاثة أشواط او أقل (ثم اهل بعمرة رفضها الان الاولى تعينت عمرة)

ربِّ هب لى من لدنك ذرية طيبة انك سميع الدعاء ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين ربنا فاغفر لنا ذنوبنا واسرافنا فى أمرنا وثبت اقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار ربنا انك من تدخل النار فقد أخزيته وما للظالمين من أنصار ربنا اننا سمعنا مناديا ينادى للايمان أن آمنوا بربكم فآمنا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا

اى حيث اخذ الطواف ثم اهل بعمرة اخرى صار جامعا بين عمرتين فيجب عليه رفض الثانية
كما تقدم

(باب اضافة أحد النسكين)

أي المنسكين (الى الآخر والجمع بينهما معا الجمع بينهما معا مسنون للآفاقي) أي حقيقة أو حكما بلا خلاف بل هو أفضل أنواع الحج عندنا كما سبق (ومكروه للمكي) أي ومن في معناه كما تقدم (فان جمع المكي بينهما) وكذا الميقاتي (رفض العمرة ومضى في الحج) أي في أعماله فقط (أما الاضافة فعلى قسمين) لانه اما اضافة الحج الى العمرة أو بالعكس ولا ثالث لهما (الاول اضافة الحج الى العمرة وهو ان يحرم بالعمرة أولا ثم بالحج قبل ان يطوف لها أو بعد ما طاف لها) أي قبل ان يتحلل منها (والثاني اضافة العمرة الى الحج وهو ان يحرم بالحج أولا ثم بالعمرة قبل ان يطوف طواف القدوم أو بعده) كان الاختصار ان يقول قبل سعيها (فالاول) أي القسم الاول وهو اضافة الحج الى العمرة (جائز بلا كراهة للآفاقي) بل مستحب لحمل فعله صلى الله عليه وسلم جمعا بين الاحاديث المختلفة على ما حققه ابن حزم وتبعه النووي وغيره (مكروه للمكي) للآية الشريفة (والثاني مكروه لهما) لكن بالنسبة الى المكي أشد كراهة وأعظم اساءة من الآفاقي بل حمل بعض العلماء كالشافعي فعله صلى الله عليه وسلم على هذا القسم جمعا بين الروايات والله سبحانه وتعالى أعلم (أما تفريعات القسم الاول فالآفاقي اذا أدخل الحج) أي احرامه (على العمرة) أي على احرامها (فان كان) ادخاله عليها (قبل ان يطوف لها أكثره أو لم يطف شيئا) أي كما هو مقتضى قوله (فقارن) أي مسنون (وعليه دم شكر وان كان بعد ما طاف لها أربعة أشواط في أشهر الحج فهو متمتع ان حج من عامه ذلك بلا المام والا) أي وان لم يحج من عامه أو حج لكن مع الالمام (فمفرد بهما) وهذا غير ظاهر في الصورتين الاخيرتين لان الآفاقي اذا طاف أكثر أشواط العمرة في الاشهر وأحرم بالحج كيف يتصور أن يكون مفردا بهما أو بأحدهما وكذا اذا حج والم بينهما فانه لا شك ان المامه حينئذ فاسد غير صحيح فكيف يجعله مفردا من غير رفض لاحدهما (وأما حكم المكي ومن بمعناه) أي الميقاتي ومن صار من أهلها من الآفاقيين (اذا أدخل الحج على العمرة) بان أحرم بعمرة في أشهر الحج أو في غيرها بعمرة ثم أدخل عليها احرام حجة فهذا على ثلاثة أوجه (ان كان) أي ادخاله (قبل ان يطوف لها رفض عمرته) أي اتفاقا (وعليه دم الرفض وان مضى فيهما) أي حتى قضاهما (جاز) أي اجزأه (وعليه دم الجمع) اى بين النسكين ولو فعل هذا آفاقي كان قارنا لما تقدم (وان كان) اى ادخاله (بعد ما طاف أكثره فيرفض حجه) أي اتفاقا وعليه دم ولو فعل هذا آفاقي كان متمتعا (ولو كان) أي وان كان ادخاله (بعد ما طاف الاقل فكذلك) اى عند أبي حنيفة فيرفض الحج (وعليه دم حجة وعمرة) أي قضاؤهما ان لم يحج من عامه ذلك (وان قضى الحج من سنته تلك) أي بعينها او خصوصه (بان احرم به بعد الفراغ من العمرة فلا عمرة عليه) كما صرح به القدوري في شرحه مختصر الكرخي وشمس الائمة الكردي والزيلعي (ولو مضى فيهما جاز) أي اجزأه (مع الاساءة) اى اساءة الكراهة (وعليه دم الجمع ولو أن كوفيا دخل مكة بعمرة فأفسدها) أي بجماع قبل طوافها (وأتمها) أي كمل أفعالها من طوافها وسعيها (ثم احرم بمكة) أي منها (بعمرة وحجة يرفض عمرته وعليه دم) اى للرفض (وقضاؤها لانه) أي

وتوفنا مع الابرار ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين ربنا أفرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين أنت مولانا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة انا هدنا اليك على الله توكلنا ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين ونجنا برحمتك من القوم الكافرين فاطر السموات

الكوفى (صار كالمكى) اى بعد دخوله مكة (ولا فرق فى حق المكى بين ان يجمع بينهما فى أشهر الحج أو غيرها) بل فى غيرها أشد كراهة لوقوع إحرام الحج فى غير وقته (فلو اهل المكى بعمرة فطاف لها اكثره فى غير أشهر الحج ثم أهل بحجة) اى فى غير أشهره (فعليه دم) كما صرح به صاحب المبسوط معللا بأنه احرم بالحج قبل ان يفرغ من العمرة وليس للمكى ان يجمع بينهما فاذا صار جامعا من وجه كان عليه الدم انتهى (ولو فعل ذلك آفاقى لم يجب عليه شئ) الا انه مسئ كما تقدم والله أعلم (واما تفريعات القسم الثانى) وهو ما اذا أهل بالحج أولا ثم بالعمرة ثانيا (فان كان) اى المحرم بهما (مكيا أهل أولا بالحج ثم بالعمرة فعليه رفضها) اى رفض العمرة على كل حال (وان مضى عليهما) اى ولم يرفضها (جاز) اى اجزأه (ولزمه دم وإن كان) اى المحرم بهما (آفاقيا ادخل العمرة على الحج) اى ففيه تفصيل ان كان إدخاله (قبل ان يشرع فى طواف القدوم فهو قارن مسئ) أى وعليه دم شكر لقلة اساءته ولعدم وجوب رفض عمرته (وان كان) أى إدخاله (بعدما شرع فيه) أى ولو قليلا (أو بعد اتمامه) أى تكميل طواف قدومه بالطريق الاولى (وهو بمكة أو عرفة فكذلك) أى فحكمه كما سبق فى أن يقال (هو قارن مسئ اكثر اساءة من الاول) فيه انه حينئذ ليس حكمه كذلك فكان حقه أن يقول فهو اكثر اساءة وعليه دم جبر وقيل شكر وحينئذ يستقيم قوله (ويستحب له رفض العمرة) والحاصل أنه ليس حكمه كحكمه فى جميع الوجوه ولا فى بعضه الا فى كونه قارنا وموصوفا بمطلق الاساءة (ولو أهل بها فى أيام النحر والتشريق قبل الحلق وجب الرفض) اى اتفاقا (والدم والقضاء وكذا بعد الحلق) أى يجب الرفض والدم والقضاء على الاصح وفى شرح الزيلعى لانه جمع بينهما فى الاحرام أو فى بقية الافعال فان قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة الا بعد تمام التحلل من احرام الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقى عليه بعض واجبات الحج وهو رمى الجمار فى ايام التشريق فيصير جامعا بينهما فعلا وان لم يكن جامعا بينهما احراما فيلزمه الدم لذلك انتهى ولعله لم يذكر السعى مع انه من الواجبات للحج لانه قد يتقدم على الوقوف وقد يعقب طواف الزيارة وقيل اذا أحرم بالعمرة بعد الحلق لا يرفضها كذا فى الاصل قال الزيلعى والاصح انه يرفضها احترازا عن ارتكاب المنهى عنه لان العمرة منهى عنها فى خمسة ايام وتأويل ما ذكر فى الاصل انها لا ترتفض من غير رفض لها انتهى ولا يخفى انه يستفاد منه ان العمرة قبل السعى بعد ايام التشريق أهون فى الامر وأيسر فى الوزر فينبغى ان يقال باتحاد دم الرفض اذا تعددت العمرة دفعا للحرج المدفوع بل الظاهر من وضع المسئلة فى احرامه بالعمرة ايام التشريق ان فيما بعدها ليس كذلك ولو كان باقيا على السعى لاستيما ورواية الاصل انه لا يرفضها بعد حلق ثم من صحح الرفض علل بكون احرامه ما وقع فى الايام المنهى عنها فلا يلزمه شئ بعدها أصلا سواء بقى عليه سعى أم لا والله أعلم (ولو لم يرفض فى الصورتين أجزأه وعليه دم الجمع ولو فاته الحج فاحرم بعمرة قبل أن يتحلل) أى بافعال العمرة لفوات حجه (فعليه رفض العمرة) أى اللاحقة

* (فصل) * أى فى القضايا الكلية من هذا الباب (كل من لزمه رفض الحجة فى البابين) أى فى باب الجمع بين النسكين وباب اضافة أحدهما الى الآخر بجميع أقسامها (فعليه لرفضها دم وقضاء حجة وعمرة) أى لانه فى معنى فائت الحج (وكل من لزمه رفض العمرة فعليه دم وقضاء عمرة)

والارض أنت ولي فى الدنيا والآخرة توفنى مسلما والحقنى بالصالحين رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتى ربنا وتقبل دعائى ربنا اغفرلى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب رب ادخلنى مدخل صدق واخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك سلطانا نصيرا ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا رب لا تذرنى فردا وأنت خير الوارثين رب اشرح لى صدرى ويسر لى أمرى واحلل عقدة من لسانى يفقهوا قولى

لاغيرلانه فى معنى فاسد العمرة (وكل من لزمه الرفض) أى للجمع بين الاحرامين (ولم يرفض) أى أحدهما (فعليه دم الجمع) ثم عدم الرفض انما يتصور اذا جمع بين حجة وعمرة أو بين الحجتين بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السعى لاحدهما وهذا معنى قوله (وكل من عليه الرفض) أى رفض حجة أو عمرة (يحتاج الى نية الرفض) أى ليرتفض (الا من جمع بين الحجتين قبل فوات وقت الوقوف أو بين العمرتين قبل السعى للاولى ففى هاتين الصورتين) أى من الجمعين (ترتفض احداهما من غير نية رفض لكن اما بالسير الى مكة أو الشروع فى اعمال احداهما كما مر) أى من الخلاف فى الحالتين (وكل من جمع من الاحرامين) أى المختلفين أو المتفقين (ففى قبل الرفض فعليه مثل ما على المفرد) أى من الجزاء فى تلك الجناية كالقارن (وبعد الرفض) أى رفض ما يجب عليه رفضه (فعليه جزاء واحد) أى كالمتمتع وبقى من الكليات ان كل دم يجب بسبب الجمع أو الرفض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا ان يطعمه غنيا بخلاف دم الشكر ثم اعلم ان من جمع بين الحجتين أو العمرتين أو حجة وعمرة ولزمه رفض احداهما فرفضها فعليه دم للرفض وهل يلزمه دم آخر للجمع أم لا فالمذكور فى عامة الكتب ان دم الجمع انما يلزمه فيما اذا لم يرفض احداهما اما اذا رفضها فلم يذكر فيه الا دم الرفض بل المفهوم منه التصريح به وتلويحا عدم لزوم عدم الجمع ووقع فى البحر انه اذا جمع بين الحجتين أو العمرتين ثم ارتفض احداهما لزمه دم الرفض ودم آخر للجمع بين احرامى العمرة وفى وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى الحج روايتان أصحهما الوجوب انتهى وتبعه أبو البقاء فى منسكه فقال فيما اذا جمع بين الحجتين أو العمرتين يلزمه رفض احداهما ودمان للرفض والجمع

(باب فى فسخ احرام الحج والعمرة)

أى الى غيرهما (لا يجوز ولا يصح) تأكيد وبيان (فسخ احرام الحج الى العمرة عند الثلاثة) أى عندنا وعند مالك والشافعى (خلافا لاحمد) حيث ذهب الى ظاهر الحديث حيث قال سراقة أعامنا هذا أم لابد قال لابد وغيره ذهبوا الى انه كان ذلك من خاصة تلك السنة لان المقصود منه كان صرفهم عن سنن الجاهلية وتمكين جواز العمرة فى أشهر الحج فى نفوسهم حيث كانوا يقولون ان العمرة فى أشهر الحج من أفجر الفجور ويدل عليه ما روى عن بلال بن الحرث انه قال قلت يارسول الله فسخ الحج لنا خاصة أو لمن بعدنا قال لكم خاصة والجواب عن الحديث الاول ان المشار اليه بهذا هو الاتيان بالعمرة فى أشهر الحج لا فسخ الحج بالعمرة (وهو أن يفسخ نية الحج بعدما أحرم به ويقطع افعاله ويجعل احرامه وافعاله للعمرة وكذا لا يجوز فسخ العمرة بجعلها حجا عند الثلاثة) أى من الائمة (أو الاربعة) أى جميعهم بناء على ان المسئلة فيها روايتان عن الامام أحمد والله أعلم

(باب الجنايات)

أى ارتكاب المحظورات الشاملة للمفسدات وترك الواجبات (المحرم اذا جنى عمدا بلا عذر يجب عليه الجزاء) أى جزاء فعله وهو الكفارة (والاثم) أى وتدارك اثمه هو التوبة عن المعصية (وان جنى بغير عمد) أى بخطأ أو نسيان أو كره أو جهل فيما لم يجب عليه علمه (أو بعذر فعليه

واجعل لى وزيرا من أهلى رب أنزلنى منزلا مباركا وأنت خير المنزلين رب فلا تجعلنى فى القوم الظالمين رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم ان عذابها كان غراما انها ساءت مستقرا ومقاما ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين اماما رب هب لى حكما والحقنى بالصالحين واجعل لى لسان صدق فى الآخرين واجعلنى من ورثة جنة النعيم واغفر

الجزاء دون الاثم) فالصواب أن يقول فلا بدّ من الجزاء على كل حال والتوبة فى بعض الافعال (ولا بد من التوبة على كل حال) فيه انه لا يجب التوبة اذا كان بعذر أو بغير عمد والمقصود انه اذا جنى عمدا بلا عذر ثم كفر فلا يتوهم انه لا يتوجه عليه الاثم ولا يجب عليه التوبة فقد ذكر ابن جماعة عن الائمة الاربعة انه اذا ارتكب محظور الاحرام عامدا يأثم ولا يخرجه الفدية والعزم عليها عن كونه عاصيا قال النووى وربما ارتكب بعض العامة شيأ من هذه المحرمات وقال انا افتدى متوهما انه بالتزام الفدية يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثم ولزمته الفدية وليست الفدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الفعل كجهالة من يقول انا اشرب الخمر وأزنى والحد يطهرنى ومن فعل شيأ مما يحكم بتحريمه فقد أخرج حجه أن يكون مبرورا انتهى وقد صرح أصحابنا بمثل هذا فى الحدود فقالوا ان الحد لا يكون طهرة من الذنب ولا يعمل فى سقوط الاثم بل لا بد من التوبة فان تاب كان الحد طهرة له وسقطت عنه العقوبة الاخروية بالاجماع والا فلا لكن قال صاحب الملتقط فى باب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم يوجد منه التوبة من تلك الجناية انتهى ويؤيده ماذكره الشيخ نجم الدين النسفى فى تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أى اصطاد بعد هذا الابتداء قيل هو العذاب فى الآخرة مع الكفارة فى الدنيا اذا لم يتب منه فانها لا ترفع الذنب عن المصر انتهى وهذا تفصيل حسن وتقييد مستحسن يجمع به بين الادلة والروايات والله أعلم بحقائق الحالات (ثم لا فرق فى وجوب الجزاء فيما اذا جنى عامدا أو خاطئا) أى مخطئا (مبتدئا أو عائدا) خلافا لمن قال فى العائد للصيد ان له العذاب الاليم فقط دون الجزاء (ذاكرا) أى متذكرا لاحرامه (أو ناسيا عالما أو جاهلا) أى بالمسئلة (طائعا أو مكرها) أى فى فعله (نائما أو منتبها) أى عند مباشرته (سكران أو صاحيا) أى حال عمله أو تركه (مغمى عليه أو مفيقا معذورا أو غيره موسرا ومعسرا) أى غنيا أو فقيرا (بمباشرته) أى جنى بمباشرة نفسه (أو بمباشرة غيره بامره) أى حال كون مباشرة غيره بامره (أو بغيره) أى بغير امره (فى هذه الصور جميعها يجب الجزاء) اى بلا خلاف عند ائمتنا (وهذا) اى الذى ذكرناه (هو الاصل) اى القاعدة الكلية (عندنا) أى خلافا للغير فى بعض الصور السابقة (لا يتغير) أى هذا الاصل (غالبا) ولعله أشار الى ماسيأتى من انه اذا طيب محرم محرما الاثم على الفاعل ويجب الجزاء على المفعول (فاحفظه) اى هذا الاصل فانه كثير النفع فى هذا الفصل (ثم الجنايات) اى المحظورات على المحرم (باعتبار جنسها) اى المؤتلفة (على انواع) اى مختلفة (فنذكر كل نوع على حدة) اى حكم كل واحد بانفراده ليعرف تفاصيلها بعد معرفة اجمالها فى ضمن فصولها (النوع الاول فى حكم اللبس اذا لبس المحرم) اى بالحج أو العمرة او بهما (المخيط) اى الملبوس المعمول على قدر البدن أو قدر عضو منه بحيث يحيط به سواء كان بخياطة او نسج اولصق اوغير ذلك وكذا حكم تغطية بعض الاعضاء بالمخيط اوغيره (على الوجه المعتاد) اى بان لا يحتاج فى حفظه الى تكلف عند الاشتغال بالعمل وضده ان يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قميصه مثلا اعلى وجيبه اسفل (فعليه الجزاء) اى الآتى تفصيله (وتفسيره) اى تعريف المخيط المحظور على مافى الفتح (ان يحصل بواسطة الخياطة اشتمال على البدن) اى بوضعه وصنعه (واستمساك) اى بنفسه من

لابى انه كان من الضالين ولا تخزنى يوم يبعثون يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت على وعلى والدى وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلنى برحمتك فى عبادك الصالحين رب انى ظلمت نفسى فاغفر لى رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيرا للمجرمين رب انى لما أنزلت الى من خير فقير رب أوزعنى ان أشكر نعمتك التى أنعمت على وعلى والدى وان أعمل صالحا ترضاه واصلح لى فى ذريتى انى تبت اليك وانى من المسلمين ربنا اغفر لنا

غير تامة كما (فأيهما) أي من الاشتمال والاستمساك (اتفق اتفق لبس المخيط) أي لانتفاء الكل بانتفاء البعض وفيه انه يرد عليه اللباد المشتمل باللصق فانه ليس فيه خياطة مع انه عدمن المخيط اللهم الا ان يراد بالخياطة انضمام بعض الاجزاء ببعضها فيصلح ان يكون لعزا بان يقال ما ثوب يحرم لبسه للمحرم مع انه ليس بمخيط اتفاقا (فاذا لبس مخيطا) أي على الوجه المعتاد (يوما كاملا) أي نهارا شرعيا وهو من الصبح الى الغروب (او ليلة كاملة فعليه دم) أي اتفاقا والظاهر ان المراد مقدار احدهما فيقيد ان من لبس من نصف النهار الى نصف الليل من غير انفصال وكذا في عكسه لزمه دم كما يشير اليه قوله (وفي اقل من يوم) أي من مقدار نهار او ليل بتقليل ساعة (أو ليلة صدقة) وهي نصف صاع من بر (وكذا لو لبس ساعة) أي نجومية وهي جزء من أجزاء اثنى عشر حالة اعتدال الليل والنهار (فصدقة) أي معروفة القدر (وفي أقل من ساعة) أي عرفية لا لغوية لانها أقل ما يطلق عليه الزمان (قبضة) بالقاف المفتوحة والصاد المهملة وتمم ما حصل كما على ما في القاموس وأما القبضة بالمعجمة فهو ما قبضت عليه من شيء ولا يناسبه المقام (من بر) بضم موحدة من حنطة أو قبضتين من شعير هذا وعن أبي يوسف في أكثر من نصف يوم أو ليلة دم اقامة للاكثر مقام الكل وهو قول أبي حنيفة أولا ثم رجع عنه على ما ذكره في البحر وهذا يؤيد ما قدمناه من اعتبار المقدار وكذا ما روي عن محمد ان في لبس بعض اليوم قسطه من الدم حتى لو لبس يوما الا ساعة فعليه من قيمة الدم بمقدار ما لبسه عنده وأما ما ذكره رشيد الدين عن أبي يوسف انه اذا لبس قليلا أو كثيرا فعليه دم فغريب جدا (ولو لبسه) أي المخيط (اياما) أي من غير نزع وادامه (فعليه دم واحد) أي اذا كان لبسه بعذر أو بغير عذر بخلاف ما اذا كان بعضه بعذر وبعضه بغير عذر فانه يتعدد الجزاء فيلزمه دم مخير في الاول وحتم في الثاني (فان أراق) أي الدم (لذلك) أي لاجل ذلك اللبس (ثم تركه عليه يوما آخر فعليه دم آخر) أي لجناية ثانية بعد كفارته لجناية الاولى وهذا بالاتفاق وكذا اذا خلعه وأراق ثم لبسه بعده بلا خلاف (ولو لبس) أي قميصا مثلا (يوما مثلا) أي أو ليلا أو مقدار أحدهما متصلا (ثم نزعه) أي خلعه (ثم لبسه ثم تركه) أي ترك لبسه (فان كان نزعه على عزم الترك) أي بان لا يريد لبسه أو بدله في حال احرامه (فعليه كفارة أخرى) أي للبسه ثانيا (والا) أي وان لم ينزعه على عزم الترك بل نزعه على قصد ان يلبسه ثانيا أو خلعه ليلبس بدله (لا) أي لا يلزمه كفارة أخرى لتداخل لبسه وجعلهما لبسا واحدا حكما فان الترك مع عزم الفعل كالوجود (ولو جمع اللباس) أي أنواعه (كله معا) أي في مجلس واحد (من قميص وقباء وعمامة وقلنسوة وسراويل وخف) بيان لجنس اللباس (ولبس) أي داوم على لبس جميعها (يوما أو أياما) أي ولم ينزعها أو نزعها ليلا للنوم ونحوها ولبسها نهارا أو يلبسها ليلا للبرد وينزعها نهارا (فعليه دم واحد) ما لم يعزم على الترك عند الخلع فان عزم على الترك عند نزعه ثم لبسه تعدد الجزاء ان كفر للاول بالاتفاق وان لم يكفر له فعندهما دمان وعند محمد دم واحد قال في الفتح هو المثال في البدائع (وهذا) أي ما ذكرنا من اتحاد الجزاء على لبس المخيط محله (اذا اتحد سبب اللبس فان تعدد السبب كما اذا اضطر الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة) أي بعينها (نحو ان يحتاج الى قميص) أي مثلا (فلبس قميصين أو قميصا وجبة أو يحتاج الى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعليه كفارة

ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤف رحيم ربنا عليك توكلنا واليك أنبنا واليك المصير ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا ربنا انك أنت العزيز الحكيم ربنا أتمم لنا نورنا واغفر لنا انك على كل شيء قدير رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات ولا تزد الظالمين الا تبارا بسم الله الرحمن الرحيم قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ومن شر غاسق اذا وقب

واحدة) لان محل الجناية متحد فلا نظر الى الفعل المتعدد (يتخير فيها) لوقوع أصل الجناية لضرورة ماصرح به فى المحيط وكذا اذا لبسهما على موضعين لضرورة بهما فى مجلس واحد بان لبس عمامة وخفا بعذر فيهما فعليه كفارة واحدة وهى كفارة الضرورة لان اللبس على وجه واحد فيجب كفارة واحدة (وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلا أو لبس قميصا للضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه كفارتان كفارة الضرورة يتخير فيها وكفارة الاختيار) أى غير حالة الاعتذار (لا يتخير فيها) أى بل يتحتم الكفارة عنها انتهى وخالفهما الطرابلسى حيث قال ولو لبس قميصا للضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه دم وفدية كذا ذكره فى الكبير على سبيل الاعتراض ويمكن دفعه بان يقال مراده الدم المتحتم لغير الضرورة والفدية المخيرة فى الضرورة وفى الكرمانى ولو لبس قميصا للضرورة فلما مضى بعض اليوم لبس قميصا آخر ولبس قلنسوة لغير ضرورة حتى مضى اليوم فعليه فى لبس القميص كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفى لبس القلنسوة كفارة أخرى غير الاضطرار لان هذا اللبس غير اللبس الاول أى لاختلاف الوصفين كونهما لعذر وبغيره فكانا كشيئين متغايرين سواء فى مجلس أو مجلسين انتهى وهذا الحكم فى الحلق بان حلق بعض أعضائه لعذر وبعضها لغير عذر ولو فى مجلس يتعدد الجزاء وهكذا فى الباب والله أعلم (ولو كان به حمى غب) بكسر الغين المعجمة وتشديد الموحدة أى بان تأتى يوما بعد يوم ونحو ذلك (فجعل يلبس المخيط يوما) أى للاحتياج اليه (وينزعه يوما) للاستغناء عنه (فادامت الحمى تأخذه فاللبس متحد) وعليه كفارة واحدة وان زالت هذه وحدثت أخرى اختلف حكم اللباس فعندهما عليه كفارتان كفر للاول أولا وعنده كفارة واحدة ان لم يكفر وان كفر فكفارة أخرى على ما فى البدائع وغيره (أو حصره عدو) أى فى حصن ونحوه (فاحتاج الى اللبس للقتال أياما) أى مثلا (يلبسها اذا خرج عليه) أى على العدو أو بعكسه (وينزعها اذا رجع) أى هو أو عدوه (أو لم ينزع أصلا) أى ولو رجع العدو (أو لم يرجع) أى العدو (ولكن يلبس فى وقت وينزع فى وقت) أى والعلة قائمة بان لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لزمه كفارة أخرى (أو كان به) أى وقع بالمحرم (ضرورة أخرى) أى غير ضرورة الاحصار (لاجلها يلبس فى النهار) أى للاحتياج اليه (وينزع فى الليل للاستغناء عنه أو فعل بالعكس) أى بان لبس فى الليل ونزع فى النهار (لبرد أو غيره) من الضرورات (أو لم ينزع ولو مع الاستغناء عنه والعلة لازمة) جملة حالية مفيدة ان بقاء العلة قامت مقام الضرورة الدائمة (فادام العذر) أى موجودا حقيقة وحكما (فاللبس متحد فى جميع ذلك) أى فى جميع ما ذكر من الصور (وعليه كفارة واحدة) أى للتداخل (يتخير فيها) أى لارتكابه معذورا (فان زال العذر الذى لاجله لبس) أى بالكلية (بيقين) أى زال بيقين (فنزع أو لم ينزع وحدث عذرا آخر) أى فلبس (أو لم يحدث عذر ولكن دام على اللبس) أى بلا عذر (فعليه كفارة أخرى الا اذا كان على شك من زوال العذر فاستمر) أى على لبسه (فعليه كفارة واحدة مالم يتيقن زواله) وهذا كله توضيح قد علم بيانه من تقييده الزوال فى السابق بيقين والاصل فى جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الا الى صورة اللبس لكن هنا دقيقة وهى انه اذا كان بقاء العذر حكما وزواله حقيقة فالظاهر انه يجب عليه نزعه لئلا يكون

ومن شر النفاثات فى العقد ومن شر حاسد اذا حسد
بسم الله الرحمن الرحيم قل أعوذ برب الناس ملك الناس اله الناس من شر الوسواس الخناس الذى يوسوس فى صدور الناس من الجنة والناس هو الله الذى لا اله الا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار القهار الوهاب الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض الرافع المعز المذل السميع البصير

عاصيا وان سقطت عنه الكفارة فى هذه الصورة فليقاء العلة فى الجملة (ولو زر الطيلسان يوما فعليه دم وفى أقل صدقة ولو ألقى القباء) أى ونحوه كالعباء (على منكبيه وزره يوما فعليه دم) أى اتفاقا (وان لم يدخل يديه فى كمه) كما صرح به فى النهاية وشمس الأئمة والاسبيجابى والبدائع لان الزر بمنزلة الادخال ولذا قال (وكذا لو لم يزره ولكن أدخل يديه فى كمه) وكذا اذا أدخل احدى يديه فى كمه ولو لم يزر لانه بمنزلة الزر الواحد ولانه يصدق عليه حينئذ تعريف المخيط على ما سبق ويؤيده ما فى بعض النسخ من افراد الضميرين (ولو ألقاه) أى على منكبيه (ولم يزره ولم يدخل يديه فى كمه فلا شئ عليه) أى من الجزاء (سوى الكراهة) استثناء منقطع أى لكن الكراهة ثابتة لمخالفته السنة ولا يبعد أن يكون الاستثناء متصلا أى لا شئ عليه من الاحكام الا الكراهة وهذا عندهم خلافا لزفر حيث قال عليه دم (ولو لم يجد سوى سراويل فلبسه من غير فتق) أى شق ولم يلبسه على هيئة الازار (فعليه دم) أى فى المشهور من الروايات خلافا للرازى حيث قال يجوز لبس السراويل من غير فتق عند عدم الازار وهذا بظاهره يقتضى جواز لبس السراويل عند عدم الازار بلا لزوم شئ والا كان قوله كقول الجمهور كما توهمه بعض الطلبة وتفوه به ولكنه ليس بلازم لانه قد يجوز ارتكاب المحظور للضرورة مع وجوب الكفارة كالحلق للأذى ولبس المخيط للعذر فكذا قول الرازى بالجواز لا يلزم منه القول بعدم وجوب الكفارة وقد صرح الطحاوى فى الآثار باباحة ذلك مع وجوب الكفارة فقال بعد ما روى حديث من لم يجد النعلين فليلبس الخفين ومن لم يجد ازارا فليلبس سراويل فذهب الى هذه الآثار قوم فقالوا من لم يجدهما لبسهما ولا شئ عليه وخالفهم فى ذلك آخرون فقالوا اما ما ذكرتم من لبس المحرم الخفين والسراويل على حال الضرورة فنحن نقول ذلك ونبيح له لبسه للضرورة التى هى به ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة وليس فيما رويتم نفى لوجوب الكفارة ولا فيه ولا فى قولنا خلاف شئ من ذلك لانا لم نقل لا يلبس الخفين اذا لم يجد النعلين ولا السراويل اذا لم يجد الازار ولو قلنا ذلك كنا مخالفين لهذا الحديث ولكن قد ابحنا له اللباس كما أباح النبى صلى الله عليه وسلم ثم أوجبنا عليه مع ذلك الكفارة بالدلائل القائمة الموجبة لذلك ثم قال هذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى ما ذكره المصنف فى الكبير عنه وقد زاد الطحاوى حديث ابن عمر مرفوعا من لم يجد نعلين فليلبس خفين وليشقهما من عند الكعبين فهذا فيه دلالة صريحة على ان السراويل ان كان واسعا يجب عليه أن يشقه ويلبسه على هيئة الازار فان لبسه من غير شقه فعليه دم محتم وأما ان كان ضيقا فلبسه يكون معذورا ويجب عليه فدية يتخير فيها ولعل كلام الرازى محمول عليه والحاصل ان قول المصنف عليه دم فيه تفصيل كما ذكرناه وكذا قوله (غير أنه يجوز له لبسه) ليس على اطلاقه بل انما يجوز لبسه اذا لم يمكن شقه ولبسه ازارا كما يشير اليه قوله (بخلاف القميص فانه لا يجوز له لبسه) أى من غير الفتق والاتزار الا اذا كان هناك عذر آخر من الاعذار (ولو عصب شيئا من جسده سوى الرأس والوجه فلا شئ عليه) أى من الجزاء (ويكره ان كان) أى تعصيبه (بغير عذر) أى لترك السنة وينبغى استثناء الكفين أيضا لما تقدم من انه ممنوع من لبس القفازين وهذا كله فى حق الرجل ولذا قال (ولا يجب على المرأة بلبس المخيط شئ) أى لا من الدم ولا من الصدقة ثم المخيط من حيث هو مباح لها وأما بالنسبة الى

الحكم العدل اللطيف الخبير الحليم العظيم الغفور الشكور العلى الكبير الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم الرقيب المجيب الواسع الحكيم الودود المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل القوى المتين الولى الحميد المحصى المبدئ المعيد المحيى المميت الحى القيوم الواجد الماجد الواحد الاحد الصمد القادر المقتدر المقدم المؤخر الاول الآخر الظاهر الباطن الوالى المتعالى البر التواب المنتقم العفو الرؤف مالك الملك ذو الجلال والاكرام

المصبوغ بورس أو زعفران فانما فيه كالرجل من لزوم الدم الا ان المصبوغ اذا كان مخيطا ينبغي ان يجب دمان على الرجل دم للمخيط ودم للطيب وعلى المرأة دم واحد للطيب فقط في الغاية ان لبس ثوبا مصبوغا بزعفران أو عصفر مشبعا يوما أو أكثر فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان مخيطا ينبغي أن يكون عليه دمان للبس المخيط واستعمال الطيب كما لو لبد رأسه بالحناء انتهى وهو جلي كما لا يخفى (تنبيه) أي هذا تنبيه أي منبه للتنبيه على ايضاح ما سبق مما أجمل فيه (قد يتعدد الجزاء) أي كفارة المحظور (في لبس واحد بأمور) اى خمسة (الاول التكفير بين اللبسين بان لبس ثم كفر ودام على لبسه ولم ينزعه) عطف تفسير وكذا اذا نزع وكفر ثم لبس (والثاني تعدد السبب) أي بان لبس في موضعين أحدهما العذر والآخر لغير عذر أو لعذر آخر سواء يكون على وجه الاستمرار أو الانفصال بينهما بالخلع والاسترجاع (والثالث الاستمرار على اللبس بعد زوال العذر) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع حدوث عذر آخر) شمله ما تقدم فتدبر (والخامس لبس المخيط المصبوغ بطيب) أي كورس وزعفران وعصفر (للرجل) وخص به لان التعدد بالنسبة اليه وأما بالاضافة الى المرأة فلا تعدد بل جناية واحدة وهذا اذا لبسه على الوجه المعتاد والا فعليه جناية واحدة أيضا (ويتحد الجزاء) أي وقد تتحد الكفارة عكس ما سبق (مع تعدد اللبس بأمور) أي ثلاثة (منها اتحاد السبب) بان لبس في موضعين من الجسد كلاهما بعذر أو كلاهما بغير عذر (وعدم العزم على الترك عند النزع) أي اذا كان السبب متحدا (وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم) أي مع اتحاد السبب واعلم انه ذكر بعضهم ما يفيد ان اليوم في اتحاد الجزاء في حكم اللبس كالمجلس في غيره من الطيب والحلق والقص والجماع كما سيأتي لانه ذكر الفارسي والطرابلسي انه ان لبس الثياب كلها معا ولبس خفين فعليه دم واحد وان لبس قميصا بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة مقيد باليوم لا بالمجلس وفي الكرماني ولو جمع اللباس كله في يوم واحد فعليه دم واحد لوقوعه على جهة واحدة وسبب واحد فصار كجناية واحدة ومثله ما ذكره بعضهم في حلق الرأس اذا حلقه في أربع مجالس عليه دم واحد وقيل عليه أربع دماء وقد صرح في منية الناسك بتعدد الجزاء في تعدد الايام حيث قال وان لبس العمامة يوما ثم لبس القميص يوما آخر ثم الخفين يوما آخر ثم السراويل يوما آخر فعليه لكل لبس دم وذكر الفارسي عن المحيط لو أخر رمي الجمار كلها الى اليوم الرابع رماها على التأليف وعليه دم واحد عند أبي حنيفة لان الجنايات اجتمعت من جنس واحد فيتعلق بها كفارة واحدة كما لو لبس قميصا وسراويل وقباء انتهى فتأمل فانه لا يخفى عليك الفرق بين القضيتين مع ان المشبه به يحتمل أن يكون محمولا على مجلس واحد ويوم واحد وان يكون مختلفا في ذلك هذا وفي المحيط اذا اضطر الى تغطية رأسه فلبس قلنسوة ولف عمامة يلزمه كفارة واحدة ولو وضع قميصا على رأسه وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية يتخير فيها بلبس القلنسوة ويلزمه دم القميص لانه لا حاجة للرأس الى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره الفارسي والطرابلسي وهو غريب مخالف للاصول والفروع لان الموجب هو التغطية وقد حصلت بواحد منهما ولا يتعدد الجزاء بتعدد الملبوس في موضع واحد سواء كان لعذر أم لا اللهم الا ان يحمل ان الضرورة ملجئة الى

المقسط الجامع الغني المغني المانع الضار النافع النور الهادي البديع الباقي الوارث الرشيد الصبور الذي ليس كمثله شيء وهو السميع العليم وتقول (اللهم) صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد صلوات الله وملائكته على النبي الامي وعلى آله وعليه السلام وعلى آله وبركاته مائة مرة لا اله الا الله الها واحدا ونحن له مسلمون لا اله الا الله ولو كره المشركون لا اله الا الله ربنا

أو قلنسوة غير مستوعبة للرأس بأن يكون ربعه ليس فيه عذر ووضع على رأسه قصابة غطى رأسه بجميعه فانه حينئذ يجزاء آن بلا شبهة جزاء للعسير عذر وجزاء للمكان المعروف (وحكم الليل كاليوم) أى فى جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب المحيط والاسرار (فيجب بلبسه ليلة كاملة دم انتهى) وهذا يدل أيضا على ان المعتبر هو مقدار اليوم لا عينه الوارد كما قررناه سابقا وبه ذا صح قياس الليل على اليوم على ما اعتبره القوم

• (فصل فى تغطية الرأس والوجه) • اى كلهما أو أحدهما فان الرجل ممنوع من تغطيتهما والمرأة ممنوعة من تغطية الوجه لا غير فتغطية الرأس حرام على الرجل اجماعا كتغطية وجه المرأة وأما تغطية وجهه فحرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمد فى رواية (ولو غطى جميع رأسه أو وجهه) أى جميع وجهه (بمخيط أو غيره يوما أو ليلة) وكذا مقدار أحدهما (فعليه دم) أى كامل بلا خلاف (وفى الاقل من يوم) وكذا من ليلة (صدقة والربع منهما كالكل) قياسا على حلقهما واعلم انه اذا ستر بعض كل منهما فالمشهور من الرواية عن أبى حنيفة انه اعتبر الربع فتغطية ربع الرأس يجب عليه ما يجب بكله كما ذكر فى غير موضع وهو الصحيح على ما قاله غير واحد وعن أبى يوسف انه يعتبر أكثر الرأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والكافى والمبسوط وغيرهم ونقله فى المحيط والذخيرة والبدائع والكرمانى عن محمد لكن قال الزيلعى وقياس قول محمد أن يعتبر الوجوب فيه بحسابه من الدم انتهى وكذا الحكم فى الوجه على ما نص عليه فى المبسوط والوجيز وغيرهما وأما ما فى خزانة الاكمل وان غطى ثلث رأسه أو ربعه لا شئ عليه بخلاف الحلق فهو شاذ مخالف لكلام غيره بل لكلامه أيضا لانه قال فى موضع آخر وبتغطية ربع وجهه أو ربع رأسه يجب عليه ما يجب بكله اللهم الا أن يقال ان أراد بقوله لا شئ عليه اى من الدم لا من الصدقة ويكون بناء على قوله بالاعلى قول الامام الاعظم والله أعلم ثم لو غطى رأس محرم أو وجهه وهو نائم يوما كاملا فعلى المحرم الذى حصل له الارتفاق دم حتم ان كان لغير عذر وان كان لعذر دم تخيير (ولو عصب من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أى يوما أو ليلة (فعليه صدقة) أى اتفاقا (ولو حمل على رأسه مما يقصد به التغطية) أى بحسب الالف والعادة (لزمه الجزاء) أى من الدم والصدقة (وان كان مما لا يقصد به ذلك) أى التغطى (كاجانة) بكسر الهمزة وتشديد الجيم أى مركن (أو عدل) بكسر العين وقد تفتح أى أحد شقى حمل الدابة (أو جوالق) أى خيش أو غيره وتقدم ذكره (أو مكتل) بكسر الميم وفتحها أى ما يكال فيه مما يصنع من خوص (أو طاسة) وهى اناء يشرب منه على ما فى القاموس والمعروف انها طرف خاص من نحاس أو صفر (أو طست) بسين مهملة وأما بالمعجمة فعجمية (أو حجر أو مدر أو صفر أو حديد أو زجاج أو خشب ونحوها) أى من فضة وذهب وورق مما يغطى كل رأسه أو بعضه (فلا بأس به) لكن تركه أفضل لمخالفة ظاهر السنة (ولا شئ عليه) أى من الدم والصدقة (ولو غطى رأسه بطين لزمه الجزاء وان خضبه بالحناء) أى وحصل به التلبيد (فعليه دميان فدية للتغطية وأخرى للتطيب) وكذا اذا لطخه بالصندل بان بقى جرمه مما يقى حره وبرده (وهذا) أى الحكم بتعدد الجزاء (ان كان الحناء) أى ونحوه من الطيب (جامدا) أى مغطيا (وان كان مائعا فلا شئ عليه للتغطية) وزاد فى الكبير لعدم سترها وفيه انه لا تحصل لهذه الزيادة

وربّ آبائنا الاولين (اللهم) لك الحمد كالذى نقول وخيرا مما نقول (اللهم) لك صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى واليك مآبى ولك يارب تراثى (اللهم) انى أعوذ بك من عذاب القبر ومن فتنة الصدر ومن شتات الامر (اللهم) انى أسألك من خير الريح ومن خير ما تجئ به الريح وأعوذ بك من شر الريح ومن شر ما تجئ به الريح ومن شر بوائق الدهر (اللهم) انك ترى مكانى وتسمع كلامى وتعلم سرى وعلانيتى ولا يخفى عليك شئ من أمرى أنا البائس الفقير المستغيث الوجل

كما لايخفى على أرباب الافادة فالصواب أن يقال فلاشئ عليه الاجزاء الطيب دون التغطية
(ولو لبد رأسه) أي من غير طيب (فعليه الجزاء) كما في جوامع الفقه والتلبيد هو أن يأخذ شيأ
من الصمغ والخطمي والآس ويجعله في أصول الشعر ليتلبد (وليس للمرأة أن تنتقب) أي
تلبس النقاب وهو البرقع (وتغطي وجهها) أي بأي شئ كان (فان فعلت) أي ما ذكر من تغطية
الوجه (يوما فعليها دم وفي الاقل صدقة) كما صرح به في الجوهرة

*(فصل في لبس الخفين اذا لبسهما قبل القطع فدم) وفيه ان بعد القطع ما يسمى
خفا فالعبارة المحررة ان لبسهما (يوما فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة) وكذا حكم الليل كله أو
أقله (وان لبسهما بعد القطع أسفل من موضع الشراك) وهو الكعب الذي في وسط القدم (فلا
شئ عليه) أي عندنا وأغرب الطبري والنووي والقرطبي فحكوا عن أبي حنيفة انه يجب عليه
الفدية اذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين كذا نقله المصنف والصواب عند وجود
النعلين لما حكى الطبري أيضا عن ابي حنيفة انه اذا كان قادرا على النعلين لايجوز له لبس الخفين
ولو قطعهما لكن هذا كله خلاف المذهب ولعله رواية عنه الا انه قال في المطلب الفائق وهذه
الرواية ليس لها وجود في المذهب بل هي مفتعلة انتهى وفيه ان نسبة الافتعال الى العلماء غير
مناسبة وكذا ادعاء الاحاطة المستلزمة لنفي الرواية في المسئلة نعم في منسك عز بن جماعة
وان شاء قطع الخفين من الكعبين ولبسهما ولافدية عند الاربعة انتهى لكن ليس فيه دلالة
صريحة على المدعى من جواز لبسهما مع وجود النعلين والظاهر ان لبسهما حينئذ مخالف
للسنة فيكره ويحصل به الاساءة (ولو وجد النعلين بعد لبسهما) أي بعد لبس الخفين المقطوعين
(يجوز له الاستدامة على ذلك) أي عندنا كما في الكرماني وفيه اشعار بان المسئلة مختلف فيها قال
ابن الهمام أطلق المشايخ جواز لبسه ومقتضى النص انه مقيد بما اذا لم يجد نعلين أقول الظاهر
ان قيد عدم وجدان النعلين لوجوب قطع الخفين بخلاف ما اذا وجدتا فانه لايجب القطع
حينئذ لما فيه من اضاعة المال عبثا وهو لا ينافي ما اذا قطعهما ولبسهما مع وجود النعلين
والله أعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود النعلين) كما صرح به ابن العجمي لكن لا ينافي
الكراهة المرتبة على مخالفة السنة هذا ولم أر من صرح فيمن لبس خفا واحدا والظاهر أن
يكون الحكم متحدا اذا لم يكن مجلس لبسهما متعددا (النوع الثاني في الطيب الطيب
ما يتطيب به و يكون له رائحة مستلذة) عطف تفسير (ويتخذ منه الطيب) أي كما في بعض
افراده الآتية (كالمسك والكافور والعنبر والعود) لكنه بنفسه غير طيب بل يعالج فيه
بمساعدة النار حتى يصير طيبا (والغالية) وهي المجموعة من الاربعة المتقدمة بخلاف الند
بفتح النون وتكسر فانه مجموع من الثلاثة الاول (والصندل) وهو أيضا يصير طيبا بسبب الحك
(والورد) أي طريا و يابسا (والورس) وهو نبات كالسمسم ليس الا باليمن يزرع فيبقى عشرين
سنة على ما في القاموس (والزعفران والعصفر) بالضم (والحناء) بالمد ويقصر (والخيري) بكسر
الخاء المعجمة وتشديد الياء الاخيرة نوع من الازهار (والكاذي) بالذال المعجمة لا بالمهملة
كما في السنة العامة وهو شجر له ورد يطيب به الدهن على ما في القاموس (والبان) شجر
لحب ثمره دهن طيب (والبنفسج والياسمين) وردان معروفان (والزنبق) بالنون كجعفر دهن

المشفق المقر المعترف بذنبه
أسألك مسئلة المسكين
وأبتهل اليك ابتهال المذنب
الذليل وادعوك دعاء
الخائف المضطر دعاء من
خضع لك عنقه وذل لك
خده وفاضت لك عيناه
ورغم لك أنفه (اللهم)
لاتجعلني بدعائك رب شقيا
وكن بي رؤفا رحيما يا خير
المسؤلين ويا خير المعطين
(اللهم) اهدنا بالهدى
وزينا بالتقوى واغفر لنا
في الآخرة والاولى (اللهم)
اجعله حجا مبرورا وذنبا
مغفورا (اللهم) اني أسألك
من فضلك وعطائك رزقا
مباركا (اللهم) انك

الياسمين وورد (وماء الورد والريحان) عطف على ماء الورد (والنرجس والنسرين) نوع من الورد (والزيت الخالص) أى غير المختلط بالطيب فانه من الطيب محل بحث فان الزيت هو الدهن الحاصل من الزيتون وكذا قوله (والشيرج البحت) أى الخالص وسيجيء تحقيقهما فى اصل الدهن (والحلبى والقسط) بالضم عود هندى وعربى على مافى القاموس (وأما التطيب وهو الصاق الطيب ببدنه أو ثوبه فلا يجب شئ بشم الطيب والفواكه الطيبة وان كان) أى الشم (مكروها) أى اذا قصد به الشم (لعدم الالصاق) متعلق بقوله لا يجب والمراد بالالصاق اللصوق والتعلق بحسب الريح لا بالتصاق جرم الطيب ولهذا لو ربط بثوبه مسكا أو نحوه يجب الجزاء ولو ربط العود لم يجب لوجود الالصاق فى الاول دون الثانى والله أعلم (والمحرم رجلا كان او امرأة ممنوع من استعمال الطيب فى بدنه وازاره وردائه وجميع ثيابه وفراشه ومسه) أى ومن لمسه (وشمه) أى بقصده (فاذا طيب عضوا كاملا) أى فما زاد (فعليه دم وفى أقله) أى فى أقل من كمال عضوه (صدقة) اى فى الصحيح وهو المذكور فى الاصل وسائر المتون وهو اختيار صاحب الهداية والكافى والمجمع وغيرهم وصححه صاحب البدائع وغيره وفى المنتقى اذا طيب ربع العضو فعليه دم وان كان دونه فصدقة وقال محمد فى أقل من العضو يجب بقدره من الدم (والعضو كالرأس واللحية والشارب واليد والفخذ والساق والعضد ونحو ذلك ثم ان كان الطيب قليلا فالعبرة بالعضو) أى لا بالطيب (وان كان) أى الطيب (كثيرا فالعبرة بالطيب) أى لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله شيخ الاسلام وغيره توفيقا بين الاقوال حيث قالوا اذا استعمل طيبا كثيرا فاحشا فعليه دم وان كان قليلا فصدقة واختلف المشايخ فى الفاصل بين القليل والكثير كما اختلفوا فى موجب تطييب العضو وبعضه فقيل الكثير كالعضو الكامل الكبير كالرأس والوجه والساق والفخذ والقليل ما دون ذلك كذا فسره هشام عن محمد وصححه بعضهم وقيل الكثير ربع العضو الكبير والقليل ما دونه والفقيه أبو جعفر الهندوانى اعتبر الكثرة والقلة فى نفس الطيب لا فى العضو فقال ان كان الطيب فى نفسه كثيرا بحيث يستكثره الناظر ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وفى المسك بقدر ما يستكثره الناس يكون كثيرا وان كان فى نفسه قليلا والقليل ما يستقله الناس وان كان فى نفسه كثيرا وكف من ماء الورد يكون قليلا وفى المحيط والى كل قول اشار محمد (والكثير ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وكف من المسك) أى على ما فسره الفارسى والمحيط (والقليل ككف من ماء الورد) وفيه ان عد الاقل من الكف فى المسك قليلا محل بحث فالمعتمد ما تقدم والله أعلم واختاره ابن الهمام أيضا تبعهم (فلو طيب بالقليل عضوا كاملا فعليه دم ولو طيب بالكثير أقل من عضو فعليه دم) وكذا اذا طيب بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الاولى بالاولى (ولو طيب أقل من عضو فطيب قليل فعليه صدقة) واذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين) أحدهما قلة الطيب وثانيهما أقل من العضو (والدم بواحد) اما طيب كثير ولو فى بعض العضو واما عضو كامل ولو بطيب قليل هذا وفى المبسوط استلم الركن فاصاب يده أو فمه خلوق كثير فعليه دم وان كان قليلا فصدقة (ولو طيب) أى المحرم (جميع اعضائه فى مجلس واحد فعليه دم وان كان) أى تطييب الاعضاء (فى مجالس فلكل طيب) أى على كل عضو (كفارة على حدة) أى سواء كفر للاول اولا عندهما وقال محمد

أمرت بالدعاء وقضيت على نفسك بالاجابة وانت لا تخلف الميعاد ولا تنكث عهدك (اللهم) ما أحببت من خير فحببه الينا ويسره لنا وما كرهت من شر فكرهه الينا وجنبناه ولا تنزع منا الاسلام بعد اذ أعطيتنا (اللهم) كما أدبتنى من صباى وهديتنى من عماى أدعوك دعاء من اتاك رجاء لك راجيا عن وطنه نائيا ولذنبه شاكيا يا خير مقصود وأيسر منزول عليه وأكرم مسؤل ما لديه اعطنى العشية أفضل ما تؤتى احدا من خلقك وحجاج بيتك الحرام

عليه كفارة واحدة مالم يكفر للاولى (ولو طيب مواضع متفرقة يجمع ذلك) أى من كل عضو (فان بلغ عضوا) أى كاملا (فعليه دم والا فصدقة) أى ولو كان بقاء الطيب ساعة اذلم يقيد أحد هنا بيوم أوليلة وسيأتى التصريح بهذه المسئلة

*(فصل فى الكحل المطيب اذا اكتحل بكحل فيه طيب فان كان) أى الاكتحال به (مرارا كثيرة) ظاهره أن يكون تسع مرات لان أقل المرار ثلاثة واقل كثرة الثلاثة تسعة (قيل وهى) أى المرات الكثيرة (ثلاث) وهذا مخالف للقواعد المعتبرة والاظهر ثلاث مرات هو حد الكثرة فى هذه المسئلة كما ان حد القلة مادون الثلاثة ثم الجملة معترضة وقوله (فعليه دم) جزاء للشرطية المتقدمة (وان كان مرة أو مرتين فعليه صدقة) كما صرح به فى الحاوى وفيه دلالة على ان المراد بالكثرة المعتبرة هى مافوق المرتين من الثلاثة المطلقة الموافقة للروايات المعتبرة ففى المبسوط وجوامع الفقه اذا اكتحل بكحل فيه طيب فعليه صدقة الا أن يكون كثيرا فعليه دم قال ابن الهمام يفيد تفسير المراد بقوله الا أن يكون كثيرا انه الكثرة فى الفعل لا فى نفس الطيب المخالط فلا يلزم بمرة واحدة وان كان الطيب كثيرا وفسر الاسبيجابى فى شرح الطحاوى وصاحب الخزانة وغيرهما الكثرة بالمرار فقالوا ان فعل ذلك مرارا فعليه دم وهو المروى عن محمد انتهى فقوله مرارا كثيرة تبع فيه عبارة الكافى والكرمانى لكن ينبغى فى تأويله أن يقال كثيرة عطف بيان أو تفسيرا وتأكيدا وله مرارا دفعا لما اعتبره المنطقى من ان أقل الجمع مرتان لانه وصف لما قبله لئلا يأتى المحظور المذكور فيما تقدم والله أعلم (ولو اكتحل بكحل ليس فيه طيب فلا بأس به) الا ان الاولى تركه لما فيه من الزينة الا اذا كان عن ضرورة (ولا شئ عليه) أى من الدم والصدقة ولو من غير عذر

(فصل فى أكل الطيب وشربه) أى جامدا أو مائعا (لو أكل طيبا كثيرا وهو) أى الاكل الكثير (ان يلتصق) أى يلتزق (باكثر فمه) أى على ماقاله غير واحد من المشايخ (يجب الدم) أى عند أبى حنيفة (وان كان) أى المأكول أو المشروب (قليلا بأن لم يلتصق باكثر فمه) أى بان كان أقل من الاكثر (فعليه الصدقة) أى عنده وأما عند أبى يوسف ومحمد لا يجب شئ بأكل الطيب قل أو كثر كذا فى الكافى والجمع وغيرهما ثم ظاهر المذهب ان المراد من الصدقة نصف صاع وقال فى الجمع وفى قليله صدقة بقدره وفيه ان هذا انما يستقيم على قاعدة محمد فى الاجزية (هذا) أى ماذكرنا كله (اذا أكله) أى الطيب (كما هو) أى من غير خلط وطبخ له (اما اذا خلطه بطعام قد طبخ) كالزعفران والافاويه من الدارصينى وغيره (فلا شئ عليه) أى اتفاقا (سواء مسته النار أولا) فيه انه اذا خص الطعام بطبخ كيف يصح عمومه وهذا لان قوله قد طبخ ظاهره أنه حال ولو جعلناه صفة الطعام وصرفنا ضمير مسه الى الطيب يشكل بما سياتى من الفرق الصريح بينهما فى كلام الزيلعى (وسواء يوجد ريحه أولا) وفى المحيط كل شئ من الطيب مما يقصد أكله عادة اذا خلط بالطعام صار تبعا للطعام وسقط حكمه قال فى المطلب فدخل فيه الافاويه كالقرنفل والزنجبيل والدارصينى ونحو ذلك انتهى وفيه ان الطبخ ليس بقيد بل الاعتبار للعادة وغيرها فى الخلط والله أعلم (الا انه يكره) أى أكل الطيب المخلوط المطبوخ (ان وجد ريحه) هذا لم يذكره فى الكبير ولم أره منقولا فى كلام غيره فمع قيد الطبخ محل بحث لانه

يا أرحم الراحمين (اللهم) اجعلنى من القائلين ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) انى ظلمت نفسى ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمنى انك أنت الغفور الرحيم (اللهم) اغفر لى مغفرة تصلح بها شانى فى الدارين وارحمنى رحمة أسعد بها فى الدارين وتب على توبة نصوحا لا أنكثها أبدا وألزمنى سبيل الاستقامة لا أرتفع عنها أبدا (اللهم) أنت الله رب العالمين وأنت الله

بالخلط والطبخ يصير مستهلكا فلا يعتبر وجوده أصلا والاشكل بالنسبة الى مطبوخ يوجد منه رائحة الافاويه والله أعلم ثم رأيت الزيلعى قال ولو أكل زعفرانا مخلوطا بطعام أو طيبا آخر ولم تمسه النار يلزمه الدم وان مسته فلا شئ عليه لانه صار مستهلكا قال المصنف ولم يقيد بالغلبة فى لزوم الدم فيحمل على المقيد والاجمال لما فى الفتح وقد قالوا فيما لو جعل الزعفران فى الملح ان كان الزعفران غالبا فعليه الكفارة وان كان الملح غالبا فلا شئ عليه وفى المنتقى اذا غسل المحرم يده باشنان فيه طيب فان كان اذا نظر اليه قالوا هذا اشنان فعليه صدقة وان قالوا هذا طيب فعليه دم انتهى وليس فيهما ما يفيد التقييد بل مطلق يقيد بما ذكره الزيلعى فيحمل على غير المطبوخ فتأمل فانه موضع الزلل (وان خلطه بما يؤكل بلا طبخ كالزعفران بالملح فالعبرة بالغلبة) أى بغلبة الاجزاء لا بغلبة اللون (فان كان الغالب الملح) أى أجزاؤه لا طعمه ولونه (فلا شئ عليه) أى من الجزاء (غير انه اذا كان رائحته موجودة كره أكله) لكونه مغلوبا غير مطبوخ فانه كالمستهلك لانه مطبوخ مستهلك (وان كان الغالب الطيب) أى أجزاؤه على أجزاء الملح مثلا (ففيه الدم) فانه حينئذ كالزعفران الخالص لان اعتبار الغالب عدما عكس الاصول والمعقول فيجب الجزاء وان لم تظهر رائحته قال ابن أمير الحاج ولم أرهم تعرضوا فى هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير كما فى مسئلة أكل الطيب وحده وانه باثباته لجدير فيقال ان كان الطيب غالبا أكل منه أو شرب كثيرا فصدقة والا فلا شئ عليه غير انه يكره وان وجد ريحه منه ثم بقى ان يقال ما الفرق بين القليل والكثير فى هذا فيجاب بانه لعل الكثير ما يعده العدل الذى لا يشرب به شربه ونحوه كثيرا والقليل ما عداه والله سبحانه وتعالى أعلم (ولو خلطه بمشروب) كخلط الزعفران او القرنفل بالقهوة (فان كان الطيب غالبا) أى باعتبار أجزائه (ففيه الدم وان كان مغلوبا ففيه الصدقة الا أن يشرب مرارا فعليه الدم) كذا فى الفتح وغيره (قيل) قاله ابن أمير الحاج (والفرق بين الغالب وغيره ان وجد من الخالط) بفتح اللام (رائحة الطيب كما قبل الخلط وحس) أى ادرك (الذوق السليم) أى من العلة الصفراوية ونحوها (بطعمه فيه حسا ظاهرا فهو غالب والا فهو مغلوب) أى لان المناط كثرة الاجزاء هذا وفى الطرابلسى وغيره وليس شرب دواء فيه طيب كأكل دواء فيه طيب لان من الطيب ما يقصد شربه فاذا خلط بمشروب لم يصر تبعا للمشروب مثله الا أن يكون المشروب غالبا كاللبن المخلوط بالماء فى الرضاع انتهى ويؤيده ان ماء الورد المخلوط بالماء مهما كان صالحا يوجد منه الرائحة الطيبة فيعد من الطيب واذا صار فاسدا بغلبة الماء عليه خرج عن كونه طيبا وبهذا يندفع ما قاله فى الكبير وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام اذا كان الطيب مغلوبا ففى المشروب وان كان هو غالبا والطيب مغلوبا يجب صدقة وفى الطعام ان كان هو غالبا والطيب مغلوبا لا يجب شئ وان كان الغلبة للطيب فلا فرق بينهما

• (فصل فى التداوى بالطيب ولو تداوى بالطيب) أى المحض الخالص (أو بدواء فيه طيب) أى غالب ولم يكن مطبوخا لما سبق (فالتصق) أى الدواء (على جراحته تصدق) أى اذا كان موضع الجراحة لم يستوعب عضوا أو أكثر (الا ان يفعل ذلك مرارا فعليه دم) لان كثرة الفعل قامت مقام كثرة الطيب (ثم ما دام الجرح باقيا) أى بان لم يبرأ ودام الالتصاق أو يوضع

الرحمن الرحيم وأثنى عليك
يا سيدى وما عسى أن يبلغ
فى مدحك ثنائى مع قلة
عملى وقصر رأيى وأنت
الخالق وأنا المخلوق وأنت
المالك وأنا المملوك وأنت
الرب وأنا العبد وأنت
الغنى وأنا الفقير وأنت
المعطى وأنا السائل وأنت
الغفور وأنا الخاطئ وأنت
الحى الذى لا يموت وأنا خلق
أموت يا من تعزز بعزه وتجبر
بعزه وعز بجبروته ووسع كل
شئ رحمته اياك أدعو واياك
أسأل ومنك أطلب واليك
أرغب

ويرفع

ويرفع (فعليه كفارة واحدة وان تكرر عليه الدواء) أى لبقاء حكم العلة الموجبة (وكذا اذا خرجت قرحة أخرى) أى فى ذلك الموضع أوفى محل آخر (قبل ان تبرأ الاولى فداواها) أى بالطيب (مع الاولى تكفيه كفارة واحدة مالم تبرأ الاولى) أى لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة (فان برأت الاولى ثم داوى الثانية فعليه كفارتان) كفر للاولى أولا عندهما وعند محمد كفارة واحدة مالم يكفر للاولى

(فصل لايشترط بقاء الطيب) أى المستعمل بعد الاحرام (فى البدن) بخلاف الثوب لما سيأتى (زمانا) أى فى مقدار زمن معين من يوم أوليلة ونحوها (لوجوب الجزاء) أى من الدم والصدقة وكان الاولى ان يقال لايشترط لبقاء الطيب زمن معلوم فانه لا يتصور بقاء الطيب بلا تحقق زمان ومع هذا فيه اشكال لما ذكر فى البحر الزاخر من انه اذا خضب بالحناء فدام يوما فعليه دم والافصدقة (ويشترط ذلك) أى الزمن المعين (فى الثوب) أى اذا أصابه طيب وثمرة الفرق ماذكره بقوله (فلو أصاب جسده) أى كله أوعضوا كاملا أو أكثر أوأقل (طيب كثير فعليه دم وان غسل من ساعته) أى من فوره سواء باشر بنفسه الغسل أم لا (وينبغى ان يأمر غيره) أى بأن وجد غير محرم (فيغسله) أى غيره لئلا يصير عاصيا باستعماله حال غسله وان زال الطيب بصب الماء اكتفى به ففى المنتقى لابراهيم عن محمد اذا أصاب المحرم طيب فعليه دم قلت واذا اغتسل من ساعته قال وان اغتسل من ساعته (وان أصاب) أى الطيب (ثوبه فحكه) أى أزاله بالحك (أوغسله فلاشئ عليه وان كثر وان مكث) أى دام (عليه) أى على ثوبه (يوما فعليه دم والافصدقة) ففى المنتقى لهشام عن محمد خلوق البيت أو القبر اذا أصاب ثوب المحرم فحكه فلا شئ عليه وان كان كثيرا وان أصاب جسده منه كثير فعليه الدم قال ابن الهمام وهذا يوجب التردد أى يقتضى التردد فى العلة الموجبة للفرق بين البدن والثوب فى استعمال الطيب فان القياس يقتضى أن جنس المحظورات بجميع أنواعها يكون فى حكم واحد باعتبار القلة والكثرة فى نفس الجناية وكذا فى حق زمن المخالفة وليس فى الادلة المنقولة من الاحاديث المروية الا الحكم بطريق العموم فلابد للمجتهد أن يعرف مأخذ الائمة فى اختلافات القضية فمن هنا جاء التردد بخلاف المقلد فانه يكفيه نقل صحيح عن بعض أصحاب المذهب فى العمل به واغرب المصنف حيث قال قلت بل يوجب الفرق بين الثوب والبدن ووجه غرابته لايخفى فان هذا الفرق ظاهر عند من يفرق بين الفرق والقدم فكيف يغفل عنه المحقق العلم

*(فصل فى تطييب الثوب اذا كان الطيب فى ثوبه شبرا فى شبر) أى مقدار هما طولا وعرضا (فهو داخل فى القليل فان مكث) أى دام (يوما فعليه صدقة أو أقل منه فقبضة) كذا فى المجرد والفتح (ولو لبس مصبوغا بعصفر أو ورس أو زعفران مشبعا) بفتح الباء صفة مصبوغا (يوما فعليه دم وفى أقله صدقة) كما فى خزانة الاكمل والولوالجى وغيرهما وأشار اليه فى المبسوط (ولو عاق) بكسر اللام المخففة أى تعلق (بثوبه شئ كثير من خلوق البيت) بفتح الخاء المعجمة وضم اللام طيب مركب من زعفران ونحوه على ما فى النهاية (فعليه دم) على ما فى المحيط (وان كان قليلا فعليه صدقة ولو دخل بيتا قد أجمر فيه) بضم همزة وكسر ميم أى بخر فيه وطال مكثه بالبيت (فعلق بثوبه رائحة) أى يسيرة (فلاشئ عليه) كذا فى البدائع وقيده باليسير ولم يقيده به فى

يا غاية المستضعفين يا صريخ المستصرخين ومنجى المؤمنين ومثيب الصابرين وعصمة الصالحين وحرز الغافلين وأمان الخائفين وظهر اللاجئين وجار المستجيرين ومدرك الهاربين وأرحم الراحمين وخير الناصرين وخير الغافرين وأحكم الحاكمين وأسرع الحاسبين أسألك أن تصلى على محمد وعلى آل محمد وأن ترحمنى فى مقامى هذا ووالدى وجميع اخوانى المؤمنين وأن تقضى حوائجى أقضيت بها اليك وقمت بها بين يديك مع ما كان من تفريطى فيما أمرتنى به

الفتح والبحر الزاخر (ولو أجر ثوبه فلزق به) أى بثوبه (كثير) أى من الطيب (فعليه دم أو قليل فصدقة وان لم يعلق به شئ فلا شئ عليه) أى أصلا (وكان المرجع فى الفرق بين القليل والكثير) أى فى تطيب الثوب (العرف ان كان) أى عرف هناك (والا فما يقع) أى كثيرا (عند المبتلى) بفتح اللام أى فى رأى المبتلى به (ولو أجمر ثيابه قبل الاحرام ولبسها ثم أحرم لاشئ عليه) فيه ان التطيب فى البدن للاحرام مستحب خلافا لمالك فانه لا يجوز عنده بطيب تبقى رائحته فان تطيب منه وجب غسله ويكره التطيب فى الثوب اتفاقا كذا ذكره فى اختلاف الائمة (لانه لا بأس ببقاء الطيب الذى طيب به قبل الاحرام) فيه انه لا يجوز بقاء الطيب الذى له جرم عند محمد وأما ما لا جرم له فلا خلاف فى جواز بقائه وانما الخلاف فيما اذا تطيب بعد الاحرام وكفر ثم بقى عليه الطيب فمنهم من قال ليس عليه بالبقاء جزاء ومنهم من قال عليه الجزاء ثانيا والرواية توافقه ففى المنتقى لهشام عن محمد اذا مس طيبا كثيرا فاراق دما ثم تركه على حاله يجب عليه لتركه دم آخر فلا يشبه هذا الذى تطيب قبل ان يحرم ثم أحرم وترك الطيب (وكذا لا بأس بشمه) هذا مناقض لقوله لا يجب شئ بشم الطيب ولو كان مكروها لعدم الالصاق (وانتقاله من مكان الى آخر) أى لو انتقل الطيب من مكان الى مكان من بدنه لا جزاء عليه اتفاقا كذا فى الكبير وهو مخالف للقياس لانه يصير استعمال عضوين وهو موجب للجزاء بن غايته انه يعفى منه ثم فى التعبير بالانتقال دليل على انه بنقله من مكان الى مكان يتعدد الجزاء

•(فصل فى ربط الطيب ولو ربط مسكا أو كافورا أو عنبرا كثيرا) أى مما يفوح منه رائحة طيبة (فى طرف ازاره أو ردائه لزمه دم ولو قليلا فصدقة) وفيه انه لا بد من قيد ودام عليه يوما لما تقدم وان ربط العود فلا شئ عليه وان وجد رائحته كذا فى البحر الزاخر وغيره لكن فيه ان العود ليس له رائحة الا بالنار ولو فرض وجود عود له رائحة بالحك مثلا فلا شك ان حكمه كالعنبر وغيره لان العلة هى الرائحة هذا وفى بعض المناسك اذا ربط مسكا كثيرا فى طرف ازاره لزمه دم كما اذا أكل طيبا كثيرا وفى قليله صدقة وفى كتاب رحمة الامة فى اختلاف الائمة واستعمال الطيب فى الثياب والبدن حرام للمحرم وقال أبو حنيفة يجوز جعل المسك واستعماله على ظاهر ثوبه دون بدنه انتهى وهو مخالف لما فى كتب الاصحاب والله أعلم بالصواب

•(فصل فى الحناء ولو خضب رأسه أو لحيته أو كفه بحناء فعليه دم ان كان) أى الحناء (مائعا وان كان ثخينا فلبد رأسه ففيه الدمان على الرجل دم للطيب ودم للتغطية) أى ودم واحد على المرأة للتطيب فقط (وهذا) أى الاطلاق أو الحكم (ان دام يوما أو ليلة) على جميع رأسه أو ربعه (والا فصدقة للتغطية) أى فى أقل من يوم (ودم للطيب) أى مطلقا واعلم أنه ذكر فى البحر الزاخر وجوب الدم بالخضاب مقيدا بما اذا دام عليه يوما كاملا قال وان كان أقل فصدقة وهو يخالف ما قدمناه من انه لا يشترط بقاء الطيب زمانا فى الجسد بخلاف الثوب ولهذا أطلقوا وجوبه فى أكثر الكتب بلا تقدير زمان وفى الجندى اذا خضبت المرأة كفها بالحناء وهى محرمة وجب عليها دم هذا يدل على ان الكف عضو كامل لانه أوجب فى تطيبه الدم كذا فى شرح القدورى

•(فصل فى الوسمة)• بسكون السين وكسرها وهو الافصح والاول أشهر (وهى نبت يصبغ به)

وتقصيري فيما نهيتني عنه يا نوري فى كل ظلمة ويا انسي فى كل وحشة ويا ثقتي فى كل شدة ويا رجائي فى كل كربة ويا وليي فى كل نعمة أنت دليلي اذا انقطعت دلالة الادلاء فان دلالتك لا تنقطع لا يضل من هديت ولا يذل من واليت انعمت علىّ فاسبغت ورزقتني فوفرت ووعدتني فأحسنت واعطيتني فأجزلت بلا استحقاق لذلك بعمل مني ولكن ابتداء منك بكرمك وجودك فانفقت نعمتك فى معاصيك وتقويت برزقك على سخطك وافنيت

أي بورقه ويكون على نوعين وهي ورق النيل (فلو خضب رأسه بالوسمة فان كانت متلبدة فعليه دم للتغطية ان دام يوما وفي أقل صدقة وان كانت مائعة فلاشئ عليه لانها ليست بطيب وقيل فيه دم) على ماذكره قاضيخان عن أبي حنيفة رحمه الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة (وقيل ان خاف قتل الدواب أطعم شيأ) كما في البدائع وخزانة الاكمل وفي المنتقى عن محمد اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم في قياس قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف عليه طعام وفي المبسوط اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم لا للخضاب ولكن لتغطية الرأس به وهذا هو الصحيح وان خضب لحيته به فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يقتل الدواب أطعم شيأ انتهى وهو المعتمد لان الوسمة ليس بطيب على ماصرح به قاضيخان

*(فصل في الخطمي) بالكسر ويفتح نبات على ما في القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند أبي حنيفة (وقالا صدقة) كذا في المجمع وشرحه والبدائع وشرح الكنز والفتح والعناية والبحر الزاخر وغيرها وقيل قوله في الخطمي العراقي له رائحة وقولهما في الخطمي الشامي فانه لا رائحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف في العراقي على ما في الزيلعي والفتح وغيرهما وزاد ابن فرشته في شرح المجمع حيث قال ولاشئ في استعمال غيره اتفاقا يعني غير العراقي وقال الطرابلسي بناء على عدم الخلاف فيجب الدم في الخطمي العراقي بالاتفاق ودمان ان لبد رأسه وحصل به التغطية وعلى الخلاف لا يجب في غير العراقي شئ بالاتفاق ومقتضى كلام الجصاص وجوب الدم بالاتفاق بين الامام وصاحبيه (ولو لبد رأسه به وحصل التغطية لزمه دمان) أي لما ذكرناه (ولو غسل رأسه أو يده بالاشنان) بضم أوله (فيه الطيب) أي فينظر فيه (فان كان من رآه سماه اشنانا فعليه صدقة وان سماه طيبا فعليه دم) أي اعتبارا للغلبة كذا في قاضيخان (ولو غسل رأسه بالحرض) بالضم وبضمتين الاشنان (والصابون والسدر ونحوه) أي مما لا رائحة فيه ولا اختلاط به طيب (لاشئ عليه) أي بالاجماع كما صرح به الاسبيجابي وغيره وأما ماذكره ابن جماعة اذا غسل رأسه أو لحيته بالخطمي أو السدر فعليه دم فليس بصحيح في السدر الخالص

(فصل في الدهن) بالفتح مصدر بمعنى الادهان وبالضم اسم فالتقدير استعماله (ولو ادهن) بتشديد الدال (بدهن مطيب وهو ما ألقى فيه الانوار كدهن البنفسج والورد والياسمين والبان والخيري) الظاهر ان هذه الاشياء لها دهن مأخوذ منها فيكون غير ما ألقى فيه الانوار فانه نوع آخر من الدهن المطيب والمقصود انها وسائر الادهان التي فيها طيب اذا استعمل به (عضوا كاملا) على ما في البدائع (فعليه دم) أي اتفاقا (وفي الاقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بأن ادهن كثيرا ولم يقدر بشئ وقيده البرجندي بما يستكثره الناظر ولعل محله اذا استعمل الكثير فيما لا يكون عضوا كاملا على ما تقدم والله اعلم وفي النوادر ولو ادهن ربع رأسه او لحيته فعليه دم قال المصنف ولعله تفريع على رواية الربع في الطيب والصحيح خلافها (وان ادهن بدهن غير مطيب كالزيت الخالص والحل وهو دهن السمسم واكثر منه فعليه دم) اى عند ابي حنيفة وصدقة عندهما وروى ابن المبارك عن ابي حنيفة مثل قولهما كذا في شرح الجامع (وان استقل منه فعليه صدقة) اى اتفاقا (وهذا) اى الحكم السابق (اذا استعمله على وجه التطيب واما اذا استعمله على وجه التداوي أو الاكل فلاشئ عليه) أي اتفاقا انتهى ووجهه

عمري فيما انقضى فلا تعدلك جرأتي عليك وركوبي ما نهيتني عنه ودخولي فيما حرمت علي أن عدت على بفضلك ولم يمنعني عودك على بفضلك ان عدت في معاصيك فانت العائد بالفضل وانا العائد بالمعاصي وأنت ياسيدي خير الموالي وانا شر العبيد ادعوك فتجيبني واسألك فتعطيني وأسكت عنك فتبتدئني واستزيدك فتزيدني فبئس العبد انا ياسيدي ومولاي انا الذي لم أزل أسيء فتغفر لي ولم أزل اتعرض للبلاء فتعافيني وكم اتعرض

غير ظاهر كما لا يخفى (ولو أكل الزيت الخالص عن الطيب أو الحل) أى الخالص (أو داوى به ما
شقوق رجله) أى مثلا (أو جراحة أو اقطر فى أذنيه أو استعط) أى فى أنفه (فلا شئ عليه ولو
ادهن بسمن أو شحم أو الية أو أكله فلا شئ عليه ولا فرق بين الشعر والجسد فى الدهن) أى فى
وجوب الجزاء به خلافا للفارسى حيث قال ولا يدهن المحرم رأسه ولحيته ولو دهن ساقيه بزيت
أو شحم لا بأس به انتهى وهل يمنع الدهن فى الثوب ذكر الفارسى ولو أحرم فى ازار فيه طيب
أو دهن يوجد منه رائحة قدر شبر فى شبر فمكث ساعة أطعم نصف صاع من بر وان قل فقبضة الا
اذا دام يوما فنصف صاع وفى الكثير الفاحش دم اذا كان يوما قال المصنف بجعل الدهن
فى الثوب كالطيب فاذا أراد بالدهن الطيب منه فصحيح لانه طيب وأما غير الطيب فبعيد لا اتفاق
به انتهى ولا يخفى انه قيد الدهن بوجدان الرائحة منه فلا يتصور منه ارادة غير الطيب أصلا
• (فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة فى الطيب ولا بين العامد والناسى والمكره والطائع
والقاصد) أى المتعمد (وغيره) أى المخطئ (ولو طيب محرم) أى من غير استعماله (محرما أو
حلالا لا شئ على الفاعل) أى من الجزاء كما لو ألبسه المخيط والا فلا شك ان تطييب المحرم والباسه
المخيط حرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزاء على المفعول) أى لارتفاقه به
وكان مقتضى القياس أن يكون على الفاعل أيضا كما لو حلق محرم رأس محرم فى غير أوان
التحلل وسيأتى ما بين الفرق بينهما (النوع الثالث فى الحلق) بازالة الشعر وقلم الاظفار) ازالة
الشعر أعم من الحلق والتقصير فيشمل النتف والتنور والقطع والحرق ونحو ذلك (اذا حلق
رأسه كله أو ربعه) أى فصاعدا (فعليه دم وان كان أقل من الربع فعليه صدقة) وهذا هو
الصحيح المختار الذى عليه جمهور أصحاب المذهب وذكر الطحاوى فى مختصره ان فى قول أبى
يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يحلق أكثر رأسه (وان كان) أى المحرم أو رأسه (أصلع) من الصلع
محركة انحسار شعر مقدم الرأس لنقصان مادة الشعر فى تلك البقعة وقصورها عنها (ان بلغ شعره
ربع رأسه) أى ولو كان باقيا أو لو بلغ شعره المتفرق ربع رأسه تقديرا (فعليه دم وفى أقل منه
صدقة ولو حلق لحيته أو ربعها فعليه دم وفى أقل من الربع صدقة وان بلغت لحيته الغاية
فى الخفة) يعنى (ان كان قدر ربعها كاملة) حال من الفاعل (فعليه دم والا فصدقة) على
ما فى الفتح (ولو حلق رأسه ولحيته وابطيه وكل بدنه فى مجلس واحد فعليه دم واحد وان اختلفت
المجالس فلكل مجلس موجبه) بفتح الجيم أى ما يوجب جنايته فيه عندهما وعند محمد دم واحد
ما لم يكفر للاول (ولو حلق رأسه فاراق دما ثم حلق لحيته فى مجلسه لزمه دم آخر) الكل من
المرغينانى وأما ان حلق الرأس ولبس المخيط فى مجلس يلزمه دمان ولو لم يكفر بينهما اتفاقا لانهما
جنسان مختلفان فلا يتداخلان على ما فى شرح الجامع (ولو حلق رأسه فى أربعة مجالس فى كل
مجلس ربعا فعليه دم واحد) اتفاقا ما لم يكفر للاول لانها أجناس متفقة ولو كانت فى مجالس
مختلفة كذا فى الفتح ومنسك الفارسى وغيرهما واليه أشار فى الكافى وشرح الكنز وفى البحر
الزاخر فدم واحد بالاجماع ويخالفه بظاهره ما ذكره الخبازى فى حاشيته على الهداية اذا حلق
ربع الرأس ثم حلق ثلاثة أرباعه فى أزمان متفرقة يجب عليه أربعة دماء لان حلق كل ربع
جناية موجبة للدم فاذا اختلف أزمان وجودها نزل ذلك منزلة اختلاف المكان فى تلاوة آية

للهلكة تتصف وأقلت
عثرتى وسترت عورتى ولم
تفضحنى بسريرتى ولم تنكس
برأسى عند اخوانى بل
سترت على القبائح العظام
والفضائح الكبار وأظهرت
حسناتى القليلة الصغار
منا منك وتفضلا منك
واحسانا وانعاما ثم أمرتنى
فلم آتمر وزجرتنى فلم أزدجر
ولم أشكر نعمتك ولم أقبل
نصيحتك ولم أؤد حقك ولم
أترك معاصيك بل عصيتك
بعينى ولو شئت أعميتنى فلم
تفعل ذلك بى وعصيتك بيدى
ولو شئت بجذمتنى فلم تفعل
بى ذلك

السجدة فلا يتداخل انتهى والظاهر ان مراده بالازمان الايام لا المجالس المتعددة في يوم واحد (ويجمع المتفرق في الحلق كما في الطيب) أي يجمع متفرقه (فلو حلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم)

*(فصل في الشارب والرقبة ومواضع المحاجم والابط وغيرها) كالعانة ونحوها (ان أخذ) أي بالمقص ونحوه (من شاربه) أي بعضه (او أخذه كله أو حلقه فعليه صدقة ولو حلق الرقبة كلها فعليه دم) أي اتفاقا (ولو حلق بعضها فصدقة) أي ولو كان ربعها فصاعدا كذا في شرح الكنز بعد ادراج الابط أيضا معللا بأن الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجر في هذه الاعضاء بالاقتصار على البعض فلا يكون حلق البعض ارتفاقا كاملا حتى لو حلق أكثر أحد ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة وفي الطرابلسي جعل الاكثر كالكل واليه يشير كلام البدائع وفي شرح الجامع لقاضيخان لو حلق الرقبة كلها يلزم الدم في قولهم فكذا اذا حلق قدر الربع انتهى وهو قياس منه لكن في شرح النقاية موافقا لما سبق من شرح الكنز انما وجب الدم بحلق ربع الرأس وربع اللحية ولم يجب في غيرهما الا بحلق جميع العضو لان العادة جرت في الرأس واللحية بالاكتفاء بالبعض ولم تجر في غيرهما به انتهى والناصية كالرقبة (ولو حلق مواضع المحاجم) قيل وهما صفحتا العنق وما بين الكاهلين من الرقبة (فعليه دم) أي عند أبي حنيفة وعندهما صدقة والخلاف فيما اذا كان حلقهما للحجامة واما ان كان لغيرها فعليه الصدقة اتفاقا الا اذا كان قدر ربع الرقبة ففيه ما مر من الخلاف ويدل عليه ما في شرح الكنز حيث قال عليه صدقة لانه قليل فلا يوجب الدم كما اذا حلقه لغير الحجامة ولابي حنيفة رحمه الله ان حلقه لمن يحتجم مقصود وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها (ولو حلق الابطين أو احدهما أو نتف) أي ابطيه أو احدهما (أو طلى بنورة فعليه دم وفي اقل من ابط صدقة) قال ابن الهمام هذا الاطلاق هو المعروف وفي فتاوى قاضيخان في الابط ان كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع لوجود الدم والا فالاكثر لكن في شرح الكنز لو حلق أكثر أحد ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة بخلاف الرأس واللحية انتهى والعلة ما سبق كما لا يخفى ويؤيده ما في المحيط والبدائع ولو نتف من أحد الابطين أكثره فعليه صدقة ولا يجب دم (ولو حلق الصدر أو الساق أو الركبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد فعليه دم) كما اختاره فخر الاسلام وصاحب الهداية وكثير من المشايخ (وقيل صدقة) يشير الى ما في المبسوط متى حلق عضوا مقصودا بالحلق فعليه دم وان حلق ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال ومما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق ومما هو مقصود حلق الرأس والابطين ومثله في البدائع والقرتاشي وفي النخبة وما في المبسوط هو الاصح وذكر البرجندي عن المحصر ما يشعر بأن حلق الصدر والساق والساعد يوجب الصدقة لا غير بالاتفاق وقد صرح بذلك في الخزانة أيضا انتهى والحق انه يجب في كل منهما أي الصدر والساق الصدقة (وان حلق اقله) أي اقل ما ذكر من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الربع من هذه الاعضاء مقام الكل) لما سبق وأما العانة فعضو مقصود صرح به قاضيخان في شرح الجامع وصاحب الاختيار والزيلعي والطرابلسي والشمني واليه أشار في الكافي والبدائع وشرح المجمع والفتح ومنسك الفارسي فيجب فيه الدم وفي الخزانة ان في حلق العانة الدم ان كان الشعر كثيرا انتهى وجعل الشمني

وعصيتك بجميع جوارحي ولم يكن هذا جزاء لمني فعفوك عفوك فها أنا عبدك المقر بذنبي الخاضع بذلي المستكين لك بجرمي مقترك بجنايتي متضرع اليك راج في موقفي هذا تائب اليك مبتهل اليك في العفو عن المعاصي طالب اليك أن تنجح لي حوائجي وتعطيني فوق رغبتي وأن تسمع ندائي وتستجيب دعائي وترحم تضرعي وبكائي وكذلك العبد الخاطئ يخضع لسيده ويخشع لمولاه بالذل يا أكرم من أقر له بالذنوب وأكرم من خضع له وخشع ما أنت صانع بمقر لك

الركبة مثل العانة

• (فصل في حكم التقصير حكمه حكم الحلق في وجوب الدم به) • أي في كله أو ربعه (والصدقة) أي في قليله (فلو قصر كل الرأس أو ربعه فعليه دم وفي اقل من الربع صدقة ولو قصرت المرأة قدر أنملة) أي فصاعدا (من ربع شعرها) أي فزائدا (فعليها دم) على ما صرح به في الكافي والكرماني وهو الصواب قياسا على الحال ووقع في الكفاية شرح الهداية ان التقصير لا يوجب الدم والله أعلم

• (فصل في سقوط الشعر) • لا يخفى ان الشعر اذا سقط بنفسه لا محذور فيه ولا محظور لاحتمال قلعه قبل احرامه وسقوطه بغير قلعه ولعلهم أرادوا انه اذا سقط بسبب فعل المحرم بأن أحس به وأدركه فحينئذ يلزمه الجزاء الذي ذكروه (ولو سقط من رأسه أو لحيته ثلاث شعرات عند الوضوء أو غيره) أي حين مسه وحكه وفيه ايماء الى ما قدمناه (فعليه كف من طعام) كما روي عن محمد على الاطلاق من غير قيد لكل شعرة (أو كسرة) أي من خبز (أو تمرة لكل شعرة) وبهذا يعلم ما في قاضيخان وان أخذ المحرم من شاربه أو من رأسه أو مس لحيته فانتثر منها شعر يطعم مسكينا وفي البدائع ولو أخذ شيأ من رأسه أو لحيته أو لمس شيأ من ذلك فانتثر منه شعرة فعليه صدقة وكذا ذكر التمرتاشي وقيل لو مس لحيته فوقعت منها شعرة أو شعرتان تصدق بتمرة أو تمرتين كذا في الكبير بصيغة التمريض فينافي ما اختاره هنا فتأمل فانه موضع زلل (وان خبز عبد) أي مثلا (فاحترق شعر يده فعليه صدقة اذا أعتق) وفيه انه اذا كان شعر يده كاملا فالقياس وجوب الدم وفي جوامع الفقه وان خبز فاحترق بعض شعره يتصدق وفي المحيط اذا خبز العبد المحرم فاحترق بعض شعر يده في التنور فعليه اذا عتق صدقة وان أطلى من غير أذى فعليه دم اذا أعتق وقوله من غير أذى أي بغير عذر قيد به لانه اذا كان عن عذر يتعين الصوم على العبد فورا هذا وفي الحاوي عن المنتقى عن محمد وان كان الساقط مقدار العشر من شعر الرأس أو اللحية فعليه دم وقال ابن الهمام وما في مناسك الفارسي من قوله وما سقط من شعرات رأسه ولحيته عند الوضوء لزمه كف من طعام عن محمد خلاف ما في فتاوى قاضيخان وان نتف من رأسه أو أنفه أو لحيته شعرات ففي كل شعرة كف من طعام الا ان يزيد على ثلاث شعرات فان بلغ عشرا لزمه دم وكذا قوله اذا خبز فاحترق ذلك غير صحيح لما علمت من أن القدر الذي يجب فيه الدم هو ربع من كل منها انتهى وفيه انه يمكن حمل كلام قاضيخان على رواية عن محمد كما في المنتقى ثم الظاهر ان الانف حكمه ليس حكم الرأس بما تقدم والله أعلم (ولو تناثر شعره بالمرض فلا شئ عليه) فانه ليس باختياره وكسبه (ولو نبتت شعرة في عينه فلا شئ عليه بازالتها) كالوصال عليه صيد فقتله كذا ذكره السروجي وابن أمير الحاج (ولو خلع جلدة من رأسه بشعرها لم يلزمه شئ) أي لقصده ازالة الجلدة لا ازالة شعرها (ولو حلق أو نتف خصلة من رأسه) وهي بضم الخاء المعجمة شعر مجتمع أو قليل منه (فعليه صدقة) أي نصف صاع على ما في خزانة الاكمل

• (فصل في حلق المحرم رأس غيره وحلق الحلال رأسه) • أي رأس المحرم (اذا حلق محرم رأس محرم) أي غير نفسه (أو حلال فعليه صدقة سواء حلق بأمره أو بغيره) أي بغير أمر المحلوق طائعا أو مكرها (وان حلق الحلال رأس محرم فلا شئ على الحالق الحلال) على ما صرح به في البدائع

بذنبه خاضع لك بذله فان كانت ذنوبي قد حالت بيني وبينك أن تقبل علي بوجهك الكريم وتنشر علي رحمتك وتنزل علي شيأ من بركاتك أو تغفر لي ذنبي وتجاوز لي عن خطيئتي فها أنا عبدك مستجير بكرم وجهك وعز جلالك متوجه اليك ومتوسل اليك ومتقرب اليك بنبيك محمد صلى الله عليه وسلم أحب خلقك وأكرمهم لديك وأولاهم بك وأطوعهم لك وأعظمهم منك منزلة وعندك مكانا وبعترته الطيبين الطاهرين الهداة المهتدين يامذل كل

والكرماني والعناية والحاوي (وقيل عليه صدقة) واليه ذهب الزيلعي وابن الهمام والشمني ووجهه غير ظاهر اذ الحلال غير داخل في موجبات محظورات الاحرام وهل يحرم عليه أو يباح فعله هذا أو يكره الظاهر الاخير لظاهر قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم اذ المعنى لا تأمروا بحلق رؤسكم أولا يحلق بعضكم رأس بعض ولعل هذا أيضا وجه من أوجب الصدقة ثم ان حلق محرم أو حلال رأس محرم فعلى المحلوق والمحرم يجب دم ولا يرجع به على الحالق وقال زفر والقاضي أبو حازم يرجع به أقول الاظهر التفصيل وهو انه ان كان بأمره واختياره فلا يرجع به والا بأن حلقه وهو نائم أو مكره فيرجع وهذا لا ينافي انهم أطلقوا وجوب الصدقة على الحالق المحرم سواء كان المحلوق حلالا أو حراما على ما صرح بالسوية في البدائع كما توهم المصنف في الكبير لان صريح عبارة الاصل في المبسوط وفي الكافي للحاكم هكذا وان حلق المحرم رأس حلال تصدق بشئ وان حلق المحرم رأس محرم آخر بأمره أو بغير أمره فعلى المحلوق دم وعلى الحالق صدقة انتهى وفرق بين المسئلتين اظهور تفاوت الحالقين في ارتكاب الجنايتين فان هذه العبارة على ما في الفتح انما تقتضي لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما اذا حلق رأس محرم وأما في الحلال يقتضي ان يطعم أي شئ شاء كقولهم من قتل قملة أو جرادة تصدق بما شاء وارادة المقدرة في عرف اطلاقهم ان يذكر لفظ صدقة فقط فافهم فان قلت اذا حلق المحرم رأس غيره محرما أو حلالا تجب الجناية بخلاف ما اذا ألبس المحرم محرما لباسا مخيطا فانه لا يجب عليه شئ كما صرح في التاتارخانية قلت لورود النهي اجمالا في قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم محتملا لهذه الصورة وغيرها على ما قدمناه بخلاف الالباس فانه لا يعرف نهي عنه في الشرع نعم قد يقال الباسه حرام كما صرحوا في الباس الوالدين للصغير الثوب الحرير الا ان ذا الحكم عام غير مختص بحال الاحرام والله أعلم بالمرام (وان أخذ المحرم من شارب محرم أو حلال أو قص اظفاره فعليه صدقة) كما في المحيط والمبسوط ويؤيده ما في الفتاوى السراجية لو أخذ المحرم شعر محرم أو ظفره فعليه صدقة (وقيل اذا حلق أو أخذ من شعر حلال او قلم اظفاره اطعم ما شاء) على ما في الهداية والكافي وغيرهما وكذا قال في الجامع الصغير اطعم ما شاء

* (فصل في قلم الاظفار اذا قص اظافير يديه ورجليه أو يدا ورجلا واحدة في مجلس واحد فعليه دم واحد) لاتحاد المجلس في المسئلة الاولى وللارتفاق ببعض وكامل في الثانية (وان قلم اقل من يد أو رجل فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع) أي في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبيه (الا ان يبلغ ذلك) أي مجموعه (دما فينقص منه ما شاء) على ما في البدائع وغيره (وقيل ينقص نصف صاع) على ما في البحر الزاخر ولعل مراده انه لا ينقص أكثر من نصف صاع فيما اذا قلم كثيرا ومع هذا لو اختار الدم فله ذلك هذا وقال زفر بقلم ثلاث منها يجب الدم لان الاكثر كالكل وهو قول أبي حنيفة أولا وقال محمد في كل ظفر خمس الدم ولعل في المسئلة عنه روايتان (ولو قلم في أربعة مجالس في كل منها طرفا) بفتحتين أي جانبا من اليمين والشمال (من أربعة) أي أطراف باعتبار يديه ورجليه (فعليه أربعة دماء كفر للاول أولم يكفر) أي عندهما وعند محمد ما لم يكفر للاول (وان قلم خمسة أظافير يدا ورجل ثم قلم أظافير يده أو رجله الاخرى فان كان) أي تقليمهما (في مجلس فعليه دم أو مجلسين فدمان وان قص خمسة أظافير) أي من الاعضاء الاربعة

جبار ويا معز كل ذليل قد بلغ مجهودي فهب لي نفسي الساعة برحمتك يا أرحم الراحمين (اللهم) لا قوة لي على سخطك ولا صبر لي على عذابك ولا غنى لي عن رحمتك تجد من تعذب غيري ولا أجد من يرحمني غيرك ولا قوة لي على البلاء ولا طاقة لي على الجهد أسألك بحق نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وآله الهادين المهديين وأتوسل اليك في موقفي اليوم ان تجعلني من خيار وفدك (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد وارحم صراخي واعترافي بذنبي وتضرعي وارحم

(متفرقة أو قلم من كل يد ورجل أربعة أظافير فبلغ جملتها ستة عشر ظفرا فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع الا اذا بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ما شاء) أي كما مر (وان اختار الدم فله ذلك) واعلم ان محمدا اعتبر عدد الخمسة لا غير ولم يعتبر التفريق والاجتماع وهما اعتبرا مع عدد الخمسة صفة الاجتماع وهو ان يكون من محل واحد (ولو انكسر ظفره أو انقطع شظية) أي فلقة (منه فقطعها أو قلعها لم يكن عليه شئ) كذا أطلق في الهداية وغيرها وعلل بأنه لا ينمو بعد الانكسار (وقيل ذلك اذا كان بحيث لا ينمو) أي لا يزيد كما في المبسوط والبدائع (ولو كان بحيث لو ترك ينمو فعليه صدقة) على ما صرح به في المبسوط (ولو قطع كفه وفيه أظافيره لم يلزمه شئ) لانه قصد به قطع الكف لا قلم الظفر هذا وفي المحيط وقاضيخان وجوامع الفقه فيما اذا قص المحرم أظافير غيره فحكمه حكم الحلق وعن محمد رواية انه لا شئ عليه في قلم أظافير غيره وفي البدائع وان قلم المحرم أظافير حلال أو محرم أو قلم الحلال أظافير محرم فحكمه حكم الحلق وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والله أعلم

* (فصل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة عينا) * أي معينا (في الانواع الثلاثة) أي المتقدمة من اللبس والطيب والحلق وكذا حكم القلم لعذر كما سيأتي (انما هو) أي باعتبار حكمه المطلق (في حالة الاختيار بأن ارتكب المحظور بغير عذر اما في حالة الاضطرار بأن ارتكبه بعذر كمرض وعلة) أي ضرورة (فهو) أي صاحبه (مخير بين الصيام) أي صيام ثلاثة أيام (والصدقة) أي على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع (والدم ومن الاعذار الحمى) أي بجميع أنواعها (والبرد) أي الشديد (والحر) كذلك (والجرح والقرح والصداع) أي وجع الرأس كله (والشقيقة) أي وجع شق من رأسه (والقمل) أي كثرته في شعر رأسه كما في الكرماني والفارسي والحدادي (ولا يشترط دوام العلة ولا أداؤها الى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبيح ذلك) كما صرح الحدادي وجعل الفارسي لبس السلاح لخوف القتال عذرا وهو واضح وتعقبه المصنف بقوله وفيه تأمل لانهم لا يجعلون الاكراه من الاعذار لانه من جهة العباد فهذا مثله انتهى والفرق ظاهر لان لبسه انما هو لدفع الاذى فهو في معنى الحر والبرد والقمل ونحو ذلك (وأما الخطأ والنسيان والاغماء والاكراه والنوم والرق) فيه بحث فان المملوك مخير بين ان يصوم في حال رقه وان يطعم ويذبح بعد عتقه اذا كان عن عذر (وعدم القدرة على الكفارة) أي اذا صدر عنه بغير عذر (فليست) أي هذه الاشياء (باعذار في حق التخيير ولو ارتكب المحظور بغير عذر فواجبه الدم عينا أو الصدقة) أي معينة باختلاف الجناية (فلا يجوز عن الدم) أي المتعين (طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان تعذر عليه ذلك) أي ما ذكر من الدم والصدقة (بقي في ذمته) أي الى وقت قدرته (واذا تطيب) وكذا اذا أكله أو شربه (أو اكتحل بكحل مطيب أو لبس) أي مخيطا (أو حلق) أي عضوا منه (أو قلم) أي اظفاره (لعذر) قيد للكل (فهو مخير) أي بين أشياء ثلاثة (ان شاء ذبح شاة) أي في الحرم وأهدى (وان شاء تصدق على ستة مساكين) وهم من أهل الحرم أفضل (بثلاثة أصوع) بفتح فسكون فضم جمع صاع (من بر) أي حنطة (لكل مسكين نصف صاع وان شاء صام ثلاثة أيام وهذا) أي ما ذكر من الانواع الثلاثة (فيما يجب فيه الدم) على وجه التخيير (وأما ما يجب فيه الصدقة) أي فيما فيه

طرح رحلي بفنائك وارحم
مصيري اليك يا أكرم من
سئل يا عظيما يرجى لكل
عظيم اغفر لي ذنبي العظيم
فانه لا يغفر الذنب العظيم
الا العظيم (اللهم) اني
أسألك فكاك رقبتي من
النار يارب المؤمنين لا تقطع
رجائي يا منان من علي
بالرحمة يا ارحم الراحمين
يامن لا يخيب سائله لا ترد لي
يا عفو اعف عني يا تواب
تب علي واقبل توبتي
يا مولاي حاجتي ان أعطيتنيها
لم يضرني ما منعتني وان
منعتنيها لم ينفعني ما أعطيتني
فكاك رقبتي من النار

عن عذر بان طيب ربع عضو أولبس أقل من يوم (ففيه يخير بين الصوم والصدقة) أي وجوب تخيير والا فيجوز له اختيار الدم أيضا (فان شاء تصدق بنصف صاع) أي فيما أطلق عليه بالصدقة (أو ما وجب عليه من الصدقة) أي فيما أوجبوا عليه من أن يطعم شيأ (ولو أقل من نصف صاع على مسكين) فأو هذه للتنويع وأما في قوله (أو صام عنه يوما) أي عن نصف الصاع فهي للتخيير قال الفارسي وعن أبي يوسف ما فعله المحرم من محظورات الاحرام عن ضرورة لا تبلغ دما لم يجزئه الصوم وهو كما لو فعله من غير ضرورة ومثله نقل البرجندي عن الظهيرية وفي أمالي الحسن قال أبو حنيفة يجوز فيه الصوم وهو قول أبي يوسف (وكل صدقة في جناية الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير الا ما يجب بقتل القملة والجرادة) استثناء منقطع فان جنايتهما مقدرة وكذا قوله (وازالة شعرات قليلة واللبس أقل من ساعة ونحو ذلك) أي من قلم أصبع (وأما الصدقة المقدرة) أي في الكفارات المخيرة (فهي ثلاثة أصوع وما ذكر من اتحاد الجزاء في تعدد الجناية انما هو فيما اذا اتحد جنس الجناية) أي بخلاف ما اذا اختلف جنسها (فاللبس جنس والطيب جنس والحلق جنس وقلم الاظفار جنس) أي وقس على ذلك (فاذا جمع بين الاجناس المختلفة في مجلس واحد لم يتحد الجزاء بل يتعدد لكل جنس موجبه) بفتح الجيم أي الذي أوجبه الشارع بحسب اختلاف موجبه

(فصل واذا ألبس المحرم محرما) أي اذا كساه مخيطا ونحوه واذا كان حلالا فبالاولى (أو طيبه أو غطى رأسه أو وجهه فلا شئ على الفاعل) لانه غير ممنوع من هذه الافعال بالنسبة الى غيره (وعلى المفعول الجزاء) أي اذا كان محرما لحصول الارتفاق به ولو عن غير قصده وكذا اذا قتل المحرم قمل غيره لا شئ عليه بخلاف ما لو حلق رأس غيره كما مر (النوع الرابع في حكم الجماع ودواعيه وهو) أي الجماع (أغلظ الجنايات) أي أعظمها وزرا وأشدها أثرا (يفسد به الحج والعمرة) أي اذا وجد قبل أداء ركنهما عند الائمة الاربعة وفي شرح النقاية للشمس السمرقندي عند قوله افسد حجه أي نقصه نقصانا فاحشا ولم يبطله كما في المضمرات قال المصنف فأفاد ان المراد من الفساد النقص الفاحش لا البطلان وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات قلت من جملتها المضي في الافعال لكن في عدم الابطال أيضا نوع من الاشكال وهو القضاء الا انه يمكن دفعه بأنه ليؤدي على وجه الكمال والله أعلم بالاحوال (وحده) أي تعريف الجماع (التقاء الختانين) في القبل (وتغييب الحشفة) أي في الدبر ولو اكتفى بالثاني كان أخصر وأظهر ولكنه نقل ما ذكره بعينه في الغاية (وشرائط كونه مفسدا خمسة) أي أمور (الاول أن يكون الجماع في القبل أو الدبر حتى لو وطئ فيما دونهما) أي من الافخاذ ونحوها وكذا اذا أمنى أو احتلم (أو لمس) أي مس بلا حائل (أو عانق أو باشر) أي مباشرة فاحشة بان مس فرجه فرجها ليس بينهما حائل (بشهوة) قيد للاربعة (فانزل) أي ولو أنزل (لم يفسد) أي بالاجماع وفيه ان هذه الاشياء كلها من مقدمات الجماع ودواعيه فلا يسمى جماعا فكيف يكون شرطا في الافساد (الثاني أن يكون) أي الجماع (في الآدمي) سواء كان حلالا أو حراما والظاهر أن يستثنى الميتة والصغيرة التي لا توطأ (فلا يفسد بوطء البهيمة وان أنزل) كما صرح به قاضيخان وغيره ثم الجماع في القبل مفسد بالاجماع وأما في الدبر فعندهما مفسد وكذا عند أبي حنيفة في الاصح وفي رواية

(اللهم) بلغ روح محمد وآل محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله تحية وسلاما وبهم اليوم أنقذني يامن أمر بالعفو ويامن يجزي على العفو ويامن يعفو ويامن يرضى العفو ويامن يثيب على العفو العفو أسألك اليوم العفو واسألك من كل خير أحاط به علمك هذا مكان البائس الفقير هذا مكان المضطر الى رحمتك هذا مكان المستجير بعفوك من عقوبتك هذا مكان العائذ بك منك أعوذ برضاك من سخطك ومن فجاءة نقمتك ياأملي يارجائي ياخير مستغاث ياأجود

أخرى عن أبي حنيفة انه في دبر الرجل والمرأة لا يفسد وعليه دم والاول أصح (الثالث أن يكون قبل الوقوف بعرفة) أى قبل وقوفه بها (فلا يفسد ان كان بعده) أى بعد تحقق الوقوف ولو ساعة (وهذا في الحج وفي العمرة قبل أكثر الطواف) أى فانه ركنها (فلو طاف أكثره ثم جامع لا تفسد عمرته الرابع التقاء الختانين) أى وما في معناه من تغييب الحشفة وفيه ان هذا حده وركنه فكيف يكون شرطه (فلا يفسد قبله) وفيه ما تقدم من انه ليس بجماع حينئذ (الخامس أن لا يكون حائل) أى حاجز ومانع (بين الفرجين يمنع الحرارة) أى من أحد الطرفين (فلو لف ذكره بخرقة وأولجه) أى أدخله (ان منع الخرقة وصول حرارة الفرج اليه لا يفسد والا يفسد) كما في التحفة والغاية (ولو أحرم مجامعا فسد) أى صح احرامه وفسد حجه ويلزمه المضي هكذا أطلق في المطلب الفائق (وقيل هذا) أى الفساد (ان لم ينزع في الحال وان نزع في الحال لم يفسد) قياسا على ما ذكروه في الصوم وهكذا ذكره ابن جماعة عن الحنفية (ويتحقق الجماع من الصبي) أى المراهق (والمجنون فيفسد نسكهما) أى على القول بصحة احرام المجنون أو على تقدير أنه حدث له وأحرم عنه رفيقه كالمغمى عليه أو كما صرح به ابن جماعة فيمن أحرم عاقلا ثم جن فجامع فانه عند الحنفية كالعامد وأما قول المصنف الحقيق في مسئلة المجنون انه ان أحرم عاقلا ثم جن ثم أفاق بعد اداء الحج ولو بسنين فحكمه حكم العاقل والا فكالصبي فمحل بحث للظهور التحقيق والله ولي التوفيق (الا انه لا جزاء) أى من الدم (ولا قضاء عليهما) على ما حكاه الاسبيجابي وقيل المجنون عليه الكفارة انتهى وكذا الاصح عليهما في احرامهما مالم تكليفهما في حالهما (ولا فرق فيه) أى في الجامع بالنسبة الى هذا الحكم وان كان يتفاوت الاثم وعدمه (بين العامد والناسي والطائع والمكره) بفتح الراء (واليقظان) بفتح فسكون أى المتنبه من النوم (والنائم) وكذا المخطئ والمعذور (والحج والعمرة والفرض والنفل) وكذا الواجب منهما بالنذر (والرجل والمرأة والحر والعبد) أى اذا كانا عاقلين بالغين محرمين فان كان الزوج صبيا جامع مثلا أو مجنونا أو حلالا لا نفسد حجها أو المرأة صبية أو مجنونة محرمة أو غير محرمة فيفسد حجه ومشى في التحقيق الى انه اذا جامع الصبي يفسد حجه كما لو تكلم في صلاته أو أكل في صومه انتهى وهو ظاهر غير انه لا قضاء عليه ولا جزاء فلعل فائدة حكمه أنه لا يثاب عليه وأيضا يؤمر بمضيه وقضائه استحبابا (ولا يجب الافتراق في القضاء على الرجل والمرأة) متعلق بلا يجب والمراد بهما الزوجان (الا اذا خافا المواقعة) أى المجامعة ثانيا (فيستحب) أى حينئذ (أن يفترقا عند الاحرام) وقيل في موضع المواقعة وتفصيل هذه المسئلة أن الزوج والمرأة اذا أفسدا نسكهما لا يفترقان في القضاء عندنا الا اذا خافا المواقعة فيستحب عند الاحرام وأما ما في الجامع الصغير وليست الفرقة بشئ أى بأمر ضروري وقال قاضيخان يعني ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعي يجب افتراقهما وهو أن يأخذ كل واحد منهما طريقا آخر كذا فسره في البحر الزاخر وأما وقت الافتراق فعندنا وزفر اذا أحرما وعند مالك اذا خرجا من البيت وعند الشافعي اذا انتهيا الى مكان الجماع

(فصل فاذا جامع في أحد السبيلين قبل الوقوف) أى بعرفة (فسد حجه وعليه شاة ويمضي في حجه) أى في بقية أفعاله من الرمي والحلق والطواف ونحو ذلك (حتما) أى وجوبا (فيفعل

المطلق يامن سبقت رحمته غضبه ياسيدي ومولاي يا ثقتي ورجائي ومعتمدي ويا ذخري وظهري وعدتي ويا غاية أملي ورغبتي ويا غياثي ما أنت صانع في هذا اليوم الذي فزعت فيه اليك الاصوات اسألك أن تصلي على محمد وعلى آل محمد وان تقلبني فيه مفلحا منجحا بأفضل ما انقلب به من رضيت عنه واستجبت دعاءه وقبلته وأجزلت عطاءه وغفرت ذنوبه وأكرمته وشرفت مقامه وأحييته حياة طيبة وختمته له بالمغفرة

جميع ما يفعله فى الحج الصحيح) أى ولا يكتفى بما بقى عليه من الاركان فقط (و يجتنب ما يجتنب فيه) أى من المحظورات جميعا (وان ارتكب محظورا) أى كالجماع ثانيا وسائر الجنايات (فعليه ما على الصحيح) أى من الجزاء من غير تفاوت (وعليه قضاء الحج من قابل) أى سنة آتية (ولا عمرة عليه ان كان مفردا) أى بالحج وأفسده بخلاف فائت الحج فانه يتحلل بأفعال العمرة ثم يقضى حجه من قابل قال فى البحر ومن جعل حكم من فسد حجه كفائت الحج بأن يخرج بأفعال العمرة لا بأفعال الحج فهو غلط لان الرواية مصرحة فى سائر الكتب ان من أفسد حجه يمضى فى الحج كما يمضى من لم يفسده وصرح بعضهم بتحتم ذلك فعلم ان فاسد الحج يمضى فيه ولا يتحلل بأفعال العمرة بخلاف الفائت انتهى وقوله صرح بعضهم بالتحتم يشير الى خلاف فيه والله أعلم

*(فصل وان كان المفسد قارنا) ففيه تفصيل (فان جامع قبل الوقوف وقبل طواف العمرة) أى أكثره (فسد حجه وعمرته) أى كلاهما (وعليه المضى فيهما وعليه شاتان) أى للجناية على احرامهما (وقضاؤهما وسقط عنه دم القران) أى الموضوع للشكر فانه انما يكون على العبادة الصالحة لا الفاسدة (وان جامع بعد ما طاف لعمرته كله أو أكثره فسد حجه دون عمرته) لاداء ركنها قبل الجماع (وسقط عنه دم القران) لفساد حجه الذى باجتماعه معها كان قرانا (وعليه دمان) أى لجنايته المتكررة حكما (دم لفساد الحج) أى للجماع قبل الوقوف المؤدى الى فساد الحج (ودم للجماع فى احرام العمرة) لعدم تحلله عنها (وعليه قضاء الحج فقط) أى لصحة عمرته كما فى البدائع (وان جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الحلق) أى ولو بعرفة (لم يفسد الحج ولا العمرة) لادراك ركنهما (ولا يسقط عنه دم القران) أى لصحة أدائهما حيث أتى بأركانهما لكن عليه بدنة للحج وشاة للعمرة (ولو لم يطف لعمرته ثم جامع بعد الوقوف فعليه بدنة للحج) أى للجناية عليه (وشاة لرفض العمرة وقضاؤها ولو طاف القارن) أى طواف الزيارة (قبل الحلق ثم جامع فعليه شاتان) بناء على وقوع الجناية على احراميه لعدم تحلل الاول المرتب عليه تحلل الثانى

(فصل ولو جامع مرارا قبل الوقوف فى مجلس واحد مع امرأة واحدة أو نسوة فعليه دم) أى واحد (وان اختلفت المجالس) أى مع واحدة أو مع جماعة (يلزمه لكل مجلس) ولو تعدد فيه الجماع (دم على حدة) أى عندهما وقال محمد عليه دم واحد فى تعدد المجالس أيضا ما لم يكفر عن الاول على ما فى المبسوط والبدائع (ولو جامع فى مجلس آخر ونوى به رفض الفاسدة فعليه دم واحد) أى فى قولهم جميعا كما ذكره فى البدائع والفتح وغيرهما فلا شئ عليه بالجماع الثانى على ما فى قاضيخان وخزانة الاكمل (وكذا لو تعدد الجماع) أى بعد الاول (بقصد الرفض فيه دم واحد) كما فى الفتح (ولو فى مجالس أو مع نسوة) على ما فى البحر الزاخر وأما ما فى النخبة من انه لو جامع ثانيا فعليه شاة اذا لم يرد بالجماع الاول رفض الاحرام فلا طائل تحته لعدم الاحتياج الى تقييد ارادة الرفض فى الجماع الاول لتصريحهم بأنه اذا نوى الرفض فى الثانى فعليه جزاء واحد هذا وما يلزمه الفساد والدم على الرجل مثله على المرأة وان كانت مكرهة أو نائمة أو ناسية وانما ينتفى بذلك الاثم واذا كانت مكرهة حتى فسد حجها ولزمها دم هل ترجع على الزوج قال فى البدائع لا ترجع عليه ولم يذكر خلافا وقال فى خزانة الاكمل والفتح عن ابن شجاع لا ترجع

(اللهم) ان لكل وفد جائزة ولكل زائر كرامة ولكل سائل لك عطية ولكل راج لك ثوابا ولكل من فزع اليك رحمة ولكل من رغب فيك زلفى ولكل متضرع اليك اجابة ولكل مسكين اليك رأفة وقد وفدت اليك ووقفت بين يديك فى هذه المواضع التى شرفتها رجاء لما عندك فلا تجعلنى اليوم أخيب وفدك وأكرمنى بالجنة ومن على بالمغفرة والعافية وأجرنى من النار ووسع على من الرزق الحلال الطيب وادرأ عنى شر فتنة العرب والعجم

وعن القاضي أبي حازم ترجيح

• (فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة) أي ولو ساعة (قبل الحلق) أي ولو حل الوقوف (وقبل طواف الزيارة كله أو أكثره) أي بأن طاف منه ثلاثة أشواط (لم يفسد حجه) أي لاداء الركن الاعظم الذي لا يفوت الا بفوته وهو الوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (وعليه بدنة) أي لجماعه قبل الحلق لانه لما شرع له في أمر الفساد تغلظ له في أمر الجناية تأكيدا للمعادلة (سواء جامع عامدا أو ناسيا) أي فانه عليه بدنة كما في عامة الكتب وذكر الحدادي في شرح القدوري ناقلا عن الوجيز انه انما تجب البدنة اذا جامع عامدا اما اذا جامع ناسيا فعليه شاة انتهى وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات حيث لا فرق بين الناسي والعامد في سائر الجنايات وقد صرح قاضيخان بقوله ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجه وعليه جزور جامع ناسيا أو عامدا (ولو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الحلق فعليه شاة) كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه ان تغليظ الجناية انما كان مراعاة لهذا الركن وكان مقتضاه أن يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف الا أنه سومح فيه لصورة التحلل ولو كان متوقفا على اداء الطواف بالنسبة الى الجماع وسيأتي لهذا مزيد تحقيق في جماع القارن بعد الحلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والحلق لا شيء عليه) أي ولو قبل السعي خلافا للشافعي فانه عنده من أركان الحج حتى لا يجوز له حينئذ عقد النكاح (ولو جامع قبل الحلق والطواف ثم جامع ثانيا بلا قصد الرفض) أي بلا نية رفض الاحرام ففيه تفصيل أي بالجماع الثاني (فان كان) أي الجماع المتكرر (في مجلس) أي واحد (فعليه بدنة واحدة وان كان في مجلسين فعليه للاول بدنة وللثاني شاة) أي عندهما وعند محمد ان كان ذبح للاول بدنة يجب للثاني والا فلا يجب للثاني شيء واما ان قصد بالثاني رفض الاحرام وقصد الاحلال فعليه كفارة واحدة في قولهم جميعا سواء كان في مجلس واحد أو مجالس مختلفة على ما في البدائع

• (فصل ولو جامع) أي القارن (أول مرة) احترازا عما تكرر على ما سبق (بعد الحلق قبل الطواف فعليه شاة) كما في الهداية والكافي والجمع من غير ذكر خلاف واما لو لم يحلق وطاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على ما في الهداية (وقيل بدنة) كما ذكره في الغاية معزيا الى المبسوط والبدائع والاسبيجابي لو جامع القارن أول مرة بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة للحج وشاة للعمرة لان القارن يتحلل من احرامين بالحلق الا في حق النساء فهو محرم بهما في حقهن قال ابن الهمام وهذا يخالف ما ذكره القدوري وشراحه لانهم يوجبون على الحاج الشاة بعد الحلق وهؤلاء أوجبوا البدنة عليه ثم في الغاية ليس بمخالفة بل تخصيص باخراج حكم الحاج غيره ومثل هذا كثير في كلامهم ثم في الغاية أيضا معزيا للوبري ان القارن لو جامع بعد الحلق قبل طواف الزيارة يجب عليه بدنة للحج ولا شيء عليه للعمرة لانه خرج من احرامها بالحلق وبقي في احرام الحج في حق النساء واستشكله شارح الكنز لانه اذا بقي محرما بالحج فكذا في العمرة بمعنى من أمر الجماع والذي يظهر ان الصواب قول الوبري لان احرام العمرة لم يبق بحيث يتحلل منه بالحلق من غير النساء ويبقى في حقهن بل اذا حلق بعد أفعالها حل بالنسبة الى كل ما حرم عليه واعاهد ذلك في احرام الحج فاذا انضم الى احرام الحج احرام العمرة اعتبر

وشر فتنة الانس والجن (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد ولا تردني خائبا وساو بيني وبين انبيائك حتى تلحقني الدرجة التي فيها اصفياؤك وانبيائك واسقني من حوضهم شربا رويا لا اظمأ بعده أبدا واحشرني في زمرتهم وصل على محمد وعلى آل محمد واكفني شر ما أحذر وشر ما لا أحذر ولا تكلني الى أحد سواك وبارك لي فيما رزقتني يا سيدي ومولاي (اللهم) انقطع الرجاء الا منك في هذا اليوم تطول على فيه بالرحمة والمغفرة (اللهم) رب هذه

كل على ما عهد له فى الشرع اذ لا يزيد القران على ذلك الضم فينطوى بالحلق احرام العمرة بالكلية كذا حققه ابن الهمام وأطلق فى المسعودى حيث قال ان جامع بعد الحلق قبل الطواف فعليه بدنة وهذا الاطلاق هو الاظهر لان حلقه بالنسبة الى الجماع كلا حلق ويستوى فيه القارن والمفرد قال ابن الهمام وقول موجب البدنة أوجه لان المذكور فى ظاهر الرواية اطلاق لزوم البدنة بعد الوقوف من غير تفصيل بين كونه قبل الحلق أو بعده

*(فصل * وشرائط وجوب البدنة بالجماع أربعة الاول أن يكون الجماع بعد الوقوف والثانى أن يكون قبل الحلق والطواف) أى عند الجمهور وأما على قول المحققين فقبل الطواف مطلقا سواء حلق أم لا ثم فى الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف أو قبل الحلق والطواف موجب للبدنة لا انه شرط لوجوبها وقد علم بما سبق ثم قوله (والثالث العقل والرابع البلوغ) لا شك انهما من شرائط وجوبها مع انهما من شروط وجوب جميع الكفارات لا بخصوص وجوب البدنة

*(فصل * ولو طاف للزيارة جنبا ثم جامع ثم أعاده) أى الطواف (طاهرا) أى عن الحدثين (فعليه دم) أى لعدم كمال طوافه وفيه انه اذا صح طوافه كان القياس عدم وجوب شئ عليه واذا قال محمد أما فى القياس فلا شئ عليه ولكن أبا حنيفة استحسن ما ذكر وكذلك قول أبى يوسف وقرانا أى فى المسئلتين ويستفاد منه الفرق بين الحدثين مع ان الطهارة منهما عدت من الواجبات نظرا للغلظة والخفة فوقع الحكم على وفقها وفيه ما تقدم والله أعلم والتحقيق ان هذا القول وهو وجوب الدم بعد الاعادة مبنى على انفساخ الاول بالثانى فانه حينئذ يكون الاول نافلة والثانى فريضة ولا شك ان طواف النافلة جنبا موجب للدم وينقلب الامر كانه جامع بعد طواف كامل وما سبق من ان من طاف طواف الزيارة جنبا ثم أعاده طاهرا ولم يتخلل بينهما جماع مبنى على ان الثانى جابر للاول وهو القياس الا انهم عدلوا عنه ههنا احلالا لفعل المؤمن على الوجه الاكمل ونظيره ما روى عن شمس الائمة السرخسى ان من ترك الاعتدال تلزمه الاعادة ومن المشايخ من قال تلزمه ويكون الفرض هو الثانى ولا اشكال فى وجوب الاعادة لانه الحكم فى كل صلاة أديت مع كراهة التحريم ويكون جابرا للاول لان الفرض لا يتكرر وا ما جعله الثانى فيقتضى عدم سقوطه بالاول وهو لازم ترك الركن لا الواجب اللهم الا ان يقال ان ذلك امتنان من الله سبحانه وتعالى اذ يحسب الكامل وان تأخر عن الفرض لما علم سبحانه انه سيوقعه ويؤيده انه اذا أعاد الفرض من الصلاة فقيل الفرض هو الاول وهو المعول وقيل الثانى وقيل الامر مفوض الى الله سبحانه وتعالى والله أعلم (ولو طافه) أى طواف الزيارة كله أو أكثره (على غير وضوء) أى محدثا (أو طاف أربعة أشواط طاهرا ثم وطئ لا يلزمه شئ) أى فى المسئلتين ويستفاد منه الفرق بين الحدثين مع أن الطهارة منهما عدت من الواجبات نظرا للغلظة والخفة فوقع الحكم على وفقها وفيه ما تقدم والله سبحانه أعلم (سواء أعاد) أى الطواف فى الصورتين (أو لم يعد) كما فى الحاوى وغيره (ولو طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة فى جوف الحجر أو فعل ذلك فى طواف العمرة ثم جامع فسدت عمرته وعليه قضاؤها وشاة وعليه فى الحجة بدنة) أى سواء حلق قبل الطواف أو لم يحلق على خلاف ما سبق والمسئلة مروية عن محمد وفيه اشكال وهو ان الطواف حول الحجر من الواجبات فاذا تركه صح طوافه فالموجب لفساد العمرة ووجوب البدنة فى

الامكنة الشريفة ورب كل حرم ومشعر عظمت قدره وشرفته بالبيت الحرام والركن والمقام صل على محمد وعلى آل محمد وأنجح لى كل حاجة مما فيه صلاح دينى ودنياى وآخرتى واغفر لى ولوالدى وارحمهما كما ربيانى صغيرا واجزهما عنى خير الجزاء وعرفهما بدعائى لهما ومن عليهما بما تقربه عينهما وشفعنى فى نفسى وفيهما وفى جميع اسلافى من المؤمنين والمؤمنات فى هذا اليوم (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد واوسع لى فى عمرى وابسط لى فى رزقى (اللهم) لا تجعله آخر

الحجة ولعل الجواب ان هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك كما استحسنوا ما قبله ولعل وجه الاستحسان عموم الحديث فيمن جامع قبل طواف الركن وهو ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة رواه مالك وابن أبي شيبة وهو أرجح مما رواه ابن أبي شيبة أيضا عنه انه جاءه رجل فقال يا أبا عبد الرحمن رجل جاهل بالسنة بعيد الشقة قليل ذات اليد قضيت المناسك كلها غير اني لم أزر البيت حتى وقعت على امرأتي فقال بدنة وحج من قابل فانه متروك بعينه على ما حققه ابن الهمام ولا يبعد أن يراد بقوله وحج من قابل تحريض له على انه يؤديه بوجه كامل (ومن فاته الحج اذا جامع فعليه المضي في احرامه) أي ليس عليه تجديد احرام بل احرامه صحيح فيأتي بأفعال العمرة بدلا عن الحجة (وعليه دم) أي لجماعه قبل التحلل (وقضاء الفائت) أي من الحج (وليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل بها) أي ولو وقع الجماع في خلالها قبل طوافها لان المقصود من هذه العمرة اعمال التحلل من احرام الحجة بالتبعية لا بحسب النية بخلاف العمرة المبتدأة المقصودة لذاتها المستقلة في نيتها وهذه المسئلة أيضا عن محمد منقولة وفي الحاوي عن المنتقى عن محمد أيضا انه قال (ولو ان قارنا فاته الحج فطاف لعمرته) أي ولم يحلق (ولم يطف لما فاته من الحج حتى جامع فعليه كفارتان) لعدم خروجه من الاحرامين (وكذلك لو فعل) أي القارن (ذلك) أي الجماع (بعد ما طاف للعمرتين جميعا) أي ولو سعى (الا انه لم يحلق رأسه) أي ولم يقصر (ولو انه) أي القارن (حين فاته الحج ظن انه قد بطل حجه) أي بفوته الوقوف (فطاف لعمرته وسعى ثم حلق رأسه وجامع بعد ذلك مرارا فعليه للحلق دمان) لجنايته على احرامين (وعليه لكل ما جامع) أي لجميعه (دمان) أي ولو وقع في مجالس (ولا يجب عليه اكثر من دمين لانه فعل ذلك) أي الجماع (على قصد الرفض) أي على وجه الاحلال عنهما حين ظن انه قد أحل حين حلق رأسه على وجه الاحلال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد انتهى ما في الحاوي عن المنتقى (ولو أهل بحجة أو عمرة وجامع فيها ثم أحرم بأخرى ينوي قضاءها قبل ادائها فهي هي) أي هي على حالها ولا اثر لنية قضائها (واهلاله بالثاني) جملة استئنافية معللة أي لان اهلاله به (لم يصح ما لم يشرع من الفاسد وكانت نيته لغوا والعبد اذا جامع) أي قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق (مضى فيه) أي في احرامه باتمام أفعاله (وعليه هدي) أي بدنة أو شاة بحسب اختلاف حاله (وحجة) أي اذا كان قبل الوقوف (اذا عتق) ظرف لهما (سوى حجة الاسلام)

• (فصل في حكم دواعي الجماع • ولو جامع فيما دون الفرج) أي من الفخذ ونحوه (قبل الوقوف أو بعده أو باشر) أي مباشرة فاحشة (أو عانق) ولو بالعري (أو قبل أو لمس بشهوة) قيد للكل (فانزل أو لم ينزل) أي في الجميع (فعليه دم) كما قاله في المبسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح المجمع وغيرها وفي الجامع الصغير اشترط الانزال في المس لوجوب الدم وصححه قاضيخان في شرحه ونقل عن محمد بن الفضل انه انما يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما تجد عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يفسد حجه بشيء من الدواعي) أي أصلا بلا خلاف سواء أنزل أو لم ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما اطلقت به سائر الكتب المعتمدة وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم ان الحج لا يفسد الا بالجماع

المعد لمن هذا الموقف وارزقنه ما أبقيتني واقبلني اليوم مقبلا منجحا مستجابا لي مرحوما مغفورا لي بأفضل ما أعطيت أحدا منهم من الخير والبركة والرحمة والرضوان والمغفرة وبارك لي فيما أرجع اليه من أهل ومال قليل أو كثير لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم وصل اللهم على محمد وعلى آل محمد وأصحابه وأزواجه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين (اللهم) انقلني من ذل المعصية الى عز الطاعة وأغنني بحلالك عن

انتهى ووقع فى الفتاوى السراجية ولولمس امرأة بشهوة فأمنى يفسد وكذلك اذا لم يكن على ما فى المبسوط ومنهاج المصلين ومنية المفتى وهو شاذ ضعيف على ما صرح به السروجى وفى المنافع يعنى بالفساد النقصان الفاحش انتهى وفيه انه مناف لما تقدم والله أعلم (ولو قبل امرأته مودعا لها ان قصد الشهوة) أى بتقبيل المرأة (فعليه الفدية والا) بان قصد الموادعة (فلا) أى فلا فدية عليه (وان قال لا قصدت هذا) أى هذا الامر من الشهوة (ولا ذاك) أى قصد الوداع (لا يجب شئ) لان الشرط تحقق الشهوة وعند عدم قصد يوجب الشبهة والمسئلة فى أهبة المناسك بزيادة أو قدمت امرأته من مكان (ولو نظر الى فرج امرأة فامنى) أى فانزل (أو تفكر) أى فى أمر الجماع (أو احتلم فأنزل لا شئ عليه) كما فى عامة الكتب وفى التمرتاشى ولا شئ فى الامناء بالنظر لانه ليس بجماع وعن أبى حنيفة عليه دم (ولو استمنى بالكف) أى سواء قصد الشهوة أو رفع الكلفة (ان أنزل فعليه دم وان لم ينزل فلا شئ عليه) كذا فى الفتح وغيره وفى البحر الزاخر وخزانة الاكمل لو استمنى بكفه فأنزل فعليه دم عند أبى حنيفة انتهى والرجل والمرأة فى ذلك سواء (ولو جامع بهيمة فأنزل فعليه دم ولا يفسد حجه وان لم ينزل فلا شئ عليه) وكذا لو جامع فيما دون الفرج فلم ينزل لا يفسد حجه عند الائمة الاربعة (النوع الخامس فى الجنايات فى أفعال الحج) أى فى حقها (كالطواف) أى للزيارة وغيرها (والسعى والحلق والرمى والوقوفين) أى بعرفة والمزدلفة لكن سبق حكم الوقوف بعرفة (والذبح) كان حقه ان يقول كالوقوفين والرمى والذبح والحلق والطواف والسعى بحسب وجودها ويرتب الفصول على اثرها

(فصل فى حكم الجنايات فى طواف الزيارة) أى فى شأنه ولاجله (ولو طاف للزيارة جنبا أو حائضا أو نفساء) بضم ففتح أى ذات نفاس وولادة (كله) أى كل الطواف (أو أكثره وهو أربعة أشواط فعليه بدنة ويقع معتدا به فى حق التحلل) أى باعتبار النساء ان وقع بعد الحلق (ويصير عاصيا) أى لترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الاكبر (وعليه ان يعيده) أى طوافه ذلك ما دام بمكة (طاهرا) أى من الحدثين (حتما) أى وجوبا وهو تأكيد لما يستفاد من قوله وعليه وقيل استحبابا قال فى الهداية والاصح انه يؤمر بالاعادة فى الحدث استحبابا وفى الجنابة ايجابا (فان أعاده سقطت عنه البدنة) وأما المعصية فموقوفة على التوبة أو معلقة بالمشيئة ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع الى أهله) أى وقد طافه جنبا وما أعاده (وجب عليه العود لاعادته) كما فى الهداية والكافى والزيلعى والبدائع معللا بقوله لتفاحش النقصان مشيرا الى انه لو طاف محدثا لا يجب عليه العود (ثم ان جاوز الوقت) أى ميقات الآفاق (يعود باحرام جديد) اى عند الاكثر وقيل يعود بذلك الاحرام على ما فى الكافى (وان لم يجاوزه عاد بذلك الاحرام) أى اتفاقا (فاذا عاد باحرام جديد بان أحرم بعمرة يبدأ بطواف العمرة ثم يطوف للزيارة) كما فى الفتح وغيره لان طواف العمرة أقوى حينئذ ولو كان طواف الزيارة أسبق ومستويا مع طواف العمرة فى الركنية لحصول ادائه فى الجملة (ولو لم يعد وبعث بدنة اجزأه) لكن الافضل هو العود على ما فى الهداية والكافى وفى البدائع الا انه العزيمة وفى المحيط بعث الدم أفضل لان الطواف وقع معتدا به وفيه نفع للفقراء (ثم ان أعاده فى أيام النحر) أى طاهرا (فلا شئ عليه) وهو ظاهر (وان أعاده بعد أيام النحر سقطت عنه البدنة) أى اتفاقا (ولزمه شاة للتأخير) أى عند أبى حنيفة على

حرامك وبفضلك عن سوالك ونور قلبى وقبرى وأعذنى من الشر كله واجمع لى الخير كله (اللهم) أنت أحق من ذكر وأحق من عبد وانصر من ابتغى وأرأف من ملك واجود من أعطى واوسع من سئل أنت الملك لا شريك لك والفرد لا ند لك كل شئ هالك الا وجهك لن تطاع الا باذنك ولن تعصى الا بعلمك تطاع فتشكر وتعصى فتغفر أقرب شهيد وأدنى حفيظ حلت دون النفوس وأخذت بالنواصى وكتبت الآثار ونسخت الآجال القلوب لك مفضية

مقتضى قاعدته وفيه ان طوافه قد وقع صحيحا ويكفى هذا القدر فى سقوط وجوب الترتيب عند أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال قضائه بعد اعتبار اعتداده (ولو طاف أقله جنبا فعليه لكل شوط صدقة نصف صاع وان أعاده سقطت) أى الصدقة وبقيت المعصية (ولو ترك الطواف كله أو طاف أقله وترك أكثره) أى ورجع الى أهله (فعليه حتما) أى وجوبا اتفاقا (ان يعود بذلك الاحرام ويطوفه) أى لانه محرم فى حق النساء ولا يجوز احرام العمرة على بعض أفعال الحج من الطواف والسعى ولو بعد الحلق من التحلل الاول (ولا يجزئ عنه) أى عن ترك الطواف الذى هو ركن الحج كله أو أكثره (البدل) وهو البدنة لانه ترك ركنا فلا يقوم مقامه غيره بل يجب الاتيان بعينه ولا يجزئ عنه البدل (أصلا) أى سواء عاد الى أهله أو لم يعد (واذا أعاد الطواف) أى طواف الزيارة (طاهرا وقد طافه جنبا) أى أولا (فالمعتبر هو الاول والثانى جبر له) أى لنقصانه بترك الواجب على ما ذهب اليه الكرخى وصححه صاحب الايضاح اذ لا شك فى وقوع الاول معتدا به حتى حل به النساء اتفاقا واستدل الكرخى بما فى الاصل من انه لو طاف للعمرة جنبا أو محدثا فى رمضان ثم أعاده فى أشهر الحج وحج من عامه لم يكن متمتعا وذهب أبو بكر الرازى الى ان المعتبر هو الثانى والاول انفسخ به وصححه شمس الائمة السرخسى واحتج الرازى بما اذا أعاده بعد أيام التشريق يجب عليه الدم فلو كان الطواف هو الاول والثانى جبر له لما وجب الدم انتهى وهذا وجه اشكالى فيما تقدم والله أعلم قال الكرمانى والاول أقرب الى الفقه وقال ابن الهمام قول الكرخى أولى قال فى البحر الزاخر وفائدة الخلاف تظهر فى اعادة السعى فعلى القول الاول لا يجب وعلى الثانى يجب قلت ويؤيد الاول انه اذا لم يعد الطواف لا شئ عليه من اعادة السعى والدم بتركه اتفاقا (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره محدثا فعليه شاة وعليه الاعادة استحبابا) أى ما دام بمكة (وقيل حتما) أى بناء على ما فى بعض نسخ المبسوط من أن عليه أن يعيده والاول أصح (فان أعاده سقط عنه الدم سواء أعاده فى أيام النحر أو بعدها ولا شئ عليه للتأخير) لان النقصان فيه يسير بخلاف الجنب حيث يجب فيه عليه الدم للتأخير ولا شئ عليه ههنا للتأخير على ما فى الهداية والكافى وغيرهما وفى البحر الزاخر هو الصحيح وفيه دليل على ان العبرة للاول فى الحدث والا لوجب دم للتأخير عن أيام النحر على ما فى الفتح (وقيل يجب عليه للتأخير دم) قال قوام الدين ما ذكره صاحب الهداية سهو لان تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عند أبى حنيفة فكيف لا يكون الذبح اذا أعاد الطواف بعد أيام النحر وقد حصل تأخير النسك عن وقته على ان الرواية فى كتب من تقدمه مصرحة بخلاف ذلك ولذا قال فى شرح الطحاوى اذا أعاد طواف الزيارة بعد أيام النحر يجب عليه الدم سواء كانت اعادته بسبب الحدث أو الجنابة وبه جزم صاحب البدائع وصحح فى السراج الوهاج قول صاحب الهداية قال فى المطلب انه الاظهر انتهى ووجهه ما تقدم من ان طوافه معتد به بلا خلاف فحينئذ يجب سقوط الترتيب بوقوعه وانما يلزمه الاعادة وجوبا أو استحبابا تحصيلا لتكميل العبادة كما اذا صلى صلاة ذات نقصان فانه يجب اعادته وجوبا بترك الواجب واستحبابا بترك السنة ولو خرج وقتها لم يقل أحد بقضاء تلك الصلاة ولا بعدم اعتدادها فى مراعاة الترتيب بها والله أعلم (وقيل صدقة لكل شوط) على ما فى خلاصة الفتاوى وشرح الجامع لقاضيخان لزمه صدقة أى للتأخير كما سيأتى صريحا (ولو

والسر عندك علانية والحلال ما أحللت والحرام ما حرمت والدين ما شرعت والامر ما قضيت والخلق خلقك والعبد عبدك وأنت الله الرؤف الرحيم أسألك بنور وجهك الذى أشرقت له السموات والارض وبكل حق هو لك وبحق السائلين عليك ان تقبلنى فى هذه العشية وان تجيرنى من النار بقدرتك يا أرحم الراحمين (اللهم) اشرح لى صدرى ويسر لى أمرى وأعوذ بك من وسواس الصدر وشتات الامر وفتنة القبر ومتعنى بالاسلام والسنة وبارك لى

طاف الاقل محدثا فعليه صدقة) أى نصف صاع من بر على ما فى المحيط (لكل شوط) أى اتفاقا لما فى البحر الزاخر فعليه صدقة فى الروايات كلها وتسقط الاعادة بالاجماع لكن فى الوبرى ان طاف أقله محدثا فعليه صدقة لكل شوط نصف صاع فان أعاده بعد أيام النحر لا يسقط عنه الصدقة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وفى الاسبيجابى فان أعاده بعد أيام النحر فعليه صدقة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى للتأخير انتهى ويجب حمل كلام الوبرى على ما بينه الاسبيجابى بان المراد بالصدقة الغير الساقطة جنسها الشامل للصدقة الواجبة للتأخير لا ان الصدقة اللازمة من اجل طوافه محدثا لا يسقط فانه لا وجه له أصلا والله أعلم (ولو ترك من طواف الزيارة أقله وهو ثلاثة أشواط فما دونها أو طاف كله) وكذا حكم أكثره (راكبا) أى على دابة (أو محمولا) أى على ظهر آدمى (أو زحفا) أى بأنواعه (من غير عذر) قيد للحالات كلها وكان حقه ان يؤخره عن قوله (أو عاريا) فانه اذا طاف عاريا بعذر لم يجب عليه شئ أيضا الا ان ستر العورة من الواجبات وترك الواجب بعذر مسقط للدم كما تقدم من ان ستر العورة فى الصلاة مع كونه شرطا لها يسقط عند العجز عنه (أو منكوسا) أى مقلوبا أو معكوسا (أو فى جوف الحجر) ذكر فى الكبير هنا من غير عذر وفيه أنه لم يتصور عذر فيهما (فعليه دم) أى ولا تجزئه الصدقة ان لم يعده (وان أعاده سقط) أى الدم عنه (ولو عاد الى أهله بعث شاة) أى اجزأه ان لا يعود ولا يلزم العود بل يبعث شاة أو قيمتها لتذبح عنه فى الحرم ويتصدق بها (وان اختار العود يلزمه احرام جديد ان جاوز الوقت) أى كما سبق بيانه وأما ما فى الحاوى لو طاف منكوسا كره ذلك ولا شئ عليه فمخالف لما عليه الجمهور ولعله أخذه من التجريد وقد قال الكرمانى انه وقع سهوا من الكاتب لا من المصنف انتهى وكان ينبغى ان يقتصر على الكاتب فانه محتمل لهما ولان السهو من المصنف لا يتحقق نفيه فانه غير معصوم لكن يمكن حمل كلامه على ما يوافق الجمهور بان يراد بالكراهة الكراهة التحريمية على ترك الواجب وقوله ولا شئ عليه أى غير هذا من النقصان لا البطلان ولا وجوب البدنة ولا فرضية العود ونحو ذلك (ولو طافه راكبا أو محمولا أو زحفا بعذر كمرض) ومنه الاغماء والجنون (أو كبر) أى بحيث يضعف عن المشى فيه فيكون حكمه حكم الزمن والمقعد والمفلوج (فلا شئ عليه) أى لا من الدم ولا من الصدقة (ولو أخر طواف الزيارة كله أو أكثره عن أيام النحر فعليه دم) أى عند أبى حنيفة (ولو أخر أقله فعليه صدقة لكل شوط)

(فصل ولو طاف للزيارة جنبا وطاف للصدر طاهرا) أى من الحدثين أو من الاكبر ففيه تفصيل (فان طاف للصدر فى أيام النحر فعليه دم لترك الصدر) ان لم يطف طوافا آخر (لانه) أى الصدر (انتقل الى الزيارة) لاستحقاقه أولا ولكون الاقوى بالاعتبار هو الاولى كما مر (وان طاف للزيارة ثانيا) أى فى أيام النحر (فلا شئ عليه) أى لانتقال الزيارة الى الصدر لاستحقاقه حينئذ (وان طاف للصدر) أى حقيقة أو حكما (بعد أيام النحر فعليه دمان دم لترك الصدر) أى لتحوله الى الزيارة (ودم لتأخير الزيارة) وهذا عند أبى حنيفة وأما عندهما فدم واحد (وان طاف للصدر ثانيا سقط عنه دمه) وكذا لو طاف للنفل فانه ينتقل اليه ويسقط عنه دمه (وان طاف للزيارة محدثا وللصدر طاهرا) أى من الحدثين (فان حصل الصدر فى أيام النحر انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانيا فلا شئ عليه) وكذا لو طاف طواف نفل (والا) أى

فيهما (اللهم) ان كان رزقى فى السماء فأنزله وان كان فى الارض فأخرجه وان كان نائيا فقربه وان كان قريبا فيسره وبارك لى فيه وأدمه لى وأدم نعمك كلها على يا أرحم الراحمين (اللهم) أعتق رقبتى من النار وأوسع لى من الرزق الحلال واصرف عنى فسقة الانس والجن (اللهم) لا تحرمنى أجر عملى ونصبى فان أحرمتنى ذلك فلا تحرمنى أجر المصاب على مصيبته (اللهم) اغفر لى ذنوبى وان عدت الى شئ من معاصيك فعد على برحمتك انك أهل ذلك

ان لم يطف ثانيا (فعليه دم لتركه) أى لترك الصدر اتفاقا فانه من الواجبات بلا خلاف (وان حصل الصدر بعد أيام النحر لا ينتقل اليها وعليه دم) أى اتفاقا (لطواف الزيارة عندنا) والفرق فى ان الوجه الاول وجب نقل طواف الصدر الى الزيارة فيجب بترك الصدر دم بالاتفاق وبتأخير الزيارة عنده دم آخر وفى اقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهو اسقاط البدنة عنه وأما فى الوجه الثانى لم ينتقل طواف الصدر الى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة عندنا بالاتفاق ولا شئ عليه للتأخير بالاجماع كذا ذكره غير واحد (ولو طاف للزيارة عندنا والصدر جنبا فعليه دمان) أى فى قولهم دم لطواف الزيارة عندنا ودم لطواف الصدر جنبا كذا فى قاضيخان (ولو ترك من طواف الزيارة أكثره فطاف للصدر كمل منه طواف الزيارة) أى ونقص من الصدر (وعليه دمان) أى اتفاقا (دم لتأخير الزيارة) أى باعتبار أكثره (ودم لترك أكثر الصدر) أى لانتقاله الى الزيارة (وان طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر ثم يتعلق فى الباقى من الزيارة ان كان أكثره فعليه اتمامه فرضا ولا ينوب عنه الدم) لان الدم انما ينوب عن الواجب (وعليه دم لتأخيره) أى عن أيام النحر (وان كان الباقى من الزيارة أقله فعليه دم لترك الاقل منه) أى من طوافهما (وصدقة لتأخيره) أى لتأخير الاقل منه (وعليه دم لترك الصدر) أى ان كان كله أو أكثره وأما فى أقله فعليه صدقة لكل شوط الا ان يبلغ دما فينقص منه ما أحب والحاصل ان ترك طواف الزيارة لا يتصور الا اذا لم يكن طاف للصدر فانه اذا طاف له انتقل عنه الى طواف الزيارة

• (فصل • حائض طهرت فى آخر أيام النحر) أى وبقى قليل من زمان يومه (ويمكنها) أى بعد مسافتها الى المسجد (طواف الزيارة كله أو أكثره وهو أربعة أشواط قبل الغروب فلم تطف فعليها دم للتأخير وان أمكنها أقله فلم تطف لا شئ عليها) الا ان الافضل بل الواجب ان تطوف مهما أمكن فان ما لا يدرك كله لا يترك كله ولم يصح كون ترك الباقى عن عذر (ولو حاضت فى وقت تقدر) أى حال كونها قادرة (على ان تطوف فيه أربعة أشواط فلم تطف) أى قبل الحيض (لزمها دم التأخير) وفيه نظر اذ هذا الحكم لا يستقيم بالقياس الى ما ذكروا فى الصلاة من أن من هو أهل فرض فى آخر وقته يقضيه فقط لا من حاضت فيه وانما يصح تشبيه على قول زفر من انها اذا حاضت فى آخر الوقت لم يسقط عنها وتقضيه اذا طهرت وفى الظهيرية عن أبى يوسف اذا حاضت المرأة وقد بقى من الوقت ما لا يمكن أداء الفرض فيه لم تقضها وهذا التقييد يفيد أنه لو بقى مقدار ما يمكن أداء الفرض فيه ينبغى أن تقضى عند أبى يوسف (ولو حاضت فى وقت تقدر على أقل من ذلك لم يلزمها شئ) فكان القياس ان يجب عليها صدقة ثم اذا عرفت ذلك التفصيل (فقولهم) أى مجملا (لا شئ على الحائض) وكذا النفساء (لتأخير الطواف) أى طواف الزيارة كما فى الفتاوى السراجية وغيرها (مقيد بما اذا حاضت فى وقت لم تقدر على أكثر الطواف) أى قبل الحيض (أو حاضت قبل أيام النحر ولم تطهر الا بعد مضى أيام النحر) أى جميعها وحاصله ما فى البحر الزاخر من ان المرأة اذا حاضت أو نفست قبل أيام النحر فطهرت بعد مضيها فلا شئ عليها وان حاضت فى أثنائها وجب الدم بالتفريط فيما تقدم والله أعلم وفيه أيضا ما يتعلق بهذه المسئلة فى باب الاجارة عن أبى يوسف فى امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف

(اللهم) اسمك ضجت الاصوات بلغات مختلفات يسألونك الحاجات وحاجتى اليك ان تذكرنى عند البلا اذا نسينى أهل الدنيا واسوأتاه والله منك وان عفوت واسوأتاه والله منك وان غفرت (اللهم) لا تجعله آخر العهد منى (اللهم) زد احسانا محسنهم وارجع مسيئهم الى التوبة وحط من ورائهم بالرحمة يا أرحم الراحمين (اللهم) انى أعوذ بك من تحول عافيتك وفجأة نقمتك وجميع سخطك (اللهم) يا رفيع الدرجات ومنزل البركات

فأبى الجمال ان يقيم معها فال هذا عذر فى نقض الاجارة ولو ولدت قبل ذلك وبقى من مدة النفاس كمدة الحيض وأقل أجبر الجمال على المقام انتهى (ولو انقطع دمها) أى دم الحائض (بدواء أولا) أى لابدواء (أولم ينقطع) أى بالكلية (فاغتسلت أولا) أى أوما اغتسلت (وطافت ثم عاد دمها فى أيام عادتها يصح طوافها ولزمها بدنة وكانت عاصية) أى من وجهين لدخول المسجد ونفس الطواف (وعليها ان تعيده طاهرة) أى من الحدثين (فان اعادته سقط ماوجب) أى من البدنة وعليها التوبة من جهة المعصية ولو مع البدنة

*(فصل فى الجناية فى طواف الصدر * ومن ترك طواف الصدر كله أو أكثره فعليه شاة) أى لترك الواجب (ومادام فى مكة يؤمر بان يطوفه) وفيه انه مادام بمكة لا يصدق عليه انه تركه ولعله أراد انه مالم يفارق جدران مكة (وان ترك ثلاثة أشواط منه فعليه لكل شوط صدقة) أى فيطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) أى الصدر (جنبا فعليه شاة) على مافى الهداية والكافى والمجمع وصححه صاحب خزانة الاكمل وغيره وذكر الطرابلسى وشارح الهداية ان فى رواية أبى حفص الكبير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المبسوط معللا بان طواف الجنب معتد به فلا يجب بسبب هذا النقصان مايجب بتركه (وان طافه محدثا فعليه صدقة لكل شوط) وفى المحيط وان طاف للصدر جنبا فعليه شاة وكذا لو طاف محدثا فى رواية أبى حفص وفى رواية أبى سليمان عليه صدقة لان نقصان الحدث أقل فيجب الاقل من الدم وفى البدائع وعليه شاة ان كان جنبا وان كان محدثا ففيه روايتان عن أبى حنيفة فى رواية عليه الصدقة وهى الرواية الصحيحة وهو قول محمد وأبى يوسف وفى رواية عليه شاة ولا يخفى مافى المبسوط والمحيط من التناقض فيما بينهما لانه جعل فى المبسوط رواية أبى حفص فى الصدقة وجعلها فى المحيط بالدم وكذا صرح الخبازى بانه فى الدم والله أعلم ثم اذا أعاد الطواف سقط عنه الجزاء ولا يجب بالتأخير شئ اتفاقا كذا فى المشاهير وفى المفيد يجب دم لتأخير طواف الصدر عنده والصحيح انه لا يجب به شئ بل لا يتصور تأخيره اذ ليس له وقت محدود يجب وجوده فيه وانما تأخيره تركه وفيه الدم والله أعلم

*(فصل فى الجناية فى طواف القدوم * ولو طاف للقدوم) أى كله أو أكثره على ماهو الظاهر (جنبا فعليه دم) على ماقاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقيل صدقة) قال صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة فيما اذا طاف للقدوم جنبا وكان حقه ان يقول المصنف فعليه صدقة وقيل لاشئ عليه لمافى مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوى ليس لطواف التحية محدثا ولا جنبا شئ ومثله عن الطحاوى فى الحدث (ولو طافه محدثا فعليه صدقة) على مافى عامة الكتب وصرح به عن محمد وهو مختار القدورى وصاحب الهداية وغيرهما (لكل شوط نصف صاع من بر الا ان يبلغ ذلك دما فينقص منه ماشاء) وفى البحر الزاخر فينقص منه نصف صاع (ولو تركه) أى طواف القدوم (كله فلا شئ عليه لانه ليس بواجب) الا انه كره له ذلك وأساء لترك السنة (ولو أعاده) أى طواف القدوم (طاهرا) من الحدثين (فى الجنابة أو الحدث) أى فى طوافه الذى طاف جنبا أو محدثا (سقط عنه الجزاء) أى من الدم أو الصدقة وفى المحيط ولو طاف جنبا يلزمه الاعادة والرمل ودم ان لم يعد وقال محمد ليس عليه ان يعيد طواف التحية لانه

ويا فاطر السموات والارضين أصلح لى دينى الذى جعلته عصمة أمرى (اللهم) أصلح لى دنياى التى فيها معاشى (اللهم) أصلح لى آخرتى التى فيها معادى واجعل الحياة زيادة لى فى كل خير واجعل الموت راحة لى من كل شر واكفنى فى دنياى وآخرتى بما كفيت به أولياءك وخيرتك من عبادك الصالحين (اللهم) انى أستودعك دينى ومالى وقلبى وبدنى وخواتيم عملى ووالدى وأولادى واحفادى واخوانى واخواتى وجميع ماأنعمت به على وعليهم وصل

سنة وان أعاده فهو أفضل (وحكم كل طواف تطوع كحكم طواف القدوم) في البدائع قال محمد ومن طاف تطوعا على شئ من هذه الوجوه فأحب الينا ان كان بمكة ان يعيد الطواف وان كان رجع الى أهله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلى ثوبه نجس انتهى يعني لاشئ عليه لان طهارة الثوب سنة فيكره طوافه ولا يلزمه شئ وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أوفي طواف التطوع يجب عليه اتمامه ولو ترك بعضه لم اجد فيه تصريحا وينبغي أن يكون الحكم كالحكم في طواف الصدر فانه وجب بالشروع ففيه بحث لان طواف الصدر واجب بأصله فكيف يقاس عليه ما يجب بشروعه فالظاهر انه نظير صلاة النفل وصومه حيث يجب عليه اتمامه وانه لا يلزمه بتركه شئ سوى التوبة عن المعصية

*(فصل في الجناية في طواف العمرة * ولو طاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله ولو شوطا جنبا أو حائضا أو نفساء أو محدثا فعليه شاة) أي في جميع الصور المذكورة (ولا فرق فيه) أي في طواف العمرة (بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لانه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة) أي لعدم ورود الرواية (ولا للصدقة) الله أعلم عافيه من الدراية (بخلاف طواف الزيارة) أي فان البدنة ثبتت على تركها في السنة فلها أصل في الجملة يصلح للمقايسة (وكذا لو ترك منه) أي من طواف العمرة (أقله ولو شوطا فعليه دم) وهذا تصريح بما علم تلويحا (وان أعاده) أي الاقل منه (سقط عنه الدم ولو ترك كله أو أكثره فعليه ان يطوفه حتما) أي وجوبا وفرضا (ولا يجزئ عنه البدل أصلا) لانه ركن العمرة (ولو طاف القارن طوافين للعمرة والقدوم وسعى بعدهما محدثا) قيد للطواف (أعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شئ عليه وان لم يعده حتى طلع فجر يوم النحر لزمه دم لطواف العمرة محدثا وقد فات وقت القضاء) أي الاعادة لتكميل الاداء (ويعيد الرمل في طواف الزيارة) أي لوقوع طواف القدوم محدثا (ويسعى بعده) أي بعد طواف الزيارة (استحبابا) أي مراعاة للاحتياط (وان لم يعدهما) أي الرمل والسعي (فلا شئ عليه في الحدث) أي الاصغر حال طوافه (وفي الجنابة) أي في طوافه جنبا (ان لم يعد السعي فعليه دم) أي لترك السعي هذا وقال محمد ليس عليه اعادة طواف التحية لانه سنة واعادته أفضل وفي المبسوط لا يجب عليه ان يعيد طواف العمرة وان أعاده فهو أفضل والدم عليه على كل حال لانه لا يمكن ان يجعل المعتد به للطواف الثاني لانه حصل بعد الوقوف فعرفنا ان المعتبر هو الاول لا محالة وهو ناقص فيجب الدم ولم يذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقيل على قياس قولهما ينبغي ان يسقط عنه الدم بالاعادة لان رفع النقصان على طواف العمرة بعد الوقوف صحيح واذا ارتفع النقصان بالاعادة لا يلزمه الدم (ولو طاف للعمرة محدثا وسعى بعده فعليه دم ان لم يعد الطواف ورجع الى أهله) لترك الطهارة في الطواف وأما ما دام بمكة فعليه ان يعيدهما لسريان نقصان الطواف في السعي الذي بعده والا فالطهارة مستحبة في السعي (وليس عليه شئ لترك اعادة السعي) أي اذا لم يعد الطواف بالاتفاق (ولو أعاد الطواف ولم يعد السعي لا شئ عليه) كذا قيل وصححه صاحب الهداية وهو مختار شمس الائمة السرخسي والامام المحبوبي (وقيل يجب عليه دم لترك اعادة السعي فيما اذا أعاد الطواف) وذهب اليه كثير من شارحي الجامع الصغير كقاضيخان والقرتاشي والحسامي والفوائد الظهيرية بناء على انفساخ الطواف الاول بالثاني

صل على محمد وآله واجعلنا
واجعلهم في كنفك وامنك
وحفظك وسياطتك
وكفايتك وسترك وذمتك
وجوارك وودائعك يا من
لا تضيع ودائعه ولا يخيب
سائله ولا ينفد ما عنده
(اللهم) اني أستغفرك لي
ولهم من كل ذنب يجري به
علمك فينا وفيهم وعلينا
وعليهم الى آخر عصرنا
وعصرهم وادنو بنا وذنوبهم
كلها أولها وآخرها عمدها
وخطئها قليلها وكثيرها
سرها وعلانيتها صغيرها
وكبيرها وبجميع ما نحن به
مذنبون فصل على محمد وآله

والا كانا فرضين أو الاول فلا يعتد بالثاني ولا قائل به فلزم كون المعتبر الثاني فوقع السعي قبل الطواف فلا يعتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما اذا لم يعد الطواف واراق دما لذلك حيث لا يجب عليه لاجل السعي شيء لان باراقة الدم لا يرتفع الطواف الاول ولا ينفسخ وانما ينجبر به نقصانه فيكون متقررا في موضعه فيكون السعي في عقيبه فيعتبر والجواب على ما في الفتح منع الحصر بل الطواف الثاني معتد به والاول معتد به في حق الفرض وهذا أسهل من الفسخ خصوصا وهذا نقصان بسبب الحدث الاصغر وأيضا من قال بالانفساخ هنا يرد عليه ما سبق من الاتفاق على عدم الانفساخ في الحدث مع أن شمس الائمة القائل بالفسخ في الجنابة لا يوجب الدم ههنا فلو انفسخ في الحدث لاوجب الدم والله أعلم

(فصل ولو طاف فرضا) كالركنين (أو واجبا) كالصدر والنذر (أو نفلا) كالقدوم والتحية والتطوع (وعليه) أي على ثوبه أو بدنه (نجاسة أكثر من قدر الدرهم كره) أي لتركه السنة في مراعاة الطهارة (ولا شيء عليه) أي من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق لما في ظاهر الرواية كما صرح في البدائع وغيره ان الطهارة عن النجاسة ليس بواجب فلا يجب شيء اتركها سوى الاساءة وأما ما في منسك الفارسي ويكره استعمال النجاسة أكثر من قدر الدرهم والاقل لا يكره فمحل بحث اذ الظاهر انه يكره مطلقا على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والقلة وهذا لا ينافي ان القدر القليل معفو فان الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع والمسئلة خلافية وترك المستحب مكروه تنزيهي لانه خلاف الاولى ومناف للاحتياط في الدين (وقيل عليه دم) أي في جميع الاحوال (الا اذا كان قدر ما يواري عورته طاهرا والباقي نجسا فلا شيء عليه) وفي المرغيناني اذا طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا وما لو طاف عريانا سواء فان كان من الثوب قدر ما يستر عورته طاهرا والباقي نجسا جاز طوافه ولا شيء عليه وفي التحبة ولو طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا والذي طاف عريانا سواء وأعاد ما دام بمكة ولا دم عليهما فان خرج لزمهما دم انتهى وهذا في العريان ثابت وأما في الثوب النجس فمخالف للجمهور وقد قال الامام ابن الهمام ان ما ذكر في نجاسة الثوب كله الدم لا أصل له في الرواية هذا ولو طاف مكشوف العورة قدر ما لا يجوز الصلاة معه وهو ربع العضو أجزأه وعليه دم وان كان للتطوع فعليه صدقة (ولو طاف فرضا) أي يقينا أو ظنا (أو نفلا) أي سنة أو تطوعا (على وجه يوجب النقصان) أي كليا أو جزئيا (فعليه الجزاء) أي دما أو صدقة (وان أعاده سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها) أي بالاتفاق (والاعادة أفضل) أي ما دام بمكة (من أداء الجزاء) لان جبر الشيء بجنسه أولى (ولو رجع الى أهله) أي ولم يعده (فعليه العود) أي في بعض الصور يجب وفي بعضها هو الافضل (أو بعث الجزاء) وهو أفضل من عوده (وكل طواف يجب في كله دم ففي أكثره دم) لانه أقيم الاكثر مقام الكل (وفي أقله صدقة) أي نلحقه الجنابة (الا في طواف العمرة فان كثيره وقليله سواء) أي مستو في وجوب الدم كما تقدم والله أعلم

(فصل ولو ترك ركعتي الطواف) أي بأن لم يصلهما في مواضع المحترم من الحرم والا فلا يتصور تركهما حتى يقال (لا شيء عليه ولا تسقطان عنه) أي بخروجه من أرض الحرم ودخول غير أشهر الحج (وعليه ان يصليهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بعد سنين) أي الى ان يأتيه اليقين

واغفر لنا ولهم يا خير الغافرين (اللهم) يا عظيم يا عظيم يا عظيم فانه لا يغفر العظيم الا العظيم (اللهم) من مدح الملك نفسه فاني لؤم لنفسي أخرست المعاصي لساني فمالي من وسيلة ولا عمل ولا شفيع سوى الامل (اللهم) اني أعلم ان ذنوبي لم تبق لي عندك جاها ولا للاعتذار وجها ولكنك أكرم الاكرمين (اللهم) ان لم أكن أهلا ان أبلغ رحمتك فان رحمتك أهل ان تبلغني فان رحمتك وسعت كل شيء وانا شيء (اللهم) ان ذنوبي وان كانت عظاما

الا أنه يكره له تأخيره من غير عذر مع ان التأخير فيه الآفات وقد قال تعالى فاستبقوا الخيرات

•(فصل في الجناية في السعي • ولو ترك السعي كله أو أكثره فعليه دم) أى لتركه الواجب (وحجه تام) أى صحيح لكنه ناقص يصير بالدم خلافا للشافعي فانه يقول انه ركن لا يتم الحج الا به (وان تركه لعذر فلا شئ عليه) أى كترك سائر الواجبات بعذر على ما صرح به صاحب البدائع فيحمل اطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما صرح به ابن الهمام في شرح الهداية (ولو ترك منه) أى من السعي (ثلاثة أشواط أو أقل فعليه لكل شوط صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فتى الخيار بين الدم وتنقيص الصدقة) أى بقدر ما شاء أو مقدار نصف صاع (ولو سعى كله أو أكثره راكبا أو محمولا بلا عذر فعليه دم وان كان بعذر فلا شئ عليه) أى كما لو تركه أصلا من عذر مثل الزمن اذا لم يجد من يحمله على ما في منسك السخاري (وان سعى أقله راكبا) وكذا محمولا (بلا عذر فعليه صدقة) أى لكل شوط على ما في منسك أبي البقا (ولو سعى قبل الطواف) أى جنسه أو قبل الطواف الصحيح (لم يعتد به) أى بذلك السعي فان سعيه حينئذ كالمعدوم (فان لم يعده فعليه دم) أى اتفاقا (ولو ترك السعي) أى من أصله (ورجع الى أهله) أى بأن خرج من الميقات (فأراد العود) أى الى مكة (يعود باحرام جديد) أى لدخوله الحرم اذ سعي الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه الاحرام بل ويسن عدمه وكذا سعي العمرة لا يشترط وجوده بعد حلقه بل يجب تحققه قبل حلقه والله أعلم وقد تقدم أنه اذا أعاد باحرام جديد فان كان بعمرة فيأتي أولا بأفعال العمرة ثم يسعى وان كان بحج فيطوف أولا طواف القدوم ثم يسعى بعده (واذا أعاده سقط الدم) قال في الاصل والدم أحب الي من الرجوع لان فيه منفعة الفقراء قلت وفيه منة الاغنياء (ولو ترك السعي لعذر كالزمن اذا لم يجد من يحمله فلا شئ عليه) وكذا الحكم في سعي العمرة أى كما سبق (ولو ترك الصعود على المروتين) تغليبا للمروة (لا شئ عليه) ويكره لان الصعود اذا كان ثم مصعد من المستحبات (ولو أخر السعي عن أيام النحر ولو شهورا) بل ولو سنين (لا شئ عليه) الا أنه يكره له (وكذا الحكم في سعي العمرة) وأما ما ذكره القارسي من انه اذا أخره حتى مضت أيام النحر لزمه دم ان رجع الى أهله وان كان بمكة سعى ولا شئ عليه فشئ ما مشى أحد اليه (ولو سعى) أى بين الصفا والمروة (ولم يبلغ حد المروة مثلا ولكن بقي الى ما) أى موضع (بينه) أى بين الساعي أو الموضع (وبين المروة مقدار الثلث) أى وتحقق الثلثان مما قبله من حد الصفا (ثم يرجع الى الصفا) أى الى آخر حده (هكذا فعل سبع مرات يجزئه) لتحقق الاكثر (وعليه دم) أى لترك الاقل كذا ذكره القارسي والظاهر أن عليه لتركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يعهد ان ما في تركه كله دم يكون في ترك أقله أيضا دم (ولو طاف لحجه وواقع النساء) أى جامع جنسهن (ثم سعى بعد ذلك أجزأه) أى سعيه المتأخر لخروجه عن الاحرام بالكلية بعد الحلق والطواف وفيه خلاف الشافعي كما مر

•(فصل) • هذا فصل وصله أصل (أما جنايات الوقوف بعرفة) أى مما يتعلق بها (فقد تقدم ذكرها) يعني وأما جنايات ما بعده فنذكرها مرتبة في فصول على حدة

•(فصل في الجنايات في الوقوف بالمزدلفة • ولو ترك الوقوف بمزدلفة) أى في فجر يوم النحر (بلا عذر لزمه دم وان تركه بعذر بأن كانت به علة) أى مرض مانع من وقوفه بها (أو ضعف) أى في بنيته أو مشيه (أو كانت امرأة) أى ونحوها من نفور من الرجال (تخاف الزحام) أى في طريق

واكثر استغفاري جنب عفوك فاغفر لي يا غفور يا رحيم (اللهم) انت أنت وأنا أنا العواد الى الذنوب وأنت العواد الى المغفرة (اللهم) ان كنت لا ترحم الا أهل طاعتك فالى من تفزع المذنبون (اللهم) انك تجد من تعذب غيري وأنا لا أجد من يرحمني غيرك (اللهم) تجنبت عن طاعتك عمدا وتوجهت الى معصيتك قصدا فسبحانك ما أعظم حجتك علي وأكرم عفوك عني (اللهم) من أولى بالتقصير مني وقد خلقتني ضعيفا ومن أولى بالكرم منك وقد سميت رؤفا

منى أى فى ضيق أما كنها (فلا شئ) أى من الدم والصدقة (عليه) أى على تاركه (ولو ترك المبيت بها) أى بالمزدلفة فى ليلتها بأن بات أكثر الليل فى غيرها (لم يلزمه شئ) أى عندنا لما صرح به أصحابنا فى كتب المذهب انه سنة فيكره تركها بغير ضرورة وذكر فى اختلاف المسائل هل يجب البيتوتة بمزدلفة جزأ من الليل فى الجملة فقال أبو حنيفة تجب ولا شئ عليه فى تركها مع كونها واجبة عنده انتهى ولعل وجهه ان وجوبها انما هو تبع لوجوب أداء العشائين فيها والصلاة لا تعلق لها بالنسك فكذا ما يتعلق بها (ولو فاته الوقوف) أى بمزدلفة (باحصار) أى بمنعه فى عرفة مثلا (فعليه دم) وهذا غير ظاهر لان الاحصار من جملة الاعذار اللهم الا أن يقال ان هذا مانع من جانب المخلوق فما تأثيره فى اسقاط دم الوجوب الالهى ويدل عليه قول صاحب البدائع فيمن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام النحر ثم خلى سبيله ان عليه دما لترك الوقوف بمزدلفة ودما لترك الرمى ودما للتأخير طواف الزيارة واستشكل بان أى عذر أعظم من الاحصار وأجيب بأن الاحصار بعدو لا بمرض كما يدل عليه قوله ثم خلى سبيله والاحصار بعدو ليس بعذر لسقوط الدم لانه اكراه وهو ليس بعذر لانه من جهة العباد ألا ترى ما قالوا من انه لو أكره على محظور الاحرام كالطيب واللبس فانه لا يتخير فى الجزاء بين الصوم والدم والصدقة بل عليه عين ما وجب عليه

*(فصل فى الذبح والحلق * لو ذبح شيأ من الدماء الواجبة) أى كدم القران والتمتع والنذر (فى الحج والعمرة) أى مجتمعين أو منفردين (خارج الحرم) أى عن أرضه المحدودة المعلومة من كل ناحية بالعلم (لم يسقط عنه) أى ذلك الدم (وعليه ذبح آخر) أى بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه بين أصحابنا وأما اذا ذبح الهدى المتطوع به والاضحية فى غير الحرم فلا شئ عليه وهذا ما يتعلق بمكان الذبح وأما ما يتعلق بزمانه فبينه بقوله (ولو أخر القارن أو المتمتع) أى بخلاف المفرد (الذبح عن أيام النحر فعليه دم) عند أبى حنيفة لانه واجب عنده وسنة عندهما وكذا الترتيب بين الحلق والذبح والرمى واجب عنده على القارن والمتمتع وسنة عندهما وأما الترتيب المذكور فى حق المفرد فسنة اتفاقا (ولو حلق فى الحل) أى فى غير الحرم الشامل لمنى وغيرها مع كونه سنة فى منى (أو أخره عن أيام النحر فعليه دم) أى عند الامام واما عند غيره فقد سبق خلافهم (سواء كان مفردا أو غيره) أى قارنا أو متمتعا

*(فصل فى ترك الترتيب بين أفعال الحج * ولو حلق المفرد أو غيره) أى من القارن والمتمتع (قبل الرمى أو القارن أو المتمتع) أى أو حلقا (قبل الذبح أو ذبحا قبل الرمى فعليه دم) أى واحد فى المسئلة الاولى ودمان عند أبى حنيفة فى المسائل الباقية دم للقران والتمتع ودم للتحلل قبل الذبح وترك الترتيب الواجب عنده وعندهما عليه دم للقران أو التمتع والحاصل ان المصنف انما ذكر الدم المختلف فيه وترك المتفق عليه لوضوحه ومن المعلوم ان الدم المختلف فيه دم جبر والمتفق عليه دم شكر والصحيح ان وجوب دم الجبر بمجموع التقديم والتأخير على ما حققه ابن الهمام وقيل عليه دمان للجبر فى بعض الصور ففى الكافى قال بعضهم دم القران واجب اجماعا ويجب دم آخر اجماعا بسبب الجناية على الاحرام لان الحلق لا يحل الا بعد الذبح ويجب دم آخر عند أبى حنيفة بتأخير الذبح خلافا لهما واليه مال صاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية

ومن أولى بالعفو منك وعلمك سابق وقضاؤك محيط أطعتك باذنك ولك المنة وعصيتك بعلمك ولك الحجة على فبوجوب حجتك على وانقطاع حجتى وفقرى اليك وغناك عنى الا عفوت عنى يا أرحم الراحمين (اللهم) ان كنت خصصت برحمتك أقواما أطاعوك فيما أمرتهم به وعملوا لك فيما خلقتهم له فانهم لم يبلغوا ذلك الا بك ولم يوفقهم لذلك الا أنت كانت رحمتك اياهم قبل طاعتهم اياك يا خير من دعاه داع وأفضل من رجاه راج

فالمعتمد عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير يظهر به الدراية (ولو طاف) أي القارن وغيره (قبل الرمي والحلق لا شيء عليه ويكره) أي لتركه السنة وهي الترتيب بين الثلاثة

● (فصل في الجناية في رمي الجمرات ● ولو ترك رمي يوم) أي من أيام النحر (كله) أي سبع حصيات في اليوم الأول واحدى وعشرين في بقية الايام (أو أكثره كأربع حصيات فما دونها في يوم النحر أو احدى عشرة حصاة فيما بعده أو أخره الى يوم آخر فعليه دم) أي لتركه أو تأخيره (وان أخره الى الليل) أي الآتي (فلا شيء عليه) أي اتفاقا الا في رواية عن أبي يوسف لانه لا يرمي في الليل وعليه دم والمشهور وعنه خلافها وان لم يرم حتى أصبح رماها من الغد وعليه دم عند أبي حنيفة للتأخير لا عندهما وان لم يرم من الغد ولا من بعده حتى مضت أيام الرمي بغروب الشمس من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الرمي فعليه دم بالاتفاق لتركه الرمي والحاصل ان الرمي موقت عند أبي حنيفة وعندهما ليس بموقت فاذا أخر رمي يوم الى يوم آخر فعنده يجب القضاء مع الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لان الايام كلها وقت لها وأما اذا خرج وقتها وجب دم أيضا عندهما لترك الرمي وهو قول أكثر العلماء والاصح عند الشافعية (وان ترك الاقل أو أخره كحصاة أو حصاتين أو ثلاث في اليوم الاول وعشر حصيات فما دونها فيما بعده) أي بعد اليوم الاول (فعليه لكل حصاة صدقة الا أن يبلغ ذلك دما فينقص منه) كما مر مرارا (ولو ترك رمي الايام كلها فعليه دم واحد

● فصل في ترك الواجبات بعذر ● ولو ترك شيأ من الواجبات بعذر لا شيء عليه على ما في البدائع) وكذا الكرماني لكن يرد على تعميمه ما خصصه بهم عدم لزوم شيء في ترك طواف الصدر وتأخير الزيارة للمرأة مطلقا (وأطلق بعضهم وجوبه) أي الدم (فيها) أي في الواجبات اذا تركها (الا فيما ورد النص) أي التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بمزدلفة) كما صرح به في الهداية والكافي وغيرهما (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) كما صرح به في السراجية وغيرها (وترك الصدر) أي طوافه (للحائض والنفساء) قيد للمسئلتين كما صرح به الطحاوي وأبو الليث وصاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم (وترك المشي في الطواف والسعي) كما صرح به في الجمع والخلاصة وغيرهما (وترك السعي) كما نص عليه صاحب البدائع بخصوصه في موضع (وترك الحلق لعلة في رأسه) اذا تعذر معها الحلق أو التقصير على ما صرح به في البحر الزاخر هذا وفي النخبة ان بعض الاصحاب أطلق وجوب الدم في ترك الواجب بعذر وبغير عذر أي قياسا على ارتكاب المحظورات وأجابوا عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص وغيره لا يقاس عليه قال المصنف وفي اقتصاره على الصدر نظر لورود النص في غيره كالوقوف بمزدلفة والركوب في الطواف انتهى وفيه ان مراده ما ورد فيه النص النبوي وتمثيله بطواف الصدر لكون الكلام فيه لا يستلزم نفي غيره والله أعلم (النوع السادس في الصيد وما يتعلق به) قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما أي محرمين وقد قال بعض العلماء ان قتل الصيد من الكبائر ثم الصيد مصدر بمعنى الاصطياد وقد يراد به المصيد وكلاهما حرام على المحرم وأراد المصنف تعريف المعنى الثاني بقوله (الصيد هو الممتنع) أي بقوائمه أو جناحيه عن أخذه (المتوحش من الناس في أصل

(اللهم) بحرمة الاسلام وبذمة نبيك محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أتوسل اليك فاغفر لي جميع ذنوبي واسرفي عن موقفي هذا مقضي الحوائج وهب لي ما سألت وحقق رجائي فيما تمنيت (اللهم) دعوتك بالدعاء الذي علمتنيه فلا تحرمني الرجاء الذي عرفتنيه (اللهم) ما أنت صانع العشية بعبد مقر لك بذنبه خاشع لك بذله مستكين لك بجرمه متضرع اليك بعمله تائب اليك من اقترافه مستغفر لك من ظلمه مبتهل اليك

الخلقة) أى فلا عبرة بالامر العارض عن الوحشة والانس (فالظبى والفيل والحمام) يعنى ونحوها من البهائم والطيور (المستأنسات صيد والبعير والبقر والشاة) أى ونحوها من الخيل (المتوحشات ليست بصيد) وأما المتولد من الظبى والشاة ان كانت الام ظبيا فهو صيد والا فلا كما صرح به فى الحصر على ما نقله العلامة البرجندى فى شرح النقاية (وهو) أى الصيد (نوعان برى) أى منسوب الى البر (وهو ما يكون توالده فى البر سواء كان لا يعيش الا فى البر) أى أيضا (أو يعيش فى البر والبحر) أى جميعا (وبحرى وهو ما يكون توالده فى البحر) أى سواء يعيش فى البحر او يعيش فيهما أيضا وبقى احتمال ما يكون توالده فى البر ولم يعش الا فى البحر وكذا عكسه (فالعبرة بالتوالد) لانه الاصل (لا بالمعاش) أى مكان المعيشة لانه العارض وهذا التعريف هو المعول عليه على ما ذكر فى الكافى والبدائع والنهاية شرح الهداية وقد يوجد من الحيوانات أن يكون فى بعض البلاد وحشية الخلقة وفى بعضها مستأنسة كالجاموس فانه فى بلاد السودان متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم (ثم البحرى حلال اصطياده للحلال والمحرم بجميع أنواعه) أى من البهائم (سواء كان مأكولا أو غيره كالسمك والضفدع والسرطان والسلحفاة) وزاد بعضهم التمساح (وكلب الماء وغير ذلك وأما طيور البحر فلا يحل اصطيادها لان توالدها فى البر) كذا ذكره فى البدائع والمحيط بطريق العموم وبعضهم قيدهما بأوكل منه وفى منسك الكرمانى وخزانة الاكمل ان الذى يرخص من البحر للمحرم هو السمك خاصة وكذا هو فى الاصل قال ابن الهمام والاول هو الاصح لان قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه يتناول بحقيقته عموم ما فى البحر انتهى والظاهر ان البحر لو وجد فى أرض الحرم يحل صيده أيضا لعموم الآية وشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر فى الحل والحرم وصرحوا بان ما وجد فى بئر أو فى ماء مستنقع أو فى عين فهو بحر (والصيد البرى حرام على المحرم فى الحل والحرم وعلى الحلال فى الحرم الا ما استثنى) أى استثناه الشارع (وهو) أى البرى (مأكول وغيره فالمأكول حرام) أى اتفاقا (اصطياده كله) أى جميع أصنافه (كالظبى وحمار الوحش وبقر الوحش) أى وان تأنسا (والارنب والحمام المصوتة) وكذا سائر الطيور المصوتة على الاصح ففى الفتح فى الطيور المصوتة روايتان والمختار فيها انها صيد قال الطرابلسى فى المطوقة المصوتة روايتان من غير ترجيح قال المصنف المذكور فى البدائع وغيره ان الروايتين فى جزائها ففى رواية يضمن قيمتها مصوتة وفى أخرى غير مصوتة وههنا جعل الروايتين فى صيديتهما فقلت يحتمل وجود الروايتين فى صيديتهما واعتبار قيمتها (والمسرول وغيره) أى وغير المسرول من الحمام (والبط والاوز) فى القاموس البطة واحد البط للاوز وهو بكسر ففتح فتشديد البط وكان بينهما نوع مغايرة فى الوصف (والجراد والنعامة) واحدة النعام نوع من الطير شبيهة بالبعير ولا تحمل ولا تطير شبهها النفس عند الصوفية (وجميع الطيور المأكولة وغير ذلك) أى ما ذكر من الحيوانات المأكولة (وغير المأكول كالفيل والاسد والنمر والفهد والضبع والضب) اعلم ان غير المأكول ان كان مبتدئا بالاذى غالبا فللمحرم أن يقتله ولا شئ عليه نحو الاسد والذئب والنمر والفهد وان لم يكن مبتدئا بالاذى غالبا فله أن يقتله ان عدا عليه ولا شئ عليه اذا قتله وهو قول

فى العفو عنه طالب الدنو فى نجاح حوائجه راج لك فى موقفه مع كثرة ذنوبه فيا ملجأ كل حى وولى كل مؤمن ومؤمنة من أحسن فبرحمتك يفوز ومن أساء فبخطيئته يهلك (اللهم) انك دعوت الى حج بيتك ووعدت منفعة على شهود مناسكك وقد جئتك اللهم منفعة ما تنفعنى به ان تتوب على وان تؤتينى فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وتقنى عذاب النار (اللهم) لا تعطنى فى الدنيا عطاء يبعدنى من رحمتك فى الآخرة .

أيضا الثلاثة وقال زفر يلزمه الجزاء وان لم يصل عليه لا يباح له أن يبتدئ بقتله فان قتله ابتداء
فعليه الجزاء عندنا (واليربوع) بفتح أوله دابة معروفة وهي أبيض من الجرذ بالضم (والسمور)
في القاموس السمور كتنور دابة يتخذ من جلدها فراء مثمنة والسمرمرة الغول (والدلق) بفتح
الدال المهملة واللام دويبة كالسمور معربه دله (والسنجاب) بكسر السين دابة يستعمل من
جلدها فراء مثمنة أيضا لم يذكره في القاموس (والثعلب) بالفتح معروف وهي الانثى والذكر
بالضم (والخنزير والقرد والصقر والبازي والبوم) بالضم طائر (والعقاب) بالضم (وغراب
الزرع) أي الذي يأكله (والنسر) طائر (وابن عرس) بكسر العين دويبة جمعه بنات عرس
(والسنور) بكسر السين وتشديد النون المفتوحة أي الهر (الوحشي روايتان) أي عن أبي
حنيفة وفي العتابي لا شيء عليه في ابن عرس خلافا لهما قال ابن الهمام وأطلق غيره لزوم الجزاء
من غير ذكر خلاف وذكره في البدائع فيما يحل قتله ثم قال قال أبو يوسف ابن عرس من سباع
الهوام والهوام ليس بصيد وفي الطرابلسي روى الحسن عن أبي حنيفة السنور الاهلي
والوحشي ليس بصيد وروى هشام عن محمد ان السنور يجب الجزاء بقتله قال ابن الهمام وفي
رواية هشام عن محمد ما كان منه بريا متوحشا كالصيد يجب بقتله الجزاء وفي البحر
الزاخر في السنور الوحشي روايتان وأما الاهلي فليس بصيد ثم اعلم ان في الفيل والقرد والخنزير
خلافا أيضا في المحيط ان قتل خنزيرا أو قردا يجب القيمة خلافا لهما

• (فصل • اذا قتل المحرم صيدا فعليه الجزاء ولو ضرب بطن ظبية فألقت جنينا ميتا ثم ماتت) أي
الظبية (فعليه قيمتهما جميعا وان عاشت الام ضمنها) أي فيلزمه في حق الام (ما نقص) أي من قيمتها
قبل القائها (وفي الجنين الميت قيمته حيا) أي مفروضا (ولو قتل ظبية حاملا فعليه قيمتها حاملا

• (فصل في الجرح • ولو جرح صيدا) أي ولم يمت (فعليه ما نقص من قيمته) أي قبل الجرح
(ولو مات منه) ولو بعد ذلك (فعليه قيمته) أي كاملة (ولو جرحه فغاب عنه) أي فغاب الصيد
عنه أو هو عن الصيد (ثم وجده ميتا) أي فينظر فيه (ان مات بسببه) أي بواسطة جرحه (وجب
الضمان) أي ضمان جميع قيمته (وان مات بسبب آخر فعليه ضمان الجرح) وهو مقدار ما نقص
من قيمته (وان لم يدر شيئا وجب الضمان) أي احتياطا (ولو لم يمت فان برأ) بفتح الراء وبكسرها أي
صح وعوفي (ولم يبق له) أي لجرحه (أثر) أي علامة تعيب به (لم يضمن شيئا وان بقي) أي أثره
(ضمن النقصان وان لم يعلم انه مات أو برأ أو لا) أي أو لم يعلم انه مات أو ما برأ والحاصل انه لم يعلم
وجود موته أو برئه ولا عدمهما (فعليه القيمة) أي في الاستحسان لكن في القياس يضمن
النقصان (ولو جرحه مستهلكا) بكسر اللام أو فتحه حال من الفاعل أو المفعول (بأن قطع
قوائمه) أي قوائم الصيد من البهائم (أو نتف ريش طائر أو كسر جناحه فخرج) أي الصيد
بسبب ما ذكر (عن حيز الامتناع) أي جهته وقدرته وامكانه (فعليه قيمته كاملة فان جرحه فأدى
الجزاء) أي جزاء جرحه (ثم قتله لزمه جزاء آخر وان لم يؤد) أي جزاء الجرح (حتى قتله فجزاء واحد)
أما لو جرح صيدا فكفر عنه قبل أن يموت ثم مات فأجزأته الكفارة التي أداها على ما في البدائع
وغيره وفي المبسوط رمى المحرم صيدا فجرحه ثم كفر ثم رآه بعد ذلك فقتله فعليه كفارة أخرى وان
لم يكفر عنه في الاولى لم يضره ولم يكن عليه فيها شيء اذا كفر عنه في هذه الاخيرة الا ما نقصه الجرح

(اللهم) اليك خرجنا وبفنائك انخنا واياك أملنا وما عندك طلبنا ولاحسانك تعرضنا ولرحمتك رجونا ومن عذابك اشفقنا ولبيتك الحرام حججنا يا من يملك حوائج السائلين ويعلم ضمائر الصامتين يا من ليس معه رب يدعى ويا من ليس فوقه خالق يخشى ويا من ليس له وزير يؤتى ولا حاجب يرشى يا من لا يزداد على السؤال الا كرما وجودا وعلى كثرة الحوائج الا تفضلا واحسانا (اللهم) انك جعلت لكل ضيف قرى ونحن أضيافك فاجعل قرانا منك الجنة

الاول قال شمس الائمة يريد به اذا كفر بقيمة صيد مجروح فاما اذا كفر بقيمة صيد صحيح فليس عليه شئ آخر وفي منسك الطرابلسي ولو جرح صيدا فكفر ثم قتله يكفر أخرى ولو لم يكفر حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى وفي الفتح ولو جرح صيدا ولم يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما نقصه بالجراحة الاولى ساقط وكذا قال في البدائع وليس عليه للجراحة شئ لانه لما قتله قبل أن يكفر عن الجراحة صار كأنه قتله دفعة واحدة وذكر الحاكم في مختصره الا ما نقصه الجراحة الاولى أي يلزمه ضمان صيد مجروح لان ذلك الضمان قد وجب عليه مرة فلا يجب عليه مرة أخرى انتهى وحاصله تداخل الجنايتين ومآله الى جناية واحدة كما حققه ابن الهمام تبعا لما في البدائع فهو المعول فتدبر وتأمل (ولو جرحه) أي الصيد (وبقي أثره أو نتف شعره ولم ينبت ضمن ما نقصه ولو جز صوفه) أي قطعه (أو حلبه) أي لبنه (فعليه قيمتهما) أي قيمة الصوف واللبن على ما في البحر الزاخر وفي البدائع ولو حلب صيدا فعليه ما نقصه الحلب كما لو اتلف جزأ من أجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الروايتين حيث قال واذا حلب صيدا فعليه ما نقصه وقيمة اللبن انتهى ولعله محمول على ما اذا شربه بنفسه بخلاف ما اذا أطعمه الفقراء (ولو ضربه) أي الصيد (فمرض) أي بسبب ضربه (فانتقصت قيمته أو ازدادت) أي قيمته (ثم مات فعليه أكثر القيمتين من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت ولو جرحه محرما بعمرة ثم أضاف اليها) أي الى عمرته (حجة فجرحه) أي كذلك (فمات منهما) أي من الجراحتين (فعليه للعمرة قيمته صحيحا وللحجة قيمته مجروحا) أي وبه الجرح الاول (ولو قتل صيدا) أي في الحل أو الحرم (مملوكا) أي للغير (فعليه قيمته للفقراء) أي كفارة (وقيمته لمالكه) أي غرامة

* (فصل ولو نفر صيدا) بتشديد الفاء أي أخرجه عن حيزه وجعله نافرا عن مكانه (فعثر) بتثليث المثلثة أي زلق وسقط (فمات) أي بسببه (أو أخذه) أي عثر ولم يمت لكن أخذه (سبع) أي من أسد ونحوه (أو انصدم) أي لم يعثر لكن تصادم (بشجر أو حجر في فوره) أي في ساعة نفره ومات أو جرح (ضمنه ويكون) أي ان لم يمت (في عهدته) أي ضمانه (حتى يعود) أي يرجع حاله (الى عادته في السكون) أي سكون القلب واطمئنان الخاطر (فان هلك) أي مات الصيد (بعد السكون فلا شئ عليه) لانه عاد الآن الى ما هو عليه كان فسقط ما بينهما من الضمان (ولو نفر) بتخفيف الفاء أي تنفر (الصيد منه) أي من أحد (بغير صنعه) أي اختياره (وتنفيره) عطف تفسير (فانكسرت رجله) أي بالعثرة ونحوها (لم يلزمه شئ) لان التنفر طبعه فينسب الى صنعه بخلاف ما لو أفزعه هو أو نفره (ولو نفره) بالتشديد جعله نافرا (فقتل) أي الصيد المنفر (صيدا آخر ضمنهما) وكذا لو أرسل كلبه فزجره آخر ضمنه كل منهما (ولو رمى سهما الى صيد فأصابه وأنفذه) أي وجاوزه (الى آخر) أي وأصابه (فقتلهما فعليه جزاؤهما) وكذا لو اضطرب السهم في الصيد فوقع) أي الصيد أو السهم (على بيضة أو فرخ فأتلفها) أي أهلك الثلاثة (ضمنها) أي لزمه ضمان الصيد والبيض والفرخ (ولو ركب) أي المحرم (دابة أو ساقها) أي من ورائها (أو قادها) أي من قدامها (فتلف صيد بوقتها) بسكون القاف وتحرك أي حسها وحركتها (أو عضها) أي بسنها (أو ذنبها) أي بتحريكها (أو روثها أو بولها) بأن وقع فيهما وصار سببا لاتلافها (ضمنه) أي بجزاءه (ولو انفلتت) أي الدابة التي هو راكبها (بنفسها) أي من غير

(اللهم) ان لكل وفد جائزة ولكل زائر كرامة ولكل سائل عطية ولكل راج ثوابا ولكل ملتمس لما عندك جزاء ولكل مسترحم عندك رحمة ولكل راغب اليك زلفة ولكل متوسل اليك عفوا ولكل ضيف قرى ونحن أضيافك فاجعل قرانا منك الجنة مولاى وقد وفدنا الى بيتك الحرام ووقفنا بهذه المشاعر العظام وشاهدنا هذه المشاهد الكرام رجاء لما عندك فلا تخيب رجاءنا الهنا تابعت النعم حتى اطمأنت الانفس بتتابع نعمتك

اختياره في جريها وسيرها (ما تلف صيد الحرم

• (فصل في صيد يجني عليه رجلان أو أكثر اشترك جماعة) وأقلها اثنان عند جماعة (محرمين) أي حال كونهم محرمين أو التقدير كانوا محرمين (في قتل صيد) متعلق باشترك (في الحل أو الحرم) صفة صيد (فقتلوه بضربة واحدة) أي بدفعة ولو حصل من كل واحد منهم ضربة واحدة (فعلى كل واحد) أي منهم قليلا كانوا أو كثيرا (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كانوا محلين) أي غير محرمين اشتركوا (في صيد الحرم) أي قتله (فعليهم جزاء واحد ولو كان أحدهم محرما والباقون) أي الباقون (حلالا قسم الجزاء) أي الكامل (على عددهم) أي على عدد رؤسهم (كأن لم يكن فيهم محرم وعلى المحرم) أي بانفراده (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كان أحدهما محرما والآخر حلالا) أي وقتلا صيد الحرم بضربة واحدة (فعلى المحرم جزاء كامل) أي قيمة كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أي نصف قيمته صحيحا (ولو كان شريك الحلال أو المحرم من لا يجب عليه الجزاء) أي لكونه غير مكلف بالفروع (كالصبي والمجنون والكافر فعلى المحرم جزاء كامل وعلى الحلال ما يخصه على القسمة إذا قسمت على العدد) أي عدد الرؤس (ولو كانوا) أي قتلة الصيد (قارنين) أي جامعين بين النسكين (فعلى كل واحد) أي منهم (جزاآن) أي جزاء لاحرام العمرة والآخر للاخرى (ولو قتله قارن ومفرد وحلال بضربة) أي دفعة (واحدة في الحرم فعلى القارن جزاآن وعلى المفرد جزاء واحد وعلى الحلال ثلث الجزاء) أي ثلث القيمة صحيحا (ولو ضربه كل واحد ضربة) أي والمسئلة بحالها (ووقعت) أي الضربات (معا) أي دفعة واحدة (ضمن كل واحد ما نقصته ضربته صحيحا وعلى الحلال ثلث قيمته مضروبا بالضربات الثلاث وعلى المفرد قيمته منقوصا بها) أي بالضربات (وعلى القارن قيمتان منقوصا بها فإن بدأ الحلال) أي ابتدأ بضربه (وثنى المفرد وثلث القارن فمات من كله) أي من أجل ضرب كل ما ذكر (ضمن الحلال نقصان جنايته صحيحا وثلث قيمته) أي وضمن ثلثها (وبه ثلاث جراحات) الجملة حالية والمسئلة كذا مذكورة في الكافي وغيره وفي خزانة الأكمل أيضا وعليه ثلث قيمته وبه الجراحات الباقيات قال في المحيط ذكر الجصاص ان هذا سهو أي ما ذكره في الكافي فإن ما في الخزانة قابلة للتأويل قال والصحيح انه يضمن ثلث قيمته وبه الجراحتان الاخيرتان سوى الجراحة التي ضمنها انتهى (وضمن المفرد ما نقصه جرحه مجروحا بالجرح الاول وقيمته) أي وضمن قيمته (وبه ثلاث جراحات) كذا في الكافي ومنسك الفارسي وفي خزانة الأكمل وعليه قيمته وبه الجرح الثاني انتهى وهو غير ظاهر كما لا يخفى فالصواب وبه الجرح الاول الذي صدر من الحلال ففي المحيط ذكر في الاصل انه يضمن منقوصا بالجرح الاول والثاني وهذا سهو من الكاتب لان الجرح الثاني فعله فلا يرفع عنه ما انتقص بفعله وانما يرفع عنه ما انتقص بفعل غيره انتهى وهو في غاية من الجلاء وبه يعرف فساد ما ذكره رشيد الدين على المفرد قيمته وبه الجرح الاول والثالث قال وهو الصحيح انتهى ولعل محله إذا كانت الضربات دفعة واحدة لكن المصنف ذكره في الكبير في هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام (وضمن القارن ما نقصه جرحه وهو مجروح بجرحين وقيمتين) أي وضمن أيضا قيمتين (وبه الجراحات الثلاث) كذا في الكافي ومنسك الفارسي وفي المحيط وعلى القارن جزاآن وبه الجراحتان الاوليان وفي خزانة الأكمل عليه ما نقصه جرحه من قيمته وبه الجرحان الاولان وعليه قيمتان وبه الجرحان

وأما هرت المبرحتى نطقت الصوامت بحمدك وظاهرت المنن حتى اعترف أولياؤك بالتقصير عن حقك وأظهرت الآيات حتى أفصحت السموات والارضون بأدلتك وقهرت بقدرتك حتى خضع كل شيء لعزتك وعنت الوجوه لعظمتك (اللهم) ما أحببته من خير فحببه إلينا وما كرهت من شر فكرهه إلينا وجنبناه ولا تنزع الايمان بعد إذ أعطيتناه يا مولاي إذا أساء عبادك حلمت وأمهلت وإذا أحسنوا تفضلت وقبلت

الاولان انتهى والاظهر هنا ما في الكافي والفارسي وبه الجراحات الثلاث والالزم جزاء الجرح الثالث مكررا كما لا يخفى (ولو كانت الجناية الاولى مهلكة) أي موجبة لهلاك الصيد بسبب عدم امكان امتناعه (بان قطع يده أو رجله أو فقأ عينيه) أي أعماهما والمسئلة بحالها (ضمن الحلال قيمته صحيحا والمفرد قيمته مجروحا بالجرح الاول والقارن قيمتين مجروحا بالجرحين الاولين) أي وضمن القارن قيمتين وبه الجنايتان الاوليان كذا في الكافي وفي الطرابلسي على المفرد قيمته وبه الجراحة الاولى ان كانت الاولى قطع يدها والثانية فقء العين ليكون استهلاكا من غير الجنس وان كانت كل واحدة منهما قطع يد فالصحيح ان المفرد يضمن قيمته وبه الجراحة الاولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال بالسراية لانه ضمن مرة بكمالها (ولو جرح حلال صيد الحرم غير مهلك فجرحه حلال آخر مثله) أي مثل جرحه غير مهلك (ومات منهما) أي من الجرحين (فعلى الاول) أي البادي من الحلالين (ما نقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما نقصه جرحه وهو جريح وما بقي من قيمته فعليهما نصفان ولو كانا محرمين) أي والمسئلة بحالها (ضمن الاول كل قيمته وبه الجرح الثاني وضمن الثاني كل قيمته وبه الجرح الاول ولو كان أحدهما محرما والآخر حلالا) والمسئلة بحالها (ضمن الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثاني والمحرم كل قيمته وبه الجرح الاول)

* (فصل في تغير الصيد بعد الجرح * لو جرح) أي حلال (صيد الحرم فزاد في بدن) أي في جزء من أجزاء ذاته والاولى في بدنه (كانجلاء بياض العين ونحوها وسعره) أي في قيمته (كان كانت قيمته يوم الجرح عشرة) أي عشرة دراهم مثلا (ثم صارت) أي قيمته (خمسة عشر) اى درهما (ثم مات من الجراحة) أي من أثرها (فعليه ما نقصه الجراحة وقيمته يوم مات) وهذا هو المذهب وعن أبي يوسف في غير رواية الاصول ان الحلال لا يضمن الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء كانت زيادة سعرا وبدن (ولو نقصت قيمته ثم مات فان كان النقص في سعره ضمن قيمته يوم الجرح ويحط عنه النقصان الذي ضمن) أي لئلا يتكرر عليه الضمان (وان نقص في بدنه من غير الجراحة ثم مات) أي من الجراحة (يحط عنه النقصان ولو جرح صيد الحرم فكفر ثم مات وقد زادت قيمته) أي سعرا او بدنا (غرم الزيادة ولو جرح محرم صيد الحل ثم حل وزادت قيمته ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمته كاملة يوم مات وان مات بعد التكفير والتحلل) بأن كفر بعد ما حل ثم مات لم يضمن شيأ)

* (فصل في حكم البيض * ولو كسر بيض نعامة أو غيرها فعليه قيمة البيض) أي قيمته كاملة (ما لم يفسد) على ما في الهداية وأفاد قيد عدم الفساد لانه لا شيء عليه في المذرة وفي الفتح وانتفى بهذا ما قال الكرماني ان كسر بيضة مذرة فان كانت بيضة نعامة وجب عليه الجزاء لان لقشرها قيمة وان كانت غير نعامة لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرماني هو مذهب الشافعية ولذا قال المصنف (وان كانت بيضة مذرة) أي مطلقا (فلا شيء عليه وان خرج منها) أي من البيضة (فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ولا شيء في البيض) في المحيط لو علم انه كان ميتا قبل الكسر لا يضمن واذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لان ضمانه لاجله (ولو أخذ بيضا) اسم جنس للبيضة (وتركها تحت دجاجة ففسدت فعليه الجزاء وان خرج) أي وان لم تفسد وخرج

واذا عصوا سترت واذا أذنبوا غفرت واذا دعونا أجبت واذا ناديناك سمعت واذا أقبلنا اليك قربت واذا بعدنا عنك دعوت (اللهم) انك قلت في كتابك المبين لمحمد خاتم النبيين عليه أفضل صلاة المصلين قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فارضاك عنهم الاقرار بكلمة التوحيد مخبتين ولمحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة مخلصين فاغفر لنا بهذه الشهادة سوالف الاجرام ولا تجعل حظنا منك أنقص من حظ من دخل في الاسلام

(منها فرخ وطار فلاشئ عليه ولو نفر صيدا عن بيضه ففسد ضمن)

• (فصل فى أخذ الصيد وارساله) • أى فى بيان حكمهما واعلم ان الصيد يصير آمنا بثلاثة أشياء باحرام الصائد أو بدخوله فى أرض الحرم أو بدخول الصيد فيه (ولو أخذ صيدا) أى فى الحل (وهو محرم) أو حلال فى الحرم (لم يملكه ووجب عليه ارساله) ثم الاخذ لا يخلو من وجهين اما ان يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرم فلو أخذه وهو محرم وجب عليه ارساله مطلقا كما قال (سواء كان فى يده أو فى قفصه معه أو فى بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء ولو أرسله محرم آخر من يده فلا شئ على المرسل) وكذا عليه كما هو الظاهر (وان قتله) أى محرم آخر (فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وللآخر أن يرجع بما ضمن على القاتل) أى عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله (ان كفر بالمال وان كفر بالصوم فلا يرجع عليه) على ما صرح به فى المنتق (ولو كان القاتل صبيا أو مجنونا أو كافرا فعلى الآخذ الجزاء ويرجع بقيمته على القاتل ولا جزاء على القاتل) ابتداء لعدم تكليفه (ولو قتله) أى الصيد (بهيمة فى يده فعليه الجزاء ولا يرجع) أى به (على أحد) أى من صاحب البهيمة أو راكبها وسائقها وقائدها والمسئلة مصرحة فى البحر الزاخر (ولو أرسل) أى محرم (صيده هو) أى من صاده بنفسه أو رق فى يده (أو غيره من يده ثم وجده فى يد انسان بعد ما حل) أى من احرامه (فليس له أن ينزعه) أى يأخذه (ممن هو فى يده) لكونه كان فى ملكه أولا وقد خرج بالارسال عن كونه ملكاله (بخلاف المسئلة الآتية) وهى ما لو أخذه حلال حيث يجوز له ذلك كما سيأتى (ولو أخذ صيدا فى الحل وهو حلال ثم أحرم ملكه) أى ملكا مستمرا حيث لم يخرج بالاحرام عن ملكه (ثم ان كان الصيد فى يده لزمه ارساله على وجه لا يضيع ملكه) أى ان شاء بقاءه فى ملكه (بأن يخليه) أى يرسله (فى بيته) أى مغلقا عليه فان الاستدامة على أخذ الصيد فى حكم ابتداء صيده (وان لم يرسله حتى مات فى يده لزمه الجزاء وان كان الصيد فى بيته) وكذا اذا كان فى قفصه حال احرامه لا فى يده (لا يجب ارساله حتى لو لم يرسله فمات لا يضمن) أى على الصحيح وقيل لو كان القفص فى يده يجب ارساله ثم اعلم انه اذا أخذ صيدا وهو محرم فهلك بعد ما حل يجب عليه الجزاء كما مر أما اذا أخذه قبل الاحرام ثم أحرم وهو فى يده ثم هلك فى يده بعد ما حل هل يجب الجزاء أم لا قال الكرمانى عندنا ان أحرم وهو ممسك للصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد فى يده وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء لانه لما احرم وهو فى يده يجب ارساله فاذا تلف قبل الارسال صار متعديا فيه فيضمن كما لو اصطاده فى حالة الاحرام (وان أرسله انسان من يده ضمن المرسل قيمته له) اى عند أبى حنيفة رحمه الله وقالا لا يضمن شيأ (وان وجده بعد ما حل) أى خرج من الاحرام (فى يد احد فله أن ينزعه منه) أى يأخذه من يده لعدم خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاد صيد الحرم فقتله فى يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الآخذ على القاتل ولو اشترى) اى المحرم (صيدا لزمه ارساله) اى فى الصحراء او نحوه مما يمكنه الامتناع به (ولو ارسله فى جوف البلد لا يبرأ) اى لا يتخلص من الضمان لانه لا يصير به ممتنعا متواريا فلم يعتبر ولذا قال (ولو أخذه احد يكره أكله) اى له ولغيره لشبهة فى ملكه (ولو أخذ صيد الحرم فأرسله فى الحل فقتله رجل فعلى الآخذ الجزاء ولو لم يقتل) اى ولو ارسله فى الحل ولم يقتله رجل آخر (فلا يبرأ ايضا من

(اللهم) انك أحببت التقرب اليك بعتق ما ملكت أيماننا ونحن عبيدك وأنت أولى بالفضل فاعتقنا وانك أمرتنا ان نتصدق على فقرائنا ونحن فقراؤك وأنت أحق بالطول فتصدق علينا وأمرتنا بالعفو عمن ظلمنا وقد ظلمنا أنفسنا وأنت أحق بالكرم فاعف عنا يا أحق من سئل وأحق من أعطى اليك قصدت وبابك رجوت يا من لا تبرمه المسائل ولا تقطع دونه الحوائج ويا ولى كل نعمة ومنتهى كل رغبة أسألك فى هذا الجمع جوامع الخير وأعوذ بك

الضمان حتى يعلم بوصوله الى الحرم آمنا) وكذا اذا أخذ محرم صيدا فحبسه حتى مات فعليه جزاؤه وان لم يقتل

(فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك) أي من الرسالة والاعانة والامر واعارة الآلة ثم في الاسرار ان الاشارة والدلالة واحد وقيل الدلالة باللسان والاشارة باليد انتهى والتحقيق ان الدلالة في الغائب والاشارة في الحاضر (وهي) أي الدلالة ونحوها (حرام) أي على المحرم (مطلقا) أي في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم ثم الدلالة من المحرم توجب الجزاء عليه (الا أنه) اى الشأن (لوجوب الجزاء بها) اى بالدلالة ونحوها (شرائط) اى ست (فالاول ان يتصل بها القتل) اى يحصل بسببها (فلو لم يقتله) المدلول (فلا شئ على الدال) اى بمجرد صيده (وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل الثاني ان يبقى الدال محرما الى ان يقتله الآخر فان دله ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال لكن يأثم) اى بدلالته السابقة لانها كانت حينئذ من المعصية (الثالث ان لا ينفلت الصيد) أي لا يتخلص منه بعد دلالته (فلو انفلت) اى اولا (ثم اخذه) اى ثانيا من غير دلالته (لاشئ على الدال) اى لبطلان دلالته بانفلاته لكن يأثم بتلك الدلالة كما سبقت اليه الاشارة (الرابع ان لا يعلم المدلول الصيد) اى الغائب (ولا يراه) اى الصيد الحاضر (حتى لو دله) وكذا لو أشار له (والمدلول يعلم به) اى برؤية أو غيرها (من غير دلالة لاشئ على الدال) لان دلالته لكونه تحصيل الحاصل كلا دلالة حيث لا تأثير لها (الا انه يكره له ذلك) اى لظهور المعصية منه في دلالته على فعل السيئة (الخامس ان يصدقه) اى الدال المدلول (في دلالته حتى لو كذبه ولم يتبع الصيد حتى دله عليه آخر فصدقه فقتله فالجزاء على الدال الثاني فلو لم يصدق الاول ولم يكذبه بان أخبره فلم يره) اى فانه حينئذ يحتمل اخباره الصدق والكذب بخلاف ما اذا كان مشاهدا ظاهرا فانه لا يحتمل ان لا يصدقه ولا ان يكذبه (حتى دله آخر فطلبه وقتله كان على كل واحد منهما) أي من الدالين (الجزاء) لانهما لما اجتمعا في اخبارهما صدقهما (كما على القاتل) اى جزاء كامل وأما اذا لم يصدقه وتطلبه من غير دلالة آخر فقتله لم يكن الجزاء الا على القاتل على ما هو الظاهر (السادس أن يكون الدال محرما) فيه ان هذا معلوم من العنوان فهو ليس من الشرائط بل من الاركان (فلو كان) أي الدال (حلالا في صيد الحرم والحل) أي في حال دلالته ما (فلاشئ عليه الا أنه) أي الشأن (يحرم عليه ذلك) أي فعل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وكذا اذا كانا حلالين في صيد الحرم فلاشئ على الدال في الوجهين وعلى المدلول الجزاء اذا قتله في الصورتين وقال زفر وهو رواية عن أبي يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال أيضا في صيد الحرم وفي الهاروني اذا دل الحلال محرما في الحرم عليه نصف قيمته وفي الجامع لاشئ عليه عندهما انتهى وفي الغاية عن الخزانة لو دل حلال حلالا على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال أبو يوسف لاشئ على الدال انتهى والمذكور في المشاهير من الكتب عدم لزوم شئ على الدال مطلقا عند أصحابنا الثلاثة خلافا لزفر (ولا يشترط كون المدلول محرما) أي في ضمان الدال المحرم (فلو دل محرم حلالا في الحل فقتله) أي المدلول المدلول عليه (فعلى الدال) أي المحرم (الجزاء ولا شئ على المدلول) أي الحلال وأما لو كان الدال محرما والمدلول حلالا فقتله المدلول

من جوامع الشر وأسألك الجنة برحمتك والنجاة من النار بفضلك (اللهم) انك خلقتني سويا وربيتني صبيا وجعلتني غنيا مكفيا وقد قلت في كتابك الحكيم الذي أنزلته على نبيك الكريم محمد صلى الله عليه وسلم مبشرا به عبادك وقولك الحق يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم وقلت وقولك الحق واذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان فليستجيبوا لي

وعلى كل واحد منهما جزاء كامل في صيد الحرم وفي صيد الحل الجزاء على الدال المحرم ولاشئ على المدلول الحلال (ولو أمر محرم محرما بقتل صيد فأمر المأمور ثالثا) أى محرما آخر (فقتله) أى الثالث (فالجزاء على الآمر الثانى دون الاول ويجب) أى الجزاء (على القاتل أيضا ولو دل الاول وأمره) أى وأمره ان يأمر غيره (وأمر الثانى ثالثا فقتله) أى الثالث (فالجزاء على كل من الثلاثة) فى الطرابلسى لو أمر محرما بقتل صيد فأمر المأمور محرما آخر فقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء وفى البحر الزاخر وقيل على كل من الثلاثة الجزاء وفى الفتح فالجزاء على الآمر الثانى لانه لم يمتثل أمر الاول حيث لم يأمره بالامر بخلاف ما لو دل الاول على الصيد وأمره فأمر الثانى ثالثا بالقتل فانه يجب الجزاء على الثلاثة (وكذا لو أرسل محرم محرما الى محرم يدله على صيد بان قال له ان فلانا يقول لك فى موضع كذا صيد كذا) وكذا لو قال صيد مطلقا على ما هو الظاهر (فذهب فقتله فالجزاء على كل من الثلاثة ولو قال محرم خلف هذا الحائط صيد فاذا خلفه صيود كثيرة فقتلها فعلى الدال فى كل واحد جزاء) كذا فى المحيط (ولو رأى) أى الدال (واحدا) أى من الصيود (فدل عليه) أى على الصيد الواحد (فاذا عنده) أى عند الصيد المدلول عليه (غيره) أى من الصيود أيضا (لا يضمن الدال الا الاول) الذى تعلق به الدلالة فقط كذا عند أبى يوسف (ولو قال) أى الدال (خذ أحد هذين) أى الصيدين (وهو) أى والحال ان الدال (يراهما) أى الصيدين جميعا (فقتلهما) أى المدلول (فعلى الدال جزاء واحد) وكذا اذا كان يرى أحدهما بالاولى (وان كان) الدال (لا يراهما فعليه جزا آن) لان المطلق ينصرف الى الكل بخلاف المقيد (ولو رأى) أى محرم (صيدا فى موضع لا يقدر عليه) أى فى مكان صعب لا يستطيع الوصول اليه (فدله آخر على الطريق) أى على طريق أخذه أو على طريق يوصل اليه (فذهب اليه فقتله فعلى الدال الجزاء) أى بجزاء الدلالة أيضا (ولو استعار سكينا أو قوسا أو سلاحا) تعميم بعد تخصيص (أو نشابا) بضم فتشديد أى سهما تخصيص بعد تعميم والحاصل انه اذا استعار محرم أو حلال آلة يستعين بها (من محرم ليذبح به الصيد فذبحه به) أى فاعاره فذبحه به (فان كان) أى المستعير (لا يجد سواها) أى غير تلك الآلة المستعارة (فعلى المعير الجزاء وان كان يجد غيرها فلا شئ عليه) الا أنه يكره له ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة مطلقة على ما ذكر محمد فى الاصل بقوله ولو استعار محرم من محرم سكينا ليذبح به صيدا فلا جزاء على صاحب السكين ويكره له ذلك انتهى واختلف فيه المشايخ فالاكثرون يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو ان كان المستعير يتوصل الى قتل الصيد بغيره لا يضمن وان كان لا يتوصل اليه الا بذلك السكين يضمن المعير كما صرح به فى السير بقوله على صاحب السكين الجزاء وقال شمس الائمة السرخسى والاصح عندى انه لا يجب الجزاء على كل حال وفى البدائع بعد ما ذكر فرق المشايخ ونظير هذا ما قالوا لو أن محرما رأى صيدا وله قوس أو سلاح يقتل به ولم يعرف ذلك فى أى موضع فدله محرم على سكينه أو على قوسه وأخذ فقتله به ان كان يجد غير ما دل عليه مما يقتل به لا يضمن الدال فان لم يجد غيره ضمن وفى الطرابلسى محرم رأى صيدا لا يقدر عليه الا ان يرميه بشئ فدله محرم على قوس ونشاب أو دفع اليه ذلك فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وفى منسك ابن العجمى ويعير السكين اذا لم يجد ما يذبح به سواها ضمن بخلاف معير القوس فانه يضمن مطلقا لانه لا يرمى بغيره

والله

ولم يؤمنوا بى لعلهم يرشدون وقات وقولك الحق ومن يعمل سوأ أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما وقلت وقولك الحق أمن يجيب المضطر اذا دعاه ويكشف السوء (اللهم) لا أجد سواك من يجيب دعوة المضطر ويكشف ما به من السوء (اللهم) قد ربيتنى من صباى وهديتنى من عماى وأنقذتنى من جهلى أسألك ان تتم نورى وتيسر آمالى فى عاجل دنياى ودينى وآخرتى ومعادى (اللهم) انك هيجت قلبى الشامى على النهوض الى حرمك وقويت أركانى

والله أعلم (ولو أمر أو دل حلال في الحل محرما على صيد فعليه الاستغفار) أي التوبة بشروطها المعتبرة من الندامة والعزم على عدم الرجعة (ولا يلزمه شيء) أي من الجزاء وأما اذا أعان محرم محرما أو حلالا على صيد ضمن

*(فصل في البيع والشراء والهبة والغصب * لا يجوز) أي لا يحل ولا ينعقد (بيع المحرم صيدا في الحل والحرم) أي سواء كان في يده أو قفصه أو منزله (ولا بيع الحلال في الحرم ولا شراؤهما من محرم ولا حلال) وهذا مما اتفقوا عليه الا أن أكثرهم ذكروا بلفظ البطلان وبعضهم بلفظ الفساد (فاذا باعه) أي المحرم الصيد (أو ابتاعه) أي اشتراه (فهو) أي العقد من البيع أو الشراء (باطل سواء كان) أي الصيد (حيا أو مذبوحا في الاحرام أو الحرم ولو هلك الصيد) أي مات بعد البيع (في يد المشتري فان كانا) اي العاقدان (محرمين او حلالين في الحرم) قيد للحلالين (لزمهما الجزاء وان كانا) اي العاقدان (في الحل فعلى المحرم منهما) كان حقه ان يقول وان كان أحدهما حلالا فعلى المحرم فقط (ويضمن المشتري للبائع ايضا) لفساد البيع (ولو وهبه لمحرم فهلك عنده فعلى الموهوب له جزاء للصيد) اي حقا لله تعالى (وضمان لصاحبه) اي لفساد الهبة (ولو اكله فعليه جزاء ثالث وعلى الواهب جزاء واحد) اي اذا كان محرما بخلاف ما اذا كان حلالا واطلق في المحيط وغيره وجوب الجزاء على البائع وقيده صاحب البدائع بما اذا لم يقدر على فسخ البيع (ولو أخرج صيدا من الحرم فباعه في الحل من محرم او حلال فالبيع باطل وكذا لو أدخل صيدا لحل الحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل محرم حلالا ببيع صيد) فباعه (جاز) اي بيعه لعدم انتساب هذا الفعل الى الموكل وهذا عند أبي حنيفة وعندهما باطل (ولو وكل حلال حلالا) اي ببيع صيد او شرائه (ثم أحرم الموكل قبل القبض) أي ولو قبل قبض المشتري فضلا عما بعده (جاز أيضا) وهذا يستفاد من المسئلة الاولى بالطريقة الاولى والحاصل انه على قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه جاز البيع وعلى قياس قولهما يبطل (ولو باع صيدا له في الحل) اي من حلال (وهو) أي والحال ان البائع بنفسه (في الحرم جاز) اي بيعه مع انعقاده فيه (ولكن يسلمه بعد الخروج اليه) اي الى الحل وانما جاز بيعه عند ابي حنيفة خلافا لمحمد على ما في الفتح والسراجية والبدائع وفي الغاية عن الجامع ان أبا يوسف مع محمد (ولو تبايعا) أي الحلالان (صيدا في الحل ثم احرما) أي كلاهما (او أحدهما فوجد المشتري به عيبا رجع بالنقصان وليس له الرد) لان الرد والاقالة بيع ثان وذا ممتنع في حقهما (ولو باع حلالان صيدا ثم احرم أحدهما قبل القبض انفسخ البيع) هذا وفي الفتح ان دخل الحرم بصيد فباعه رد البيع ان كان قائما ووجب قيمته ان كان هالكا سواء باعه في الحرم أو بعد ما أخرجه الى الحل لانه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل اخراجه بعد ذلك وفي الكافي أخرج ظبية من الحرم وباعها جاز لانها مملوكته ووجوب الارسال لا ينافي الملك انتهى وقد صرح في الكافي بفساد بيعه في الحرم فجوازه مخصوص بخارجه لكن يخالفه ما مر عن الفتح من عدم الفرق وفي شرح الكنز ولا فرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعد ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم لانه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل اخراجه بعد ذلك انتهى وفي فتاوى البزازي والمنصورية اذا أدخل صيدا في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرم أو حلال فالبيع باطل (ولو اصطاده)

الضعيفة لزيارة عتيق بيتك الحرام وبلغتني لاشهاد مواقيت حرمك وأمنك اقتداء بسنة خليلك واقتفاء على امتثال أمر رسولك واتباع آثار خيرتك وسلوك رسلك وأصفيائك صلى الله عليهم وسلم أجمعين (سيدي) وقد مننت علي بامتثال أمرك وتأدية فرضك مما لم أقف عليه الا بتوفيقك وعونك (اللهم) انفعني بعقلي واجعل ما أصير اليه انعم علي مما انقطع مني (اللهم) أحسنت الظن فيك فأحسن لي الثواب (اللهم) اعطني من الدنيا ما تقيني به فتنتها

اى رجل (وهو محرم ثم باعه وهو حلال جاز) أى بيعه (ولو غصب حلال صيد حلال ثم أحرم
الغاصب والصيد فى يده) جملة حالية (لزمه ارساله وضمانه) أى ضمان قيمته (لصاحبه) أى
للمغصوب منه (ولو دفعه لصاحبه) أى ولم يرسل (برئ من الضمان ولم يبرأ من الجزاء وإن ماء
ولو أحرم المغصوب منه ثم دفعه اليه فعلى كل واحد منهما جزاء الا ان عطب) أى هلك بضاع
قبل وصوله الى يده وان أخرجه أحد الى الحرم ليحل ولو اصطاده صاحبه) أى المغصوب منه
(وهو حلال وأدخله الحرم يضمن الغاصب) أى على قول أبي حنيفة لانه لم يرده الى مالكه خلافا
لهما ثم اعلم أنه لا يجوز بيع ما ذبح من صيد الحرم محرما كان الذابح أو حلالا وكذا ما ذبحه
المحرم من الصيد على ما فى البدائع ثم المحرم لا يملك الصيد بالشراء ولا بالهبة ولا بالارث ولا بالوصية
فان قبضه بعقد الشراء دخل فى ضمانه فان هلك فى يده لزمه الجزاء لحق الله تعالى والقيمة للمالك
فان رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء الا بارساله كما فى البحر الزاخر والله أعلم

• (فصل فى صيد الحرم * صيد الحرم) أى حرم الكعبة المحترمة (حرام على المحرم والحلال
الا ما استثناه الشارع) أى بقوله خمس فواسق يقتلن فى الحل والحرم الحية والغراب الابقع
والفأرة والكلب العقور والحدأة رواه مسلم والنسائى وابن ماجه عن عائشة رضى الله عنها
ورواه أبو داود عن أبي هريرة ولفظه خمس قتلهن حلال فى الحرم الحية والعقرب والحدأة
والفأرة والكلب العقور (فلو قتل محرم صيد الحرم فعليه جزاء واحد) أى لاجل احرامه كما لو
قتله خارجه (وليس عليه لاجل الحرم شئ للتداخل) أى لتداخل جزاء الحرم فى جزاء الاحرام
وجعلهما واحدا (ولو قتله حلال فعليه الجزاء) أى جزاء الحرم (ولو أتلف) أى شخص (صيدا)
أى فى الحرم (ولو كان معلما) كالبازى والطوطى والقرد ونحوها (فعليه قيمته للمالك معلما ولاجل
الحرم قيمته غير معلم) أى لاستوائهما عند الله سبحانه وفى حكمه (ولو ادخل محرم او حلال صيد
الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أى فعليه ارساله وان ذبحه فعليه جزاؤه (ولو ادخل
أى كل منهما (بازيا) أى فى الحرم (فأرسله) أى فسيبه (فقتل حمام الحرم) أى مثلا (فلا شئ
عليه) أى لخروجه عن تصرفه وعدم انتساب فعله اليه (ولو أرسله للقتل) أى لقتل الحمام ونحوه
(فعليه الجزاء) لانه يطلق عليه انه صاد بالصيد (ولو قتل صيدا بعض قوائمه فى الحل وبعضها
فى الحرم فعليه الجزاء) أى من غير نظر الى الاقل والاكثر من القوائم فى الحل والحرم (ولو كان
قائما فى الحل) أى بجميع قوائمه (ورأسه فى الحرم فلا شئ عليه) لان مدار القيام على القوائم
فى الصيد القائم يعتبر قوائمه كما فى النوادر عن محمد (ولو كان مضطجعا فى الحل وجزء منه) أى
اى جزء كان (فى الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرمانى اذا كان مضطجعا فى الحل ورأسه
فى الحرم يضمن قيمته لان العبرة لرأسه انتهى وهو موهم ان الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس
كذلك بل اذا لم يكن مستقرا على قوائمه فيكون بمنزلة شئ ملقى وقد اجتمع فيه الحل والحرمة
فيرجح جانب الحرمة احتياطا فى البدائع انما يعتبر القوائم فى الصيد اذا كان قائما عليها
وجميعه ان كان جمعا انتهى وهو بظاهره كما قال فى الغاية يقتضى ان الحل لا يثبت الا اذا كان
جميعه فى الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك فى المبسوط اذا كان جزء منه فى الحرم حالة النوم
فهو من صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أى الصيد (على أغصان متدلية الى الحرم وأصل الشجر

وتقينى بها عن أهاليها
وتجعله بلاغا لى ما هو خير
لى فانه لا حول ولا قوة الا
بك (اللهم) رب الملائكة
المقربين ورب الانبياء
والمرسلين ورب الساجدين
الآتين من كل فج عميق
ادخلنا برحمتك فى عبادك
الصالحين واجعل لنا أوفر
الحظ والنصيب فى هذا
اليوم يا أكرم الاكرمين
ولا تجعلنى أشقى من حضر
يا أرحم الراحمين (اللهم)
اجعل خير عمرى آخره
وخير عملى خواتمه وخير
أيامى يوم لقائك (اللهم)
ثبتنى بأمرك وأيدنى
بنصرك وارزقنى من

فى الحل ضمن) اذ المعتبر فى الصيد مكانه من الاغصان المتدلية لا أصل الشجرة (ولو أخرج ظبية) الظاهر أن يقيد بكونها حاملا (من الحرم فولدت) أى خارجه (ثم ماتت هى والولد فعليه قيمة الجميع) وهل يشترط لضمان الولد تمكنه من الرد الى الحرم فنيه تخريجان مذكوران فى المحيط فأكثر المشايخ على أنه يشترط التمكن من الارسال فلو هلك الولد قبل التمكن منه لم يضمن لعدم المنع وان هلك بعده ضمن لوجود المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع وبعضهم على أنه لا يشترط فيضمن مطلقا لاثبات اليد على مستحق الامن (ولو أدى الجزاء) أى جزاء الظبية (ثم ولدت فليس عليه جزاء اولادها اذا امتن ولو ذبح) أى احد (هذا الصيد فى الحل) أى بعد اخراجه من الحرم كما هو مروى عن محمد (قبل التكفير أو بعده كره أكله) أى والانتفاع به تنزها كما صرح به عن محمد (ولو باعه واستعان بثمنه فى الجزاء جاز) أى كان له ذلك قال فى البدائع لان الكراهة فى حق الاكل خاصة ويجوز به الانتفاع للمشترى كما فى قاضيخان (وقيل البيع باطل) قال ابن الهمام والذى يقتضيه النظر أن التكفير أعنى أداء الجزاء ان كان حال القدرة على اعادة امنها بالرد الى مأمنها لا يقع كفارة ولا يحل بعده التعرض لها وان كان حال العجز عنه بأن هربت فى الحل خرج به عن عهدتها فلا يضمن ما يحدث من أولادها اذا ماتت وله أن يصطادها وان أدى الجزاء قبل الفجر ثم ماتت لزمه الجزاء لانه الآن تعلق خطاب الجزاء وهذا الذى أدين الله به ويكره اصطيادها بعد الجزاء بعد الهرب انتهى ملخصا (ولو خرج الصيد بنفسه من الحرم) أى الى الحل (حل أخذه) لانتقال وصفه من صيد الحرم الى صيد الحل (وان أخرجه أحد من الحرم لم يحل) واما ان دخل الصيد فى الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم سواء كان مملوكا أم لا وسواء دخل بنفسه أو أدخله غيره حلال أو محرم ولا يدخل شئ منه فى الحرم حيا الا وجب ارساله قال محمد فى الاصل ولا خير فيما يرخص به أهل مكة من الحجل واليعاقيب وهو كل ذكر أو أنثى من القبج ولو أدخل شافعى صيد الحل الحرم ثم ذبحه فيه ليس للحنفى أكله لما قالوا انه لو ذبح شاة وترك التسمية عمدا انه ميتة لا يحل للحنفى تناوله فكذا هذا (ولو رمى حلال من الحرم صيدا الحل ضمن) خلافا لزفر (وكذا) أى ضمن (لو رمى من الحل الى صيد فى الحرم ولو رمى صيدا فى الحل فهرب فأصابه السهم فى الحرم ضمن) وفى البدائع والحاوى قال محمد وهو قول أبى حنيفة فيما أعلم وقال الكرمانى كان عليه الجزاء ولا يؤكل أيضا وهذه المسئلة مستثناة من أصل أبى حنيفة لان عنده المعتبر فى الرمى حالة الرمى دون حالة الاصابة فى جميع المسائل الا فى هذه المسئلة احتياطا وفى وجوب الضمان لانه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط فترجح جانب الموجب احتياطا انتهى وصرح فى المبسوط انه لا يلزمه جزاء ولكن لا يحل تناوله وعلى هذا ارسال الكلب (ولو رماه فى الحل وأصابه فى الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء ولكن لا يحل أكله) أى احتياطا وفى الكبير يحل أكله قياسا ويكره استحسانا (ولو كان الرامى فى الحل والصيد فى الحل الا ان بينهما قطعة من الحرم) أى فاصلة (فرمى السهم لاشئ عليه) ولا بأس بأكله أيضا لان الرمى والاصابة حصلا فى الحل ومرور السهم فى الحرم اذ لم يصب الصيد لا يكون اصطيادا فى الحرم كذا فى المبسوط والكرمانى (ولو أرسل بازيا فى الحل) أى لقصد الصيد (فدخل) البازى بنفسه من غير قصد مرسله (الحرم فقتل صيدا) أى من صيد

فضلك ونجنى من عدابك (اللهم) ان ذنوبى لا تضرك وان عدم رحمتك اياى لا تنفعك (اللهم) اغفر لى ذنوبى جميعا وهب لى حقك وأرض عنى خلقك وأسكنى الجنة وأعذنى من النار واجعلنى من الفائزين برحمتك انك سميع الدعاء (اللهم) انى أدعوك فى مواقف الانبياء ومنازل الشهداء ومشاهد الشهداء دعاء من أناك لرحمتك راجيا وعن وطنه نائيا ولنسكه مؤديا ولفرائضك قاضيا ولكتابك تاليا ولك داعيا ولقلبه شاكيا ولذنبه خاشيا ولخطئه مخطيا ولرهنه

المحرم (لاشئ عليه) قال ابن الهمام لو أرسله الى صيد فى الحل وهو حلال فتجاوز الى الحرم فقتل صيدا لاشئ عليه وكذا الوطارد الصيد حتى أدخله فى الحرم فقتله فلاشئ عليه قال ولايشبه هذا الرمى وصرح فى البدائع فى هذه المسئلة بأن لايؤكل الصيد (ولو أرسل كلبا على ذئب فى الحرم أو نصب له) أى للذئب (شبكة فأصاب الكلب صيدا أو وقع فى الشبكة صيد فلاجزاء عليه) لان قصده قتل الذئب الذى هو حلال له فارساله الكلب على الذئب ونصب الشبكة له مباح لجواز قتله فى الحل والحرم فلم يكن متعديا (ولو نصبها) أى الشبكة (للصيد فعليه الجزاء) أى اذا صادت صيدا وهو ظاهر (ولو نصب خيمة فتعلق به) أى بحباله (صيد) أى فأخذ (أو حفر بئرا للماء فوقع فيه صيد لاضمان عليه) أى على كل من الناصب والحافر (ولو أخذ حلال صيد الحرم فدفعه الى حلال آخر ثم دفعه الثانى الى آخر) أى وهلم جرا (فذبحه) الآخر (فعلى كل واحد) أى منهم (قيمة تامة) قياسا على قوم تمالؤا على قتل واحد حيث يقتص من جميعهم لكن يشكل هذا بما قالوا لو اشترك حلالان فى قتل صيد الحرم فعليهما الجزاء جزاء واحد بخلاف ما اذا صاد حلال صيد الحرم فقتله فى يده حلال آخر فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وللآخذ أن يرجع على القاتل بالضمان (ولو أمسك حلال صيدا فى الحل وله فرخ فى الحرم فمات) أى فمات الصيد فى يده ومات الفرخ فى محله (ضمن الفرخ لا الام ولو أغلق) أى محرم (بابه وفى البيت طيور) أى محبوسة (وخرج الى منى) أى مثلا (فماتت الطيور عطشا) أى من جهة العطش أو ذات عطش يعنى عطاشا (فعليه الجزاء) لانه تسبب فى موتها (ولو أخرج صيد الحرم فأرسله فى الحل لا يبرأ من الضمان الا أن يعلم وصوله الى الحرم آمنا) أى ذا أمن هذا ولو دل حلال حلالا أو محرما فى صيد الحرم فلاشئ على الدال فى قول أصحابنا الثلاثة وقد أساء وأثم وقال زفر عليه الجزاء وفى الحاوى وهو رواية عن أبى يوسف

(فصل فى قتل الجراد ولو قتل جرادة فى الاحرام أو الحرم تصدق بشئ من طعام) أى ولو قليلا لقوله (وتمرة خير من جرادة) أى على ما ورد عن بعض الصحابة وفى مبسوط السرخسى فيه القيمة (ولو قتلها مملوك فى احرامه ان صام يوما) أى لجرادة واحدة (فقد زاد) أى على قدر الجزاء وهو أكمل الاداء الا أن الصوم لما لم يتجزأ لا يجوز أقل من يوم (وان شاء جمعها حتى تصير عدة جرادات تقوم بنصف صاع من بر (فيصوم يوما) أى كما فى المحيط فيكون جزاء وفاقا (ولو وطئ جرادا عامدا أو جاهلا فعليه الجزاء) أى اذا تلف منه شئ أو هلك (الا ان يكون كثيرا قد سد الطريق فلا يضمن) كذا فى البحر الزاخر ولعل العلة فيه دفع الحرج (ولو شوى جرادا) وكذا بيضا (فأكله بعد ما ضمنه فلاشئ عليه للاكل) أى اذا ضمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال أو محرم بخلاف الصيد (ويكره بيعه قبل الضمان) أى فان باع جاز ويجعل ثمنه فى الفداء ان شاء وكذا شجر الحرم ولبن الصيد كذا ذكره بعضهم وذكر قاضيخان فى شرح الجامع الصغير محرم قطع شجرة من الحرم أو شوى بيض صيد فى الحرم أو غيره أو حلب صيدا أو شوى جرادا فعليه الجزاء فى جميع ذلك يعنى القيمة ويكره له بيع هذه الاشياء فان باع جاز وعليه ثمنه بخلاف الصيد الذى قتله المحرم لانه ميتة فلا يجوز بيعها واذا ملك الثمن ان شاء جعله فى القيمة التى يؤديها وان شاء جعله فى غيرها وللمشترى ان ينتفع بذلك من حيث التناول لان البيض والجراد لا يحتاج فيه

مغلقا ولنفسه ظالما وبجرمه عالما ادعاء من بجث عيوبه وكثرت ذنوبه وتصرمت آماله وبقيت آثامه وانسكبت دمعته وانقطعت مدته دعاء من لا يجد لذنبه غافرا غيرك ولا لمأموله من الخيرات معطيا سواك ولا لكسره جابرا الا أنت يامولاى دعوتك دعوة من لا يجد لنفسه معطيا الا أنت ولا لضعفه مقويا سواك ولا لما يخوف من تبعاتك معتقا الا أنت (اللهم) فتقبل دعائى وأجب بجودك ندائى وقد كان من تقصيرى وتوبيخ نفسى ما كان

الى الذكاة والحلال والمحرم فيما لا يحتاج الى الذكاة سواء وانما الاباح للاول لانه كان صيدا في حقه وليس بصيد في حق الثاني انتهى وتبين الفرق بين الآخذ والمشتري في اباحة التناول كما لا يخفى (ويجوز) أن يبيعه (بعده) أي بعد الضمان

(فصل في قتل القمل ❊ ان قتل محرم قملة) وكذا ان ألقاها (تصدق بكسرة وان كانت) أي القملة (اثنتين أو ثلاثا فقبضة من طعام وفي الزائد على الثلاث بالغا ما بلغ نصف صاع) كذا في البدائع والفتح وهو الذي روى الحسن عن أبي حنيفة وفي الجامع الصغير في قملة أطعم شيأ وهذا يدل على شيء يسير قال في الذخيرة وهو الاصح وعن أبي يوسف في القملة كف من طعام وعن محمد كسرة خبز وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة وفي عيون المسائل في قملة أطعم كسرة خبز وفي ثنتين أو ثلاث أطعم قبضة من طعام وان كثر أطعم نصف صاع قال في الغاية وما في العيون والجامع الصغير يشير الى أنه لا يشترط فيه التمليك وهو الاصح (ولو ألقى) أي المحرم (ثوبه في الشمس أو غسله لقصد هلاكها) على القمل (فعليه الجزاء) وهو نصف صاع من حنطة ان كان القمل كثيرا على ما في المحيط (وان فعل) أي كلا من الالقاء والغسل (لغير قصد الهلاك فلا شيء عليه) اى ولو هلك القمل (والقاء القملة كقتلها ولو قال) أي محرم (لحلال ادفع عني هذا القمل أو أمره بقتلها أو أشار اليها فقتلها) أي الحلال وكذا اذا دفع ثوبه ليقتل ما فيه ففعل (فعلى الآمر الجزاء والدلالة فيها موجبة كما في الصيد) في التجنيس لان الدلالة موجبة في الصيد فكذا ما في حكمه (ولو قتل محرم قمل غيره فلا شيء عليه) كما في البحر عن الفتاوى (ولا شيء على الحلال بقتلها في الحرم) وكذا لو قتل المحرم قملة في غير بدنه بان كانت على الارض أو نحوها فلا شيء عليه

(فصل فيما لا يجب شيء بقتله في الاحرام والحرم ❊ ولو صال صيد) أي مأكول لحم (أو سبع على المحرم) أي مطلقا (أو على الحلال في الحرم فقتله لا شيء عليه) أي عند الاربعة وقال زفر عليه الجزاء وفي المحيط والمنتقى ان أمكن دفع الصائل بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ولو لم يصل ابتداء فقتله فعليه الجزاء بالاتفاق وفي الطرابلسي ان تعرض شيء من سباع الطير المحرم ان أمكن دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وان لم يمكن الا بالسلاح فلا شيء عليه كالعقاب والنسر ويضمن بما يؤكل لحمه ولا يعتبر ابتداؤه بخلاف السبع (ولا شيء مطلقا) أي لا قليلا ولا كثيرا وسواء في الحل والحرم محرما أو غيره (بقتل الذئب والكلب الاهلي والوحشي والعقور وغيره) الا أنه يأثم في قتل غير العقور على ما في ظاهر الرواية (والحدأة) كعنبة (والغراب الذي يأكل الجيف) جمع جيفة وهي النجاسة (وان كان الصيد مأكول اللحم كحمار الوحش لا يعتبر ابتداؤه ويضمن) في أهبة المناسك ولو كان الذي ابتدأ بالاذى صيدا هو مأكول اللحم كحمار الوحش ونحو ذلك يجب الجزاء بتقويم عدلان كذا ذكره الطحاوي (ولو خلص حماما من سنور) بكسر سين مهملة وتشديد نون مفتوحة أي هر (فمات لا ضمان عليه وكذا كل فعل يراد به اصلاح الصيد ولا شيء بقتل هوام الارض) أي حشراتها في الحل والحرم والاحرام ولا جزاء بقتلها ولا اثم على فاعلها (كالحية والعقرب والفأرة) أي الاهلية والبرية (والخنافس) جمع خنفساء دويبة سوداء (والجعلان) بكسر الجيم وسكون العين جمع الجعل بضم وفتح دويبة معروفة (وأم حبين وصياح

ومن مظالمي ما قد احصيت
فكم من كرب نجيتني منه
ومن هم فرجته ومن غم
جليته عني يا مولاي منك
النعماء وحسن القضاء ومني
الجفاء وطول الامل والرجاء
والتقصير عن أداء شكرك
وشكر نعمتك فلم يمنعك
يا محمود من عطائي وقضاء
حاجتي ومسألتي وتبليغ
سؤلي ما تعرفه من ذنوبي
وتعلمه من تقصيري فنعم الرب
أنت وبئس العبد أنا يا رب
خلقتني وأمرتني ونهيتني
ورغبتني في ثواب ما أمرتني
به ورهبتني من عقاب
ما نهيتني عنه وسلطت على
عدوا فأسكنته

الجعل والنمل) أي السوداء والصفراء التي تؤذي وأما ما لا تؤذي فلا يحل قتلها لكن لا يجب الجزاء
(والسلحفات) بكسر السين وفتح اللام دابة معروفة (والقراد) بضم القاف حلمة الثدي
وحلمة أصل القرس ودويبة (والقمقد) بضم القاف والميم والدال المهملة وقد تكسر ميمه
(والسنور) أي الاهلي وفي البري روايتان (وابن عرس) بكسر العين دويبة جمعها بنات عرس
هكذا يجمع الذكر والانثى على ما في القاموس (الاهلي) أي خلافا للوحشي (والبعوض) مفرده
بعوضة وهي الناموس سميت به لضعف بنيتها كأنها بعض حيوان (والبراغيث) جمع البرغوث
(والذباب) سمي به لانه كلما ذب آب أي كلما دفع رجع (والحلم) بفتحتين جمع الحلمة وهي
الصغيرة من القردان أو الضخمة ضد (والزنبور) أي مطلقا العسل وغيره (والوزغ) بفتحتين جمع
وزغة وهي سام أبرص سميت بها لخفتها وسرعة حركتها (والسرطان) بفتحتين دابة نهرية
(والبق) في القاموس البقة البعوضة ودويبة مفرطحة حمراء منتنة (والصرصر) قال صاحب
القاموس الصرصور دويبة كالصرصر كهدهد وقد قدر الصرصر الديك (ويجوز له) أي
للمحرم وكذا إن هو في الحرم (ذبح الابل والبقر والغنم والدجاج والبط الاهلي الذي لا يطير)
أي لا ستئناسه بأهله

• (فصل في ذبيحة المحرم) • وكذا ذبيحة الحلال في الحرم (اذا ذبح محرم) مطلقا (أو حلال
في الحرم صيدا) ففعله حرام بلا شبهة ومع هذا (فذبيحته ميتة) عندنا وكذا عند مالك وأحمد
رضي الله عنهما (لا يحل أكله) مع أنه يجب عليه ضمانه (ولا لغيره من محرم وحلال) أي كما
هو حكم الميتة الا حالة الضرورة (سواء اصطاده) أي تولى صيده بنفسه أو أمر غيره أو أرسل كلبه
وبازيه (هو) أي ذابحه (أو غيره) أي غير ذابحه مطلقا كما بينه بقوله (محرم أو حلال ولو في الحل
أو أرسل كلبه أو بازيه) في الحرم بالاولى (ولو) الاظهر فلو (أكل المحرم الذابح) أي بخلاف
غيره في أحد وصفيه (منه) أي من ذلك المذبوح (شيئا) أي قليلا أو كثيرا (قبل أداء الضمان)
وهو ظاهر لحصول التداخل (أو بعده) لعدم تصور تعدد الجناية (فعليه قيمة ما أكل) عند أبي
حنيفة وقالا لاشيء عليه من جهة أكله بل يكفيه الاستغفار (ولو أكل منه غير الذابح) أي
سواء يكون محرما أو حلالا (فلا شيء عليه) أي لأكله (سوى الاستغفار) وهذا قولهم جميعا
لكن فيه تفصيل فقال الحلواني والقاضي شارح الطحاوي والتمرتاشي وصاحب المغني لو أكل
الذابح منه قبل أداء الضمان لا يلزمه شيء للاكل بالاجماع والجزاء الواحد ينوب عنهما
للتداخل بالاتفاق وفي الجوهرة قيل هو على الخلاف أيضا وقال القدوري لا رواية في هذه
المسئلة فيجوز أن يقال يلزمه جزاء آخر ويجوز أن يتداخلا ثم لا فرق بين أن يأكل المحرم بنفسه
أو يطعم كلبه في لزوم قيمة ما أطعم لانه انتفع بمحظور احرامه (ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم
بعد الضمان) أي بعد أداء جزائه (لا شيء عليه) أي اتفاقا كما صرح به في شرح المجمع (للاكل)
أي سوى الاستغفار له بخلاف نفس الذابح فانه يلزمه الكفارة والتوبة (ولو اصطاد حلال
فذبح له محرم أو اصطاد محرم فذبح له حلال فهو ميتة) أي وكذا لو اصطاده حلال فذبحه محرما
أو بالعكس (ولو شوى محرم بيضا أو جرادا أو حلب صيدا وأدى جزاءه ثم أكله فلا شيء عليه
للاكل) أي سوى الاستغفار (ويجوز له) أي للمحرم المذكور (تناول اللبن والبيض

صدري يجري مجرى مني ان اهم بفاحشة شجعني وان اهم بطاعة جاءني لا يغفل ان غفلت ولا ينسى ان نسيت ينصب لي في الشهوات ويتعرض لي في الشبهات والا تصرف عني كيده يستزلني فاقهر سلطانه علي بسلطانك عليه حتى تحبسه بكثرة ذكري لك فأدوم مع المعصومين ولا حول ولا قوة الا بك (اللهم) لا تقصدني لعذابك ولا تؤخرني لشيء من الفتن مولاي فها أنا أدعوك راغبا وانصب اليك وجهي طالبا وأضع لك خدي مهينا راهبا

والجراد مع الكراهة ويجوز لغيره) أي لغير محرم مثله وكذا الحلال أكله (من غير كراهة) واعلم أنه صرح غير واحد كصاحب الايضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يحل أكله وان أدى جزاءه من غير تعرض للخلاف وذكر قاضيخان أنه يكره أكله تنزها وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيما اذا ذبح الحلال صيدا في الحرم فقال مالك والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره هو مباح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر المحرم) بصيغة المجهول أي ألجأته الضرورة (الى الصيد) أي أكل الصيد أو الى الاصطياد للأكل (والميتة) أي والى أكل الميتة (يتناول الصيد) لأن حرمة أكل الصيد مما اختلف فيه من أصله بخلاف أكل الميتة فالصيد أحل في الجملة من الميتة لا سيما وهو قابل لتداركه بالكفارة كما أشار اليه بقوله (ويؤدي الجزاء) أي بعد ذلك وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند زفر يتناول الميتة لا الصيد وفي التجنيس وقاضيخان الميتة أولى على قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد ويكفر ولو كان الصيد مذبوحا ان ذبحه محرم آخر فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره في الفتح واعل الوجه ما قدمناه واذا وجد مال مسلم وصيدا يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذا ذكره بعضهم واعل وجهه ان الظلم القاصر أولى من المتعدي

(فصل يجوز للمحرم) أي بالاجماع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه في الحل أو للمحرم وذبحه) أي الحلال لا غيره لكن بشروط بينها بقوله (ان لم يدل) أي الحلال (عليه) أي على الصيد (محرم) أي مطلقا (ولا أمره بصيده) أي باصطياده وهذا مستفاد مما قبله بالاولى فكان حقه ان يقدمه عليه (ولا اعانة عليه) أي بمناولة آلة للاصطياد أو الذبح (ولا أشار اليه) كان حقه أن يذكر بعد قوله ان لم يدل عليه (فان فعل شيأ من ذلك) أي مما ذكر من المحظورات (لم يحل) وأما اذا اصطاده حلال لاجل محرم من غير أمره به ففي جوازه كا خلاف المالك وأما اذا اصطاد الحلال صيدا بأمر المحرم ففيه خلاف عندنا فذكر الطحاوي تحريمه على المحرم وقال الجرجاني لا يحرم وقال القدوري هذا غلط واعتمد على رواية الطحاوي قال في المحيط وهو الصحيح وهو المذكور في عامة الكتب وأما ما وقع في بعض نسخ شرح الهداية لابن الهمام انه اذا اصطاد الحلال لمحرم صيدا لم يأمره اختلاف فيه عندنا فهو خطأ والصواب صيدا أمره على ما في بعض النسخ ثم هذا في الامر وأما الدلالة فهل هي محرمة ففي الهداية والكافي ان فيها روايتين وفي شرح الكنز وشرطه أن لا يكون دالا على الصيد وهو المختار *(النوع السابع في أشجار الحرم)* أي في حكمه (ونباته) أي وسائر ما نبت فيه من الشوك وغيره (وهي) أي أشجاره ونباته (أنواع) أي أربعة في الحكم مختلفة (الاول كل شجر أنبته الناس) أي حقيقة (وهو من جنس ما ينبته الناس) أي عادة (كالزرع) أي المزروعات (الثاني ما أنبته الناس وهو ليس مما ينبتونه عادة كالاراك) بفتح الهمزة وهو شجر المسواك (والثالث ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبته الناس فهذه الانواع) أي الثلاثة (يحل قطعها) وكذا قلعها والانتفاع بها (ولا جزاء فيها به) أي بقطعها (وأما النوع الرابع فهو كل شجر نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبته الناس) أي عادة

فتقبل دعائي وأصلح الفاسد من أمري واقطع من الدنيا همي وحاجتي واجعل فيما عندك رغبتي واقلبني منقلب المذكرين بحاجتهم المقبول دعاؤهم القائمة حجتهم المغفور ذنبهم المبرور حجهم المحطوط خطاياهم المحمود سعيهم الراشد أمرهم منقلب من لا يعصي لك أمرا ولا يأتي بعده مأثما ولا يركب بعده جهلا ولا يحمل بعده وزرا منقلب من عززت بذكرك لسانه وطهرت من الادناس بدنه واستودعت الهدى قلبه وشرحت بالاسلام

(كثم غيلان) بفتح غين معجمة (وهذا الشجر والقطع) أى قطع كله أو بعضه (والقلع) أى قلعه
أصوله (على الحرم والحلال مملوكا كان) أى الشجر بأن يكون فى أرض مملوكة لأحد (أو غير
مملوك إلا اليابس) لعدم اطلاق الشجر والنبات عليه حينئذ فإنه صار حطبا ينتفع به أو يوقد
عليه (والإذخر) بكسر همزة وسكون ذال معجمة وكسر خاء معجمة نبت معروف يوضع على
سطح البيوت وفوق بناء القبور ويستعمله الصواغ وقع استثناؤه باستدعاء العباس عم النبى صلى
الله عليه وسلم بقوله إلا الإذخر فإنه لقيننا وقبورنا فقال إلا الإذخر (ولو قلع شجرا) أى رطبا
(أو حشيشا) أى مما نبت بنفسه (وهو رطب فعليه قيمته فإن كان مملوكا) أى بأن نبت بنفسه
فى أرض مملوكة فقطعه أو قلعه (فعليه قيمتان قيمة لحق الشرع وقيمة لمالكه) كذا أطلقوه
وتبعهم المصنف وذكر فى العناية أنه على قولهما وارتضاه ابن الهمام وأما على قول أبى حنيفة فعليه
قيمة واحدة لأنه لا يتحقق عنده تملك أرض الحرم بل هى سوائب عنده ثم وجوب الجزاءين إذا لم يكن
الشجر مملوكا للقاطع ولا يابسا فإنه إن كان مملوكا فعليه قيمة واحدة لحق الشرع وإن كان يابسا
فعليه قيمته لمالكه ولا شىء عليه لحق الشرع وإن كان اليابس مملوكا أو غير مملوك لأحد فلا شىء
عليه اتفاقا (ولو انقلعت شجرة) أى يابسة فى الحرم (إن كانت عروقها لا تسقيها فلا بأس بقطعها)
أى بقطع عروقها كذا عن محمد (ولو قلع شجرة) وكذا إذا قطع غصنها (فغرم قيمتها ثم غرسها)
أى مكانها (فنبتت ثم قلعها ثانيا فلا شىء عليه) لما سبق من الإشارة إليه (ولو حش الحشيش)
أى حشيش الحرم (فإن خرج مكانه مثله سقط الضمان وإلا) أى بأن لم ينبت مكانه مثله بل أحقر
دون الأول (لا) أى لا يسقط الضمان بل كان عليه ما قصر وإن جف أصله كان...
(شجرة أصلها فى الحل وأغصانها فى الحرم فهى من شجر الحل ولو كان أصلها فى الحرم) أو
وأغصانها فى الحل (فهى من شجر الحرم) لأن أصلها بمنزلة قدم الإنسان والأغصان فى مرتبة
الأركان فالمدار على الأصل عند ذوى الاعتبار (ولو كان بعض أصلها فى الحل وبعضه فى الحرم
فهى من شجر الحرم) احتياطا لجانب الحرم (ويجوز قطع الإذخر رطبا ويابسا) كما مر
(وأخذ الكمأة) بفتح فسكون فهمزة نبات معروف فيه دواء للعين وفى حديث صحيح الكمأة من
المن وماؤها شفاء للعين وزيد فى رواية والمن من الجنة (وما جف) بتشديد الفاء أى يبس (من
الشجر والحشيش) كما سبق حكمهما وفى نسخ الأصل وما جنى بضم جيم وكسر نون وفتح ياء أى
ما اجتنى من الزهر والثمر منهما (أو انكسر) أى انقطع أو انقلع منهما بغير فعل آدمى كالجف
(ولا ضمان فيه) ويحل الانتفاع به (ويحرم قطع الشوك والعوسج) وهو نوع من الشوك (وإن
لا ضمان فيه) على ما ذكره عز بن جماعة عن الحنفية (ولو حفر حفيرة للخبز) بفتح الخاء المعجمة
(أو للوضوء) أى ليتوضأ من مائها (أو ضرب) عطف على حفر أى بنى (الفسطاط) وهو...
(أو أوقد نارا أو مشى هو ودابته فتقطع به) أى بسبب ما ذكر (شىء من الحشيش) أو ذهب به
نزهة أرض الحرم (فلا شىء عليه) أى فى الجميع ولعل العلة فيه أن الضرورات تبيح المحظورات
(ولا يجوز اتخاذ المساويك من أراك الحرم وسائر أشجاره إذا كان أخضر) لأنه يؤدى إلى
ارتكاب الحرم والسواك بدلات الأراك ما اخضر (ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان
لا يضر بالشجر) على ما صرح به فى البحر الرائق (ولا يجوز رعى الحشيش) أى حشيش الحرم

صدره وأقررت بعفوك قبل الممات عينه وأعتقت من الآثام بصره وأسلمت فى سبيلك نفسه وقد أصبحت فى مقام من خير الأنام أسألك أن لا تجعلنى أشقى خلقك المذنبين عندك ولا أخيب الراجين لديك ولا أحرم الآملين لرحمتك ولا أخسر المنقلبين بالإذلال مولاى وإن معصيتى راح فلا تحل بينى وبين ما رجوت واردد يدى ملأى بخير منك يا سيدى (اللهم) لولا ما أمله من عفوك الذى يسع كل شىء لألقيت بنفسى إلى التهلكة

فى قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد وقال أبو يوسف ومالك والشافعي لابأس به (ولو ارتعت دابته حالة المشى) وكذا حالة الوقوف اذا لم يمكنه منعها (لاشئ عليه) لوقوع رعيها من غير اختياره وهذا مما اتفق عليه كما فى شرح الدرر (ويكره الانتفاع بالمقلوع) وكذا حكم المقطوع (من نبات الحرم وان أدى قيمته) أى سابقا (وان باعه) أى بعد القلع والقطع (جاز وكره ويتصدق بثمنه) وقيل لابأس بصرفه فى حوائجه (وجاز للمشترى الانتفاع به من غير كراهة) وعن أبي يوسف لابأس لغيره من محرم أو حلال بالانتفاع به وفى البدائع ولو اشترى انسان من القاطع لايكره له لان تناوله بعد انقطاع النماء له (وحكم الحلال والمحرم) أى من الرجل والمرأة (فى أشجار الحرم واحد وكذا على القارن فيه جزاء واحد) لان السبب وهو هتك حرمة الحرم متحد (والله سبحانه وتعالى أعلم) وبالاتقان حكم أحكام ما احكم

* (باب فى جزاء الجنايات وكفاراتها) *

عطف تفسير الجزاء (وكيفية أدائها وما يتعلق بذلك) أى بتفصيل أحكامها (اعلم ان الكفارات كلها واجبة على التراخى) وانما الفور بالمسارعة الى الطاعة والمسابقة الى اسقاط الكفارة أفضل لان فى تأخير العبادات آفات ولذا قيل عجلوا بأداء الصلاة قبل الفوت وأسرعوا بقضائها قبل الموت (فلا يأثم بالتأخير) أى بتأخير أداء الكفارة (عن أول وقت الامكان) أى ابتداء زمان القدرة عليها (ويكون) أى المكفر (مؤديا لا قاضيا فى أى وقت أدى) أى من أيام دهره لما سبق من ان أمره ليس محمولا على فوره (وانما يتضيق عليه الوجوب فى آخر عمره) بأن بقى منه قدر ما يتيسر له القيام بأمره وهو ليس على اطلاقه اذ لم يعلم أحد آخر عمره ولذا أبدل عن قوله فى آخر عمره بقوله (فى وقت يغلب على ظنه أنه لو لم يؤده لفات) أى وقته أو أداؤه (فان لم يؤده فى ذلك الوقت (فمات) أى عقبه (أثم) أى بتأخيره حينئذ (ويجب عليه الوصية بالاداء) أى بأداء الورثة أو غيرهم لتدارك تأخيره (ولو لم يوص لم يجب فى التركة ولا على الورثة ولو تبرع عنه الورثة جاز) ويرجى نجاته (ولا يصومون عنه) بل يتبرعون عنه بغير الصيام من ذبح الهدى أو اعطاء الطعام (والافضل تعجيل أداء الكفارات) أى مسارعة للخيرات

*(فصل فى شرائط وجوب الكفارة * فمنها الاسلام) فلا تجب على كافر لانه ليس من أهل الكفارة الموجبة للقربة والمقتضية لمحو السيئة (والعقل والبلوغ فلا تجب على صبى ومجنون) أى لا على أنفسهما (ولا على وليهما) فى جميع الاحوال (الا اذا جن بعد الاحرام) أى بعد النية والتلبية (ثم أفاق ولو بعد سنين فيجب عليه جزاء ما ارتكبه فى الاحرام) أى من المحظورات لكن باسقاط الآثام (ولا على كافر) لما سبق وكان الاولى ان يقدم هذا الفرع ليكون مقابلا لما فى الاصل بحسب اللف والنشر المرتب (وأما الحرية فليست بشرط) أى لا فيما يوجب الصيام ولا فيما يقتضى الاطعام لكن فرق بينهما فى وقت الاحكام (فيجب على المملوك الصوم فى الحال) أى قبل العتق ولو بالتراخى (فيما يجوز فيه الصوم وأما الدم والصدقة فيجب عليه أداؤه بعد العتق) فيكون وجوبا موقوفا (ومنها القدرة على أداء الواجب) وهى الاستطاعة المالية من غير اعتبار نصاب ولا حولان حول (وهو أن يكون فى ملكه فضل مال على كفايته) أى زيادة على مقدار كفايته من نفقة وكسوة له ولمن يجب عليه مؤنته ويكون فاضلا عن دينه ومالا بد له من

ولو أن عبدا استطاع الهرب من سيده لكنت أحق بالهرب لا بنفسى هرب ولا يعزب عنك مثقال ذرة وها أنا عبدك ابن عبدك واقف بين يديك فارحم هذه النفس الجزوع والقلب الهلوع الذى لا يستطيع أن يسمع صوت رعدك فكيف عذابك والذى لا يقوى على حر شمسك فكيف بحر نارك (اللهم) ان عذابى لا يزيد فى ملكك مثقال ذرة (اللهم) يسألك الصبر الملك عظيم وسلطانك أكبر من أن يزيد فيه طاعة المطيعين

غيره يكفيه حينئذ (يؤخذ به الطعام أو الدم أو لم يكن) الاولى ولا يكون أي أو هو أو لم يكن (له فضل مال) أي زائد عن احتياج حال (ولكن في ملكه) أي موجود (عين الواجب عليه من طعام أو دم صالح للتكفير) أو لتكفير تلك الجناية (فاذا كان في ملكه ذلك وجب عليه أداؤه) أي من غير اعتبار مال (سواء كان عليه دين أولا) وسواء يحتاج اليه في المستقبل أولا (والمعتبر في القدرة وقت الاداء لا وقت الوجوب) وما يتفرع عليهما ظاهر بعد الاحتياج الى بيان أدائه (وأما النائم والمغمى عليه فيجب عليهما الجزاء بارتكاب المحظورات) أي ولو كان الاثم مرتفعا عنهما لعدم ما الحذور لعدم اختيارهما في تلك الحال (فلو انقلب النائم على صيد فقتله) أو على طيب فتلطخ به أو تغطى بثوب من غير شعور وأمثال ذلك (فعليه الجزاء) أي بحسب ما يليق كذا في المحيط (وكذلك المغمى عليه) أي حكمه حكم النائم لا حكم المجنون والفرق بينهما ان المجنون مسلوب العقل فلا يكون مكلفا والمغمى عليه مغلوب العقل فلا يصرح عن دائرة التكاليف وما يتعلق به من التشريف والتعنيف (ويستوي في وجوب الجزاء الرجل والمرأة) أي اذا كانت الجناية تعمهما ولا يختص بأحدهما (والعامد والناسي) الا أن الفرق بينهما في الاثم وعدمه (والخاطئ والساهي) عطف تفسير لما قبله والفرق بينه وبين الناسي أن الخاطئ يتذكر أصل المحظور ولا يقصد فعل المحذور ولكن يقع الامر على خلاف قصده بخلاف الناسي فانه ينسى المنهي عنه ويقصد فعله ويتمنا هو يطابق فعله مقصده (والطائع) أي الفاعل طوعه واختياره (والمكره) بفتح الراء أي من اجبر على فعله من غير رضاه (والمبتدى) أي الفاعل ابتداء من غير سبق منه لتلك الجناية (والعائد) الذي يعود ثانيا في ارتكاب تلك المعصية حيث يجب عليه كفارة أخرى للجناية الثانية وفي المسئلة خلاف لابن عباس وبعض السلف في قتل الصيد بخصوصه حيث قالوا ان العائد فيه لا ينفعه الكفارة بل لا بد له من العقوبة الدنيوية أو الاخروية لظاهر قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه (والجاهل والعالم) أي منفردا ثم أو مقربا (والمعذور وغيره) والفرق بينهما في الاثم وعدمه وفي تعين الدم وعدمه في بعض الكفارات (والنائم واليقظان) وقد علم حكمهما (والصاحي والسكران) وانما عليه اثم سكره ان نشأ عنه التعدي به (والمفيق والمغمى عليه) وقد سبق حالهما (والمباشرة بالنفس) أي بان يتولى فعله بنفسه على اطلاقه (أو بالغير) سواء بطوعه أو كرهه (فلو ألبسه أحد) أي ما يوجب كفارة (أو طيبه أو حلق رأسه) أي قبل حلول احرامه (وهو نائم أولا فعلى المفعول الجزاء سواء كان) أي فعل الفاعل (بأمره) أي بأمر المفعول به ورضاه (أو لا)

(فصل في جزاء أشجار الحرم ونباته) وهو أعم من الاشجار لغة وان كان مغايرا له عرفا فان الشجر له ساق بخلاف النبات ولذا قال (اذا جنى على نبات الحرم) أي بقطعه أو قلعه أو رعيه (فعليه قيمته) أي بتفصيل تأتي صفته (كبيرا كان الشجر أو صغيرا) وكذا يستوي ان يكون القاطع محرما أو حلالا لاحق على القارن فيه جزاء واحد (فيشتري بها) أي بقيمته (طعاما) من الحبوب التي يؤكل منها (يتصدق به على الفقراء) أي فقراء الحرم أو غيره (كل فقير نصف صاع من بر) بضم موحدة وتشديد راء أي حنطة ولا يجوز أن يعطي لفقير أقل منه (ان كفر) أي الطعام (وان كان أقل من نصف صاع) وكذا اذا كان نصف صاع (أعطى لفقير واحد وان شاء

أو بقدر ... العاصين وارحمني برحمتك (اللهم) وقد دعوتك بالدعاء الذي علمتنيه ولا تحرمني الرجاء الذي عرفتنيه (اللهم) ما اعطيتني مما أحب فاجعله لي عونا على ما تحب واجعله لي خيرا (اللهم) حبب الي طاعتك والعمل بها كما حببتها الى أوليائك حتى يرون ثوابها (اللهم) بغض الي معصيتك والعمل بها كما بغضتها الى أهلها حتى يرون عقابها (اللهم) انك هديتني الى الاسلام فلا تنزعه مني حتى تقبضني اليك وأما عليه واصرفني عن موقفي هذا مقضي الحوائج

المشتري بالقيمة هديا وتصدق بلحمه على الفقراء) وقيد بالجمع هنا لبيان الاولى ولذا قال (ولو تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدي في جزاء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الشجر فيتأدى الواجب بالاراقة فلو سرق بعد الذبح لا شيء عليه) اعلم ان في الهدي روايتين ففي رواية لا يجوز ولا يتأدى بمجرد الاراقة بل لا بد من التصدق بلحمه وفي رواية يجوز بعد أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وان كان دونه لا يجزيه عن القيمة وكذا لو سرق المذبوح وجب أن يقيم غيره مقامه لانه لا للاراقة على هذه الرواية وفي رواية أخرى يجوز فيه الهدي فتكون الاحكام المذكورة على عكسها كذا في الفتح وغيره وقال صاحب المجمع وفي رواية يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدي قبل الذبح مثل قيمة الصيد فيتأدى الواجب لو سرق المذبوح كذا في المصفى وعلى هذا يختص ذبحه بالحرم (وان شاء تصدق بالقيمة) ثم اذا أدى قيمته ملكه وكره الانتفاع به وان باعه جاز ويكره بخلاف صيد الحرم والمحرم فانه لا يجوز بيعه (ولا يجوز الصوم في جزاء شجر الحرم) أي عند أئمتنا الثلاثة وعن زفر روايتان

(فصل في جزاء صيد الحرم) (اذا قتل صيده) أي محرم أو حلال (فعليه قيمته فان بلغت هديا) أي ان وصلت قيمة الصيد ما يشترى به هديا يخير بين أشياء كما قال (اشتراه بها) أي اشترى الهدي بقيمة الصيد (ان شاء) أي وذبح وتصدق به (وان شاء اشترى بها طعاما) أي من بر او شعير (فتصدق به كما مر) في الفصل السابق (ويجوز فيه الهدي) أي بنفسه من غير تصدقه (بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) أي على الاصح ما سبق الخلاف فيه (ولا يشترط أن يكون مثلها بعد الذبح) كما ذكره بعضهم (وأما الصوم في صيد الحرم) أي في كفارته (فلا يجوز للحلال) أي لجنايته (ويجوز للمحرم) ففي شرح القدوري أن الاطعام يجزي في صيد الحرم ولا يجوز الصوم عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يجزي وفي المختلف لا يجوز الصوم بالاجماع قال صاحب المجمع فيجوز أن يكون في الصوم عن زفر روايتان فنقل كل واحد رواية ثم هذا في الحلال وأما المحرم فظاهر كلامهم انه يجوز له الصوم والهدي بلا خلاف لانه لما اجتمع حرمة الاحرام والحرم وتعذر الجمع بينهما وجب اعتبار أقواهما وهو الاحرام فاضيف الحرمة اليه ورتب عليه أحكامه ضرورة وبه صرح في شرح القدوري فقال أما المحرم اذا قتل في الحرم فانه يتأدى كفارته بالصوم وفي شرح الكنز يلزمه جزاآن على القياس وفي الاستحسان يلزمه جزاء واحد لان حرمة الاحرام أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الاقوى ويضاف الحرمة اليه عند تعذر الجمع بينهما انتهى ولا يخفى أن الجمع بينهما ممكن بتعدد جزائهما وكذا في كون حرمة الاحرام أقوى نظر لا يخفى اذ حرمة الحرم اعم حيث يشمل الحلال والمحرم بل موجب حرمة الاحرام هي حرمة الحرم اللهم الا أن يقال كونه أقوى من حيث انه جمع بين حرمة الحرم والاحرام ولذا كان القياس أن يلزمه جزاآن

(فصل في جزاء الصيد مطلقا في الاحرام والحرم وصفة أدائه وقدره وكيفيته ووجوبه) (اذا قتل المحرم صيدا فعليه قيمته يقومه ذوا عدل) أي على الاصح (الهما بصارة بقيمة الصيود) الاولى بقيمة الصيد بلفظ الجنس الشامل للقليل والكثير والخاص والعام (في المقتل) أي مكان قتل ذلك الصيد (ان كان يباع فيه الصيد) أي جنسه أو خصوصه (أو في أقرب مكان من

وهب لي ما سألتك وحقق رجائي فيما تمنيت (اللهم) اهدنا بالهدى واعصمنا بالتقوى واغفر لنا في الآخرة والاولى ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار يا من لا يشغله سمع عن سمع ولا تشتبه عليه الاصوات يا من لا تغلطه المسائل ولا تختلف عليه اللغات يا من لا يبرمه الحاح الملحين ولا تضجره مسئلة السائلين أذقنا برد عفوك يا أرحم الراحمين (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد وسلم وبارك على محمد وعلى آل محمد

العمران اليه) أي الى القتل وتكون من صفة المكان كما بينه بقوله (الذي يباع فيه الصيد
ويعتبر الزمان الذي أصابه) أي الصيد (فيه) على الاصح لاختلاف القيمة باختلاف الزمان
كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط التقويم عدلان) أي لظاهر القرآن (غير الجاني) عما
نسبه عمر بن جماعة الى الحنفية ولعله لله التهمة (وقيل الواحد يكفي) أي يكتفى بقول الواحد
من غير أن يكون هو الجاني لكن المثنى أحوط وهو الاظهر (سواء كان الصيد مما له نظير
كالنعامة نظيرها البعير والحمار الوحشي شبه البقر والظبي كالعنز (أو كان مما ليس له نظير) كالحمامة
وقد اعتمد من جعل نظيرها الشاة في شرب الماء اذ لا يقتصر الشبه الصوري في الجملة وفي المسئلة
خلاف محمد والشافعي ومن تبعهما حيث قالا يجب النظير فيما له نظير من النعم ولا يقوم ففي
النعامة بدنة وفي الحمار الوحشي بقرة وفي الظبي والضبع شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع
جفرة ولا يشترط عند محمد ومن تبعه في النظير القيمة فسواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته أو أقل
أو أكثر والمذهب المختار أن لا يجوز النظير الا اذا كانت قيمته مساوية لقيمة المقتول وان لم يكن
للصيد نظير كالحمام والعصفور وسائر الطيور ففيه القيمة بالاتفاق بيننا (ثم ان بلغت قيمته هديا
فالقاتل بالخيار) وقيل الخيار الى الحكمين (بين الطعام) أي اطعامه (والصيام والهدي وان
لم تبلغ هديا فهو مخير بين الطعام والصيام وان اختار الهدي) أي اعطاءه (فان بلغت القيمة)
أي قيمة الصيد (بدنة أو بقرة) وكان حقه ان يقول أو شاة ولعله لم يذكرها لظهور أمرها (ان شاء
اشتراها) أي بدنة أو بقرة (بقيمة الصيد) اذا بلغت أحدهما فنحر البدنة أو ذبح البقرة (أو اشترى
بها) أي بقيمة أحدهما (سبع شياه لان شراء البدنة) وهي الابل والبقرة كان الاولى ان
يقول الا ان البدنة الواحدة (أفضل من الاغنام) أي الشياه المتعددة فان الفضيلة الكيفية
أعلى من الزيادة الكمية (وان فضل شيء من القيمة) أي بعد ان اشترى به ما صار بدنة أو بقرة أو شاة
(ان شاء اشترى به) أي بما فضل من القيمة (هديا آخر ان بلغه) أي هديا (وان شاء صرفه الى
الطعام) من أنواع الحبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أي من بر أو صاعا من شعير ونحو
ذلك (وما فضل) أي وأعطى ما فضل من اعطاء كل مسكين (ان كان أقل منه) أي من نصف صاع
(لفقير) أي لمسكين آخر وفي التعبير بالفقير تارة وبالمسكين أخرى اشعار بأن لا فرق بينهما في العطاء
(وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما أو عن الباقي) أي وكذا عن الفاضل منه (ان قل) أي وان
قل من نصف صاع فيصوم يوما كاملا لعدم تصور تجزي الصوم في أقل من اليوم (كما في الصيد
الصغير الذي لا تبلغ قيمته هديا) فانه مخير بين الاطعام والصيام (ولا يجوز في الهدي الا ما يجوز
في الاضحية) من السن وهذا قول أبي حنيفة خلافا لمحمد حيث جوز صغار الغنم من الضأن
وهو الاثنى من أولاد الغنم ماله ستة أشهر ومن الجفرة وهي من أولاد الضأن ماله أربعة أشهر
وعن أبي يوسف روايتان والاصح من روايته كرواية عن أبي حنيفة من انه يجوز الصغار على
وجه الاطعام وفي الفتح حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول الا عناقا وجب التكفير بالاطعام أو الصوم
لا بالهدي ثم قال كما ذكر المصنف ولا يتصور التكفير بالهدي الا ان تبلغ قيمته جذعا عظيما من
الضأن أو ثنيا من غيره) ثم قال وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يكفر بالهدي وان لم
يبلغ ذلك ومنهم من جعل قول أبي يوسف كقول محمد انتهى (ولا تجوز الصغار كالجفرة) فتح ...

وشفع اللهم لسان الدارين
محمدا وآل محمد وأحسن
الينا بمحمد وآل محمد
ونجنا من كل سوء
أخرجت منه محمدا وآل محمد
بحرمة محمد وآل محمد صلى
الله عليه وسلم (اللهم) لا ترد
الجمع لأجلي ولا تشؤم ذنوبي
بل ارحمني وتجاوز عني ببركة
من حضرها من أوليائك
وأنت المالك (اللهم) لا تجعل
هذا آخر عهدي من هذا
الموقف العظيم وارزقنا
الرجوع اليه مرات كثيرة
بالطافك العميم واجعلني فيه
مقبولا مرحوما مستجاب
الدعاء فائزا بالقبول والرضوان

ويكون

وسكون فاء (والعناق) بفتح عين مهملة (والحمل) بفتحتين الجذع من أولاد الضأن فما دونه (الاعلى وجه الاطعام) على خلاف ماسبق (بان يعطى كل فقير من اللحم ما يساوى قيمة نصف صاع من بر ويجوز أن يتصدق بلحم الهدى على مسكين واحد أو مساكين) ويجوز الصدقة فى الاماكن كلها عندنا ولا يختص بالحرم خلافا لغيرنا (ويسقط بالذبح فلو ضاع بعده لاشئ عليه) لان المقصود هو الاراقة (وان اختار الطعام للتكفير اشتراه بالقيمة) أى بقيمة الهدى (واعطى كل مسكين نصف صاع من برأ وصاعا من تمر أو شعير) وكذا حكم الدقيق والسويق (ولا يجوز ان يطعم المسكين أقل من نصف صاع) كما هو الاصح فى صدقة الفطر (الاأن يفضل) أى من الصيعان الواجبة (أو يكون الواجب أقل منه) أى من نصف الصاع (فيعطيه لمسكين واحد) لان مالا يدرك كله لا يترك بعضه (وان أعطى أكثر من نصف صاع لفقير) أى واحد (فهو) أى الزائد (تطوع وعليه ان يكمل بحسابه) وهذا بخلاف الشاة فى الهدى (واذا فضل أقل منه) أى من نصف الصاع (ان شاء صام عنه يوما وأطعمه مسكينا) أى من غير الذين اعطاهم سابقا (وتجوز الاباحة فى جزاء الصيد) أى فى صدقته بخلاف الحلق كما سيأتى (وان اختار الصيام يقوم الصيد) أى الصيد المقتول (طعاما ثم يصوم عن كل نصف صاع من بر او صاع من غيره) أى مكان طعام كل مسكين (يوما وان كان الواجب دون طعام مسكين) أى أقل منه (بان قتل عصفورا) وهو طائر مشهور (أو يربوعا فاما أن يطعم القدر الواجب) أى ولو كان أقل من نصف صاع (واما أن يصوم عنه) أى مع كونه أقل منه (يوما وله أن يختار الصوم مع القدرة على الهدى والطعام) خلافا لزفر (ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم فى جزاء صيد واحد بان بلغت قيمته هدايا) أى متعددة (فذبح هديا وأطعم عن هدى وصام عن آخر) وعلى هذا لو بلغت قيمته هديين كان له الخياران شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وادى بالآخر أى الكفارات شاء أوجمع بين الثلاث كما صرح به شارح المجمع

(فصل ثم لا يخلو الصيد اما أن يكون مأكول اللحم) كالظبى وحمار الوحش والحمام (أو غيره) أى غير مأكول اللحم كسباع الطير والاسد والذئب ونحو ذلك (فان كان) أى الصيد (الاول) أى مأكولا (فيجب قيمته بالغة ما بلغت هديين أو أكثر وان كان) أى الصيد (الثانى) أى غير مأكول (فيجب قيمته أيضا غير انه لا يجاوز دما) أى فى ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلا لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخى انه لا يبلغ دما بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته بالغة ما بلغت كما فى مأكول اللحم (ولو كان القاتل) أى قاتل الصيد (قارنا فعليه جزاآن) أى عندنا (لا يجاوز دمين) واما ان قتله محرمان فعلى كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم

(فصل ولو قتل) أى محرم (صيدا مملوكا معلما) بفتح اللام المشددة (كالبازى والشاهين والصقر والحمام الذى يجيء من المواضع البعيدة وغير ذلك) أى ماذكر (من الاصناف) أى أنواع الطيور (التى تتخذ للترفه) أى للتنعم بحسن صوتها وصباحة صورتها (فعليه قيمتان قيمته معلما بالغة ما بلغت لمالكه وقيمته غير معلم لحق الشرع ولا تعتبر زيادة القيمة بسبب التعليم لحق الشرع وأما زيادته الحسن فى ذات الصيد فمعتبرة) أى فى حق الشرع أيضا فى رواية (كالحمام المطوقة) بفتح الواو المشددة (والمصوتة) بتشديد الواو المكسورة (والصيد الحسن المليح) أى

والتجاوز والغفران والرزق الحلال الواسع وبارك لى فى جميع أمورى وما أرجع اليه من أهلى ومالى وأولادى (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته وبارك وسلم (اللهم) سلم لى دينى من على بطاعتك وصن ضائك وترك مالا ينبغى (اللهم) ان العشية من عشايا منحك واحد أيام زلفتك فيما تقضى اللهم من الحوائج لمن قصدك لاتترك فى قصده منها شيأ فكل انسان فيما يدعى وكل خير فيها من عندك يرتجى أتتك الضوامر من الفج

الجامع بين حسن الصورة وملاحة السيرة (وقال يقوم الصيد حيا أو مذبوحا لحما أما في حق المالك فيقوم حيا وأما في حق الشرع فعبارة بعضهم تفهم انه يقوم حيا وصرح في المحيط بانه يقوم لحما) قال السمرقندي في شرح النقاية اذا كانت قيمة الهدي حيا مساوية لقيمة الصيد حيا يجوز وان انتقصت عنه قيمة لحم الهدي كما قال الناطفي وعن أبي حنيفة عليه قيمة ما نقص بالذبح كما في المحيط وفي خزانة الاكمل ولا عبرة في الحمام الى تعالى السفهاء في قيمتها الا تقوم على الحرم الاعلى اللحم أو قيمة الفراخ التي تؤكل انتهى فتأمل

• (فصل في جزاء اللبس والتغطية) * أي المحظورين (والتطيب والحلق وقلم الاظفار) أي على اطلاقها (اذا فعل شيأ من ذلك) أي مما ذكر من الاشياء المحظورة (على وجه الكمال) أي عما يوجب جناية كاملة بان لبس يوما أو طيب عضوا كاملا ونحو ذلك (فان كان) أي فعله (بغير عذر فعليه الدم عينا) أي حتما معينا وجزما مبينا (لا يجوز عنه غيره) أي بدلا اصلا (وان كان) أي صدوره عنه (بعذر) أي معتبر شرعا (فهو مخير بين الدم والطعام والصيام) أي بتفصيل يأتي فيها من الاحكام (ولو كان موسرا) أي غنيا قادرا على الدم أو الطعام (فان اختار الطعام) أي اعطاءه أو اطعامه أو تمليكه (فعليه أن يطعم منه ستة مساكين) أي من مساكين الحرم وهو أفضل أو من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالفطرة (أو دقيقه أو صاعا من تمر أو شعير) وسويق كل ودقيقه بحسب أصله وفي الهداية الاولى أن يراعي في الدقيق والسويق القدر والقيمة معا بان يؤدي نصف صاع من دقيق البر مما لا يبلغ نصف صاع من بر واختلف في الزبيب فقالا نصف صاع وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة هذا وقد ذكر في الكافي ان اداء القيمة أفضل وعليه الفتوى لانه ادفع لحاجة الفقير وقيل المنصوص عليه أفضل لانه أبعد عن الخلاف فهو أحوط في العمل فلو وجب عليه اطعام ستة مساكين فاعطاهم ثوبا واحدا عنه فان أصاب كل مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر جاز والا فلا (ويجوز فيه التمليك) أي تمليك المنصوص عليه بالاعطاء والتسليم بلا خلاف وكذا اعطاء قيمة المنصوص عليه عندنا لكن لا يجوز أداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان من جنسه أو لا فلا تجزئ الحنطة عن الحنطة بالقيمة وكذا لا يجوز التمر عنها بالقيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط أو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي (والاباحة) اى وتجوز فيه الاباحة أيضا بالوضع والتمكين للفقير وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد وعن أبي حنيفة روايتان والاصح انه مع الاول لكن هذا الخلاف في كفارة الحلق عن الاذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الاباحة بلا خلاف (وان أراد أن يطعم طعام الاباحة يصنع لهم طعاما) على مقدار ما يجب عليه (ويمكنهم منه) بان لا يكون هناك مانع وحاجز عنه (حتى يستوفوا أكلتين) أي مرتين من الاكل (مشبعتين غداء وعشاء) بدل من أكلتين أو عطف بيان لهما الا انه يجوز كونهما سحورا وعشاء أو غداءين وعشاءين لكن الاول أولى فان غداهم لا غير أو عشاهم فقط لا يجزيه لكن ان غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز والمستحب أن يكون مأدوما وفي الهداية لا بد من الادام في خبز الشعير وفي المصفى غير البر لا يجوز الا بادام وفي البدائع يستوي كون الطعام مأدوما أو غير

الضيق وهامت الهائمة من شعب الضيق أبرزت لك وجوهها المصونة ومتى كانت المونة صابرة على اقح السمائم ورد لبلبل الهائم يرجوك مالا خلف له من وعدك ولا منزل له من عظيم رزقك فيا مبتلاه من شأنه فضله ويا معيناه من شاء فضله ويا ملكا في عظمته ارحم صوت حزين يخفي ما سترت عنه من خلقك لئن مددت يدي داعيا طالما كفتني ساهيا نعمتك تظاهرا على عمد العقلة وكيف آيس منها عند الرجفة لا يزال رجائي فيك عند

مأدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبزا بلا ادام أجزأه وكذا لو أطعم خبز الشعير أو سويقا أو تمرا لان ذلك قد يؤكل وحده ثم المعتبر هو الشبع التام لا مقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبعوا أجزأه وان لم يبلغ ذلك صاعا أو نصف صاع ولو كان أحدهم شبعان قيل لا يجوز واليه مال شمس الأئمة الحلواني والله سبحانه اعلم (وان اختار الصيام فعليه صوم ثلاثة أيام) والاولى التوالي للمسارعة الى الكفارة والمسابقة الى الطاعة ولمخافة الفوت بالفقر أو الموت (ويجوز) أي صومه (ولو متفرقا وان لم يفعل شيأ منها) أي من الافعال المحظورة المذكورة (على وجه الكمال) بان لبس أقل من يوم أو تطيب قليلا ونحو ذلك (فعليه) أي لكل جناية ناقصة (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي حتما (لا يجوز فيه الصوم ان كان) أي فعله ذلك (بغير عذر) أي شرعي (وان كان) أي صدوره عنه (بعذر فهو مخير بين الصدقة) أي المذكورة (وصوم يوم) أي ولا يجب عليه هدي فان أهدى فيجوز بالاولى اذا قسمه على ستة مساكين وأصاب كلا منهم من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره

(فصل في أحكام الدماء وشرائط جوازها اعلم انه حيثما أطلق الدم) أي في عبارات القوم من أصحاب المناسك (فالمراد الشاة وهي تجزئ في كل موضع) أي من مواضع الجنايات (الا في موضعين الاول اذا جامع الحاج بعد الوقوف بعرفة) أي في زمانه الى ان يحلق في أوانه (فانه يجب عليه بدنة) وهي بعير أو بقرة (والثاني اذا طاف طواف الزيارة جنبا أو حائضا أو نفساء فيجب فيه أيضا بدنة ولا ثالث لهما في الحج) وفيه نظر اذ تقدم انه اذا مات بعد الوقوف وأوصى باتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازحجه وكذا عند محمد يجب في النعامة بدنة كما سبق ثم قوله في الحج باعتبار مفهومه المعتبر في الرواية احتراز عن العمرة حيث لا يجب البدنة بالجماع قبل ادائه ركنها من طواف العمرة ولا اداء طوافها بالاوصاف الثلاثة وهذا كله أحكام الدماء (أما شرائط جواز الدماء) فخمسة عشر شرطا (فالاول منها) أي من الشرائط (ان يكون الهدي ثنيا) وهو من الابل ما طعن في السادسة ومن البقر ما دخل في الثالثة ومن الشياه ما دخل في الثانية (فما فوقه) أي جائز بالاولى (او جذعا من الضأن) وهو ما أتى عليه أكثر السنة على ما في المجمع وقيل الجذع ماله ستة اشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية (وهذا كله اذا كان عظيما) أي في الاستحسان وتفسيره انه لو خلط بالثني اشتبه على الناظر انه منها واما اذا كان صغير الجسم فلا يجوز له الا أن يتم سنة كاملة وطعن في الثانية كما في المعز (والثاني أن يكون) أي الهدي (سالما من العيوب) أي المعتبرة في الاضحية فلا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها ولا التي في أصل الخلقة لا اذن لها ونقل ابن جماعة عن اصحابنا انه لا تجزئ التي خلقت لها اذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي وكذا لا يجوز مقطوعة الذنب والانف والالية كلها او اكثرها ولا التي يبس ضرعها ولا الذاهبة ضوء احدى عينيها ولا العجفاء التي لا مخ لها والعرجاء التي يمنع عرجها من مشيها ولا المريضة التي لا تعتلف ولا التي لا اسنان لها الا اذا كانت تعتلف على الاصح ولا التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها ولا الجلالة ويجوز التي شقت أذنها طولا أو من قبل وجهها وهي متدلية أو من خلفها أو كان على أذنها كي وكذا الجرباء اذا كانت سمينة وكذا الحولاء وكذا الجماء التي لا قرن لها وكذا الخصي والمجنونة ويجوز الحامل مع الكراهة هذا

ما اقترفت من آثامك وان كنت لأصل البلاء الابلك فاسألك الصلاح في الولد والامن في البلد وعافني من الحسد والدهر الكبد (اللهم) لك علي حقوق فتصدق بها علي ولخلقك علي تبعات فتحملها عني (اللهم) ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للؤم وان ترك الاستغفار مع معرفتي سعة مغفرتك لعجز (اللهم) كم تتحبب الي بنعمك وأنت غني عني وكم أتبغض اليك بمعصيتك وانا في قبضة قدرتك مفتقر في كل لحظة الى رحمتك يا من اذا وعد وفى واذا أوعد عفا (اللهم) ارض عني فان لم ترض عني فاعف عني فقد يعفو المولى وهو غير راض

وقال ابن جماعة مذهب الائمة الاربعة ان تجزى الشرقاء وهى التى شقت أذنها والخرقاء وهى التى خرقت أذنها والمدابرة وهى المصرومة الاذن من كى أو غيره (والثالث ذبحه فى الحرم) باتفاق سواء وجب شكرا او جبرا سوى الهدى الذى عطب فى الطريق كما سيأتى بيانه (والرابع تاخيره عن الجناية فلو ذبح ثم جنى لم يجزه) كما حقق فى كفارة اليمين قبل الحنث خلافا للشافعى (والخامس ان يكون من النعم) المذكورة من الشاة والبعير والبقرة فلا يجوز نحو الدجاجة خلافا لما توهمه العامة (والسادس الذبح فلو تصدق به حيا لم يجز) ثم لو أعطاه ووكله بذبحه وأكله جاز (والسابع التصدق به على فقير فلو اعطاه) أى المتصدق لحم هديه (لغنى لم يجز) بخلاف الفقير فانه اذا أخذه ووهبه لغنى او باعه اياه جاز لما فى حديث بريرة فلو تصدق احد على فقير طعاما او دما واراد الفقير ان يطعم غيره ما اخذه سواء كان ذلك الغير هو المعطى او ابنه او غنيا آخر يجوز على سبيل التمليك لتبدل الملك فتبدل الملك كتبدل العين ولا يجوز على سبيل الاباحة لعدم تبدل الملك لانه يأكله على ملك الفقير فلا يجوز ثم الغنى من له ما تساوى درهم فاضلا عن مسكنه وما لابد منه وعن دينه وان كان له أقل منه فهو فقير حل له اخذ الصدقة فلا يجوز اطعام الغنى تمليكا واباحة واما ابن السبيل المنقطع عن ماله وكذا ما كان له وعليه دين يطالب من جهة العباد فيجوز اطعامه تمليكا واباحة (والثامن عدم الاستهلاك فلو استهلكه بنفسه بعد الذبح بان باعه ونحو ذلك) بان وهبه لغنى أو اتلفه او ضيعه (لم يجز وعليه قيمته) أى ضمان قيمته للفقراء فيتصدق بها عليهم بان كان مما يجب التصدق به بخلاف ما اذا كان مما لا يجب عليه التصدق به فانه لا يضمن شيأ كما بينه بقوله (الا فى هدى القران والمتعة) اى التمتع (والتطوع فانه لا يجب) اى على مستهلكه (فيها شئ) اى من الضمان لا بدله ولا قيمته (ولو هلك) اى المذبوح (بعد الذبح بغير اختياره بان سرق سقط) اى الضمان (ولا شئ عليه) اى فى النوعين السابقين اما اذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره يلزمه غيره فى النوعين ولا يجوز تصدق القيمة فيما وجب شكرا او جبرا اذا هلك قبل الذبح ولو باع لحمه جاز بيعه فى النوعين الا انه لا يجوز اكله ويجب التصدق به فعليه التصدق بثمنه على ما فى البدائع قال ابن الهمام وليس له بيع شئ من لحوم الهدايا فان باع شيأ او اعطى الجزار اجره منه فعليه ان يتصدق بقيمته وقال الطرابلسى ولا يعطى اجرة الجزار منها فان اعطى صار الكل لحما لانه اذا شرط اعطاءه منه بقى شريكا فيها فلا يجوز الكل لقصده اللحم وان اعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منها عليه من غير الاجرة جاز ان كان اهلا للتصدق عليه (والتاسع عدم اشتراك من يريد لغير القربة فيما يتصور الاشتراك كالبدنة) من الابل او البقرة بخلاف الشاة ولو اجتمع على جماعة ما يوجب انواعا من الصدقة الا اذا كان على وجه القيمة ويتوب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من حنطة أو صاع من غيرها (فلو اشترك سبعة فى بدنة) جاز عند الائمة الاربعة بشرط قصد القربة من جميع السبعة (فان كانوا) اى الشركاء السبعة (كلهم يريدون القربة) اى التقرب فى الجملة ولو كان اختلاف بينهم من جهة نوع القربة (جاز وان كان احدهم يريد اللحم) اى لنفسه او لعياله (لم يسقط عن احدهم) اى ما يجب عليهم وكذا اذا كان احد الشركاء ليس من اهل القربة كالكافر ثم اعلم ان الكل من وجب عليه دم من المناسك جاز ان يشارك ستة نفر قد وجب الدماء

(اللهم) انى أعوذ بك من الفقر الا اليك وأعوذ بك من الغنى الا بك اجعلنا ممن يتصدق بتوفيقك وامتنا على ملة الاسلام واحشرنا فى زمرة سيد الانام عليه أفضل الصلاة والسلام برحمتك يا أرحم الراحمين (اللهم) بنورك اهتدينا وبفضلك استغنينا وفى كنفك أصبحنا وأمسينا أنت الاول فلا شئ قبلك نعوذ بك من الفلس والكسل ومن عذاب القبر ومن فتنة الغنى والفقر (اللهم) نبهنا لذكرك فى أوقات الغفلات واستعملنا فى طاعتك فى أيام

عليهم وان اختلف أجناسها من دم قران وتمتع واحصار وجزاء صيد ونحو ذلك واتحاد الجنس افضل وان اشترى جزورا او بقرة لمتعة مثلا ثم اشترك فيها ستة معه بعدما أوجبها لنفسه خاصة لايجوز لانه لما أوجبها صار الكل واجبا عليه وليس له ان يبيع مما اوجبه هديا فان فعل فعليه ان يتصدق بثمنه لكن ان نوى عند الشراء ان يشرك فيها ستة نفر أجزأته والافضل ان يكون ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر باقيهم واى الشركاء نحرها فى مكانه وزمانه أجزأ الكل ثم يقتسم اللحم بالوزن فلو اقتسموا جزافا لم يجز الا اذا كان مع شئ من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيع على ما فى شرح المجمع (والعاشر ان يكون الذبح) اى وقوعه (يوم النحر) المراد به جنسه (أو بعده) أى بعد مضى يوم النحر (فى هدى المتعة والقران) اعلم انه لايختص ذبح هدى بأيام النحر الا هدى المتعة والقران بالاجماع فلا يسقط لو ذبح قبلها خلافا لما بعدها وذهب القدورى الى ان هدى التطوع يختص بأيام النحر أيضا والجمهور على خلافه وهو الصحيح فيجوز ذبحه قبل يوم النحر كما صرح به فى الاصل الا ان ذبحه فى يوم النحر أفضل اجماعا وأما هدى الاحصار فلا يختص بأيام النحر عند أبى حنيفة خلافا لهما على ما فى عامة الكتب ووقع فى الفتح ان أبا يوسف مع أبى حنيفة ولعل عنه روايتان (والحادى عشر النية) أى بان يقصد به عن الكفارة وان تكون النية مقارنة لفعل التكفير فان لم تقارن الفعل أو تأخرت عنه لم يجز (والثانى عشر أن يتصدق به على من يجوز التصدق عليه) أى من الفقراء والمساكين ولو من مساكين غير الحرم اذا كانوا من المصارف (فلا يجوز) أى تصدقه (لو تصدق به على أصله) أى من أبيه وجده وأمه وجدته ولو علوا (أو فرعه) أى من ابنه وبنته وأولادهما وان سفلوا فلا يجوز اطعامهم تمليكا واباحة فلو أطعم أخاه أو أخته جاز اذا كانا فقيرين ولو أطعم ولده أو غنيا على ظن انه اجنبى او فقير ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عند ابى حنيفة ومحمد وعن ابى يوسف لايجوز (او مملوكه) اى من قن او مدبر ونحوه الا مكاتبه (او هاشمى) على الاصح وقيل يجوز فى زماننا قال الطحاوى وبه نأخذ (او زوجته) اى امرأة المتصدق (او زوجها) اى زوج المتصدقة (ويجوز) اى تصدقه (على الذمى) اى اذا كان فقيرا من جميع الكفارات عندهما وقال ابو يوسف لايجوز الا النذر والتطوع ودم المتعة (والمسلم احب) وكل من هو اتقى افضل (ولا يجوز لحربى ولو مستأمنا والثالث عشر ان يكون الذبح من المسلم أو الكتابى) والظاهر انه يكون مقيدا بان لايكون مشركا لله بعيسى او عزير وقد سمى الله خاصة (والرابع عشر التسمية) ولو كان الذابح شافعى المذهب وتركه عمدا لايجوز (والخامس عشر الملك) اى الملك السابق على الذبح فلو ذبح شاة لغيره فأجازه او ضمنه فملكه حينئذ لايجوز (ولا يشترط فى التصدق به) اى بلحمه (عدد المساكين) كما اشتهر عند العامة من اعتبار عدد السبعة (فلو تصدق به على فقير واحد جاز) ولو بدفعة واحدة وهل يشترط عدد المساكين صورة فى الاطعام تمليكا واباحة قال اصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع طعام ستة مساكين وهو ثلاثة آصع الى مسكين واحد فى ستة ايام كل يوم نصف صاع او غدى مسكينا واحدا وعشاه ستة ايام أجزأه عندنا اما لو دفع طعام ستة مساكين الى مسكين واحد فى يوم دفعة واحدة او دفعات فلا رواية فيه واختلف مشايخنا فقال بعضهم يجوز وقال عامتهم لايجوز الا عن واحد وعليه الفتوى (ولا فقراء الحرم) اى ولا يشترط ان يعطى فقراء الحرم

المهلة واسلك بنا الى
جنتك طريقا سهلة (اللهم)
اجعلنا ممن آمن بك فهديته
وتوكل عليك فكفيته
وسألك فاعطيته وتضرع
اليك فرحمته نسألك
موجبات رحمتك وعزائم
مغفرتك والغنيمة من كل بر
والسلامة من كل اثم
والفوز بالجنة والنجاة من
النار (اللهم) ياعالم الخفيات
ياسامع الاصوات ياباعث
الاموات يامجيب الدعوات
ياقاضى الحاجات ياخالق
الارض والسموات أنت
الله الذى لا اله الا أنت
الواحد

(ولا الحرم) اى ولا ان يتصدق به فى ارض الحرم (فلو تصدق به على غيرهم) اى على غير فقراء الحرم
(او اخرجه) اى لحمه (من الحرم بعد الذبح) اى بعد ذبحه فى الحرم (فتصدق به) اى فى خارج
الحرم مرة على فقراء الحرم او غيرهم (جاز) وفقراء الحرم (افضل) اى مطلقا (الا ان يكون غيرهم
احوج) اى اكثر حاجة واظهر فاقة منهم (ولا يجوز عن الدم) اى بدلا عنه (اداء القيمة) اى
صرف قيمته ولو سيا (الا اذا اكل او تلف مما لا يجوز) اى له (الا كل منه فعليه قيمته) اى حينئذ
يتصدق بها) اى على الفقراء ثم اعلم ان الاضحية واجبة على كل مسلم مقيم موسر
ويشترى فيه المقيم بالامصار والقرى والبوادى فلا تجب على المسافرين ولا على الحاج اذا
كان محرما وان كان من اهل مكة كذا فى الخزانة واصل وجوبه انه يجب على الحاج دم قران
او متعة ويجب لهم دم افراد فيسقط عنهم دم الاضحية تخفيفا عليهم كما سقط عنهم صلاة العيد
اجماعا وكذا صلاة الجمعة فى عند بعضهم قال السنجارى فى منسكه ولا تجب الاضحية على المسافر
والحاج لان فيه الحاق المشقة بالمشقة وتجب على اهل مكة لعدم المشقة فيهم ولعله اراد باهل مكة
من لم يحج منهم ولا يبعد انه اذا اراد عمومهم فقد قال الحدادى واما اهل مكة فتجب عليهم
وان كانوا حجوا كذا فى الكرخى وذكر فى الجندى انها لا تجب على الحاج اذا كان محرما وان
كان من اهل مكة والله سبحانه اعلم

(فصل فى احكام الصدقة) وهى التى فى الجناية القاصرة وهى تارة مقدرة كما ستجىء ومقيدة
واخرى مطلقة ولذا قال (حيث اطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من بر وصاع من غيره) كالتمر
والشعير (الا فى جزاء اللبس) اى لبس ما لا يجوز لبسه وفى معناه التغطية (والطيب والحلق)
اى للرأس وغيره من اعضاء البدن وفى معناه القص وسائر ازالة الشعر (والقلم) اى تقليم
الاظفار فانه حينئذ (اذا فعل شيأ منها) اى من المحظورات المذكورات (كاملا) اى على وجه
كمال بان لبس يوما او طيب عضوا كاملا او نحو ذلك (بعذر) اى بخلاف ما اذا كان بغير عذر فانه
يتحتم فيه الدم (فالمراد فيه) اى فى هذا النوع اى من الجناية بعذر (من الصدقة ثلاثة اصوع
من بر او ستة اصوع من غيره) اى مع تخييره ايضا بين الهدى وصيام ثلاثة ايام (والا) عطف
على الاستثناء السابق (فى قتل الجراد) اى وان كثر (والقمل) اى اذا لم يزد على عدد الثلاث
(وسقوط شعرات) اى قليلة بسبب قطعه او حلقه لا بمجرد السقوط (واللبس) اى والا فى اللبس
اذا كان (اقل من ساعة فيهما) اى فى الصور المذكورة ونحوها (يطعم شيأ) اى من الصدقة
(ولو يسيرا) اى ولو كانت قليلة لحديث تمرة خير من جرادة وهذا الذى ذكره احكام الصدقة
(واما شرائط جوازها) فتسعة وكان حقه ان يقول ساها فصل فى احكام الصدقة
وشرائط جوازها ثم يقول واما شرائط جوازها (فالاول القدر) اى المقدار الكامل من
انواع المطعومات (وهو ان يكون نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير) اتفاقا (او
زبيب) اى على الاصح لما فيه من خلاف سبق (فلا يجوز اقل منه) اى من القدر المذكور
من احد النوعين (وان زاد فهو تطوع) اى يثاب عليه (ويعتبر الصاع وزنا) اى من جهة
وزنه (وهو) اى الصاع (ان يسع ثمانية ارطال) ومعرفة الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع
محله الكتب المبسوطة وقد بينه صدر الشريعة فى شرح الوقاية وقد حققته فوجدته نصف

صاع

الذى لا يضل والحليم الذى
لا يجهل لا راد لامرك
ولا معقب لحكمك رب
كل شئ ومالك كل شئ
وقدير كل شئ اسألك
اللهم ان ترزقنى علما
نافعا ورزقا واسعا وقلبا
خاشعا ولسانا ذاكرا وعملا
زاكيا وايمانا خالصا وهب
لنا انابة المخلصين وخشوع
المخبتين واعمال الصالحين
ويقين الصادقين وسعادة
المتقين ودرجات الفائزين
يا افضل من قصد واكرم
من سئل واحلم من عصى
ما احلمك على من عصاك
واقربك الى

صاع تقريبا من الحب المصري اذا لم يكن مغربلا فقدركيل مكى وربع من الكيل المتعارف فى زماننا ومن اللقمى النظيف مقدار كيل واحد منه ثم اعلم ان الطحاوى قال الصاع ثمانية ارطال مما يستوى كيله ووزنه ومعناه ان العدس والماش والزبيب يستوى كيله ووزنه وماسوى هذه الاشياء يكون الوزن فيها اكثر من الكيل كالشعير فتارة يكون الكيل اكثر كالملح فتقدير المكاييل بما لا يختلف كيله ووزنه فاذا كان المكيال يسع ثمانية ارطال من العدس والماش فهو الصاع الذى يكال به الشعير والتمر (الثانى الجنس) أى الجنس الخاص الشامل لانواع من المطعومات (وهو البر ودقيقه وسويقه والشعير ودقيقه وسويقه والتمر والزبيب فهذه أربعة أنواع لا خامس لها) اى من الانواع (التى يجوز أداؤها من حيث القدر وما غيرها من انواع الحبوب) فحكمه كما عدا المطعومات من الامتعة (فلا يجوز) اى اداؤه (الا باعتبار القيمة كالارز) بضمتين فتشديد زاى (والذرة) بتخفيف الراء (والماش والعدس والحمص) بضم فتشديد ميم مضمومة (وغير ذلك) من الحبوبات المطعومات كالباقلا ونحوه (وكذا الاقط) بفتح فكسر (لا يجوز الا على وجه القيمة وكذا الخبز) ولو من بر يعتبر فيه القيمة) اى قيمة نصف صاع منه (فلا يجوز) اى دفع عين الخبز (وزنا) اى مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح وقيل اذا أدى منوين من خبز الحنطة يجوز (ولا يجوز أداء المنصوص عليه بعضه) بالجر على البدل مما قبله (عن بعض) أى بعض آخر من المنصوص عليه (سواء كان من جنسه) الاولى من نوعه فان الجنس هو المنصوص عليه (أو لا) بان يكون من نوعه الآخر (فلو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط) أى فيما اذا كان الواجب عليه صاعا وهذا مثال اختلاف قدر المتجانسين (او نصف صاع) اى اداه (من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو اكثر) بان بلغ قيمته صاعا مثلا (لم يجز) وهذا مثال اختلاف النوعين (ويجوز ذلك) أى الاختلاف (فى خلاف الجنس) أى المنصوص عليه بأنواعه اذا أعطى (باعتبار القيمة) أى لا باعتبار الوزن (فلو أدى ثلاثة أمناء من الذرة) أى ونحوها من الرز والعدس (تبلغ قيمتها منوين من الحنطة جاز) لكن لا مطلقا بل (اذا أراد ان يجعل الذرة بدلا عن الحنطة أما اذا أراد ان يجعل الحنطة بدلا عن الذرة) بان يعطى اقل من منوى الحنطة يبلغ قيمتهما من الذرة ما يبلغ قيمة نصف صاع من الحنطة (فلا يجوز والاولى ان يراعى فى الدقيق والسويق القدر والقيمة) أى احتياطا على ما صرح به صاحب الهداية (وهو) اى ومعناه (ان يؤدى من دقيق البر نصف صاع تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن ابى يوسف اداء نصف صاع من دقيق أولى من البر (ويجوز أداء القيمة فى الكل دراهم او دنانير او فلوسا او عروضا أو ما شاء) اى من الامتعة (والدقيق اولى من البر) وفيه ما تقدم وعن أبى بكر الاعمش تفضيل الحنطة (والدراهم اولى من الدقيق والبر) ففى الكافى ان اداء القيمة أفضل وعليه الفتوى لانه أدفع لحاجة الفقير (وقيل المنصوص اولى) لانه ابعد من الخلاف وهو المستحب وطريق الاكمل (الثالث ان لا يعطى الفقير اقل من نصف صاع من بر) كما هو الاصح فيما نصوا عليه من صدقة الفطر (فلو تصدق به) اى بالاقل منه (على فقيرين او اكثر) بالاولى (لم يجز الا ان يكون الواجب اقل منه) اى من نصف صاع من بر فانه يجوز ان يدفع لفقير واحد فهو استثناء من الحكم السابق لا من الفرع اللاحق (ولو اعطاه) اى

قوله والحمص بضم الخ فى المصباح بكسر الحاء وتشديد الميم مكسورة ومفتوحة اه مختصرا

من دعاك واعطفك على من سألك لك الخلق والامر ان أطعناك فبفضلك وان عصيناك فبعدلك لا مهدى الا من هديت ولا ضال الا من أضللت ولا غنى الا من أغنيت ولا فقير الا من أفقرت ولا معصوم الا من عصمت ولا مستور الا من سترت نسألك أن تهب لنا جزيل عطائك والسعادة بلقائك والمزيد من نعمائك وآلائك وأن تجعل لنا نورا فى حياتنا ونورا فى مماتنا ونورا فى قبرنا ونورا فى حشرنا ونورا نتوسل به اليك

التقير الواحد (اكثر منه) اى من نصف الصاع (فهو) اى الزائد منه (تطوع له) اى لايحسب
من صدقته الواجبة عليه (الرابع اهلية المحل المصروف اليه الصدقة) اى المذكورة وغيرها
(وهو ان لايكون غنيا) اى شرعيا (وهو من له مائتا درهم) او عشرون مثقال الذهب او نصاب آخر
من النصب (فاضلا عن مسكنه) اى الذى يحتاج الى سكنه هو او من يكون فى مؤنته (وكسوته
واثاثه) اى متاع بيته من فرش وادارة من نحاس وغيره (وفرسه) اى المحتاج لركوبه (وخادمه)
اى الذى لايستغنى عنه (ولايشترط فيه نمو بل الحول ولا النماء) اى امكانه لقلة زمانه (بخلاف
الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الحول لامكان النمو باعتبار اختلاف الفصول (ويجوز اطعام
ابن السبيل) وكذا اعطاؤه والمراد به المسافر (المنقطع عن ماله) ويستوى فيه منقطع الغزاة
والحاج وغيرهم فى جواز اعطائهم ولو اختلف الحكم فى كثرة الثواب بالنسبة الى بعضهم
لاختلاف حالهم (ولا لمملوكه) اى ولا لمملوك غنى لرجوع ماله اليه فى ماله لان العبد وما فى يده
لمولاه (ولا لطفله) أى الولد الصغير الغنى بخلاف ولده الكبير اذا كان فقيرا (ولا لهاشمى ولا لمملوكه
ولا لمولاه) أى عتقه وقيل يجوز دفعها اليهم فى زماننا وبه أخذ الطحاوى (ولا لحربى
ولو مستأمنا) اى من دخل دار الاسلام بأمن (ويجوز لاهل الذمة) على خلاف فى بعض
الكفارات كما تقدم (وان لايكون) أى الآخذ (أصل المكفر) أى ابا المتصدق او امه او احدا
من اجداده وجداته (ولا فرعه) من أبنائه وبناته وأولادهما (ولا زوجته ولا زوجها) وكان
حقه ان يقول ولا مملوكه (ويجوز للاخ والاخت) وكذا سائر الاقارب ولو من ذى الرحم المحرم
الذين يجب عليه نفقتهم كالعم والعمة والخال والخالة (ولو أطعم) أى أحدا (على ظن انه أهل)
للاطعام او الاعطاء بأن أعطى ولده على ظن انه اجنبى أو غنيا على ظن انه فقير (فظهر خلافه
جاز) على الصحيح (الا فى مملوكه) أى فيما اذا تبين ان الذى أعطاه مملوكه فانه لايجوز (الخامس
التأخير عن الجناية) فان سبب الكفارة فعل المحظور فلو قدمها على الجناية لايجوز كما لو قدم
كفارة اليمين على الحنث فانه لايجوز عندنا خلافا للشافعى ومن وافقه (السادس ان يكون الفقير
ممن يستوفى الطعام) أى ممن يقدر على استيفاء أكلتين مشبعتين فى الجملة (وهذا) الشرط (فى
طعام الاباحة خاصة) لان فى التمليك اذ يجوز تمليك الصغير بشرطه (فلو كان فيهم) أى فيما بين
الفقراء والمساكين (فطيم) اى صغير يأكل ويشرب الا ان اكله يسير لايبلغ مبلغ بالغ كبير
(لايجوز ولو كان مراهقا جاز) لان ما قارب الشئ يعطى حكمه ولانه قد يأكل ما لا يأكله بالغ
(السابع وهو ايضا مختص بطعام الاباحة) وهو ظاهر من قوله (ان يطعمهم فى وقتين) اى
مختلفين (غداء وعشاء او سحورا وعشاء او) بان يطعم فى وقتين متحدين بان يكونا (غداءين او
عشاءين) وكذا سحورين (والاول اولى) بناء على ان المتبادر من لفظ الاطعام هو الاستغناء التام
عن الطعام ولقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم عن السؤال (وان اقتصر) اى فى اطعامهم
(على وقت) واحد بان غداهم فقط أو عشاهم لاغير (لم يجز) اى ولو كانوا كثيرين (الثامن
ان يكون الطعام) أى الحاضر (مشبعا) بكسر الباء اى قدر ما يمكن إشباعهم (فى الوقتين جميعا)
اى فى كل منهما بانفرادهما (ولو كان فيهم شبعان) اختلف المشايخ فيه (قيل لايجوز) واليه
مال شمس الائمة الحلوانى وقيل يجوز والاول أصح (والمعتبر هو الشبع) على ما فى الذخيرة

ونور اتمه وزينه لديك فانا
ببابك سائلون وبنوالك
معترفون ولنائلك راجون
(اللهم) اهدنا الى الحق
واجعلنا من أهله وانصرنا
به (اللهم) اجعل شغل
قلوبنا بذكر عظمتك وفراغ
أبداننا فى شكر نعمتك
وأنطق ألسنتنا بوصف
منتك وقنا نوائب الزمان
وصولة السلطان ووساوس
الشيطان فاكفنا مؤنة
الاكتساب وارزقنا بغير
حساب (اللهم) اختم
بالخيرات آجالنا وحقق
بفضلك آمالنا وسهل الى
بلوغ رضاك سبيلا

ولو

ولو قدم طعاما قليلا (لا قدر الطعام فلو قدم اليهم طعاما قليلا لا يبلغ قدر الواجب وشبعوا منه جاز) حتى لو قدم اربعة ارغفة أو ثلاثة بين يدى ستة مساكين وشبعوا اجزأه وان لم يبلغ ذلك صاعا ونصف صاع (ولا يشترط الادام فى خبز البر) والمستحب ان يكون مأدوما (واختلف فى غيره) اى فى غير البر فى المصفى غير البر لا يجوز الا بادام وفى الهداية لا بد من الادام فى خبز الشعير وفى البدائع سواء كان الطعام مأدوما او غير مأدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبزا بلا ادام اجزأه وكذلك لو أطعم خبز الشعير أو سويقا او تمرا لان ذلك قد يؤكل وحده انتهى كلامه (ولو جمع بين طعام التمليك والاباحة) حتى ان يقول بين التمليك والاباحة او بين الاعطاء والاطعام (بان غداهم وأعطاهم قيمة العشاء) وكذا ان عشاهم واعطاهم قيمة الغداء او السحور (او نصف المنصوص) اى ربع صاع من بر أو نصف صاع من تمر (جاز) بلا خلاف (وكذلك ان اعطى كل مسكين نصف صاع من شعير أو غره مدا من بر جاز) على ما ذكره فى الاصل وفى البقالى اذا غداه واعطاه مدا فيه روايتان والله اعلم (التاسع النية المقارنة) بكسر الراء أى المتصلة (الفعل التكفير فان لم تقارنه) أى الفعل بان تقدمت عليه أو تأخرت عنه (لم يجز) وهذا آخر الشروط الوجودية (ولا يشترط عدد المساكين) أى فى الاطعام من جهة التمليك والاباحة (صورة) اى بل يعتبر عددهم معنى (فلو دفع طعام ستة مساكين) مثلا وهو ثلاثة آصع (مثلا) أى وكذا حكمه فى الاقل او الاكثر (الى مسكين واحد فى ستة ايام) أى مثلا (كل يوم نصف صاع) من بر أو صاعا من غيره (او غدى مسكينا واحدا وعشاه) اى واحدا كلا منهما (ستة ايام اجزأه) اى بلا خلاف عندنا (اما لو دفعه) اى طعام جمع من المساكين (اليه فى يوم واحد) اى الى مسكين واحد (دفعة أو دفعات) أى فى يوم واحد (فلا يجوز الا عن واحد) أى بدلا عن طعام واحد وعن مسكين واحد عند عامة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا رواية فيه عن ائمتنا وأما لو اطعمه طعام اباحة فلا يجوز بلا خلاف

(فصل كل صدقة تجب فى الطواف) اى بعد اداء ركنه من اربعة اشواط (فهى لكل شوط نصف صاع) وبترك الثلاثة جميعها يجب دم وكذا بترك شوط من السعى صدقة كما يجب بترك كل أشواطه دم (أو فى الرمى فلكل حصاة صدقة) وفى ترك كله دم (او فى قلم الاظفار) اذا كان اقل من خمس (فلكل ظفر) اى صدقة (او فى الصيد) اى فى نقصانه او فى صيد الحرم اذا لم يكن تبلغ قيمته هديا (ونبات الحرم فعلى قدر القيمة) أى تجب الصدقة ثم اعلم انه اذا وجب الدم بشئ من اللباس والطيب والحلق والقلم حتما بأن لم يكن عن عذر وكان جنايته كملا فلا يجوز عنه غيره وان وجب على التخيير بأن صدر عنه شئ منها معذورا فان اختار الدم اختص بالحرم فلو ذبحه فى غير الحرم لا يجزئه عن الذبح لكن ان تصدق بلحمه ودفع الى ستة مساكين كل مسكين قدر قيمة نصف صاع يجزئه على ما صرح به فى شرح الطحاوى

(فصل فى أحكام الصيام فى باب الاحرام) أى كفارته (وله شرائط) أى خمسة (الاول النية) أى نية الكفارة فلا يتأدى بدون النية (الثانى تبييت النية وهو ان نوى) أى يقصد الصوم بقلبه (من الليل) أى بعضه من أوله أو آخره (فلو نواه نهارا) بأن أصبح ولم ينو من الليل ثم نوى نهارا ولو قبيل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) أى لا يصح صومه عن الكفارة

وحسن فى جميع الاحوال أعمالنا (اللهم) اغفر لنا ولآبائنا كما ربونا صغارا واغفر لخاصتنا وعامتنا وللمسلمين والمسلمات فانك جواد بالخيرات يامن لا تراه العيون ولا تخالطه الظنون ولا تصفه الواصفون ولا يحيط بأمره المتفكرون يامنقذ الغرقى يامنجى الهلكى ياشاهد كل نجوى يامنتهى كل شكوى ياحسن العطاء ياقديم الاحسان يا دائم المعروف يامن لا غنى لشئ عنه ولا بد لكل شئ منه يامن رزق

بالاجماع وهذا حكم ثابت فى جميع الكفارات كاليمين وجزاء الصيد والقران والتمتع والحلق وغيرها (الثالث تعيين النية وهو أن ينوى الصوم عن الكفارة) أى المخصوصة (فلا يتأدى بمطلق النية ولا بنية النفل ولا بنية واجب آخر) كالنذر وكفارة اليمين ونحوهما (الرابع ان ينوى الصوم والمضاف اليه بأن يقول صوم المتعة) أى مثلا (أو جزاء الحلق) أى مثلا (أو غيرهما) أى من أنواع الكفارات (ولو لم يضفه) بان اقتصر على نية الصوم من غيران يضيفه أو أضافه الى شئ آخر (لم يجز) أى فى جميع الكفارات لفوت شرط التعيين فهذا الشرط مندرج فيما قبله فأحدهما مكرر مستغنى عنه (الخامس ان يصوم فى غير الايام المنهية ورمضان) أما كون صومه فى غير رمضان فالشرط ظاهر لان صومه ينصرف حينئذ الى فرضه الافى بعض الصور فى الفصول العمادية اذا نوى المريض أو المسافر فى رمضان عن واجب آخر كان صومه عما نوى عند أبى حنيفة وهكذا ذكر فى الهداية وقال فى الكافى عند أبى حنيفة اذا صام المسافر بنية واجب آخر يقع عنه وأما المريض فالصحيح ان صومه يقع عن رمضان وأما فى الايام المنهى عنها فيحرم الصوم فيها لكن كونه شرطا أن لا يقع صومه فيها محل بحث لانه ينعقد الصوم فيها كما لو نذر صوم يوم منها فانه يجب ان لا يصوم فيها فلو صام صح قال المصنف فى الكبير ومن اختار الصوم أو وجب عليه الصيام فى أى جزاء كان صام فى أى موضع شاء وأى زمان شاء قال فى البحر يوم النحر أو غيره قال وهذا مخالف لما قالوا انه لا يجوز صوم هذه الايام المنهية مطلقا قلت لا مخالفة ولا منافاة فان كلامهم محمول على الحرمة مع الصحة وما فى البحر على الصحة مع الحرمة وكذا على هذا يحمل ما نقل عن الطحاوى فى شرح الآثار ليس لاحد صومها فى متعة ولا قران ولا احصار ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد أيضا انتهى وقوله ولا من التطوع صريح فى المدعى اذ يصح صوم التطوع فيها بلا اختلاف مع الحرمة اجماعا ثم أغرب المصنف فى تفريعه حيث قال فثبت أنه لا يجوز صوم يوم النحر وأيام التشريق عن كفارة الصيد وغيره من كفارات الحج فقوله فى البحر يوم النحر وغيرها مأخوذ قلت لا يخفى انه لا يلزم من عدم الجواز لكونه حراما عدم صحته عنه لانه ليس شرطا وأما قول الكرمانى ويصوم سبعة أيام بعد أيام النحر فقال السروجى هو سهو والتحقيق ان صوابه بعد أيام التشريق أقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق أيام النحر تغليبا بحيث تشمل أيام التشريق كعكسه فمراده انه يصوم السبعة بعد الايام المنهية لئلا يقع فى الحرمة ولا دلالة فيه على ان كون الصيام فى غيرها من شرط الصحة (ولا يشترط فى شئ منها) أى من الكفارات (التتابع) أى تتابع الصيام فان شاء فرقه وان شاء تابعه وهو الافضل بناء على استحباب المسارعة الى الطاعة لكن يجب عندنا التتابع فى صوم كفارة اليمين لقراءة ابن مسعود رضى الله عنه بعد قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات خلافا للشافعى رحمه الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة (ولا الحرم) أى كون صومه فيه فيجوز صومه فى غيره حيث شاء وان كان فى الحرم أكمل نظرا الى مضاعفة الحسنة (ولا الاحرام) أى ولا كون صومه فى حال مباشرة الاحرام (الا فى صوم القران) أى وما فى معناه من التمتع (الثلاثة) أى الايام المتقدمة على السبعة من العشرة وكان حقه أن يقول الا فى صوم الثلاثة للقران والمتعة وتوضيحه انه لا يجوز صومها قبل أشهر الحج ولا قبل احرام الحج والعمرة فى حق

القارن

كل شئ عليه ومصير كل شئ اليه اليك ارتفعت أيدى السائلين وامتدت أعناق العابدين نسألك (اللهم) أن تجعلنا فى كنفك وجوارك وحرزك وعياذك وسترك وأمانك (اللهم) انا نعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الاعداء (اللهم) اقسم لنا من فضلك ما تعصمنا به من فتنة الدنيا وأعنا بها عن اهلها واجعل فى قلوبنا من السلو عنها والمقت لها والتبصر بعيوبها مثل ما جعلت فى قلوب

القارن ولا قبل احرام العمرة في حق المتمتع (وصيام اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار بقدر ثلاثة ثلاثة) أي لكل من الاربعة ثلاثة ايام بتقدير الشرع (وصيام جزاء الصيد على حسب الطعام) أي المستفاد من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحل حيث يجوز فيه الصوم ولو بلا عذر ومن غير عجز وأما جزاء صيد الحرم وحلبه ونبته فلا يجوز الصوم عنه سواء كان قادرا أو عاجزا معذورا أولا وكذا لا يجوز للمحصر مطلقا وكذا لا يجوز للقارن والمتمتع الا عند العجز عن الهدي ولا بارتكاب محظور ولو بعذر الا فيما سبق من المحظورات الاربعة اذا صدرت بعذر وأما ماعداها فلا يجوز فيها الصيام أصلا سواء كان قادرا على ماوجب عليه من الدم والصدقة او كان عاجزا عنه (ومن عجز عن الصوم لكبر) وكذا المرض لا يرجى برؤه (لا يجزئه الفدية عن الصوم كما اذا وجبت عليه كفارة الاذى) أي كفارة دفعه بان حلق رأسه بعذر القمل ونحوه (فلم يجد الهدي) أي عينه أو ثمنه (ولا طعام ستة مساكين) مثل ماسبق قبله لكن يشترط عدم القدرة على كله (ولم يقدر على الصوم) أي لكبر ونحوه (وأراد أن يطعم عن صيام ثلاثة أيام ثلاثة مساكين لم يجز الا ستة مساكين) أي الا اطعامهم كلا لتعيين الشارع وتخييره بين الاشياء الثلاثة من هدي أو اطعام ستة مساكين بقدر معلوم أو صيام ثلاثة أيام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الاطعام والصوم في باب الصيد ثم الظاهر انه يجب عليه اطعام الثلاثة بحسب القدرة واطعام الثلاثة الاخر يكون عليه متأخرا الى حالة الاستطاعة (وكذا المتمتع) وفي معناه القارن (اذا لم يجد الهدي ولم يقدر على الصوم) أي على صوم الثلاثة في وقته أو كان قادرا وقد فاته أو لم يقدر على الصوم مطلقا (لم يجز أن يطعم عن الصيام) أي مكانه على ما في البحر الزاخر لان الشارع أوجب الهدي عليه عند القدرة والصوم المعين عند العجز فلا يجوز العدول عنهما الى غيرهما أصلا

(فصل اعلم ان الكفارات) أي ما يجب من الجزاء في الاحرام (كلها) أي جميعها (على أربعة أنواع) ووجه الحصر لانه (اما أن يجب الدم عينا) أي معينا حتما (أو الصدقة عينا) أي من غير تخيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أي أو يجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشيئين المذكورين (الدم) أي عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أي عن الدم (أو على التخيير) أي أو وجب امع غيرهما وهو الصوم على التخيير الوارد عن الشرع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه ان يقول بين الصوم والصدقة والدم موافقة على ترتيب الآية المشعرة بوجوب الاهون فالاهون رحمة على الامة ثم هذه قواعد كلية ويتفرع عليها مسائل جزئية فاذا عرفت هذه الاصول فابن عليها الفروع من النقول (فحيث وجب الدم عينا لا يجوز عنه) أي بدله (غيره من الصدقة والصوم والقيمة) أي لا قيمة الهدي ولا قيمة الصدقة وانما يسقط الدم بالاراقة في الحرم (وحيث وجبت الصدقة عينا يجوز عنها الدم) أي بالاولى لانه الاعلى الا انه يشترط ان يتصدق باللحم على شرائط الاطعام بان يعطي كل مسكين قيمة نصف صاع لا أقل ولا اكثر ولا يسقط عنه بالاراقة كما يسقط الدم بل ان هلك يجب ضمانه ويجوز ذبحه خارج الحرم (والقيمة) أي ويجوز عن الصدقة المفروضة من نصف صاع برأ وصاع غيره قيمتها (ولا يجوز عنها) أي بدل الصدقة (الصوم) أي وان كان عاجزا عن أداء عين الصدقة وقيمتها (وحيث وجب أحد الشيئين على الترتيب الدم او الصوم)

من فارقها تزهدا فيها ورغبة عنها من أوليائك المخلصين المرحومين يا أرحم الراحمين (اللهم) لا تدع لنا في مقامنا هذا ذنبا الا غفرته ولا عيبا الا سترته ولا هما الا فرجته ولا كربا الا كشفته ولا دينا الا قضيته ولا عدوا الا كفيته ولا فسادا الا أصلحته ولا مريضا الا عافيته ولا غائبا الا رددته ولا خلة الا سددتها ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة لك فيها رضا ولنا فيها اصلاح الا قضيتها فانك تهدي

يجوز فيهما أنواع الأبدال الثلاثة (ولا يجوز فيه الصدقة) أي بدلا عن الدم (ولا عن الصوم
(والقيمة) أي ولا قيمة الدم (وحيث يجب) أي أحد الأشياء الثلاثة (على التخيير بين الثلاثة
يجوز عنه بدلا) أي عن الدم (الصدقة) أي المقدرة (والقيمة) أي وقيمة الدم على وجه الاطعام
وكان حقه ان يقول والصوم أو يجوز فيه الصوم أيضا لما قال في الكبير فاذا فعل أحدها
خرج عن العهدة ولا شيء عليه غيره ولو ادى الاشياء الثلاثة كلها عن كفارة واحدة لا يقع
الا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل يعاقب على ترك واحد منها وهو ما كان أدنى
قيمة لان الفرض يسقط بالادنى وحيثما يجوز اداء القيمة بدلا عن غيرها فالافضل عند المتأخرين
وعليه الفتوى كما قاله في القنية

(فصل ولا يجوز للمكفر) أي مكفر الجناية في ذبح الهدي (ان يأكل شيئا من الدماء) اى
الواجبة عليه للجزاء (الا دم القران والتمتع والتطوع) استثناء منقطع لان دم القران والتمتع
وان كان مما يجب عليه الا انه دم شكر ودم التطوع مما لا يجب عليه فالمعنى لكن دم القران والتمتع
والتطوع له ان يأكل شيئا منه بل يستحب له ان يأكل بعضه كما في الاضحية (ولا يجوز اداء أجرة
الجزار منه) اى من لحم الهدي وغيره (فان اعطى) للجزار شيئا منه (غرم قيمته) اى ضمن قيمتها
(في غير الهدايا الثلاثة) من دم القران والتمتع والتطوع لكن هذا اذا لم يشترط اداء الاجرة
منه واعطى متبرعا او اخذه الجزار بنفسه من غير مقابلة اجرته (ولو شرط الاجرة منه لم يجز
الكل) اى في جميع الدماء الواجبة للجزاء وغيرها (وكذا لا يجوز له ان يأكل من صدقته) وهي
اعم من ان تكون دما او غيره فان اكل منها شيئا غرم قيمته (ولو أعطى الفقير الدم أو الصدقة ثم
اراد الفقير) اى هو بعينه (ان يطعمه منه) اى المتصدق من تصدقه (او يطعم غيره ممن لم تحل له
الصدقة) اى مطلقا كالغني او لم تحل له تلك الصدقة من اصل المتصدق وفرعه ومملوكه (فان
اطعمه) اى كلا منهم (تمليكا) ببيع او هبة (جاز) اى اطعامه اياهم او اكلهم (وان اطعمه) اى
كلا منهم (اباحة) بطريق الاباحة (لم يجز) لانه يكون رجوعا للمتصدق الى صدقته وأكل
الغير المستحق على سبيل حرمته

(فصل في جناية المملوك) قنا وغيره من مدبر او مكاتب او مأذون او ام ولد (كل ما يفعله
المملوك المحرم) اى بحج او عمرة من انواع المحظورات سواء كان احرامه باذن سيده ام لا فيه
تفصيل (فان كان) فعله المحظور (مما يجوز فيه الصوم) اى في تكفيره اصالة او بدلا (يجب عليه
في الحال) اى قبل العتق وجوبا متراخيا في الاداء فيجوز له الصيام قبل العتق وبعده (وان كان)
اى فعله المحظور (مما لا يجوز) اى الصوم (فيه) اى في تكفيره (بل الدم عينا او الصدقة عينا) اى
حتما من غير تخيير ولا ترتيب (فعليه ذلك) اى فيجب عليه أن يفعله (اذا عتق) في المآل لا في
الحال لتعلق جزائه بالمال وهو لا يملكه في الحال (ولا يبدل) اى كل من الدم والصدقة عينا
(بالصوم وان ادى ذلك) الجزاء المالي (في حال الرق لا يجوز) قيل لانه لا ملك له وفيه أن هذا
يصلح أن يكون علة لنفي الوجوب لا لنفي الجواز ولذا اختلف في جواز التبرع عنه كما يشير اليه قوله
(وان تبرع عنه مولاه أو غيره لم يجز) على ما في البدائع وغيره (وقيل يجوز) اذ جوز الكرماني
ما اذا تبرع عنه مولى أو غيره ونقل عن الطحاوي انه لا يجوز انتهى لكن بقي ما اذا استدان

السبيل وتغيير الكسب
ولك في الفقير (اللهم) ما كان
من نفسي فاجبره بفضلك
عفوك ورقبة وزكه بفضلك
ورحمتك واقبل منا ما كان
صالحا وأصلح منا ما كان
فاسدا فانه لا مانع لما
أعطيت ولا معطي لما منعت
ولا مقدم لما أخرت ولا
مؤخر لما قدمت ولا مضل
لمن هديت ولا هادي لمن
أضللت ولا ناصر لمن عاديت
ولا ملجأ ولا منجى منك الا
اليك قولك حق ووعدك
حق وحكمك عدل
وقضاؤك فضل ذل كل شيء
لعزتك وتواضع كل شيء
لسلطانك

فى ذمته لاسيما وهو مأذون فى معاملته أو زمان مكاتبته لم أر من تعرض له مع انه أولى بالجواز من التبرع عنه اذ لم يعرف فى الشرع جواز التبرع المالى عن أحد فى حياته بعد ما استقر وجوبه فى ذمته (امادم الاحصار فيجوز اذا بعث عنه مولاه) أى هديا يحل به كما سيأتى فى محله واعل وجهه ان منفعة احلاله ترجع الى مالكه

(فصل فى جناية القارن ومن بمعناه) كالمتمتع الذى ساق الهدى وغيره كما سيأتى بيانه (كل شئ) أى من المحظورات (يفعله القارن) أى الحقيقى أو الحكمى (مما فيه جزاء واحد على المفرد) أى بالحج أو العمرة (فعلى القارن جزا آن) أى احدهما لاحرام حجه والآخر لاحرام عمرته أو جزا آن لاحرامى حجه أو عمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد مذهبنا ينبنى عليها فروع جزئية (الافى مسائل) استثناها الائمة الحنفية على خلاف فى بعضها كما سنبينها (الاولى منها اذا جاوز الميقات بغير احرام ثم قرن) أى أحرم بعمرة وحجة بعد المجاوزة من غير المعاودة (فعليه دم واحد) لان محظوره هذا قبل تلبسه باحرامهما مع انه لا يجب على من وصل الميقات الا أن يحرم باحدهما وليس من شرط القارن ان يحرم بهما من الميقات بل الواجب عليه عند ارادة مجاوزة الميقات ان يحرم بهما أو باحدهما بتخييرفيهما ولو نذر بهما فلا وجه لقول زفرانه عليه دمان واما لو جاوز الميقات فاحرم بحج ثم دخل الحرم فاحرم بعمرة يلزمه دمان بالاتفاق واعل هذا هو مراد المصنف بقوله (الاان احرم بالحج من الحل وبالعمرة من الحرم) أى فى سنة واحدة (أو بهما من الحرم) أى بعد مجاوزة عن الميقات الآفاقى (فعليه دمان) أى لمجاوزة الميقاتين بالنسبة الى النسكين ولهذا لو أحرم من الميقات بعمرة أو حجة ثم احرم بعد تجاوزه بحجة أو عمرة لا يجب عليه شئ اصلالعدم محظور (الثانية لو قطع شجر الحرم فعليه جزاء واحد) وفيه انه لامدخل له فى الاحرام مطلقا حتى يستثنى مما يجب على القارن جزا آن فيما على المفرد جزاء واحد (الثالثة لو نذر حجة أو عمرة ماشيا فقرن وركب) أى فى زمان لا يجوز له ان يركب (فعليه دم واحد) لان أو التنويعية لا تفيد معنى الجمعية فضلا عن المعية (الرابعة لو طاف للزيارة جنبا أو على غير وضوء) كان الاخصر والاظهر أن يقول أو محدثا واعل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكمية عند جواز التيمم بالشروط الشرعية (أو للعمرة كذلك) أى طاف لها جنبا أو محدثا (فعليه جزاء واحد) اذ لا فرق بينه وبين المفرد فان جناية طواف الزيارة مختصة بالحج سواء يكون مفردا أو قارنا وسواء اخرج من احرامه بالحل أولا وجناية طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمرة كما يدل عليه أو التنويعية بخلاف ما اذا طاف القارن لعمرته جنبا أو محدثا وللزيارة كذلك فانه لا شك من تعدد الجزاء وهذا معنى قوله (وان طاف لهما كذلك فعليه جزا آن) اى سواء كان مفردا بكل منهما او قارنا بهما (الخامسة لو أفاض قبل الامام من عرفة) اى من غير عذر ولم يتحقق الغروب (فعليه دم واحد) لانه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلق باحرام العمرة (السادسة لو ترك الوقوف بمزدلفة) اى بغير عذر (فعليه دم واحد) لما مر (السابعة لو حلق قبل الذبح فعليه دم واحد) مع ما فيه من الخلاف فى وجوب الترتيب والعلة ما تقدمت (الثامنة لو أخر الحلق عن أيام النحر فعليه دم) واحد لما سبق (التاسعة لو أخر الذبح عنها فعليه دم واحد العاشرة لو ترك الرمى) أى كله أو بعضه مما يجب عليه دم أو صدقة (فعليه دم واحد) أو جزاء واحد (الحادية عشر لو ترك

لا يحول دونك شئ ولا يحجز قدرتك شئ اليك نشكو قساوة قلوبنا وجمود أعيننا وطول آمالنا مع اقتراب آجالنا وكثرة ذنوبنا فنعم المشكو اليك انت فارحم ضعفنا وأعطنا مسكنتنا ولا تحرمنا لقلة شكرنا افضالنا اليك شافع ارجى فى أنفسنا منك فارحم تضرعنا واجعل خوفنا كله منك ورجاءنا كله فيك ولو كانا كله عليك ويا من علمه محيط وقضاؤه فيما سابق اعذنا من سخطك ونزول نقمتك وزوال نعمتك

أحد السعيين) أي سعي العمرة أو الحج (فعليه دم واحد) لنقصان حجه أو عمرته (الثانية عشر لو
ترك طواف الصدر) فحتمين أي طواف الوداع (فعليه دم واحد) لأنه متعلق بالحاج الآفاقي
دون المعتمر مطلقا واعلم أنه قال في الكبير يمكن أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المشايخ
في القارن إذا جنى بعد الوقوف ويمكن أن لا يدخل في الاختلاف بل يبقى على الاتفاق لما علل
بعضهم بأن هذه الأفعال لا تعلق لها بالعمرة بخلاف الصيد ونحوه انتهى وهذا هو الظاهر الذي
لا يتصور خلافه كما لا يخفى ثم قال أما الرابع والخامس فظاهر وأما السادس أي الذي جعل في
الصغير هو السابع فعلى تخريج شيخ الإسلام لا يكون جناية على إحرام الحج وعلى تخريج غيره
يكون جناية على الإحرامين قلت لا يظهر وجه تعدد جنايته باعتبار الحلق قبل الذبح إذا وقع بعد
الصبح وأما إذا حلق قبل الصبح فلا شك أنه جناية في حقهما فعليه دمان ولا يتصور خلاف حينئذ
فلا يحمل على الضربين باختلاف الوقتين وأما قول المصنف في الكبير ويمكن أن تكون جنايته على
أحدهما أيضا فخطأ ظاهر إذ لا يصح كون جنايته حينئذ على العمرة فقط دون الحج ثم قال وأما
اختلاف المشايخ فيما إذا جنى بعد الوقوف فقال شيخ الإسلام خواهر زاده ومن تبعه كصاحب
النهاية والكفاية وقوام الدين الاتقاني وغيرهم أنه يلزمه جزاء واحد ونسب ذلك صاحب النهاية
إلى علمائنا حيث قال قال علماؤنا إذا قتل القارن صيدا بعد الوقوف قبل الحلق لزمه قيمة واحدة
وذكر في الكافي اتفاق علمائنا على ذلك انتهى لعل كلامه محمول على ما قبل الحلق بعد أوانه
وزمان جوازه وكلام غيره على ما قبله حين يحرم عليه حلقه بلا خلاف ولا يبعد أن تحمل هذه
المسئلة على صيد الحرم كما يشير إليه قوله لزمه قيمة واحدة لما سبق من أن من قتل صيد الحرم
فعليه قيمته محرما كان القاتل أو حلالا فإن قوله محرما متناول لما يكون محرما بالنسكين أو
بأحدهما وبهذا يندفع جميع ما أورده علماء الأنام على شيخ الإسلام على ما ذكره المصنف
فقال واعترض شارح الكنز على صاحب النهاية فقال وهذا بعيد فإن القارن إذا جامع بعد
الوقوف تجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف شاتان انتهى كلامه لكن
لا يتم مرامه إذ كلام النهاية صدر في مقام الفرق بين المسئلتين فإنه محمول قوله بعد الحلق على
زمانه الذي يصح له حلقه لأنه إذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقته فلا شك
أنه يجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة فوافق تحقيق ما قررناه وتحقق ما حررناه هذا وانتصر له
ابن الهمام فقال إنما هو يعني ما في النهاية قول شيخ الإسلام ومن تبعه وأكثر عبارات الأصحاب
مطلقة وهي الظاهرة والفرع المنقول يدل على ما قلنا قلت لا منافاة بين المطلق والمقيد والفرع
المنقول بعد تقييد المطلق بالوجه المعقول هو المقبول قال المصنف ثم شيخ الإسلام قيد لزوم الدم
الواحد بغير الجماع وقال في الجماع بعد الوقوف شاتان قلت يحمل هذا على جنايته قبل الحلق
قبل وقت صحته ويؤول قوله بعد الوقوف بأن يقال بعد زمان الوقوف وهو طلوع الصبح وبهذا
يلتئم الكلام ويتم المرام ثم وجه تخصيص الجماع بالشاتين لعظمة الجناية لتوقف جوازه على
طواف الزيارة وحاصله أنه يجب عليه شاة واحدة لجماعه قبل الحلق فاندفع بهذا ما اعترض عليه
ابن الهمام بقوله فلا يخلو من أن يكون إحرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم شيئا
أولا فإن أوجب لزم شمول الوجوب وإلا فشمول العدم انتهى ملخصا قلت التحقيق هو الفرق

فإنه لا طاقة لنا بالجهد ولا
صبر لنا على البلاء (اللهم)
إني أسألك الغنى يوم الحساب
والمغفرة والرحمة يوم العذاب
والرضا يوم الثواب والورد
يوم الظمأ والري يوم العطش
والفرح يوم الكرب وقرة عين
لا تنقطع ومصاحبة نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم (اللهم)
إنه لا بد لنا من لقائك فاجعل
عملك عذرنا مقبولا وذنبنا
مغفورا وعملنا موفورا
وسعينا مشكورا (اللهم)
أصبح ذلي مستجيرا بعزك
وخوفي مستجيرا بحلمك
ووجهي مستجيرا

فى مقام التدقيق بان يقال احرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم كما قبله الى آن جواز حلقه وخروجه من الاحرامين فاذا جنى قبل الحلق بغير الجماع لزمه دم واحد وهو ارتكاب المحظور قبل التحلل واما اذا كان جماعا فانه يجب دم لما تقدم وآخر لان تحلله هذا الوقع بحلق أو محظور آخر لم يؤثر للجماع بالاجماع فى خروجه من احرام الحج بالنسبة الى الركن والا فيلزم أن يصح وقوعه من غير ثبوت شرطه وبهذا يرتفع استبعاد صاحب العناية لقول شيخ الاسلام حيث قال فى وجه البعد ان احرام العمرة بعد الفراغ من افعالها لم يبق الا فى حق التحلل خاصة فكان قبل الوقوف وبعده سواء انتهى ولا يخفى ان الامر لو كان سواء لما حكموا على القارن بتعدد الدم اذا جنى جناية من المحظورات المتعلقة بنفس الاحرام وبعد فراغه من افعال العمرة بجميعها الا الحلق هذا وقد أجاب شيخ الاسلام ومن تبعه من الشراح الكرام عن اعتراضهم على الجماع بأنه ليس كغيره من المحظورات لانه اغلظها حتى يفسد الحج بخلاف غيره فلا يقاس عليه انتهى كلامهم وما قدمناه تبيين مجمل مرامهم والله ولى التوفيق قال المصنف رحمه الله (وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن) أى الجامع بين احرام العمرة والحج بنية واحدة أو بنيتين (هو حكم كل من جمع بين الاحرامين) أى سواء يكون على وجه السنة (كالمتمتع الذى ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يحل من العمرة حتى احرم بالحج) أى وان خالف الافضل أو يكون على وجه الاساءة بأن يكون القارن من أهل مكة ومن فى معناهم (وكذا كل من جمع بين الحجتين أو العمرتين) أى بنية واحدة أو بنيتين أو بادخال احداهما على الاخرى ولم يرفض الثانية منهما (وعلى هذا لو أحرم بمائة حجة أو عمرة ثم جنى قبل رفضها فعليه مائة جزاء) وسيأتى بيان الرفض وما يتعلق به فى محله

(فصل فى جناية المكره والمكره) بكسر الراء فى الاول وفتحها فى الثانى وقدم المكره لان جنايته أعظم لتعلق الاثم به بخلاف المكره وان كانا فى الجزاء سواء (اذا أكره محرم محرما على قتل صيد) سواء يكون من صيد الحرم أو من غيره (فعلى كل واحد منهما جزاء) اما فى حق المباشر فظاهر واما فى حق الآخر فلان هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة فكذا هنا بلا فرق فى الحالة وقوله (كامل) أى لا ناقص بان ينصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلى (وان أكره حلال محرما) أى على قتل صيد (فالجزاء على المحرم) أى فقط لنسبة الفعل اليه حقيقة (ولا شئ على الحلال) أى سوى الاستغفار (ولو فى صيد الحرم) لان الحلال ولو لم يحل له صيد الحرم الا ان اكراهه فعل مجازى فلا يترتب عليه الا الاثم الاخروى لا الجزاء الدنيوى ثم هذا فى الاستحسان والا ففى القياس لا شئ عليهما اما الآمر فلانه حلال واما المأمور فلانه صار آلة المكره بالالجاء التام فينعدم منه الفعل على وجه النظام كما فى اكراه قتل أحد من أهل الاسلام (وان أكره محرم حلالا على صيد) ففيه تفصيل (ان كان فى صيد الحرم فعلى المحرم جزاء كامل) أى لكمال جنايته بحمله على مباشرته (وعلى الحلال نصفه) لصدوره عنه بغير اختياره وكان القياس آن لا يجب عليه شئ الا أنهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور هتك الحرمة (وان كان) أى اكراه المحرم للحلال (فى صيد الحل فالجزاء على المحرم) لما تقدم من ان اكراهه من حيث الاثم والجناية فوق مرتبة كل من الاشارة والدلالة (وان كانا) أى المكره

بعلمك وأصبح وجهى الفانى مستجيرا بوجهك الباقى الكريم الدائم (اللهم) انى اصبحت لا يمنعنى منك أحد اذا رددتنى ولا يعطينى أحد اذا حرمتنى (اللهم) لا تحرمنى اقالة شكرى ولا تخذلنى لقلة صبرى وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وان يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم (اللهم) اجعل الموت خير غائب ننتظره والقبر خير بيت نعمره واجعل ما بعده خيرا لنا منه رب اغفر لى ولوالدى ولابنائى ولاخوانى

والمكره (حلالين في صيد الحرم ان توعده بقتل كان الجزاء على الآمر) أي لتوعده بالامر الملجئ (وان توعده بحبس كان الكفارة على المأمور القاتل خاصة) أي حيث باشر المقتول المحقق بناء على ما توهم من ان الحبس المطلق وقال الحصاني في وجه الفرق بينهما ان هذا الجزاء في حكم ضمان المال ولهذا لا يتأدى بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا يتعدد الفاعلين فلو توعد محرم على قتل الصيد فاني حتى قتل كان مأجورا وان ترخص بالرخصة في ذلك ويجب عليه الجزاء استحسانا بقي صورة أخرى وهي ان المكره والمكره لو كانا محرمين وقد توعده بالحبس وجب الجزاء على الآمر كما يجب على المأمور لان تأثير الاكراه بالحبس أكثر من تأثير الدلالة والاشارة ويجب الجزاء مما بالاكراه بالحبس أولى والله سبحانه أعلم

* (فصل في ارتكاب المحرم المحظور) * بالنصب أي الممنوع فعله من المحرم حال كونه محرما (على نية رفض الاحرام) متعلق بالارتكاب كما يتبين من أصل الكتاب (اعلم انه اذا نوى رفض الاحرام) أي قصد ترك الاحرام بمباشرة المحظور على وفق طبعه (فجعل يصنع ما يصنعه الحلال من لبس الثياب) أي الممنوعة من المخيط ونحوه (والطيب والحلق والجماع وقتل الصيد) أي وامثال ذلك (فانه لا يخرج بذلك من الاحرام) أي بالاجماع (وعليه) أي يجب (أن يعود كما كان محرما) أي ولا يرتكب بعد ذلك محظورا (ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو فعل كل المحظورات) أي استحسانا عندنا وبه قال مالك الا في الصيد فانه لا يتداخل عنده وقال الشافعي واحمد عليه لكل شئ فعله دم وعندنا انه استند ارتكاب المحظورات الى قصد واحد وهو تعجيل الاحلال فيكفيه لذلك دم واحد وسواء نوى الرفض قبل الوقوف أو بعده الا ان احرامه يفسد بالجماع قبل الوقوف ومع هذا يجب عليه أن يعود كما كان حراما لانه بالافساد لم يصر خارجا منه قبل الاعمال فكذا بنية الرفض والاحلال والله أعلم بالاحوال (وانما يتعدد الجزاء بتعدد الجنايات اذا لم ينو الرفض) أي في أول ارتكابها واستمر عليها (ثم نية الرفض انما تعتبر ممن زعم انه يخرج منه) أي الاحرام (بهذا القصد) أي في ارتكاب الجناية (لجهله مسئلة عدم الخروج) أي بحكم هذه المسئلة وما يترتب عليها (واما من علم انه لا يخرج منه بهذا القصد فانها لا تعتبر منه) وكذا ينبغي ان لا تعتبر منه اذا كان شاكا في المسئلة أو ناسيا لها والله سبحانه أعلم قال الكرماني ولو أصاب المحرم صيودا كثيرة ينوي بذلك رفض الاحرام متأولا فعليه جزاء واحد وقال الشافعي لا يعتبر تأويله ويلزمه لكل محظور وكل صيد كفارة على حدة لان الاحرام لا يرتفع بالتأويل الفاسد فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة فتتعدد الجنايات في الاحرام ولنا ان التأويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات الدنيوية كالباغي اذا اتلف مال العادل أو أراق دمه لا يضمن لما ذكرنا واذا ثبت هذا فصار كأنه وجد من جهة واحدة بسبب واحد فلا يتعدد الجزاء فصار كالوطء الواحد انتهى ولا يخفى ان حكم الباغي فيما ذكروه انما لا يجب عليه الضمان اذا اعتقد انه على الحق اما اذا اعتقد انه على الباطل يجب عليه ضمان ما اتلف فهذا مثله فيكون في حكمه

وأهل بيتي وذريتي والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات اللهم من مات منهم فاغفر له ذنبه ونور له قبره وآنس وحشته وآمن روعته وابعثه آمنا من عقابك وقنا بثوابك مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ومن حي ههنا فاهده فيمن هديت وعافه فيمن عافيت وتوله فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا بنعمتك شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضى عليك (اللهم) انا نسألك العصمة والرحمة والنعمة

* (باب الاحصار) *

الحصر لغة الحبس عن السفر ونحوه كالاحصار وشرعا كما قال (هو المنع عن الوقوف) أي بعرفة

(والطواف) أي جميعهما (بعد الاحرام في الحج) يستوي فيه كما قال (الفرض) أي ولو نذرا (والنفل) أي ابتداء فانه يجب اتمامه بعد احرامه أداء أو قضاء بعد افساده اجماعا لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فالشافعي خالف أصله هنا من أن الشروع في النفل غير ملزم لاتمامه ودليلنا نص هذه الآية نصا ودلالة آية ولا تبطلوا أعمالكم عموما مع ان الآية السابقة تكفي في باب المقايسة (وفي العمرة) أي والاحصار فيها هو المنع (عن الطواف) أي بعد الاحرام (بها أو بهما لا غير) اذ ليس فيها ركن الا الطواف بخلاف الحج فان معظم أركانه الوقوف (فان قدر) أي المحرم بالحج سواء كان قارنا أو مفردا (على الطواف أو الوقوف فليس بمحصر) في ظاهر الرواية لانه ان منع عن الطواف فقط وقف ويؤخر الطواف ويبقى محرما في حق النساء وان منع عن الوقوف فقط يكون في معنى فائت الحج فيتحلل بعد فوت الوقوف عن احرامه بافعال العمرة ولا دم عليه ولا عمرة في القضاء قيل وفي هذه المسئلة خلاف بين الامام وأبي يوسف حيث قال سألته عن المحرم يحصر في الحرم فقال لا يكون محصرا قلت أليس قد أحصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالحديبية وهي من الحرم فقال نعم لكن كانت حينئذ دار الحرب وأما الآن فهي دار الاسلام والمنع فيه عن جميع افعال الحج نادر فلا يتحقق الاحصار وقال أبو يوسف أما عندي فالاحصار بالحرم يتحقق اذا غلب العدو على مكة حتى حال بينه وبين البيت يعني أو بينه وبين الوقوف بعرفة وأقول ولا يبعد من غير العدو أيضا بأن حبسه حاكم عنهما وأما ماذكره الطرابلسي من انه اذا دخل مكة وأحصر لا يكون محصرا أي شرعا فمحمول على ماذكر في الاصل مطلقا بخلاف ماذكر محمد في النوادر مفصلا بقوله وان كان يمكنه الوقوف والطواف لم يكن محصرا والا فهو محصر وقد قالوا الصحيح ان هذا التفصيل المذكور قول الكل على ماذكر الجصاص وغيره وصححه القدوري وصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم قال ابن الهمام والذي يظهر من تعليل منع الاحصار في الحرم تخصيصه بالعدو وأما ان أحصر فيه بغيره فالظاهر تحققه على قول الكل وهذا غاية التحقيق والله ولي التوفيق (ويتحقق) أي الاحصار عندنا (بكل حابس يحبسه) أي مانع يمنعه (وهو) أي الحابس (على وجوه) أي وجملتها اثنا عشر وجها (الاول العدو المسلم أو الكافر) أي هما سواء في هذا المنع ولو لم يكن كل واحد منهما سلطانا خلافا للشافعي فان الاحصار عنده مختص بالكافر لان قضية الحديبية كانت سبب نزول الآية لكن العبرة بعموم اللفظ ومعناه المستفاد من اللغة لا بخصوص السبب كما تقرر في محله (ولو أحصر العدو طريقا) أي الى مكة أو عرفة (ووجد) أي المحصر (طريقا آخر) ينظر فيه (ان أضر به سلوكها) لطوله أو صعوبة طريقه ضررا معتبرا (فهو محصر) أي شرعا (والا فلا) أي وان لم يتضرر به فلا يكون محصرا في الشريعة وان كان محصرا في اللغة (الثاني السبع) بفتح سين وضم موحدة وجوز سكونها أو فتحها والمراد به السبع الصائل من الاسد والنمر والفهد وفي معناه الكلب العقور اذا كان عاجزا عن دفعه (الثالث الحبس) أي في السجن ونحوه من منع السلطان ولو نهيه بعد ما تلبس باحرامه (الرابع الكسر) أي حدوث كسر العظم (والعرج) أي المانع عن الذهاب (الخامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أي بنا على غلبة الظن أو باخبار طبيب حاذق متدين (السادس موت المحرم أو الزوج للمرأة) أي في الطريق وزاد في نسخة ان كان على مسيرة سفر من

ونعوذ بك من الفتنة والمحنة (اللهم) ألف بين قلوبنا وأصلح ذات بيننا واهدنا سبل السلام وأخرجنا من الظلمات الى النور وجنبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن في اسماعنا وأبصارنا وأزواجنا وذرياتنا واجعلنا شاكرين لنعمك مثنين بها عليك وأتمها علينا (اللهم) اجعلنا هداة مهتدين واجعلنا من أئمة متقين يا ذا الفضل العظيم (اللهم) اني أعوذ بك من الكسل والهرم والمغرم والمأثم (اللهم) اني أعوذ بك من عذاب النار وفتنة

مكة ولابد من هذا التقييد على القول الاصح وهذا الحكم فقد أحدهما بعد وجود ملكه وفقده في حق المسافر وكذا قبله كما قال (وعدمهما ابتداء) أي في المحصر كما نبه بقوله (فلو أحرمت) أي بفرض أو نفل (وليس لها محرم ولا زوج فهي محصرة) شرعا اذا كان بينها وبين مكة مسافة سفر (السابع هلاك النفقة فان سرقت نفقته) وكذا ان ضاعت أو نهبت أو نفدت (ان قدر على المشي فليس بمحصر والا فمحصر) على ما في التجنيس لكن هذه الشرطية ليست في محلها بل موضعها الوجه الثامن وهو هلاك الراحلة فهلاك النفقة احصار على الاطلاق الا اذا كان قريبا من عرفة أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود النفقة وأما هلاك الراحلة فلا شك أنه يحتاج الى قيد ما تقدم وكذا الى قوله (وان قدر عليه) أي على المشي (للحال) أي في الوقت الحاضر (الا أنه يخاف العجز) أي بناء على غلبة الظن كما صرح به أبو يوسف على ما في البدائع (في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستقبل (جاز له التحلل) كما ذكر ابن سماعة عن محمد وانما اعتبرت قدرته على المشي هنا بخلاف ما قبل تلبس الاحرام حيث جعل الراحلة شرط الوجوب ولو كان قادرا على المشي لان في الاول حرجا ظاهرا بخلاف ما اذا قرب المسافة غالبا ولالتزامه باحرامه الملزوم له شرعا (الثامن هلاك الراحلة) ولا تلازم بينه وبين ما قبله ولذا غاير المصنف بينهما بعطفه نعم ان كانت النفقة زائدة كافية لراحلة أخرى توجد هناك فلا حصر وكذا اذا كانت الراحلة موجودة والنفقة مفقودة وهو قادر على المشي وعاجز بدون النفقة ويتصور بيعها والانفاق قيمتها فانه لا يعد محصرا (التاسع العجز عن المشي) أي ابتداء من أول احرامه وله قدرة على النفقة دون الراحلة فانه محصر حينئذ (العاشر الضلالة عن الطريق) أي طريق مكة أو عرفة (وقيل ليس هذا بمحصر لانه ان وجد من يبعث الهدى على يديه فذلك الرجل يهديه الى الطريق وان لم يجده فلا يمكنه التحلل) ففي مبسوط شمس الائمة السرخسي ان من ضل الطريق عندنا محصرا لانه ان وجد من يبعث بالهدى على يده فذلك الرجل يهديه الى الطريق فلا حاجة الى التحلل وان لم يجد من يبعث الهدى على يديه فانه لا يتحلل لعجزه عن تابع الهدى بمحله قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا اذا ضل في الحل وان ضل في الحرم فعلى قول من أثبت الاحصار في الحرم اذا لم يجد أحدا من الناس له ان يذبح عنه ان كان معه هدي ويحل انتهى وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير لقاضيخان والذي ضل الطريق لا يكون محصرا بالاجماع لانه ان لم يجد من يبعث الهدى على يديه لا يمكنه التحلل وان وجد لا يكون ضالا ففيه بحث لان من لم يجد من يبعث الهدى على يديه فلا شك أن يكون محصرا الا انه لا يمكنه التحلل فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى فجاز له ان يرجع الى بلده ويتوقف تحلله على بعث هديه من مكانه وأيضا بمجرد تحقق ضلالة الطريق يعد محصرا ثم ان وجد بعده من يدله زال احصاره ولذا جزم السرخسي بقوله محصرا ثم استثنى وبهذا تبين انه لا معنى لقوله وقيل لان مضمونه متفق عليه فكان حقه ان يقول العاشر ضلالة الطريق الا اذا وجد من يدل عليه هذا وفي الغاية ان الغالط من عدد الشهر ورؤية الهلال فليس محصرا بل هو فائت الحج (الحادي عشر منع الزوج زوجته في الحج النفل) بخلاف الفرض كحجة الاسلام أو الواجب كالنذر ثم في معنى احرام الحج النفل احرامها بالعمرة (اذا

القسير وشر فتنة الغنى وشر فتنة الفقر وشر فتنة المسيح الدجال (اللهم) اغسل خطاياى بالماء والثلج والبرد ونق قلبي من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وباعد بيني و بين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب (اللهم) فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا اقض عنى الدين وأغنني من الفقر ومتعني بسمعي وبصري وقوتي في سبيلك (اللهم) يسر لي فعل الخيرات وترك المنكرات وحب المساكين واذا أردت بقوم سوأ فاقبضني اليك

أحرمت

أحرمت بغير اذنه) بخلاف ما اذا أذن لها ابتداء فانه ليس له منعها انتهاء (والمولى مملوكه) أى وكذا منع المالك مملوكه ولو فى الجملة كالمدبر والمستولدة (عبدا كان او أمة) ان أحرما بغير اذن سيدهما (فلو احرمت) أى المرأة (بنفل بغير اذن الزوج ولها محرم فمنعها زوجها فهى محصرة) لتعلق حقه بها (وان لم يكن لها زوج فان كان لها محرم) أى وهو مسافر معها (فليست بمحصرة والا) أى وان لم يكن لها محرم أيضا (فمحصرة) أى شرعا اذ لا يجوز لها السفر بدون محرم أو زوج الا اذا كانت المسافة دون مدة السفر (وان احرمت باذنه ولها محرم) أى كما تقدم (لا تكون محصرة) أى فى الجملة (وان منعها الزوج) أى ولو على تقدير منعه اياها مع انه لا يجوز له منعها بعد اذنه اياها لان الزوج أسقط حقه باذنها (ولا يجوز له أن يحللها) أى يفك احرامها بمحظور كجماعها (بعد الاذن وان لم يكن لها محرم) أى وقد أحرمت باذن زوجها (وخرج الزوج معها) اى ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أى لا تكون محصرة (وان لم يخرج) أى الزوج معها ابتداء (فهى محصرة) لان خروجها حينئذ معصية وكان القياس أن يكون امتناعه فى حكم موته أو حبسه فتصير محصرة وهذا كله فى نسك النفل (وان أحرمت بحجة الاسلام ولها محرم) أى يذهب معها (ومنعها الزوج) أى سواء كان احرامها باذنه أم لا (لا تكون محصرة) اذ ليس للزوج منعها عن الفريضة بعد تحقق الاستطاعة (وان لم يكن لها محرم فان خرج الزوج معها فليست بمحصرة) وهذا واضح (وان لم يخرج) أى الزوج معها (فهى محصرة) فان الزوج لا يجبر على الخروج ولا يجوز ان يأذن لها زوجها بخروجها (كما لو أحرمت بحجة الاسلام ولا زوج ولا محرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أى فى الصورتين اذا كانت المسافة بعيدة (ولو احرمت بالفرض) أى بلا اذن زوجها (قبل اشهر الحج) أى فينظر (ان كان اهل بلدها يخرجون قبل الاشهر) أى عادة فى حصول وصولهم الى مكة (فليس للزوج منعها والا فله منعها) أى الى حين دخول أشهر الحج عليها أو وقت خروج أهل بلدها اذا كان تقدمها فى أزمنة كثيرة لقوله (وان أحرمت قبل خروجهم) ففيه تفصيل (ان كان بأيام يسيرة) أى بأن لم يصل الى حد الكثرة المقابل للقلة (لا يمنعها) بل يتحمل المضرة اليسيرة لحصول الفوائد الكثيرة (والا فله ذلك) أى انه لا يتضرر هنالك وينبغى ان يكون تفصيل احرامها قبل الاشهر كذلك لعدم الفرق بينهما (وان أحرمت فى اشهر الحج فليس له ان يحللها) أى ولو كان خروج اهل بلدها متأخرا عن احرامها الا انها عملت بما هو أفضل فى حقها (وأما المملوك اذا أحرم فمنعه المولى فهو محصر سواء احرم باذنه اولا) هذا مخالف لمفهوم ما ذكره فى الكبير حيث قال ولو أحرم العبد والامة بغير اذن المولى فهو محصر (الا انه يكره له المنع بعد الاذن) أى اذا لم يحدث له ضرورة والا فلا كراهة اذ حجه لا يكون الا نافلة والضرورات تبيح المحظورات (ولو أذن) أى المالك (لامته المتزوجة فليس لزوجها منعها ولا تحليلها) ولعله محمول على ما اذا لم يبوئ لها امكانا ولا يتوجه نفقة لاجلها (الثانى عشر العدة) أى عدة الطلاق اذا سبق حكم موت الزوج (فلو أهلت بحجة الاسلام أو غيرها) أى قبالاولى (فطلقها زوجها فوجب عليها العدة صارت محصرة وان كان لها محرم) وذلك لانها ممنوعة من الخروج عن بيتها ويجب عليها ان يكون فى محل طلاقها اصبتها اغما وقع فى بعض النسخ من زيادة قيد اذا كانت على مسيرة سفر من مكة ليس فى موقعه فانها وان كانت بمكة وطلقها زوجها بعد

غير مفتون ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) اغفرلى خطيئتى وجهلى واسرافى فى أمرى وما أنت اعلم به منى (اللهم) اغفرلى هزلى وجدى وخطئى وعمدى وكل ذلك عندى (اللهم) فارج الهم كاشف الغم مجيب دعوة المضطرين رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما أنت ربى ترحمنى فارحمنى رحمة تغنينى بها عن سواك (اللهم) انك تعلم سرى وعلانيتى فاقبل معذرتى وتعلم حاجتى فأعطنى سؤلى وتعلم

احرامها ليس لها ان تخرج الى عرفة الا انها تحلل بافعال العمرة متى ما شاءت ان تحلل ثم بعد تحقق فوت الوقوف بها (وكل من عرض له) أى من الرجال والنساء (أحد هذه الوجوه) أى الحابسة المانعة من اتمام احرام الحجة (بعد الاحرام) أى تحققه بالنية والتلبية (قبل الوقوف بعرفة فهو محصر) أى لغة وشرعا (ولو وقف بعرفة) أى فى زمان الوقفة (ثم عرض له مانع لا يكون محصرا) أى شرعا ولو كان محصرا لغة وعرفا (فيبقى محرما فى حق كل شئ) أى من المحظورات ان كان المانع فى يوم عرفة أو ليلة المزدلفة أو بعد فجر يوم النحر بتقييده بقوله (ان لم يحلق) أى بعد دخول وقت محله (وان حلق) أى حينئذ (فهو محرم فى حق النساء لا غير) أى من الطيب وغيره (الى ان يطوف للزيارة) أى لاجل طوافها الذى هو ركن (فان منع) أى عن بقية افعال حجه بعد وقوفه (حتى مضت ايام النحر فعليه أربعة دماء) أى جميعة (لترك الوقوف بمزدلفة) وفيه ان تركه بعذر لا يوجب الدم ثم لو قدر المنع بعد امكانه للوقوف بها فعليه دم (والرمى) وفيه أيضا انه من الواجبات التى يسقط الدم بتركها لعذر لا سيما وهو ممنوع فى آخر ايام التشريق فانه يجب عليه ان يقضى ما فاته من الرمى سواء وقع المنع بعد خروجه من منى أو بعده وان منع من الرمى وهو بها فلا دم عليه لسقوطه بالعذر (وتأخير الطواف) أى عن ايام النحر (وتأخير الحلق) أى عن ايامه أيضا على مقتضى قول أبى حنيفة وقد عرفت القاعدة الكلية ان ترك الواجب بعذر لا يوجب الدم وأغرب فى الكبير بقوله فان منع حتى مضى أيام النحر والتشريق ثم خلى سبيله سقط عنه الوقوف بمزدلفة ورمى الجمرات وعليه دم لترك الوقوف بمزدلفة ودم لترك الرمى الى آخر ما قال فانه مناقضة فى عبارته ومعارضة فانه اذا سقط عنه الوقوف والرمى فكيف يجب عليه دم لاجلهما (ودم خامس لو حلق فى الحل) أى بناء على القول بكونه واجبا ان يقع فى الحرم وفيه ما تقدم ثم اعلم انه اختلف هل له ان يحلق فى الحل فى الحال أو يؤخر الحلق الى ما بعد طواف الزيارة قيل ليس له ان يحلق فى غير الحرم لان تأخيره عن الزمان أهون منه فى غير المكان وقيل له ذلك اذ ربما لو أمر ليحلق فى الحرم يمتد الاحصار فيحتاج الى الحلق فى الحل فيفوت الزمان والمكان والى الاول أشار فى الاصل والى الثانى وهو الجواز أشار فى الجامع الصغير والله سبحانه أعلم (وسادس لو كان قارنا أو متمتعا لفوات الترتيب) أى عند من يقول به وقد عرفت انه يسقط دمه بالعذر اتفاقا (وعليه ان يطوف للزيارة) أى ولو الى آخر عمره لكونه ركنا ولانه لا يخرج عن الاحرام فى حق النساء بدونه (والصدر) أى ان خلى وهو بمكة ان كان آفاقيا والا فلا (ويتحقق الاحصار) أى بمنعه عن الطواف والوقوف (فى الحرم) أى جميعه المشتمل على بلد مكة ومسجده (كما فى الحل) أى كما اذا أحصر عنهما فى أرض الحل وهو ما عدا أرض الحرم سواء دخل فى الميقات أم لا (ومن افسد حجه بالجماع اذا أحصر فهو كالذى لم يفسده) أى فى وجوب اتيان باقى الواجبات واجتناب سائر المحظورات (وعليه دم فساد) أى دم جناية موجبة للافساد (ودم المحصر) أى لخلاصه عنه بالتحلل (والقضاء) أى عليه قضاء تلك الحجة من قابل

(فصل فى بعث الهدى) أى طريق ارساله لاجل احلاله (اذا أحصر المحرم بحجة أو عمرة) وكذا اذا كان محرما بهما على ما سيأتى بيانه (وأراد التحلل) أى الخروج من احرامه بخلاف من أراد الاستمرار على حاله منتظرا لزوال احصاره (يجب عليه ان يبعث الهدى) لقوله تعالى

ما عندى فاغفر لى ذنوبى (اللهم) انى أسألك ايمانا يباشر قلبى ويقينا صادقا حتى أعلم انه لا يصيبنى الا ما كتبت لى ورضنى بقضائك (اللهم) أعنى على الدنيا بالقناعة وعلى الدين بالطاعة (اللهم) اغننى بالافتقار اليك ولا تفقرنى بالاستغناء عنك (اللهم) انى لا أملك لنفسى نفع ما أرجو ولا أستطيع دفع ما أكره وأصبح الخير كله بين يديك وأصبحت فقيرا الى رحمتك فلا تجعل مصيبتى فى رزقى ولا تجعل الدنيا أكبر همى ولا

وأتموا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدى (وهو) أى الهدى (شاة وما فوقها) أى فى الكمية بأن يزيد على واحدة ماشاء أو فى الكيفية بأن يذبح بقرة أو ينحر ناقة (ويجوز البدنة) أى من الابل والبقر (عن سبعة) أى سبعة أشخاص (أو يبعث ثمن الهدى ليشترى به) أى المبعوث أو غيره بثمنه (الهدى) أى ما يصح ان يكون هديا وفيه ايماء الى انه لا يجوز أداء الصدقة بتلك القيمة (ويأمر أحدا بذلك) أى باشتراء الهدى وهو مستدرك لما فهم مما سبق (فيذبح عنه) أى وكيله نيابة عنه (فى الحرم) خلافا للشافعى حيث جوز ذبحه حيث أحصر ولو فى الحل كما قرر فى محله (ويجب ان يواعده يوما معلوما) أى وقتا معينا (يذبح فيه حتى يعلم وقت احلاله) أى زمان خروجه من احرامه وهذا فى احرامه للحج على ماعند الامام من انه يجوز ذبح هديه ولو قبل يوم النحر وان كان ذبحه فيه أفضل اجماعا وأما عندهما حيث لا يجوز ذبحه قبل يوم النحر فلا حاجة الى المواعدة لانهما عينا يوم النحر وقتا له نعم يمكن حمله على اطلاقه عند الكل باعتبار ما بعد ايام النحر فانه لا بد من تعيين وقته أو فى ايامه فيحتاج الى تبيين زمانه وقد علم بذلك انه لا يتوقف ذبحه فى العمرة فى الاتفاق فيحتاج الى المواعدة فيها بلا خلاف (ثم انه) أى المحصر (لا يحل ببعث الهدى) أى بمجرده (ولا بوصوله الى الحرم حتى يذبح فى الحرم) أى عنه وليه فيه (ولو ذبح فى غير الحرم لم يتحلل به من الاحرام) أى بل هو محرم على حاله كغيره فلا يحلق رأسه ولا يفعل شيأ من محظورات احرامه حتى يكون اليوم الذى واعده ويعلم تحقق ذبح هديه فيه وهذا مشكل جدا حيث لم يعتبروا غلبة ظنه وصرحوا بانه لو ظن ان الهدى قد ذبح يوم المواعدة ففعل من محظورات الاحرام شيأ ثم تبين عدم الذبح فيه كان عليه موجب الجناية حتى لو حلق يجب عليه الفدية وكذا لو ظن انه ذبح فى الحرم وقد ذبح فى الحل فكأنه لم يذبح ولم يحل من احرامه وعليه ان يبعث بآخر حتى يذبح فى الحرم أما لو واعده ذبحه يوما فذبح قبله جاز استحسانا بالاتفاق كذا ذكره والظاهر انه يجوز أيضا فى القياس فتأمل لينكشف عنك وجه الالتباس (واذا ذبح فى الحرم) أى فى وقته المعين له أو قبله (حل) أى من احرامه فحل له جميع محظوراته (ولو كان المحصر قارنا) أى بعمرة وحجة (يبعث بهديين) أى بخروجه من الاحرامين والافضل ان يكونا معينين مبينين (ولو لم يبين أيهما للحج وأيهما للعمرة لم يضره) لانه لا يشترط تعيين النية (ولو بعث) أى القارن (بهدى واحد ليتحلل من الحج) أى من احرامه (ويبقى فى احرام العمرة) أى محرما فى حكمها (لم يتحلل من واحد منهما) أى لعدم تصور انفكاك أحدهما ففيه دلالة على انه ان اراد بذلك الهدى أن يتحلل من العمرة فقط مع بعد هذه الارادة شرعا وعادة فليس له اللهم الا اذا كان محصرا من الطواف دون الوقوف فانه يتصور ذلك منه لكن صرحوا بأن القارن اذا وقف بعرفة قبل ان يأتى بأكثر طواف العمرة ارتفضت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه (ولو بعث) أى القارن (ثمن هديين فلم يوجد بذلك القدر) أى الثمن (بمكة الا هدى واحد فذبح) اى ذلك الهدى وحده (لم يتحلل عن الاحرامين) أى جميعهما (ولا عن احدهما) اى لما تقدم بيانهما وقد ذكر الحسن فى منسكه هذه المسئلة بعينها (ولو أحصر مفرد وبعث بهديين يحل بذبح اولهما ويكون الثانى تطوعا) بخلاف القارن والفرق ظاهر بينهما (ولو احرم) أى شخص (بشئ واحد) أى بنسك غير معين

مبلغ على ولا تسلط على
بذنوبى من لا يرحمنى (اللهم)
انا نسألك كلمة الاخلاص
فى الغضب والرضا والقصد
فى الفقر والغنى وأسألك
الرضا بالقدر وعلما لا ينفد
وقرة عين لا تنقطع ولذة
العيش بعد الموت وشوقا
الى لقائك ولذة النظر الى
وجهك الكريم وأعوذ بك
من ضراء مضرة ومن فتنة
مضلة (اللهم) زينا بزينة
الايمان ولباس التقوى
(اللهم) يامن لا يخفى عليه
خافية اغفر لى ما خفى على
الناس من خطيئتى (اللهم)
سترت على ذنوبى

(لا ينوي بحجة ولا عمرة) أي بخصوصهما (ثم احصر تحلل بهدي واحد وعليه حجة) أي
استحسانا أو حجة وعمرة قياسا على ما ذكر بقوله (ولو نسيه) أي احرم بشيء ثم نسيه (ثم احصر
تحلل بهدي واحد وعليه حجة وعمرة) وكذلك ان لم يحصر ووصل مكة أدى أفعال
حجة وعمرة وعليه ما على القارن في جميع أحكامه (وان احرم بشيئين ثم نسيهما فاحصر بعث
هديين وعليه حجتان وعمرتان) أي احتياطا أو حجة وعمرة قضاء الموقت حجة وعمرة قضاء العمرة وهذا
بناء على حسن الظن به وحمل الحال على صرف احرامهما المبهمين الى القران دون
الحجتين والعمرتين لكراهة الجمع بينهما ثم شرع فيما فيه من تفصيل ابتدائه بقوله (وان جمع بين
الحجتين أو العمرتين فأحصر) أي فتحلل (فان كان قبل السير الى مكة يلزمه هديان) أي عند أبي
حنيفة خلافا لأبي يوسف (أو بعده) أي بعد سيره الى مكة (فهدي واحد) أي يلزمه أو فعليه
وهذا بالاتفاق وعند محمد هدي واحد في الوجهين سار أو لم يسر فأما ان احصر وصار فوصل الى مكة
لم يبق محصرا على قول الامام فان لم يقدر على الأعمال صبر حتى يفوته الحج فيتحلل بأفعال العمرة
كذا في الفتح وقال يجب أن يكون هذا في الاحصار بالعدو وقال المصنف في الكبير ولا يخفى أنه
إنما يأتي على رواية منع الاحصار بالحرم مطلقا وهو خلاف الصحيح كما مر انتهى ويعني بأن
الصحيح هو التفصيل المذكور فيما سبق مما يفيد أنه ان قدر على الطواف دون الوقوف فيأتي
بأفعال العمرة أولا ثم يتحلل فان فاته الوقوف تحلل عن احرام الحج بأفعال العمرة فقول ابن
الهمام نقلا عن الامام فان لم يقدر على الأعمال محمول على أعمال الحج كما لا يخفى وتقدم أن
الجمهور على تسوية الاحصار بالعدو وغيره كما اختاروه في تفسير الآية المختصة بالعدو في
قضية العمرة اذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب مع أن القول بعدم اعتبار الاحصار
اذا وقع من المسلم أعم من أن يكون ظالما بحبسه أو عادلا باستحقاقه يوجب حرجا عظيما في بقاء
احرامه وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم ابراهيم وهي الملة الحنيفية
السمحاء لا سيما مع المسامحة الحنيفية في عموم البلوى ولو كان وقوعه نادرا في القضاء (ولو طاف
القارن وسعى لحجته وعمرته) أي بأن طاف طواف العمرة وسعى لها ثم طاف طواف القدوم
وسعى لحجته (ثم احصر قبل الوقوف بعرفة) أي عن الوقوف والطواف جميعا (فانه يبعث بهدي
واحد) أي ويحل به كما في نسخة (ويقضي حجة وعمرة لحجته ولا عمرة عليه لعمرته) أي لانه أتى
بكمالها في أول قضيته ولم يبق منها الا الاحلال وقت حالته وصحته (ولا يحتسب بالطواف وسعي لحجته لان
ذلك) أي سعيه بعد طواف القدوم (انما يجب) أي وقوعه (بعد الفوات) أي بعد فوت حجه فيبطل
بفوته لان الاصل في السعي أن يقع بعد طواف الزيارة قبل الوقوف وانما جوز تقديمه عند طواف
القدوم لدفع المضرة الناشئة عن كثرة المزاحمة (ولو احصر عبد) أي مملوك (ان احرم بغير اذن
المولى فالمولى يبعث الهدي ندبا) أي ان شاء تخليص عبده من الاحرام الذي يكون مخلا في
الاستخدام وانما قال ندبا لان احرامه اذا لم يكن عن اذنه فيجوز له تحليله فيفيد أن احلاله ببعث
هديه أفضل فتأمل (ولو باذنه) أي ولو كان احرامه بأمره (فقيل يبعثه حتما) أي وجوبا كما
صرح به في خزانة الاكمل انه يجب على المولى بعث الهدي ووجهه ما ذكره القاضي في شرح
مختصر الطحاوي ان على المولى أن يذبح عنه هديا في الحرم فيحل لان هذا الدم وجب لبلية ابتلي

في الميزان الى سترها يوم
القيامة أحق (اللهم)
اغفر خطيئتي لأجد من
المؤمنين ولا تفضحني بها
على رؤوس العالمين (اللهم)
طهر لساني من الكذب
وقلبي من النفاق وعملي من
الرياء وبصري من الخيانة
فانك تعلم خائنة الاعين وما
تخفي الصدور (اللهم) ان حرمت
بأوزاري وذنوبي أجلها على
ظهري علما بأن لا ملجأ ولا
منجى منك الا اليك فاغفر لي
فانك أنت الغفور الرحيم
(اللهم) رضني بقضائك
وأسعدني بقدرك حتى
لا أحب تأخير ما عجلته ولا
تعجيل

بها العبد باذن المولى فصار بمنزلة النفقة (وقيل ندبا) كان الاولى ان يقول قيل يجب بعثه على المولى وقيل لا بل يجب على العبد لما في فتاوى قاضيخان لو أحرم باذن المولى ثم أحصر لا يجب دم الاحصار على المولى و يجب على العبد بعد العتق ولما في البدائع نقلا عن القدوري في شرحه مختصر الكرخي ولو أحصر العبد بعد ما أحرم باذن المولى لا يلزم المولى انفاذ هدى لانه لو لزمه للزمه لحق العبد ولا يجب للعبد على مولاه حق فان أعتقه وجب عليه ان يبعث بهدى لانه اذا أعتق صار ممن له عليه حق فصار كالحر اذا أحج غيره فأحصر فانه يجب على المحجوج عنه ان يبعث الهدى وكذا ذكر الكرماني مثل القدوري وفي البحر الزاخر ولو أمر المولى عبده ان يحج عنه فأحصر لم يلزم المولى انفاذ هدى فان أعتقه لزم المولى ان يبعث بهدى قال المصنف في الكبير فجعل المسئلة في الآمر وجعلها اصحاب البدائع وغيره في الآذن قلت وعلى تقدير فرق بينهما فاذا كان الامر غير موجب للبعث فبالاولى أن لا يكون الاذن باعثا على بعث المولى كما لا يخفى فتحرر من نقول الاكثر ان عدم الوجوب هو المعتبر بل ويتعين ان يحمل اطلاق نقل الاكمل على ما ذكروه فيما اذا أعتق عبده في مقام المفصل وأما تعليل القاضي وهو الباجي المالكي فظاهره انه مبني على قاعدة المالكية في ان المملوك يصير مالكا بتمليك المالك فيكون أداؤه عنه كذلك وأما القول بكونه ندبا فلم أر من صرح به فيكون في عهدة ناقله (ولو أعتقه) أي المولى (بعد الاذن) أي اذنه بالاحرام (يجب على المولى بعث الهدى) كما سبق من المنقول ولو لم يظهر باعتبار المعقول فان المقيس عليه الذي ذكره بقوله كالحر ليس نظير العبد من كل وجه والقياس مع الفارق ليس من النوع المقبول (ولو أحصر صبي أو مجنون) أي فتحلل كل منهما (فلا شئ عليه) أي لا دم ولا قضاء عليهما قياسا على ما اذا فعلا شيأ من المحظورات أو تركا عملا من الواجبات (ثم انه انما يجب على المحصر بعث الهدى اذا أراد التحلل به) أي بسبب ذبح هديه (اما اذا صبر) على تحمل مشقة احرامه (حتى يرتفع المانع) أي الباعث على حصره وحبسه (فيتحلل بافعال الحج) أي حقيقة أو حكما باعمال فائت الحج اذا كان محرما بالحج (أو العمرة فلا يجب عليه الهدى) أي اذا كان محرما بهما كما سبق اليه الاشارة (واذ بعث) أي المحصر (الهدى) أو قيمته الى مكة (فليس عليه) أي وجوبا (ان يقيم بمكانه) أي المحصور فيه (حتى يذبح بل له أن يرجع الى أهله أو حيث شاء) أي وله أن يصبر في مكانه لكن في الصورتين يكون محرما الى وقت تحقق ذبحه (وان عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجده) أي عينه أصلا (أو لا يجد ثمنه) أي ولا يكون عنده عينه (أو من يبعث بيده بقي محرما حتى يجده فيتحلل به أو يذهب الى مكة فيحل بافعال العمرة كالفائت) اما ان استمر لا يقدر على وصول مكة ولا الى الهدى بقي محرما أبدا لا يحل بالصوم ولا بالصدقة وليسا بدل عن هدى المحصر عند أبي حنيفة ومحمد وهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر قول أبي يوسف وبني عليه قوله (ولا يجزئ عن الهدى بدل لا صوم ولا صدقة) وروى عن أبي يوسف في المحصر انه ان لم يجد هديا قوم الهدى طعاما فيتصدق به على كل مسكين نصف صاع وان لم يكن عنده طعام صام لكل نصف صاع يوما فيتحلل به قال في الامالي وهذا أحب الي يعني لان فيه مخلصا عما فيه الحرج العظيم قال في الكبير قلنا قياس يخالف النص في غير المقيس فلا يقبل قلت لا نص في المسئلة عن الشارع لا من الكتاب

شئ أخرته ولا شئ تك سرى ولا بد عورتي وآمن روعتي واكفني شر عدوي واقض ديني وأنعم علي بفكاك رقبتي من النار (اللهم) ارحم غربتي في الدنيا ومصرعي عند الموت ووحشتي في قبري ومقامي بين يديك (اللهم) اني أعوذ بك ان أفتقر في غناك أو أضل في هداك أو أذل في عزك وأضام في سلطانك أو أجهد والامر اليك (اللهم) انك عفو تحب العفو ولولا العفو أحب الاسماء اليك ما ابتليت بالذنب أحب الخلق اليك فارحمنا واعف عنا

ولا من السنة والقياس عليه موجود في الشرع بعينه وهو كفارة صيد الحرم بطريق التخيير وكفارة
القتل بعد عدم القدرة على الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتهاد بعض المجتهدين المطلقين في قواعد
أصول الدين كأبي يوسف وقد تبعه الشافعي أيضا مع جلالته في المرغيناني والتحفة عند الشافعي
بصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف آخرا أولا ولعلهما قاساه على من لم يجد الهدي من متمتع
قارنا أو متمتعا كما نزل به القرآن أيضا والحاصل ان هذا أوجه ما قيل بصوم عشرة أيام ثم يتحقق
وقياس كفارة الحلق بعذر وجه ما قيل بصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قيل بصوم
بازاء كل نصف صاع يوما والكل وجيهة وطريقة وجيهة غير خارجة عن قواعد الشريعة لكن
ما ذهب إليه من الأئمة ولا تقيس الملوك بالصعلوك في عمة السلوك (ولا يفيد اشتراط الاحلال عند
الاحرام شيأ) أي لا من سقوط الدم ولا من حصول التحلل بدونه والمعنى ان المحصر لا يحل إلا
بالذبح في الحرم سواء اشترط عند احرامه الاحلال بغير ذبح عند الاحصار أم لا وهذا المطلق
المذهب في كتب المذهب وذكر في الايضاح قال أبو حنيفة الشرط يفيد سقوط الدم ولا يفيد
التحلل ونقل الكرماني والسروجي عن محمد انه ان كان قد اشترط الاحلال عند الاحرام لو
حصر جازله التحلل بغير هدي (تنبيه) أي لما قبل التنبيه (المرأة اذا أحرمت بحج نفل ولو بإذن
الزوج أو المملوك ولو بإذن المولى فللزوج والمولى منعهما فلا عليهما الهدي) أي لانهما صارا بمنزلة المحصرين
(ولكن لا يتوقف تحللهما على ذبح الهدي) أي كما يتوقف تحلل المحصر على ذبحه (بل يحلان
في الحال) أي المرأة والمملوك (اذ أدناه لا أدنى شيء من المحظورات كقص ظفر بأمر الزوج
أو المولى) اعلم ان الذي يتحلل بغير الهدي فكل محصر منع عن المضي في موجب الاحرام شرعا
لحق العبد كالمرأة والعبد الممنوع بحق الزوج والمولى فان أحرمت المرأة أو الامة أو العبد
بغير اذن الزوج والمولى فلهما ان يحللاهما في الحال من غير ذبح الهدي ثم يجب على المرأة ان
تبعث الهدي أو ثمنه الى الحرم ليذبح عنه هدي الكفارة وعليها حجة وعمرة ان كان احرامها
بحجة وعمرة ان كان بعمرة بخلاف ما لو مات زوجها أو محرمها في الطريق فانها لا تتحلل الا بالهدي
ولعل الفرق بين المسئلتين ان احصار الثانية حقيقي واحصار الاولى حكمي ثم على العبد
هدي الاحصار بعد العتق وحجة وعمرة كما سبق من تفصيل الاحرام ولو أحرم العبد باذن المولى
كره تحليله ولو حلله حل وعند أبي يوسف وزفر انه ليس للمولى اذا أذن لعبده في الحج ان يحلله
وهذا هو الظاهر وان كان الصحيح جواب ظاهر الرواية كما في البدائع ولو أحرم العبد أو الامة
باذن المولى ثم باعهما نفذ البيع وجاز للمشتري ان يحللهما بلا كراهة وليس له الرد بالعيب عند
أئمتنا الثلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله الرد بالعيب وعلى هذا الخلاف اذا أحرمت المرأة بحج
نفل ثم تزوجت فللزوج ان يحللها عندنا خلافا لزفر كذا ذكره القاضي الخلاف في شرح
الطحاوي وذكر القدوري الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعتبر (أما اذا أحرمت
المرأة بحجة الاسلام) أي بغير اذن زوجها (ولا محرم لها) جملة حالية وكذا قوله (ومنعها زوجها)
أي لعدم وجود محرم لها على مقتضى مذهبنا (أو مات زوجها أو محرمها في الطريق) أو في مكانها
(وهي محرمة) أي بأي احرام كان (ولو بحج تطوع) أي مع انها عليها حج فرض (فانها لا تحل إلا
بذبح الهدي في الحرم) أي لانها في حكم المحصر (وان حللها زوجها) أي بشيء من محظورات

وادخلنا الجنة وان لم نكن
من أهلها وخلصنا من النار
وان كنا قد استوجبناها
(اللهم) لا تدع علينا في الدنيا
وزهدنا فيها ولا تفقرنا عليها
مع ما ترى أعيننا بها (اللهم)
أنت السلام ومنك السلام
حينا ربنا بالسلام وأدخلنا
دارك دار السلام تباركت
وتعاليت يا ذا الجلال
والاكرام (اللهم) اغفر لنا
وارحمنا وعافنا واعف عنا
وتقبل منا وأدخلنا الجنة
ونجنا من النار وأصلح لنا
شأننا كله (اللهم) اني
أسألك بأن لك الحمد أنت
الله الذي

الاحرام (لاتحلل الا بالهدى فى حج الفرض) أى فى حج يكون عليها فرضا بخلاف ما اذا أحرمت بنفل ولو بالاذن وليس عليها حجة الاسلام فان له ان يحللها من ساعته ولا يتأخر تحليله اياها الى ذبح الهدى وعليها الهدى وحجة وعمرة فتامل فى المقام ليظهر لك حقيقة المرام ثم اعلم ان المسئلة خلافية ففى الكبير لو أحرمت بحجة الاسلام بغير اذنه ولم تجد محرما ذكر فى الاصل ان للزوج أن يحللها بغير هدى وذكر الكرخى انه لا يحللها الا بالهدى وكذا فى المبسوط فى الفرض لا يتحلل الا بالهدى وعن محمد أحرمت باذن الزوج قبل أشهر الحج فله ان يحللها وان أحرمت فى أشهر الحج فليس له أن يحللها وان كان فى بلاد بعيدة يخرجون منها قبل أشهر الحج فأحرمت فى وقت خروج أهل بلدها لم يكن له ان يحللها وان أحرمت قبل ذلك بقدر متفاوت كان له ان يحللها الا أن يكون احرامها قبل ذلك بأيام يسيرة كذا فى الحاوى الا ان حق العبارة أن يقول فى صدر الجملة فان أذن الزوج لها بحجة الاسلام مطلقا فأحرمت قبل أشهر الحج الى آخره فانه اذا أذن لها ان تحرم قبلها فليس له تحليلها على ما لا يخفى ثم الاذن قبل الاحرام ظاهر وأما بعده فحاصل أيضا بقوله أصبت أو أحسنت أو رضيت فعلك أو أجزت أو أذنت لك فى المسير الى مكة ونحو ذلك ولا يكفى مجرد رؤيته احرامها والسكوت عنها

* (فصل فى التحلل) * أى فى آدابه (واذا علم) أى المحصر (انه) أى الشأن (قد ذبح هديه) اى الذى بعثه (بالحرم) أى فى أرض الحرم (وأراد أن يتحلل) أى يخرج من احرامه لعدم لزومه عليه (بفعل أدنى ما يحظره من الاحرام) أى يمنعه من بقائه والاولى أن يقال أدنى ما يحرم بالاحرام من قص شارب أو قلم ظفر أو تطيب عضو (ولا يجب عليه الحلق) أى ولا التقصير خلفا عنه (وان فعله فحسن) أى مستحسن وهو يحتمل انه مندوب أو سنة أو مباح كما سيأتى بيانه (ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح) أى ولو فى الحرم (حتى يتحلل بفعل) أى من محظورات الاحرام ولو بغير حلق فان الحلق ليس بشرط عندهما على ما فى البحر الزاخر وعند أبى يوسف عليه الحلق وان لم يفعل فلا شئ عليه وهذا يقتضى انه مسنون لا واجب فلا خلاف كذا فى الطرابلسى وقال الخبازى وهذا يدل على ان الحلق مندوب اليه للمحصر وليس بواجب ولا مسنون عنده وأن المراد من قوله عليه استحسانا لا غير لان ترك الواجب يوجب الدم وترك السنة يوجب الاساءة ولم يذكر واحدا من الامرين فعلى هذه الرواية لا يتحقق الخلاف فى المسئلة بخلاف ما روى فى النوادر عن أبى يوسف انه واجب عليه لا يسعه تركه فان ترك فعليه دم وفى مختصر الطحاوى ان لابى يوسف ثلاث روايات فى رواية يجب وفى رواية يستحب وفى رواية لا شئ عليه انتهى وفى شرح الآثار للطحاوى تكلم الناس فى المحصر اذا نحر هديه هل يحلق رأسه أم لا فقال قوم ليس عليه ان يحلق وممن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يحلق فان لم يحلق حل ولا شئ عليه وممن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يحلق ويجب ذلك عليه انتهى والقصر على حكم الحلق كما لا يخفى ومال الطحاوى الى هذا القول أقول ولعله لانه مستفاد من ظاهر ما ورد فى الاحصار من الآية وما صدر عنه صلى الله عليه وسلم فى الحديبية من التأكيد والمبالغة فى أمر الحلق من غير الاكتفاء بالتقصير كما يتضح حكمه فى علم الحديث والتفسير هذا وفى النخبة اختار قوام الدين شارح الهداية وجوب الهدى مطلقا سواء كان فى الحل والحرم ثم اعلم انه لا يجوز ذبح المحصر الا فى الحرم عندنا وكذا عند مالك فاذا ذبح فقد حل بمجرد الذبح ويتفرع

لا اله الا أنت يا أمان الخائفين يا بديع السموات والارضين يا ذا الجلال والاكرام يا حى يا قيوم (اللهم) انى أسألك بانك أنت الله الواحد الاحد الفرد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد أسألك العفو والعافية فى الدنيا والآخرة (اللهم) أنت الملك لا اله الا أنت وأنا عبدك ظلمت نفسى واعترفت بذنبى فاغفر لى ذنوبى فانه لا يغفر الذنوب الا أنت واهدنى لاحسن الاخلاق ولا يهدى لاحسنها الا أنت واصرف عنى سيئها فانه لا يصرف سيئها الا أنت لبيك

عليه قوله (ولو ذبح) أي الهدي في أرض الحرم (فسرق) أي بعد ذبحه (لا شيء عليه) لأنه إنما يجب عليه الإراقة لا الإعطاء (وإن لم يسرق تصدق به) أي تمليكا أو إباحة ولو في أرض الحل (ولو ذبح قبل الميعاد بيوم) أي مثلا (جاز) أي قبله بخلاف ما إذا كان بعده ولو بساعة (ولو ظن) أي المحصر (أنه) أي الهدي (ذبح) في أرض الحرم (فظهر بخلافه) أي بأن لم يذبح أو ذبح في الحل أو بعد الميعاد والحال أنه ارتكب بعض المحظورات بناء على ظن أنه خرج من الإحرام بذلك الذبح (فعليه لما ارتكبه من المحظورات الجزاء) أي من أنواع الكفارات (وإن أكل من الهدي الوكيل) أي ولو بإذن الموكل (ضمن قيمة ما أكل إن كان غنيا) أي مالك نصاب (ويتصدق بها على الفقراء) أي عن المحصر (ولو ذبح المأمور) أي هدي المحصر (ثم زال إحصاره) أي إحصار الآمر (جاز) وكذا إذا لم يجئ (لم يتعين) أي المأمور شيئا

• (فصل في زوال الإحصار إذا زال إحصار المحرم بالحج فهو) أي زواله (لا يخلو عن أحد الوجوه الخمسة) لوجه الحصر أنه (إما أن يزول) أي الإحصار (قبل بعث الهدي) أي وهو ظاهر ولا يتصور تعدده فهو الوجه الأول (أو بعده) بعثه وهو لا يخلو أن يكون كما قال (في وقت يقدر على إدراك الحج والهدي) أي معا وهو الوجه الثاني (أو في وقت لا يقدر على إدراكهما جميعا) وهو الوجه الثالث (أو يقدر على إدراك الهدي دون الحج) وهو الرابع (أو بالعكس) أن يقدر على إدراك الحج دون الهدي وهو الخامس فإذا عرفت ذلك (ففي الوجه الأول وهو أن يزول) أي الإحصار (قبل البعث) أي بعث الهدي (والثاني) أي من وجهيه أيضا (وهو أن يزول في وقت يقدر على إدراكهما يلزمه) أي في الوجهين (التوجه) أي يجب عليه المضي بالإتيان (ولا يجوز له التحلل) أي حينئذ (ويفعل بهديه ما شاء) أي من بيع أو هبة أو صدقة ونحو ذلك (وفي بقية الوجوه) أي من الوجوه الخمسة وهي الوجوه الثلاثة (لا يلزمه التوجه ويجوز له أن يتحلل بالهدي) أما فيما لا يقدر على إدراكهما جميعا فلا يلزمه المضي لعدم فائدته وجاز له التحلل اتفاقا وأما فيما يقدر على إدراك الهدي دون الحج فكذا لا يلزمه المضي اتفاقا على ما في الروايات المشهورة في المذهب إلا ما جاء في رواية شرح الأكمل حيث قال ولو بعث بالهدي ثم قدر أن يدركه قبل ذبحه لم يجب أن يقيم ويحل بالهدي إلا إذا لم يقدر على إدراكه فإنه بظاهره قد ينبئ عن أن ضميره راجع إلى الهدي كما توهم المصنف على ما يفهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب أن مرجعه إلى الحج وإلا يلزم تناقض بين كلاميه حيث يصير التقدير ثم قدر أن يدركه إلا إذا لم يقدر على أن يدركه فأدرك وأدرك (إلا في الوجه الأخير) وهو أن يقدر على إدراك الحج دون الهدي (الأفضل له التوجه) الصواب أن يقال جاز له التحلل ولا يلزمه المضي استحسانا (وفي رواية يجب) أي يلزمه المضي ولا يجوز له التحلل قياسا وهو قول زفر ورواية الحسن عن أبي حنيفة وهو الأفضل اتفاقا ثم قوله (وهو) أي الوجه الأخير (أن يدرك الحج دون الهدي) بيان للمعلوم المقدم وقد تقدم ثم هذا الوجه إنما يتصور على مذهب أبي حنيفة لأن دم الإحصار عنده لا يتوقت بأيام النحر بل يجوز قبلها فيتصور إدراك الحج دون الهدي وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وأما على مذهب أبي يوسف ومحمد فلا يتصور هذا الوجه في المحصر لأن دم الإحصار عندهما يتوقت بأيام النحر فمن يدرك الحج يدرك الهدي وأما المحصر بالعمرة فيتصور في حقه بالاتفاق لعدم توقت دمه

وبمحمد نبيك والمبعوث كافة
سيدنا تباركت وتعاليت
أستغفرك وأتوب إليك
(اللهم) بعلمك الغيب
وبقدرتك على الخلق
أحيني ما علمت الحياة خيرا
لي وتوفني إذا علمت الوفاة
خيرا لي (اللهم) إني أنزل
بك حاجتي وإن قصر رأيي
وضعف عملي افتقرت إلى
رحمتك فأسألك يا قاضي
الأمور أن تجيرني من
عذاب السعير ومن فتنة
القبر (اللهم) اهدني لأرشد
أمري وأجرني من شر
نفسي (اللهم) إني أعوذ
بك من منكرات الأخلاق
والأهواء (اللهم) إني
أعوذ بك من الشقاق
والنفاق وسوء الأخلاق
بسم الله

بأيام النحر من غير خلاف (وان زال احصار القارن لكن لا يدرك الحج ولا الهدي لا يلزمه التوجه) أي الى مكة لعدم الفائدة بتدارك أحدهما (بل ان شاء حل بالهدي) أي صبر حتى يحل بذبح الهدي (وان شاء توجه) أي الى مكة (ليتحلل بافعال العمرة) ولا شك ان هذا هو الافضل (وله) أي للقارن المحصر (في هذا) أي في ضمن هذا الحكم المذكور من التخيير المسطور (فائدة) أي عظيمة (هي انه لا يلزمه عمرة في القضاء) لكن فيه اشكال حيث ورد هنا اعتراض وسؤال وبيانه انه اذا كان المحصر قارنا فينبغي أن يجب عليه اتيان العمرة التي وجبت عليه بالشروع في القران حيث قدر عليها وأجيب بانه لا يقدر على أدائها بالوجه الذي التزمه وهو كونه على ما يترتب عليه الحج اذ بفوات الحج فات به ذلك كذا في الخبازي والفتح (وأما المعتمر) أي المحصر (ان زال احصاره قبل بعث الهدي أو بعده في وقت يقدر على ادراكه) أي ادراك الهدي في الصورتين (يلزمه التوجه) أي اجماعا (وان لم يقدر على ادراك الهدي) أي بعد بعثه (لم يلزمه التوجه) أي بالاتفاق بين الامام وصاحبيه (ولا يتصور في حقه) أي المعتمر المحصر (عدم ادراك العمرة) لان وقتها جميع العمر من غير تعيين شهر وتقييد يوم بخلاف الحج فانه مختص بزمان مخصوص ثم اعلم انه اذا زال احصاره بعد فوات الحج ولم يبعث الهدي صار حكمه حكم الفائت فقد ذكر عز بن جماعة في منسكه ان عند الحنفية اذا صابر الاحرام متوقعا زوال الحصر ففاته الحج والحصر دائم تحلل بعمرة ولا يكون محصرا ويجب عليه القضاء ولا يحتاج الى احرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد بل يؤديها باحرام الحج وعند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد للعمرة ولو لم يتحلل لا يحج في العام القابل بذلك الاحرام وتعقبه المصنف في الكبير بان قوله عند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد وهم لان عنده ينقلب احرامه احرام عمرة من غير تجديد كما سيأتي بيانه في باب الفوات انتهى وسيجيء برهانه ان شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة والحصر دائم تحلل بعمرة ولا يكون محصرا ظاهر التناقض ولعل مراده أن حصره عن الوقوف مستمر ولا يكون محصرا عن الطواف فتأمل لئلا تقع في وحل الخلاف

(فصل) في بعض فروع الاحصار (ان بعث) أي المحصر بحجة أو عمرة (بالهدي ثم زال احصاره وحدث احصار آخر) أي من المحصر الاول والآخر (فان علم) أي المحصر (انه يدرك الهدي) أي حيا (ونوى به احصاره الثاني) أي بعد تصور ادراكه (جاز وحل به) أي ان صحت شروطه (وان لم ينو لم يجز) أصلا (ولو بعث هديا لجزاء صيد أو قلد بدنة وأوجبها تطوعا ثم أحصر) أي الآخر (ونوى) الاولى فنوى (ان يكون) أي الهدي في الصورتين (لاحصاره جاز وعليه اقامة غيره مقامه) أي لجزاء صيده وايجاب تطوعه خلافا لابي يوسف

(فصل في قضاء ما أحرم به اذا حل المحصر) أي من احرامه مطلقا (بالذبح) أي بذبح الهدي في الحرم وفي قضاء ما أحرم به تفصيل بينه بقوله (فان كان احرامه) أي الذي حل به منه (الحج) أي فقط (فعليه قضاء حجة وعمرة) وفيه انه لا يصح اطلاقه بل يحتاج الى تقييده بمفسد على ما ذكر محمد في الاصل عن أبي حنيفة حيث قال فان بقي وقت الحج عند زوال الاحصار وأراد ان يحج في عامه ذلك أحرم وحج وليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وذكر ابن أبي مليك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وعليه نية ان قصد الاحرام الاول وان تحولت السنة فعليه قضاء حجة وعمرة ولا تسقط عنه

ما شاء الله لا يأتي بالخير الا الله بسم الله ما شاء الله لا يصرف السوء الا الله بسم الله ما شاء وما بكم من نعمة فمن الله بسم الله ما شاء الله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد (اللهم) صل وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد (اللهم) وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد (اللهم) صل على ملائكتك المقربين وعلى أنبيائك المرسلين وعلى أهل طاعتك أجمعين

لما اخلفة الاينية القضاء وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ان عليه قضاء حجة وعمرتان الوجهين جميعا وعليه نية القضاء فيهما وهو قول زفر ثم اعلم انه اذا أحصر في حجة الفرض يحل منها يلزمه القضاء عند الائمة الاربعة كما في التطوع عندنا وأحمد في رواية (وان كان) أي المحصر (قارنا فعليه قضاء حجة وعمرتين ويخير) أي عند ارادة القضاء (ان شاء يقضى بقران) أي بان يجمع بين حجة وعمرة ثم يأتي بعمرة (أو افراد) أي بكل من الثلاثة وهذا اذا لم يقض في سنة الاحصار أما اذا زال الاحصار بعد التحلل بالذبح والوقت بسع تجديد الاحرام والاداء فاعليه عمرة القران على ما هو في رواية الاصل كذا ذكره ابن الهمام (وان كان) أي المحصر (معتمرا فعليه عمرة لاغير) وقضاؤها أي وقت شاء لانه ليس لها وقت معين (وتجب نية القضاء) أي فيما اذا كان الاحصار بحج اتفاقا (اذا وقضاه) أي ما أحرم به (بعد تحول السنة في النفل) أي في احرام غير الفرض (اما ان قضاه في عامه ذلك أو كان بحجه) أي الذي أحصر به وتحلل عنه بذبح هديه (حجة الاسلام) أي أول فرضه (ولا يحتاج الى نية القضاء وان تحولت السنة) أي بان ينوي حجة الاسلام من قابل قضاء لانها باقية في ذمته مالم يؤدها ولم يخرج وقتها ليصير قضاء لان العمر كله وقت ادائها كذا ذكره ابن الهمام وأشار اليه قاضيخان (وكذلك وجوب العمرة مع الحج فيما اذا قضى بعد تحويل السنة وان قضاه في عامه لا يجب عليه عمرة) وأيضا انما تجب العمرة مع الحج فيما اذا أحصر بالحج اذا حل بالذبح أما اذا حل بأعمال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء لانه صار كالفائت (فاذا زال احصاره) أي المحرم بالحج (بعد التحلل) أي بالهدي (وأراد ان يحج من عامه ذلك والوقت يسع تجديد الاحرام) أي والاداء (فان أحرم بحج فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وكذا المرأة اذا حللها زوجها) أي بعدما أحرمت بحجة النافلة (ثم أذن لها) أي بالاحرام (فأحرمت وحجت في عامها ذلك) وكذا اذا تحولت السنة فأحرمت على ما ذكره القاضي في شرح مختصر الطحاوي (ولو لم يحل المحصر بالذبح حتى فاته الحج وحلل بأعمال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء) يعني أيضا كما في نسخة (ويستوي في وجوب القضاء المحصر بالحج الفرض والنفل والمظنون والمفسد والحاج عن الغير والحر والعبد الا انه) أي وجوب القضاء (على العبد) أي ومن في معناه (يتأخر وجوب اداء القضاء الى ما بعد العتق) واعلم انه اذا أحرم على ظن أن عليه الحج ثم ظهر عدمه فأحصر فلا قضاء عليه كما صرح به البزدوي وصاحب كشف الاسرار لكن ذكر السروجي في الغاية شرح الهداية ان الداخل في الحج يلزمه المضي فيه والقضاء لو أفسده واحلله والى القضاء لو أحصر ثم تحلل فيه لا يلزمه القضاء لانه مع خروجه من الاحرام والاتمام لزوم القضاء لان الاحرام في الاصل لازم والتحلل لدفع الحرج والمشقة وفيما بعد ذلك لم يبق صفة اللزوم معتبرة

(باب الفوات)

هو بفتح الفاء مصدر كالموت على ما في القاموس (فائت الحج هو الذي أحرم به ثم فاته الوقوف بعرفة ولم يدرك شيأ منه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساعة لطيفة) أي لغوية لا عرفية (ولو أدرك ساعة من وقته) أي مع مكانه (نهارا) أي بعد زوال عرفة (أو ليلا) أي ليلة المزدلفة الى طلوع فجرها (فقد تم حجه) لقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد

من آهل السموات والارضين وعلينا معهم بأرحم الراحمين (اللهم) أحسن عاقبتنا في الامور كلها وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة (اللهم) أعني على غمرات الموت وعلى سكرات الموت وهونها على حتى لا أجد لها كربا ولا غما ولا ألما والقني حجة الايمان عند الممات (اللهم) أعني على الموت وسكرته وعلى القبر ووحشته وعلى يوم القيامة وروعته وعلى الميزان وخفته وعلى الصراط وزلته (اللهم) ارحم غربتي في الدنيا وتصرعي عند الموت ووحدتي في القبر ومقامي بين يديك وتوفني عند منتهى أجلي

أدرك الحج رواه الطبراني بسند حسن عن ابن عباس فكان الأولى للمصنف أن يقول فقد أدرك حجه لانه لا يتم الا بركنه الثاني وهو طواف الزيارة اجماعا الا ان يحاول ويؤول بأن مراده بالتمام تصوره واحتماله وبأن قوله (وأمن الفوات والفساد) عطف تفسير لما قبله ولذا قال الشيخ عمر النسفي رحمه الله في تفسيره فقد تم حجه أى أمن الفوات فانه لم يبق عليه ركن الا الطواف بالبيت وذلك لا يفوت أى لان جميع العمر وقته والا فقد يتحقق الفوات بالموت وقد يقال لا يفوت به أيضا اذ يجوز ان يتدارك بدنة هذا وقد وقع في عبارتهم تم حجه أيضا فتبعهم ولذا قال ابن الهمام لا شك انه ليس التمام باعتبار عدم بقاء شئ عليه فهو باعتبار أمن الفساد والفوات (ثم اذا فاته الوقوف بعذر) وهو ظاهر أنه لا حرج عليه (أو بغير عذر) أى مع انه آثم (سقط عنه أفعال الحج) أى بقيتها (وعليه ان يتحلل بافعال العمرة صورة) عند أبى حنيفة ومحمد كما سيأتى بيانه (فيطوف ويسعى ثم يحلق أو يقصر ان كان) أى الفائت (مفردا) أى بالحج (وعليه قضاء الحج من قابل) أى عام آت (ولا عمرة عليه ولا دم) أى بخلاف المحصر وقال الحسن ابن زياد عليه الدم وأشار في شرح الكنز الى استحباب الدم للفائت عندنا (ولا طواف للصدر) أى عليه اتفاقا (وان كان) أى الفائت (قارنا) أى فينظر (فانه ان كان قد طاف لعمرته قبل الفوات فهو كالمفرد) أى لانه باداء ركنها خرج من عهدتها (وان لم يطف لها) أى قبل الفوات (فانه يطوف أولا لعمرته ويسعى لها ثم يطوف طوافا آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق وقد بطل عنه دم القران) أى لانه دم شكر مرتب على توفيق الجمع بين العبادتين (وعليه قضاء حجة لا غير) أى لفراغ ذمته من احرام عمرته (وان كان) أى الفائت (متمتعا بطل تمتعه) أى لان شرطه وجود حجه في سنة عمرته (وسقط عنه دمه) لما سبق وجهه (وان ساقه) أى الهدى (فعل به ما شاء) أى ان كان الهدى لتمتعه بخلاف ما اذا كان هديه تطوعا كما لا يخفى (وعليه قضاء حجة فقط) أى لفراغه عن عمرته بالكلية ان لم يسق وفي الجملة ان ساق (ويقطع القارن) أى الفائت (التلبية اذا أخذ في الطواف الذى يتحلل به) لانه لما فات وقت قطع تلبيته بأول رمى العقبة صار كأن طوافه هذا قام مقام بقية أفعال حجه ولا يقطع عند طواف عمرته لانه في حكم اثناء أفعال حجه وكان حقه التقدم الا انه أخر لضرورة الفوات ثم اعلم ان أصحابنا اختلفوا فيما يتحلل به فائت الحج انه يلزمه ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة فقال أبو حنيفة ومحمد هو باحرام الحج وقال أبو يوسف باحرام العمرة و ينقلب احرامه عمرة وقالا لا ينقلب والمؤدى ليس أفعال العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى باحرام الحجة وهذا معنى قول المصنف صورة فيما سبق فتدبر والدليل على صحة ما ذكراه قوله (ولو جامع الفائت قبل طوافه) أى الذى يتحلل به مع السعى بعده (فليس عليه قضاء العمرة التى يتحلل بها) أى اتفاقا فهذا دليل على ان المؤدى ليس أفعال العمرة حقيقة فقوله (لانها ليست بعمرة) ليس على ظاهره بل معناه ان أفعالها ليست بأفعال العمرة حقيقة بل صورة كما بينه بقوله (انما هى مثل أفعالها) ومن الدليل أيضا على صحة قولهما ان فائت الحج لو كان من أهل مكة يتحلل بالطواف كما يتحلل أهل الآفاق ولا يلزمه الخروج الى الحل ولو انقلب احرامه احرام عمرة وصار معتمرا لزمه الخروج الى الحل كذا ذكروه وفيه بحث ظاهر على ما لا يخفى ثم ثمرة الخلاف تظهر فيما اذا فاته الحج فأهل بحجة أخرى فعل بأفعال العمرة

على شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واجعله آخر كلامى فى الدنيا (اللهم) انى أسألك عيشة نقية وميتة سوية ومردا غير مخزى ولا فاضح (اللهم) اجعل حبك أحب الاشياء الى واجعل خشيتك أخوف الاشياء عندى واقطع عنى حاجات الدنيا بالشوق الى لقائك واذا أقررت أعين أهل الدنيا من دنياهم فأقرر عينى بعبادتك (اللهم) انى أسألك الصحة والسلامة والعفة والامانة وحسن الخلق والرضا بالقدر (اللهم) انى أعوذ بك من يوم السوء ومن ساعة السوء ومن

من الاولى ورفض الاخرى عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يمضي في الاخرى لانه محرم بالعمرة
أفعال العمرة وعند محمد لا يصح احرامه بالثاني (ولو أهل الفائت بحجة أخرى قبل الفراغ من
الاولى فان كان ينوي به) كان الاخصر والاظهر ان يقال فان نوى به (قضاء الفائتة فهي هي) أي
بعينها وتفسير لما قوله (ولا يلزمه بهذا الاهلال شئ) أي سوى التي هو فيه اشتغال بالطواف
والسعي كما لو لم يهل به (ونيته) أي بالثانية (لغو) أي لا اعتبار لها (وعليه قضاء الاولى لا غير)
أي لكون الثانية لغوا (وان نوى به) أي بالاهلال (حجة أخرى رفضها) أي الحجة (ويعمل أعمال
العمرة) لما تقدم مع ما فيه من الخلاف (وعليه قضاء حجتين وعمرة ودم) أي عند أبي حنيفة
خلافا لهما لما تقدم عنهما (ولو أهل) أي الفائت بحجة (بعمرة رفضها) وهذا بالاتفاق لانه جمع
بين العمرتين احراما على قول أبي يوسف وعملا على قولهما (وعليه قضاؤها والدم والحج) أي
قضاؤه أيضا بالاتفاق (ومن أهل بحجتين ثم فاته الوقوف تحلل بعمرة واحدة) أي لا بعمرتين كما
هو ظاهر القياس (وعليه ما مر) أي من قضائهما والدم والحج (ولو أن الفائت لم يتحلل) أي
بأفعال العمرة (وبقي محرما الى قابل فحج بذلك الاحرام لم يصح حجه ومن أهل بحجة فجامع) أي
قبل الوقوف كما يدل عليه قوله (ثم فاته الحج) أي الوقوف كما في نسخة (فعليه دم لجماعه ويحل
بأفعال العمرة ولو حج) أي الفائت من قابل (قضاء) أي لحجه (فأفسده) أي بالجماع (لم يكن عليه
الا قضاء حجة واحدة) أي كمن أفسد صومه بالجماع ثم قضاه وأفسده فانه لا يجب عليه الا قضاء يوم
واحد وليس عليه كفارة أخرى لافساد صوم القضاء كما لا يخفى (ولو قدم محرم بحجة فطاف للقدوم
وسعى ثم فاته الحج) أي بفوت الوقوف (فعليه ان يحل بأفعال العمرة) أي من طواف فرض لها
وسعي آخر بعدها (ولا يكفيه طواف التحية الاول) بالرفع نعت للمضاف (ولا السعي) أي ولا
يكفيه السعي المتقدم (في التحلل) أي في الخروج عن احرام حجته حتى لو كان قارنا وأتى
بأفعالها لا يجب قضاء عمرته التي قرنها لانه قد أداها (ولو أن قارنا لم يطف لعمرته ففاته الحج
وجامع) الاولى ان يقول فجامع وهو لم يطف بعد لعمرة القران ولا لعمرته التي يتحلل بها
(فعليه أن يمضي في العمرتين وعليه دم للجماع وقضاء عمرة القران) أي لانه أفسدها ولا يجب
عليه قضاء التي يتحلل بها (وفائت الحج لا يكون محصرا) أي لا حقيقة ولا حكما (ولا يحل ببعث
الهدي) أي بل عليه ان يحل بأفعال العمرة (والعمرة لا تفوت) أي بالاجماع لانها غير موقتة

• (فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج) وأربعة (الفوات) أي فوت الوقوف (والاحصار)
أي عن الوقوف فانه في حكم الفوات ولو كان فرق بينهما في كيفية التحلل عن احرامهما
(والافساد) أي بالجماع ولو كان يلزمه اتيان بقية أفعال الحج (والرفض) أي رفض احرام الحج
بعد احرامه به سابقا فانه يجب عليه قضاء الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتحليل الرجل زوجته
أو أمته أو عبده أي اذا أحرموا بالحج على تفصيل ما سبق ثم قال ويلحق بها دخول مكة بغير احرام
أي فانه يجب عليه احرام أحد النسكين منهما الحج أو العمرة ولعل هذا وجه الالحاق حيث
لا يجب عليه تعيين الحج لكن في اطلاق القضاء عليه مسامحة لان القضاء فرع فوت الاداء وهذا
ولا يشترط لسقوط القضاء احرامه من حيث أحرم أولا ولا من الميقات وانما يجب الاحرام من
الميقات مطلقا ثم هذه الاسباب الاربعة موجبة لقضاء العمرة الا الفوات لعدم تصوره في حقها

صاحب السوء ومن جار
السوء (اللهم) اجعلني
شكورا واجعلني صبورا
واجعلني في عيني صغيرا وفي
أعين الناس كبيرا (اللهم)
اني أسألك باسمك الطيب
الطاهر المبارك الاحب
اليك الذي اذا دعيت به
أجبت واذا سئلت به
أعطيت واذا استرحمت به
رحمت واذا استفرجت به
فرجت ان تعذني من الكفر
والفقر والقلة والذلة
والعلة وكافة الامراض
والاعراض وسائر الاسقام
والآلام ومن فتنة النساء
ومن النفس والشيطان ومن
فتنة الدنيا ومن الفسوق
والشقاق والنفاق وسوء
الاخلاق

لان جميع العمر وقتها (وحكم فوات الحج عن العمر) أي بعد انقضائه قبل تحقق ادائه (انه اذا مات من عليه الحج) أي فلا يخلو عن أحد الوجوه الثلاثة (ان أوصى بالاحجاج عنه) أي على الوجه الذي يأتي تفصيله (يحج عنه) أي بشروطه (ويسقط به عنه الفرض) أي اجماعا (وان لم يوص به) أي مطلقا أو ايصاء غير صحيح (اثم) أي تحقق اثم ترك حجه وبقي في ذمته فهو تحت حكم الله ومشيئته باعتبار مغفرته وعقوبته وهذا اذا لم يحج عنه أحد من غير وصيته (وان تبرع عنه الورثة) أي من ماله أو من عندهم فالاجنبي في حكمهم (تجزئه) أي هذه الحجة عما في ذمته (ان شاء الله تعالى) اعلم ان من عليه الحج اذا مات من غير وصية يأثم بلا خلاف أما على القول بالوجوب على الفور فلا اشكال وأما على القول بالوجوب على التراخي فان الوجوب يتضيق عليه آخر العمر في وقت يحتمل الحج وحرم عليه التأخير فيجب عليه ان يفعل ان كان قادرا وان كان عاجزا عن الفعل بنفسه عجزا مستقرا ويمكنه الاداء بماله بانابة غيره مناب نفسه بالوصية فيجب عليه ان يوصي به فان لم يوص به حتى مات أثم بتفويته الفرض عن وقته مع امكان الاداء في الجملة فيأثم لكن يسقط عنه في حق أحكام الدنيا حتى لا يلزم الوارث الحج من تركته وان أحب الوارث ان يحج عنه حج قال الامام الاعظم وارجو ان يجزئه ذلك ان شاء الله تبارك وتعالى

(باب الحج عن الغير)

اعلم ان الاصل في هذا ان للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره من الاموات والاحياء حجا أو صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كتلاوة القرآن وسائر الاذكار فاذا فعل شيأ من هذا وجعل ثوابه لغيره جاز بلا شبهة ويصل اليه عند أهل السنة والجماعة لكن الاستئجار لا يصح عندنا في باب الحج على ما صرح به في التحفة وكذا صرح بعدم الجواز في الوقاية ومجمع البحرين والمختار والمحيط قال الزيلعي وكره الجعل ان وجد فيء ومراده به ضرب الامام الجعل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد لانه يشبه الاجر على الطاعة فحقيقته حرام فيكره ما أشبهه فقد صرح ابن الهمام بأن حقيقة الاجرة على الطاعة حرام فما أشبهها مكروه وعلله العيني بان الجهاد حق الله تعالى فلا يجوز أخذ الاجرة عليه فاذا تمحض أجرة كان حراما واذا أشبهها كان مكروها وهو الى الحرام أقرب انتهى وقال مالك والشافعي بجواز ذلك في الصدقة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيرها من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روي ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي أبوان ابرهما حال حياتهما فكيف أبرهما بعد موتهما فقال له عليه الصلاة والسلام ان من البر بعد البر ان تصلي لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صيامك رواه الدارقطني وعن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطي من الاجر بعدد الاموات رواه الدارقطني وعن أنس رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا نتصدق عن موتانا ونحج عنهم وندعو لهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه ليصل اليهم ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدي اليه رواه أبو حفص الكبير العكبري وعنه عليه الصلاة والسلام انه ضحى بكبشين أملحين أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته رواه الشيخان أي جعل ثوابه لامته وهذا

ومن السمعة والرياء والشرك (اللهم) اني أسألك فواتح الخير وخواتمه وجوامعه وأوله وآخره وظاهره وباطنه والدرجات العلى آمين (اللهم) اني أسألك فرجا قريبا ونصرا عزيزا وصبرا جميلا وقلبا مبينا وعلما كثيرا نافعا ورزقا واسعا مباركا في عافية بلا بلاء ونسألك العافية من كل بلية ونسألك تمام العافية ونسألك دوام العافية في صحة بلا مرض ونسألك الغنى عن شرار الناس ونسألك انقياد الاجساد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

تعليم منه صلى الله عليه وسلم ان الانسان ينفعه عمل غيره والاقتداء به هو الاستمساك بالعروة الوثقى وأما قوله تعالى وان ليس للانسان الاما سعى ففيه معان كثيرة ليس هنا محل بسطها (قال المصنف (اعلم ان كل من وجب عليه الحج) أى حجة الاسلام والقضاء أو النذر وهو قادر على الاداء بنفسه وحضره الموت أو شأنه يجب عليه الوصية بالاحجاج عنه بعد موته وان قدر عليه أولا (وعجز عن الاداء بنفسه) أى بعده (يجب عليه الاحجاج) أى بان يحج عنه فى حال حياته أو بعد مماته (ان فرط) أى قصر (فى التأخير بان وجب عليه فلم يخرج اليه فى عامه) وبه الايماء الى ان وجوب الايصاء انما يتعلق بمن لم يحج بعد الوجوب اذا لم يخرج الى الحج حتى مات فاما من وجب عليه الحج فحج من عامه فمات فى الطريق لا يجب عليه الايصاء بالحج لانه لم يؤخر بعد الايجاب ولم يقصر فى هذا الباب كذا فى التجنيس والفتاوى السراجية قال ابن الهمام وهذا قيد حسن وتفصيل مستحسن ينبغى ان يحفظ (وان مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الحج) أى وجوب تعلقه فى الجملة ولو بحصول شروط البقية (ولا تجب عليه الوصية به) أى بالاحجاج عنه بعد موته وفى كتاب رحمة الامة فى اختلاف الائمة من لزمه الحج فلم يحج حتى مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عند الشافعى وأحمد ومالك أطلق فيما سبق قوله وعجز بينه بقوله (ويتحقق العجز بالموت والحبس والمنع) أى وبحدوثهما بالاكراه (والمرض الذى لا يرجى زواله) أى كالزمن والفالج (وذهاب البصر) أى بان صار أعمى (والعرج) بفتحتين (والهرم) بفتحتين أى الكبر أى الذى لا يقدر على الاستمساك معه (وعدم المحرم) أى بالنسبة الى المرأة (وعدم أمن الطريق) أى باعتبار الغلبة (كل ذلك اذا استمر الى الموت) والحاصل ان وجوب الايصاء انما يثبت ابتداء اذا كان صحيح البدن عند أبى حنيفة على الصحيح فمن لم يكن صحيح البدن لا يتعلق به وجوب الايصاء فلا يجب عليه الاحجاج وعندهما اذا كان له مال تعلق به وان كان زمنا أو مفلوجا على ما سبق من أن الشرائط عند سلامة الجوارح خلافا لهما وقد تقدم فى باب شرائط الحج من ان قولهما رواية الحسن عنه قال ابن الهمام وهى أوجه واختارها الكرمانى

* (فصل فى شرائط جواز الاحجاج) أى مطلقا (والنيابة عن حجة الاسلام) أى خاصة وجملتها عشرون (الاول وجوب الحج) أى بالمال (فلو أحج فقيراً أو غيره ممن لم يجب عليه الحج عن الفرض) أى عن فرضه وهو متعلق بأحج (لم يجز حج غيره عنه) أى عن فرضه (وان وجب بعد ذلك) لان النيابة السابقة لا تجزئ عن وجوب العبادة اللاحقة ثم ما ذكره انما هو شرط وجوب الحج لا شرط جواز الاحجاج وكذا قوله فى الكبير ومنها ان يكون له مال يجب به الحج فالظاهر ان يقال ومنها أو الاول ان يكون له مال يحج عنه ويتفرع عليه حينئذ ان يقال فلو كان فقيراً صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه فرضا بخلاف حجه بنفسه الا ان دام به الفقر الى ان عجز لان المال شرط الوجوب فان من لا مال له لا وجوب عليه فلا ينوب عنه غيره فى أداء الحج الواجب ولا واجب كذا فى البدائع والحاوى وقد قال صاحب السراج الوهاج فى قول من قال ولو حج على الفقر فدام به الفقر الى ان عجز لم يجزه الحج أراد بذلك من كان له مال ثم افتقر والا فالفقير لا حج عليه انتهى وهو تقييد كما لا يخفى (الثانى العجز المستدام من وقت الاحجاج الى وقت الموت) أى فان

(اللهم) انى أسألك أن تجعل سعى اليك السبل ومعراجى اليك التواضع والتذلل وامض من حضراتك رتبة يضمحل معها علو العالين ويقصر عنها غلو الغالين حتى ارتقى اليك مرتقا اطلب فيه الهمم العلية وتنقاد الى النفوس الابية واكفنى بفاشية من نورك تكشف عنى كل مستور وتحجبنى عن كل حاسد مغرور وهب لى خلقا أسع به كل خلق واقضى به كل حق كما وسعت كل شئ رحمة وعلما سبحانك لا اله الا أنت سجدت لعظمتك الجبابرة وتنعمت بذكرك الشفاه ياحى ياقيوم ياذا الجلال والاكرام (اللهم) انى أسألك أن تسل ما فى بطون

زال قبل الموت لم يجز حج غيره عنه فرضا (فلو أحج المعذور) أى كالمريض سواء يرجى برؤه أم لا وكالمحبوس (كان أمره) أى أمر وقوع حج غيره عنه (موقوفا فان استمر عذره) أى مما يمنعه عن اداء حجه بنفسه (الى الموت) أى بان مات وهو مريض أو محبوس (جاز وان زال عذره) أى بزوال حبسه أو برئه من مرضه ونحوه قبل الموت فى وقت يمكن له أن يؤديه بنفسه (وجب عليه الاداء بنفسه) أى المباشرة بنفسه (وظهرت نفلية الاول) وهذا أولى من عبارته فى الكبير لم يجز حج غيره فتأمل ثم المرأة اذا لم تجد محرما ولا زوجا لا تخرج الى الحج الى أن يبلغ الوقت الذى تعجز عن الحج فحينئذ تبعث من يحج عنها أما قبل ذلك فلا يجوز لتوهم وجود المحرم فان بعثت رجلا ان دام عدم المحرم الى ان ماتت فذلك جائز كالمريض وفى شرح النقاية للبرجندى قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا لم تجد محرما تبعث من يحج عنها فان دام عدم المحرم الى موتها فذلك جائز وقيل لا يجوز لها ذلك لتوهم وجود المحرم يعنى الزوج أو نحوه وأمر آخر والله أعلم وهذا كله مبنى على ان عدم هذه الاعذار ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط الاداء وأما قوله فى الكبير والاحجاج عن الزمن والاعمى على أصل أبى حنيفة جائز لان الزمانة والعمى لا يرجى زوالهما عادة فوجد الشرط وهو العجز المستدام الى وقت الموت كذا فى البدائع فمشكل لان سلامة البدن شرط الوجوب على الصحيح من مذهب أبى حنيفة فلا يجب الاحجاج بلا شبهة وأما نقله عما فى الفتح بقوله ولو أحجوا عنهم يعنى الزمن والاعمى والمقعد والمفلوج ونحوهم وهم آيسون من الاداء بالبدن ثم صحوا وجب عليهم الاداء بانفسهم وظهرت نفلية الاول فلا اشكال فيه على كل قول فتأمل (الثالث وجود العذر قبل الاحجاج) وفيه ان هذا الشرط شمله ما قبله (فلو أحج صحيح) أى غيره (ثم عجز لا يجزيه) أى كما فى قاضيخان والخلاصة قال ابن الهمام وهو صحيح لانه أدى قبل وجوب سبب الرخصة (الرابع الامر) أى بالحج (فلا يجوز حج غيره عنه بغير أمره ان أوصى به) أى بالحج عنه فان أوصى بأن يحج عنه فتطوع عنه أجنبى أو وارث لم يجز (وان لم يوص به) أى بالاحجاج (فتبرع عنه الوارث) وكذا من هو من أهل التبرع ونحوه (فحج) أى الوارث ونحوه (بنفسه) أى عنه (أو أحج عنه غيره جاز) أى ذلك التبرع أو الحج أو الاحجاج أو ما ذكر جميعه والمعنى جاز عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله فى الكبير وحاصله ان ما سبق يحكم بجوازه البتة وهذا مقيد بالمشيئة ففى منسك السروجى لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه أو حج عن أبيه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجزيه ان شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يجزيه من غير مشيئة أى من غير ذكر المشيئة وقيد الاستثنائية (الخامس عدم اشتراط الاجرة) أى على الصحيح كما سبق اليه التلويح فان شرط وقع الحج عن الحاج دون الآمر وهذا الشرط أعنى عدم جواز الاستئجار عليه مذكور فى عامة الكتب كالهداية والقدورى والكافى والكنز وغيرها مما يعسر عدها وصرح فى المنهاج فقال ولا يجوز الاستئجار على الحج عنه وصورته كما قال المصنف (فلو استأجر رجلا بان قال له استأجرتك على ان تحج عنى بكذا لا يجوز حجه عنه) زاد فى الكافى ولا يقع حجة الاسلام عن المأمور (وان قال أمرتك ان تحج عنى من غير ذكر الاجارة يجوز) قال ابن الهمام فما فى فتاوى قاضيخان من قوله اذا استأجر المحبوس رجلا يحج عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس اذا مات فى الحبس

عبادك الناس من ضغن وتنزع
ما فى صدورهم للناس من غل
وتمحو ما فى قلوبهم للناس
حقد وان كان لاحد من
عبادك فينا غل أو غش
أو حقد فانزع ذلك كله من
قلوبنا وابدل ذلك كله محبة
ومودة ورأفة ورحمة
واجعلنا فى محبتك اخوانا
وعلى التقوى والخير
اعوانا واجعلنا ممن يعفو
و يعفى عنه ولا تجعلنا ممن
يبادر الى الانتقام اذا وجد
اليه الفرصة ولا ممن ينتهز
العقوبة اذا أصاب اليها
المقدرة وجنبنا من الشقاق
والنفاق وسوء الاخلاق
واصفح عنا صفحا جميلا
واعنا على الصفح الجميل
الذى أمرتنا ان

وللاجير أجر مثله في ظاهر الرواية مشكل لاجرم ان الذي في الكافي للحاكم أبي الفضل في هذه المسألة ولو أنفقه من نفسه هي العبارة المحررة وزاد ايضاحها في المبسوط وقال وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية انتهى فتعين انه انما سماه أجيرا مجازا الامر اذا لكن ما ذكر في كتاب آداب المفتين لايجوز الاستئجار على الحج فان فعل جاز وله نفقة مثله لايقبل هذا التأويل ويمكن أن يقال انه تفسد التسمية بذكر الاستئجار ويبقى الامر بأداء الحج عنه فيصح وقد صرح بهذا التعليل الكرماني فقال لانه اذا فسدت الاجارة بقي الامر بأداء الحج عنه فيجب نفقة مثله وفي الكفاية لو استأجر للحج عنه من الميقات وقع الحج عن المحجوج عنه في رواية الاصل عن أبي حنيفة انتهى وبه كان يقول شمس الائمة السرخسي وهو المذهب والله أعلم (السادس ان يحج بمال المحجوج عنه) أى الميت (فان تبرع الحاج عنه بمال نفسه لم يجز) أى عنه حتى يحج بماله والمعتبر في ذلك ان يكون أكثر النفقة من مال الآمر والقياس ان يكون الكل من ماله الا ان في التزام ذلك حرجا بينا فاسقط اعتبار القليل استحسانا ولذا قال (وان انفق أكثر النفقة من مال الآمر والاقل من ماله يجوز وان انفق الكل أو الاكثر من مال نفسه ان كان في المال المدفوع اليه وفاء) أى لحجه (يرجع به فيه) أى لانه قد يبتلى بالانفاق من مال نفسه لبعض الحاجة ولا يكون المال حاضرا فيجوز ذلك كما قاله ابن الهمام (ويجزيه وان لم يكن فيه وفاء بالنفقة فالحكم للاكثر فان كان الاكثر من مال الميت جاز والافلا) وفي قاضيخان اذا لم يكفه مال الميت فانفق من مال نفسه فان كان أكثر النفقة من مال الميت فهو جائز والا فهو ضامن وفي الكرماني ان انتقص المال عن نفقة الطريق فاستدان وأنفق من مال نفسه ان كان معظم النفقة من مال الميت فهو جائز والا فهو ضامن وفي خزانة الاكمل لو ضاعت النفقة في الطريق فحج المأمور عن الميت من مال نفسه فانه تطوع للميت ولا يرجع بالنفقة على أحد (ولو حج عنه ابنه) أى مثلا والا فكذا حكم بقية ورثته (من ماله) أى من مال نفسه (ليرجع في التركة جاز) أى ان أوصى بان يحج عنه (ولو حج لا ليرجع لم يجز وان أمره الميت) أى بان يحج عنه من ماله بغير رجوعه ففي خزانة الاكمل لو حج الوارث عن الميت على أن لا يرجع في التركة لم يقع عن الميت عن فرضه وان أمره الميت هذا وفي قاضيخان اذا أوصى بان يحج عنه فاحج عنه الوارث من مال نفسه ليرجع من مال الميت جاز وله ان يرجع من مال الميت ولو فعل ذلك أجنبي لا يرجع ولو أوصى بان يحج عنه فاحج الوارث من مال نفسه لا ليرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام انتهى وفيه بحث لا يخفى (ولو خلط النفقة) أى من مال الميت (بمال نفسه يضمن) أى النفقة المخلوطة (وان حج وأنفق) أى من مال نفسه (جاز) أى حجه عنه (وبرئ من الضمان) أى باتلافه ولم يتوقف على براءة الورثة قال الطرابلسي لو أخذ مال الميت وخلط بمال نفسه وحج عنه وأنفق خمسمائة درهم قال محمد يجوز الحج عن الميت ولا ضمان عليه بالخلط (ولو اتجر بمال الميت) أى من غير خلط بمال نفسه (وربح فيه يجزيه الحج) أى ويدفع الزيادة الى الورثة لكن في الكرماني وان أخذ الدراهم ليحج عنه بها فاشترى بها متاعا للتجارة قال هذا رجل خان لا يجوز ويكون الشراء لنفسه والحج عن نفسه وهو ضامن انتهى وهو مخالف باطلاقه لما في منسك الفارسي لو أخذ المال واتجر وربح فيه وحج عن الميت قال أبو حنيفة تجزيه حجة وهو قول أبي يوسف وقال

نصفحه وألهمنا الادب بين يديك وارزقنا التسليم لامرك والخضوع اليك والتوكل في كل الاحوال عليك (اللهم) لاتدع لنا ذنبا الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا كربا الا نفسته ولا ضرا الا كشفته ولا دينا الا قضيته ولا خصما الا وفيته ولا وردا الا أصفيته ولا ضعفا الا قويته ولا أملا الا بلغته ولا عملا الا تقبلته ولا رزقا الا بسطته ولا خللا الا سددته ولا عيبا الا سترته ولا مسافرا الا سلمته ورددته ولا كسيرا الا جبرته ولا أودا الا ثقفته ولا صدرا الا شرحته ولا ضيقا الا فسحته

محمد يضمن جميع المال للميت والحج عن نفسه وفي المحيط ولو اشترى بها متاعا لنفسه للتجارة وحج بمثلها عن الميت يرد النفقة والحج عن نفسه ذكره في المنتقى وفيه ايماء الى الفرق بين من يشترى بها للتجارة متاعا لنفسه أو نفعا المال للميت تبرعا لكن روى هشام عن أبي يوسف قال يتصدق بالربح وقد أجزأت الحجة عن الميت في قول أبي حنيفة وهو الاصح كما لو خلطها بدراهم نفسه حتى صار ضامنا ثم حج عن الميت وفي قول الربح له هذا وفي الكرماني ذكر الفقيه أبو الليث في فتاويه وفي النوازل سئل بعضهم عن الرجل يأخذ الدراهم ليحج عن الميت فانفق من هذه الدراهم قبل الخروج قل أو كثر صار ضامنا للمال فان حج كان ذلك عن نفسه وحج الميت على حاله (السابع ان يحج راكبا ان اتسع المال) أي ثلثه (فلو حج ماشيا ولو بأمره) أي بالحج ماشيا (يضمن النفقة وكذا ولو لم يأمره) أي وحج المأمور ماشيا (وأمسك مؤنة الكراء لنفسه) أي فانه يضمن النفقة ويحج عنه راكبا الا ان نفقة الركوب أكثر فكان الثواب أوفر وكذا قال محمد ان حج على حمار كره له والجمل أفضل كذا عله المصنف في الكبير والاظهر ان كراهته لكونه غير محتمل لسفر البعيد أولانه على خلاف السنة بقرينة قوله والجمل أفضل لا لكون نفقة ركوبه أكثر فانه قد يكون نفقة ركوب الحمار أوفر ثم العبرة في الركوب والمشي للاكثر فلو قطع أكثر الطريق ماشيا فهو كقطع الكل ماشيا وركوب الاكثر كركوب الكل ثم عدم الجواز ماشيا على الاتفاق محمول على ما اذا اتسعت النفقة للركوب كما أشار اليه بقوله (وان ضاقت النفقة عن الركوب) أي بان كان ثلث ماله لا يبلغ الا ان يحج ماشيا (فحج عنه ماشيا جاز) لكن لو قال رجل أنا أحج عنه من بلده ماشيا روى عن محمد لا يجزيه ويحج عنه من حيث يبلغ راكبا وروى الحسن عن أبي حنيفة ان أحجوا عنه من بلده ماشيا جاز وان أحجوا عنه من حيث يبلغ راكبا جاز ولعل وجه الاول زيادة كمية المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى ان يعطى بعيره هذا) أي بعينه وخصوصه (رجلا) أي ولو غير معين (يحج عنه فاكراه الرجل) أي أعطاه بالكراء والاجرة (وأنفق الكراء على نفسه) أي في الطريق (وحج ماشيا جاز) أي عن الميت استحسانا قال الطرابلسي وهو الاصح وقال ابن الهمام وهو المختار ثم يرد البعير الى ورثة الميت قال أبو الليث في النوازل وعندي ان الحج عن نفسه وهو ضامن نقصان البعير الا ان يكون الميت فوض اليه ذلك (الثامن ان يحج عنه من وطنه ان اتسع الثلث) أي ثلث مال الميت (وان لم يتسع) أي الثلث (يحج عنه من حيث يبلغ) أي استحسانا (وان لم يمكن) أي ان يحج عنه بثلث ماله (من مكان بطلت الوصية) ولعل المكان مقيد بما قبل المواقيت والافبأدنى شيء يمكن ان يحج عنه من مكة وكذا الحكم اذا أوصى ان يحج عنه بماله وسمى مبلغه فانه ان كان يبلغ ان يحج عنه من بلده حج عنه منه والا فمن حيث تبلغ (ومن خرج) أي بنفسه (حاجا) أي مريدا للحج لا قاصدا لغيره كالتجارة ونحوها (فمات في الطريق وأوصى ان يحج عنه يحج عنه من وطنه) أي عند أبي حنيفة وعندهما من حيث مات على ما في الجامع الصغير وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فان عين مكانا يعني من الموضعين المعهودين وهو مكان الموت أو بلده لا غير يحج عنه منه والا فمن موضع الموت استحسانا وفي القياس من بلده وقال شمس الائمة اذا كان غنيا حين خرج وأطلق ان يحج عنه يحج عنه من وطنه وان صار غنيا في المكان الذي مات فيه يحج عنه من ذلك الموضع وكذا اذا

ولا مشكلا الا أوضحته ولا شأنا الا أصلحته ولا يسرا الا أنزلته ولا عسرا الا أزلته ولا عطاء الا أجزلته ولا بلاء الا كفلته ولا ميتا الا رحمته ولا ظالما الا قصمته ولا حاسدا الا دفعته ولا أمرا الا توليته ولا ضالة الا رددتها ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة يكون لك فيها رضا ولنا فيها صلاح الا قضيتها وأعنت على قضائها بتيسير منك في عافية بلا بلاء وسعادة بلا اشقاء يا أرحم الراحمين (فصل) في ذكر فضل حجة الجمعة وما قاله العلماء في ذلك (اعلم) ان

خرج للحج عند أبي حنيفة وقالا يحج عنه من حيث بلغ ولو خرج للحج ثم أقام في بعض البلاد
حتى تحولت السنة ثم أوصى بالحج مطلقا يحج عنه من بلده اتفاقا وفي شرح الجامع لقاضيخان
لو خرج لغير سفر الحج كالتجارة ومات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه يحج عنه من وطنه اتفاقا
(وكذا) أي الخلاف (لو مات الحاج عنه في الطريق يحج عنه من وطنه) أي عنده ومن حيث
بلغ الأول عندهما (ولو كان للموصي أوطان) أي متعددة (يحج عنه من أقرب أوطانه
إلى مكة وإن لم يكن له وطن) أي مطلقا (فمن حيث مات) أي لأنه صار بمنزلة وطنه وأما ما وقع
في الكبير من قوله وإن لم يكن له أوطان فليس في محله إذ لا يلزم من نفي جمعه نفي مفرده ثم قال
في النخبة ولو عين مكانا جاز منه اتفاقا (ولو أوصى) أي من له وطن (أن يحج عنه من غير بلده يحج
عنه كما أوصى) أي على وفق ما أوصى به (قرب) أي ذلك المكان الموصى به (من مكة أو بعد ولو
أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري) بفتح الراء وتشديد الياء بلد بالعراق (يحج عنهما من وطنهما) أي
عند إطلاق وصيتهما فعن محمد في خراساني أدركه الموت بمكة فأوصى أن يحج عنه يحج عنه من
خراسان وعن أبي يوسف في مكي قدم الري فحضره الموت فأوصى أن يحج عنه يحج عنه من مكة
أقول وهذا إذا كانا غنيين في بلادهما وأما إذا صار المكي غنيا في الري والخراساني بمكة وأوصيا
فينبغي أن يحج عنهما من موضع فرض الحج عليهما (ولو أوصى مكي) أي سكن بالري ثم لو مات
فيه فأوصى وكان حقه أن يقول ولو أوصى المكي لكون اللام للعهد والمعنى أوصى ذلك المكي
(أن يقرن عنه يقرن عنه من الري) لأنه لا قران لأهل مكة (وإذا وجب الحج من بلده) أي في
المسائل التي مر ذكرها (فأحج الوصي من غير بلده يضمن) أي ويكون الحج له ويحج عن الميت
ثانيا لأنه خالف (إلا أن يكون ذلك المكان) أي الذي أحج عنه (قريبا منه) أي من وطنه
(بحيث يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الليل) أي فحينئذ لا يكون مخالفا ولا ضامنا ثم إن كان
ثلث ماله لا يبلغ أن يحج عنه من بلده فحج عنه من موضع يبلغ وفضل من الثلث وتبين أنه كان يبلغ
من موضع أبعد منه يضمن الوصي ويحج عن الميت من حيث يبلغ إلا إذا كان الفاضل شيئا يسيرا
من زاد أو كسوة فلا يكون مخالفا ولا ضامنا (التاسع النية) أي نية المحجوج عنه عند الإحرام
أو بعده عند الإمام قبل أن يشرع في أفعال الحج (وهي أن يقول) أي بلسانه وهو الأفضل
(أحرمت عن فلان) أي نويت الحج عن فلان (ولبيك عن فلان) أي لبيك بحجة عن فلان (وإن
شاء اكتفى) أي عنه (بنية القلب) أي له (ولو نسي اسمه) أي اسم الآمر (ونوى أن يكون الحج
أو إحرامه (عن الآمر) أي وإن لم يعينه (يصح) أي ويقع عنه (ولو أحرم مبهما) أي مجملا
أو مطلقا بأن أحرم بحجة وأطلق النية وسكت عن ذكر المحجوج عنه معينا أو مبهما (فله أن
يعينه) أي إن شاء من نفسه أو غيره (قبل الشروع في الأعمال والأفعال) أي في أفعال حجة
من طواف قدوم أو وقوف بعرفة قال في الكافي لا نص فيه وينبغي أن يصح التعيين ها هنا إجماعا
انتهى ولا يخفى أن محل الإجماع إذا لم يكن عليه حجة الإسلام وإلا فلا يجوز له أن يعين غيره بل
ولو عين غيره لوقع عنه على ما ذهب إليه الشافعي رضي الله عنه ومن تبعه (العاشر أن يحرم من
الميقات) أي من ميقات الآمر ليشمل المكي وغيره (فلو اعتمر وقد أمره بالحج ثم حج من عامه
من مكة لا يجوز) مفهومه أنه إذا لم يحج من عامه جاز له ذلك مع أنه ليس كذلك حيث يكون

مزية حجة الجمعة على غيرها بوجوه منها موافقتها لوقفة النبي صلى الله عليه وسلم التي اختارها الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم فإنها كانت يوم الجمعة بلا خلاف بين المحدثين ومعلوم أن الله تبارك وتعالى لا يختار لرسوله صلى الله عليه وسلم إلا الأفضل ومنها اتفاق اجتماع المسلمين في أقطار الأرض لخطبة الجمعة وصلاتها واجتماع وفد الله تعالى بعرفة للوقوف بها فيحصل في الجمعين العظيمين من اتفاق المسلمين في الدعاء والتضرع والابتهال إلى الله تعالى عز وجل ما لم يتفق

مخالفا اذ صرف سفره المأمور به للحج الفرض الى العمرة ولعله سبق قلم منه اذ لم يقيده في الكبير به (ويضمن) أي في قولهم جميعا ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام لانه مأمور بحجة ميقاتية كذا في الكبير وفيه انه أراد بالميقاتية المواقيت الآفاقية ففي اطلاقه نظر ظاهر اذ تقدم ان المكي اذا اوصى بالري أن يحج عنه يحج عنه من مكة وكذا سبق ان من أوصى أن يحج عنه من غير بلده يحج كما أوصى قرب من مكة أو بعد وأيضا فيه اشكال آخر حيث ان الميقات من أصله ليس شرطا لمطلق الحج واصالته بل انه من واجباته فكيف يكون شرطا وقت نيابته فان وجد نقل صريح أو دليل صحيح فالامر مسلم والا فلا والله سبحانه أعلم ثم تفريعه بقوله فلو اعتمر الى آخره غير مستقيم الحالة كما بينته في رسالة مستقلة لهذه المسئلة وفي أخرى للحيلة بدفع هذه القضية المشكلة (الحادي عشر ان يحج المأمور بنفسه فلو مرض المأمور) وكذا اذا عرض له مانع آخر من حبس ونحوه (فدفع المال الى غيره) أي بغير اذن الآمر (فحج) أي غيره (عن الميت لا يقع) أي حج غيره (عن الميت) ولا عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامنان الا اذا قال الآمر اصنع ما شئت فحينئذ كان له أن يدفع المال الى غيره مرض أو لم يمرض (وان أذن له) بصيغة المجهول أي وان أذن له الآمر (بذلك) أي بدفع المال الى غيره عند حصول عجزه (جاز) أي وقوع الحج عنه أو جاز دفع المال الى غيره ليحج عنه (الثاني عشر أن لا يفسد حجه فلو أفسده) أي حجه بالجماع قبل الوقوف (لم يقع عنه) أي عن الآمر ويكون ضامنا لما أنفق من مال الميت لانه مخالف وعليه المضي في الحجة الفاسدة والدم في ماله لا في مال الميت كسائر دماء الجنايات ويجب عليه القضاء ولا يسقط حج الميت كما قال (وان قضاه) أي ولو قضى المأمور حجه الفاسد في السنة الثانية لان الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لا عن الميت لانه لما خالف صار كان الاحرام الاول كان عن نفسه وقد أوجب على نفسه بالاحرام الاول فلا بد من قضائه والظاهر ان ابطاله بالردة في حكم افساده بالجماع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مع انه ينبغي ان لا يكون فيه النزاع (الثالث عشر عدم المخالفة فلو أمره بالافراد) أي للحج أو العمرة (فقرن) أي عن الآمر فهو مخالف ضامن عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك عن الآمر استحسانا وأما لو نوى بأحدهما عن نفسه أو عن غيره والآخر عن الآمر فهو مخالف ضامن اجماعا كذا في المحيط وغيره لكن في الطرابلسي هو مخالف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يجوز وتقسم النفقة على الحج والعمرة ويطرح عن الحج ما أصاب العمرة ويجوز ما أصاب الحج انتهى وهو كذا في المبسوط وقال شمس الائمة في قول أبي يوسف أي في نسخة وليس هذا بشئ فانه مأمور بتجريد السفر للميت (أو تمتع) أي بان نوى العمرة عن الميت ثم حج عنه فانه يصير مخالفا اجماعا على ما في البحر الزاخر ولعل وجهه انه مأمور بتجريد السفر للحج عن الميت فانه الفرض عليه وينصرف مطلق الامر اليه الا انه يشكل اذا أمره بافراد العمرة ثم اتيان الحج بعده أو صرح بالتمتع في سفره أو بتفويض الآمر اليه ثم قوله (ولو للميت) يفيد مبالغة وهو انه اذا نوى لغيره فبالاولى في انه (لم يقع حجه عن الآمر ويضمن النفقة) أي كما مر (ولو أمره رجلان أحدهما بحجة والآخر بعمرة واذنا له بالجمع) أي القران (فجمع جاز) أي ولم يصر مخالفا على ما في البدائع (والا فلا) أي وان لم يأذنا له بالجمع فجمع لا يجوز على قول أبي حنيفة وصار مخالفا على ما ذكره

في يوم سواه فكان أكثر نوالا وامرع قبولا ومنها اجتماع عيدين لاهل الاسلام في يوم واحد فان الجمعة عيد المؤمنين وكذلك يوم عرفة عيد لهم فقد ورد في صحيح مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رجلا من اليهود قال له يا أمير المؤمنين آية في كتاب الله تقرؤنها لو علينا معشر اليهود أنزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيدا قال أي آية قال اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا قال عمر رضي الله عنه

القدوري في شرح مختصر الكرخي وذكر الكرخي انه يجوز وهذا انما يصح على ما روي عن أبي يوسف انه من حج عن غيره واعتمر من نفسه لم يكن مخالفا الا أن النفقة بقدر مقامه يعني من ماله واذا فرغ منه عادت في مال الميت حتى يرجع الى منزله وان حج أولا ثم اعتمر صار مخالفا كذا في الكبير والظاهر ان الامر منعكس وبالاولى أن لا يكون مخالفا لا سيما والمباح يكون بعد فراغ الحج مدة في مكة يمكن له أن يعتمر لنفسه وعن غيره وتكون النفقة في مال الميت اذ توجه اماله لاجل حجه حيث لا يتيسر تقدمه على أهل قافلته ولا يضره حينئذ صرف وقته الى تجارة أو حرفته أو اتيان عمرته نظرا الى ضرورة اقامته ففي المحيط لو حج عن الآمر ثم أتى بعمرة لنفسه ولم يكن مخالفا اتفاقا قال ابن الهمام فعند العامة لا يكون مخالفا على قول أبي حنيفة (ولو أمره بالحج فاعتمر ضمن) أي لانه مخالف حيث صرف سفر الحج الى العمرة ونوى العمرة له ثم أو لغيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو بدأ بالعمرة لنفسه ثم بالحج للميت صار مخالفا ضمن ولا يقع الحجة عن حجة الاسلام عن نفسه لانها أول ما يقع باطلاق النية وهو قد صرفها عنه في النية قال ابن الهمام فيه نظر لكن في نظره نظر (ولو أمره) أي غير الوصي على ما هو الظاهر (بالعمرة فاعتمر ثم حج عن نفسه أو أمره) أي الوصي أو غيره (بالحج فحج) أي عنه (ثم اعتمر لنفسه جاز) أي لما سبق (الا أن نفقة اقامته للحج) أي في الصورة الاولى (او العمرة) أي المكائنة (لنفسه) أي في الصورة الثانية (في ماله) أي وان تأخر عن رفقته (فاذا فرغ منه) أي من الحج وكذا من العمرة وكان حقه ان يقول منهما ولا يبعد ان يقال الضمير راجع الى كل منهما أو عائد الى النسك (عادت) أي رجعت النفقة (في مال الميت وان عكس) أي بان أمره بالعمرة فحج عنه ثم اعتمر لنفسه أو حج عن نفسه ثم اعتمر له أو أمره بالحج فاعتمر له أو لنفسه ثم حج له أو لغيره (لم يجز) أي جميع ذلك (الرابع عشر ان يحرم بحجة واحدة) الظاهر ان هذا داخل فيما قبله من شرط عدم المخالفة (فلو أهل بحجتين احداهما عن نفسه والاخرى عن الآمر) وكذا الامر بالعكس (لم يجز) فانه مخالف (ولو رفض التي عن نفسه جاز) أي انقلب جوازا وجازت الاخرى عن الآمر به تماما كانه أهل بها وحدها على ما ذكره غير واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير وكذلك ان أحرم بهما على التعاقب ونوى بالاولى منهما عن الآمر وأما اذا نوى بالاولى عن نفسه فينبغي ان لا يجوز عند الكل لان الاول لا يمكن رفضه كما لا يخفى انتهى وهو بحث حسن وتفصيل مستحسن عند أولي النهى ثم قال وأما اذا أهل بهما معا فلا يتصور الجواز عند أبي يوسف ومحمد أما عند أبي يوسف فلانه ترتفض احداهما بلا مهلة ولا يمكن على قوله تعيين المرفوض قبل الرفض وأما عند محمد فلانه لا ينعقد الاحرام الا لاحداهما وأما عند أبي حنيفة فيمكن ان يقال بالجواز لامكان ان لا يعين المرفوض لنفسه قبل الرفض لان عنده لا يرتفض في الحال كما مر ويمكن ان يقال بعدمه لانه ليس هنا أول وآخر ليعين انتهى ولا يخفى انه يتصور الاول والآخر بحسب تصور النية المتعلقة بهما اللهم الا اذا أبهمهما أيضا في نيتهما ثم لا يقال على قول محمد انه يقع المنعقد عن الآمر يستوي فيه الاول والآخر اذا جعله له لانه نظير من أهل بحجتين عن رجلين عنده وقد قالوا فيه انه لا يقع عن أحدهما لكن قد يفرق بينهما بانه لا مرجح في هذه المسئلة بخلاف تلك الحالة (الخامس عشر ان يفرد الاهلال لواحد) هذا أيضا نوع من المخالفة لتلبسه

قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة يوم جمعة (وقد ذكر الحافظ السخاوي) رحمه الله تعالى في كتاب الاجوبة المرضية فيما سئل عنه من الاحاديث النبوية مسئلا في الترغيب في الوقوف بعرفة اذا كان يوم جمعة ذكر رزين في جامعه والمرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم أفضل يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفة اذا وافق يوم جمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غيرها وهذا شيء انفرد به رزين ولم يذكر

بشرط

بشرط على حدة (فلو أمره رجلان) أى بالحج (فأهل عنهما الهما ضمن لهما) أى مالهما وبقع الحج له ولا يمكنه ان يجعله بعد ذلك عن أحدهما فقوله (وان عين أحدهما) معناه انه أحرم عن أحدهما عينا (وقع) أى الحج (له) أى الذى عينه ويضمن للآخر بلا خلاف (وان لم يعين أحدهما) أى بان نوى عن أحدهما بغير عينه (فله أن يعين أيهما شاء) أى يجعله عن أيهما أراد تعيينه (مالم يشرع فى الاعمال) ثم ان عين أحدهما قبل المضى جاز فى قول أبى حنيفة ومحمد استحسانا وقال أبو يوسف يقع عن نفسه ويضمن مالهما قياسا (وبعد الشروع) أى فى الاعمال (لم يجز) أى ان لم يعين أحدهما حتى لو طاف شوطا أو وقف بعرفة ثم أراد ان يجعله عن أحدهما لم يجز ويقع عن نفسه اجماعا وصار مخالفا (ولو أهل) أى بحجة أو عمرة (عن أبويه) وفى الكبير عن أحد أبويه وهو الصواب (بلا أمر) أى منهما أو احدهما ولا تعيين من قبله (فله أن يجعل لهما ثوابه أو لاحدهما) فيه نظر ظاهر لانه ان نوى عنهما فلا شك انه جعل ثوابه لهما وان نوى عن أحدهما فليس له أن يجعله لهما بل له أن يعين أحدهما مع انه لا مدخل للثواب هنا فان المسئلة أعم من أن تكون حجة الاسلام فرضا عليهما أو على أحدهما أو لا يكون شيأ منهما مع ان جعل الثواب انما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل انه عند ابهامهما له ان يجعله لايهما شاء اتفاقا بخلاف ما مر فى رواية أبى حفص عن أبى يوسف ان ذلك عن نفسه قال فى المحيط وعلى ظاهر الرواية يحتاج أبو يوسف الى الفرق وأما قوله فى الكبير ولو أحرم عنهما أى الابوين كان له ان يجعل الثواب لاحدهما وكذا فى شرح الجامع لقاضيخان فغير ظاهر اللهم الا ان يقال معنى عنهما انه أحرم مبهما غير معين لاحدهما فله ان يعين احرامه لاحدهما قبل شروع الاعمال أو يجعل ثواب نسكه بعد تمام الاحوال وأما لو أمره كل من الابوين أن يحج عنه حجة الاسلام فأحرم بها عنهما فكان كالجواب المذكور فى الاجنبيين (السادس عشر اسلام الآمر) أى الميت دون الوصى كما لا يخفى (والمأمور فلا يصح) أى الحج (من المسلم للكافر) لانه ليس أهلا للقربة بل ولا عليه فريضة (ولا عكسه) أى حج الكافر للمسلم لان الحج لا يصح من الكافر لا لنفسه ولا لغيره فان الاسلام شرط لصحته (السابع عشر عقلهما) أى عقل الآمر من الوصى أو غيره بان يكون الميت أدرك الحج فى حال عقله وأوصى فى حال شعوره وعقل المأمور لان المجنون لا يصح له نية عن نفسه ولا عن غيره وانما اعتبر نية غيره عنه فى حدوث جنون له لضرورة أمره كما سبق فى باب الاحرام وشروطه (فلا يصح) أى الحج (من المجنون لغيره) أى سواء يكون الغير عاقلا أو غيره (ولا له من العاقل) أى ولا يصح لاجل المجنون من العاقل لكن لو وجب الحج على المجنون قبل طرو جنونه وأمر وليه العاقل ان يحج عنه صح كما لا يخفى (الثامن عشر تمييز المأمور) أى الاعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح احجاج صبى غير مميز) ومفهومه انه يصح احجاج المميز وينافيه قوله (ولا يصح احجاج المراهق) ثم هذا من زياداته على الكبير والظاهر ان التمييز شرط لصحة حج النفل الصغير والافليس للصغير ولاية التبرع للغير ولا ان يجعل ثواب حجه لغيره لاسيما والاجازة فى الحج غير صحيحة فلا يتصور احجاج الصبى ولو باذن وليه اللهم الا ان يقال العبارة الصحيحة ويصح بدون لا لما فى الفتاوى السراجية سواء كان الحاج عن غيره رجلا أو امرأة وسواء كان عبدا أو امة أو صبيا مراهقا لكن فى البحر الزاخر وان احج صبيا لم يجز

صحابته ولا من أخرجه فان كان له أصل احتمل ان يراد بالسبعين التحديد أو المبالغة وعلى كل حال ثبتت له المزية بذلك انتهى ملخصا وقال فى كتابه فضائل الاعمال عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله عز وجل خلق الايام واختار منها يوم الجمعة فكل عمل يعمله الانسان يوم الجمعة يكتب له بسبعين حسنة الحديث وفى ذلك استئناس لتضاعف حج الجمعة بسبعين حجة والله أعلم (ومن الادعية الخاصة يوم عرفة اذا كان يوم جمعة) ما حدثنى به جماعة

انتهى قال في الكبير ويمكن أن يقيد هذا بغير المراهق ليرتفع الخلاف بينهم ويمكن أن لا يقيد
فيتحقق الخلاف وحينئذ يصح عدم الجواز للاحتياط بما تقدم والله أعلم وأما ما في الكبير
ويصح إحجاج المريض فهو ظاهر لا مرية فيه (التاسع عشر عدم الفوات) أي باختياره وتقصير
منه (فلو فاته الحج) بأن تشاغل بحوائج نفسه (لم يجز) أي إحرامه عنه (ثم إن فاته بتقصير منه
ضمن) أي المال (فإن حج من مال نفسه) أي عن الميت من عام قابل (جاز) أي إجزاؤه عنه (وإن
فاته) أي الحج (بآفة سماوية) كمرض وسقوط عن بعير ونحو ذلك (لم يضمن) أي النفقة كما
صرح به محمد (ويستأنف الحج عن الميت) لكن نفقته في رجوعه من ماله خاصة وعليه من مال
نفسه الحج من قابل على ما في البحر الزاخر وغيره وفي الاختيار وإن فاته الحج لمرض أو حبس
أو هرب المكاري أو ماتت دابته فله أن ينفق من مال الميت حتى يرجع إلى أهله وعن محمد في
نوادر ابن سماعة له نفقة ذهابه دون إيابه ولو انصرف الحاج إلى منزله قبل طواف الزيارة يعود
بنفقة من ماله (العشرون أن يحج الذي عينه) أي شخصه دون غيره والتعيين إنما يفيد فوته
(بأن قال يحج عني فلان ولا يحج غيره فمات فلان) أي فإن مات فلان (لم يحج غيره) أي عنه
وهذا إن صرح بمنع حج غيره عنه (ولو لم يصرح بالمنع بأن قال يحج عنه فلان فمات فلان
وأحج عنه غيره جاز) أي كما في البحر الزاخر (ولو أوصى أن يحج عنه ولم يوص إلى أحد) أي
ولم يعين رجلا (فاجتمعت الورثة وأحجوا عنه) أي رجلا (جاز) وفي منسك الكرماني ولو
أوصى أن يحج عنه فلان فأبى فدفع الوصي إلى غيره جاز وإن لم يكن يأبى ودفع الوصي إلى غيره
جاز أيضا كما لو كان الموصي حيا وأمر بذلك ثم رجع له ذلك كذا هنا انتهى وفيه بحث لا يخفى
من جهة الفرق حيث للموصي أن يعين فلانا ويقول ولا يحج غيره ثم يأمر غيره أن يحج عنه
بخلاف الوصي حيث ليس له ذلك ثم من جملة الشرائط الوقت عند زفر فلو أوصى قبل الوقت
فمات لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقد سبق تحقيق هذا
في باب شرائط وجوب الحج وحاصله أن هذه وصية قبل تحقق سبب الوجوب فلا يصح كما
قاله زفر أو قبل تقرر سبب وجوب الأداء فيصح كما قاله أبو يوسف أو لا يصح عن فرضه عند
زفر ويصح عن نفله عند أبي يوسف فيرتفع الخلاف ولهذا قال المصنف (وهذه الشرائط كلها في
الحج الفرض وأما في الحج النفل فلا يشترط فيه شيء من هذه الشرائط غالبا) أي في أكثر المسائل
(إلا الإسلام والعقل والتمييز) وفيه بحث سبق (والنية) أي يشترط النية في النفل أيضا
وتعتبر في حقه (ولو بعد الأداء) أي أداء الأعمال وفراغها ثم يثوبها له ويجعل له ثواب حجه
وهذا ظاهر إذا أبهم النية بخلاف ما إذا عين غيره في نيته لكن إذا نوى لنفسه هل يجوز أن يجعل
لغيره ثواب فعله نفلا الظاهر جوازه والله أعلم (وينبغي أن يكون منها) أي من الشرائط (عدم
الاستئجار) أي لما سبق من أنه لا يجوز الإجارة في العبادة (ولم نجده صريحا في النقل) بيانه
لا فرق بينهما في النقل ولا صارف عن إطلاقه من العقل فالحكم أعم والله أعلم (ولا يشترط لجواز
الإحجاج أن يكون الحاج المأمور قد حج عن نفسه) أي عندنا وعند مالك (فيجوز حج الصرورة)
بفتح الصاد المهملة وضم الراء الأولى وهو الذي لم يحج عن نفسه (إلا أن الأفضل) كما قال في
البدائع (أن يكون قد حج عن نفسه) أي للخروج عن الخلاف الذي هو مستحب بالإجماع ولأنه

من مشايخي عن والدي الشيخ علاء الدين أحمد بن محمد المرواني رحمه الله تعالى قال حدثني الحافظ الرحلة أبو الخير عبد العزيز بن عمر ابن فهد رحمه الله تعالى عن جده الحافظ التقي بن فهد قال أنبأنا الإمام المسند أبو اليمن محمد بن أحمد بن ابراهيم الطبري عن محمد بن أحمد بن أمين الاقشهري قال أنبأنا أبو الفضل عبد الرحمن ابن أحمد الهمداني عن الإمام العارف بالله تعالى أبي العباس أحمد البوني رحمه الله تعالى أنه قال يوم عرفة يوم شرفه الله تعالى بحر الذنوب وتنوير القلوب قد جمع الله فيه من غالب الأقاليم والألسنة والمقامات من

بالحج

بالحج عن غيره يصير تاركا لاسقاط الفرض عن نفسه فيتمكن في هذا الاحجاج ضرب كراهة ولانه أعرف بالمناسك فيكان أفضل ومثله في فتاوى الظهيرية وأما ما في الكافي أبي الفضل من انه ان كان الحاج عن الذي يحج الصرورة فالصرورة أحب الى فغريب وعجيب واعله محمول على الصرورة التي لم يجب عليه الحج فالحق ما قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر ان حج الصرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم وكذا لو تنفل الصرورة عن نفسه ومع ذلك تصح يعني عندنا خلافا للشافعي في المسئلتين حيث لا ينعقد احرامه عن غيره بل ينقلب عن احرام نفسه وانما أطلق ابن الهمام في قوله وكذا لو تنفل الصرورة عن نفسه لانه بوصوله الى مكة وجب الحج عليه (ويجوز احجاج المرأة) باذن زوج لها ووجود محرم معها (والعبد والامة باذن المولى مع الكراهة) فيه انه لا يظهر وجه الكراهة لاسيما في احجاج المرأة عن المرأة فان الظاهر ان يكون أولى وأنسب ويدل عليه اطلاق الفتاوى السراجية حيث قال وسواء كان عبدا أو أمة من غيره كراهة (ويكره الحج عن الميت على حمار) أي اذا كانت المسافة بعيدة والمشقة شديدة (والجمل أفضل) أي من الخيل والبغل لموافقة السنة ولانه أقوى في تحمل المشقة ولقوله تعالى يأتوك رجالا وعلى كل ضامر أي بعير معبر من كل فج عميق أي طريق بعيد (والافضل احجاج الحر العالم بالمناسك) أي والعالم بعلمه في تلك المسالك (ولو أحج) أي رجل (رجلا يحج) أي بان يحج (عنه ثم يقيم بمكة) أي هو باختياره أو باذن من آمره (جاز والافضل ان يعود اليه) أي الى بلده أو بلد آمره وهو الاظهر ليكون أداؤه على طبق أداء الميت لو فرض أداؤه فان الغالب منه انه كان يعود الى بلده (ولو أمره أن يحج) أي عن الميت (هذه السنة) أي وأعطاه الدراهم (فلم يحج) أي تلك السنة (وحج من قابل جاز) أي عن الميت ولا يضمن النفقة كما صرح به في منية المناسك وفي النوازل يضمن في قول زفر وفي قياس قول أبي يوسف (ولو أوصى ان يحج عنه ولم يزد على ذلك) أي بتعيين الحاج عنه (كان للوصي ان يحج بنفسه) أي عنه (الا ان يكون) أي الوصي (وارثا أو دفعه) أي المال (الى وارث) أي آخر (ليحج عنه فانه لا يجوز) أي حج ذلك الوارث (الا ان يجيز الورثة) أي بقيتهم (وهم كبار) جملة حالية ولا بد من قيد حضار أيضا فانه ان كان منهم صغير أو غائب لم يجز (ولو قال) أي الميت (للوصي ادفع المال ان يحج عني لم يجز له ان يحج بنفسه مطلقا) أي سواء جازت الورثة أم لا وسواء يكون الورثة صغارا أو كبارا والمسئلتان صرح بهما ابن الهمام والفرق بينهما ظاهر لا يخفى وفي المبسوط وفتاوى الولوالجي لو أوصى بان يحج عنه وارثه لم يجز الا باجازة الورثة انتهى وفيه خلاف زفر

(فصل ولو أوصى أن يحج عنه) أي من ماله (يحج عنه من ثلث ماله) أي سواء قيد الوصية بالثلث بأن قال بثلث ماله أو أطلق بأن أوصى أن يحج عنه (وان قال حجوا عني بثلث مالي وثلثه) أي والحال ان ثلث جميع ماله (يبلغ حججا) بكسر ففتح أي حجات متعددة (فان صرح) أي في وصيته تلك (بحجة واحدة فانه يحج عنه حجة واحدة وما فضل) أي عنها (يرد الى الورثة والا) أي وان لم يصرح بحجة واحدة بل أوصى أن يحج عنه وسكت عن تقييده (حج عنه حججا) أي قدر ما يبلغها ثلث ماله كذا روى القدوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر القاضي الاسبيجابي

سمع النداء الاول في الوجود الاول فأجاب من سمع النداء اجابة اضطرار بخاصية من النداء والمنادي والزمان بالحداث النفوس فاذا صادف هذا اليوم يوم جمعة فليقف الحاج في الموقف الاعظم وليقل الهي وسيدي ومولاي أسألك بالاسم الذي بسطت به الصراط المستقيم الذي لا يتصور فيه انحراف وجعلت فيه مسالك على عدد أنفاس الخلائق فكل مخلوق يجتاز بحركة وان عاقت دون ذلك عوائق مانعة فان ذلك غير قادح في العبور على صراطه لضرورة اسمه المجتاز له والمجتاز به أن تهدي فكري الى صراطه المتصل

في شرحه مختصر الطحاوي انه ان أوصى أن يحج عنه بثلث ماله والثلث يبلغ حججاً يحج عنه حججاً متفرقة في كل سنة أو حجة من وطنه وهي حجة الاسلام الا اذا أوصى ان يحج عنه بجميع الثلث قال في البدائع وما ذكره القدوري أثبت لان الوصية بالثلث وبجميع الثلث واحد لان الثلث اسم لجميع هذا السهم انتهى وفيه بحث لا يخفى لان الباء في قوله بالثلث تحتمل التبعيض بخلاف ما اذا جيء الى لفظ الجميع فيفيد التأكيد فكأنه قال بالثلث جميعه لا ببعضه (وكذا) أي الحكم (لو قال حجوا عني ألف) أي والالف يبلغ حججاً ففيه التفصيل السابق والخلاف اللاحق وتؤيد القدوري انه ذكر في المبسوط هذه المسئلة من غير خلاف الا انه قيد بقوله اذا لم يقل حجة (ثم الوصي بالخيار) أي بين أمرين (ان شاء أحج عنه الحجج) أي المتعددة (في سنة واحدة وهو الافضل) أي للمسارعة الى الطاعة (وان شاء أحج عنه في كل سنة حجة) أي مفرداً يعني الحجة لا ولي في السنة الاولى لانها الاكمل لخلوص الذمة من الفريضة ثم وقوع ما بعدها نفل وزيادة فضل وأما ان أوصى أن يحج عنه في كل سنة حجة فلم يذكر في الاصل وروى عن محمد أن هذا وذاك سواء أي في أصل الجواز والا فلا سبق ان الحج في سنة واحدة أفضل ولا يبعد ان يقال الفرق في هذه الصورة أولى ليكون على وفق الوصية وان كان الاظهر ان الوصية اذا لم يكن فيها مخالفة للشريعة يعمل على الموافقة (ولو قاسم الوصي الورثة وعزل نفقة الحج) أي أفرده وأبرزه (فهلك المعزول) أي بعدما دفع قسمة التركة الى الورثة (في يد الوصي أو في يد الحاج) أي بعد دفع الوصي اليه مال الحج (بطلت قسمته) أي الوصي (ولا تبطل الوصية) أي الباقية (ويحج) أي له (من ثلث الباقي) أي وهكذا وهكذا (حتى يحصل الحج) أي يتحقق (أو يفنى المال) أي يفنى جميعه وهذا في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف ان بقي من الثلث الأول شيء يحج عنه بما بقي من حيث يبلغ وان لم يبلغ من ثمة شيء بطلت الوصية وقال محمد نفقة الوصي جائزة وتبطل الوصية لان المعزول منه ان بقي من الثلث شيء أو لم يبق (فمثاله كان له) أي للميت (اربعة آلاف) أي درهم أو دينار (دفع الوصي ألفا) أي الى الحاج (فهلكت) أي جملة الالف (ودفع اليه) أي ودفع الى الحاج (ما يكفيه من ثلث الباقي) أي ولو بعضه (أو كان وهلك) أي وكان (ألف ولو هلكت الباقية) أي في المرة الثانية (دفع اليه من ثلث الباقي) ان بقي شيء (بعدها) أي وهكذا (مرة بعد أخرى الى أن لا يبقى ما ثلثه يبلغ الحج فتبطل الوصية) وهذا عند أبي حنيفة وأما محمد فيحج عنه بما بقي من المدفوع اليه المفرز للحج ان بقي شيء والا بطلت الوصية كما لو أن الموصي عين مالا ودفعه الى رجل ليحج عنه ومات فهلك ذلك المال في يده فانه لا يؤخذ شيء آخر من تركة الموصي فكذا اذا عينه الوصي وعند أبي يوسف يحج عنه بما بقي من الثلث الاول مع ما بقي من المال المعزول وان كان المعزول تمام الثلث فقول أبي يوسف كقول محمد وان كان بعضه يكمل ان كان مقدار ما يبقى هذا اذا أوصى بأن يحج عنه أو قال من الثلث أما لو أوصى بأن يحج عنه بثلثه فقول محمد كقول أبي يوسف حتى يحج عنه من الذي بقي من الثلث الاول عندهما (ولو ان الوصي اذا أحج رجلا عن الميت في محمل يحتاج الى مقدار) أي معين (وان أحج راكبا في محمل احتاج الى أقل من ذلك) أي من ذلك المقدار (وكل ذلك يخرج من الثلث) جملة حالية (يحج بأقلهما ولو أوصى ان يحج عنه بمائة أي بمائة درهم مثلا (وثلثه أقل منه) أي من العدد المذكور (يحج عنه بالثلث) أي لا بالمائة

(من)

تصرا طك يا هادي المضلين أسألك بك الذي شرب به بعض النفوس وهي تحرك البسط ما يعبر تكاب على صراطك الذي هو قرب الطريق اليك أن تحركني فيه وتوابه وصالى عن دائم الدماء الى ما لا نهاية له في الوجود (الوصي) ان رقت في الصدر على الدوارق رتبت طمع بذات سارح عن طمع كمال سعى ولا تعدني عن صراطك المستقيم فان من غير تعديك صراط مستقيم قويم أسلم وصولي رحماني بك لدوام مالك وذكري بك فاوله فاجعلني من المحسنين (الوصي) من يوم وجودي لم أزل داهبا الثلث مقيدا بالحدات خاصيه في تملك أبت نهاها

(من حيث يبلغ) أى الثلث ولو كان بلوغ المائة من بلده (ولو أوصى لرجل بألف وللمساكين) أى المعينة أو المحصورة أو المطلقة فاقلهما ثلاث (بألف وان يحج عنه) أى الفرض على ما فى الكبير والظاهر اطلاقه (بألف وثلثه) أى والحال ان ثلث جميع ماله (ألفان) أى لا ثلاثة آلاف (يقسم) أى الثلث الذى هو ألفان (بينهم) أى بين الرجل والمساكين والحاج عنه (اثلاثا ثم تضاف حصة المساكين الى الحج) أى الى صرفه (فما فضل) أى من الحج من حصة المساكين (فهو للمساكين بعد تكميل الحج) أى بعد تحقق أداء كماله (ولو كان عليه) أى على الميت (فريضة) أى من الحج (ونذر) أى من حج أو غيره (يبدأ بالفريضة ولو كان الكل واجبا أو تطوعا يبدأ بما قدمه الموصى ان ضاق الثلث عنها) أى عن جميعها وأما اذا كان نذرا وتطوعا فيبدأ بالنذر لتقدم الواجب وفى الاختيار فان كان الكل فرائض قدم ما قدم الموصى ان ضاق الثلث عنها وقيل يبدأ بالحج ثم بالزكاة وهو قول أبى يوسف وقيل بها ثم بالحج وهو مختار محمد ورواية عن أبى يوسف ثم بالكفارات ثم صدقة الفطر ثم الاضحية وفى البدائع وان كان الكل متساويا يبدأ بما قدمه الموصى

(فصل فى النفقة) أى حكم انفاق الحاج المأمور (المراد من النفقة ما يحتاج اليه من طعام وادام) ومنه اللحم (وشراب وثياب فى الطريق ومركوب) أى باجارة أو اشتراء (وثوبى احرام) أى ازار ورداء (واستئجار منزل) أى يأوى اليه (ومحمل وقربة واداوة) أى ظرف ماء ونحوه (وسائر الآلات) أى مما لا يستغنى عنها فى الطريق (وكذا دهن السراج والادهان) أى على اختلاف فيه فقيل يشترى دهنا يدهن به لاحرامه وزيتا للاستصباح والظاهر ان دهن السراج ضرورى عادى ودهن الاحرام لبعض الناس عرفى (وما يغسل به ثيابه) أى من الصابون والاشنان وكذا ما يغسل به رأسه من نحو الخطمى والسدر (وأجرة الحارس) أى حافظ متاعه وخادم دابته (والحلاق ودخول الحمام) أى وأجرته (كل ذلك بالمعروف) أى بالتوسط والاقتصاد من غير تبذير وتقتير وقال الشعبى ولا يدخل الحمام ولا يشترى دهنا للسراج ولا ما يدهن أو يتداوى به ولا يعطى أجرة الحلاق والحمام الا أن يأذن له الميت أو الوارث وفى قاضيخان والمحيط له أن يدخل الحمام المتعارف يعنى فى الزمان وهو المختار على ما ذكره الكرمانى وقياس ما فى الفتاوى ان يعطى أجر الحلاق وبه صرح بعضهم وفى النوازل عن أبى القاسم ليس له أن يفعل الا حلاق الرأس بالمعروف وهو أن لا يحلق فى قليل المدة (وله أن يخلط دراهم النفقة مع الرفقة) بالضم أى الرفقاء (ويودع المال) أى للمحافظة (ولا يصرف الدنانير الا لحاجة) أى ضرورة تدعو الى ذلك (وان كان له نقد) أى بأن أوصى أن يحج بألف درهم (ولا يروج) أى ذلك النقد (فى الحج يصرفه) أى الوصى أو الحاج (بالذى يروج) أى فى الحج (ولا يدعو) أى المأمور (الى طعامه) أى أحدا اذ ليس له التبرع ولا التطوع ولذا قال (ولا يتصدق) أى من طعامه أو غيره على أحد من الفقراء (ولا يقرض) أى أحدا (ولا يشترى ماء للوضوء ولا الغسل الجنابة) اى من مال الميت (بل يتيمم) أى اذا لم يكن له مال (ولا يحتجم ولا يتداوى) أى من مال الميت (وقيل له أن يفعل) أى المأمور (كل ما فعله الحاج) أى جنسه قال الفقيه أبو الليث وعندى أن يفعل ما يفعل الحاج قال فى الذخيرة وهو المختار (وان وسع عليه الآمر) وهو الموصى أو الوصى (الامر) أى امر المصروف (فله أن يفعل ذلك) أى جميع ما ذكر (بلا خلاف) لانهم قالوا هذا ان لم يوسع عليه فان كان قد

قضائى ورضى وظلى وجزنى وكلى ساجد لوجهك مسبح لك بما سبحك به سكان ملكوتك وما لك أسألك أن تغفر لى ما أقتنى فيه انقضى بكمالك فانك مظهر ما شئت ومخفيه ومعيده ومبديه أعذنى بك منك وأعذنى بك من غيرك يا ملاذ العائذين المستجيرين يا ملجأ المضطرين يا أمل الآملين أسألك أن تصلى على سيدنا محمد سيد المرسلين وآله الطيبين وعلينا معهم وفيهم برحمتك يا أرحم الراحمين (فاذا فرغت) من هذا الدعاء الشريف اسأل الله تعالى ما شئت مما يناسب من الدعاء ومن علقه عليه وسع الله رزقه وعلمه وأظهر بركته عليه حتى يعلم ذلك فى ظاهره وباطنه وقس عليه

ورجع عليه في وصيته للحمامة وشرل الحمام والمداري فلا بأس به (ولا ينفق) أي المأمور من مال الميت (على من يخدمه) أي خدمة يقدر عليها بنفسه (الا اذا كان ممن لا يخدم نفسه) أي لكبره أو عظمته وكبره (وينفق في طريقه مقدارها لا سرف) بفتحتين أي لا اسراف (فيه ولا تقتير) أي لا تضييق (ذاهبا وجائيا) أي آيبا (الى بلد الميت) أي ان عاد اليه (ولو سلك طريقا أبعد) أي وأكثر نفقة (من المعتاد ان كان يسلكه الحاج) أي ولو أحيانا (كبغدادي ترك طريق الكوفة الى البصرة) أي مائلا الى سلوك طريقها (فنفقته في مال الآمر) وتفرع عليه قوله (ولا يضمن لو هلكت) والمعنى حتى لو أخذت منه النفقة لا يضمنها (والا ففي ماله) أي في مال نفسه وفي فتاوى قاضيخان ولو ضاعت النفقة بمكة أو بقرب منها أو لم يبق معه شيء فانفق من مال نفسه له أن يرجع في مال الميت وان فعل ذلك بغير قضاء ثم ذكر بعده بأسطر اذا قطع الطريق عن المأمور وقد أنفق بعض المال في الطريق فمضى وحج وأنفق من مال نفسه يكون متبرعا فلا يرجع الحج عن الميت لان سقوطه بطريق التسبب باتفاق المال في كل الطريق قال ابن الهمام ولا فرق بين الصورتين سوى انه في الاولى يكون ذلك الضياع بمكة أو قريبا منها ولكن المعنى الذي علل به يوجب اتفاق الصورتين في الحكم وهو أن يثبت له الرجوع ولو لم يرجع وتبرع به ان كان الأهل جار والا فهو ضامن لماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور قبل أيام الحج ينبغي ان ينفق من مال الآمر الى بغداد أو الى الكوفة أو الى المدينة أو الى مكة واذا أقام ببلده ينفق من مال نفسه حتى يجيء أوان الحج ثم يرحل وينفق من مال الميت ليكون المأمور منفقا من مال الآمر في الطريق فان أنفق من مال الميت في مدة اقامته يكون ضامنا وهذا اذا أقام ببلدة خمسة عشر يوما لانه مقيم وروى ابن سماعة عن محمد انه اذا أقام ببلدة ثلاثة أيام أو اقل وأنفق من مال الميت لا يضمن وان أقام أكثر من ذلك ينفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان أقام أكثر من خمسة عشر يوما تكون نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو أقام ببلدة) أي في أوان الحج (ان كان لانتظار القافلة فنفقته في مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوما أو اقل أو أكثر وان اقام بعد خروج القافلة ففي ماله) أي لا يكون نفقته من مال الميت كما في فتاوى قاضيخان (وكذا لو أقام بمكة) وكذا بغيرها (بعد الفراغ) أي فراغ أعمال الحج (للقافلة) أي لانتظار خروجهم (ففي مال الميت) أي نفقته ولو كان أكثر من خمسة عشر يوما (والا) أي بان أقام بعد الفراغ لحاجة أخرى بعد خروج القافلة (ففي ماله) أي مال نفسه (فان بدا له ان يرجع) أي ظهر له رأي بعد المقام في رجوعه (رجعت نفقته في مال الميت وان توطن مكة) أي قصد استيطانه بها (ثم بدا له العود) أي الرجوع الى بلده (لا تعود) أي نفقته في مال الميت فقد روي عن أبي يوسف أنه لا تعود نفقته في مال الميت وذكر القدوري أن على قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية قال ابن الهمام وذكر غير واحد من غير ذكر خلاف انه ان نوى الاقامة خمسة عشر يوما سقطت فان عاد عادت وان توطن اقل أو كثر لا تعود انتهى وقد صرح في البدائع مدعيا ظاهر الرواية عن أبي يوسف انه لا يعود وهذا اذا لم يتخذ مكة دارا اما ان اتخذها دارا ثم عاد لا تعود النفقة بلا خلاف وكذا في شرح الكرماني توطن بمكة مطلقا قل أو كثر ثم ان عاد لا تعود بالاتفاق (وان أقام بها) أي بمكة (أياما من غير نية الاقامة) أي الشرعية بالمدة المعلومة (ان كانت) أي اقامته تلك (المعادة)

ما يناسب من الاعمال والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم انتهى ما رويناه عن الامام البوني رضي الله تعالى عنه ورحمه

• (فصل) •

فاذا غربت الشمس أفاض مع الامام مع السكينة والوقار من غير مسابقة ولا ازدحام كما يفعله العوام ويؤخر صلاة المغرب ليجمعها مع العشاء في مزدلفة ولا يصلي المغرب ولا العشاء بعرفات ولا في الطريق وعند الافاضة يقول (اللهم) اليك أفضت وفي رحمتك رغبت ومن سخطك رهبت ومن عذابك أشفقت فاقبل نسكي واعظم أجري وتقبل توبتي وارحم تضرعي واستجب دعائي واعطني سؤلي (اللهم) لا تجعل هذا آخر

معتادة) أى لاهل القافلة (لم تسقط) أى نفقته من مال الميت (والا) أى بأن زاد على المعتاد (سقطت ولو تعجل الى مكة) أى دخلها قبل ذى الحجة (فهى فى ماله) أى فالنفقة فى مال نفسه (الى أن يدخل عشر ذى الحجة فتصير) أى فترجع نفقته (فى مال الميت ولو خرج من مكة) أى بعد دخولها فى أوان الحج (مسيرة سفر) أى مدة ثلاثة أيام ولياليها (لحاجة نفسه سقطت) أى نفقته (فى رجوعه) أى حين عوده الى مكة وكذا مادام مشغولا بحاجة نفسه فنفقته فى مال نفسه فاذا فرغ عادت فى مال الميت لما سبق عن محمد (وما فضل من النفقة من الزاد والامتعة) أى الآلات والادوات حتى الثياب (بعد رجوعه يرده على الورثة أو الوصى الا أن يتبرع الورثة أو أوصى له به الميت فيكون له) وفى المحيط وعند بعضهم لا يجوز الوصية والاصح انها تجوز وفى الذخيرة ذكر فى الاصل اذا كان الميت قال فما بقى من النفقة فهو للمأمور ان هذا على وجهين ان لم يعين الميت رجلا يحج عنه كانت الوصية بالباقى باطلة والحيلة فى ذلك أن يقول الموصى للوصى أعط ما بقى من النفقة من شئت وان عين الموصى رجلا ليحج عنه كانت الوصية جائزة (ولو شرط المأمور أن يكون الفاضل له فالشرط باطل ويجب الرد) أى الى الورثة كذا فى خزانة الاكمل (وينبغى للآمر ان يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عنى) أى بهذا (كيف شئت مفردا أو قارنا أو متمتعا) فيه ان هذا القيد سهو ظاهر اذ التفويض المذكور فى كلام المشايخ مقيد بالافراد والقران لا غير ففى الكبير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا أمر غيره أن يحج عنه ينبغى أن يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عنى بهذا كيف شئت ان شئت حجة وان شئت فاقرن والباقى من المال وصية له لكى لا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه الرد الى الورثة انتهى كلامه وقد سبق أيضا ان من شرط الحج عن الغير أن يكون ميقاتيا آفاقيا وتقرران بالعمرة ينتهى سفره اليها ويكون حجه مكيا وأما ما فى قاضيخان من التخيير بحجة أو عمرة وحجة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع اذ الواو لا تفيد الترتيب فيحمل على حج وعمرة بان يحج أولا ثم يأتى بعمرة له أيضا فتدبر فانه موضع خطر ثم قوله (ووكلتك) ذكره قاضيخان وتبعه ابن الهمام حيث قالا اذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور من الثياب والنفقة يقول له وكلتك (ان تهب الفضل من نفسك أو تقبضه لنفسك فيهبه من نفسه فان كان على موت) أى فى صدده (قال والباقى لك وصية) انتهى كلامهما وهذا كله ان كان الآمر عين رجلا (وان لم يعين الآمر رجلا يقول) أى بقصد الحيلة (للوصى أعط ما بقى من النفقة من شئت) أى فحينئذ له أن يعطيه الوصى من شاء ممن عينه لان يحج عنه (وان أطلق) أى الموصى (فقال وما بقى من النفقة فهو للمأمور) أى مأمور الوصى من غير تعيين الموصى له (فالوصية باطلة) أى كما قدمناه (فان عين رجلا صح) لما سبق وقال الفقيه أبو الليث ولو جعل الميت الباقى صلة له بعد رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى

(فصل ولوصى الميت أو وارثه ان يسترد المال من المأمور) الظاهر ان المراد مأمور الوصى أو الوارث لا مأمور الموصى لكن قال فى الكبير رجل له ألف لا مال له غيره فدفعها الى رجل ليحج عنه ثم مات فللورثة استردادها وان مات بعدما أحرم المدفوع اليه ويضمن ما أنفق منه بعد موته انتهى ولا يخفى أنه ينبغى ان يحمل على ما اذا استحق استردادها بظهور خيانة أو حصول

عهدنا من هذا الموقف الشريف العظيم وارزقنا العود اليه مرات كثيرة بلطفك العميم (اللهم) اجعلنى فيه مفلحا مرحوما مستجاب الدعاء فائزا بأعظم النوال والعطاء ما طرفا بى فى سائر أمورى مرزوقا رزقا واقفا حلالا طيبا واسعا مباركا فيه (اللهم) تجاوز عنى واغفر لى ذنوبى ولا ترد أهل الموقف بشؤم خطاياى فانك انت الكريم الحليم الجواد البر الرؤف الرحيم لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك وسعديك والخيرات كلها بيديك لبيك ذا المعارج لبيك لبيك اله الخلق لبيك لبيك عدد الرمال والحصى

تهمة وارتكاب جناية والله أعلم (ما لم يحرم) في خزانة الاكمل ولو استرد الآمر ماله بعدما أحرم له الحج ليس له ذلك والمحرم يعني في احرامه وبعد فراغه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع الى أهله وان أحرم حين أراد الاخذ له ان يأخذه ويكون احرامه تطوعا عن الميت وان استرد فنفقته الى بلده من مال الميت انتهى وهو باطلاقه غير ظاهر بل التفصيل هو المعتبر كما ذكره المصنف بقوله (ثم ان رده لخيانة) أي ظهرت (منه) وفي نسخة بجناية بالجيم وهي تشملها وغيرها من أنواع المعصية ولذا قال بعضهم ولا التهمة (فنفقة الرجوع في ماله) أي في مال نفسه (وان رده بلا خيانة في مال الوصي) بفتح الواو ولنقصه بره وسوء تدبيره (وان رده لضعف) أي سداده (أو جهل بأمور المناسك) أي حين تبين له (ورأى غيره أصلح) أي بالدفع اليه بأن يكون أقوى وأعلم أو أصلح ورده (ففي مال الميت) كذا في التجنيس وغيره هذا ولو جامع المأمور في احرامه فالوصي ان يسترد النفقة كلها لانه أمر بالانفاق في احرام صحيح ولم يوجد

• (فصل • ولو قال المأمور) أي بعد رجوعه عن الطريق (منعت من الحج وكذبه الوارث أو الوصي لا يصدق) أي قوله (ويضمن) أي النفقة (الا ان يكون) أي المانع (أمرا ظاهرا يشهد على صدقه) أي في منعه ورجوعه (ولو قال حججت) أي عنه (وكذبوه) أي الورثة وكذا اذا كذبه الوصي (فالقول للمأمور مع يمينه ولا تقبل بينة الوارث أو الوصي) أي شهودهما عليه (انه كان يوم النحر بالبلد) أي من البلدان غير مكة وما سواها (الا ان يقيما) أي بينة (على اقراره انه لم يحج) أي عنه أو هذه السنة واما اذا كان الحاج مديونا للميت وأمره أن يحج بماله بمثله بحاليا فانه لا يصدق الا ببينة في خزانة الاكمل القول له مع يمينه الا أن يكون للوارث مطالبة بدين الميت فانه لا يصدق الا بحجة

• (فصل • جميع الدماء المتعلقة بالحج) أي بنفسه كدم شكر (والاحرام) أي بارتكاب محظور فيه بجزاء صيد وطيب وحلق شعر وجماع ونحو ذلك (على المأمور) أي اتفاقا لان الشكر له والجبر يحصر عليه (الا دم الاحصار خاصة فانه في مال الآمر) على ماذكره القدوري وغيره من غير خلاف وفي بعض نسخ الجامع الصغير ان دم الاحصار على الحاج المأمور وعند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد على الآمر وكذا ذكره قاضيخان في شرح الجامع (حتى لو أمره بالقران أو التمتع فالدم على المأمور) أي في مال نفسه ولعله أراد بالتمتع معناه اللغوي فلا ينافي ما تقدم (فاذا أحصر) أي المأمور (يبعث الوصي الهدي من مال الميت ليحل به) أي ليخرج المأمور عن احرامه به ثم قيل يبعث من ثلث مال الميت وقيل من جميع المال (ويرد) أي الحاج (ما بقي من النفقة) أي الى الوصي (ليحج) أي عن الميت (من حيث يبلغ) أي ان لم يبلغ ما بقي وفاء للحج من بلده وهذا اذا أوصى بمال معين ان يحج عنه والا فهو على الخلاف الذي مر ولا ضمان عليه فيما أنفق قبل الاحصار

• (فصل • اعلم انه اذا حج المأمور فأصل الحج يقع عن الآمر) وهو ظاهر المذهب والمذكور في الاصل واختاره شمس الائمة السرخسي وجمع من المحققين ويدل عليه الآثار من السنة وصححه قاضيخان ويؤيده بعض الفروع من اشتراط النية عن المحجوج عنه واستحباب ذكره الجامع في تلبيته (وقيل يقع عن المأمور فلا) لانه لا يسقط فرضه به اجماعا (وللآمر ثواب

النفقة)

لبيك اللهم لبيك عدد أوراق الاشجار وأمواج البحار لبيك لبيك لبيك عدد ذرات الهباء وأنفاس الهواء لبيك مرغوبا اليك لبيك (اللهم) صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وأصحابه عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وصل على سائر رسلك وأنبيائك وملائكتك وأوليائك وأهل طاعتك كذلك والسلام عليهم أجمعين كذلك ويكثر من التلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الى أن يدخل المزدلفة ويقول عند دخوله المزدلفة (اللهم) هذا جمع أسألك ان ترزقني

النفقة) كما روى عن محمد ومثله عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه جمع من المتأخرين منهم صدر الاسلام وشيخ الاسلام وأبو بكر الاسبيجابي قال قاضيخان في شرح الجامع وهو أقرب الى الفقه ونسبه شيخ الاسلام الى أصحابنا فقال على قول أصحابنا أصل الحج عن المأمور وهذا وسئل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال ذاك متعلق بمشيئة الله تعالى كما قال محمد فعلم منه ان المعتمد قولنا انه فرض ويجعله عن المأمور (ويسقط عن الآمر الفرض) كان الاولى ان يقول ويسقط الفرض عن الآمر (بالاجماع) كما صرح به الكافي وغيره لكن اذا أداه على الموافقة سواء قلنا انه يقع عنه أو عن الآمر (ولا يسقط به) أي بالحج عن الغير (عن المأمور فرض الحج بالاجماع سواء أداه على الموافقة) وهو ظاهر (أو المخالفة) أي وصار الحج له (وسواء كان عليه الحج) أي فرضا باقيا في ذمته بأن حج عن غيره وهو صرورة (أو لم يكن) أي الحج فرضا عليه أي ابتداء أو كان قد أداه عن نفسه وكان حقه ان يقول وسواء قلنا انه وقع عنه أو عن المأمور وكذا لو حج عن أبيه ولم يكن عليه حج لا يسقط عن النافلة حجة الاسلام وان انعقد ثم في شرح ابن وهبان عن فتاوى الظهيرية هذا الاختلاف في الفرض (وفي حج النفل يقع عن المأمور اتفاقا) أي باتفاق مشايخنا لان الحديث ورد في الفرض دون النفل (وللآمر الثواب) أي ثواب النفقة وفي شرح النقاية للشيخ محمد القوهستاني في النفل يكون ثواب النفقة للآمر باتفاق واما ثواب النفل فيجعله المأمور للآمر والله أعلم ثم اعلم ان من مات من غير وصية وعليه الحج لم يلزم الوارث ان يحج عنه خلافا للشافعي رضي الله تعالى عنه قال ابن الهمام وان فعل الولد ذلك مندوب اليه جدا انتهى فلو حج وارث أو أجنبي يجزيه ويسقط عنه حجة الاسلام ان شاء الله تعالى لانه ايصال للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الكرماني والسروجي ثم مقتضى كلامهم ان الاولى ان يحج أولا ثم يجعل ذلك الثواب للميت لانهم قالوا في مسئلة الابوين لانه لا يفعل ذلك بحكم الامر وانما يجعل ثواب فعله لهما ويجعل ثواب حجه لغيره لا يكون الا بعد أداء الحج فبطلت نيته بالاحرام لانه غير مأمور به ومتبرع فيتبع الاعمال عنه النية فيصح جعل الثواب بعد ذلك لاحدهما أو لهما قال المصنف هذا حاصل ما أشار اليه قاضيخان وغيره فافهم المرام انتهى ولا يخفى ان قوله فبطلت نيته بالاحرام ليس في مقام النظام فانه لا شك ان نيته أولا أبلغ في تحصيل المرام مع انه الاتفاق جعل ثوابه له آخرا كما لا يخفى على أرباب الافهام

(باب العمرة)

وهي الحجة الصغرى) أي بالنسبة الى الحج الاكبر وقد أفردت رسالة سميتها بالحظ الاوفر في الحج الاكبر (العمرة سنة مؤكدة) أي على المختار وقيل هي واجبة قال المحبوبي وصححه قاضيخان وبه جزم صاحب البدائع حيث قال انها واجبة كصدقة الفطر والاضحية والوتر ومنهم من أطلق اسم السنة وهو لا ينافي الوجوب وعن بعض أصحابنا أنها فرض كفاية منهم محمد بن الفضل من مشايخ بخارى لكن لا مطلقا بل قال المصنف (لمن استطاع) أي اليها سبيلا بالزاد والراحلة كما ثبت تفسيره بالسنة (وشرائط الاستطاعة) الاولى أن يقال شرائط وجوبها أو وجودها (ما مر في الحج) أي من شرائط وجوبه لان الواجب يلحق بالفرض في حق الاحكام

جوامع الخير كله (اللهم) رب المشعر الحرام ورب الركن والمقام ورب البلد الحرام ورب المسجد الحرام أسألك بنور وجهك الكريم أن تغفر لي ذنوبي وترحمني وتجمع على الهدى أمري وتجعل التقوى زادي وذخري والآخرة مآبي وهب لي رضاك عني في الدنيا والآخرة يا من بيده الخير كله أعطني الخير كله واصرف عني الشر كله (اللهم) حرم لحمي وعظمي وشحمي وشعري وسائر جوارحي على النار يا أرحم الراحمين

(فصل)

فاذا دخل المزدلفة بدأ بالصلاة وصلى المغرب والعشاء جمعا قبل حط رحله بل ينيخ جماله ويعقلها

وكذا السنة تتبع الفرائض في كثير من الاحكام (واحكام احرامها كاحكام احرام الحج من جميع الوجوه) أي بالنظر الى محظوراته وامابالنظر الى سائر أحكامه فباعتبار اكثرها من سننها وآدابها ووجوه بها من ميقاتها ونحو ذلك (وكذا حكم فرائضها) أي في الجملة (وواجباتها) أي في بعضها (وسننها) كذلك (ومحرماتها) أي بأسرها (ومفسدها) أي وان استلفاني محله (ومكروهاتها واحصارها وجمعها) أي بين عمرتين وأكثر (واضافتها) أي الى غيرها في بيتها (ورفضها) أي حال ثم غيرها اليها (كحكمها في الحج) أي في غالب أحكامها وهي كثيرة التركة (وهي) أي العمرة (لاتخالف الحج الا في أمور) أي يسيرة كما في سبعة ومجموعها احد عشر (الاول منها) أي من الاحكام المخالفة (انها) أي العمرة (ليست بفرض) أي بخلاف الحج وفيها خلاف الشافعي (الثاني انه) أي الشأن (ليس لها وقت معين) أي باعتبار الانشاء (بل جميع السنة وقت لها) أي لجوازها (الا انها تكره في خمسة أيام) أي في ظاهر الرواية (يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق مع الصحة) أي صحة وقوعها وعن أبي يوسف انه لايكره يوم عرفة قبل الزوال وأطلق قاضيخان في الفرقات وقال لابأس بالعمرة غداة عرفة الى نصف النهار ولم تدله الى أحد كذا ذكره المصنف في الكبير ولعلهما أرادا انه لابأس فعلها حينئذ لا انشاؤها لما في البحر الزاخر تكره انشاؤها في هذه الايام فان أداها باحرام سابق لايكره وبهذا يرتفع الاشكال عن قاضيخان ومنها جميع السنة الاخيرة أيام يكره فيها العمرة لغير القارن يعني في معناه المتمتع ويؤيده مافي المنهاج انه اذا قصد القران أو التمتع فلا بأس بل يكون أفضل في هذه الايام انتهى ولايخفى انه أراد انشاء احرامها في الاداء الا انه قصد به انشاءها المناسب وبكراهة انشائها (الثالث انها لاتفوت) أي بخلاف الحج (الرابع ليس فيها وقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمي ولاجمع) أي بين صلاتين لا في ليل ولا نهار (ولاخطبة) أي بخلاف الحج في جميعها (الخامس ليس لها طواف القدوم) أي سنة ولوكان آفاقيا بخلاف الحج (السادس لايجب بتركه طواف الصدر) أي الوداع ولوكان المعتمر من أهل الآفاق وأراد السفر وهذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد يجب عليه (السابع لايجب بدنة بافسادها) وفيه اطلاق لان افساد الحج وهو بالجماع قبل الوقوف لايوجب بدنة بل شاة وانما تجب البدنة بالجماع بعد الوقوف فكان الاولى ان يقول بالجماع قبل طوافها (بل تجب شاة) اذا وقع الجماع قبل الطواف كله أو أكثره بل ولاتجب البدنة في العمرة قط اما لوجامع بعدما طاف أكثره قبل السعي أو بعده قبل الحلق لاتفسد عمرته وعليه شاة ثم اذا أفسد عمرته فعليه المضي في الفاسد وقضاؤها باحرام جديد (الثامن عدم وجوب البدنة بطوافها جنبا أو حائضا أو نفساء) أي بل تجب شاة (التاسع ان ميقاتها الحل لجميع الناس) أي من المكي والآفاقي ومن بينهما (بخلاف الحج فان ميقاته لاهل مكة الحرم) أي وجوبا (العاشر انه يقطع التلبية عند الشروع في طوافها) أي في أصح الروايات بخلاف الحج المفرد أو القارن فانه لايقطع التلبية الا في اول رمي جمرة العقبة (الحادي عشر انه لامدخل للصدقة بالجناية في طوافها) أي بخلاف طواف الحج والله سبحانه وتعالى اعلم (واما فرائضها) أي جملة (فالطواف والنية) أي ونيته كما في نسخة (والاحرام) وهو شرط من باب وهما النية والتلبية كما في احرام الحج واما ركنها فالطواف

ويؤذن المؤذن ويقيم فيصلي المغرب بجماعة أو وحده ثم يصلي العشاء متصلا به ولا يعيد الاذان والاقامة للعشاء بل يكتفي باذان واحد واقامة واحدة للمغرب والعشاء ولايتطوع بينهما بل يصلي السنن بعدها ويعوكما بدء ونحاف كل صلاة (ثم) يقرأ الاستغفارات المقيدة من الدار في هذه الليلة وهذه ثالث ليلة يقرأ فيها الاستغفارات المذكورة كما تقدم ثم يبيت الى أن يصبح فيصلي الفجر بغلس قبل الاسفار والمراد من الغلس طلوع الفجر الثاني من غير تأخير قبل أن يزول الظلام (ثم) يقف مع الامام أو وحده في المشعر الحرام وهو جميع المزدلفة على جبل قزح

والاحرام شرط لصحة أدائها الاركن وهو الاصح وقيل الاحرام ركن (وواجباتها السعى) أى بين الصفا والمروة (والحلق أو التقصير) أى بعده جوازا أو قبله صحته بعد وقوع طوافها وفى التحفة جعل السعى فيها ركنا كالطواف وهو غير مشهور فى المذهب وأوله بعضهم فقال كأنه أراد أنه داخل فى العمرة بخلاف الاحرام والحلق لخروجهما عنها كالوضوء للصلاة وفيه ان كل داخل فى عبادة ليس ركنا لها كواجبات الصلاة ولعله الواجب فرضا عمليا ولم يفرق بين الركن والشرط ومطلق الفرض ويؤيده انه جعل فى المنهاج الحلق فيها فرضا أيضا وذكر بعضهم ان الحلق أو التقصير شرط الخروج عنها وغيره انه لا يختص بالعمرة اذ فى الحج كذلك كما لا يخفى قال المصنف فى الكبير وتقديم الطواف على السعى شرط لصحة السعى بالاتفاق انتهى والظاهر أن يقال الترتيب بين طواف العمرة وسعيها فرض وأما تقديم طواف تما شرط لصحة سعى الحج (وأما صفتها) أى كيفية العمرة مجملة (فهى أن يحرم بها من الحل كاحرام الحج) أى مثل صفة احرامه فى آدابه وسننه بلا فرق الا فى تعيين النية فيفعل عند احرامها ما يفعل فى احرام الحج (ويتقى فيه) وفى نسخة فيها أى فى احرام العمرة أو زمان اتيانها بعد تلبسها الى فراغها (ما يتقى فى الحج) أى من محظورات الاحرام ومكروهاته ومفسداته (فاذا دخل مكة بدأ بالمسجد) أى بدخوله من باب السلام على ما هو الافضل وقيل يدخل المعتمر المسجد من باب ابراهيم ذكره المصنف ولا وجه له نعم لو دخل من باب العمرة فلا بأس به لانه أقرب وعليه العمل (وطاف برمل) أى فى الثلاثة الاول (واضطباع) أى فى جميع طوافها (وقطع التلبية عند أول استلام الحجر) أى بعد نية طوافها (وطاف سبعة أشواط) أربعة منها فرض والباقى واجب (وأكثره وهو أربعة منها) أى لكونه هو الركن (ككله فى حق التحلل) أى فى حق صحة تحلله وخروجه عن احرامه بحلق أو تقصير الا أنه يحرم عليه التحلل قبل اتيان السعى بكماله (وأمن الفساد) أى وفى حق أمن فساد العمرة حتى لو جامع بعد أكثر طوافها لا يفسد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أى ركعتى الطواف وجوبا عندنا (وخرج للسعى) والافضل من باب الصفا (فسعى كالحج) أى كسعيه (ثم حلق) يعنى أو قصر (وحل) أى خرج عن احرامها

(فصل فى وقتها) أى وقت العمرة (السنة) أى أيامها (كلها وقت لها) أى لجوازها (الا أنه) أى الشأن (يكره تحريما) أى كراهة تحريم كما قاله ابن الهمام ويشير اليه كلام صاحب الهداية (انشاء احرامها فى الايام الخمسة) أى المذكورة سابقا مع هذه الكراهة لو أدى العمرة فى هذه الايام يصح ويبقى محرما فى هذه الايام لو أخر أداءها الى ما بعدها لقوله (وان أداها باحرام سابق لا بأس) أى لما ذكرنا (ويستحب أن يؤخر) أى أداءها (حتى يمضى الايام) أى الخمسة (ثم يفعلها ولو أهل فيها) أى أحرم بالعمرة فى الايام الخمسة (ولو بعد الحلق من الحج يؤمر برفضها) أى لبقاء بعض أفعال الحج عليه (فان لم يرفضها ومضى فيها صح) أى فعلها (ولا دم عليه) أى لادخالها عليه وترك رفضها وفى الفتاوى الظهيرية رجل أهل بعمرة فى أيام العشر ثم قدم فى أيام التشريق فأحب الى أن يؤخر الطواف حتى تمضى أيام التشريق ثم يطوف وليس عليه أن يرفض احرامه يعنى (لانه لم يقع له ادخال عمرة على حجة) ولو طاف فى تلك الايام أجزأه ولا دم عليه يعنى ولا كراهة أيضا فى حقه لان انشاءها لم يكن فى الايام المنهى عنها ثم فى كلامه اشارة

وهو بناء مرتفع موجود الآن والعوام يزعمون ان من طلع الى سطح هذا البناء ونزل على رأسه من درجة فى وسط هذا البناء الى أن يخرج من أسفله غفر له ما كان عليه من قتل نفس ونحو ذلك وهذا باطل لا أصل له وبدعة يفعلها العوام أعان الله تعالى من سعى فى ابطال الباطل الوارد فى هذا المقام ان الله تعالى يغفر للعبد حقوق العباد اذا كان حجه مقبولا فاذا وقف رفع يديه وحمد الله تعالى وصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ولى ودعا لنفسه وللمسلمين والمسلمات ثم يقول (اللهم) اغفر لى خطيئى وجهلى واسرافى فى أمرى وما أنت أعلم به منى (اللهم) اغفر لى جدى وهزلى وخطئى وعمدى وكل ذلك عندى

الى أنه لو وقع طواف العمرة قبل الايام وسعيها فيه لا بأس به ثم قال ولو أهل بعمرة في أيام التشريق يوم بيرفضها وان لم يرفضها ولم يطف حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لها لا دم عليه انتهى (ويكره فعلها في أشهر الحج لاهل مكة ومن بمعناهم) أى من المقيمين ومن في داخل الميقات لان الغالب عليهم أن يحجوا في سنتهم فيكونوا متمتعين وهم عن التمتع ممنوعون والا فلا منع للمكي عن العمرة المفردة في أشهر الحج اذا لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعليه البيان واتيان البرهان (وأفضل أوقاتها شهر رمضان) أى نهارا أو ليلا لافضلية كل منهما (فعمرة فيه تعدل حجة) أى كما ثبت في السنة وزيادة معي في رواية ولكن هل المراد عمرة آفاقية أو شاملة لمكية فيه بحث طويل في النخبة (ولو واقعة في شعبان وأكملها في رمضان فان طاف أكثره في رمضان فهي رمضانية والا فشعبانية) قياسا على المتمتع وغيره (ولا يكره الاكثار منها) أى من العمرة في جميع السنة خلافا لمالك (بل يستحب) أى الاكثار منها على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من الاطوفة كعمرة وورد ثلاث عمر كحجة وورد عمرتان (وأفضل مواقيتها لمن بمكة التنعيم والجعرانة) والاول أفضل عندنا لان دليله قولي لامره صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها ان تخرج منها والثاني أفضل عند الشافعي لان دليله فعلي فانه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها حين رجع من الطائف بعد فتح مكة وكان حق المصنف أن يقول ثم الجعرانة ولعله مال الى كلام الطحاوي الموافق لمذهب الشافعي من ان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك للجواز لا للافضلية ثم موضع احرام عائشة قيل هو المسجد الخراب الادنى من الحرم وقيل انه المسجد الاقصى الذي على الاكمة قيل وهو الاظهر وقيل بين مسجدها وبين انصاب الحرم غلوة سهم والله أعلم

(باب النذر بالحج والعمرة)

(وهو) أى النذر نوعان (صريح وكناية) اما الاول فبيانه أنه (اذا قال لله على حجة أو قال على حجة) أى ولم يقل لله (يلزمه الوفاء سواء كان النذر مطلقا) أى غير مقيد بشرط كما سبق (أو معلقا بشرط بأن قال ان قدم غائبي) أى من سفره (أو ان شفى الله مريضي) أو نحو شيء (فعلى حجة مثلا أو عمرة) أى مثلا لان حكم الاكثر من حجة أو عمرة كذلك (لزمه ماعين) أى من الحج أو العمرة واحدة أو متعددة أو منهما مجتمعة (لكن لزومه عند وجود الشرط) أى اذا كان معلقا كما تقدم وكذا لو قال ان فعلت كذا فلله على أن أحج حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج عنه بالكفارة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وقيل هذا اذا كان التعليق بشرط يراد كونه ووجوده كقوله ان شفى الله مريضي فعلى كذا اما اذا كان لا يراد كونه كان كلمت زيدا فلله على كذا فقيل يجب عليه الايفاء بالنذر وقيل يجزيه كفارة اليمين وهو الصحيح وقد رجع اليه أبو حنيفة قبل موته بثلاثة أيام أو سبعة وهو قول محمد ثم اذا لزمه الحج وحج جاز ذلك عن حجة الاسلام الا أن ينوي غيرها على ما في الخلاصة والاظهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فعلى حجة لزمه حجة سوى حجة الاسلام الا أن يقصد بها ما وجب عليه وبين قوله فعلى ان أحج حيث يجزى عن حجة الاسلام الا أن ينوي غيرها وقد تقدم ان من لزمه بالنذر حجة وحج حجة الاسلام فانه لا يسقط بها المنذورة بلا خلاف (ولو قال ان دخلت) أى الدار مثلا (فأنا أحج يلزمه) أى عند وجود شرطه (ولو قال أنا أحج) أى من غير شرط (لا حج عليه) وفي الخلاصة لو قال انا أحج لا حج عليه ولو قال ان

(اللهم) انى أعوذ بك من الفقر والكفر والعجز والكسل وأعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من الجبن والبخل وضلع الدين وغلبة الرجال وأسألك أن تقضي عني المغرم وأن تعفو عني مظالم العباد وان ترضى عني الخصوم والغرماء وأصحاب الحقوق (اللهم) آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها أنت وليها ومولاها (اللهم) انى أعوذ بك من غلبة الدين ومن غلبة العدو ومن بوار الايم ومن فتنة المسيح الدجال (اللهم) اجعلني من الذين اذا أحسنوا استبشروا واذا أساؤا استغفروا (اللهم) اجعلنا من عبادك الصالحين الغر المحجلين الوفد المتقبلين

دخلت فأنا أحج يلزمه عند الشرط (ومن نذر مائة حجة أو أكثر أو أقل يلزمه كلها وعليه ان يحج بنفسه قدر ما عاش ويجب الايصاء بالبقية) وهذا على ما في العيون وقاضيخان والسراجية مما نصوا على لزوم الكل وقال في النوازل هذا قولهما وعلى قول محمد بقدر عمره قال التمرتاشي وأطلق في التحفة لله تعالى على ألف حجة تلزمه وعن أبي يوسف وكذا عن محمد تلزمه قدر ما يعيش من السنين واختاره على الرازي والسروجي كقوله على أن أحج عشرين سنة ومات قبلها لا يلزمه شيء قال ابن الهمام والحق لزوم الكل للفرق بين الالتزام ابتداء واضافة (ثم ان شاء) أي الناذر بالمائة (أحج مائة رجل في سنة واحدة وهو الافضل) أي للمسارعة الى الخيرات والمخافة من الآفات (وان شاء أحج في كل سنة حجة) أي على وفق لزومه (أو أكثر) أي بناء على الافضل في الجملة (ولكن كلما عاش الناذر بعد ذلك) أي الاحجاج (سنة بطلت منها حجة فعليه أن يحجها بنفسه) اى لانه قدر بنفسه فظهر عدم صحة احجاجها (وان لم يحج لزمه الايصاء بقدر ما عاش من بعد الاحجاج ولو قال لله على عشر حجج في هذه السنة لزمه عشر في عشر سنين) على ما في الفتح وغيره وفي خزانة الاكمل لزمه كلها في تلك السنة (ولو قال لله على أن أحج في هذا العام ثلاثين حجة لزمه الكل) أي عند أبي حنيفة (ولو قال على أن أحج في سنة كذا فحج قبلها جاز) اى عند أبي يوسف وهو الاقيس خلافا لمحمد (ولو لم يحج ومات قبلها لا يلزمه شيء ولو قال ان كلمت فلانا فعلى حجة) أي من غير ذكر اليوم (أو على حجة اليوم) بالنصب والاحسن عبارة الكبير ان كلمت فلانا فعلى حجة يوم أكلمه (لا يصير محرما بها بل لزمته يفعلها متى شاء) كما لو قال على حجة اليوم انما يلزمه وفاء ذمته يحرم بها متى شاء انتهى وتبين ان اختصاره في المبنى هنا مخل للمعنى (ولو قال أنا محرم بحجة سهل) أي محرم (بعمرة ان فعلت كذا صح) أي تعليقهما (ويلزمانه ان فعله) أي ما شرطه كذا ذكره في خزانة الاكمل عن أبي حنيفة (ولو قال على حجة ان شئت أنت) أي أيها المخاطب أو المخاطبة (فقال شئت لزمته حجة) أي ولم يصر محرما ما لم يحرم (وكذا لو قال ان شاء فلان) أي سواء كان حاضرا أو غائبا (فشاء) أي فظهر انه شاء (لزمته حجة ولا تقتصر) أي على الاصح (مشيئة فلان) أي الغائب (على مجلس بلوغه الخبر) أي بالتعليق (ولو قال أنا محرم بحجة ان فعلت كذا ففعل لزمته حجة وكذا لو ذكر العمرة ولم يصر محرما ما لم يحرم ولو قال ان ابنت من غزلك فأنا أحج لزمه) أي ويحج متى شاء (ولو قال على أن أحج على جمل فلان) أي مثلا (أو بمال فلان) أي بدراهم كذا مثلا (لزمه) أي الحج (ولغت الزيادة) كما في شرح الكافي (ولو علق الحج بشرط ثم علقه بآخر) أي بشرط آخر (ووجد الشرطان يكفيه حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج) على ما في قاضيخان (ولو قال على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء) أي زائد على المرة (ولو قال في النذر متصلا ان شاء الله لا يلزمه شيء في جميع الصور) أي ان قيدها بمشيئة الله والله أعلم

(فصل) أي في الكنايات (اذا قال على المشي الى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة البيت أو علقه) أي ما ذكر (بشرط) أي كبرء مريض وقدوم مسافر (أو لا) أي أو لم يعلقه (بل حلف مشيا بحجة أو عمرة وهو في الكعبة) أي في مكة وما حولها من الحرم (أو لا) أي أو في غيرها من أرض الحل أو من الآفاق (أو قال على احرام فعليه حجة أو عمرة ماشيا والبيان اليه) أي تعيين أحدهما (ولو قال على المشي أو الذهاب أو الخروج أو السفر أو الاتيان أو الركوب أو الشد)

(اللهم) ان هذه حزدلفة وقد جمعت فيها السنة مختلفة نسألك حوائج مؤتنفة اجعلني ممن دعاك فاستجبت له وتوكل عليك فكفيته (اللهم) انى أسألك في هذا الجمع ان تجمع لى جوامع الخير كله وأن تصلح لى شأنى كله وأن تصرف عنى السوء كله فانه لا يفعل ذلك غيرك ولا يجود به الا أنت (اللهم) انى أعوذ بك من شر الاعميين السيل والحريق (اللهم) انى أعوذ بك من امرأة تشيبنى قبل المشيب وأعوذ بك من مكر النساء وأعوذ بك من صاحب خديعة ان رأى حسنة دفنها وان رأى سيئة أظهرها

أي الرمل (أو الهرولة) أي السعي (الى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا أو المروة أو مقام ابراهيم أو الحجر الاسود أو الركن) أي مطلقا أو اليماني (أو أستار الكعبة أو بابها أو ميزابها أو الحجر أو عرفات أو مزدلفة) وكذا الى منى (أو اسطوانة البيت أو زمزم أو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس أو مسجد آخر) ولو كان من المساجد المأثورة كمسجد الخيف ونحوه (لا يلزمه شيء في جميع الصور) لكن في بعضها خلاف فانه لو قال على المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام لا شيء عليه عند أبي حنيفة وعندهما يلزمه حجة أو عمرة ويؤيدهما انه اذا قال على المشي الى مكة حيث يلزمه حجة أو عمرة اتفاقا مع ان المسجد الحرام أخص من مكة وانه قد يطلق على الكعبة وعلى مطلق الحرم أيضا وقيل في زمن أبي حنيفة لم يجر العرف بلفظ المشي الى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانهما فيكون اختلاف زمان لا اختلاف دليل وبرهان وكذا ذكره في الكبير وفيه ان الكنايات لا تعلق لها بالعرفيات وكان المناسب ان يختلف حكمها باختلاف النيات وان اعتبر من جانب الايجاب فينبغي أن يعتبر كل ما اختلف في الزمان والمكان فلا يدخل الحكم تحت ضابطة كلية في هذا الشان وأما لو قال الى الصفا أو المروة أو مقام ابراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شيء بالاتفاق وقيل الى الحجر الاسود أو الركن أو مقام ابراهيم يلزمه وصرح في المبسوط في المقام بعدم اللزوم وفي الطرابلسي الى زمزم واسطوانة الكعبة يلزمه عندهما خلافا للامام وعزاه الى شارح نكرة (ولو قال على المشي الى بيت الله تعالى ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة أو عمرة) هكذا ذكره في المنتقى وقاضيخان وفي المنتقى عن محمد هذا على الحج وان قال ثلاثين مرة ان شاء حج وان شاء اعتمر (ولو قال على المشي ثلاثين شهرا أو واحدا وعشرين شهرا أو عشرة أشهر أو عشرة أيام أو أحد عشر يوما فعليه عمرة) أي واحدة (وقيل في ثلاثين شهرا انه عليه الحج) والقولان نقلهما صاحب المنتقى عن محمد باختلاف روايتيه (ولو نذر المشي الى بيت الله تعالى ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس أو مسجدا آخر) كمسجد قباء أو الكوفة (لا يلزمه شيء وان لم تكن له نية) أي معينة (فعلى المسجد الحرام) أي بناء على انه هو الفرد الاكمل من بيوت الله (فيلزمه حجة أو عمرة) على خلاف تقدم والاظهر أن يقال فعلى الكعبة ليكون عليه الحج أو العمرة بلا خلاف لان حكم بيت الله والكعبة سواء كما سبق وقد قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت وقال عز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام ويؤيده قوله (ولو حلف بالمشي الى بيت الله تعالى ثم حنث) بكسر النون أي لم يبر في يمينه (ثم حلف به ثم حنث يجعل أحدهما حجة والآخر عمرة ويمشي لكل واحد من مكان الحلف ولو حلف ان يهدي بفلان) أي من البدنة أو البقرة أو الشاة (على أشفار عينيه) أي أحد ابهاما أو أطرافهما (الى بيت الله تعالى أو أحجه على عنقي) أي يحج بفلان من انسان أو حيوان لا شيء عليه (ومن جعل على نفسه أن يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة) أي في وقته فانه يتم حجه وينبغي أن يقيد بحلقه قبل الطواف أو بعده ليخرج عن احرامه قياسا على قوله (وفي العمرة حتى يحلق) وفي الاصل خير بين الركوب والمشي لكن في الجامع الصغير أشار الى وجوب المشي وهو الظاهر والصحيح وحمل رواية الاصل على من شق عليه المشي وفي شرح الجامع قال الشيخ الامام أبو جعفر الهندواني انما يطلق له الركوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ

(اللهم) اني أعوذ بك من شر من يمشي على بطنه ومن شر من يمشي على رجلين ومن شر من يمشي على أربع (اللهم) اجعلني أخشاك كأني أراك أبدا حتى ألقاك وأسعدني بتقواك ولا تشقني بمعصيتك وخر لي من قضائك وبارك لي في قدرك حتى لا أحب تعجيل ما أخرت ولا تأخير ما عجلت واجعل غناي في نفسي ومتعني بسمعي وبصري واجعلهما الوارث مني وانصرني على من ظلمني وأرني فيه ثأري وأقر بذلك عيني (اللهم) اجعل صلاتك وبركاتك ورحمتك على سيد المرسلين وامام المتقين وخاتم النبيين محمد عبدك ورسولك امام الخير وقائد الخير ورسول الرحمة وعلى آله وأصحابه

الاعشقة عظيمة وأما اذا كانت المسافة قريبة فلا يجوزله الركوب أصلا ثم اختلفوا فى محل ابتداء المشى لان محمدالم يذكره فقيل يبتدئ من الميقات وقيل من حيث أحرم وعليه الامام فخر الاسلام والعتابى وغيرهما وقيل كما قال المصنف (ومحل ابتداء المشى من بيته سواء أحرم منه أولا) وعليه شمس الائمة السرخسى وصاحب الهداية وصححه قاضيخان والزيلعى وابن الهمام لانه المراد عرفا ويؤيده ماروى عن أبى حنيفة ان بغداديا قال ان كلمت فلانا فعلى ان أحج ماشيا فلقيه بالكوفة فعليه أن يحج يمشى من بغداد وأما لو أحرم من بيته فالاتفاق على انه يمشى من بيته (ولو ركب فى كل الطريق أو أكثره بعذر أو بلاعذر فعليه دم) أى لانه ترك واجبا يخرج عن العهدة (وان ركب فى الاقل) أى فى أقل الطريق وكذا فى المساواة (تصدق بقدره من قيمة الشاة

(فصل لو نذر ان يصلى فى مكان فصلى فى غيره دونه فى الفضل) أى الاقل منه فى الفضيلة (اجزأه) أى عندنا (وأفضل الاماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبى صلى الله عليه وسلم ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم الجامع) أى المسجد الذى يصلى فيه الجمعة (ثم مسجد الحى) وهو الذى يصلى فيه الجماعة والقبيلة المحصورة (ثم البيت) أى أفضل من خارجه كالزقاق والاسواق اذا عرفت هذا الترتيب فلو نذر ان يصلى ركعتين فى المسجد الحرام لايجوز أداؤها الا فى ذلك الموضع عند زفر خلافا لاصحابنا وان نذر أن يصلى ركعتين فى مسجد النبى صلى الله عليه وسلم لايجوز أداؤها الا فى مسجد النبى صلى الله عليه وسلم أو فى المسجد الحرام وان نذر أن يصلى فى بيت المقدس لايجوز أداؤها فى هذه المساجد وان نذر أن يصلى فى الجامع لايجوز أداؤها فى مسجد المحلة وان نذر أن يصلى فى مسجد المحلة يجوز أداؤها فى الجامع ولا يجوز أداؤها فى بيته وان نذر ان يصلى فى بيته يجوز فى الكل ولا يجوز فى الزقاق والاسواق كذا فى المصفى وهذه المسائل يخالف أصحابنا فيها زفر وقيل أبو يوسف أيضا معه وكذا حكم الاعتكاف اذا نذر فى هذه المساجد (ولو نذر ان يلبث) بفتح الموحدة أى يمكث (فى المسجد الحرام ساعة لم يجب عليه ذلك) كان الظاهر ان يقال أقل من يوم لانه مدة أقل مايجوز فيه الاعتكاف خلافا لمحمد فانه يجوز اعتكافه ساعة أيضا فى النفل ومن غير شرط صوم خلافا لغيره والله أعلم

(باب الهدايا)

وهو مايهدى الى الحرم المتقرب الى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا وأكثر احكامها كالضحايا (الهدى من الابل والبقر والغنم) أى لامن غيرها من النعم (وكل دم يجب فى الحج والعمرة فادناه شاة) أى وأعلاه بدنة من الابل أو البقر وأعظمها أفضلها وفى حكم الادنى سبع بدنة أو سبع بقرة وهذا التخيير المفهوم من الكلام فى كل شئ (الا الجماع فى الحج بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة جنبا) فانه لايجوز فيهما الا البدنة ولايخلو قصور العبارة ويستفاد منه انه لايجب البدنة أصلا فى العمرة (وحكم البقر حكم الابل فى هذا الباب) أى باب الهدايا لا فى مطلق القضايا لكن هذا عندنا خلافا للشافعى تغمده الله برحمته حيث يخص البدنة بالابل وأما اذا أطلق الجزور فهو من الابل خاصة اتفاقا (ثم الهدى) أى جنسه منقسم (على نوعين هدى شكر) لتوفيق الطاعة المخصوصة (وهو هدى المتعة والقران) وقدم المتعة لانها الاصل المستفاد من القرآن وقيس عليه القران فى هذا الشأن بتبيان البرهان (والتطوع) شكرا

وصل عليهم أجمعين كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فى العالمين انك حميد مجيد عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك كلما ذكرك الذاكرون وكلما غفل عن ذكرك الغافلون (اللهم ابعثه مقاما محمودا يغبطه فيه الاولون والآخرون واجعل له الدرجات العلى والرفيق الاعلى وأدخلنا فى شفاعته أجمعين يارب العالمين (ثم يلبى) ويكثر التلبية الى أن يسفر بحيث يبقى الى طلوع الشمس مقدار صلاة ركعتين تقريبا ثم يدفع الى منى جاهرا بالتلبية

(فصل)

فى الدفع من مزدلفة الى منى اذا قرب طلوع الشمس أفاض الامام والناس معه

مطلقا (وهدى جبر) أى لتقصير فى الطاعة أو ارتكاب جناية (وهو ما نزل فيه لو) احصار أو رفض أو جزاء صيد أو كفارة جناية أخرى أو تجاوز ميقات (ماعدا) أى المتقدم من المتعة والقران والتطوع وأما النذر فهو وان كان دم (شكر) ان كان واجبا فكجبر أو تطوعا فكشكر وكذا الاضحية وجوبا أو تطوعا (وكل دم) (فلصاحبه أن يأكل منه) أى ما شاء منه ولا يتقيد ببعض منه كما يتوهم من قوله منه (و) (الاغنياء) أى باطعامهم ولو بالاباحة (والفقراء) تمليكا أو اباحة والمقام يقتضى تقديم والايكون ذكرهم كالمستدرك (ولا يجب التصدق به) أى لا بكله ولا ببعضه وهذا أيضا علم ضمنا مما قبله من التوزيع (بل يستحب أن يتصدق بثلثه ويطعم) بفتح أى وأن (ثلثه ويهدى ثلثه) أى للاغنياء من الجيران وغيرهم (أو يدخره) أى الثلث الاخير للتوزيع (ولو لم يتصدق بشئ جاز) وهذا قد علم من قوله ويستحب (وكره) أى كراهة لانها مقتضى ترك الاستحباب المعبر عنه بأنه خلاف الأولى ولذا قال فى الكبير ولا ينبغى يتصدق بأقل من الثلث وهذا أيضا مستدرك كالاول (ويسقط) أى دم الشكر (بـ) الذبح حتى لو سرق أو استهلكه بنفسه) وكذا بغيره (بعد الذبح) تبدلا مسئلتين (لم يلزمه شئ) من الضمان بخلاف ما لو هلك أو سرق قبل الذبح فانه يلزمه غيره ولا يجوز له أن يتصدق (وكل دم وجب جبرا لا يجوز له الاكل منه) ولو كان فقيرا (ولا للاغنياء) الا اذا (كانوا) الفقراء تمليكا لا اباحة وكذا فى حكم نفسه (ويجب التصدق بجميعه حتى لو استهلكه بعدما) أى كله أو بعضه (لزمه قيمته) أى للفقراء فيتصدق بها عليهم (ولو سرق لا يلزمه شئ) واعلم أنه يجوز التصدق بكل من دم الشكر والجبر على مساكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين أو مساكين الا أن مساكين الحرم أفضل الا أن يكون غيرهم أحوج على ما قاله فى السراج الوهاج (وهو) أى دم الجبر (كدم اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار وقتل الصيد والجماع) أى وأمثال ذلك من ارتكاب المحظورات ولو بعذر (والطواف بلا طهارة وترك شئ منه) أى من الطواف اذا كان موجبا للدم (أو السعى أو الرمى أو امتداد الوقوف) أى بعرفة الى الغروب (أو وقوف مزدلفة) أى ونحوها من ترك الواجبات اذا لم يكن عن عذر (والاحصار والرفض) أى ودمهما (وقطع أشجار الحرم) فيه أن هذا الحكم غير مختص بالمحرم (ولا يجوز بيع شئ من لحوم الهدايا) أى وان كان مما يجوز الاكل منه على ما صرح به ابن الهمام (فان فعل) أى باع شيأ منه (ضمن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزار أجرته منه غرمه) أى فعليه أن يتصدق بقيمته (وان شرط) أى أجرة الجزار (منه لم يجز) أى مذبوحه (عن الهدى) وتوضيحه ما قال الطرابلسى ولا يعطى أجرة الجزار منه فان أعطى صار الكل لحما لانه اذا شرط اعطاءه منه يبقى شريكا له فيه ولا يجوز الكل لقصده اللحم وان أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منه عليه غير الاجرة جاز اذا كان أهلا للتصدق عليه (ولو عطب الهدى التطوع قبل وصوله الحرم لا يجوز الاكل منه له) أى للمتطوع (ولا للاغنياء) أى ولو أكل منه أو من غيره مما لا يحل له أكله ضمن ما أكل (وكل واحد من الابل والبقر يجوز عن سبعة دماء) لا خلاف فى جوازه عن الاربعة لكن بشرط قصد القربة حتى لو كان أحد الشركاء كافرا أو مسلما يريد اللحم دون

من مزدلفة فاذا وصل الى وادى محسر يستحب عند الائمة الاربعة رضى الله عنهم أن يحرك دابته قدر رمية حجر فقد روى أحمد عن جابر رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم أسرع فى وادى محسر وفى الموطا ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يحرك راحلته فى محسر قدر رمية حجر وأول وادى محسر من القرن المشرف من الجبل الذى على يسار الذاهب ويسمى بذلك لان فيل أصحاب الفيل حسر فيه أى أعيا وكل عن المسير وقيل سمى محسرا لانه يحسر سالكيه ويتعبهم وقيل لان ابليس وقف فيه متحيرا ويسمى هذا الوادى وادى النار لان رجلا اصطاد فيه صيدا فنزلت

الهدى والتقرب لم يجزهم جميعا (فلو شارك فيه سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم جاز) أي وغيرهم
بالاولى كما لا يخفى (سواء اتحد الجنس) أي جنس ما وجب من دم متعة واحصار وجزاء صيد
ونحو ذلك (أولا) الا أنه ان اتحد الجنس كان أحب وأولى (ولو اشترى بدنة) أي جزورا أو بقرة
(المتعة مثلا وأوجبها لنفسه) أي تلك البدنة بتعيين النية وتخصيصها له (لا يسعه أن يشارك فيها)
أي في البدنة (أحدا) لانه لما أوجبها لنفسه خاصة صار الكل واجبا عليه (وليس له بيعها بعد
ما أوجب) أي وليس له أن يبيع ما أوجبه هديا فان فعل فعليه أن يتصدق بالثمن (وان نوى ابتداء
الشركة جاز) أي وان نوى أن يشرك فيها ستة نفر أجزأه فان لم يكن له نية عند الشراء منهم ولكن
لم يوجبها حتى اشتركت الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر
الباقين ورأى الشركاء نحرها يوم النحر أجزأ الكل ثم اذا اشترك سبعة في جزور أو بقرة اقتسموا
اللحم بالوزن ولو اقتسموا اجزافا لم يجز الا اذا كان مع شئ من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيع
كما في شرح المجمع (واذا ولدت بدنة الهدى) أي بعد ما شراها الهدية (ذبح ولدها معها ولو باع
الولد فعليه قيمته) أي للفقراء (وان اشترى بها) أي بقيمته (هديا فحسن) أي وان تصدق بها فحسن
وهذا في الحسن أظهر فتدبر (واذا غلط رجلان فذبح كل) أي كل واحد (هدى صاحبه
اجزأهما) أي استحسانا لا قياسا (ويأخذ كل هديه) أي بعد ذبحه (من صاحبه) وعن أبي يوسف
كل بالخيار بين أن يأخذ هديه من صاحبه وبين أن يضمنه فيشتري بالقيمة هديا آخر يذبحه في أيام
النحر وان كان بعدها تصدق بالقيمة وهدى المتعة والقران والتطوع في هذا سواء وأما لو كانت
البدنة بين اثنين وضحيا بها اختلف المشايخ فيه والمختار انه يجوز كما في الخلاصة وقال الصدر
الشهيد وهذا اختيار الفقيه والامام الوالد وعن أحمد بن محمد العامي انه لا يجوز اذا كان
الجزور بينهما نصفين وقال أبو الليث لا نأخذ بهذا بل يجوز اذا كان بينهما نصفان وعلى التفاوت
وكذا بين ثلاثة وأربعة قال في البحر الزاخر هذا هو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الاكل) أي
منه (لا يجوز له الانتفاع بجلده ولا بشئ آخر منه) يعني بل يتصدق به بخلاف كل هدى يجوز له
أكله فانه يجوز له الانتفاع بجلده ونحوه (ولا يجب التعريف بشئ من الهدايا سواء أريد به) أي
بالتعريف (الذهاب الى عرفات أو التشهير) أي الاعلام بكونه منها ليعرفوها ولم يتعرضوا لها
(بالتقليد) أي بتعليق قلادة في رقبتها فان كلا منهما لا يجب (ويسن تقليد بدن الشكر) كالمتعة
والنذر (دون بدن الجبر ولا يسن في الغنم مطلقا) كالاحصار والجناية لكن لو قلده جاز ولا بأس
به وفي المبسوط لا يضره ثم ان بعث الهدى يقلده من بلده وان كان معه فهو من حيث يحرم هو
السنة كذا في شرح الكنز (ويكره الاشعار) أي اشعار البدنة وهو اعلامها بشق جلدها أو
طعنها حتى يظهر الدم منها (ان خيف منه السراية) أي الذي يترتب عليه الضرر (وحسن
الذهاب) أي استحسن ذهاب الهدى (بهدى الشكر الى عرفة) وفي البحر الزاخر وغيره ان كل
ما يقلد فالذهاب به الى عرفات حسن وما لا فلا قال في الكبير ويرد عليه قولهم مطلقا تعريف
هدى المتعة حسن وهو أن يذهب بها الى عرفات مع نفسه لان الشاة وان كان لا يسن تقليدها
لكن دخلت في هذا الاطلاق انتهى ولا يخفى أن ما من عام الا ويخص (والافضل في الابل النحر)
أي قياما معقولة اليد اليسرى وان شاء أضجعها وعن أبي حنيفة معقولة باركة (ويكره) أي النحر

عليه نار فاحرقته كذا
ذكره المحب الطبري وقال
الازرقي انه خمسمائة ذراع
وخمسة وأربعون ذراعا
ويقول في مروره (اللهم)
لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا
بعذابك وعافنا قبل ذلك
أعوذ بالله السميع العليم
من الشيطان الرجيم
(اللهم) اني أعوذ بك من
الشيطان ومن عمله ومن
حزبه (اللهم) اني أعوذ بك
من سيئات الاعمال عافني
واعف عني ولا تؤاخذني
بما أسلفت من الذنوب
وقدمت من الخطا والحوب
وتب علي انك أنت التواب
الرحيم (اللهم) يا عظيم
يا عظيم اغفر لنا ذنوبنا وان
عظمت فانه لا يغفر الذنب
العظيم الا الملك العظيم
الرؤف الرحيم الكريم

* (فصل) *

(في غيرها) من البقر والغنم لانه يسن ذبحهما فلو نحر البقر والغنم وذبح الابل أجزأه اذا استوفى العروق ويكره واستحب الجمهور استقبال القبلة وكان ابن عمر يكره أن يؤكل مما لم يستقبل به القبلة والاولى أن يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يحسن ذلك والا فيقف عنده الذابح (ويستحب التصدق بخطامها وجلالها) كما في المحيط (ولا يبيع جلدها فان باعه تصدق بثمنه) فان عمل من جلدها شيئا ينتفع به كالفراش والجراب جاز ذكره في الكبير لكن الظاهر أن هذا انما يجوز فيما أبيح له الانتفاع به كدم الشكر والتطوع والاضحية دون غيره والله أعلم

(فصل ومن ساق بدنة واجب أو تطوع لا يحل له الانتفاع بظهرها) أي ركوبا (وصوفها ووبرها) أي شعر الغنم والابل قطعا ونتفا (ولبنها) أي حلبا وشربا الا حال الاضطرار (وان اضطر الى الركوب) أي ركوبها فركبها واذا استغنى عنه تركها أو حمل متاعه عليها (ضمن ما نقص بركوبه أو حمل متاعه) أي بسببه وتصدق به أي بما ضمنه (على الفقراء دون الاغنياء) لان جواز الانتفاع بها للاغنياء معلق ببلوغ المحل على ما قاله في شرح الكنز (وينضح) أي يرش (ضرعها بالماء البارد لينقطع لبنها ان قرب ذبحها) أي زمنه (والا) بأن كان بعيدا (حلبها وتصدق به) أي على الفقراء (وان صرفه لنفسه) أي لحاجة نفسه وكذا اذا استهلكه أو دفعه لغني (ضمن قيمته) أي فيتصدق بمثله أو بقيمته (واذا عطب) أي تعب (الهدي) أي الذي ساقه (في الطريق) أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمانه المعين له (فان كان) أي الهدي (تطوعا نحره وصبغ قلادته بدمها وضرب بها صفحة سنامها) وقيل جانب عنقها ليعلم انها هدي (ليأكل منه الفقراء دون الاغنياء وليس عليه غيره) أي اقامة غيره بدله (ولم يأكل منه هو ولا غيره من الاغنياء) أي بل يتصدق به على الفقراء وقد قال السروجي انه لا يتوقف الاباحة على القول (فان أكل أو أطعم غنيا ضمن) أي تصدق بقيمته على الفقراء (فان كانت البدنة واجبة فعليه أن يقيم غيرها مقامها) بضم الميم الاول أي بدلها (وصنع بالاول ما شاء) أي من بيع وغيره (وكذا اذا اصابه عيب كبير) بالموحدة أو المثلثة بأن ذهب أكثر من ثلث الاذن عند أبي حنيفة أو أكثر من النصف عندهما (فعليه أن يقيم غيره مقامه ولو ضل هديه فاشترى غيره) أي مكانه (فقلده) أي وجهه (ثم وجد الاول نحر أيهما شاء) أي وباع أيهما شاء (فلو باع الاول وذبح الثاني أو بالعكس أجزأه) كذا ذكره والظاهر ان ذبح الاول أفضل فان الثاني بمنزلة البدل ولا اعتبار للبدل بعد حصول المبدل فتأمل (والافضل نحرهما) لان النية تعلقت بهما في الجملة (ولو نحر الثاني وكان الاول أكثر قيمة تصدق بالفضل) وهذا يؤيد ما قدمناه من قبل (ومن ساق هديا) أي الى مكة (وقلدها لا ينوي به الهدي) جملة حالية (فهو هدي) أي استحسانا للعرف العادي (ويستحب لكل من قصد مكة بنسك) أي حجة أو عمرة (أن يهدي هديا)

(فصل) أي فيما لا يجوز من الهدايا كما لا يجوز في الضحايا فان شرط صحته أن تكون سالمة من العيوب والبلايا (لا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها) وأما اذا كان الذاهب من الاذن الثلث أو أقل اجزأه وهو الظاهر عن أبي حنيفة ومحمد وهو الاصح وعن أبي حنيفة ان كان الثلث فما زاد لم يجز وان كان أقل من الثلث جاز قال الكرماني وفي رواية ان ذهاب الربع مانع ثم قال ان كان الذاهب أقل من النصف يجوز وان كان نصفا فعن أبي يوسف روايتان وعن أبي يوسف

فاذا وصل الى منى قال (اللهم) ان هذه منى وقد أتيتك وأنا عبدك ابن عبدك أسألك أن تمن علي بما مننت به على أوليائك وأهل طاعتك ولا تجعلني من عبادك الصالحين يا أرحم الراحمين (اللهم) اني أعوذ بك من الفقر والمأثم ومن المحنة في العقل والدين الحمد لله الذي بلغني سالما غانما معافى سويا الى هذا المكان وشرفني بالاسلام والايمان وجعلني من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (ويتقدم) الى جمرة العقبة ويقف في أسفل الوادي بحيث تكون مكة عن شماله ومنى عن يمينه ويقول (اللهم) تصديقا بكتابك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم

ان كان الباقي أكثر أجزاء وان بقي النصف لم يجزه (والذي لا اذن له خلقة) أما اذا كانت أذنه صغيرة جاز (أوله أذن واحدة) أي فانه لا يجوز على مانقله ابن جماعة وعن أصحابنا لانه لا يجزى التي خلقت لها أذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي قدس سره (ومقطوع الذنب أو الانف أو الالية) أي اذا ذهب أكثرها كما تقدم في الاذن (والتي ييبس ضرعها) وكذا التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها (أوذهب ضوء احدى عينيها) وهي العوراء فبالاولى انه لا يجوز العمياء (والعجفاء التي لا مخ لها) وهي الهزيلة (والعرجاء) التي يمنعها عرجها عن المشي الى المنسك على مافي المختار وقيل التي لا تضع رجلها على الارض (والمريضة التي لا تعتلف والتي لا اسنان لها) أي سواء تعتلف أولا وفي رواية تجوز اذا كانت تعتلف وهو الاصح (والجلالة) بفتح الجيم فتشديد اللام أي التي تتبع النجاسات (ويجوز مقطوع الاذن والذنب والانف والالية اذا بقي أكثرها) وهذا قد علم بالمفهوم من منطوق ماقبلها (والجماء) بتشديد الميم (وهي التي لا قرن لها أو كان مكسورا) أي وذهب غلاف قرنها (والمجنونة) قال في المختار ويجوز الثولاء وفي الصحاح الثول هو بالتحريك جنون يصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير في مرتعها (والخصي والشرقاء وهي التي شقت أذنها والخرقاء وهي مثقوبة الاذن) قال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرقاء والخرقاء وهي المسحوتة الاذن من كي أوغيره (والحولاء وهي التي في عينها حول والجرباء اذا كانت سمينة والحامل) مع الكراهة (والعرجاء التي لا يمنع عرجها عن المشي) كما تقدم (والمريضة التي تعتلف وصغيرة الاذن والتي لا اسنان لها اذا كانت تعتلف) أي على الاصح ثم هذا كله اذا كانت العيوب بها قبل الذبح (ولو أصابها العيب عند الذبح بأن انكسرت رجلها أو أصابت عينها بالاضطراب وانقلاب السكين جاز) أي استحسانا

*(فصل في السن * أدنى السن الذي يجوز في الهدي الثني) بفتح فكسر فتشديد تحتية (وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن) أي دخل (في السادسة ومن البقر ماله سنتان وطعن في الثالثة ومن الغنم ماله سنة وطعن في الثانية ولا يجوز دون الثني) أي غيره (الا الجذع من الضأن وهو ماأتى عليه اكثر السنة) على مافي شرح المجمع (وانما يجوز) اي الجذع (اذا كان عظيما) اي في الاستحسان (وتفسيره انه لو خلط بالثنايا اشتبه على الناظر انه منها) اي أوليس منها وقيل الجذع ماله ستة اشهر وذكر الزعفراني انه ابن سبعة اشهر وقيل ابن ثمانية اشهر وهذا كله اذا كان عظيما كما مر وأما اذا كان صغير الجسم فلا يجوز الا ان يتم له سنة كاملة كما في المعز (والجواميس كالبقر) اي حكما في السن وغيره (والذكر من المعز والضأن) الاولى تقديم الضأن (افضل اذا استويا) اي في الاوصاف الكاملة (والانثى من الابل والبقر أفضل اذا استويا)

*(فصل) * اى في ايجاب الهدي ومايتبعه من لزوم الهدي بنذر تنجيزا وتعليقا (ولو نذر هديا) اى واطلقه (يلزمه مايجزئ في الاضحية وادناه شاة واعلاه بقر او ابل الا ان ينوي بالهدي بعيرا أو بقرة فيلزمه ذلك ويختص ذبحه بالحرم) أي فله ان يذبحه حيث شاء من أرض الحرم الا انه ان كان في أيام النحر فالسنة ذبحه بمنى والا ففي مكة ولو نذر جزورا أو بقرا أو بدنة ولم يذكر لفظ الهدي لزمه ماذكر) أي من الابل في الجزور ومن البقر والبعير في البدنة (ولا يختص ذبحه في الحرم ولو قال على ان أهدي بدنة خير بين البعير والبقرة ولو قال جزورا تعين الابل) قال في

بعدد آلاء الله الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله وحده لاشريك له مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده لا اله الا الله والله أكبر (اللهم) اجعله حجا مبرورا وسعيا مشكورا وذنبا مغفورا (اللهم) اهدني بالهدى وقوني بالتقوى واجعل الآخرة خيرا لي من الاولى (ثم) يرفع يديه وفيها الحصاة ويقول بسم الله والله أكبر رغما للشيطان و رضا للرحمن

الكبير ولو قال على ان أهدي جزورا بصفة متكلم من الاهداء تعين الابل والحرم ولو قال جزورا فقط جاز البقر والبعير حيث شاء ولو خارج الحرم الا أن ينوي معينا من البدن وعن أبي يوسف تعين الحرم وظاهر المذهب خلافه الا أن يزيد فيقول بدنة من شعائر الله والحاصل كما في الفتح ان في نذر الهدي يختص بالحرم اتفاقا وفي الجزور والبقر لا يختص به اتفاقا وفي البدنة لا يختص به عندهما خلافا لابي يوسف وزفر انتهى فتدبر (ولو قال هذه الشاة هدى الى بيت الله أو الى الكعبة أو مكة أو بكة) وهي لغة في مكة لانها تبك أعناق الجبابرة (لزمه) أي هديها الى الكعبة المراد بها الحرم (ولو قال الى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شئ) أما الى الصفا والمروة فلا يصح في قولهم جميعا وأما فيما قبلهما فكذلك عند أبي حنيفة وعندهما يصح ويلزمه وهو الاظهر لما سبق فتدبر (ولو قال أنا أهدي ولا نية له يلزمه شاة) فيه ان هذا اختصار مخل لقوله في الكبير ولو قال على ان أهدي ولا نية له يلزمه شاة وكذا قال ابن الهمام انه لو قال ان فعلت فأنا أهدي كذا لزمه اذا فعل انتهى والحاصل انه لا يلزمه الا اذا كان النذر تنجيزا أو تعليقا سواء نوى أو لم ينو فيهما وأما مجرد قوله أنا أهدي فلا وجه انه يلزمه شئ لا سيما ولا نية له (ولا تجوز القيمة في هدي النذر كما لا تجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حفص واستحسنه صاحب البدائع وابن الهمام وفي رواية أبي سليمان يجوزان يهدي قيمتها وذكر الطرابلسي عن ابن سماعة انه لا يجوز كدم المتعة والقران والاحصار بخلاف جزاء الصيد ولو بعث بقيمة فاشترى بها مثله بمكة فذبح جاز قال الحاكم ويحتمل ان يكون هذا تأويل قوله في رواية أبي سليمان اجزاء أن يهدي قيمته (ولو نذر شيئا مما سوى النعم) أي مما عدا الانعام وهي الابل والبقر والغنم (كالثياب والعبد والقدر) بكسر القاف (والقدوم) بفتح قاف وضم دال مهملة مخففة أي ونحوها (مما ينقل) أي مما يمكن نقله (جاز اهداء قيمته وعينه الى مكة) أي وعليه أن يتصدق به أو بقيمته ويجوز أن يعطي حجبة البيت اذا كانوا فقراء (ولو تصدق في غير مكة جاز) أي ولو على غير أهل مكة الا ان الافضل أن يتصدق على فقراء مكة بمكة أقول الاظهر ان المنذور اذا كان معينا بان قال هذا الثوب أو هذا الغنم يتعين عينه بخلاف ما اذا كان مبهما بان قال ثوبا أو غنما فانه يجوز حينئذ كل من العين والقيمة وهذا كله ان كان المنذور مما ينقل (وان كان مما لا ينقل) كالدار والارض وسائر العقار (يتعين القيمة) اذا أراد الايصال الى مكة ولو قال كل مالي أو جميعه هدي فعليه ان يهدي ماله كله في الاصح ويمسك منه قدر قوته ولو نذر نحر ولده يلزمه شاة

وبرمي الحصاة بحيث تقع الحصاة قريبا من الشاخص الذي يرمي وما دون ثلاثة أذرع قريب فاذا بعد عن ذلك لا يجوز (وكيفية الرمي) أن يأخذ الحصاة برأس الابهام والسبابة فيرفع يده الى أن يظهر بياض ابطه لو كان مجردا ليتمكن من الرمي قال صاحب النهاية هذا هو الاصح وقيل يضع الحصاة على ظهر ابهام يده اليمنى ويضع ابهامه اليمنى على وسط السبابة ويستعين بالسبابة التي تلي الابهام ويلقيها من أسفل الى فوق حاجبه الايمن ويجزم بهذه

(باب المتفرقات)

أي مسائل شتى لا يجمعها باب (مسئلة أفضل الاعمال بعد الصلاة والزكاة والصوم الحج) يعني ثم الجهاد على ما قاله في البحر الزاخر عن أصحابنا وكانهم نظروا الى ترتيب الفروض والا فقد قيل الصلاة أفضل الاعمال وهو أقوى الاحوال (وقيل الصوم) ولعل وجهه قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث القدسي الصوم لي (وقيل الحج) ولعل وجهه انه الجامع بين العبادة البدنية والمالية وهي مع تحمل سائر المشقات النفسية من مفارقة الاهل وترك الوطن واختيار الغربة وركوب البر والبحر في سيره ولكون ثمرة التكاليف المتعلقة به لم يفرض الا في آخر الامر

ولا يجب الا في جميع العمر وقد قال تعالى اليوم أكملت لكم دينكم ونزل عليه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يوم عرفة وروى انه قال يهودى لعمر رضى الله عنه لو نزلت هذه الآية علينا في كتابنا لجعلنا يوم نزولها عيدا لنا فقال قد جعلناه عيدين فانه يوم الجمعة وعرفة (مسئلة اذا حج عن فرضه فالصدقة أفضل من الحج) أى على ما هو المختار كما في التجنيس والمزيد ومنية المفتى وغيرها ولعل تلك الصدقة محمولة على اعطاء الفقير الموصوف بغاية الفاقة أو في حالة المجاعة والا فالحج مشتمل على النفقة التى هى من جملة الصدقة بل ورد ان الدرهم الذى ينفق في الحج بسبعمائة مع زيادة تحملات الكلفة ومن المعلوم ان الاجر على قدر المشقة وقد ورد أفضل الاعمال أحمزها أى أصعبها وكذا ذكر في القنية ان أبا حنيفة كان يقول الصدقة أفضل من حج التطوع فلما حج عرف مشاقه فقال الحج أفضل (وقيل الحج أفضل) وهو رواية عن أبى حنيفة ان الحج تطوعا أفضل من الصدقة والصدقة أفضل من العتق والوصية بالصدقة أفضل ثم بالحج ثم بالعتق وفي النوازل ان الحج أفضل من الصدقة عند الامام وعند محمد الصدقة أفضل منه انتهى وتبين بما ذكرنا ان ما عبر المصنف عنه بقيل هو الاولى كما لا يخفى * (مسئلة لوقفة الجمعة مزية على غيرها) أى بسبعين درجة وقد ألفت في هذه المسئلة رسالة سميتها بالحظ الاوفر في الحج الاكبر * (مسئلة الحج يهدم ما كان قبله من الصغائر) أى قطعا اذا كان من حقوق الله تعالى والا فقد قال العلماء لا يكفر شيأ من المظالم المتعلقة بحقوق العباد بل يبقى على ذمته حتى يؤديها الى أصحابها أو يستحل منهم فيها او يكون تحت المشيئة (واختلف في الكبائر) أى المتعلقة بحق الله تعالى دون غيره لما سبق والمعتمد ان الكبائر مطلقا تحت المشيئة عند جميع أهل السنة كما ذكره الشيخ التوربشتى وغيره من الائمة ومشى الطيبى على ان الحج يهدم المظالم والكبائر ووقع منازعة غريبة في هذه المسئلة بين أمير باشا من الحنفية حيث مال الى قول الطيبى وبين الشيخ ابن حجر المكى من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور ورأيت رسالة للسيد المشار اليه في هذا الباب وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة من الجواب والله أعلم بالصواب * (مسئلة من حج بمال حرام سقط عنه الفرض) أى بحسب الظاهر (ولا يقبل حجه) لانه ليس حجا مبرورا والاولى ان يقال ويعد قبوله لامكان قبوله حيث وجد شرائطه وأركانه (ويكون عاصيا) أى باكتساب الحرام وانفاقه في حال الاحرام مع عدم توبته من ارتكاب الآثام ثم لا تنافى بين سقوطه وعدم قبوله فلا يثاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج كما اذا صلى في أرض غصب أو ثوب حرير ونحو ذلك والصحيح في مذهب الامام أحمد ان من حج بمال حرام لم يجز حجه أصلا ولم يخرج عن عهدة الحج قطعا لما ورد ان من حج بمال حرام فقال لبيك وسعديك يقال له لا لبيك ولا سعديك وحجك مردود عليك ثم الحيلة لمن ليس معه الا مال حرام أو فيه شبهة ان يستدين للحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضى دينه من ماله ذكره قاضيخان وقال الغزالى من خرج يحج بمال حرام أو فيه شبهة فليجتهد ان يكون قوته من الطيب فان لم يقدر فمن الاحرام الى التحلل فان لم يقدر فليجتهد يوم عرفة فان لم يقدر فليلزم قلبه الخوف لما هو مضطر اليه من تناول ما ليس بطيب فعسى الله ان ينظر اليه بعين رحمته ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكراهته * (مسئلة اذا مات المحرم يصنع به) أى في التجهيز والتكفين (ما يصنع بالحلال من تغطية الرأس والوجه) أى ومن

الكنية قاضيخان وصاحب الهداية واختارها صاحب المحيط معللا بان الرمى شرع لاستخفاف الشيطان وترغيمه والرمى على هذا الوجه أبلغ في الاستخفاف والتحقير وقيل يحلق سبابته مع الابهام ويضع رأس السبابة على مفصل وسط ابهامه ويرميها وهذا الخلاف انما هو في الاولوية أما في حق الجواز فلا يتقيد بصورة دون صورة فاذا كمل الرمى بسبع حصيات ذبح دم القرآن ان كان قارنا ودم التمتع ان كان متمتعا ثم الحلق

استعمال السدور والكافور ونحو ذلك خلافا للشافعي ‌• (مسئلة المجاورة بمكة المشرفة لاتكره) بل تستحب على ماذهب اليه أبو يوسف ومحمد وعليه عمل الناس قال في المبسوط وعليه الفتوى وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة (وقيل تكره) أي على ماذهب اليه أبو حنيفة ومالك وجماعة من المحتاطين خوفا من الملل والتبرم في ذلك المقام والاخلال بما يجب من حرمته ورعايته وخوف اجتراح المعاصي والآثام لما روى من ان الحسنة فيها تضاعف فيها الى مائة ألف وان السيئة كذلك وهذا على تقدير صحة هذه الرواية انها تضاعف بالكمية والا فلا شبهة ان السيئة تضاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية وأجاب الاولون بأن مايخاف من سيئته فيقابل مايرجى من حسنته ثم هذا كله باعتبار المخلطين لا الخالصين من تضاعف لهم الحسنات من غير مايحبطها من السيئات فان الاقامة في حقهم من أفضل العبادات بلا نزاع فالمقام بمكة حينئذ هو الفوز العظيم بالاجماع لكن لايقدر على حق الاقامة ورعاية الحرمة الا الأفراد من عباد الله الخالصين من مقتضيات الطباع وهذا كما قال تعالى الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ماهم فلا يبنى حكم الفقه باعتبارهم ولا يذكر حالهم قيدا في جواز جوار غيرهم اذ لايقاس الحدادون بالملوك ونحوهم ولا عبرة بما يقع للنفوس من الدعوى الكاذبة والمبادرة الى دعوى الملكة والقدرة على شروط المجاورة فانها اكذب مايكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت وما أيسر الدعوى وما أعسر المعنى وهذا قول الامام الاعظم بكراهة المجاورة في الحرم المحترم بالنسبة الى زمانه الاقدم ولو شاهد ما أدركنا من أحوال المجاورين في هذه الايام وما اختاروه من أكل وظائف الحرام وماظهر عليهم من عدم القيام بتعظيم هذا المقام لقال بحرمة المجاورة من غير شك وشبهة في هذا الكلام وحسبنا الله ولاحول ولاقوة الا بالله العلي العظيم ونحن من الملتجئين الى بابه المضطرين الى جنابه المستحقين لعتابه وعقابه الراجين عفوه وكرمه على بابه القائلين حال دعائه وخطابه الى بابك الاعلى مديد الرجا ومن جاء هذا الباب لايختشي الردا ‌• (مسئلة المجاورة بالمدينة الشريفة لاتكره لمن يثق بنفسه) وقد تقدم انه يعز مثل وجوده فحكم مجاورة المدينة المكرمة حكم مكة المعظمة كيف لا والمجاورة بمكة أفضل عند جمهور الائمة خلافا لمالك في هذه المسئلة ومن تبعه من بعض الشافعية ثم الاجماع على ان الموت بالمدينة أفضل والمجاورة سبب الموت فيها فيكون أفضل من هذه الحيثية والامر المعلوم ان تضاعف الحسنة في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وان نفس المدينة لاتضاعف فيها بخلاف حرم مكة وأما ماقيل من ان الاقامة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل اجماعا فيستصحب ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم حتى يثبت اجماع مثله على مانقله في الكبير عن بعض العلماء واستحسنه فمدفوع بأن مفهوم قيد حياته في المسئلة دليل على ان مابعد مماته ليس كذلك اجماعا فهو اجماع مثله بلا نزاع وكيف لا ولا يتصور خلاف الجمهور بما عليه الاجماع وأما قوله (وذهب جماعة من العلماء الى ان المجاورة بها أفضل منها بمكة وان قلنا بكثرة ثواب العمل بمكة) فلا وجه له لانه اذا كان ثواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهرا فيها فكيف تكون المجاورة بها أفضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة

واجب على القارن والمتمتع فيختار كبشا سمينا كاملا غير ناقص ولا أعجف ويضجعه مستقبل القبلة (ويقول) وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لاشريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين بسم الله والله أكبر ويمر السكين على أوداج الكبش فيذبحه هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم في المستدرك وقال صحيح على

ألف صلاة فى مسجدى رواه الامام أحمد باسناده على رسم الصحيح ورواه ابن حبان فى صحيحه وصححه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الاثر

(فصل فى حدود الحرم زاده الله شرفا وأمنا وتعظيما) اعلم انهم قد اختلفوا فى ذلك فقال الهندوانى مقدار الحرم من المشرق قدر ستة اميال ومن الجانب الثانى عشرة اميال ومن الجانب الثالث ثمانية عشر ميلا ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلا وهذا شئ لا يعرف الا نقلا لكن قال الصدر الشهيد فيه نظر فان من الجانب الثانى التنعيم وهو قريب من ثلاثة اميال كذا فى الفتاوى الظهيرية وفى السراجية من الجانب الثانى قيل ثلاثة أميال وهو الاصح قلت من رأى التنعيم فلا يشك فى انه ثلاثة أميال وانما الكلام على مرام الهندوانى فان مراده من الجانب الثانى هو المغرب المقابل للمشرق وهو لا يكون الا نحو الحديبية قرب جدة على طريق جدة وهو على عشرة أميال بلا خلاف (حده) أى حد الحرم (من طريق المدينة دون التنعيم على ثلاثة أميال من مكة) أى بلا شبهة (ومن طريق الجعرانة على سبعة أميال) وهو قريب من قول الهندوانى قدر ستة أميال (ومن طريق جدة) بضم جيم وتشديد دال مهملة وهى مكان معروف بقرب مكة (على عشرة أميال ومن طريق الطائف على سبعة أميال ومن طريق العراق على سبعة اميال) أى أيضا على ماذكر جماعة كثيرة كالازرقى والنووى وغيرهما هاهذه الحدود الا ان الازرقى انفرد بقوله ان حده من طريق الطائف احد عشر ميلا ويمكن الجمع بانه أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجمهور غيره

(فصل من جنى فى غير الحرم بان قتل أو ارتد أو زنى أو شرب خمرا أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد) أى ولو تعلق به حق العبد (ثم لاذ اليه) أى التجأ به ودخل فى أدنى حد من حدوده (لا يتعرض له) أى بضرب وقتل وحبس (مادام فى الحرم) أى ولم يخرج منه (ولكن لا يبايع) الاولى لا يباع له وكذا الايشارى والظاهر اطلاقهما غير مقيد بالماكول والمشروب ونحوهما الا ان المقصود الجاؤه الى الخروج من الحرم المحترم كما يدل عليه قوله (ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى) أى لا يعطى له مأوى ولا يخلى ان يدخل فى المثوى ويستمر بهذه الاحوال (الى ان يخرج منه) أى من الحرم (فيقتص منه) أى من الجانى بعد خروجه وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد الا ان رواية عن محمد انه لا يمنع من مياه العامة ثم قيل ان كانت الجناية فيما دون النفس بان كان عليه قصاص فى الطرف ثم دخل الحرم اقتص منه ولعل المسئلة مختلف فيها ففى قاضيخان عن أبى حنيفة لا يقطع يد السارق فى الحرم خلافا لهما (وان فعل شيأ من ذلك فى الحرم يقام عليه الحد فيه) كذا فى التيسير وأما ماذكره فى النتف من انه لو ارتد ثم لجأ الى الحرم يعرض عليه الاسلام فان أبى قتل فهو مخالف بظاهره لاطلاق غيره انه لا يقتل فى الحرم عندنا الا ان كلام غيره قابل للتخصيص والتقييد ولعله جعل اباء المرتد عن الاسلام جناية فى الحرم وهو الظاهر والله أعلم وفى البدائع الحربى اذا التجأ الى الحرم لا يباح قتله فى الحرم عندنا لكنه لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم اختلف أصحابنا فيما بينهم قال أبو حنيفة ومحمد لا يقتل فى الحرم ولا يخرج منه أيضا وقال أبو يوسف لا يباح قتله فى الحرم لكن يباح اخراجه من الحرم (ومن دخل الحرم مكابرا مقاتلا قتل فيه) أى

شرط مسلم ثم يجلس لحلق رأسه مستقبل القبلة ويبدأ باليمين (ويقول) بسم الله الرحمن الرحيم الله أكبر الله أكبر الله أكبر الحمد لله على ما هدانا الحمد لله على ما أنعم به علينا (اللهم) هذه ناصيتى بيدك ونويت التحلل فتقبل منى واغفر لى ذنوبى (اللهم) اغفر للمحلقين والمقصرين ياواسع المغفرة ياأرحم الراحمين ويحلق جميع رأسه قال الكمال بن الهمام مقتضى الدليل فى الحلق وجوب الاستيعاب وهو الذى ادين الله به انتهى فاذا حلق حل له كل شئ كان حرم عليه بالاحرام ماعدا النساء فانهن لا يحللن له الا بعد الطواف

سواء يكون كافرا أو فاجرا (ولا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام) أى فضلا عن الحرم والله أعلم

•(فصل• ولا بأس باخراج تراب الحرم واحجاره واشجاره اليابسة والاذخر مطلقا) خلافا للشافعى حيث يحرم اخراج تراب الحرم ويكره ادخال غيره فيه والفرق بينهما مابين (وماء زمزم للتبرك) أى جائز اخراجه اجماعا بل يستحب كما فى زاد فى الكبير وتراب البيت للتبرك لكنه داخل فى عموم ما سبق ثم قيل هذا اذا أخرج من تراب الحرم قدرا يسيرا للتبرك أما اذا نقل ما هو خارج عن العادة وعمق فى الحفر فلا يجوز واطلق فى البحر الزاخر عدم جواز اخراج التراب والاحجار ثم قال وقيل لا بأس اذا أخرج عنه قدرا يسيرا وأما اخراج ماء زمزم فجائز بالاتفاق ولا يدخل من تراب الحل واحجاره شيئا فى الحرم كذا اطلقه فى الكبير ولعله مذهب الشافعى وانه انتبه عليه والا فاذا ابيح الاخراج مع احتمال تصور نوع من الضرر فبالاولى جواز ادخال شئ فيه مما ينتفع به ومنه ادخال الاسطوانات فى المسجد الشريف من الاسكندرية وغير ذلك (ويكره اجارة بيوت مكة) أى ولو لم يكن وقتا عاما (فى الموسم) أى ايامه لا فى غيره أى عند أبى حنيفة وكان يقول للحاج ان ينزلوا دورهم اذا كان لهم فضل والا فلا (ويكره بيع أراضى مكة) وكذا اجارتها (لا بناؤها وقيل يجوز بيعها) أى بيع اراضيها (وعليه الفتوى) وأرض الحرم كلها فى حكم مكة فيدخل جميع ما حولها من منى وغيرها لما مر لهم اتخاذ البنيان بمنى ويؤيده حديث منى مناخ من سبق ولا يجوز بيع شئ من أرض الحرم عند أبى حنيفة فى رواية أبى يوسف ومحمد عنه وهو ظاهر الرواية لانه ليس بمملوك لاحد عنده لانها موقوفة ويؤيده قوله تعالى والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد أى المقيم والمسافر وعندهما يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة قال الصدر الشهيد فى الواقعات وعليه الفتوى ولعله لاجل عموم البلوى وجعل صاحب اللباب قول محمد مع أبى حنيفة فى عدم الجواز وجعل غيره مع أبى يوسف فى الجواز فينبغى على نقل صاحب اللباب ان يكون الفتوى على قول أبى حنيفة ومحمد فى هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع بناء مكة فلا بأس بالاجماع لان من اتخذ من طين وقف عام فعمله آنية أو لبنا ملكه وصار كسائر املاكه كذا قالوه وفيه مناقشة لا تخفى اذ قد يقال انما ملكه لسبق تصرفه ولا يلزم منه جواز بيعه وتمليكه لغيره (وتكره الصلاة بمكة فى الاوقات المكروهة كغيرها ولقطة الحرم كلقطة الحل) أى فى تفاصيل أحوالها (ولا يحرم صيد وادى وج) بضم واو وتشديد جيم

•(فصل• ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم) فانه لما شرب له كما رواه الاعيان وان اكثاره من علامة الايمان وانه من الاشربة المفرحة المزيلة للاحزان وقد ورد أنه طعام طعم وشفاء سقم (والنظر فى زمزم عبادة) أى اذا قصد به القربة لا بطريق العادة كما ورد أن النظر الى الكعبة عبادة وقيل النظر اليها ساعة كعبادة سنة فى تضاعف الحسنة (ويجوز الاغتسال والتوضؤ بماء زمزم) ولا يكره عند الثلاثة خلافا لاحمد (على وجه التبرك) أى لا بأس بما ذكر الا أنه ينبغى أن يستعمله على قصد التبرك بالمسح أو الغسل أو التجديد فى الوضوء (ولا يستعمل الا على شئ طاهر) فلا ينبغى أن يغسل به ثوب نجس ولا أن يغتسل به جنب ولا محدث ولا فى

•(فصل فى طواف الزيارة وما بعده)• فاذا فرغ من الحلق افاض الى مكة لاداء طواف الافاضة وهو ركن الحج فان كان ما قدم السعى رمل فى الاشواط الثلاثة الاول من طوافه ثم سعى بعده ويقول عند نية الطواف نويت أن أطوف بهذا البيت العتيق سبعة أشواط طواف الحج وأتى بقية الدعوات المأثورة فى الطواف كما تقدم ثم يصلى ركعتين صلاة الطواف ويحل له بهذا الطواف [illegible] النساء أيضا ويسمى الحلق التحلل الاول ويسمى هذا الطواف التحلل الثانى وان كان قدم سعى الحج طاف بلا رمل ولم

مكان مجمر (ويكره الاستنجاء به) وكذا ازالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويقال انه استنجى به بعض الناس فحدث به الباسور (ويستحب حمله الى البلاد) أى تبركا للعباد فقد روى الترمذى عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تحمله وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفى غير الترمذى انه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويسقيهم وانه حنك به الحسن والحسين رضى الله عنهما

*(فصل * أمر كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكرما الى السلطان) اذا صارت خلقا (ان شاء باعها وصرف ثمنها فى مصالح البيت) كما اقتصر عليه فى الفتاوى السراجية (وان شاء ملكها لاحد) أى ولو لواحد من المسلمين اذا كان من المساكين (وان شاء فرقها على الفقراء) أى جمع منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويستوى بنو شيبة وخدمهم فيهم (ولا بأس بالشراء منهم) أى من الفقراء بعد أخذهم وقبضهم على ما فى النخبة لكن فى البحر الزاخر انه لا يجوز قطع شئ من كسوة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه فى أوراق المصحف ومن حمل شيأ من ذلك فعليه رده ولا عبرة بما يتوهم الناس انهم يشترونه من بنى شيبة فانهم لا يملكونه انتهى وهو محمول على غير الخلق أو على ما اذا كانوا أغنياء أو على ما اذا لم يملكهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من الاوقاف فيعمل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف للسلطان ولا لغيره وفى خزانة الاكمل انه لا يؤخذ من استار الكعبة وان ما تساقط منها للفقراء وانه لا بأس أن يشترى منهم وفى قنية الفتاوى عن محمد فى ستر الكعبة يعطى منه انسان قال ان كان شئ له ثمن لا يأخذه وان لم يكن له ثمن فلا بأس به وفى النخبة أيضا رجل اشترى من بعض الخدام ستر الكعبة لا يجوز ولو نقله المشترى الى بلدة أخرى يتصدق به على الفقراء وهذا اذا لم ينقله الامام اما اذا نقله الامام للخدام أو لآخر من المسلمين فجائز كما تقدم ان الامر فيه الى الامام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من ان هذا اذا كانت الكسوة من عند الامام بخلاف ما اذا كانت من وقف فانه يراعى شرط واقفه فى جميع الاحكام وفى منسك أبى النجاء ومن اشترى منهم من حائض أو نفساء أو جنب فلبسها لا بأس به انتهى ولا بد من قيد ما اذا كان اللابس فمن يجوز له لبس الحرير كالمرأة والا فهو حرام على الرجال وكذا على أولياء الصبيان أن يلبسوهم وقد أدركنا من كان يدعى المشيخة وكان يلبس قلنسوة من الكسوة ويزعم التبرك بثوب الكعبة وانه يقدر على خرقة الصوفية وهذا من قلة عقله وكثرة جهله (ولا يجوز أخذ شئ من طيب الكعبة ولو للتبرك) أى سواء يكون من الوقف عليها أولا وسواء التصق بها أم لا فلا يجوز أخذ رشاش ماء الورد الذى أتى به للكعبة الشريفة كما يتبادر اليه العامة (وعليه رده) أى رد الطيب ان كان بقى عينه (اليها) أى الكعبة أو خدامها ان كانوا من أهلها (وان أراد التبرك أتى بطيب من عنده فمسحه بها ثم أخذه) ولا يحل لخدام الكعبة أن يمنعوا أحدا من ذلك ويدعوا انه اذا أتى به للكعبة ليس له ان يرجع بقيته وكذا حكم الشمع له أن يأتى بشمع ويسرج على باب الكعبة ونحوه ثم يأخذ الباقى تبركا به وأما شراء شمع الكعبة من الخدام وشيخ الفراشين وكذا أخذ زيت الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقا

*(فصل * يستحب دخول البيت) أى المكرم (اذا روعى آدابه) بان يقدم رجله اليمنى عند

يسع بعده ثم يعود الى منى ويبيت بها والبيوتة بمنى ليالى الرمى سنة ان تركها أساء ولا دم عليه ويقيم بها بعد يوم النحر يومين أو ثلاثا يرمى فيها الجمار الثلاث كل يوم بعد الزوال فان رماها قبل الزوال لم يجز على الصحيح ويجب أن يبدأ بالتى تلى مسجد الخيف ويرميها بسبع حصيات بيده اليمنى بسبع رميات لا برمية واحدة بسبع حصيات ويرمى بما كان من جنس الارض كالحجر والمدر والطين وكسرة آجر وخزف ولا يجوز بالخشب والذهب والفضة والحديد والرصاص والصفر والنحاس والعنبر واللؤلؤ ويرميها بنفسه الا

دخوله واليسرى عند خروجه ويدعو بالادعية المأثورة فيهما (والصلاة فيه) أى ما أمكنه ولو ركعتين (والدعاء) لاسيما فى اركانه (ويدخل خاضعا خاشعا) أى حافيا (معظما) أى موقرا (محتشما) أى عما هو له سابقا بأن يكون تائبا مستغفرا ومتأدبا حال كونه داخلا (لا يرفع رأسه الى السقف) أى جهة السماء بقصد مطالعة ما فيه من النقوش ونحوها أو الاشياء المعلقة من القناديل وغيرها (ويقصد مصلى النبى صلى الله عليه وسلم) أى فى داخل البيت كما بينه بقوله (وكان ابن عمر رضى الله عنهما اذا دخلها مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلى يقصد مصلى النبى صلى الله عليه وسلم) هذا وليست البلاطة الخضراء بين العمودين مصلاه عليه الصلاة والسلام كما يتوهمه العوام (واذا صلى) أى وتوجه الى الجدار الذى يقابله (وضع خده على الجدار وحمد الله واستغفره) أى ودعا بما شاء (ثم يأتى الاركان) أى الاربعة (فيحمد ويستغفر ويسبح ويهلل ويكبر ويصلى على النبى عليه الصلاة والسلام ويدعو بما شاء) ويدعو لوالديه وللمؤمنين والمؤمنات ويقول رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك سلطانا نصيرا ويقول اللهم كما ادخلتنى بيتك فأدخلنى جنتك اللهم يا رب البيت العتيق أعتق رقابنا ورقاب آبائنا وامهاتنا من النار يا عزيز يا جبار اللهم يا خفى الالطاف آمنا مما نخاف اللهم انى اسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب الرحيم (ومن أهم الادعية طلب الجنة بلا حساب) أى بلا سبق عذاب وهو المعنى بحسن الخاتمة من الموت على التوبة (ويجتنب البدع والايذاء) أى عما يفعله من لا عقل له فيه (فان ادى دخوله الى الايذاء) أى حال دخوله او حال وصوله (لم يدخل) فان الدخول مستحب والاذى حرام ثم اعلم أنه ربما يتعلق الجاهل المعكوس الفهم بقوله صلى الله عليه وسلم كانوا بالمعروف فيستبيح أخذ الاجرة على دخول البيت الحرام او زيارة مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام فانه لا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام فى تحريم ذلك كما صرح به فى البحر الزاخر وغيره

(فصل فى اماكن الاجابة الطواف) أى مكانه وكان الاولى أن يقول المطاف واللام للعهد وهو ما كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم مسجدا والا فالمسجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز فيه الطواف (والملتزم) وهو ما بين الحجر الاسود والباب على ما عليه الجمهور وروى عن بعض السلف منهم عمر بن عبد العزيز ان الملتزم بين الركن اليمانى والباب المسدود فى ظهر البيت وهو الذى يسمى الآن بالمستجار (وتحت الميزاب) أى فانه مصلى الابرار (وفى البيت) أى داخله (وعند زمزم) أى بئره (وخلف المقام وعلى الصفا والمروة وفى المسعى) وما بينهما لاسيما فيما بين الميلين (وعرفة) أى عرفات أطلق عليه مجازا (ومزدلفة) لاسيما المشعر الحرام (ومنى والجمرات) وهو لا ينافى أنه لا يقف للدعاء عند جمرة العقبة (ورؤية البيت) أى فى كل مكان يراه (والحجر) بكسر الحاء أى داخل الحطيم بكماله (والحجر الاسود والركن اليمانى) أى وما بينهما والظاهر ان هذه الاماكن الشريفة مواضع اجابة الدعوات المبينة فى الازمنة والاحوال المخصوصة ويمكن حملها على

ان يكون مريضا فيجوز له
أن يأذن لآخر يرمى عنه
(ويقول) عند رمى كل
حصاة بسم الله والله أكبر
رغما للشيطان ورضا
للرحمن ويقف بعد الفراغ
امام الجمرة مستقبل القبلة
ويرفع يديه للدعاء ويدعو
بما شاء (ويقول) الحمد لله
حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه
(اللهم) لا أحصى ثناء عليك
أنت كما أثنيت على نفسك
(اللهم) صل وسلم وبارك على
نبى الرحمة وشفيع الامة
وكاشف الغمة سيدنا محمد
النبى الامى الابطحى العربى
المكى المدنى وعلى آله هداة
الورى وصحبه مصابيح
الهدى كما صليت على
ابراهيم وعلى آل ابراهيم

عمومها والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام خلف المقام)
قال في البحر والذي رجحه العلماء أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ملصقا بالبيت قال ابن جماعة هو الصحيح وروى الازرقي ان موضع المقام هو الذي به اليوم في الجاهلية وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما انتهى والاظهر انه كان ملصقا بالبيت ثم أخر عن مقامه لحكمة هنالك تقتضي ذلك واياما كان فالآية توجب انه أين وجد فهو المصلى وهو المدعى كما قال تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى (وتلقاء الحجر الاسود على حاشية المطاف) أي مطلقا أو مختصا بفراغ عن سعي العمرة (وقرب الركن العراقي) أي من أحد طرفيه والظاهر ان هذا سهو قلم من الكاتب ففي الكبير قريب الركن الشامي الذي يلي الحجر مما يلي الباب والله أعلم بالصواب (وعند باب الكعبة) أي حيث أمّ به جبريل عليه السلام ذكره في الكبير وهو غير معروف (والحفرة) أي التي تسمى مقام جبريل حيث أمّ النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات في أوائل أوقاتها وأواخرها وهذا هو المشهور عند أهل مكة ويكاد أن يعد متواترا عندهم على ما قاله في العمدة وتسمى معجنة ابراهيم عليه السلام وروى انه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولما خرج منها صلى عند باب الكعبة وهو يحتمل موضع الحفرة أما قوله في الكبير ان الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والحجر فان كان يريد به الحجر الاسود فتفسير صحيح وان أراد به الحجر الحطيم فهو عن معنى الابنية بعيد (ووجه البيت) أي جميع جهته من الجانب الذي فيه الباب وقد ورد تفضيل وجه الكعبة على غيره من الجهات في حق الصلاة ويشير اليه قوله سبحانه ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات ثم طرف الميزاب لانه قبلته صلى الله عليه وسلم (والحجر) أي الحطيم كله أو بعضه وهو قدر ستة أذرع أو سبعة أو بخصوص تحت ميزابه (وداخل البيت) أي داخل الكعبة وكان الاولى تقديمه (وبين الركنين اليمانيين) تغليب لليماني والحجر الاسود (وعند الركن الشامي) أي من الحجر أو خارجه (بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره ومصلى آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام وهو جانب الركن اليماني) أي أحد طرفيه والاظهر انه في المستجار وهو ما بين الركن اليماني والباب المسدود والله سبحانه أعلم بالصواب فينبغي ان قصد الآثار أن يعم الاماكن التي ورد بها الاخبار رجاء أن يظفر بمصلى سيد الاخيار

(فصل يستحب زيارة بيت سيدتنا خديجة) أي الكبرى (رضي الله عنها) وهو الذي ولدت فيه فاطمة الزهراء رضي الله عنها وهو مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل صلى الله عليه وسلم مقيما فيه حتى هاجر منه وهو أفضل مواضع مكة بعد المسجد الحرام على ما قاله الطبراني وغيره من الاعلام فتعبيره بقوله (وقيل هو أفضل موضع بمكة بعد المسجد) ليس في محله اذ لم يعلم خلاف في حكمه (ومولد النبي صلى الله عليه وسلم) وهو في الشعب المعروف بمكة على خلاف في كونه مولده صلى الله عليه وسلم على ما بينته في المورد الروي في مولد النبي (ودار أبي بكر رضي الله عنه) وهو المعروف بدكان أبي بكر في زقاق الحجر حيث فيه حجران أحدهما المعروف بالمتكلم والثاني بالمتكا (ومولد علي رضي الله عنه) وهو موضع مشهور وقيل ولد في جوف الكعبة (ودار

انك حميد مجيد عدد خلقك
ورضا نفسك وزنة عرشك
ومداد كلماتك كلما ذكرك
الذاكرون وغفل عن ذكرك
الغافلون صلاة ترضيك
وترضيه وترضى بها عنا
صلاة تمتد وتدوم بدوام ملكك باقية
ببقائك لا غاية لها ولا انتهاء
ولا أمد لها ولا انقضاء صلاة
تنجينا بها من عذاب النار
وتدخلنا بها الجنة مع
الخلفاء الابرار وترينا بها
وجهك الكريم وتنفعنا
بها يوم لا ينفع مال ولا بنون
الا من أتى الله بقلب سليم
(اللهم) اجعله حجا مبرورا
وسعيا مشكورا وذنبا
مغفورا وتجارة لن تبور

الارقم) وهو مسجد عند الصفا وفيه أسلم عمر رضي الله عنه وكمل الاربعين وحصل به عز الدين ونزل يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين (وغار جبل ثور) وهو الذي في القرآن ذكره ثاني اثنين اذ هما في الغار (وغار جبل حراء) وكان صلى الله عليه وسلم يتعبد فيه قبل نزول الرسالة واول ما نزل عليه فيه اقرأ باسم ربك الذي خلق الآيات وقد روى أبو نعيم ان جبريل وميكائيل شقا صدره وغسلاه ثم قالا اقرأ باسم ربك الذي خلق وكذا روي شق صدره الشريف هنا أيضا الطيالسي والحارث في مسنديهما على ما ذكره القسطلاني في المواهب اللدنية (ومسجد الراية) وهو بأعلى مكة يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومسجد الجن) أي مواضع اجتماعهم صلى الله عليه وسلم بهم واستماعهم القرآن او موضع ترك ابن مسعود به رضي الله عنه وخط حوله وقال له لا تخرج منه حتى ارجع والله اعلم (ومسجد الشجرة مقابله) أي مقابل مسجد الجن (ومسجد الغنم) لعله نسب الى موضع كان يباع الغنم فيما حوله (ومسجد باجياد) بفتح الهمزة ارض بمكة او جبل بها لكونه موضع خيل تبع كذا في القاموس والآن محلة بمكة تسمى الجياد بكسر الجيم وهو المناسب لقوله تعالى اذ عرض عليه بالعشي الصافنات الجياد (ومسجد على جبل أبي قبيس) وهو اصل الجبال واولها على ما قيل وأما ما اشتهر من أكل رأس الغنم يوم السبت فيه فلا اصل فيه بل أكل الرؤس على ما يطبخونه في هذا الزمان حرام لكونها خبيثة لسمطهم اياها بدمائها (ومسجد بذي طوى) بضم الطاء وبكسرها وينون ويمنع وهو موضع معروف قرب الحجون نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعتمر وحين حج (ومسجد العقبة بقرب منى ومسجد الجعرانة) بكسر الجيم وسكون العين وبكسرها وتشديد الراء أحد حدود الحرم أحرم منه صلى الله عليه وسلم بعمرة لما رجع من فتح الطائف بعد فتح مكة (ومسجد عائشة رضي الله عنها بالتنعيم) سبق الكلام عليه (ومسجد الكبش بمنى ومسجد عن يمين الموقف بعرفات) وهو غير مسجد نمرة الذي يصلي فيه الامام بالناس يوم عرفة (ومسجد الخيف) وهو مسجد مأثور مشهور وفضله في الكتب مسطور (وغار المرسلات) قربه أي لنزولها فيه عليه الصلاة والسلام

• (فصل • يستحب زيارة أهل المعلى) بفتح الميم واللام ضد المسفلة واشتهر بين العامة بضم الميم وتشديد اللام المفتوحة وله وجه في القواعد العربية وهو أفضل مقابر الدنيا بعد البقيع بالمدينة وقد ورد في فضلهما أحاديث كثيرة (وينوي في زيارته من دفن به من الصحابة والتابعين والاولياء والصالحين) أي جملا لكثرتهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) أي معرفة معينة (بمكة قبر صحابي) أي ولا صحابية (الا انه رأى بعض الصالحين في المنام قبر خديجة الكبرى رضي الله عنها بقرب قبر فضيل بن عياض) فبني قبة هناك وفيه ايماء الى ان هذه الرؤيا حدثت بعد موت الفضيل بن عياض رضي الله عنه ونحوه من التابعين ثم لا شك ان خديجة رضي الله تعالى عنها ماتت بمكة الا انه كما قال (ولا ينبغي تعيينه) أي تعيين قبرها (على الامر المهول) كما قال المرشاني (والقبر المنسوب لابن عمر غير صحيح) أي لا يعرف موضع قبره أيضا مع الاتفاق على موته بمكة الآن بعض الصالحين أشار الى انه بالجبل المعلى على يمين الخارج من مكة المشرفة والصحيح انه ليس به وكذا قبر عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما لا يصح كونه في موضعه المعروف عند قبور السادة الصوفية ولعله كان موضع صلبه (وممن مات بها من التابعين عطاء وسفيان بن عيينة

(اللهم) الملك امنت وبك
عذابك أشفقت واليك
رغبت ومنك رهبت فاقبل
نسكي وأعظم أجري وارحم
تضرعي واقبل توبتي واقل
عثرتي واستجب دعوتي
وأعطني سؤلي (اللهم)
اليك وفدو قدري فاجعل
قراي منك وصلك عني
يا ارحم الراحمين لا اله
الا الله والله اكبر عدد كل
شيء لا اله الا الله والله أكبر
عدد خلقه ورضا نفسه
لا اله الا الله والله أكبر
زنة عرشه ومداد كلماته
والحمد لله كذلك وصلى الله
على سيدنا ونبينا محمد كذلك
وعلى آله وأصحابه كذلك

وفضيل رضى الله عنهم) والمشهور انهم فى موضع واحد معروف قريب قبة خديجة الكبرى رضى الله عنها وكثير من الاكابر كالامام الشافعى وغيره دفن عندهم فينبغى أن يزورهم ويتبرك بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الذكر والدعاء والاستغفار لهم ولغيرهم من المسلمين ويقول ماورد فى آداب القبور ومن مات بأحد الحرمين الشريفين يرجى له فضل جميل وأجر جزيل جعلنا الله منهم ثم من آداب زيارة القبور مطلقا ما قالوا من أنه يأتى الزائر من قبل رجل المتوفى لا من قبل رأسه فانه أتعب لبصر الميت بخلاف الاول لانه يكون مقابل بصره ناظرا الى جهة قدميه اذا كان على جنبه لكن هذا اذا أمكنه والا فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عند رجليه ومن آدابه أن يسلم بلفظ السلام عليكم على الصحيح دون قوله عليكم السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعو قائما طويلا وان جلس يجلس بعيدا منه وقريبا بحسب مراتبه فى حال حياته ويقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة وأول البقرة الى المفلحون وآية الكرسى وآمن الرسول وسورة يس وتبارك الملك وسورة التكاثر والاخلاص اثنتى عشرة مرة أو احدى عشرة أو سبعا أو ثلاثا ثم يقول اللهم اوصل ثواب ماقرأناه الى فلان أو اليهم وقد قال ابن الهمام ويكره الجلوس على القبر ووطؤه فما يصنعه بعض الناس من دفن أقاربهم وقد دفن حواليهم خلق فيطأ تلك القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكروه انتهى فينبغى أن يجتنب ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن يمشى فى المقابر حافيا وان كان لم ترد به السنة بل حديث وان الميت ليسمع خفق نعالهم دل على ان هذا كان أكثر أحوالهم والله أعلم

(باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم)

(اعلم ان زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أى وعليهم أجمعين (باجماع المسلمين) أى من غير عبرة بماذكره بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأنجح المساعى) أى أرجى الوسائل والدواعى (لنيل الدرجات قريبة من درجة الواجبات) بل قيل انها من الواجبات كما بينته فى الدرة المضية فى الزيارة المصطفوية (لمن له سعة) أى وسعة واستطاعة (وتركها غفلة عظيمة وجفوة كبيرة) أى غلظة جسيمة وفيه اشارة الى حديث استدل به على وجوب الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرنى فقد جفانى رواه ابن عدى بسند حسن (وصرح بعض المالكية بأن المشى الى المدينة) أى للمجاورة بها (افضل من الكعبة وبيت المقدس) أى من المشى الى مكة للمجاورة فيها بناء على مذهبهم من ان المدينة افضل من مكة باعتبار المجاورة وهذا انما يكون بعد اداء الحج والا فلا يصح اطلاق هذا الكلام والله اعلم بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وان كانت مستحبة فلا شبهة انها دون مرتبة الزيارة المصطفوية بل خلاف فى هذه المسئلة بقى الكلام على انه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء أو يكره فالصحيح انه يستحب بلا كراهة اذا كانت بشروطها على ماصرح به بعض العلماء اما على الاصح من مذهبنا وهو قول الكرخى وغيره من ان الرخصة فى زيارة القبور ثابتة للرجال والنساء جميعا فلا اشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لاطلاق الاصحاب والله اعلم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله (اللهم) تقبل منا ولا تجعلنا من المحرومين وأدخلنا فى عبادك الصالحين يا أرحم الراحمين (اللهم) صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا (ثم يتوجه الى الجمرة الوسطى ويرميها بسبع حصيات ويدعو بعد الفراغ مستقبل القبلة كما تقدم شرحه (ثم يتوجه الى جمرة) العقبة ويرميها بسبع حصيات كما تقدم ولا يقف بعد الفراغ عندها بل

بالصواب (واذا عزم على الزيارة) أى قصدها (فليخلص نيته ويجرد عزمه) أى طريقه من ارادة الرياء والسمعة وقصد المباهاة والفرجة ومن علاماتها الدالة عليه ان لا يترك شيأ مما يلزمه من الفرائض والسنن والا فلا يحصل له من الزيارة الا التعب والخسارة بل يوجب التوبة والكفارة ثم ان كان الحج فرضا أى عليه (فيبدأ بالحج ثم بالزيارة) أى ابتداء بالاهم فالاهم ولان الحج حق الله تبارك وتعالى وهو مقدم على حق رسوله كما ينبغى تقديم التحية على الزيارة ويشهد له لا اله الا الله محمد رسول الله لكنه مقيد بما قاله (ان لم يمر بالمدينة فى طريقه) أى كحاج أهل الشام (وان مر بها بدأ بالزيارة لا محالة) لان تركها مع قربها يعد من القساوة والشقاوة وتكون الزيارة حينئذ بمنزلة الوسيلة وفى مرتبة السنة القبلية للصلاة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة أى الدرجة بالتوصل الى صاحب الشريعة ولا شبهة ان من قال أولا محمد رسول الله ثم قال لا اله الا الله يكون مؤمنا لان الايمان هو التصديق بالتوحيد والنبوة على وجه المعية لا بشرط الترتيب فى المقالة الجمعية وقد روى الحسن عن أبى حنيفة انه اذا كان الحج فرضا فالاحسن للحاج أن يبدأ بالحج ثم يثنى بالزيارة وان بدأ بالزيارة جاز انتهى وهو الظاهر اذ يجوز تقديم النفل على الفرض اذا لم يخش الفوت بالاجماع فعلى هذا من كان حجه درصاويا مكة قبل أوان الحج فهل له أن يزور قبل الحج أم لا والظاهر ان له أن يزور قبل دخول أشهر الحج وأما بعده فلا (وان كان الحج) أى عليه (نفلا فهو بالخيار) أى اذا كان آفاقيا (بين البداءة بالنتار) أى بزيارته (صلى الله عليه وسلم بالآصال والابكار) أى فى جميع الليل والنهار (وبين أن يحج أولا ليطهر من الاوزار) أى الآثام (ويزور طاهرا طاهرا) أى فى مقام المرام ولا يبعد أن يكون الامر كذلك فى قضية الانعكاس أيضا لانه بالزيارة يرتجى الكفارة فيحج طاهرا فيقع حجه مبرورا والحاصل ان لكل وجهة وجهة تقديم الحج من كل وجه مقدمة الا لضرورة محوجة الى مخالفة

(فصل واذا توجه الى الزيارة) أى مع كمال الطاقة والطهارة (أكثر فى المسير) أى زمان سيره ومكانه (من الصلاة والتسليم) أى وما فى معناهما من انشاد المدح وانشاء النعوت ومذاكرة السيرة (مدة الطريق) أى ان وجد رفيق التوفيق (بل يستغرق اوقات فراغه) أى عن اداء فرائضه وضروريات معايشه (فى ذلك) أى فيما ذكر من الصلاة والسلام فانه المناسب للمقام فان كثرة الثواب مترتبة على قدر التوجه فى المرام (ويتتبع ما فى طريقه من المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد المأثورة المتعلقة بما لديه كما بيناها فى الدرة المضية ومن أهمها الذى أهملها الناس والعام قبر ميمونة ام المؤمنين رضى الله عنها الثابت وفاتها ودفنها بسرف وهو موضع بين التنعيم والوادى للمتوجه من مكة المعظمة الى المدينة المكرمة وحول قبرها مسجد خراب فينبغى أن يزار ويتبرك بذلك المزار (وكلما ازداد دنوا) بضمتين وتشديد الدال أى قربا (ازداد غرما) بضم غين معجمة وسكون راء وهو ما يلزم اداؤه من الغرام وهو الولوع على ما فى القاموس ومنه مولع بكذا أى حريص عليه فالمعنى ازداد ولوعا بالشوق وولوعا بالذوق وأما ما ضبط من فتح عين مهملة وسكون زاى فليس فى محله اذ لا معنى لزيادة العزم ومبالغته لانه لا يتصور تردد لزائر فى توجهه ويشير الى ما ذكرنا قول بعض العارفين

توجه الى رحله ثم يفعل كذلك فى اليوم الثالث فاذا أراد أن ينفر الى مكة فعل ولا شئ عليه والافضل أن يتأخر الى اليوم الرابع فيرمى الجمار الثلاث وينفر ويجوز له فى اليوم الرابع أن يرمى الجمار بعد طلوع الفجر قبل الزوال عند أبى حنيفة رضى الله عنه

فصل فى النفر من منى الى مكة

اذا اراد النفر فى اليوم الرابع انصرف بعد ذلك الى مكة وقل الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والشكر له على أداء المناسك والتوفيق لاداء الحج الى بيت الله تعالى وتيسيره ذلك بمنه وكرمه ولطفه

تفسيره بقوله (وحنوا) بضمتين وتشديد الواو أى ميلا ومحبة كما يقتضيه قرب المسافة وشهود الساحة كما قيل

وابرح ما يكون الشوق يوما * اذا دنت الخيام الى الخيام

ويدل عليه ما ورد من الافاضة شوقا الى مشاهدة الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم اذا رأى المدينة حرك الدابة وقال سيروا سبق المفردون الحديث وهذا معنى قوله (واذا دنا من حرم المدينة المشرفة) أى حواليها من الاماكن المحترمة اذ لا حرم للمدينة عندنا كحرم مكة فى أحكامها (فليزدد خشوعا) أى فى الباطن (وخضوعا) أى فى الظاهر (وشوقا وتوقا) التوق مبالغة فى الشوق (وان كان على دابة حركها أو بعيرا أوضعه) أى اسرعه وهو تخصيص بعد تعميم ويشيد انه اذا كان ماشيا يسرع فى مشيه كما قال قائل

ولو قيل للمجنون أرض أصابها * غبار ثرى ليلى لجد واسرعا

(ويجتهد حينئذ فى مزيد الصلاة والسلام) أى كمية وكيفية واذا وصل اليه قال اللهم هذا حرم رسولك صلى الله عليه وسلم الذى عظمته وذلك أن تجعل فيه من الخير والبركة مثل ما هو فى حرم البيت الحرام فحرمنى على النار وامنى من عذابك يوم تبعث عبادك وارزقنى فيه حسن الادب وفعل الخيرات وترك المنكرات (واذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة كطابة (المطيبة) أى الطيبة الطاهرة المطهرة (وأشجارها المعطرة) أى جميعها من المثمرة وغير المثمرة (دعا بخير الدارين) أى الدنيا والآخرة (وصلى وسلم) أى وأكثر منهما (على النبى صلى الله عليه وسلم والاحسن أن ينزل عن راحلته بقربها) أى تذللا وتأدبا (ويمشى) أى فى طريقها ان قدر تواضعا وتقربا (باكيا حافيا ان أطاق) أى الحفاء أو ما ذكر من النزول والمشى والبكاء والحفاء (تواضعا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أى واجلالا له (وكلما كان أدخل) أى أكثر دخلا (فى الادب والاجلال كان حسنا) أى مستحسنا فى رعاية الاحوال (بل لو مشى هنالك على أحداقه وبذل المجهود من تذلله وتواضعه كان بعض الواجب) أى من جميع استحقاقه (بل لم يف بعشار عشره) أى من حقوق أجره وقيام شكره كما قيل

لو جئتكم قاصدا اسعى على بصرى * لم اقض حقا وأى الحق اديت

(واذا وصل الى المدينة اغتسل بظاهرها) أى فى خارجها (قبل الدخول) أى بها (واذا لم يتيسر) أى قبل الدخول (فبعده) أى ولو فى داخل المدينة قبل دخول المسجد (والا) أى وان لم يغتسل (توضأ) أى لانه لابد من طهارته فى دخول المسجد وتحيته وليكون على أكمل الاحوال فى زيارته (والغسل أفضل) لانه التطهير الاكمل (ثم لبس أنظف ثيابه والجديد أفضل) أى كما فى العيد والبياض أولى كما فى الجمعة (ويتطيب) واستعمال المسك أفضل (واذا وقع نظره على القبة المقدسة) أى المنيفة (والحجرة المشرفة) مبالغة الشريفة (فليستحضر عظمها) أى عظمتها (وتفضيلها) أى على غيرها (وشرفها فانها احوت أفضل البقاع بالاجماع وسيد القبور بلا نزاع وأكرم الخلق) أى ومحل أكرمهم (على الخلق بالاطلاق) أى من غير تقييد واضافة فى الاستحقاق وقد نقل القاضى عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم الاعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيفة وان الخلاف الواقع بين الائمة الثلاثة وبين المالكية فيما عداه وما وراه

(اللهم) فتقبل منا الحج واثبنا على العج والثج واجعله لنا خالصا لوجهك الكريم وانفعنا به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم (اللهم) صل على سيدنا محمد صاحب المقام المحمود والحوض المورود والشفاعة العظمى يوم الورود وعلى آله ائمة الدين وعلى اصحابه هداة المسلمين كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك الغافلون والسنة ان ينزل بالمحصب على الاصح عندنا ذكره شمس الائمة السرخسى فى المبسوط ويقيم به ولو ساعة وان تركه بلا عذر أساء ولا شئ عليه

الكعبة ونقل عن أبي عقيل الحنبلي ان تلك البقعة من العرش أفضل من العرش وبه كان يقول شيخنا محمد البكري قدس الله سره السارى (فاذا دخل باب البلد) أى أراد دخوله (قال بسم الله ماشاء الله) تعجبا من صنيعه لعبده وأثر كرمه وجوده (لاقوة الا بالله) أى لاقوة على طاعة الله وعبادته الا بتوفيق الله ومعونته (رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أى ادخال صدق واخراج صدق فى المدينة ومنها أو دخولا مرضيا وخروجا مقبولا مرعيا حسبي الله آمنت بالله توكلت على الله لاحول ولاقوة الا بالله (اللهم افتح لى أبواب رحمتك) أى وأوصل الى أصناف نعمتك (وارزقنى من زيارة رسولك صلى الله عليه وسلم) أى من أنواعها ما أوفى تحصيلها (مارزقت أولياءك وأهل طاعتك وأنقذنى من النار) أى خلصنى من دخولها (واغفر لى) أى ذنوبى وخطاياى وعمدى (وارحمنى) أى بترك المعاصى أبدا ما أبقيتنى (ياخير مسؤل) أى لاسيما بوسيلة الرسول (وليكن) أى الزائر حال دخوله الى أوان وصوله (متواضعا) بظاهره (متخشعا) بباطنه (معظما لحرمتها) لاحترام تلك البقعة (ممتلئا من هيبة الحال بها) أى من عظمة النازل فيها (مستشعرا العظمة) أى رفعة قدر ذاته وصفاته (صلى الله عليه وسلم كأنه يراه) أى فى مقام المراقبة ومرتبة المشاهدة حال كونه (حزينا) أى على أشواقه (متأسفا على فراقه) أى عدم ادراكه أو على مافات وصاله فيما مضى من عمره (وفوات رؤيته صلى الله عليه وسلم فى الدنيا وانه) أى الزائر (من ذلك) أى من حصول ماذكر من ملاقاته ورؤيته (فى الآخرة على عظيم الخطر) فى انه هل يتصور له رؤيته فى العقبى أم لا ومع هذا يكون (شاكرا العظيم مامن به عليه من الحضور بين يديه والمثول) أى الوقوف حال كونه (وجلا) بفتح فكسر أى خائفا (من الردمع رجاء القبول مكثرا من الصلاة والتسليم على هذا الرسول متوسلا به لوصول المأمول واذا دخل البلد المعظم) أى وحصل له المقام الافخم (بدأ بالمسجد المكرم) أى كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم حين قدومه بالمدينة يبدأ بالمسجد المحترم (ولا يعرج على ماسواه) أى غير دخول المسجد (الا لضرورة كخوف على محترم) أى مال أو حرم (وأما النساء) أى من الزائرات (فتأخير الزيارة لهن الى المساء أولى) أى لان حالهن فى الليل استر واخفى (فيدخله) أى المسجد (مقدما رجله اليمنى مع غاية الخضوع والافتقار) أى الظاهرى (ونهاية الخشوع والانكسار) أى الباطنى (تائبا مما اقترفه) أى اكتسبه (من الاوزار) أى اثقال المعصية (قائلا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم اللهم اغفر لى ذنوبى) أى اعصمنى من معصيتك (وافتح لى أبواب رحمتك) أى باتمام نعمتك ودوام منتك (ويدخل من باب جبريل أو غيره) كباب السلام كما عليه العمل (والاول أفضل) لعل وجهه دخول جبريل عليه من ذلك الباب أو لانه كان الى الحجرات من أقرب الابواب (فاذا دخله) أى من باب السلام ونحوه (قصد الروضة المقدسة) وهو مابين المنبر والقبر المنور (فان دخل من باب جبريل قصدها من خلف الحجرة الشريفة) أى لامن أمامها المانع من العبور الى الروضة لتحية من غير سلام الزيارة (مع ملازمة الهيبة) أى الخشية وهو الخوف مع العظمة دون النفرة (والخضوع والذلة) أى المذلة والمسكنة (على وجه يليق بالمقام) أى بحال الزائر والا لايقدر أحد على أن يخرج من عهدة ما يليق بالمزور الطاهر (غير مشتغل بالنظر الى ماهنالك) أى من الظواهر وما وراء الستائر (ثم يبدأ بتحية المسجد

وقد روى أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقدة بالمحصب ثم ركب الى البيت فطاف أخرجه البخارى فى صحيحه

* (فصل فى طواف الصدر)

ويسمى طواف الوداع وطواف آخر عهد بالبيت وهو واجب على الحاج الآفاقى لا المكى ومن نوى من الحجاج أهل الآفاق أن يستوطن مكة ويتخذها بلدا سقط عنه طواف الصدر وقال أبو يوسف رحمه الله أحب الى أن يطوف المكى طواف الصدر ولانه وضع ختام افعال الحج (ويقول) نويت ان أطوف بهذا البيت أسبوعا كاملا طواف الصدر لله تعالى

ركعتين) تعظيماً لله وتقديماً لحقه على حق رسوله كما يقتضي ترتيب حقوق الربوبية والعبودية (والافضل أن تكون) أى تلك الصلاة (بمصلاه صلى الله عليه وسلم) أى فى مقامه بمحرابه (وهو بطرف المحراب مما يلى المنبر يقرأ فى الاولى الكافرون وفى الثانية الاخلاص) كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه اختارهما فى كثير من الصلوات لما فيهما من التبرئة عن الشرك والشرك واثبات الذات والصفات (واذا سلم منهما شكر الله تعالى وحمده وأثنى عليه) تأكيد لما قبله وقال الكرمانى وصاحب الاختيار من أصحابنا وكثير من العلماء من غير مذهبنا انه يسجد لله شكرا (على هذه النعمة العظيمة والمنة الجسيمة ويسأله اتمامها) أى تمامها ودوامها (والقبول وان يجمع عليه فى الدارين بنهاية المسؤل) الاولى بحصول المسؤل ووصول المأمول (وان لم يتيسر له) أى ما ذكر من المحراب الاكبر (فما قرب منه ومن المنبر والا فحيث تيسر) أى من الروضة وغيرها من المسجد الشريف ولا سيما ما كان موجودا فى زمنه صلى الله عليه وسلم فانه أفضل وثوابه أكثر (وان أقيمت المكتوبة أو خيف فوتها بدأ بها وحصلت التحية بها) أى فى ضمنها (فاذا فرغ من ذلك قصد التوجه الى القبر المقدس) أى الموضع المستأنس (وفرغ القلب من كل شئ من أمور الدنيا) أى ونظفه من الوسخ والدنس (وأقبل بكليته لما هو بصدده ايصلح قلبه للاستمداد منه صلى الله عليه وسلم وحرام) أى ممنوع (على قلب شغل) بصيغة المجهول أى اشتغل (بقاذورات الدنيا من الشهوات) أى اللهوية (والارادات) أى الردية (أن يصل اليه) أى الى قلبه (من ذلك شئ) أى ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلية شائبة أو شمة (بل ربما يخشى عليه) أى على صاحب هذا القلب المقبل على الدنيا والمعرض عن العقبى (من نوع مقت) أى ولو فى وقت (واعراض) أى موجب اعتراض لما اختاره من اغراض فاسدة وأعواض كاسدة (والعياذ بالله تعالى) أى من غضبه وعقابه وابعاده عن ملازمة بابه وجنابه (فليجتهد فى ذلك التفريغ ما أمكنه) أى تسهل له حينئذ من جذبة آلهية والافتفريغ القلب فى ساعة واحدة مع صرف العمر جميعه بالعوائق والعلائق والتعليق بأمور الخلائق من المحال كما لا يخفى على أرباب الكمال وأصحاب الاحوال ونظيره مركب ما تعهده فى جميع سفره ووصل الى عقبة شديدة لضرورة فيطعمه حينئذ صاحبه من العلف والشعير رجاء ان يتقوى بذلك على المسير ولكن لا ييأس من روح الله ويسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم فى تحصيل مسؤله وتحقيق مأموله (وليلاحظ مع ذلك الاستمداد من سعة عفوه صلى الله عليه وسلم وعطفه ورأفته) أى شدة رحمته على سائر العباد (أن يسامحه) أى ما صدر عنه فى حضرته من قلة أدبه (فيما عجز عن ازالته من قلبه) كما قيل

عصيت فقالوا كيف تلقى محمدا ※ ووجهك أثواب المعاصى مبرقع

عسى الله من أجل الحبيب وقربه ※ يداركنى بالعفو والعفو أوسع

(ثم توجه) أى بالقلب والقالب (مع رعاية غاية الادب فقام تجاه الوجه الشريف) بضم التاء أى قبالة مواجهة قبره المنيف (متواضعا خاضعا خاشعا مع الذلة والانكسار والخشية والوقار) أى السكينة (والهيبة والافتقار غاض الطرف) بتشديد الضاد المعجمة أى خافض العين الى قدامه غير ملتفت الى غير أمامه وإمامه (مكفوف الجوارح) أى مكفوف الاعضاء من الحركات التى

الله أكبر ويأتى بأدعية الطواف كما تقدم فاذا فرغ صلى ركعتين خلف المقام أو حيث تيسر (ثم يأتى الى) زمزم وينزع منها دلوا بيده ويشرب منها ثلاثا وهو قائم ويدعو بما يريد فان ماء زمزم لما شرب له وقد شربه كثير من العلماء لامور نووها عند شربهم فحصلت لهم مراداتهم وأنا ممن جرب ذلك ولله الحمد ويقول (اللهم) انه بلغنا ان نبيك صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شرب له (اللهم) انى أشرب به لخير الدنيا والآخرة ويستحب أن يستقبل البيت عند الشرب ويتنفس ثلاث مرات ويرفع بصره كل مرة الى البيت ويقول فى كل مرة

هي غير مناسبة للمقام (فارغ القلب) أي عن سوى مقصوده ومرامه (واضعا يمينه على شماله) أي أدبا في حال ابتهاله (مستقبلا للوجه الكريم) أي ولو يلزم استقباله كونه (مستدبرا للقبلة) لان المقام يقتضي هذه الحالة (قبالة مسمار الفضة) أي المركبة على جدران القبة (على نحو أربعة أذرع) أي يقف بعيدا على هذا المقدار (لا الاقل) أي لانه ليس من شعار آداب الابرار (من السارية) أي الاسطوانة (التي عند رأسه الكريم ناظرا الى الارض أو الى أسفل ما يستقبله من الحجرة الشريفة) أي من جدرانها (متحرزا عن اشتغال النظر بما هنالك من الزينة) أي الظاهرة المانعة من شهود الزينة الباطنة الباهرة التي ظاهرها ورهاف الآخرة (متمثلا صورته الكريمة في خيالك) بفتح الخاء أي في تخيلات بالك لتحسين حالك (مستشعرا بانه عليه الصلاة والسلام عالم بحضورك وقيامك وسلامك) أي بل بجميع أفعالك وأحوالك وارتحالك ومقامك وكأنه حاضر جالس بازائك (مستحضرا عظمته وجلالته) أي هيبته (وشرفه وقدره) أي رفعة مرتبته (صلى الله عليه وسلم ثم قال) فيه التفات بالعطف على ثم توجه والمقول سيأتي حال كونه (مسلما) أي مريدا السلام (مقتصدا) أي متوسطا في رفع كلامه كما بينه بقوله (من غير رفع صوت) لقوله تعالى ان الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله الآية (ولا اخفاء) أي بالمرة لفوت الاسماع الذي هو السنة وان كان لا يخفى شيء على الحضرة (بحضور وحياء) أي بحضور وقلب (واستحياء عن كثرة ذنب) (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر مما ثبت في الاثر وقد اقتصر عليه بعض الاكابر كابن عمر واختار بعضهم الاطالة من غير الملالة وعليه الاكثر ويؤيده ما ورد في الاخبار والآثار من فضيلة الاكثار من الصلاة والسلام على النبي المختار فيستزيد المدد من افاضة الانوار قائلا (السلام عليك يا رسول الله) أي الى جميع خلق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أي الجامع بين مرتبتي المحبة والمحبوبية (السلام عليك يا خليل الله) الموصوف بوصف الخلة وهي المحبة المتخللة من كمال المودة المقتضية لشهود الوحدة (السلام عليك يا خير خلق الله) أي من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا صفوة الله) بتثليث الصاد والفتح أفصح أي من اصطفاه الله برسالته (السلام عليك يا خيرة الله) بكسر الخاء أي من اختاره الله من بين بريته (السلام عليك يا سيد المرسلين) كما يدل عليه قوله لو كان موسى حيا لما وسعه الا اتباعي (السلام عليك يا امام المتقين) أي لما اقتدى به جميع الانبياء في ليلة الاسراء (السلام عليك يا من أرسله الله رحمة للعالمين) كما قال تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين (السلام عليك يا شفيع المذنبين) أي من الاولين والآخرين (السلام عليك يا مبشر المحسنين) لقوله تعالى وبشر المحسنين (السلام عليك يا خاتم النبيين) بكسر التاء وفتحها (السلام عليك وعلى جميع الانبياء والمرسلين) فيدخل في عموم سلامهم أيضا (والملائكة المقربين) وكلهم مقربون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (السلام عليك وعلى آلك) أي أقاربك (وأهل بيتك) يشمل أمهات المؤمنين ومواليه وخدمه (وأصحابك أجمعين وسائر عباد الله الصالحين) أي من التابعين وتابعيهم الى يوم الدين (جزاك الله عنا) أي عن قبلنا لعجزنا عن القيام بما يجب علينا من الشكر لما أحسن الينا (أفضل وأكمل ما جزى به رسولا عن أمته ونبيا عن قومه) أي لكونه أكرم الرسل المبعوث الى خير الامم (وصلى الله وسلم عليك أزكى) أي اطهر

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله (اللهم) اني أسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وعملا متقبلا وشفاء من كل سقم يا أرحم الراحمين (ويقول) الحمد لله الذي سقاني من غير حول مني ولا قوة ثم يمسح به وجهه ورأسه ويصب على رأسه قائلا منه ان تيسر له ذلك والتوضؤ بماء زمزم والاغتسال به جائز (ثم) يأتي الى الملتزم ويلصق وجهه وصدره بالبيت ويدعو باسطا أحب باسطا ذراعيه وكفيه (ويقول) ان هذا بيتك الذي جعلته مباركا للعالمين فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان

(واعلى) أى اعلى (وانمى) أى أزيد (صلاة صلاها على أحد من خلقه) أى من أنبيائه وملائكته وأصفيائه (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) أى شهادة عندك مستودعة تشهد لى بها يوم القيامة (واشهد أنك عبده ورسوله وخيرته) أى مختاره (من خلقه واشهد انك بلغت الرسالة) أى الى الامة (وأديت الامانة) أى من غير الخيانة (ونصحت الامة) أى وكشفت الغمة (وأقمت الحجة) أى وأظهرت الحجة (وجاهدت فى الله حق جهاده) أى من الجهاد الاكبر والاصغر فيما بين عباده (وعبدت ربك حتى أتاك اليقين) أى الى أن حضرك الموت المبين وأنت جامع بين مراتب تحقيق الدين من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين (وصلاة الله) أى وصلواته (وملائكته وجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) أى علوياته وسفلياته (عليك يارسول الله اللهم آته الوسيلة) وهى المنزلة العلية المختصة (والفضيلة) أى زيادة المزية (والدرجة العالية الرفيعة) أى الغالية المنيعة (وابعثه مقاما محمودا الذى وعدته) وهى الشفاعة العظمى فى القيامة الكبرى (وأعطه المنزل المقعد المقرب عندك) أى فى مقعد صدق (ونهاية ما ينبغى أن يسأله السائلون ربنا آمنا بما أنزلت) أى من القرآن أو بجميع الكتب المنزلة (واتبعنا الرسول) أى فى جميع ما يجب اتباعه اعتقادا وانقيادا (فاكتبنا مع الشاهدين) أى من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره) وهذا هو الايمان الاجمالى المندرج فيه ما يجب من الايمان التفصيلى الاكمالى (اللهم فثبتنا على ذلك) أى مدة حياتنا ومماتنا (ولا تردنا على أعقابنا) أى بعد هدايتنا (ربنا لا تزغ قلوبنا) أى لا تملها عن محبتك (بعد اذ هديتنا) أى طريقتك (وهب لنا من لدنك رحمة) أى تغنينا عن رحمة من سواك (انك أنت الوهاب وهيئ لنا من أمرنا رشدا) الاولى أن يقول ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا أى سهل لنا الهداية اليك والاعتماد عليك والتسليم بين يديك (ربنا اغفر لنا) وهذا بعمومه يشمل ما زاده المصنف على ما فى الآية بقوله (ولآبائنا ولامهاتنا وذرياتنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان) أى من الصحابة والتابعين أو من المؤمنين الاولين من اتباع الانبياء والمرسلين (ولا تجعل فى قلوبنا غلا) أى حقدا وحسدا وعداوة وكراهة (للذين آمنوا) أى جميعهم سابقهم ولاحقهم ولذا وضع الظاهر موضع المضمر حيث لم يقل لهم (ربنا انك رؤف رحيم ذو الفضل العظيم ثم) أى فى تلك الساعة (يطلب الشفاعة) أى فى الدنيا بتوفيق الطاعة وفى الآخرة بغفران المعصية (فيقول يارسول الله أسألك الشفاعة ثلاثا) لانه اقل مراتب الالحاح لتحصيل المنال فى مقام الدعاء والسؤال ولا يبعد ان يكون اشارة الى طلبها فى المقامات الثلاثة من الدنيا والبرزخ والآخرة والمراتب المرتبة من الشريعة والطريقة والحقيقة (ثم يتأخر) أى بعد فراغه عن سلامه واستقباله (الى صوب يمينه) الصواب يساره او عن صوب يمينه أى متوجها الى جانب يساره (قدر ذراع فيسلم على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى تلويحا وتصريحا وابهاما وتوضيحا (أبى بكر الصديق رضى الله عنه فيقول السلام عليك ياخليفة رسول الله) أى بلا واسطة (السلام عليك ياصفى رسول الله) أى ملازمه الخاص ومختاره على وجه الاختصاص (السلام عليك ياصاحب رسول الله) أى الثابت صحبته بنص الكتاب فمن انكره كافر أبدى العقاب حيث قال عز

هديتنا الله (اللهم) فكما هديتنا لذلك فتقبله منا ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك الحرام وارزقنى العود اليه حتى ترضى برحمتك ياأرحم الراحمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين كلما ذكرك الذاكرون وكلما غفل عن ذكرك الغافلون (ثم) يقبل الحجر الاسود ويقول يايمين الله فى أرضه انى أشهدك وكفى بالله شهيدا أنى أشهد أن لا اله الا الله واشهد أن محمدا رسول الله وأنا أودعك هذه الشهادة لتشهد لى بها عند الله تعالى فى يوم القيامة يوم الفزع الاكبر (اللهم) انى أشهدك على ذلك

وبدل اذ يقول لصاحبه مع الاجماع على انه المراد به (السلام عليك يا وزير رسول الله) وقد ورد به الخبر أى مشيره ومعينه (السلام عليك يا ثانى رسول الله فى الغار) كما قال تعالى ثانى اثنين اذ هما فى الغار وهو غار ثور جبل بمكة حين دخلا فيه سنة الهجرة (ورفيقه فى الاسفار وأمينه على الاسرار السلام عليك يا علم المهاجرين والانصار) أى رئيسهم (السلام عليك يا من أعتقه الله من النار) أى كما ورد فى بعض الاخبار (السلام عليك يا أبا بكر الصديق) أى كثير الصدق والتصديق على وجه التحقيق (السلام عليك ورحمة الله وبركاته جزاك الله عن رسوله) أى فى نصرة دينه (وعن الاسلام وأهله) أى فى القيام بأمره وتبيينه (خير الجزاء ورضى الله عنك أحسن الرضا ثم يتأخر الى يمينه) وفيه ما سبق (قدر ذراع) لان رأسه من الصديق كرأس الصديق من النبى صلى الله عليه وسلم (فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين) وهو أول من سمى به (عمر الفاروق) أى المبالغ فى الفرق بين الحق والباطل (السلام عليك يا من كمل به) بتشديد الميم أى اكمل بايمانه (الاربعين) أى عدد المؤمنين السابقين (السلام عليك يا من استجاب الله فيه دعوة خاتم النبيين) حيث قال اللهم اعز الاسلام بعمر بن الخطاب او بعمرو بن هشام (السلام عليك يا من أظهر الله به الدين) أى فانه كان مختفيا قبل اسلامه وظهر وعم اسلامه (السلام عليك يا من أعز الله به الدين) أى فى حياته صلى الله عليه وسلم وبعد مماته بفتوحات بلاد المسلمين وتقوية أمور المؤمنين (السلام عليك يا من نطق بالصواب ووافق قوله محكم الكتاب) كما ورد به أحاديث فى هذا الباب (السلام عليك يا من عاش حميدا وخرج من الدنيا شهيدا) أى وهو امام أهل التقوى حال كونه سعيدا (جزاك الله عن نبيه وخليفته) أى الصديق (وأمته خيرا السلام عليك ورحمة الله وبركاته قبل ثم يرجع قدر نصف ذراع) فاذا العود أحسن (فيقف بين الصديق والفاروق ويقول السلام عليكما يا صاحبى رسول الله السلام عليكما يا خليفتى رسول الله) بالتغليب أو بالمعنى الاعم الشامل للواسطة (السلام عليكما يا وزيرى رسول الله) أى مشيريه (السلام عليكما يا ضجيعى رسول الله) أى رفيقيه فى مدفنه (السلام عليكما يا معينى رسول الله فى الدين) أى فى أمر دينه وشريعته (والقائمين بسنته فى أمته حتى أتاكما اليقين) أى الموت على الامر المبين (فجزاكما الله عن ذلك) أى عما ذكر من متابعته (مرافقته فى جنته وايانا معكما برحمته انه أرحم الراحمين) أى وأكرم الاكرمين (وجزاكما الله عن الاسلام وأهله خير الجزاء جئنا يا صاحبى رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرين لنبينا وصديقنا وفاروقنا ونحن نتوسل بكما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع لنا الى ربنا) أى فى مغفرة ذنوبنا (وان يتقبل سعينا) أى فى عبادتنا المصحوبة بعيوبنا (وان يحيينا على ملته ويميتنا عليها) أى على متابعته (ويحشرنا فى زمرته برحمته وكرمه انك كريم رؤف رحيم آمين ثم يرجع الى حيال وجه النبى) بكسر الحاء أى قبالة وجهه (صلى الله عليه وسلم ويقف عند القبر الاقدس) أى والمقام الانفس (على قدر ربع أو أقل) أى أو أكثر بحسب ما يكون فى حاله آنس (فيحمد الله تعالى) أى يشكره (ويثنى عليه ويمجده) أى يعظمه ويوحده (ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم ويستشفع به الى ربه ويدعو لما يريده) أى الى كنفه (لنفسه ولوالديه ولمن شاء من أقاربه واشياخه) أى وأحبابه (واخوانه) أى وأصحابه (ومن أوصاه) أى ومن استوصاه (وسائر المسلمين) أى من الاحياء والاموات وجميعا آمين (ومن أراد الاكمال)

وأشهد ملائكتك الكرام وأودع هذه الشهادة عندك لتنفعنى بها يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين (ثم) يأتى الى المستجار ويلصق صدره وبدنه بالبيت ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول اللهم انى عبدك حملتنى كما شئت وسيرتنى فى بلادك حتى أدخلتنى حرمك وأمنك وقد رجوت بحسن ظنى بك أن تكون قد غفرت ذنبى فأسألك ان تزداد عنى

أي عن يسعه القال والحال (فليقل السلام عليك ياخاتم النبيين السلام عليك ياشفيع المذنبين السلام عليك يا امام المتقين السلام عليك يا قائد الغر المحجلين) أي هذه الامة المرحومة المتميزة عن غيرهم ببياض الجبهة والايدي والارجل بزيادة الانوار من أثر الوضوء في اسباغ الطهارة (السلام عليك يارسول رب العالمين السلام عليك يامنة الله سبحانه وتعالى على المؤمنين) أي بقوله سبحانه وتعالى لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم (السلام عليك ياطه) أي البدر المنور بإيماء الحساب المعتبر (السلام عليك يايس) أي أيها المنادى بياسين في الكتاب المبين والمعنى ياسيد (السلام عليك وعلى أهل بيتك) أي أقاربك وذريتك (الطيبين) أي المؤمنين المتقين (السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات المبرآت أمهات المؤمنين السلام عليك وعلى أصحابك أجمعين) أي وعلى التابعين وتابعيهم الى يوم الدين (اللهم آته) أي اعطه (نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون) أي الداعون والطالبون والراغبون (وغاية ما ينبغي أن يؤمله الآملون) أي يرجوه الراجون ويطمع به الطامعون (ويحسن) أي بصيغة الوصف أو الماضي أي ويستحسن (أن يقول) أي كما قال اعرابي مقبول (اللهم انك قلت وأنت أصدق القائلين ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك) اي تائبين (فاستغفروا الله) اي عن ظلمة المعصية (واستغفر لهم الرسول) اي بالشفاعة لردهم الى الطاعة (لوجدوا الله توابا) اي قابلا لتوبتهم (رحيما) بعصمتهم (جئناك) أي فقد اتيناك (ظالمين لانفسنا مستغفرين من ذنوبنا) اي ومستشفعين بك الى ربنا (فاشفع لنا) اي الى ربك (واسأله أن يمن علينا بسائر طلباتنا) بكسر فسكون أي مطلوباتنا ومسؤلاتنا (ويحشرنا في زمرة عباده الصالحين) أي من مشايخنا وعلمائنا وساداتنا ويقول كما قال أيضا

يا خير من دفنت في الترب أعظمه * وطاب من طيبهن القاع والاكم
نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم

(اللهم ان هذا حبيبك وأنا عبدك والشيطان عدوك فان غفرت لي سر) بصيغة المجهول أي فرح (حبيبك) بوجوده (وفاز عبدك) أي ظفر بمقصوده (وغضب عدوك) أي بناء على عدم سجوده (وان لم تغفر لي غضب حبيبك) هذا خطأ فاحش والصواب حزن حبيبك (ورضي عدوك وهلك عبدك وانت اكرم من ان تغضب) صوابه ان تحزن (حبيبك وترضي عدوك وتهلك عبدك) اي المؤمن بك (اللهم ان العرب الكرام) احترازا من القوم اللئام (اذا مات فيهم سيد اعتقوا على قبره) أي من العبيد (وان هذا سيد العالمين) اي وانت اكرم الاكرمين (أعتقني على قبره) أي من جملة المعتقين (ويقول اللهم اني أشهدك) بضم الهمزة وكسر الهاء اي اجعلك شاهدا وكذا قوله (واشهد رسولك وابابكر وعمر) اي ضجيعي نبيك (واشهد الملائكة النازلين على هذه الروضة الكريمة العاكفين عليها) اي القائمين والمعتكفين في هذه البقعة العظيمة (أني) اي بأني (اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك واشهد أن كل ما جاء) اي رسولك (به من امر) اي في طاعة (ونهي) في معصية (وخبر عما كان) اي من الامور الماضية (ويكون) اي من الاحوال الآتية (فهو حق) اي ثابت وصدق (لا كذب فيه ولا امتراء) اي ولا شبهة بلا مراء (واني مقر لك بجنايتي) اي معترف بخطيئتي (ومعصيتي) اي من الكبائر والصغائر (فاغفر لي) اي جميعها (وامنن علي بالذي مننت به على اوليائك) اي بتوفيق الطاعة وتحقيق

رضا وتقربني اليك زلفى (اللهم) اني أعوذ بنور وجهك ومعة رحمتك ان أصيب بعد هذا المقام خطيئة أو ذنبا الا يغفر (اللهم) هذا مقام العائذ المستجير بك من عذابك الراجي لوعدك الخائف المشفق الحذر من وعيدك (اللهم) احفظني عن يميني وعن شمالي ومن قدامي ومن خلفي ومن فوقي ومن تحتي حتى تبلغني الى وطني وأهلي واحفظني بعد الممات من أنواع العذاب وأوصلني الى وطني سالما غانما من سائر الآفات

النعمة (فانك المنان) اى كثير العطاء والاحسان (الغفور الرحيم) اى باهل الايمان (ربنا آتنا فى الدنيا حسنة) أى متابعة الاولى (وفى الآخرة حسنة) اى الرفيق الاعلى (وقنا عذاب النار) اى حجاب المولى (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) اى بنعته الملحدون وغيرهم من الضالين (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) اى اولا وآخرا الى يوم الدين وقد قيل ثم يتقدم الى حيال رأسه الكريم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هنالك علامة ثم انه يستقبل القبلة ويحمده ويمجده ويدعو لنفسه ولمن شاء من أحبابه وهذا القيل أولى ثم التقدم وعليه العمل عند أهل العلم والله أعلم هذا مع أن ما ذكر من العود الى قبالة الوجه الشريف ومن التقدم الى محل رأس القبر المنيف للدعوة مستقبل القبلة عقيب الزيارة لم ينقل عن فعل أحد من الصحابة والتابعين وكان موقف السلف عند الزيارة على الصورة وقد حرم الناس منه الآن تصورلهم هذه الصورة المسطورة (ومن ضاق وقته عما ذكرنا أو عجز عن حفظه) أى عن حفظ ما ذكرنا (اقتصر على ما تيسر وأقله السلام عليك يا رسول الله) مع امكان ان يتكرر (وان أوصاه أحد بتبليغ سلامه فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو فلان يسلم عليك يا رسول الله) وأما ما اعتاده الناس من الاتيان خلف الحجرة الشريفة لزيارة فاطمة الزهراء رضى الله تعالى عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان هنالك قبرها وهو الاظهر ثم اعلم انه ذكر بعض مشايخنا كابى الليث ومن تبعه كالكرمانى والسروجى انه يقف الزائر مستقبل القبلة كذا رواه الحسن عن أبى حنيفة وقال ابن الهمام وما عن ابى الليث من ان الزائر يقف مستقبل القبلة مردود بما روى ابو حنيفة عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال من السنة ان تأتى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فتستقبل القبلة بوجهك ثم تقول السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته انتهى ويؤيده ما قال المجد اللغوى روينا عن الامام ابن المبارك قال سمعت أبا حنيفة يقول قدم أيوب السختيانى وأنا بالمدينة فقلت لانظرن ما يصنع فجعل ظهره مما يلى القبلة ووجهه مما يلى وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متباك فقام مقام فقيه انتهى وفيه تنبيه على ان هذا هو مختار الامام بعد ما كان مترددا فى مقام المرام ولعل وجه القائلين من أصحابنا للزيارة من قبل الراس الكريم ما روى ان الناس قبل ادخال الحجرة الشريفة فى المسجد كانوا يقفون على بابها ويسلمون بآدابها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنابها على ان الجمع بين الروايتين ممكن كما قال عز ابن جماعة من ان مذهب الحنفية أن يقف الزائر للسلام عند راس القبر المقدس بحيث يكون عن يساره ثم يدور الى ان يقف قبالة الوجه الشريف مستدبر القبلة انتهى ولا ينافى ما رواه المطرزى وغيره ان موقف على بن الحسين للسلام عند الاسطوانة التى تلى الروضة قال وهو موقف السلف قبل ادخال الحجرة فى المسجد كانوا يستقبلون السارية التى فيها الصندوق مستدبرين الروضة انتهى ولا يضرنا قول المصنف فى الكبير ان فى هذا الاستقبال الى القبر لا الى القبلة فانا نقول يمكن الجمع بانهم كانوا يستقبلون القبر للزيارة وليدورون الى جهة الكعبة عند الدعوة وعندهم عن المواجهة عدم الامكان لحجاب الامكنة والله سبحانه وتعالى اعلم (واذا فرغ من الزيارة يأتى المنبر) اى قربه فيدعو عنده لحديث ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة وأما ما ذكره من اخذ رمانة فلا اثر لها اليوم ولا خبر لكانها الا انه قالت فى الحريق الثانى للمدينة

فاذا أوصلتنى الى روضة وبقعة سيدى فاستعملنى فى طاعتك ما ابقيتنى ولا تجعل للشيطان على سبيلا مادمت فى هذه الحياة الدنيا فاذا توفيتنى فاختم لى بخير وألحقنى بعبادك الصالحين يا أرحم الراحمين اللهم صل وسلم على أشرف عبادك وأكمل عبادك سيدنا محمد سيد الاولين والآخرين وعلى آله وأصحابه هداة الدين وعلى سائر الانبياء والمرسلين ومن اتبعهم باحسان الى يوم الدين عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك

وماحولها (ويأتي الروضة) أي من موضع المحراب وغيره (... من الصلاة) أي بنوعيها (والدعاء) أي المقرون بالحمد والثناء (وعند الاساطين الفاضلة) كما سيأتي بيان محالها مفصلة

(فصل وليغتنم أيام مقامه بالمدينة المشرفة) فانها المستدركة من الايام السالفة (فيحرص على ملازمة المسجد) أي باجتهاده في العبادة والجد في الطلب الجد لاسيما في حضور الصلوات الخمس للجماعة (والاعتكاف) أي الشرعي والعرفي (والختم) أي القرآني (ولو مرة منه) فانه لا يستغنى عنه في ذلك المحل الذي هو مهبط الوحي (واحياء ليله) أي احياء أكثر لياليه بعبادته في أيام زيارته (وادامة النظر الى الحجرة الشريفة) أي ان تيسر (أو القبة المنيفة) ان تعسر فاو للتنويع (مع المهابة والخضوع) أي ومع الخشية والخشوع ظاهرا وباطنا (فانه) أي النظر المذكور (عبادة كالنظر الى الكعبة الشريفة) أي قياسا عليها حيث ورد كما رواه أبو الشيخ عن عائشة رضي الله تعالى عنها مرفوعا النظر الى الكعبة عبادة وروى الطبراني والحاكم النظر الى علي عبادة فقيل معناه ان عليا رضي الله عنه كان اذا برز قال الناس لا اله الا الله ما اشرف هذا الفتى لا اله الا الله ما أعلم هذا الفتى لا اله الا الله ما أكرم هذا الفتى لا اله الا الله ما أشجع هذا الفتى فكانت رؤيته تحملهم على كلمة التوحيد كذا في النهاية والحاصل ان كل ما يكون النظر اليه يدل على الحق ويشير اليه فهو عبادة كما روى ان أولياء الله هم الذين اذا رؤا ذكر الله (وليكثر من الزيارة) أي بلا كراهة (عند الائمة الثلاثة خلافا لمالك) ولعله رأى أن اكثار الزيارة سبب الملالة أو نظر الى ظاهر ما ورد من قوله اللهم لا تجعل قبري عيدا وفي رواية وثنا يعبد ولعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وامثال ذلك مما حمل بعض العلماء على نهي الزيارة مطلقا لهذه العلة ودليل الجمهور عمل السلف وحثه صلى الله عليه وسلم على مطلق زيارة القبور بعد نهيه عنها وما ذكره المصنف بقوله (لان الاكثار من الخير خير) والذي يظهر هو قول مالك كما يدل عليه حديث زر غبا تزدد حبا فان الغب أن ترد الابل الماء يوما وتدعه يوما ثم تعود ولانه أبعد من المشابهة المنهي عنها ثم الانسب أن يقال بجواز الزيارة في أوقات الصلوات الخمس قياسا على ملازمة الصحابة له في حال الحياة (ولا يمس عند الزيارة الجدار) أي لانه خلاف الادب في مقام الوقار وكذا لا يقبله لان الاستلام والقبلة من خواص بعض أركان الكعبة والقبلة (ولا يلتصق به) أي بالتزامه ولصوق بطنه لعدم وروده (ولا يطوف) أي ولا يدور حول البقعة الشريفة لان الطواف من مختصات الكعبة المنيفة فيحرم حول قبور الانبياء والاولياء ولا عبرة بما يفعله العامة الجهلة ولو كانوا في صورة المشايخ والعلماء (ولا ينحني ولا يقبل الارض فانه) أي كل واحد (بدعة) أي غير مستحسنة فتكون مكروهة وأما السجدة فلا شك انها حرام فلا يغتر الزائر بما يرى من فعل الجاهلين بل يتبع العلماء العاملين (ولا يستدبر القبر المقدس) أي في صلاة ولا غيرها الا لضرورة ملجئة اليه (ولا يصلي اليه) أي الى جانب قبره صلى الله عليه وسلم فانه حرام بل يخشى بكفره ان اراد به عبادته أو تعظيم قبره وهذا على تقدير امكان تصويره بان لا يكون بينه وبينه حجاب من جداره والا فلا تكره الصلاة خلف الحجرة الشريفة الا اذا قصد التوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه الآداب كلها مستفادة من حكمه فلا ينبغي مخالفة أمره ميتا وحيا في حضوره فانظر الى الامام الشافعي قدس الله سره ورضي عنه حيث زار قبر الامام الاعظم ترك سنة من سنن مذهبه معللا بانى استحيي ان

كلما ذكرك الذاكرون وكلما غفل عن ذكرك الغافلون صلاة وسلاما دائمين بدوامك باقيين ببقائك صلاة ترضيك وترضيه وترضى بها عنا يا أكرم الاكرمين (ثم) يمشي القهقرى ناظرا الى البيت الشريف متأسفا على فراق الكعبة باكيا أو متباكيا ويقول الوداع يا كعبة الله الوداع يا بيت الله الوداع يا قبلة المسلمين الوداع يا أنس الطائفين والعاكفين الوداع يا حجر اسمعيل الوداع يا مقام ابراهيم الوداع يا حطيم زمزم الوداع أيها الحجر الاسعد

(خالف مذهب الامام فى حضوره وهذا يدل على غاية تأدبه ونهاية شعوره (ولا يمر به) أى بمحاذاة قبره من جميع جوانبه (حتى يقف ويسلم) أى بتطاويله او اقتصاره (ولو من خارج) أى من المسجد وجداره فقد روى عن أبى حازم ان رجلا أتاه فحدثه انه رأى النبى صلى الله عليه وسلم يقول قل لابى حازم أنت المار بى معرضا لا تقف تسلم على فلم يدع ذلك أبو حازم منذ بلغه الرؤيا وأما ما يفعله الجهلة من التقرب بأكل التمر الصيحانى فى المسجد والقاء النوى فيه ونحو ذلك من المنكرات الشنيعة والبدع القبيحة فيجب ان يجتنبه وينكر اذا رأى من يرتكبه (ويكثر من الصلاة والسلام على النبى صلى الله عليه وسلم) أى على الدوام (والصيام) أى مدة اقامة الايام (والصدقة) أى على المساكين خصوصا المجاورين والمتوطنين من أهل المدينة اذا كانوا مستحقين فانهم أولى من غيرهم اذ يجب حب سكان المدينة على حسب مراتبهم بل ينبغى ان لا يبغض مسيئهم ويكرم محسنهم ولا يؤذى أحدا منهم (عند الاساطين الفاضلة) ولعل هنا سقطا من الكاتب اذ لا معنى لكونه طرفا لما قبله من الصيام والصدقة بل ينبغى ان يقال ويكثر الصلاة من السنن والنوافل عند الاسطوانات الفاضلة (وغيرها) أى وغير الاسطوانات من المشاهد الكاملة من قرب محرابه ومنبره وقرب قبره وسائر أماكن الروضة الشريفة وسيأتى بيان الاساطين وتفاصيلها انواعها (مع تحرى المسجد الاول) أى الكائن فى زمنه صلى الله عليه وسلم الوارد فى حقه قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من أول يوم أحق ان تقوم فيه على خلاف انه نزل فيه أو فى مسجد قباء مع امكان الجمع بينهما وكذا الوارد فى فضله أحاديث فذلك الحل أولى من غيره ولو كان الفضل حاصلا فى غيره مما ألحق به على الصحيح فاذا عرفت ذلك فلابد من معرفة حدود المسجد الاول بناء على العمل بالافضل كما حققه بعض أهل التواريخ مما عليه المعول وهو قوله (وحده) أى حدود المسجد الاول (من المشرق) أى جانبه (الاسطوانة الملاصقة بجدار الحجرة المقدسة من جهة الركن الشريف ومن القبلة) أى جانبها (من وراء المنبر نحو ذراع) قيل أو أكثر وما زاد على ذلك انما هو عرض الجدار والاقرب من الدرابزينات اللاصقة بمحرابه صلى الله عليه وسلم وما بينها وبين المنبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف فلا يتم هذا الامع احتمال عرض جدر المسجد (ومن المغرب) أى جانبه (الاسطوانة الخامسة من المنبر) وأما ما ذكره بعض المؤرخين المتأخرين أن حده من المغرب الاسطوانة الثانية من المنبر فمحمول على البناء الاول فتأمل (ومن الشام) أى جانبه (حيث ينتهى مائة ذراع من محرابه صلى الله عليه وسلم) وهو معلوم لاهل المدينة بالعلامة الموضوعة وهذا على رواية ان المسجد كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث تنتهى المائة من الدرابزينات وأما رواية أنه كان سبعين فى ستين ذراعا فهى أيضا على البناء الاول لانه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانيا فجعله مائة فى مائة ذراع وكان مربعا وقيل كان أقل من مائة وكان للمسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه وباب عن يمين المصلى وباب عن يسار المصلى (وأما حد الروضة الشريفة فهى ما بين القبر المقدس والمنبر) أى الانفس (طولا) أى من جهة طولها (وأما عرضا فقيل) أى من جانب الشام وعليه الاكثرون (الى اسطوانة على رضى الله عنه) وسيأتى بيانها (وقيل الى صف اسطوانة الوفود) أى على ما سيأتى مكانها قيل وهو الصواب (وقيل غير ذلك) أى حيث قيل

الوداع أيها المستجار والملتزم الوداع يا بئر زمزم الوداع يا أرض الحرم الوداع أيها المسجد الحرام الاعظم ويكرر ذلك الى ان يصل الى الباب المعروف الآن بباب الحزورة (ويقف على الباب) ويقول الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا (اللهم) ان هذا البيت بيتك وأنا عبدك وابن أمتك حملتنى على ما سخرت لى من خلقك حتى أعنتنى على قضاء مناسكك فلك الحمد على نعمتك ولك الشكر على احسانك وكرمك فان كنت رضيت عنى فازدد عنى رضا والا فمن

المسجد الاول كله روضة وقيل بل مع ما زيد فيه وقيل ما بين الحجرة ومصلى العيد وقيل مصلى المسجد وهو محرابه صلى الله عليه وسلم أو مسجده ولعله كان فاصلة قليلة بين المسجد والحجرة وقد أدخلت الآن فى المسجد لكنها غير معلومة (واما الاساطين الفاضلة فمنها اسطوان) الاظهر اسطوانة لقوله (هى علم المصلى الشريف) وكان سلمة بن الاكوع رضى الله عنه يتحرى الصلاة عندها (وكان الجذع امامها) أى قدامها فى موضع كرسى الشمعة عن يمين محرابه صلى الله عليه وسلم ولا اعتماد على قول من جعل الاسطوانة فى موضع الجذع (واسطوان عائشة رضى الله عنها) أى ومنها (وهى الثالثة من المنبر الى المشرق) أى الى صوبه وهى الخامسة من الرحبة متوسطة للروضة (فى الصف الذى خلف امام المصلى) أى الذى يصلى فى محرابه صلى الله عليه وسلم (روى صلاته صلى الله عليه وسلم اليها) أى بضعة عشر يوما بعد تحويل القبلة ثم تقدم الى مصلاه اليوم وكان يستند اليها وأفاضل الصحابة كانوا يصلون اليها وفى الاوسط للطبرانى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فى مسجدى لبقعة لو يعلم الناس ما صلوا فيها الا ان يطير لهم قرعة فعن عائشة رضى الله عنها انها أشارت اليها (وانه) أى وروى انه (يستجاب عندها الدعاء) أى فينبغى ان يصلى اليها ويستند عليها (واسطوان التوبة وهى بين اسطوان عائشة والاسطوان اللاصقة بشباك الحجرة) أى لا كما توهم انها هى اللاصقة (روى صلاته صلى الله عليه وسلم اليها واستناده عليها مما يلى القبلة) أى مستقبلا لا مستدبرا بخلاف ما تقدم (واعتكافه) أى وروى (عندها) فانه كان اذا اعتكف طرح له فراش ووضع له سرير عندها مما يلى القبلة يستند اليها وقد يصلى عندها ولعل وجه تسميتها بالتوبة انه ربط بعض المخلفين من غزوة تبوك نفسه بها بعد ندامته حالفا انه لا يحله عنها الا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر فى محلها (واسطوان السرير هذه هى اللاصقة بالشباك) أى لا التى تقدمت على ما توهم (شرقى اسطوان التوبة روى اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها) لانه قيل كان السرير يوضع مرة عند هذه ومرة عند تلك (واسطوان على رضى الله عنه) وكان يسمى اسطوان المحرس (وهى خلف اسطوانة التوبة من جهة الشمال وكان على كرم الله وجهه يصلى) أى عندها (ويجلس عندها) أى على صفحتها (مما يلى القبر) أى فانها مقابل للخوخة التى كان صلى الله عليه وسلم يخرج من الحجرة المنيفة الى الروضة الشريفة (واسطوان الوفود وهى خلف اسطوان على من الشمال بينها وبين اسطوان التوبة اسطوان على وكان صلى الله عليه وسلم وسراة الصحابة) بفتح السين المهملة اسم جمع سرى أى أفاضلهم وأشرافهم (يجلسون عندها) ولعل اضافتها الى الوفود لانه صلى الله عليه وسلم كان يقعد عندها للاقاتهم وقضاء مقصوداتهم هذا ومنها اسطوان التهجد وهى وراء بيت فاطمة رضى الله عنها وفيها محراب اذا توجه اليه المصلى كان يساره الى باب جبريل وأما اسطوان مربعة القبر ويقال لها مقام جبريل على نبينا وعليه السلام فهى فى حائز الحجرة فى صفحته الغربية الى الشمال بينها وبين اسطوان الوفود الاسطوان اللاصقة بالشباك وقد حرم الناس التبرك بها الا من تشرف بعد دخول الحجرة بالوصول اليها فهذه هى الاساطين الخاصة التى ذكرها أهل التواريخ وغيرها والا فكما قال المصنف (وجميع سوارى المسجد) أى المصطفوى فى أصل بنائها (يستحب الصلاة عندها لانها لا تخلو عن النظر النبوى اليها) أى الى ما كان فى موضعها

الآن على بالرضا عنى قبل
ان أفارق بيتك يا أرحم
الراحمين (اللهم) ارض عنى
وان لم ترض عنى فاعف عنى
فقد يعفو السيد عن عبده
وهو غير راض ثم يرضى عنه
بعد العفو ولا تحرمنى رضاك
لشآمة ذنوبى وادخلنى فى
رحمتك وارحمنى واعف
عنى وارض عنى يا أرحم
الراحمين (اللهم) هذا أوان
انصرافى ان أذنت لى غير
مستبدل بك ولا ببيتك
ولا راغبا عنك ولا عن
حرمك (اللهم) أصحبنى
العافية فى بدنى والعصمة فى
دينى يا رب العالمين (اللهم)

والا فهي ليست عينها بل غيرها (وصلاة الصحابة عندها) أي في أماكنها قريبها (ويستحب زيارة أهل البقيع كل يوم) أي للزائرين وان كان اختصاصه يوم الجمعة للمجاورين (واتيان المساجد) أي الاربعة وغيرها وقباء من أفضلها وهو مخصوص بيوم السبت وسيأتي بيانها (والمشاهد) أي بعمومها (واحد) أي بخصوص المختص بيوم الخميس (والآبار المنسوبة الله صلى الله عليه وسلم) ذكر المصنف مجملها ثم فسلها بفصول مع ما ورد في فضلها فقال

• (فصل في زيارة أهل البقيع • يستحب أن يخرج كل يوم الى البقيع بعد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه رضي الله عنهما) وكذا فاطمة رضي الله عنها (فيزور القبور) أي قبور الصحابة (التي به) أي بالبقيع جميعها (خصوصا يوم الجمعة) أي المختص بهذه الزيارة في العرف والعادة والا فزيارة القبور مستحبة في كل أسبوع يوما الا ان الافضل يوم الجمعة والسبت والاثنين والخميس وقد قال محمد بن واسع الموتى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده فتحصل ان يوم الجمعة أفضل وان علم الموتى بالزائرين أكمل (وقد قيل انه مات بالمدينة من الصحابة نحو عشرة آلاف غير ان غالبهم لا يعرف) أي بأعيانهم وخصوص مكانهم فاذا انتهى اليه نوى بهم وغيرهم ممن دفن من المسلمين عندهم بالزيارة اجمالا واتقل أولا كما ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لاهل البقيع بقيع الغرقد اللهم اغفر لنا ولهم وان أراد الزيادة فيقول السلام عليكم يا أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المتقدمين منكم والمتأخرين آنس الله وحشتكم ورحم الله غربتكم وضاعف حسناتكم وكفر سيئاتكم ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولاستاذينا ولاخواتنا ولاخواننا ولاولادنا ولاحفادنا ولاقاربنا ولاصحابنا ولاحبابنا ولمن له حق علينا ولمن أوصانا والمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤف رحيم اللهم صل على روح محمد في الارواح وصل على جسد محمد في الاجساد وصل على قبر محمد في القبور ربنا توفنا مسلمين وألحقنا بالصالحين وادخلنا الجنة آمنين برحمتك يا أرحم الراحمين آمين وصل على جميع الانبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى عبادك الصالحين وعلى أهل طاعتك أجمعين وارحمنا معهم وارزقنا شفاعتهم واحشرنا معهم والحمد لله رب العالمين ثم يزور قبور الاكابر المدفونين به خصوصا (ومن يعرف عينا) أي ذاتا مسمى معينا مبينا (أوجهة) أي حدا ومكانا (بالبقيع) أي في شرقي ذلك المحل الرفيع (مشهد عثمان بن عفان رضي الله عنه) وهو أفضل من به من الصحابة فينبغي أن لا يعرج على غيره بعد سلام الاجمال لجميع أهله بل يبتدئ بالتوجه اليه والسلام عليه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا امام المسلمين السلام عليك يا ثالث الخلفاء الراشدين السلام عليك يا ذا النورين النيرين السلام عليك يا مجهز جيش العسرة بالنقد والعين السلام عليك يا صاحب الهجرتين السلام عليك يا من جمع القرآن بين الدفتين السلام عليك يا صبورا على الاكدار السلام عليك يا شهيد الدار السلام عليك يا من بشره النبي المختار بدخول الجنة مع الابرار السلام عليك ورحمة الله وبركاته (ومشهد سيدنا ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أي في مشهده (رقية) بالتصغير (ابنته صلى الله عليه وسلم وعثمان بن مظعون) وهو

احسن منقلبي والطف بي وارزقني طاعتك وتقواها مني واجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة انك على كل شيء قدير يا أكرم الاكرمين (اللهم) ان هذا وداع من يعني ان لا يعود الى بيتك الحرام عزمي وأهلي على النار (اللهم) انك قلت وقولك الحق لنبيك صلى الله عليه وسلم عند فراقه لبيتك الحرام ان الذي فرض عليك القرآن لرادك الى معاد وقد أعدته اليه ذلك المرام كما وعدته فاعدني الى بيتك بمنك ولطفك وكرمك (اللهم) ارزقني العود بعد العود

الاخ الرضاعي للنبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص) كلاهما من العشرة المبشرة (وعبد الله بن مسعود) من اجلاء الصحابة وافقههم بعد الاربعة (وخنيس) بضم خاء معجمة وفتح نون وسكون تحتية فمهملة (ابن حذافة) بضم الحاء المهملة صحابي سهمي (واسعد بن زرارة) بضم الزاي صحابي جليل (فينبغي أن يسلم هنالك) أي عند مشهد سيدنا ابراهيم (على هؤلاء كلهم رضي الله عنهم) لكونهم معه في محله (ومشهد عباس بن عبد المطلب وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أي في مشهده وعند مرقده (حسن بن علي) أي ابن أبي طالب (عند رجلي العباس) أي لانه بمنزلة والده في عرف الناس (قيل وفاطمة الزهراء) أي عند محرابه وقيل في مسجدها بالبقيع بدار الاحزان (قيل ورأس الحسين) أي كذلك (قيل وعلي أيضا نقل اليهم رضي الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وان كان خلاف في كون بعضهم هنالك (وفيه أيضا زين العابدين) وهو علي بن الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهم (وابنه محمد الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضي الله عنهم ومشهد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله) أي ذريته الطيبين (وأزواجه) أمهات المؤمنين (ماعدا خديجة) فانها بمكة (وميمونة) فانها بسرف قرب مكة (وقيل لا يعلم تحقيق من فيه منهن) أي بخصوصهن ماعدا عائشة رضي الله عنهن (ومشهد عقيل) بفتح فكسر (ابن أبي طالب) أخي علي رضي الله عنهما (وفيه سفيان بن الحرث) أي ابن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الله بن جعفر الطيار) أي ابن أبي طالب رضي الله عنهم (وقيل قبر عقيل في داره) أي بمكة أو بالمدينة (وقيل بالشأم ومشهد قرب مشهد أمهات المؤمنين) أي وقرب مشهد عقيل (قيل فيه ثلاثة من أولاد النبي صلى الله عليه وسلم ومشهد فيه قيل فاطمة بنت أسد رضي الله عنها أم علي كرم الله وجهه) وقيل في دار عقيل عند قبر عباس وقيل بقرب قبر ابراهيم رضي الله عنهم (وقيل الظاهر انه مشهد سعد بن معاذ) أي من أكابر الانصار (ومشهد صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها ومشهد الامام مالك) رضي الله عنه أي صاحب المذهب (ومشهد يقال ان به نافعا مولى ابن عمر رضي الله عنهم) وهو من اجلاء التابعين وليس هو الامام نافع من القراء السبعة كما يتوهمه بعض العامة (ومشهد اسمعيل بن جعفر الصادق رضي الله عنهما داخل السور) أي سور المدينة المطهرة (وبقي ثلاثة مشاهد ليست بالبقيع) أي بل هي داخل المدينة (أحدها مشهد مالك بن سنان رضي الله عنه) أي والد أبي سعيد الخدري (من شهداء أحد غربي المدينة داخل السور) أي ملاصقا به (وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي رضي الله عنهم) وهو المقتول أيام أبي جعفر المنصور (شامي المدينة وثالثها مشهد سيد الشهداء) أي بعد الانبياء أو شهداء احد وهو أفضل شهداء هذه الامة (حمزة رضي الله عنه) أي عم النبي صلى الله عليه وسلم (يأتي ذكره في فصله) أي على حدة ثم اعلم انه اختلف في أولى البداءة من مشاهد البقيع فذكر بعض العلماء ان الاولى بالبداءة زيارة عثمان بن عفان رضي الله عنه لانه أفضل من هنالك كما قدمنا واختار بعضهم البداءة بابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه لو عاش ابراهيم لكان نبيا ولكونه قطعة منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فينبغي الابتداء به وذكر العلامة فضل الله بن الغوري من أصحابنا ان البداءة بقبة العباس والختم

المرة بعد المرة الى بيتك الحرام واجعلني من المقبولين عندك يا ذا الجلال والاكرام (اللهم) لا تجعله آخر العهد من بيتك الحرام وان جعلته آخر العهد به فعوضني عنه الجنة يا أرحم الراحمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين ثم ينصرف راشدا مهديا (خاتمة) رأيت ان أختم هذه الادعية المباركة بصلاة التسبيح لعظم فضلها وكثرة ثوابها أخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس

بصفية رضي الله عنهما أولى لان مشهد العباس أول ما يلقى الخارج من البلد عن يمينه
من غير سلام عليه بعدوه فاذا سلم عليه وسلم على من يمر به أولا فيختم بصفية رضي الله عنها لجواره
ورده كما صرح به أيضا كثير من مشايخنا وهذا أسهل للزائر وأرفق قلت وحكمته ابتداء
التعظيم في الجملة أوفق لان العباس رضي الله عنه من حيث انه عم النبي صلى الله عليه وسلم
وانضم اليه الحسن بن علي وزين العابدين وغيرهم من أهل البيت باعتبارهم
أفضل من عثمان رضي الله عنهم وفضائلهم كثيرة وحشرنا في زمرتهم ثم اذا دخل البلد يبتدي
بالزيارة فله بعد زيارة الثلاثة الذين هم داخل السور

(فصل في المساجد المنسوبة اليه) صلى الله عليه وسلم (منها مسجد قبا) بالقصر
وقد يمد (وهو أفضل المساجد) أي المأثورة (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام و
المدينة والمسجد الاقصى لكن يرد عليه ما روي عن سعد بن أبي وقاص انه قال لان أصلي في
مسجد قبا ركعتين أحب الي ان آتي بيت المقدس مرتين أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح والحاكم
أيضا لكن لم يذكر مرتين وقال اسناده صحيح على شرطهما انتهى والظاهر أن ذكره مرتين لما ثبت
من مضاعفة الصلاة في المسجد الاقصى ولحديث لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد منها الاقصى
ثم لا يلزم من كون الصلاة أحب في مسجد قبا الى سعد ان يكون أفضل مطلقا لاحتمال ان يكون
وجه الاحبية غير جهة الافضلية لعلة كانت موجبة لتلك النسبة ويدل على هذا اتيانه صلى
الله عليه وسلم اليه وكذا اتيان عمر رضي الله عنه مع ان الصلاة بمسجد المدينة أفضل من مسجد
قبا اجماعا (يستحب زيارته) أي مطلقا وقوله (يوم السبت) انما هو لبيان زمان الافضل المأثور
اتيانه صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين أيضا وصبيحة سبع عشرة من رمضان وكان عمر رضي الله عنه يأتي
قبا يوم الاثنين والخميس ولما ذكره بقوله (وصح) أي في الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم ان
صلاة ركعتين فيه) أي سواء يكون يوم السبت أو غيره لعمومه (كعمرة) أي كثواب عمرة وفيه
اشارة الى ان العمرة سنة ثم عدد الركعات التي تقوم مقام العمرة ركعتان وفي رواية أربع
ركعات ولعله محمول على أن الركعتين للتحية وآخرين للتربية العمرة والرواية الاولى على
ادراج الاولى في الاخرى وفي الكبير صح عنه صلى الله عليه وسلم ان الصلاة فيه كعمرة رواه
الترمذي وغيره وصح عنه انه كان يأتيه كل سبت راكبا وماشيا كما رواه البخاري ومسلم (وأما
موضع صلاته صلى الله عليه وسلم منه) أي من مسجد قبا (قبل تحويل القبلة فالمحراب) أي الاول
وهو (الذي عند الاسطوانة التي في الرحبة) بفتح الراء والحاء المهملة وتسكن أي الساحة وهي
الصفة (محاذيا لمحراب المسجد) وقد نقل انه أول موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم بقبا (وبعد
التحويل) أي وبعد تحويل القبلة مصلاه (هو المحراب الذي عند جدار القبلة) وهو المحراب
الثاني (وأما الحجيرة) تصغير الحجرة (التي في صحن المسجد) أي مسجد قبا (فقيل انها مبرك ناقته
صلى الله عليه وسلم) حين نزل بها سنة الهجرة (ومما يتبرك به بقبا دار سعد في قبلة المسجد) وقد
روي انه صلى الله عليه وسلم اضطجع فيه (وفي قبلة ركن المسجد الغربي موضع لعله مسجد دار
سعد) أي وان كانت العامة يسمونه مسجد علي والجمع ممكن (وفي قبلة المسجد أيضا دار أم
كلثوم نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم وأهله) أي ثم أهله (وأهل أبي بكر) أي معه (ويزيد بن

ابن عبد المطلب يا عباس
يا عماه ألا أعطيك ألا أمنحك
ألا أحبوك ألا أجعل لك
عشر خصال اذا أنت فعلت
ذلك غفر الله لك ذنبك أوله
وآخره قديمه وحديثه
خطأه وعمده صغيره وكبيره
سره وعلانيته عشر خصال
ان تصلي أربع ركعات
تقرأ في كل ركعة فاتحة
الكتاب وسورة فاذا فرغت
من القراءة في أول ركعة
وأنت قائم قلت سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله
أكبر خمس عشرة مرة ثم
تركع فتقولها وأنت راكع

ابن

اريس) أي التي بقرب مسجد قباء (التي يأتي ذكرها) أي عند ذكر آبارها (مسجد الجمعة شامي قبا) روي انه صلى الله عليه وسلم صلى به الجمعة (مسجد الفضيخ) بالفاء والضاد المعجمة ولعله بمعنى الوضيح ففي القاموس فضح الصبح بدا أي ظهر وابتدأ (شرقيه) أي في شرقي قبا (ويعرف بمسجد الشمس ولا وجه له) لا يبعد ان يقال لكونه في مشرق الشمس أو في ضيائها وصفائها وأما ما روي من رد الشمس بدعوته صلى الله عليه وسلم لعلي فلا يصح عند المحدثين مع انه كان بالصهباء في خيبر على ما ورد في ضعيف من الاثر (مسجد بني قريظة) بالتصغير قبيلة من اليهود روي صلاته صلى الله عليه وسلم فيه موضع المنارة التي هدمت (مسجد أم ابراهيم) وهي مارية القبطية جاريته صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى الله عليه وسلم بالعالية) أي قرى بظاهر المدينة وهي العوالي روي انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه وولد ابراهيم ابنه عليه السلام به (مسجد بني ظفر) بفتح الظاء المعجمة والفاء وهم بطن في الانصار (شرقي البقيع ويعرف بمسجد البغلة) أي لما سيأتي روي صلاته صلى الله عليه وسلم فيه وجلوسه على الحجر الذي به قال في الكبير وقد أدركنا هذا الحجر ثم فقد الماجد المسجد (وهنالك) أي عند هذا المسجد على ما قاله المطرزي (آثار حفر بغلة ومرفق وأصابع ينسبونه) أي كل واحد منها (اليه صلى الله عليه وسلم) بمعنى انهم ينسبونها الى بغلته ومرفقه وأصابعه والناس يتبركون بها والله سبحانه أعلم بحقيقتها وحقيقتها (مسجد الاجابة شامي البقيع) روي انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا ربه طويلا قائما وهو على يمين المحراب نحو ذراعين فليتحر ذلك (مسجد الفتح على قطعة من جبل سلع) بكسر سين مهملة وسكون لام وهو جبل خارج المدينة روي صلاته صلى الله عليه وسلم فيه ودعاؤه بين الصلاتين يوم الاربعاء قيل ومحل ذلك ما يقابل محراب المسجد من الرحبة (وعنده) أي عند مسجد الفتح (مساجد) أي ثلاثة روي صلاته صلى الله عليه وسلم بها (يعرف الاول بمسجد سلمان الفارسي والثاني بمسجد علي والثالث بأبي بكر الصديق رضي الله عنهم) قال صاحب التاريخ ولم أقف على شئ في نسبة هذه المساجد اليهم (مسجد بني حرام) ضد حلال وهو اسم شائع بالمدينة كما في القاموس (وينبغي ان يتبرك بكهف سلع) أي غاره (عند مسجد بني حرام) ويسمى كهف بني حرام فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحي به وكان يبيت به ليالي الخندق وهو على يمين المتوجه من المدينة الى مساجد الفتح من طريق القبلة (مسجد القبلتين) أي فيه محرابان احدهما الى الكعبة والآخر الى بيت المقدس وكان بعض الصحابة يصلون الى بيت المقدس فاخبروا في اثناء صلاتهم بتحويل القبلة الى الكعبة فاداروا منه اليها وأقبلوا بصدورهم عليها فصلى تلك الصلاة الى القبلتين في ذلك المحل فسمي بمسجد القبلتين (الارجح) أي الاصح من الاقوال (ان تحويل القبلة) أي الى الكعبة (كان به) أي على ما قدمناه ولا يبعد ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى به مرة الى جهة القدس وأخرى الى شطر الكعبة ولا منافاة بين الروايتين والله أعلم (مسجد السقيا) بضم السين وسكون القاف موضع بالمدينة كما ذكر في القاموس (شامي بئر السقيا) أي الآتي ذكرها قريبا روي صلاته صلى الله عليه وسلم ودعاؤه فيه (مسجد ذباب) بضم ذال معجمة وموحدتين بينهما ألف جبل بالمدينة على ما في القاموس (ويعرف بمسجد الراية) أي العلم أو العلامة (شامي المدينة على قطعة جبل) روي صلاته صلى الله

الصواب الفضيخ بخاء معجمة لانه كان يفضخ فيه التمر

عشرا ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرا ثم تهوي ساجدا فتقولها وأنت ساجد عشرا ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرا ثم تسجد فتقولها عشرا ثم ترفع رأسك فتقولها عشرا فذلك خمس وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات اذا استطعت ان تصليها كل يوم مرة فافعل فان لم تفعل ففي كل جمعة فان لم تفعل ففي كل شهر فان لم تفعل ففي كل سنة فان لم تفعل ففي عمرك مرة قال الحافظ ابن حجر هذا حديث حسن وقد اساء

عليه وسلم وضرب قبته به (مسجد صغير بطريق السافلة) أى طريق اليمني بشرقي مشهد حمزة رضي الله عنه (الى أحد) أى مائلا الى شق جبله وهو صغير جدا طوله ثمانية أذرع (يقال انه مسجد أبي ذر رضي الله عنه) لكن قيل انه الموضع الذى روى انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين فسجد سجدة أطال فيها ونزل عليه الوحي فيه (مسجد البقيع) بوحدة فقاف (عن يمين الخارج من درب البقيع) أى غربي مشهد عقيل رضي الله عنه (قيل الظاهر انه) أى هذا المسجد (مسجد أبي) أى ابن كعب (رضي الله عنه) روى انه صلى الله عليه وسلم كان يختلف الى مسجد أبي فيصلي فيه غير مرة ولا مرتين (مسجد فاطمة الزهراء رضي الله عنها بالبقيع) وهو المشهور ببيت الأحزان وقد قيل ان قبرها فيه (مسجد مصلى العيد معروف) أى وهو الذى يصلى صلاة العيد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصلي فيه حتى توفاه الله تعالى وكان اذا قدم من سفره ومر به استقبل القبلة ودعا (مسجد شمالى مسجد المصلى) أى فى شمال مسجد مصلى العيد (جانحا) بالجيم والنون المكسورة أى مائلا (الى الغرب) أى وسط الحديقة (يعرف بمسجد أبي بكر رضي الله عنه) لعله صلى فيه أيام خلافته أو قبلها ابهتنا فلته (مسجد شامي المصلى يعرف بمسجد على رضي الله عنه) قال المصنف ولعله صلى به العيد حين كان عثمان رضي الله عنه محصورا (قيل) أى على ما يفهم من كلام بعضهم (انه صلى الله عليه وسلم صلى العيد بهذين المسجدين أولا) لعله لقلة الناس (ثم فى المصلى المعروف) أى لكثرتهم والله سبحانه وتعالى أعلم

*(فصل فى زيارة جبل أحد وأهله * يستحب ان يزور شهداء جبل أحد) لما روى ابن أبي شيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار (ومساجده) أى على ما يأتي بيانها (والجبل نفسه) أى لما ورد فى صحيح البخاري وغيره من طرق أحد جبل يحبنا ونحبه زاد الطيالسي عن أنس فاذا جئتموه فكلوا من شجره ولو من عضاهه أى من أشجار شوكه تبركا به وفى حديث أحد ركن من أركان الجنة وفى رواية أحد هذا جبل يحبنا ونحبه على باب من أبواب الجنة وهذا عير يبغضنا ونبغضه وانه على باب من أبواب النار (والافضل) وفى نسخة ويستحب (ان يكون ذلك) أى وقت زيارتهم (يوم الخميس متطهرا) أى من الاقذار والاوزار (مبكرا) بكسر الكاف المشددة أى فى أول النهار (لئلا يفوته الظهر بالمسجد النبوي) أى مع جماعة الابرار لما ورد من فضائله فى الاخبار والآثار (ويبدأ) أى حين وصوله الى قرب أحد ومساجده (بمسجد حمزة سيد الشهداء) لما روى الحاكم ان فاطمة رضي الله عنها كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة تصلي وتبكي عنده وروى يحيى انها كانت تختلف بين اليومين والثلاثة الى قبور شهداء أحد ثم تأتي مشهد سيد الشهداء (عم سيد الانبياء رضي الله عنه) وقد ورد خير أعمامي حمزة رواه الحافظ الدمشقي وروى ابن سيرين مرفوعا سيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب وفى معجم البغوي انه صلى الله عليه وسلم قال والذى نفسي بيده انه لمكتوب عند الله عز وجل فى السماء السابعة حمزة أسد الله وأسد رسوله (فيسلم عليه بخشوع) أى فى الباطن (وخضوع) أى فى الظاهر (مع مراعاة غاية الادب والاجلال التام) أى بالتواضع والسكينة والوقار فى ذلك المقام الذى هو محل الكرام ومنزل

ابن الجوزى بذكره اياه فى الموضوعات وقال الدارقطني أصح شئ ورد فى فضائل السور وفضل قل هو الله أحد وأصح شئ فى فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح وقد نص جماعة من العلماء على استحباب صلاة التسبيح (وقال) عبد الله بن المبارك صلاة التسبيح مرغب فيها يستحب ان يعتادها فى كل حين ولا يتغافل عنها قال ويبدأ فى الركوع بسبحان ربي العظيم وفى السجود بسبحان ربي الاعلى ثلاثا ثم يسبح التسبيحات المذكورة وقيل له

الاكرام فعن ابن مسعود رضى الله عنه ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم باكيا قط أشد من بكائه على حمزة بن عبد المطلب وضعه فى القبلة ثم وقف على جنازته وانتحب حتى نشغ من البكاء أى شهق حتى كاد أن يغشى يقول يا حمزة يا عم رسول الله وأسد رسوله يا حمزة يا فاعل الخيرات يا حمزة يا كاشف الكربات يا حمزة يا ذاب عن وجه رسول الله (وينبغى أن يسلم بمشهده) أى فيه (على عبد الله بن جحش) بفتح الجيم وحاء مهملة وهو أخو زينب احدى أمهات المؤمنين وابن عمته صلى الله عليه وسلم وابن أخت حمزة (ومصعب) بصيغة المجهول (ابن عمير) بالتصغير وهو من أكابر الصحابة (لانه قيل) أى روى (انهما دفنا معه رضى الله عنهم ومن الشهداء) أى شهداء أحد (سهل بن قيس رضى الله عنهم قيل قبره دبر قبر حمزة شاميا) أى حال كونه شاميا مكانه كما بينه بقوله (بينه وبين الجبل ومنهم عبد الله وعمرو وعبد الله بن الحسحاس) مضاعف رباعى (وأبو أيمن وخلاد وخارجة وسعد والنعمان رضى الله عنهم وقبورهم) أى هؤلاء المذكورين (مما يلى المغرب من قبر حمزة نحو خمسمائة ذراع قال السيد) أى السمهودى (فى تاريخه) أى للمدينة وتوابعها (تأملته) أى تتبعته وتصفحته (فوجدت ذلك) أى محل قبورهم (بالربوة) بضم الراء وفتحها أى قطعة من الارض مرتفعة (التى غربى المسيل الذى هناك) أى ومجرى العين بقربهم من القبلة (فيسلم على هؤلاء الثمانية) أى المذكورين أخيرا سوى سهل (هناك) ظرف ليسلم (وأما بقية الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم والذى يظهر انها بقرب الموضع المذكور فى الربوة شاميها والمشهور ان الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أى الذين قال الله تعالى فيهم ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله امواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآيات (سبعون رجلا) أى كما هو ظاهر قوله تعالى أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها الآية فانهم قتلوا يوم بدر سبعين وأسروا سبعين (وأما القبر الذى عند رجلى سيدنا حمزة فقبر متولى العمارة) أى عمارة تربة حمزة (والقبر الذى بصحن المشهد قبر بعض أمراء المدينة من الاشراف) أى فلا يظن انه من قبور الشهداء (والقبور التى بالحظارة) أى فيها بالاحجار (بين المشهد) أى قبر حمزة (وبين الجبل قبور اعراب فلا يظن انها من قبور الشهداء) وهذا كله غير ملائم لما اختصره من البناء (وأما مساجد أحد) أى المنسوبة اليها الواقعة حواليها (فمنها مسجد الفسح) بفتح فسكون بمعنى الوسع والتوسيع (ملاصق بأحد على يمينك وأنت ذاهب الى الشعب) بكسر أوله وهو الوادى بين الجبلين (للمهراس) بكسر الميم ماء بأحد (سمى) أى المسجد (به) أى بالفسح (لانه قيل نزل به آية الفسح) أى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا فى المجالس فافسحوا يفسح الله لكم (ويقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال) أى بعد فراغه يوم أحد (مسجد ركن جبل عينين) بصيغة تثنية العين وقيل بفتح العين وكسر النون الاولى وأما كسر أوله فليس بثابت (الشرقى) أى على قطعة من الجبل (وهذا الجبل فى قبلة مشهد حمزة ويقال انه هو الموضع الذى طعن فيه حمزة رضى الله عنه وانه صلى فيه النبى صلى الله عليه وسلم مسجد الوادى على شفيرة شامى المسجد المذكور قريبا منه يقال انه رضى الله عنه مشى من الموضع الاول الى هذا فصرع به وقيل انه لما قتل أقام فى موضعه) أى تحت جبل الرماة (ثم أمر به النبى صلى الله عليه وسلم فحمل) أى من بطن الوادى (الى هذا الموضع) وقد قال فى التاريخ ان المسن المثبت

ان سها فى هذه الصلاة هل يسبح فى سجدتى السهو عشرا عشرا قال لا انما هى ثلثمائة تسبيحة وقال السبكى صلاة التسبيح من مهمات المسائل فى الدين وحديثها أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه والحاكم وصححه ويستحب ان يعتادها ولا يتغافل عنها وقد ذكر الترمذى عن ابن المبارك انه قال ان صلاها ليلا فأحب الى ان يسلم من كل ركعتين وان صلاها نهارا فان شاء سلم وان شاء لم يسلم غير ان التسبيح الذى يقوله بعد الرفع

اليوم على قبر حمزة رضى الله عنه انما هو من هذا المسجد ومكتوب بعد البسملة والآية هذا مصرع حمزة بن عبد المطلب ومصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(فصل فى الآبار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم) الآبار بهمزة ممدودة وبهمزة مفتوحة وسكون موحدة فهمزة ممدودة جمع بئر بالهمزة ويبدل (وهى) أى وهى (كثيرة قيل انها سبع عشرة بئرا ولا يعرف منها الا يسيرة) أى باعيانها (فمن المعروف) أى المعروف منهم المشهور (بئر اريس) بفتح همزة وكسر راء فتحتية ساكنة فمهملة (بقرب مسجد قبا وهى) أى البئر (التى جلس عليها النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما وفيها سقط خاتمه صلى الله عليه وسلم فى زمن عثمان رضى الله عنه) أى من يده أو يد نائبه عنده مناولته له (وبالغ) أى عثمان مع أصحابه وأحبابه (فى طلبه فلم يخرج) أى لحكمة فى باب فقده (وينبغى أن يتوضأ أو يغتسل بمائها ويشرب منه قيل) أى فى حق شرب مائه (انه لما شرب له كماء زمزم) أى كما صح من طرق فى حق ماء زمزم انه لما شرب له من نية دفع عطش أو شفاء سقم أو طعام طعم وغير ذلك (بئر غرس) بفتح غين معجمة وسكون راء مهملة (من جهة قبا روى وضوءه وشربه صلى الله عليه وسلم منها) أى من مائها (وبزقه) بفتح موحدة وسكون زاى فقاف أى القاء بزاقه (وصب بقية وضوئه) بفتح الواو أى ماء وضوئه (واهراق العسل) أى صبه (فيها وصح انه صلى الله عليه وسلم أوصى ان يغسل منها بسبع قرب فغسل منها وعنه صلى الله عليه وسلم انها عين من عيون الجنة بئر العهن) بكسر عين مهملة وسكون هاء فنون وهى منقورة فى جبل (بالعالية) أى فى عوالى المدينة (قيل هى بئر اليسيرة وقد روى وضوءه صلى الله عليه وسلم من بئر اليسيرة وانه بصق) أى بزق (وبرك) بتشديد الراء أى دعا بالبركة (فيها) أى فى حقها (بئر البصة) بضم موحدة وتشديد صاد مهملة وقيل بتخفيفها (قريبة من البقيع على طريق قبا بين نخل) أى نخيل أو وسط بستان نخل (وهناك بئران) أى أحدهما أصغر من الاخرى (قيل انها الكبرى منهما وقيل الصغرى التى لها درج) بفتحتين أى درجات أو مدرج (ورجح الاول) أى صحح فهو القول المعول ولا بأس بان يجمع بينهما وان يتبرك بهما (روى انه صلى الله عليه وسلم غسل رأسه) أى بمائها أو بماء غيرها والاول هو الاظهر (وصب غسالة رأسه) بضم العين المعجمة أى ما فضل عن غسله (ومراقة شعره) بضم الميم وتخفيف الراء أى ما انتتف من شعره (فى البصة) أى صبهما فى هذه البئر ففيها خير كثير ولو منهما شئ يسير (بئر بضاعة) بضم الموحدة وتكسر فمعجمة قطر رأسها ستة أذرع على ما فى القاموس (روى انه صلى الله عليه وسلم توضأ منها وبصق فيها ودعا لها) أى بالبركة فى مائها وفيمن شرب منها (وكانوا يغسلون المرضى) جمع المريض (فى زمنه صلى الله عليه وسلم من مائها) أى استشفاء بها (فيعافون) بصيغة المجهول أى فيعافيهم الله ببركتها الحاصلة من بركته صلى الله عليه وسلم (بيرحاء) بفتح الباء وكسرها وبفتح الراء وضمها والمد فيهما وبفتحهما والقصر موضع بالمدينة على ما فى النهاية ولعل فى ذلك الموضع بئرا ولذا قال المصنف (قريبة من سور المدينة وبضاعة) أى ومن بئر بضاعة (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها بئر اهاب) بكسر الهمزة موضع قرب المدينة على ما ذكره شراح الحديث وأما قول صاحب القاموس كسحاب فوهم (قيل هى التى تعرف اليوم بزمزم) أى فى المدينة لقوله (وهى بالحرة) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء أرض ذات

من المجلد الثانية يؤدى الى جلسة الاستراحة وكان عبد الله بن المبارك يسبح قبل القراءة خمس عشرة مرة ثم بعد القراءة عشرا عشرا والباقى كما فى الحديث لا يسبح بعد الرفع من السجدتين قال الترمذى عن السبكى وجلالة ابن المبارك تمنع من مخالفته وأما أحب العمل بما تضمنه حديث ابن عباس ولا يمنعنى من التسبيح بعد السجدتين الفصل بين الرفع والقيام فان جلسة الاستراحة حينئذ مشروعة فى هذا المحل وينبغى للمتعبد ان يعمل بحديث

حجارة مخرة سوداء (الغربية) أي الواقعة في غربي المدينة (روى انه صلى الله عليه وسلم بصق فيها) أي رمى بصاقه أي بزاقه بها (قيل وكان يحمل ماؤها الى الاقطار) أي اقطار الارض وجوانبها (كماء زمزم) أي مثل حمل مائه الى اطراف البلاد واكنافها (بئر أبي عنبة) بكسر مهملة ففتح نون فموحدة واحدة العنب (لعلها المعروفة اليوم ببئرودى) بفتح واو وسكون دال مهملة والاظهر انه بذال معجمة لان من معانيه الماء القليل وأما الودى بالمهملة فهو ما يخرج بعد البول والرجل القصير فان ثبت روايته فيحمل على الاضافة الى رجل قصير بادنى الملابسة (روى انه صلى الله عليه وسلم ضرب عسكره عليها في غزوة بدر) العسكر جمع الكثير من كل شئ فارسي والعسكران عرفة ومنى والموضع معسكر بفتح الكاف (بئر أنس بن مالك الراجح انها المعروفة اليوم بالزناطية) لعلها بكسر الزاي فنون فان الزناط الزحام وقد تزناطوا ولا يبعد أن تكون بالموحدة بدل النون منسوبة الى معنى من معاني الزباط أو بالتحتية بدل النون بمعنى المنازعة واختلاف الاصوات (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها وبزقه فيها) والحاصل انها شامي الحديقة المعروفة بالرومية بقرب دار نخل (بئر رومة) بضم الراء وسكون الواو (روى عنه صلى الله عليه وسلم من حفر رومة فله الجنة فحفرها عثمان رضي الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الصدقة صدقة عثمان يريد رومة وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الحفيرة حفيرة المزني) لعله بالموحدة المكسورة رومة (بئر السقيا) بضم السين وسكون قاف (على يسار السالك الى بئر علي) وفيه انه لم يسبق ذكر لبئر علي ولعله أراد ببئره ما نسب اليه من آبار علي في ذي الحليفة وقد سبق أنه لا يصح اضافتها الى علي كرم الله وجهه (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها والتي اشتهرت اليوم من الآبار سبعة نظمها بعضهم) أي وهي هذه (اذا رمت آبار النبي بطيبة * هي اسم من أسماء المدينة صرفت للضرورة ورمت بضم الراء بمعنى قصدت (فعدتها سبع مقالا بلاوهن) بضم عين وتشديد دال مثلثة والفتح أخف وأفصح (اريس وغرس رومة وبضاعة * كذا بصة قل بيرحاء مع العهن) وقد تقدم ضبط هذه الاسماء واختير ههنا مد بيرحاء لاجل ضرورة البناء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

*(فصل في المساجد التي تعزى اليه) أي تنسب وتنمى (صلى الله عليه وسلم في طريق مكة) الى المدينة وعكسها وهي طريق الانبياء عليهم الصلاة والسلام تفارق طريق الناس اليوم بعد الروحاء ومسجد الغزالة فلا تمر بالخيف ولا بالصفراء (وهي) أي تلك المساجد (كثيرة الا انا لم نذكر هنا الا ما اشتهر منها او يكون) أي وما يوجد (بالطريق التي يسلكها الحاج في زماننا فمنها مسجد ذي الحليفة) وهو ميقات أهل المدينة (روى صلاته صلى الله عليه وسلم ونزوله) كان ينبغي تقديمه (واحرامه فيه) أي للحج وغيره (مسجد المعرس) بتشديد الراء المفتوحة أي مكان التعريس وهو النزول آخر الليل للاستراحة (أيضا) أي من المساجد المأثورة والمشاهد المسطورة (بها) أي في ذي الحليفة (قريب من الاول) أي من المسجد الاول وهو مكان الاحرام (مسجد شرف الروحاء) بفتح الراء موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة (وهذا المسجدان صغير وكبير روى انه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى) صوابه بالصغير كما في الكبير كما يدل عليه قوله (الذي على حافة الطريق اليمنى) صفة للحافة وهي بتخفيف الفاء بمعنى الجانب

ابن عباس تارة وبما عمل ابن المبارك أخرى وان يفعلها بعد الزوال قبل صلاة الظهر وان يقرأ فيها تارة بالزلزلة والعاديات والفتح والاخلاص وتارة بألهاكم والعصر والكافرون والاخلاص وان يكون دعاؤه بعد التشهد قبل السلام ثم يسلم ويدعو بحاجته في كل شئ ذكرته وردت سنة انتهى وأما كونها بعد الزوال فقد أخرج أبو داود عن ابي الجوزاء عن رجل له صحبة يرون انه عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه

(وأنت ذاهب الى مكة) جملة حالية وكذا قوله (وبينه ما رمية حجر) أى وبين المسجدين الصغير والكبير قدر رمية من رمى حجر (أونحوه) اى كذر (وعنده قبور تعرف بقبور الشهداء) قال فى الكبير ولعلهم من قتل ظلما من أهل البيت الذين كانوا ببقية (مسجد عرق الظبية) بفتح عين مهملة وراء فقاف والظبية بفتح معجمة وسكون موحدة فتحتية أنثى الظبي ومنعرج الوادى ولعل المراد بها الثانى لما سيجيء من مسجد الغزالة ثم رأيت فى القاموس عرق الظبية بالضم موضع (دون الروحاء بميلين روى الترمذى ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى فى وادى روحاء وقال اقد صلى فى هذا المسجد سبعون نبيا مسجد الغزالة) بفتح غين معجمة وزاى واحدة الغزال وهو الولد الظبي حين يتحرك ويمشى أومن حين ولد الى ان يشتد اسراعه (آخر وادى الروحاء عند طرف الجبل على يسار السالك الى مكة) فيكون فى يمين الذاهب الى المدينة (روى صلاته ونزوله صلى الله عليه وسلم فيه) ولعله سمى به لما روى عن أم سلمة رضى الله عنها بطريق ضعيفة لكن تتقوى بمجموعها قالت بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صحراء من الارض اذا هاتف يهتف يارسول الله ثلاث مرات فالتفت فاذا ظبية مشدودة فى وثاق واعرابى منجدل فى شملة نائم فى الشمس فقال ما حاجتك قالت صادنى هذا الاعرابى ولى خشفان فى ذلك الجبل فاطلقنى حتى أذهب لهما فارضعهما وأرجع قال وتفعلين فقالت عذبنى الله عذاب العشار ان لم أعد فاطلقها فذهبت ورجعت فاوثقها النبى صلى الله عليه وسلم فانتبه الاعرابى وقال يارسول الله ألك حاجة قال تطلق هذه الظبية فاطلقها فخرجت تعدو فى الصحراء فرحا وهى تضرب برجليها الارض وتقول أشهد أن لا اله الا الله وانك محمد رسول الله (مسجد الصفراء) بفتح الصاد ولعل المراد به الخضراء لكثرة أشجارها (الناس يتبركون به) أى بمسجدها (وقد مات أبو عبيدة بن الحرث) أى من الصحابة (بالصفراء من جراحته يبدر ومات بالصفراء) أى ودفن بها فيزار ويتبرك بمحله فيها (مسجد ببدر) فى القاموس بدر موضع بين الحرمين ويذكر اواسم بئر حفرها بدر بن قريش (كان العريش الذى بنى له صلى الله عليه وسلم عنده وهو) أى موضعه (معروف عند الجبل وبقربه عين) أى منبع ماء (وبقربه مسجد آخر لا يعرف أصله وينبغى أن يسلم ويدعو لمن بها من شهداء الصحابة رضى الله عنهم) أى بطريق الاجمال (والشق الذى فى جبل بعد بدر) أى على يمين الذاهب الى مكة (يسميه الناس) أى ويزعمون انه صلى الله عليه وسلم صلى به (لا أصل له) كذا المكان الذى يدعى العامة ان الملائكة يضربون فيه النقارة باطل كما بينته فى محله ولا يغرنك ما ذكره القسطلانى فى مواهبه (مساجد بالجحفة) بضم جيم فسكون مهملة ففاء وهى ما اجحف من ماء البئر وميقات أهل الشام وكانت به قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهيعة فنزل بها بنو عبيد وهم اخوة عاد وكان أخرجهم العماليق من يثرب فجاءهم سيل فاجحفهم الجاف فسميت بالجحفة (الاول فى أولها) أى مبدئها من صوب المدينة (والثانى فى آخرها عند العلمين) أى لبيان حد الميقات (والثالث على ثلاثة أميال منها ميسرة) بفتح أوله اى فى يساره (عن الطريق) أى الى مكة أوالى المدينة لم يبينها ولم يذكر فى الكبير هذا المسجد الثالث أصلا وزاد فيه انه مسجدان أحدهما عند عقبة خليص ومسجد خليص بالتصغير (مسجد بمر الظهران) بتشديد الراء وفتح الظاء المعجمة وهو واد قرب مكة يضاف اليه

وسلم اتنى غدا أحبوك وأثيبك وأعطيك حتى ظننت انه يعطينى عطية قال اذا زالت الشمس فقم فصل أربع ركعات فذكر نحوه وقال ثم ترفع رأسك فاستو جالسا ولا تقم حتى تسبح عشرا وتحمد عشرا وتكبر عشرا وتهلل عشرا ثم تصنع ذلك فى الاربع ركعات فانك لو كنت أعظم أهل الارض ذنبا غفر لك قلت فان لم أستطع ان أصليها فى تلك الساعة قال صلها من الليل والنهار وقال فى الاحياء انه يقول فى أول الصلاة سبحانك

مر ويقال له بطن مكة مر وهو على مرحلة من مكة عن يسار الطريق وأنت ذاهب الى مكة (ويسمى مسجد الفتح) ولعله صلى الله عليه وسلم صلى فيه سنة الفتح (ومسجد بسرف) بفتح مهملة وكسر راء ففاء ينصرف ويمنع (وبه قبر ميمونة رضي الله عنها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبه بنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي دخل عليها حال زفافها فيه (وبه توفيت ودفنت) وهو من غرائب النوادر حيث اجتمع في موضع واحد حالة الهناء والضراء ومقام الوصال والفراق (مسجد بالتنعيم يقال له مسجد عائشة رضي الله عنها) لانها أحرمت للعمرة منه باذنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (بعد قبر ميمونة) أي بالنسبة الى الراجع من المدينة الى مكة (بثلاثة أميال) توهم عبارته ان بين قبرها ومسجد عائشة قدر ثلاثة أميال والظاهر ان مراده ان التنعيم موضع على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة وهو أقرب اطراف الحل الى البيت وأفضل مواضع الاعتمار عندنا حتى من الجعرانة وسمي به لان على يمينه جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم والوادي اسمه نعمان (واعلم انه يستحب زيارة المساجد والابار والآثار) أي المشاهد (المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت عينها) أي تعينها بتبيين الائمة (أو جهتها) أي اشتهر تعيينها عند العامة والا فمجرد جهتها لا يكفي لاستحباب زيارتها (صرح به) أي بهذا الاجمال وبهذا الاستحباب (جماعة منا) أي من أصحابنا الحنفية (ومن الشافعية) أي وطائفة منهم (وبعض المالكية وغيرهم) أي من الحنابلة أو من أرباب الحديث (وقد كان ابن عمر رضي الله عنهما يتحرى الصلاة والنزول والمرور) أي يجتهد في تحصيل هذه الثلاثة على وفق المتابعة (حيث حل صلى الله عليه وسلم ونزل) عطف تفسير لما قبله ولعل حل صحف وأصله صلى ولعله ترك ذكر مراكتفاء بما مر ولان الصلاة والنزول بحسب الموافقة لا يتصور الا بالمرور على وجه المطابقة (قال) أي القاضي عياض (في الشفاء) أي في شمائل المصطفى (ومن اعظامه واكرامه) أي تعظيمه وتكريمه (اعظام جميع أشيائه) أي من أسبابه وأجزائه ولو منفصلة من أعضائه (واكرام جميع مشاهده) أي التي حضرها (وامكنته) أي التي سكنها (ومعاهده) أي التي تعهدها وتفقدها ولازمها الا سيما اذا صلى بها (وما لمسه صلى الله عليه وسلم بيده) وكذا برجله أو جنبه على تقدير صحة نقله (أو عرف به) أي ولو كان على وجه اشتهاره من غير ثبوت اخبار في آثاره والله أعلم

* (فصل * أجمعوا على ان أفضل البلاد مكة والمدينة زادهما الله شرفا وتعظيما ثم اختلفوا فيما بينهما) أي في الافضل منهما وفي تفاوت ما بينهما وكان الاولى ان يقول اختلفوا ايهما أفضل (فقيل مكة أفضل من المدينة) وهو مذهب الائمة الثلاثة وهو المروي عن بعض الصحابة (وقيل المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من الشافعية قيل وهو المروي عن بعض الصحابة ولعل هذا مخصوص بحياته صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة الى المهاجرين من مكة (وقيل بالتسوية بينهما) هذا قول مجهول لا منقول ولا معقول وكان قائله نظر الى مجرد المعارضة بين أفعال الائمة والمناقضة في ظواهر الادلة فتوقف في المسئلة (والخلاف) أي الاختلاف المذكور محصور (فيما عدا موضع القبر المقدس) وكذا في غير البيت المستأنس فان الكعبة أفضل من المدينة ما عدا الضريح الاقدس بالاتفاق وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام

اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ثم تسبح خمس عشرة مرة قبل القراءة وعشرا بعدها والباقي عشرا عشرا كما في الحديث ولا يسبح بعد السجدة الاخيرة قاعدا قال وهذا هو الاحسن وهو اختيار عبد الله بن المبارك ثم قال وان زاد بعد التسبيح ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فحسن وقد ورد ذلك في بعض الروايات وأما الدعاء فقال الدميري في كتاب اللمعة في رغائب يوم الجمعة لابن

بلاخلاف بل قال الجمهور (فما ضم أعضاءه الشريفة فهو أفضل بقاع الارض بالاجماع) أي بالاتفاق النقلي أو بالاجماع السكوتي (حتى من الكعبة) أي عند بعضهم (ومن العرش) أي أيضا (على ما صرح به بعضهم) فقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم الاعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيفة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي ان تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة البكريون على ذلك وقد صرح التاج الفاكهي بتفضيل الارض على السموات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكاه بعضهم عن الاكثرين لخلق الانبياء منها ودفنهم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السماء على الارض فينبغي ان يستثنى منها مواضع ضم أعضاء الانبياء للجمع بين أقوال العلماء (وأما المجاورة بهما) أي في الحرمين (فتبنى على الخلاف المتقدم) أي بين أبي حنيفة والمالكية وغيرهم في الكراهة ونفيها (وقيل تكره) أي المجاورة (بهما الالمن يثق من نفسه) أي يعتمد عليها القيام بحقوقهما وآدابهما وأما من يجاور بهما ويتعلق بوظائفهما ومعاليمهما من الوجوه المحرمة أو يدعي التوكل ويحط نظره الطمع من الضيافات المجاورين والاغنياء الواردين واظهار الرياء والسمعة يحرم عليه هذه المجاورة ولو كانت الائمة في زماننا وتحقق لهم شأننا لصرحوا بالحرمة فان مدار الطاعة وأساس المعرفة على لطافة اللقمة ولطافة النية قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا وقال عز وعلا يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان كنتم اياه تعبدون والاحاديث في ذلك كثيرة والاخبار والآثار شهيرة (وقيل تكره بمكة ولا تكره بالمدينة) ولعل وجهه ان مضاعفة السيئة وردت مطلقا في مكة دون المدينة والصحيح ان السيئة لا تزيد بالكمية لافادة حصر قوله تعالى ومن جاء بالحسنة فلا يجزى الا مثلها وأما باعتبار الكيفية فلا مرية في انها تتضاعف في جميع الامكنة الشريفة والازمنة اللطيفة بل بالاشخاص والاحوال واختلاف أجناس السيئة من الكبيرة والصغيرة والقليلة والكثيرة (وقيل يشترط التوثيق) أي في كل منهما وهو الصحيح وبه يحصل الجمع بين أقوال أصحاب التحقيق والله ولي التوفيق (وقيل المجاورة بالمدينة أفضل من المجاورة بمكة) أي مطلقا الا بالاضافة (وان قلنا بمزيد المضاعفة بمكة) أي في حرم مكة عموما والمسجد الحرام خصوصا (وذلك لوجوه) أي لادلة ثلاثة (الاول انعقد الاجماع على ان المجاورة بالمدينة في عصره) أي في زمان حياته (صلى الله عليه وسلم أفضل من غيرها فلا يترك هذا الاجماع ما لم يثبت آخر) أي اجماع آخر مثله وقد يقال ان التقييد بعصره يفيد ان الامر في عكسه لا يكون مثله بالاجماع أي من غير النزاع فافضلية المدينة حينئذ باعتبار هذه الحيثية والكلام في مطلق الافضلية مع قطع النظر عن حيثية المعية بل اجماعهم هذا يفيد انه لو وجد امام عالم عامل أو شيخ مرشد كامل في الكوفة أو البصرة تكون المجاورة بها أفضل من مجاورة الحرمين اذا لم يوجد فيهما أحد مثلهما (الثاني لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك ولم يكن يختار الا الافضل) وهذا مدفوع بانه صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة ويترك المدينة باختياره بل وقع ذلك باضطراره وان كان باختيار ربه له في قراره ولذا قال صلى الله عليه وسلم عند هجرته وحالة موادعته اني لاعلم انك أحب البلاد الى الله ولولا اني أخرجت لما خرجت وأيضا مدار الافضلية على نسبة الاجر بالاكثرية والاجماع على ان ثواب العبادة في المسجد الحرام

أبي الصيف اليمني نزيل مكة المشرفة تستحب صلاة التسبيح عند الزوال يوم الجمعة يقرأ في الاولى بعد الفاتحة التكاثر وفي الثانية العصر وفي الثالثة الكافرون وفي الرابعة الاخلاص فاذا كملت الثلثمائة تسبيحة قال بعد فراغه من التشهد قبل ان يسلم (اللهم) اني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناصحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وحذر أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعبد أهل الورع وعرفان أهل العلم

أفضل من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة في حرم مكة وعدم المضاعفة في نفس المدينة فلا معنى لافضلية مجاورة المدينة على مجاورة مكة نعم الافضلية ثابتة بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم لانه معذور في ذلك بل مأمور لما هنالك ولذا قيل كان اذا نهى عن شيء نهي تنزيه يجب عليه بيانه بقوله وفعله فحينئذ اذا فعل ذلك المكروه لم يكن مكروها بالاضافة اليه بل له فضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذي لا مرد له) أي لا مدفع بزعمه (حثه صلى الله عليه وسلم على السكنى والموت بها) أي بالمدينة (في أحاديث كثيرة) أي بروايات شهيرة لكن الاستدلال بها مردود من وجوه منها ان هذا كان في حال وجوده وشهود جمال كرمه وجوده ومنها ان حثه على السكنى بها وعدم الخروج عنها بقوله والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون انما كان الى اليمن والعراق والعجم ونحوها لا الى مكة كما هو مبين في محالها ومنها ان قوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح يدل على ان حثه على الهجرة الى المدينة لما كانت من شرط الايمان أو من كمال الايقان فلا يكون الامر كذلك بعد حصول الفتح والنصرة فلا يحتاج حينئذ الى الهجرة ومنها انه لم يقع في حديث انه حث أحدا بعد الهجرة من العدول الى مكة والنزول الى المدينة فمع تحقق وجوه الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى انه لا مرد له في جميع الاحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أي حثه في مجاورة مكة لا يصح من أصله لان الاحاديث الواردة في فضله كما هاحث في بابه وفضله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا كره مجاورة المدينة أيضا طائفة من السلف والخلف والتحقيق ان علة الكراهة مشتركة بينهما ولو خصصناها بمكة فهو أدل على فضيلة مكة وان مجاورتها أفضل الا انها تكره اذا لم يكن على وجه الاكمل فتأمل ثم قوله (والجواب عن مزيد مضاعفة الاعمال بمكة) يعني من حيث انها دالة على زيادة فضيلة المجاورة بها اذ هي سبب اتيان الاعمال بها (انه يقابله تضعيف السيئات) فجوابه ما تقدم من ان تضعيف السيئات كمية لا يصح وانما يتصور كيفية باعتبار تعظيم البقعة فمن غلب حسناته فالمجاورة فيها أفضلية بالنسبة اليه وأما من كثرت سيئاته فمجاورته مكروهة وضررها عائد عليه فهذه كلها أمور اضافية والكلام المنازع فيه انما هو في المجاورة مطلقا أو بالنسبة الى من لم يوجد في حقه الكراهة (وبالمدينة ورد تضعيف الحسنات لا السيئات) أي وان كان فعلها بها أقبح وأفظع منها في غيرها وفيه انه ان أراد بالمدينة نفسها فلم يرد المضاعفة في حقها مطلقا وان أراد بالمدينة مسجدها فكما أنه تتضاعف الحسنات فيه لا شك انه تتضاعف السيئات أيضا به نظرا الى ارتكاب المحرم في المكان المحترم والله سبحانه أعلم

(فصل ويستحب أن يصوم ما أمكنه أيام مقامه بالحرمين) أي لتضاعف الحسنة في حرم مكة وكذا في حرم المدينة وان لم يرد بها المضاعفة الكمية لكن لا يخلو عن المضاعفة الكيفية (وان يتصدق على أهلهما) أي من الفقراء والمساكين القاطنين والمجاورين والواردين والوافدين (ويستكثر من أعمال الخير كلها) أي من غير الصوم والصدقة من صلاة النافلة والتلاوة وملازمة الذكر ومداومة الفكر وشهود الوجود ووجود الشهود (وينبغي ان ينظر الى أهلهما بعين التعظيم) أي وعناية التكريم (ولا يبحث عن بواطنهم) أي ولا عن ظواهرهم لقوله تعالى ولا تجسسوا (ويكل سرائرهم) أي ويدع ويترك سرائرهم وكذا ظواهرهم (الى الله تعالى)

حتى أخافك (اللهم) انى أسألك مخافة تحجزني عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملا أستحق به رضاك وحتى أناصحك في التوبة حقا منك وحتى أخلص لك النصيحة حبالك وحتى أتوكل عليك في الامور كلها حسن الظن بك سبحان خالق النور ربنا اتمم لنا نورنا واغفر لنا انك على كل شيء قدير برحمتك يا أرحم الراحمين ثم يسلم والاقرب من الاعتدال للمؤمن ان يصليها من الجمعة الى الجمعة وهذا الذي كان عليه خير الامة

لان الذنوب ماعدا الشرك تحت مشيئته يعذب من يشاء ويرحم من يشاء ولا أحد يطلع على حقيقة تعلق ارادته (ويحيهم بلوارهم كيفما كانوا) أي من ارتكاب ذنوب الصغائر والكبائر (اذعظم الاساءة) أي ولوفى الدار (لا تسلب حرمة الجوار) بكسر الجيم وما أحسن قول القائل

وأحبها وأحب منزلها الذى * نزلت به وأحب أهل المنزل

(ويستحب ختم القرآن بالمساجد الثلاثة) أي بان يختم في كل منها ولو مرة لان الحرمين الشريفين مهبط الوحي ونزول الفرقان والمسجد الاقصى مذكور في الفرقان بانه نورك حوله فكيف أصله ومشهور بكونه محل الانبياء ونزول الوحي اليهم (والاكثار من الاعتمار) أي عند الجمهور (والطواف) أي بلا خلاف (بمكة المشرفة والنظر الى البيت الشريف عبادة) كما قدمنا من الرواية قيل ان النظر الى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقد سبق ان النظر الى جدران القبة المطهرة كذلك بالمقايسة (ويستحب الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة المعظمة) أي خصوصا (وملازمة المسجد النبوي) أي للزيارة وغيرها من أنواع العبادة (والعكوف فيه) أي بالاعتكاف وأقله يوم بصوم ويجوز عند محمد ساعة بغير قيد فيه فكلما دخل المسجد يقول نويت الاعتكاف مادمت فيه (والصلاة مع الجماعة) أي لزيادة المضاعفة (واحياء) أي في لياليها باعتبار أكثر أوقاتها وساعاتها (ولو ليلة فيه مع مراعاة غاية الادب والاجلال) أي الاكرام والتعظيم التام أي لذلك المقام الذى هو من أعلى المرام

*(فصل في آداب الرجوع) * أي من الزيارة بعد تحصيل أسباب الخشوع (اذا فرغ من زيارة سيد الانام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد) أي الكرام (والمشاهد العظام وعزم على الرجوع الى الاوطان) أي واقامة المقام (يستحب ان يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة) أي بدل طواف الوداع من مكة (ودعاء بما أحب والاولى ان يكون) أي كل من الصلاة والدعاء (بمصلاه صلى الله عليه وسلم) أي بمحرابه في الروضة (ثم بما قرب منه) أي الى ما يلي المنبر أو في سائر اماكن الروضة أو قرب الضريح الانور (وان يأتي القبر المقدس فيزوره كما مر) وهذا اذا دخل من خارج وان كان في داخل فيقدم الزيارة ثم يصلي على الاطهر (ثم يدعو بما أحب من دين) أي زيادة ديانة (أو دنيا) أي من ضروريات أو بما ينفعه في العقبى أو بما يقربه الى المولى (ويسأل الله تعالى القبول والوصول الى الاهل سالما من بليات الدارين) أي من آفات الكونين (ثم يقول اللهم لا تجعل هذا) أي الزمان (آخر العهد بنبيك ومسجده وحرمه) أي مكان محترمه (ويسر لي العود اليه والعكوف لديه) أي والوقوف بين يديه (وارزقني العفو) أي عن الذنوب (والعافية) أي عن العيوب (في الدنيا والآخرة) أي في الامور المتعلقة بهما (وردنا الى أهلنا سالمين غانمين آمنين) أي آمنين من البلايا والاسقام (برحمتك يا أرحم الراحمين ويجتهد في اخراج الدمع) أي من العين مع السيول (فانه من علامات القبول) أي امارات حصول الوصول (ثم ينصرف متباكيا) أي ان لم يقدر على ان يكون باكيا (متحسرا) أي متأسفا (على مفارقة الحضرة الشريفة والآثار المنيفة وينبغي ان يتصدق بما تيسر له) أي فانه حق السلامة من كل آفة وملامة (ويأتي في رجوعه بالاذكار الواردة) أي في الاحاديث المطورة والادعية المأثورة أي في الكتب المشهورة ومنها قوله (فاذا قرب من بلده قال

ونرجمان القرآن عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما فانه كان يصليها عند الزوال يوم الجمعة ويقرأ فيها ما تقدم انتهى (اقول) انما أطنبت في هذه الصلاة لعظم فضلها فاني أحببت ان أجمع بعض ما ورد فيها وما يطلب منها اعانة لمن رغب في ذلك من اخواني المسلمين رجاء ان يشركوني في دعائهم لي بخاتمة الخير بالموت على الاسلام لعل ذلك يصادف ساعة القبول فابلغ بكرم الله ذى الجلال والاكرام حسن الختام وصلى الله على سيدنا محمد وآله الكرام

آيبون) بهمزة ممدودة (تائبون) والفرق بينهما مع اتفاقهما في اللغة ان الاوبة رجوع من الغفلة والتوبة من المعصية ولذا جاء في وصف الانبياء انه أواب (لربنا حامدون) أي شاكرون له لا لغيره لان النعم كلها من فضله وكرمه ويحتمل ان يكون الجار متعلقا بما قبله (ويرسل امامه) بفتح الهمزة أي قدامه (من يخبر أهله به) أي يبشرهم بوصوله لان يستقبلوه ويقبلوه على وجه حصوله مستعدين لوقت دخوله (والاولى ان يدخل نهارا) أي بان يظهر شعار رجوعه من المشاعر جهارا (واذا دخل البلد بدأ بالمسجد) أي كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم (وصلى فيه ركعتين) أي تحية المسجد (ان لم يكن وقت كراهة) أي عندنا خلافا للشافعي رضي الله عنه فان عنده لا كراهة في صلاة لها سبب يتقدمها (واذا دخل على أهله قال توبا توبا) أي رجوعا والمراد بالتثنية التكرير والتكثير (لربنا أوبا) أي لا لغيره (لا يغادر علينا حوبا) أي لا يترك علينا ذنبا بل يغفره جميعه كما ورد * ان تغفر اللهم فاغفر جما * وأي عبد لك لا الما (ثم يدخل بيته) أي الخاص به (ويصلي فيه ركعتين ايضا) يعني تحية المنزل ولان يكون ختم زيارته أفضل طاعته وليصير المسك ختامه ويعود العود تمامه (ويشكره على ما أولاه من اتمام العبادة والرجوع بالسلامة) ثم يستحب ان يدخل على أحب أهله اليه ان كان موجودا لديه لانه صلى الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه ونحو وجده منه يبدأ بالدخول على فاطمة الزهراء رضي الله عنها قبل دخوله على طواهرات النساء (وينبغي ان يجتهد في محاسنه) أي في زيادة تحسين مكارم اخلاقه (في باقي عمره) أي ليحسن ختام أمره (وان يزداد خيره بعد العود) كما قيل والعود احمد (فعلامة الحج المبرور وقبول زيارة خير مزور ان يعود خيرا مما كان في جميع الامور) اختلف في الحج المبرور فقال النووي رحمه الله الاصح ان المبرور هو الذي لا يخالطه اثم وقيل هو المقبول وقيل هو الذي لا معصية بعده وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في العقبى (فان رأى في نفسه) أي باطنه (نزوعا) بضم النون والزاي أي تباعدا (عن الاباطيل) أي من الخوض في الضلال والتضليل (وتجافيا عن دار الغرور وانابة الى دار الخلود) أي وجوار المعبود (فليحترز ان يدنس ذلك) أي يخالط عمله ويوسخ أمله (بطلب الفضول) أي الزيادة من الدنيا وترك القناعة بما يكفيه ويعينه على الطاعة من زاد العقبى (وليستبشر بحصول خلعة القبول وهو غاية المطلوب والمسؤل ونهاية المقصود والمأمول وبه) أي وبما ذكر من النصيحة في هذا المقام (يتم لباب المرام) أي خلاصة المقصود من ظهور الوجود (والحمد لله على التمام وصلى الله وسلم على سيد الانام محمد وعلى آله وصحبه الغر الكرام) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء جمع الاغر وهو أبيض الجبهة من الوجه الانور والكرام بكسر الكاف جمع الكريم والوصفان مرتبان على آله وصحبه أو مشتركان موجودان في كل من أقاربه وأصحابه وعلى أشياعهم وأتباعهم من أحزابه وأحبابه والمسلمين كلهم أجمعين الى يوم الدين آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين آمين

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول المتوسل الى الله بالجاه الفاروقى ابراهيم عبد الغفار الدسوقى مصحح دار الطبع والتمثيل أقال الله عثرته فى كل فعل وقيل

تم بعون مالك الممالك طبع شرح كتاب المناسك المنسوب أولهما للعالم العلامة والبحر الحبر الفهامة صاحب الذهن الجارى ملا على القارى وثانيهما للامام الاوحد الفاضل الامجد من كان لنفائس العلوم يبدى الشيخ رحمة الله السندى بالمطبعة الكبرى المعروفة بالمصرى فى كل بحرى المتوفرة دواعى مجدها المشرقة كواكب سعدها فى ظل من تعطرت بطيب ثنائه الاسفار واشتهرت محاسنه اشتهار الشمس فى رابعة النهار حيث نشر الوية العدل بعد طيها وطهر نفوس رعاياه من جهلها وغيها ومحا ظلم الظلم بسنا صورته القمرية وأثبت مراسم العدل بحسن سيرته العمرية وأسبل على أهل مملكته غيوث كرمه ونعمته وشملهم بعظيم رأفته ومزيد رحمته وبسط لهم بساط عدله وحلاهم بحلى جوده وفضله فازرى كرمه بفيض النيل جناب خديو مصر اسمعيل

لازال فى عون الاله وحفظه * متمتعا بسروره وبحظه

ولا برحت مصر به مشيدة الدعائم وبانجاله موطدة القوائم خصوصا بأكبر انجاله وأرشد اشباله الوزير الشهير النبيل الاصيل صاحب المعارف المشهورة والعوارف المشكورة من هو بكل ثناء حقيق سعادة محمد باشا توفيق لازالت الايام مضيئة بشمس علاه والليالى منيرة ببدر حلاه وكان طبعه الفائق وتمثيله الرائق مشمولا بادارة ذى المهارة والحذق والشطارة والفصاحة والفطانة حضرة حسين بك حسنى مدير المطبعة والكاغدخانه ونظارة من قام مقامه فيما يروم حله وابرامه من لم يزل عليه حذقه يثنى حضرة محمد أفندى حسنى وملاحظة ذى الرأى الاسد حضرة أبى العينين أفندى أحمد وقد وافق تمام تحصيله وكمال طبعه وتمثيله أواسط شعبان المعظم التالى لرجب الاصم من شهور سنة ثمان وثمانين ومائتين وألف من هجرة من كان كما يرى من الامام يرى من الخلف سيدنا محمد الصادق الامين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ما طلعت ذكاء ودرجت الطباء آمين

م

